# قضاء الأرب

# من كتاب زهير بن حرب

## شرح كتاب العلم لأبي خيثمة

## الجزء الأول

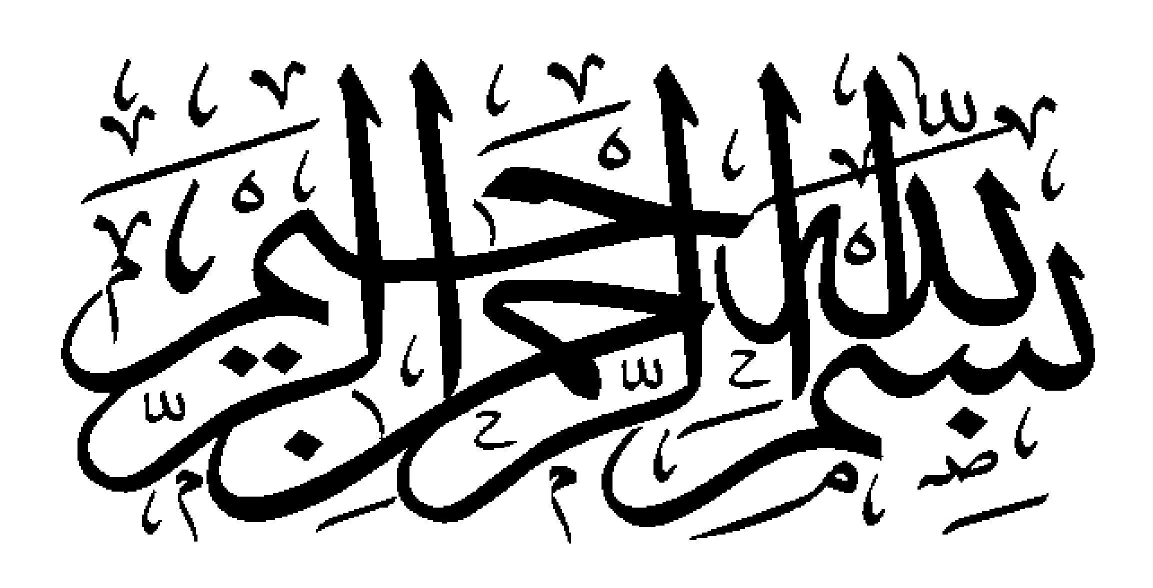
أبو ذر شدوان بن محمد البيضاني

الطبعة الإلكترونية – الإصدار الأول

١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م

ذي القعدة – يوليو

abodr.sa6m@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين إله الأولين والآخرين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين وآله وصحبه أجمعين، وأسلم تسليماً كثيراً مزيداً إلى يوم الدين أما بعد:

فإن المخطط لهذا المشروع العلمي كان يقتضي إخراجه تاماً بالطريقة المرسومة في الذهن مشتملاً على قسمين أحدهما يختص بشرح الآثار، والآخر بتراجم رجال الكتاب.

وقد تم ولله الحمد والمنة إنهاء قسمه الأول على الوصف السالف ذكره، فلما انتقلتُ إلى العمل على القسم الآخر منه؛ وكانتْ الخطة المرسومة فيه تتطلب جهداً أكبر وزماناً أطول حيث التزمتُ فيها بما يفضي إلى التدقيق والتوسع؛ ولذلك سار العمل فيها ببطئ عن المعهود، فطال عليَّ الأمد حتى تخلل العمل ما يوجب انقطاعه بسبب ما صادفتُه من صوارف ومعوقات فلم أدرك نفسي إلا وقد أبدعتْ، وانقطعتْ همتها بعد إنهاء مقدار عشره، وهو نحو من بضعٍ وثلاثين ترجمة من أصل ستين ومائتي ترجمة.

فتوقفتُ على أمل المعاودة، وطال زمان الانتظار ولم تظهر بوادر العودة في الأفق القريب فقررت عندئذ – وبمشورةٍ من اثنين مِن خلاني – قطع العمل إلى قطعتين مستقلتين يتم إخراج التامة منهما، فإن يسر الله عز وجل إكمال القطعة الأخرى تم إلحاقها بالأصل.

ومما كان في الحسبان إدراجه في مقدمة العمل: وضع ترجمة مطولة للمصنف، والكلام عن المسائل والفوائد الدائرة حول مسمى الكتاب، ودراسة عامة حول الكتاب ومسماه وما يضمه من المسائل، وغير ذلك مما لم أتمكن من القيام به حالياً؛ فتم إحالتها إلى القطعة المرجأة إلى حين والله المستعان.

❁ ❁ ❁

## كتاب العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ)

يُعد كتابنا هذا من كتب الأجزاء[1]، ولقد كانت العادة الجارية في ذاك العصر في عمل المصنفات: إما التوسيع، أو التحديد والتضييق، فما كان على هيئة الجمع العام لمسائل متعددة ككتب السنن، والمسانيد، والمصنفات، والتفاسير، والسير، والتواريخ، والتراجم... ونحو هذا: أُتخذ له مسمى يخص الفن الذي يعتني به.

وربما احتاج أحدهم إلى تخصيص مسألة ما بالكلام عليها فيجمع كل ما طالته يده وبلغه علمه فيها، ولما كان الموضوع هنا يعتبر كجزء مقتطع من فنٍ معين؛ كانت التسمية الدارجة حينها هو تصنيفها ضمن مسمى: كتب الأجزاء.

---

(١) عرفها أبو الحسن نور الدين الملا القاري في شرحه على نخبة الفكر (ص٣٥٧) بقوله: «هي ما دون فيه حديث شخص واحد، أو أحاديث جماعة في مادة واحدة» أ.هـ. وأخذه عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (٢/١٥) بلا عزو.

وكان المحدثون كثيراً ما يخصصون في هذه التصانيف: أحاديث راوٍ من الرواة الذين لهم ميزة ما؛ تتعلق بالجامع مثلاً، فيعتنون بما ورد عنه، ويجمعون حديثه في جزء يسمى باسمه، وربما كان المصنف يجمع حديث نفسه.

ومن هذه الأجزاء: جزء لوين، والأشج، وابن عرفة، والمؤمل، وشعبة... وغيرهم. وجزء سعد بن أبي وقاص، ومسندي عمر بن الخطاب، وأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم وغيرهم.

وقد يكون الموضوع مسألة علمية من مسائل الفروع أو الأصول، كجزء رفع اليدين، والقراءة خلف الإمام، والعرش، والنزول ... أو مجموعة مسائل تدخل ضمن باب من الأبواب ككتب الزهد، والرقاق، والجهاد، والورع، والصلاة، والصيام، والدعاء، والإيمان، والفتن، وأشراط الساعة، ودلائل النبوة ...

ومنها كتب الأدب، والمراد بها الكتب المسندة في الآداب الشرعية ككتاب البخاري، وابن أبي شيبة، والبيهقي وغيرهم، واشتهر أبو بكر ابن أبي الدنيا بتميزه في التصنيف في هذا الباب فأفرد مكارم الأخلاق ومساوئها، وغيرها، يخص كل مسألة بجزء مسند، وشاركه في بعض هذا الخرائطي وغيره.

وربما كان الجزء في فضل مكان أو زمان أو عينٍ من الأعيان: كفضائلِ القرآن، والصحابة، ومكة، والمدينة، ورمضان، ورجب، وعشر ذي الحجة ...

والموضوعات في هذا الباب لا تكاد تُحد، حتى تأخر الزمان، وكثر المصنفون، وطال الإسناد، وتوسعت المسائل، فحينئذ فقدتْ تلك الكتب هذا المسمى لتعلقه عندهم بالإسناد؛ وصارت التصانيف تحمل أسماء مواضيعها، وتُحشى بالحجج والبراهين وما يخص الباب، فإن احتاجوا إلى استدلال بأثرٍ اقتبسوه من الكتب المسندة وأحالوا إلى مصدره.

ومن كتب الأجزاء المسندة والتي اعتنى بها السلف: موضوع العلم، وقد صنف فيه غير واحدٍ فعمم موضوعه منهم: أبو خيثمة زهير بن حرب رحمه الله تعالى مصنف كتابنا هذا، وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي عاصم، في جماعة ذكرهم ابن حجر في كتابه المعجم المفهرس[١]. وأبو عمر ابن عبد البر في كتابه المشهور: جامع بيان العلم وفضله.

ومنهم من خص باباً فيه: كأخلاق العلماء للآجري، والمجالسة وجواهر العلم للدينوري، واقتضاء العلم العمل، وتقييد العلم، ونحوها لأبي بكر الخطيب البغدادي. ونشر العلم لابن عساكر[٢] وغيرها.

يحتوي كتاب العلم لأبي خيثمة على ثلاثة وستين ومائة أثراً مسنداً (١٦٣)، وأعني بالمسند: المعنى اللغوي منه؛ لا الاصطلاحي الخاص بكتب المصطلح والذي يدخل تحته شرط الاتصال والرفع. والمرفوع فيه فقليل بالنسبة إلى الموقوف والمقطوع.

---

(١) المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة لابن حجر (ص٥٨)

(٢) المصدر السابق.

فعدد **المرفوع** منه إلى النبي ﷺ: اثنا عشر حديثاً أرقامها فيه: (٢٥)، (٤٥)، (٥٢)، (٧٧)، (٩٦)، (١٠٠)، (١٠١)، (١٢١)، (١٢٢)، (١٣٨)، (١٤١)، (١٦٢).

أما **الموقوف** على الصحابي فخمسة وستون أثراً أرقامها في الكتاب على النحو التالي: (١)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٤)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٦)، (٢٧)، (٤٣)، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥١)، (٥٣)، (٥٤)، (٥٨)، (٦٠)، (٦١)، (٦٥)، (٦٧)، (٧٤)،(٧٥)، (٧٦)، (٨٢)، (٨٣)، (٨٥)، (٨٦)، (٨٧)، (٨٩)، (٩٥)، (٩٩)، (١٠٥)، (١٠٧)، (١٠٩)، (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١٢٠)، (١٢٤)، (١٢٥)، (١٣٠)، (١٣٢)،(١٣٣)، (١٣٧)، (١٤٠)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥).

وأما الآثار **المقطوعة** من أقوال التابعين فعددها ستة وثمانون أثراً، وتحمل الأرقام التالية: (٢)، (٧)، (١٣)، (١٥)، (٢٠)،(٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٣٩)، (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٤)، (٤٦)، (٥٠)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٩)، (٦٢)، (٦٣)، (٦٤)، (٦٦)، (٦٨)، (٦٩)، (٧٠)، (٧١)، (٧٢)، (٧٣)، (٧٨)، (٧٩)، (٨٠)، (٨١)، (٨٤)، (٨٨)، (٩٠)، (٩١)، (٩٢)، (٩٣)، (٩٤)، (٩٧)، (٩٨)، (١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٦)، (١٠٨)، (١١٠)، (١١١)، (١١٢)، (١١٩)، (١٢٣)، (١٢٦)، (١٢٧)،

(١٢٨)، (١٢٩)، (١٣١)، (١٣٤)، (١٣٥)، (١٣٦)، (١٣٩)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٣).

ويغلب على أسانيد الكتاب الصحة لعلو إسناده وشهرة رجاله، وربما كان الانقطاع أو شبهه واقع بين راوي الخبر ومن ينقل عنه مع صحة السند إلى الراوي.



## منهج المؤلف:

لم أتمكن من الخروج بفكرة واضحة عن منهج المصنف في كتابه هذا، أو توقع خطة ترتيب سار عليها رحمه الله تعالى، مع أنني لا أستطيع الجزم بأنه لم تكن هناك خطة تهدف إلى التوفيق بين مواضيع الآثار، وذلك أنك تجد كل مجموعة من الآثار متتابعة يجمعها موضوع معين يمكن تقديمها بتبويب يتصدرها، لكن الإشكال أنك تجد بعض تلك المواضيع تُعاد بعد أن ينقطع موضوعها. ما يجعل الشك يتطرق إلى النفس بأنها لم تُرتب بالشكل الدقيق، أو أن مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمعادة منها موضوع آخر قريب.

وربما بشيء من التأمل وقليل من التكلف يتم نظمها وانتزاع تبويب مناسب. وبالله تعالى التوفيق.

❁ ❁ ❁

## وصف الطرق والنسخ الخطية للكتاب:

مما ينبغي الإشارة إليه: أن العمل كما قد صُرح به في مقدمته قام بالاعتماد على مطبوع الكتاب الذي قام على تحقيقه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، وبعد تجاوز العامين من إنهاء المشروع؛ وبالتحديد قبل انتصاف شهر جماد آخر لسنة ١٤٤١هـ حصلتُ بفضل الله تعالى على مجموعة من النسخ الخطية للكتاب، وكان ينبغي بي طلب الحصول عليها مبكراً قبل الشروع بالعمل لولا أنها لم تكن لديَّ بتلك الأهمية لاعتمادي على المطبوع، كما أنني لم أكن أتوقع أن الحصول عليها سيكون ممكناً لمثلي.

والمقصود أنني حصلتُ عليها في مراجعتي الأخيرة للنص والتي أردتُ بها إعداد العمل للخروج وعرضه على دور النشر. وكان ذلك لما استوقفتني بعضُ المشكلات التي كنتُ في العمل السابق قد قمتُ بتحقيقها وتصويب ما ظهر لي بمقارنة النص مع المصادر الحديثية الأخرى. فخطر لي حينها الاستعانة بنسخ خطية للكتاب للفصل في تلك النزاعات، وفعلاً قمتُ بالبحث والتقصي وخلتني سأجد عناء وشدة للخروج بواحدة؛ فخرجت بأربع نسخ ولله الحمد والمنة. لكنني لم أتعرض لمقابلة جميع الكتاب بها لتأخر الوقت وضيقه. فحسبي أني لم أفوت مواضع الإشكال والحمد لله.

وهذه النسخ لا تخرج عن طريقين، أولاهما: طريق أبي طاهر المبارك بن المبارك بن المعطوش، عن أبي البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي، عن أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن الصريفيني خطيب صريفين، عن أبي حفص الكتاني عن البغوي الآخذ عن مصنف الكتاب.

وهما ثلاث نسخ بهذا الإسناد، ثنتان منهما قديمتان أصلهما واحد لكنهما تختلفان في درجة الوضوح، وتتعاكسان في لون الخط واللوح، فإحداهما بيضاء الخط سوداء الصفحة، والأخرى على خلافها.

والنسخة الثالثة من هذا الطريق حديثة كُتب عليها: (بخط عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي الحراني في القرن الرابع عشر الهجري تقديراً ... نسخة جيدة حديثة خطها رقعة حسن بعض الكلمات بالحمرة).

وعبد اللطيف هذا هو الآخذ عن ابن المعطوش في جميع النسخ الثلاث وليس كما قد يوحيه الكلام المسطور. وهذه النسخة من الجمال والوضوح بمكان شديد يدل على كونها متأخرة فعلاً، وعليها توقيع السخاوي بهامش الأصل وقد ساق سنده عبر ابن حجر إلى شيخ ابن الأثير راوي نسخة المطبوع: أبي الفرج عن الإخشيد.

والنسخة الرابعة للكتاب من طريق الإخشيد السراج؛ وهي الطريق التي اعتمد عليها محقق المطبوع الشيخ الألباني، ويأتي الكلام على رواتها في أول الكتاب. والذي يظهر لي أن الشيخ الألباني لم يطلع على غيرها، وإن كان قد أوحى في مواضع من الكتاب بأنه يرجع إلى نسختين لكنه لم يُشر في بيان النسخ من مقدمتِهِ إلى غيرها، فكأنها نسختان من نفس الطريق والله أعلم.

ونسخة (الإخشيد) التي حصلتُ عليها تتطابق أولى لوحاتها مع تلك التي أثبتَ الشيخ الألباني صورتها في مقدمة كتابه، إلا أن آخر لوحاتها عنده تختلف مع التي لديَّ. وهي في المجمل ليست بذاك الوضوح، وفيها طمس؛ لكنه لا يمنع القراءة، ولعل الشيخ لقي منها عناء وشدة في إخراجها رحمه الله تعالى.

ثم وبعد إنهائي مراجعة مسودتي واستعدادي لإخراج المشروع والتوجه للبحث عمن يتبناه من دور النشر، أهداني أحد إخواني نسخة مطبوعة للكتاب بتحقيق: نشأت بن كمال، وهو المرجع الورقي الوحيد الذي لمستْه يداي في العمل على هذا المشروع لولا أنني لم أستفد منه لتأخر وقت حصولي عليه، وقد تصفحتُه فألفيته مفيداً ومتقناً.

وكان اعتمد في عمله هذا على نسخة (المعطوش) القديمة ولا أظنه رأى الواضحة؛ لكونه لم يبرزها في مقدمة الكتاب، ولا أشار إليها رغم توفر الداعي لذلك في بعض المواضع المشكلة والتي كان الحل فيها لو أنها كانت بين يديه. وكان من عمله أن قابل نسخته بعمل الألباني لتلافي الأخطاء التي وقع فيها رحمه الله. ثم قام بخدمة الكتاب وتخريجه فجزاه الله خيراً.

ولو كنتُ وقعتُ عليه أبكر من هذا الوقت لكان من مصادري الرئيسية، كما أن الوقت لم يعد يسمح لإجراء مقابلة تفصيلية بين عملي وعمله، فحسبي بعمل مقارنة بين نسختي المطبوع – نسخته ونسخة الألباني – وتدوين أهم الملاحظات عليهما وإلحاقها بخاتمة الكتاب، وهو ما تم ولله الحمد والمنة.

وكتاب العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب فله طرق متعددة إلى راويه أبي القاسم البغوي، والنسخ التي لديَّ تلتقي في – الآخذ عنه – أبي حفص الكتاني. فأما نسخة (الإخشيد) التي وقعتْ إلينا فمأخوذة عن عز الدين ابن الأثير كما هو مبين في مقدمة الكتاب، والثبت بمجلس السماع وأسماء الناسخين في النسخة فغير واضح، لكن التوقيع الذي في هامش أولى لوحات المخطوط يوافق طريق تاج الدين عبد الوهاب السبكي في معجم شيوخه (ص٢١٢) حيث وصل إلى شيخ ابن الأثير أبي الفرج عن طريق: أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن يوسف بن عبد المنعم بن نعمة المقدسي النابلسي عن أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي خطيب مردا.

وأما نسخة (المعطوش) فمأخوذة عن عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصيقل.

وكان ناسخ (الواضحة) قد ذيل في حاشية أولى لوحاته ما يدل على أن السخاوي روى الكتاب من طريق الإخشيد أيضاً، والنص المكتوب عليها بوضوح: «صورة ما كتبه الحافظ السخاوي بخطه في هامش هذه الصحيفة من نسخة الأصل: سمعه على شيخنا شيخ الإسلام والحفاظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد العسقلاني الشافعي الشهير بابن حجر بقراءته على القاضي المجد إسماعيل بن مُحَمَّد الحنفي كما هو بخطه ظاهر هذه الورقة وبإجازته من المسند أبي هريرة ابن الذهبي عن المشايخ: العلامة مُحَمَّد بن أبي بكر بن النحاس، وإسحاق بن يحيي الآمدي، ومُحَمَّد بن أحمد بن الزراد سماعاً بسماع الأول (...)[1] على أبي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي الحافظ، والثاني على صقر بن يحيي، والثالث على مُحَمَّد بن عبد الهادي، وإبراهيم بن خليل وأحمد بن عبد الدائم المقدسي، قالوا خمستهم: أخبرنا أبو الفرج يحيي بن محمود الثقفي سماعاً، أخبرنا إسماعيل بن الفضل الإخشيدي أخبرنا أبو طاهر بن عبد الرحيم أنبأنا الكتاني بسنده. بقراءة أبي الحسن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي وهذا خطه لطف الله به» أ.هـ.

---

(1) كأنها حرف غير واضح أو مهمل مضروب عليه، ولم يتبين لي ما هو إلا أن السياق لا يختل بحذفه والله أعلم.

وإسناد الحافظ ابن حجر مذكور في كتابه المعجم المفهرس[١]، ومنه يؤخذ أن كتاب العلم عنده من طريقي (المعطوش) و(الإخشيد)، أما الأول: فيبلغ به إلى عبد اللطيف بن عبد المنعم عبر: مجد الدين أبي مُحَمَّد إسماعيل بن إبراهيم البلبيسي عن عمر بن حسين بن مكي الشطنوفي عنه. وأما الثانية: فذات الطريق التي ذكرها السخاوي.

ثم أُثبت تحت كلام السخاوي في النسخة (الواضحة): مجلس السماع؛ فذكر فيه عدة أسماء ختمهم بقوله: «في آخرين (صح!) وثبت في يوم الاثنين ١٣ جمادى الثاني سنة خمسين وثمانمائة. سمعته على المسمع وأجاز نقل سماعها وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً» أ.هـ.

ويظهر في سند السخاوي عدد ممن شارك ابن الأثير رواية الكتاب؛ فهو قد وصل إلى شيخ ابن الأثير أبي الفرج بن أبي الرجا الثقفي من عدة طرق لم يذكر ابن الأثير بينها. وإحدى تلك الطرق كانت عن أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الهادي بن يوسف بن مُحَمَّد بن قدامة المقدسي.

ووجدتُ إسناد كتاب العلم من هذه الطريق عند أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سليمان الفاسي الروذني السوسي من أهل القرن الحادي عشر هجري، في كتابه: صلة الخلف بموصول السلف (ص٢٩٩).

---

(١) المعجم المفهرس، أو: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (ص٥٧)

وقد روى غير واحد من المصنفين مواضع من كتاب العلم بطرق متعددة، فوصل بعضهم إليه عبر الصريفيني من غير طريق المعطوش ومن هؤلاء: ابن عساكر[1] حيث وصل إليه عن طريق أبي القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقندي[2] وأبي عبد الله يحي بن الحسن ابن البنا.

والذهبي[3] من طريق أبي الحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغواني، وطريق عبد الله بن مُحَّد بن علي بن عبد السلام، عن جده كلاهما عن الصريفيني. وتاج الدين السبكي في طبقاته[4] من طريق أبي المكارم المبارك بن علي بن عبد العزيز ابن السمذي عن الصريفيني.

وأخذه عن أبي البركات الأنماطي - شيخ المعطوش - عن الصريفيني: أبو سعد السمعاني كما في أدب الإملاء له (ص٦٧)، وابن الجوزي، وهذا فقد وقع في سياق إسناد أبي حفص سراج الدين عمر بن علي القزويني في مشيخته (ص٢٠٢-٢٠٣) في ذكره سنده إلى كتاب العلم.

ووقفتُ على طريقٍ لأبي بكر الخطيب في كتابه تقييد العلم (ص ٣٨ و٩٠) وهو يسوق أثرين من آثار كتابنا عن طريق أبي طالب مُحَّد بن علي بن الفتح الحربي عن أبي حفص الكتاني. وفي هذا: إثبات طريق ثالثة للكتاب، فنسخة (الإخشيد) هي من طريق أبي طاهر عن الكتاني، ونسخة (المعطوش) فمن طريق الصريفيني عنه،

---

(١) ذكره في مواضع كثيرة من تأريخ دمشق انظر على سبيل المثال: (٣٤٣/٧)، و(٤٨٦/١٠)، (٢٨٩/١٢)، وذكره في كتابه أخبار لحفظ القرآن (ص٢٥).

(٢) ومن طريق السمرقندي رواه شمس الدين البياني ابن إمام الصخرة في مشيخته (ص٣٥)

(٣) روى في سير أعلام النبلاء (٥٩١/٢٠) حديثاً عن كتابنا من هذا الطريق.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٣٢٢/١)

وهذا الخطيب يأخذها عن غيرهما.

ثم وجدتُ السيوطي في خاتمة كتابه بغية الوعاة (٤٢١/٢) يروي حديثاً بسنده عن كتابنا هذا وصل فيه إلى البغوي عن طريق أبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني، القاضي المعروف بابن طرارا، وهذه متابعة للكتاني في البغوي، لكنه لم يُشر إلى أن جميع الكتاب عنده من هذه الطريق.

وكذا فعل ابن عساكر حيث زاد متابعاً آخر للكتاني فساق سنداً إلى الكتاب في معجم شيوخه (٢٣٢/١) من طريق الكتاني وأبي الحسين مُحَمَّد بن عبد الله ابن أخي ميمي كلاهما عن البغوي.

هذا ما تمكنتُ من جمعه بغير تقصٍ ولا استيفاء، والكتاب من الشهرة بمكان لا ينكر، والحمد لله على توفيقه.

وكتبـــه[1]:

أبو ذر بن مُحَمَّد البيضاني. ثم العدني. نزيل جدة

يوم الثلاثاء:

٢٤/ جماد آخر/ ١٤٤١هـ.

الموافق: ١٨/ فبراير/٢٠٢٠م.

---

(١) وقد تم مراجعة النص بعد هذا الزمان وكان الانتهاء من آخر مراجعة يوم: ١٥/رجب/١٤٤١هـ. الموافق: ١٠/مارس/٢٠٢٠م.

صورة الوجه الأول من نسخة المعطوش الأولى.

صورة الوجه الأول من نسخة المعطوش الثانية.

صورة الوجه الأول من نسخة ابن المعطوش الثالثة والتي أسميتُها بالواضحة

٣٧٠
ك ع

كتاب العلم، تأليف أبي خيثمه، زهير بن حرب -٢٣٤هـ
بخط عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي الحراني في
القرن الرابع عشر الهجري تقديرا.

٦٨٣

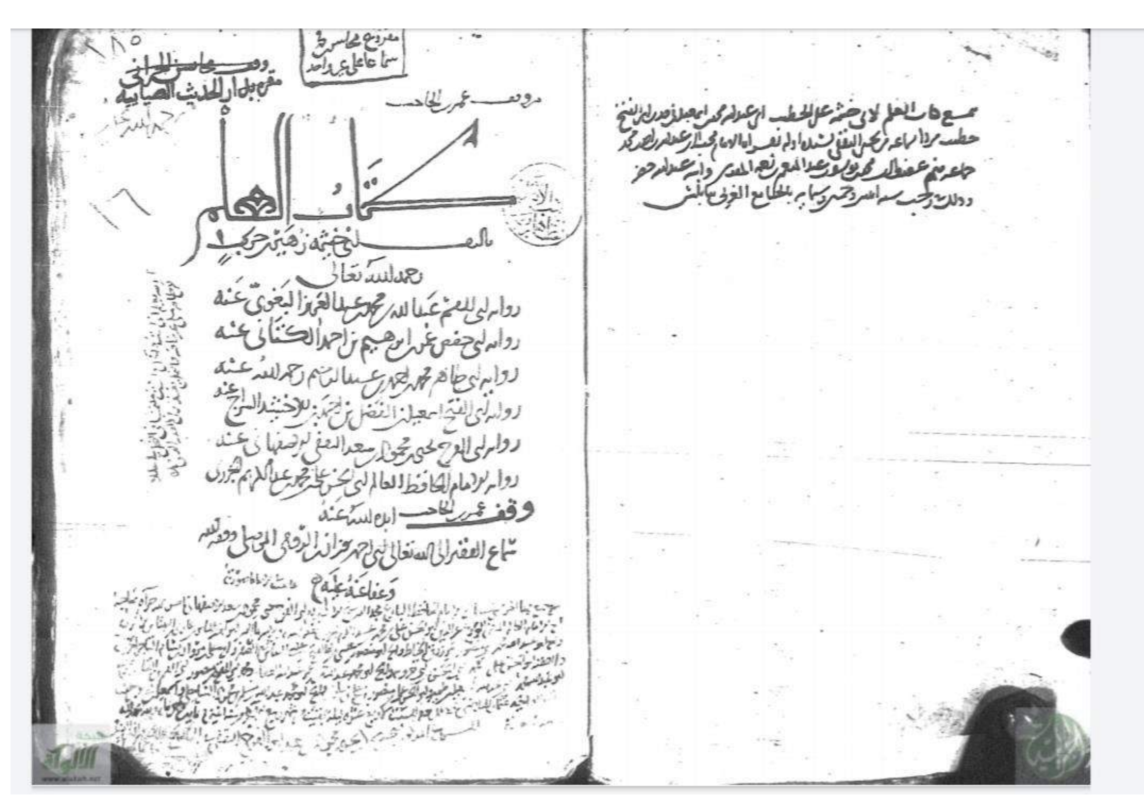
١٠ ق ٢٤ س ٢١×١٢سم
نسخة جيده، حديثة، خطها رقعة حسن، بعض
الكلمات بالحمرة.
الاعلام ٣: ٨٧ شذرات الذهب ٢: ٨٠
١- التربية أ- المؤلف ب- الناسخ
هـ - تاريخ النسخ د - العلم.

كتاب العلم
(لأبي خيثمة زهير ابن حرب النسائي)
رواية أبي القاسم . عبد الله بن محمد . بن عبد العزيز البغوي . عنه
رواية أبي حفص . عمر ابن ابراهيم . بن احمد الكتاني . عنه
رواية أبي محمد . عبد الله بن محمد . بن عبد الله بن عمر الصريفيني . عنه
رواية الشيخ الحافظ . عبد الوهاب بن المبارك . بن احمد الأنماطي . عنه
رواية الشيخ أبي طاهر . المبارك بن المبارك . بن المعطوش . عنه
رواية الشيخ الصدر الكبير . مسند الوقت أبي الفرج . عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني . عنه
رواية العالم الفاضل . شرف الدين أبي عبد الله . محمد بن ابراهيم بن أبي القاسم الميدومي . عنه

صورة الصفحة الأولى من نسخة المعطوش الثالثة والتي أسميتها بالواضحة وعليها توقيع السخاوي.

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة المعطوش الثالثة والتي أسميتها بالواضحة

صورة الصفحتان الأوليتان من نسخة الإخشيد.



❁ ❁ ❁

# مقدمة

إن الحمد لله، نحمده تعالى ونستعينه، نستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَّداً ﷺ عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. أما بعد.

فلا يخفى على عاقل ما للوقت من أهمية في حياة المرء، إذ هو المسافة التي يقطعها الانسان في ممر حياته.

وقد أقسم الله عز وجل في كتابه في غير ما آية بآحاده وأفراده؛ وعظَّم شأنه، وذَكَّر ابن آدم بتحسره على فواته وتضييعه، فقال سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى (٢٣) يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾، وقال عز وجل: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَاحَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾.

ولما كان الوقت مما لا يمكن تدارك ما فات منه، ولا يمكن تحقق بلوغ ما يؤمله المرء منه فيما يستقبله، وكان احتمال انقطاعه وارداً على النفس في أي لحظات حياتها: كان حتماً ولابد على العقلاء اغتنام حركة سير الوقت وتنظيم عملهم بما يتناسب مع سيره، وإنما يُحسب للإنسان من العمر بقدر ما أنجز وأنتج.

وما الحياةُ بأنفاسٍ نرددُها ... إنَّ الحياةَ حياةُ العلمِ والعملِ

ف «الأيام إذا فكرتَ فيها ثلاثة: يوم مضى لا ترجوه، ويوم أنت فيه ينبغي أن تغنمه، ويوم في يدك أمله فلا تغتر بالأمل فتخل بالعمل»[(١)]. ومع كل هذا وذاك، وقطعُ العقلاء بما فات، إلا أنه لا يزال أهون مفقود، وما أحسن قول الشاعر[(٢)]:

والوقتُ أنفسُ ما عُنِيتَ بحفظِهِ ... وأراهُ أسهلَ ما عليكَ يضيعُ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[(٣)]: «نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس: الصحةُ والفراغ»، ويروى عنه قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزول قدم ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يُسأل عن خمسٍ: عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وماذا عمل فيما علم»[(٤)].

---

(١) نسب هذه المقالة الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء (١/٤٩٥) لعمر بن ذر.

(٢) نسبه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/٢٤٧) للوزير ابن هبيرة.

(٣) رواه البخاري في الصحيح (٦٤٢١)، من حديث ابن عباس.

(٤) رواه الترمذي (٤/٦١٢)، والبزار في المسند (٤/٢٦٦)، والطبراني في الكبير (١٠/٨)، وأبو يعلى في المسند (٩/١٧٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٧٧)، وفي الزهد له (ص٢٧٩) من حديث ابن مسعود وفيه: أبو علي الرحبي حسين بن قيس متروك الحديث، وحسنه الألباني لشواهدٍ ذكرها في الصحيحة (٩٤٦).

إنَّ الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ مفسدةٌ للمرءِ أيُّ مفسدَهْ[1]

وفي صحيح مسلم[2] عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يُصبحُ الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، أو يمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرضٍ من الدنيا»، وفي رواية عنده[3]: «بادروا بالأعمال ستاً: طلوع الشمس من مغربها أو الدخان أو الدجال أو الدابة أو خاصة أحدكم أو أمر العامة».

قال أبو الفرج زين الدين ابن رجب في جامع العلوم[4]: «والمراد من هذا: أن هذه الأشياء كلها تعوق عن الأعمال، فبعضها يشغل عنه إما في خاصة الإنسان: كفقره وغناه ومرضه وهرمه وموته، وبعضها عام كقيام الساعة وخروج الدجال وكذلك الفتن المزعجة» أ.هـ.

وفيما ذُكِر حثٌّ نبوي على مبادرة الوقت ابتغاء تحصيل ما يعود بالنفع على النفس، والتنبيه على معوقاتٍ قد تعرقل المريد عن بلوغ هدفه إن لم تكن موضوعة في حسبانه. ألا وإن مِن أعظم ما ينبغي تحصيله وشغل الوقت به – لأصحاب المعالي في الهمم ومريدي عظم الجزاء – لهو العلم الشرعي.

---

(1) ذكره الراغب في محاضرات الأدباء (٢/٣٤٧) ولم ينسبه، ونسبه أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني (٤/٢٢و٤٠)، وأبو منصور الثعالبي في: التمثيل والمحاضرة (ص٧٦) وفي لباب الآداب (ص١٧٢)، وشهاب الدين النويري في نهاية الأرب (٣/٧٥) لأبي العتاهية.

(2) صحيح مسلم (٣٢٨)

(3) صحيح مسلم (٧٥٨٤)

(4) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٣/٣٨٨)

وفضل العلم عظيم وشأنه كبير ومشقته أكبر من مشقة غيره، إذ أنه إنْ لم يصاحب طالبه تقوى، وورع، وزهد، أخلَّ بأصول. ثم إنَّ العالم الرباني يُساهم في إنعاش الأمة وتوجيهها إلى طلبِ الرقي والولوج في سباق التقدم، والترغيب في طلب العلم العام، وإغناء الأمة بمختلف التخصصات العلمية كي نستغني ونرقى وهو مطلب شرعي.

وفي فضل العلم وطلبه والترغيب في الاشتغال به وتقديمه على نوافل الطاعات يقول اللهُ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، وقال جل شأنه: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، وقال أيضاً سبحانه في فضل هؤلاء: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾.

وفي السُنة: ما اتفق عليه الشيخان[١] من حديث معاوية ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»، وفي مسلم[٢] عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»، وعنه ﷺ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله تعالى وما والاه وعالماً أو متعلماً»[٣].

---

(١) صحيح البخاري (٧١)، وصحيح مسلم (١٠٣٧)

(٢) صحيح مسلم (٢٦٩٩)

(٣) رواه الترمذي في السنن (١٣٩/٤)، وابن ماجه (٢٣١/٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٨/٣) من حديث أبي هريرة وسنده إلى الحسن قريب. ورواه الطبراني في الأوسط (٢٣٦/٤) من مسند ابن مسعود وهو مقلوب الإسناد كما قال الدارقطني في العلل (٨٩/٥).

وجاء في كتاب الحث على طلب العلم لأبي هلال العسكري (٣٩٠هـ ):

«وقال بعض الأوائل: لا يتم العلم إلا بستة أشياء: ذهن ثاقب، وزمان طويل، وكفاية، وعمل كثير، ومعلم حاذق، وشهوة. وكلما نقص من هذه الستة شيء نقص بمقداره من العلم» أ.هـ[١]، قلت: وقد نظمها في بيتين مشهورين الشافعي فيما يُنسب له[٢] قال فيهما:

أخـــي لـــنْ تنـــالَ العلـــمَ إلا بســـتةٍ ... ســـأُنبيكَ عـــن تفصـــيلها ببيـــانِ

ذَكـــاءٍ وحِـــرصٍ واجتـــهادٍ وبُلغـــةٍ ... وصـــحبةِ أســـتاذٍ وطـــولِ زمـــانِ

---

(١) الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه لأبي هلال العسكري (ص٤٧-٤٨)

(٢) البيتان مختلف في نسبتهما، فجزم بنسبتهما إلى الشافعي: الأبشيهي في المستطرف (٥٣/١)، ومرض القول به اليافعي في مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٢٢١/١) حيث قدم البيتين بقوله: «ومن القول المنسوب إليه».

وفي الآداب الشرعية لابن مفلح (٢١٦/١) عن ابن الجوزي أن أبا بكر أحمد بن مُحَمَّد الدينوري الحنبلي تلميذ أبي الخطاب المتوفى في سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة أنشده إياهما. وليس في هذا تصريح بكونهما له. وذكر ابن الفوطي في مجمع الآداب في معجم الألقاب (١٢٥/٢) أنه قرأها بخط أبي حفص البادرائي، وهذا كذلك ليس فيه نسبة.

وجزم جمع بأنهما لأبي المعالي الجويني الشافعي فقد روى ابن النجار في ترجمته من ذيل تأريخ بغداد (٤٥/١٦) أنه أنشدهما لنفسه، وتابعه على ذلك: ابن الدمياطي في المستفاد من تأريخ بغداد (١٣٠/٢١)، والصفدي في الوافي بالوفيات (١١٨/١٩)، والتاج السبكي في طبقات الشافعية (٢٠٨/٥). ومع هذا الاختلاف إلا أن البيتان أثبتهما أحد من جمع ديوان الشافعي وهو مُحَمَّد عفيف الزعبي (ص٨١).

ثم إنه[١] تكلم عن أفراد ما ذكر فقال في قولهم: (كثرة العمل): «لكثرة العلم وكثرة العوائق والموانع وقصر العمر فمن لا يدأب في الطلب ويكثر من الالتماس في وقت الفراغ وقوة الشباب، قطعته القواطع بعد قليل فيبقى صفراً وعارياً عطلاً »[٢] أ.هـ.

ومما لا يتم العلم إلا به: الكفاية وهي من أكبر العوائق والصوارف والشواغل العصرية فقد يُبتلى المسلم بالحاجة والافتقار إلى إغناء من يعول؛ فيُشغل في غير فائدة تُرجى إلا ما رُتب على فضل القيام بمن يعول، لا سيما في زماننا هذا، فيا ويح زمن مضى كان أهله لا يطالبون بغير سد الجوعة وستر العورة.

لكننا أضحينا في زمن عجيب يظل المرء يكد يومه – نهاره وجزء كبيراً من ليله – يكابد حتى لا يُحوج إلى أحدٍ غير ربه، يُطالب بأمور لم تعرفها الأوائل؛ صارتْ من ضروريات المعيشة العصرية، فتعطلتْ أهدافه التي كان رسمها لنفسه في مستهل حياته، ولا عزاء لمن تعزى، ما خلا فضل التصبر مع حسن الظن بالله تعالى.

قال ابن الجوزي[٣]: «فالأولى للعالم أن يجتهد في طلب الغنى ويبالغ في الكسب وإن ضاع بذلك عليه كثير من زمان طلب العلم فإنه يصون بعَرضه عِرضه»، وقال أيضاً[٤]: «رأيت جمهور العلماء يشغلهم طلبهم للعلم في زمان الصبا عن المعاش،

---

(١) أعني أبا هلال

(٢) الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه (ص٤٩)

(٣) صيد الخاطر (ص٢٢٢)

(٤) المصدر السابق (ص١١٠)

فيحتاجون إلى ما لا بد منه، فلا يصلهم من بيت المال شيء، ولا من صلات الإخوان ما يكفي، فيحتاجون إلى التعرض بالإذلال! فلم أر في ذلك من الحكمة إلا سببين: أحدهما: قمع إعجابهم بهذا الإذلال. والثاني: نفع أولئك بثوابهم».

وذكر أنه خاطبَ أحد هؤلاء فقال له[1]: «ثم إني أراك تزعم أنك تريد شيئًا من الدنيا تستعين به على طلب العلم! فاعلم أن التفاتك إلى نوع كسب تستغني به عن الأراذل أفضل من التزيد في علمك، فلو عرفتَ ما ينقص به دينك لم ترَ فيما قد عزمت عليه زيادةً».

وقال أيضاً[2]: «ليس في الدنيا أنفع للعلماء من جمع المال للاستغناء عن الناس؛ فإنها إذا ضم إلى العلم، حيز الكمال. وإن جمهور العلماء شغلهم العلم عن الكسب، فاحتاجوا إلى ما لا بد منه، وقل الصبر، فدخلوا مداخل شانتهم، وإن تأولوا فيها، إلا أن غيرها كان أحسن لهم. ... ولم نرَ مَن صح له هذا إلا في أحد رجلين: أما من كان له مال: كسعيد بن المسيب، كان يتجر في الزيت وغيره، وسفيان الثوري، كانت له بضائع، وابن المبارك، وأما من كان شديد الصبر قنوعًا بما رُزق وإن لم يكفه، كبشر الحافي، وأحمد بن حنبل. ومتى لم يجد الإنسان كصبر هذين ولا كمال أولئك؛ فالظاهر تقلبه في المحن والآفات وربما تلف دينه. فعليك يا طالب العلم بالاجتهاد في جمع المال للغنى عن الناس فإنه يجمع لك دينك، فما رأينا في الأغلب منافقًا في التدين والتزهد والتخشع ولا آفة طرأت على عالم إلا بحب الدنيا،

---

(1) صيد الخاطر (ص١٨١)

(2) المصدر السابق (ص١٧٥)

وغالب ذلك الفقر. فإن كان من له مال يكفيه، ثم يطلب بتلك المخالطة الزيادة، فذلك معدود في أهل الشره، خارج عن حيز العلماء، نعوذ بالله من تلك الأحوال» انتهى.

ومع كل ذلك فإن حاجة المتقدم إذا ما قورنتْ بحاجة المتأخر المعاصر فلا تكاد تجد تقارباً، إذ أن المعيشة العصرية فرضت أموراً على المرء لم يعرفها المتقدم، وابتلينا برسوم وحدود وكان ربك بكل شيء محيطاً. لقد أضحى البحث عن قوام العيش مما يفني يوم العامل فلا يبقى معه ما يحافظ به على شيء من طلب العلم إلا من رحم الله فرُزق عملاً وافق، أو رفقة أعانت أو نحو ذلك[1].

وقد كنتُ رُزِقْتُ قبل سنيات قليلة عملاً لم يتطلب إلا حضور البدن، فيا لله ما كان أروع تلك الأيام التي قضيتُها في البحث والمدارسة، حتى شرعتُ في مشروع علمي كبير التزمتُ فيه بخطة موسعة وكأنني ظننتني باقٍ فيه، ولا يدوم إلا الله. فبعد مضي عام وبعضه قضى الله بزواله واضطررتُ للانتقال، فما وقعتُ بعدها إلا على ما يستوعب اليوم فلا يبقى للبدن مطلب إلا الراحة. ثم طال العهد وأنا أراقب التدني في مستواي العلمي شيئاً فشيئاً.

---

(١) وقد مَنَّ الله عليَّ برفقة نفعني الله بهم، أعانتني على الخير، وساندتني في مشوار الحياة، فبمجالسهم استمر العطاء والطلب جزاهم الله عني خير الجزاء، ورفع قدرهم وأجزل مثوبتهم. وهم: أبو عبد العزيز إحسان بن مُحَّد بن عبد العزيز النجار. وأبو معاذ بلال بن علي بن بلال المحوري. وأبو عمار عبد الله بن درويش بن عبد الله الخميسي الحربي. وأعظمهم عليَّ حقاً وأكثرهم منةً وأطولهم يداً: مَنْ لا أقدر على إيفاءه حقه: أبو مُحَّد تركي بن مُحَّد بن عبد الله الخميسي الحربي، فالله أسأل أن يحفظه ويرفع قدره ويُعلي شأنه ويصلح له حاله وينفعه بي كما نفعني به، فلقد أعجزتني أيادٍ له عندي والله يتولى جزاءه وهو خير الحاسبين.

ثم خرجت من تلك التجارب بأن طول الأمل أحد أقوى معاول تحطيم الهمم، فلقد كنتُ أعلل نفسي حيناً بعد حين بأن العمر - إنْ مده الله - يسمح بالعودة، وإنْ هي إلا مدة معلومة أقوم فيها على قدمي.

وعلى نفسها جنت براقش؛ فما كان لها ولطلب العيال إن كانت معلقة بطلب العلم. وقد علمتْ ما أُثر عن بعض أهل العلم من تفضيل العزوبة لطالب العلم(١)، فلمَّا خالفت فطلبتْ العفاف وقعت في حفر توفير المؤونة التي تجر إلى طلب الدنيا والاشتغال بها.

لكنني أعود لأعللها فأقول: العمل بالعلم هو الذي حملها على الجمع بين الحسنيين. وإنما قال: - من قال من أهل العلم - بتفضيل العزوبة حال الطلب لتعلقه في زمانهم بالرحلة والترحال، وهذا مما ينافي الاستقرار.

ولقد بقيتُ أجاهد نفسي أكبحها عن الانجراف وراء الدنيا، والاشتغال بها، والركون إليها، وظللت أقاوم وأقاوم للحفاظ على القليل من وقتي اليومي في الطلب والمدارسة الذاتية بحثاً عن الحلم الضائع والطموح الآيل.

(١) قال أبو بكر الخطيب في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٠١): «المستحب لطالب الحديث أن يكون عزباً ما أمكنه ذلك؛ لئلا يقتطعه الاشتغال بحقوق الزوجة والاهتمام بالمعيشة عن الطلب»، وفيه (١/١٠٤) قال: «إذا كان الطالب للحديث عزباً فآثر الطلب على الاحتراف، فإن الله تعالى يعوضه ويأتيه بالرزق من حيث لا يحتسب». ولأبي الفرج في صيد الخاطر (ص١٩٣) نصيحة لطالب العلم تأخير الزواج.

وكلما عنَّ لي طريق في التجارة تذكرتُ أثر أبي الدرداء وقوله: «زاولتُ التجارة والعبادة فلم تجتمعا، فاخترت العبادة وتركت التجارة»[1] فازددتُ إصراراً وثباتاً على اتباع هدفي والسعي لبلوغ أمنيتي، وقنعتُ من الكسب بالأجرة كعامل أجير، على الاشتغال بما يأكل الهمة والوقت، ويعلق القلب بطريق غير الذي اختاره، وذاك لعلمي بأن هذا الحال أيسر لقطع العلائق إن حضر أوان الطلب.

إلا أن صروف الدهر والكدح على العيال لم تفتأ تدفع بالعوائق على قارعة الطريق، حتى رسخ في نفسي: امتناع اجتماع طلبي: العلم والمعيشة لفقير، «لأن التكسب وَتعذر المعاش مقطعَة، وَالرَّغْبَة إِلَى الرِّجَال مذلة، وَالْحَاجة تميت النَّفس وتفسد الْحس»[2].

على أنه قد أوثر عن السلف ما يُجرئ الجبان ويشجعه، ويرفع الأمل، وينهض الهمة، حيث روى الخطيب[3] عن الشافعي قوله: «لا يُدْرَك العلم إلا بالصبر على الضر»، وعنه أيضاً قال: «لا يصلح طلب العلم إلا لمفلس فقيل: ولا الغني المكفي؟ فقال: ولا الغني المكفي»

---

(1) رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٨٥/٢)، ورجاله ثقات، عدا أحمد بن عبد الجبار العطاردي ترجم له ابن عدي في الكامل (٣١٣/١) وذكر تضعيفهم له وقال فيه: «لا يعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه لأنه لم يلق من يحدث عنهم»، ودافع عنه الخطيب في ترجمته من تأريخ بغداد (١٩/٥)، وأثبت له سماعاً.

(2) من كلام أبي هلال في الحث على طلب العلم (ص٤٩)

(3) الفقيه والمتفقه (١٨٦/٢)

وعن إبراهيم الآجري قوله: «من طلب العلم بالفاقة ورث الفهم»، جميعها في كتاب الخطيب – الفقيه والمتفقه – وفيه «قيل: لا يتعلم العلم إلا أحد رجلين: إما غني غني، وإما فقير فقير، فقال بعضهم: أنا للفقير الفقير أرجى مني للغني الغني»[1].

ولما ناظر أبو الوليد سليمان الباجي – وكان ذا حاجة — أبا مُحَمَّد علي بن حزم – وكان من أهل اليسر – قال له الباجي: «تعذرني فإن أكثر مطالعتي كانت على سرج الحراس. فقال ابن حزم: وتعذرني أيضاً فإن أكثر مطالعتي كانت على منائر الذهب والفضة».

فكلاهما اعتذر بحاله في القصور عن الطلب، ما يعني أن الفقر والغنى كلاهما مدعاة للركون مدفعة للطلب، وعلق ياقوتُ الحموي[2] بعد نقله هذه الحكاية بقوله عن قول ابن حزم: «أراد أن الغنى أمنع لطلب العلم من الفقر».

وعلق الخطيب على سعة اليد لطالب العلم بقوله: «وأراد بسعة اليد: أن لا يشتغل بالاحتراف وطلب التكسب، فإذا استعمل القناعة أغنته عن كثير من

---

(1) الفقيه والمتفقه للخطيب (٢/١٨٥)

(2) نقل الحكاية أعلاه شهاب الدين ياقوت الرومي في معجم الأدباء (٤/١٦٥١)، وشهاب الدين النويري في نهاية الأرب في فنون الأدب (٢٣/٤٥١) دار الكتب الوثاقية، ودار الكتب العلمية (٢٣/٢٦٥) ومع أنه لم يحل إلى مصدر إلا أنه أوحى بشهرة الحكاية بإيراده احتمال تغير العين فقال بعد ذكر الباجي: «وقيل: بل الفقيه إبراهيم الخفاجي» أ.هـ.

ذلك».

وهذا هو الذي قد كان مني كما قد سبق، ولكن هيهات هيهات، تمر الأيام ولم أنتبه إلا وقد كثر العيال، وضعف البدن، والهمة في خور، فمتى يحين أوان الاستيقاظ من غرور الأماني والتعلق بزوائف الآمال؟

وها أنا أتدارك نفسي في محاولةٍ لحفظ ما تبقى منها، فبعد أن أيستُ من العودة إلى ركاب أهل العلم بما قُضي عليَّ من الاكتساب والاشتغال بطلب قوام العيش، وردتني اليوم الثلاثاء: ٥/ربيع ثاني/١٤٣٨هـ، الموافق: ٣/يناير/٢٠١٧م، فكرة العودة للطلب عن طريق التصنيف، وذلك بأن أختار مادة قصيرة، بخطة يسيرة، أقتطع فيها سويعات قصاراً أسبوعياً من وقت راحتي في رحلي، أشغل نفسي فيها بالبحث والتصنيف، فهو بابٌ من أبواب الطلب وحفظ العلم، فما لا يدرك كله لا يترك جله.

وما أجمل ما قدمه ابن الملقن في البدر المنير[1] وأقربه إلى حالي حيث قال:

«وكنت ممن أنعم الله سبحانه وتعالى - وله الحمد والمنة - عليه محبة العلوم الشرعية خصوصاً هذا العلم الشريف [يريد الحديث]، فكنت أعلق فوائده وأضبط شوارده وأقيد أوابده ... وأحببتُ أن أشتغل بكتابة الحديث النبوي ... رجاء وصول هذا العلم الشريف إلى ذهني الركود وقريحتي التي قل أن تجود، وامتثالاً لقول العلماء أولي الفضل والتفضيل: **التصنيف أحد طريقي التحصيل**... فبقيت زمناً متحيراً فيم

---

(1) البدر المنير (١/٢٧٩-٢٨١)، كما أرشد إلى اغتنام التصنيف بعد الأربعين أبو الفرج ابن الجوزي في صيد الخاطر (ص٢٤٢).

أكتبه، وما أعلقه وأصنفه، إلى أن خار الله سبحانه وتعالى والخيرة بيده» انتهى.

والعبرة من اختيار مشروع علمي صغير أسير عليه وبخطة مناسبة غير موسعة: وضوح رؤية نهاية العمل، والشعور بإمكانية إتمامه مما يزود النفس بدافع الاستمرار، ويرفع الهمة، ويسهل طريق المعاودة بعد النكبات، والوصل بعد القطع والله الموفق لكل خير.

فلما استحسنتُ الفكرة، بقيتُ أجول بين أروقة مكتبات العلم زمناً، أبحث عن عمل مناسب، حتى وقعتْ عيني على كتاب العلم لأبي خيثمة والذي خرجه الشيخ الألباني رحمهما الله تعالى. فوقع في نفسي مناسبته لقصره ونفاسة موضوعه؛ بل ومناسبته لحالي[1]، فشمرتُ عن ساعد الجد وعزمت على المضي فيما هممتُ، ووضعت خطة السير ومنهج العمل ولم أزل أضبطها وأضيقها إذ لم أتمكن من رسم حدها والله المستعان.

ولما كنتُ معجباً بطريقة الماضين في العمل؛ اخترت السير عليها. وكنتُ قد اعتنيت بكثير منها قراءة ودراسة، وكان من أجملها وقعاً في نفسي: تمهيد ابن عبد البر وفتح ابن حجر، والأخير منهما فقد لقي قبولاً منقطع النظير ووقعتْ تصانيفه

---

([1]) ومن الاعتبارات التي وضعتُها - في اختياري هذا - أنه لم يبلغ إلى علمي مَن تعرض لشرح الكتاب حتى عصرنا الحالي، وبعد شروعي في العمل اكتشفتُ أن للشيخ الفاضل عبد الكريم الخضير حفظه الله تعالى - وهو من خيار فضلاء علماء عصرنا رعاه الله ووفقه - دروساً مسجلة لدورة من الدورات قام فيها بشرح الكتاب ارتجالياً، وفُرّغ كلامه ثم نُزل على الشبكة، لكنني لم أعرج عليه في كتابي هذا لالتزامي بخطة ونهج تابعتُ فيها طريقة المتقدمين، بينما شرح الشيخ اتسم بالتيسير والاختصار ليناسب حضور الدورات.

موقعاً في نفس كل من خلفه حتى قال صديق حسن خان[1]: «على أن كل من تصدى لشرح الجامع الصحيح للبخاري صار عيالاً على فتح الباري واقتعد صهوته وافترع ذروته وتبوأ خلاله وتفيأ ظلاله» أ.هـ.

قلت: صدق والله؛ بل كل من خلفه ممن تكلم في العلم والشروح ولو خارج الجامع الصحيح. وقد صار هذا الأمر مشهوداً له بالحس ولا يدفعه الواقع؛ بل وكذلك يمكن تنزيل كلامه على علمي الرجال، والحديث من مصنفاته فيهما كتهذيب التهذيب وتقريبه، والنزهة والنكت وغيرها، فسبحان من جعل لهذا الرجل تلك المكانة السامقة والتي قلَّ نظيرها.

ولما رأيتُ هذا الأمر مستقراً؛ آليتُ على نفسي - في هذا العمل - أن أحاول ما استطعتُ الخروج عن هذا النمط، وأن أستقي الفائدة من مصادره وأن أقصر استفادتي على خالص كلامه وسديد آرائه لا من نقولاته رحمه الله تعالى.

ومن المعلوم أن المتأخر يتفوق على المتقدم في باب البحث من جهة إمكانية الحصول على الفائدة، ومن عدة مصادر، ومقارنتها بنظيراتها، فهو أسرع وأدق وأكثر تحصيلاً للفوائد والنقولات. كل هذا بسبب ما بلغته البشرية مؤخراً من التقدم التقني. أضف إليها ثورة استخراج التراث المخطوط والذي خفي كثير منه على كثير من المتقدمين. ثم إن جمعه في الحواسيب سهل وسرع استخراج الفائدة.

ومع كل هذا فبركة الوقت تُحسب لصالح المتقدم، لا يرتاب بذلك مطلع على أحوالنا، وربما يعود ذلك إلى الانشغالات العصرية والتي ساهمتْ أيضاً في تحجيم

---

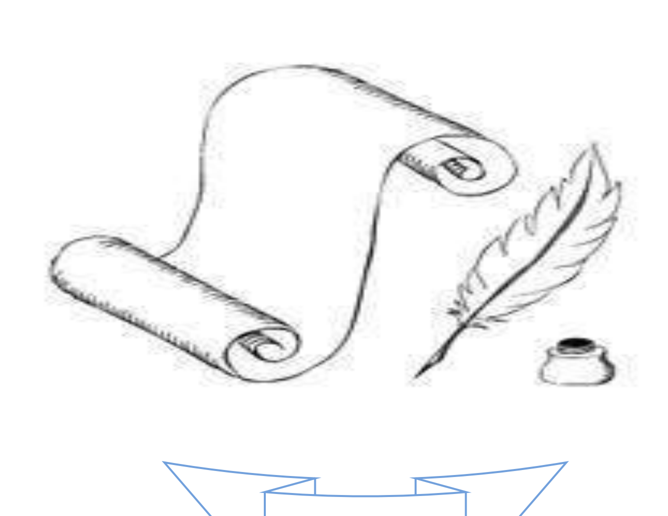
(1) في مقدمة عون الباري (١/١-٢)

المستوى العلمي وعدم تقدمه وارتقاءه إلى مصاف المتقدمين، فأولئك صرفوا الأعمار أما هؤلاء فأنفقوا أوقاتاً وبينهما فرق.

ومع كل ما تيسر للمتأخر من الوسائل فإن غاية ما يصل إليه في نظري من الألقاب لقب (باحث، فقيه، مجتهد، مستفيد...)، على اختلافٍ في درجات التوكيد بالتكرار أو الوصف، ويعسر جداً تجاوزه والحصول على لقب (العالم) في زماننا؛ وما هذه إلا وجهة نظر قاصرة على واقعي ومحيطي الذي أعيشه وأقارنه بما أقرأه حول المفهوم المتقدم للعالم الرباني.

ولست أعني بهذا: التهوين من شأن أهل العلم والفضل في زماننا؛ فلن يخلو زمان من مجتهد يقوم بأمر الله تعالى، لكنه نوع من المقارنة بين المتقدم والمتأخر في باب المحفوظ من العلم، والعمل به تقوى وورعاً وزهداً، والتحسر على أحوالنا ليس إلا، ولنقل أن هذه نظرة شخصية لا تعبر إلا عن رأي كاتبها وإدراكه وتصوره المحدود بحسب ما يحيط به.

ولقد حصَّل كثير من المتقدمين على الحفظ، وكثير منهم تميزوا بدقة الاستنباط، وآخرون اشتهروا بالتقوى وتمامها، إلا أن قليلاً منهم من استحق أن يسمى عندهم بالعالم الرباني والله تعالى أعلم.



**خطة العمل:**

- اعتمدتُ على كتاب الشيخ الألباني بطبعتيه في إثبات النص، حيث لم يتوفر لي غيرهما حينها[١]. وهما: طبعة مكتبة المعارف الأولى، سنة ١٤٢١هـ، وطبعة المكتب الإسلامي الثانية سنة ١٤٠٣هـ.
- قمت بتخريج الأحاديث والآثار، والحكم على سند الكتاب.
- بما أن الغرض من التخريج الوصول للحكم فما كان منه مخرجٌ في الصحيحين أو أحدهما؛ أكتفي بالإحالة إلى موضعه منهما.
- حصرت جميع رواة الكتاب والأعلام الذين ذُكروا في ثناياه بغرض إفرادهم في عمل علمي يقوم على جمع تراجمهم على طريقة المحدثين الموسعة[٢].
- وضعتُ نص العبارة التي سأشرع بالكلام عليها، أو جزء منها بين قوسين ().
- فرقتُ بين أشكال الأقواس؛ فحصرتُ ما كان طريقه الإسناد بهذا الشكل:

«»، وما كان اقتباس من المتكلم نفسه أو من ينقل عنه بنفسه بهذا

الشكل: (()).

---

([١]) قد بينتُ في (المدخل) أنني حصلتُ بعد ذلك على نسختين خطيتين، ومطبوع آخر مخدوم لغير الألباني، وقمتُ بتحقيق الإشكالات بالاستفادة من كل ما أتيح لي من هذه المعطيات ولله الحمد والمنة، فأضفتها في مواضعها في ثنايا الكتاب والحمد لله على ما وفق.

([٢]) كانت هذه إشارة إلى القسم الآخر من الكتاب الذي عزمت على صنعه، لكن العمل فيه قد توقف.

- أشرح المتون وأوضح الغريب من كلام أهل العلم والفن من كتبهم. وأضيف ما يناسبه من الآثار التي تشهد له أو تعارضه مع ربطها بما يفتح الله عليَّ. وأراعي في النقل تقديم المتقدم زماناً. وربما احتجت إلى المخالفة لعلة. والله أسأل أن يعينني على إتمامه ويوفقني لإتقانه.
- في إحالاتي للمصادر أنسب المصدر لصاحبه ما لم يشتبه عليَّ ككتاب العين المختلف في مصنفه بين الخليل والليث، فلا أجزم حتى أحقق إن تسنى لي الأمر. وربما وصفته بالمنسوب أو نحوها من ألفاظ التمريض الدالة على انتفاء القطع بنسبة الكتاب لصاحبه المطبوع اسمه عليه.
- الأصل في منهج الكتابة هنا تجنب الإطالة والاستطراد، وعليه لا أستوعب كل ما وقفتُ عليه في الباب وأقدم فيما اتسع منه قول المتقدم على المتأخر مالم يكن للمتأخر فيه زيادة فائدة.
- حاولت قدر المستطاع ضغط الحواشي، لتقليل مساحتها على الورق، ولولا أهميتها في العمل المعاصر لاستغنيت عنها؛ فلم أودعها سوى الإحالات إلى المصادر، حتى أتجنب الحشو والتطويل.
- حرصت على ألا أودع الحواشي فوائد مستقلة، واقتصرت فيها على توثيق المصادر والتي بات إيجادها بالوسائل الحديثة يغني عن تكلف حشدها وإضاعة الوقت فيها وتكبير الكتاب[١].

(١) ربما لم أستطع الوفاء بهذا الأمر تماماً لكني اجتهدتُ فيه والله الموفق.

- من العيوب التي من المحتمل نقد العمل بها: إطالة النفس في النصوص المقتبسة. وهذا مما يعتبره العمل المعاصر الملتزم بالمعايير الأكاديمية عيباً يتوجب نقده، ولقد كنتُ أقف متردداً أمام النص الطويل، حائراً بين تلخيصه وبين ترك صاحبه يشرح قوله بطريقته وأسلوبه. ولما كان أسلوب العمل منصرفاً بكليته إلى الأسلوب القديم؛ رجح لدي تقديم القول المقتبس على طوله لما فيه من التميز في نفوس طلاب العلوم الشرعية، والله أعلم بالصواب.
- يلاحظ أن هناك توسع في بعض الفقرات وقضب في أخرى، وإنما يقع هذا بحسب النشاط وما يرافقه زمان كتابتها من أحوال والله المستعان.

❁ ❁ ❁

لم يكن في البال إخراج هذا العمل للملأ قط، وإنما هو مجرد مشروع لشغل الوقت في خيرٍ، ومدارسةٍ للنفس، في محاولة لحفظ الحصيلة التي تم جمعها أيام الصبا والفراغ. فلما انتصف هذا العمل – أو كاد – خطر لي خاطر عرضه ونشره، فبقيتُ أدافع هذا الخاطر ويدافعني، وتم عقد عدد من المناظرات مع النفس لحل هذه القضية، ثم بدا بعد كل ذلك: أن أقدم عليه بعد استخارة ربي عز وجل ليتقرر الأمر ويستقر.

وإنما كان هذا الترجيح لسببين اثنين. **أولاهما** رجاء النفع منه، فلعل الله أن يطرح لي فيه من الخير ما لا أحتسبه - إن صحتْ النية وبقي خلفاً لكاتبه – إذ ربما لا يسمح الحال ولا الزمان بفرصة أخرى لترك عمل يبقى بعد الرحيل. وأما الزلل والخلل المخوف منه - وإن كَثُر - فسينبري له رجاله والله من وراء القصد.

**وثانيهما** وهو أشدهما أثراً، ولولاه ربما ما ترجحت كفة النشر، ألا وهو: الشعور بالغبن لعجزي رد شيء من معروفه، ومقابلة حسن صنيعه، اللهم إلا بالدعاء فهو خير ما يمكن لمثلي إهداؤه لمثله.

فأُلهمتُ بتمرير هذه المهمة، والصدح بشكره على الملأ، سائلاً كل من يرى أنه قد استفاد شيئاً من كتابي هذا: ألا يبخل عليَّ بدعوة واستغفار لأبي مُحَمَّد تركي بن مُحَمَّد الخميسي.

وأنا هنا قد بلغتُ مرادي وأتممت مشروعي والذي وددت ألو أهديته إياه له غنمه وعليَّ غرمه.

وإنما أعارض النشر لأن الكتاب إن نُشر فهو بين حالات ثلاث: فإما أن يلقى قبولاً فالحمد لله على ما وفق، أو سخطاً عياذاً بالله من ذلك، وإما أنْ يموتَ مكانه أسأل الله تعالى الإخلاص.

ولا تخلو حالة من دخول تبعاتها من الآفات على النفس. فإن كانت الأولى فأخشى عليها من العجب وملحقاته من حب الظهور والمدح. وإن كانت الثانية فأخاف ألا تسلم من الضغينة على ناقد، أو الحمل على ساخط، وفقد الإنصاف ومخالطة النية بالغضب للنفس. وإن كانت الأخيرة فأخشى الحسرة التي تشير إلى الرغبة وعدم الرضا. وجميعها أحوال، السلامة في تجنبها.

ثم ترجح لدي أن أواجه مخاوفي وأقابلها بما يصحح الحالة المقضية، ومجاهدة النفس للبقاء في حياض المسموح به والله تعالى الموفق لكل خير.

ولما كان هذا العمل قد أخذ من وقتي وجهدي، وشُغلت به عن أهلي وأسرتي، حتى لقد عدته بضرتها، وما كان مني ذلك إلا مسابقة للصوارف والقواطع المحتملة، وابتغاء الفوز والفرح بإنهاء أول عمل كامل لي — أسأل الله تعالى فيه التوفيق والسداد، والقبول إنه سميع عليم – ولهذا وذاك ارتأيتُ أن أسميه:

## قضاء الأرب[1] من كتاب العلم لزهير بن حرب.

(1) الأرب هنا الحاجة، قال في العين (٨/٢٨٩): «والإرب: الحاجة المهمة، يقال: ما إربك إلى هذا الأمر، أي: ما حاجتك إليه. والإربة والأرب والمأربة أيضاً»، وبنحوه لابن السكيت في إصلاح المنطق (ص٢١١). وفي تهذيب الأزهري (١٥/١٨٤): «وقال ابن شميل: أرب في ذلك الأمر، أي بلغ فيه جهده وطاقته وفطن له»، قال (١٥/١٨٥): «وقال ابن الأعرابي: أربت بالشيء أي كلفت به»، زاد أبو موسى المديني في المجموع المغيث (١/٤٩): «أربت بالشيء: أولعت به، وأربت بالشيء: قويت، وأرب في الشيء: رغب فيه، وأرب: أنس، وأرب به: صار ماهراً، وأربت لأمر: سموت وطلبت. والأرب: الكلف بالشيء»، قال الراغب في المفردات (ص٧٢): «الأرب: فرط الحاجة المقتضي للاحتيال في دفعه، فكل أرب حاجة، وليس كل حاجة أرباً، ثم يستعمل تارة في الحاجة المفردة، وتارة في الاحتيال وإن لم يكن حاجة، كقولهم: فلان ذو أرب، وأريب، أي: ذو احتيال، وقد أرب إلى كذا، أي: احتاج إليه حاجة شديدة، وقد أرب إلى كذا أربا وأربة وإربة ومأربة، قال تعالى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾» انتهى.

- وأخيراً كلمة لكل من وقع على خطأ أو زلل - وكثير ما هو - وكيف لا يكون وسمة جامعه الاشتغال عنه بغيره، ألا فرحم الله من صوب ونصح.
- وأهتبلها فرصة هنا أن أوجه شكراً خاصاً للقائمين على برنامج المكتبة الشاملة على ما قدموا للعلم من خدمة جليلة - أسأل الله عز وجل ألا يحرمهم ثوابها وأن يرزقهم بها لذة طاعته - فجزاهم الله عنا خيراً، فوالله لستُ أدري إن لم تكن هذه الكتب بين يدي كيف لي أن أدعي أني طالب علم والله المستعان.

أبو ذر بن مُحَمَّد البيضاني ثم العدني

نزيل جدة

٢١/جماد ثاني/١٤٣٨هـ

الموافق:

٢٠/مارس/٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

# قضاء الأرب من كتاب زهير بن حرب

## شرح كتاب العلم لأبي خيثمة

**(بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ وما توفيقي الا بالله. أخبرنا الشيخ الامام العالم الزاهد عز الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الجزري أيده الله في شهر رمضان من سنة أربع عشرة وست مائة بالموصل برباط أخيه قال: أنا الشيخ الإمام العالم مجد الدين أبو الفرج يحيى بن محمود بن سعد الأصفهاني)**

قوله: (بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) موضع البسملة هنا فيما يظهر لي أنه من عمل النُساخ، ولم يَرد للمصنف في كتابه هذا كلام سوى سرد الآثار.

والبسملة فمسألة ذات تشعب وتفرع، وقد أكثر الشراح الكلام عليها في مختلف الكتب والشروحات فأفاضوا في تفريع مسائلها، وذكر الاختلاف فيها، وبعضها طويل الذيل، قد أُفرد بالتصنيف.

واخترت هنا الإشارة إلى رؤوس تلك المسائل، فمنها: اتفاقهم على كونها جزء من آية من كتاب الله تعالى من سورة النمل، واختلافهم في استقلالها. وفي الإسرار بها أو الجهر في الصلاة خلاف واسع بين المذاهب الفقهية.

وتشرع في استفتاح الخيرات، ككتب العلم والرسائل، والطاعات: كالوضوء، وقراءة القرآن... والنعم: كالأكل والشرب، والذبح، والصيد... ويختلف حكمها بحسب موضعها من هذه الأبواب بين السُنية والفرضية.

ووردت جملة من المرويات في فضل الابتداء بها إلا أنها لم تخلو من مقال، ولعله لا يصح في الباب شيء. إلا أن الاقتداء بكتابة النبي ﷺ رسائله ككتابه ﷺ إلى هرقل[١] كافٍ في التأسي، قال الحافظ: «وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة؛ وكذا معظم كتب الرسائل، واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً»[٢] أ.هـ.

وذكر السخاوي في فاتحة شرحه على ألفية العراقي كلاماً في فضل الابتداء بالذكر مطلقاً ختمه بقوله: «وحينئذ فالحمد والذكر والبسملة سواء، فمن ابتدأ بواحد منها، حصل المقصود من الثناء على الله»[٣].

وعليه فلأجل شرف دلالة البسملة، والمعنى المتبادر إلى الذهن المستفاد من تركيبها اللغوي: كان التزام المصنفين بها دالاً على أنها أدب من آداب التصنيف؛ فإنهم ذكروا في تقديرها: باسم الله أبتدأ وأشرع فيما أنا بصدده[٤].

واختلف النحويون في تقدير المضمر المتعلق بالباء من (باسم الله)، وهو يدور حول ما سبق؛ يقول أبو الفداء ابن كثير[٥]: «ومن هاهنا ينكشف لك أن القولين عند النحاة في تقدير المتعلق بالباء في قولك: باسم الله، هل هو اسم أو فعل:

---

(١) صحيح البخاري (ح٧)، صحيح مسلم (ح١٧٧٣)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٩/١)

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١٩/١)

(٤) تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز (٦١/١)، وتفسير ابن جزي: التسهيل لعلوم التنزيل (٤٨/١)

(٥) تفسير ابن كثير (١٢١/١). دار طيبة تحقيق: سلامة.

متقاربان وكل قد ورد به القرآن؛ أما من قدره باسم، تقديره: باسم الله ابتدائي، فلقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ومن قدره بالفعل أمراً وخبراً نحو: أبدأ ببسم الله أو ابتدأت ببسم الله، فلقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، وكلاهما صحيح» أ.هـ.

وقال في مفاتيح الغيب(١): «فنقول: هذا المضمر يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فعلاً، وعلى التقديرين فيجوز أن يكون متقدماً، وأن يكون متأخراً، فهذه أقسام أربعة. أما إذا كان متقدماً وكان فعلاً فكقولك: أبدأ باسم الله، وأما إذا كان متقدماً وكان اسماً فكقولك: ابتداء الكلام باسم الله. وأما إذا كان متأخراً وكان فعلاً فكقولك: باسم الله أبدأ، وأما إذا كان متأخراً وكان اسماً فكقولك: باسم الله ابتدائي. ويجب البحث هاهنا عن شيئين: الأول: أن التقديم أولى أم التأخير؟ فنقول: كلاهما وارد في القرآن...» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قوله: **(وما توفيقي إلا بالله. أخبرنا الشيخ الإمام العالم الزاهد)** لم يفد محقق الكتاب تعيين اسم ناسخه، ومنه يتبين أن نسخة الكتاب التي اشتغل عليها الشيخ الألباني رحمه الله تعالى هي نسخة ابن الأثير.

---

(١) تفسير فخر الدين الرازي خطيب الري (١/٩٩). دار إحياء التراث.

قوله: (**عز الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عبد الكريم**) بن عبد الواحد الشيباني (**الجزري أيده الله**) صاحب كتاب: الكامل في التأريخ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، واللباب مختصر الأنساب.

قال شمس الدين الذهبي في ترجمته من تاريخ الإسلام[1]: «كان إماماً نسابة مؤرخاً أخبارياً أديباً نبيلاً محتشماً. وكان بيته مأوى الطلبة. وأقبل في أواخر عمره على الحديث، وسمع العالي والنازل» أ.هـ.

وفي وفاته يقول ابن خلكان[2]: «كانت ولادته في رابع جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وخمسمائة بجزيرة ابني عمر، وهم من أهلها. وتوفي في شعبان سنة ثلاثين وستمائة، رحمه الله تعالى، بالموصل» أ.هـ. وذكر الذهبي في المصدر السابق اختلافاً في تعيين شهر ويوم الوفاة.

❃ ❃ ❃

**فائدة:**

ابن الأثير: لقبٌ لثلاثة إخوة أقدمهم وفاة: المحدث مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري (٦٠٦هـ) محدث أصولي لغوي وهو صاحب كتاب: النهاية في الغريب، وجامع الأصول، وشارح مسند الشافعي.

---

(١) تأريخ الإسلام للذهبي (١٣/٩٢٦)

(٢) وفيات الأعيان (٣/٣٤٩)

ثم صاحب الترجمة: المؤرخ النسابة عز الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد (٦٣٠هـ) صاحب الكامل في التأريخ، وأسد الغابة، واللباب مختصر الأنساب.

وآخرهم وفاة هو: الأديب الكاتب الوزير: ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن مُحَمَّد (٦٣٧هـ) صاحب كتاب: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وغيره.

**قوله: (في شهر رمضان من سنة أربع عشرة وست مائة، بالموصل برباط أخيه)** المَوصِل كذا ضبطها ياقوت[١]، وهي إحدى أقدم مدن العراق والتي كان لها تأريخ منذ الدولة الفارسية، وهي جارة بلدة النبي يونس عليه السلام نينوى، ولعلها قد تبعتها في تقاسيم العصر الحديث. وذكر ياقوت في سبب تسميتها أقوالاً تتلخص في الوصل فقيل: وصلتْ بين الجزيرة والعراق، وقيل: بين دجلة والفرات، وقيل غير ذلك.

وقوله: **(برباط أخيه)**. الرباط اصطلاح شرعي يُراد به الإقامة تجاه حدود العدو؛ لحفظ ثغور المسلمين. والثغر هو الموضع الذي يُخشى دخول العدو منه، فالمرابطة ملازمة المجاهدين للثغور.

ومنه سميت المواظبة على الطاعات كالوضوء، والصلاة... تشبيهاً به في ضبط النفس، وربطها على المشاق من الطاعات. ثم استعير اللفظ وأطلق على ما يوقف من المباني للفقراء، وللعلم كالمدارس ونحوها، وهو اصطلاح حادث وصفه أبو العباس الفيومي بالمولد[٢].

---

([١]) شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي أبو عبد الله الحموي في معجم البلدان (٥/٢٢٣)

([٢]) المصباح المنير للفيومي (١/٢١٥)، انظر تهذيب اللغة للأزهري (٨/١٠٢)

وهذا الأخير هو المراد هنا، ولعله يريد الرباط الذي أنشأه مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد صاحب كتاب النهاية في الغريب، قال ابن خلكان عنه[1]: «وأنشأ رباطاً بقرية من قرى الموصل تسمى قصر حرب، ووقف أملاكه عليه وعلى داره التي كان يسكنها بالموصل» أ.هـ.

قوله: (**أنا الشيخ الإمام العالم مجد الدين أبو الفرج يحي بن محمود بن سعد الأصفهاني**) له ترجمة في سير الذهبي وتأريخه[2]، ونسبه فيها بالثقفي، وأرخ ولادته سنة (٥١٤هـ) ووفاته سنة (٥٨٤هـ)، وأفاد ابن الفوطي في مجمع الآداب[3] أنه كان يُلقب بمجد الدين.

وقد أكثر ابن الأثير الرواية عنه في أسد الغابة بلا واسطة ولقبه في مواضع بابن أبي الرجا. فإن كان هو هذا؛ فيُشكل عليه تأريخ سماع النسخة كما سيأتي في تقييدها بأنها كانت سنة (٥١٨هـ). فإما أن يكون الغلط في تقييد السماع أو في تأريخ ولادة الشيخ المثبت في ترجمته الآنفة عند الذهبي، أو أنه شخص آخر غيره.

وفي الرواة من يلقب بابن أبي الرجا الصيرفي[4]، إلا أنه في طبقة أعلى من طبقة ابن الأثير، وكان أشكل علي عدم ذكر الذهبي هذا اللقب في ترجمته ليحيى الثقفي الأصفهاني شيخ ابن الأثير، ثم تنبهتُ أنه كنى أباه محمود بن سعد: بأبي الرجاء.

---

(١) ذكره في ترجمته لابن الأثير من كتابه وفيات الأعيان (١٤٢/٤)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣٤/٢١)، تأريخ الإسلام (٧٩٣/١٢)

(٣) مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي (٥٥١/٤)

(٤) سير أعلام النبلاء (٦٢٢/١٩)

وقد تحقق لي أنه هو المقصود فقد ذكروا له رواية عن أبي الفتح الإخشيد - شيخه هنا في هذا الإسناد - وذكر تاج الدين السبكي في معجم شيوخه: سنده لكتابنا هذا كتاب العلم فساقه من طريقه[1] وهذه متابعة تؤكد أنه المعني دون غيره.

لكن يبقى الإشكال قائماً في سنة ولادته أو في صحة سماعه من الإخشيد.

ورغم أن الذهبي أكد تأريخ ولادته في العبر[2] بقوله: «توفي بنواحي همذان وله سبعون سنة» أ.هـ. إلا أنني ازددتُ يقيناً بأن الخطأ في تأريخ ولادته والذي لم يُوافق عليه الذهبي ولا سُبق به فيما أعلم، فقد أفاد تاج الدين السبكي في مواضع من معجم شيوخه[3] تقييد سماعات أبي الفرج من شيوخه سنة ٥١٥هـ، وسنة ٥١٦هـ. وبهذا يثبت خطأ الذهبي في تعيين سنة ولادته والله تعالى أعلم وبه التوفيق والسداد.

❁ ❁ ❁

**قال: (أنا الشيخ الإمام أبو الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن الإخشيد السراج في سنة ثمان عشرة وخمس مائة، وسنة اثنين وعشرين وخمس مائة. قال: أنا الشيخ أبو طاهر مُحَمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم. قال: أنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني المقرئ. نا أبو القاسم عبدالله بن مُحَمَّد بن عبدالعزيز البغوي)**

---

(١) معجم الشيوخ لتاج الدين السبكي (ص٢١٢)

(٢) العبر في خبر من غبر للذهبي (٣/٨٩)

(٣) معجم شيوخ تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ص١١٩و١٩٠و٣٨٦)

قوله: (**أبو الفتح إسماعيل**...) له ترجمة في تحبير أبي سعد السمعاني[1] وثقه فيها وأرخه بقوله: «كانت ولادته في سنة ست أو سبع وثلاثين وأربعمائة، بأصبهان وتوفي بها في شعبان سنة أربع وعشرين وخمسمائة» أ.هـ.

وجاء في حاشية كتابنا - من كلام الألباني - إشارة إلى اختلافٍ وقع في إحدى نسخ الكتاب في كنيته، حيث كُني فيها بأبي الفضل[2].

قلتُ: كناه بأبي الفتح: السمعاني في المصدر السابق، وترجم له ابن نقطة في التقييد[3] فكناه بها، ووردتْ كنيته هذه أيضاً في سياق إسناد جرى على لسان: ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الأثير في أسد الغابة[4].

---

(١) التحبير في المعجم الكبير (١/١٠١)

(٢) في نسخة المخطوط التي عندي كان رسم الكنية فيها واضحاً: (أبي الفتح)، وهي نسخة الشيخ الألباني نفسها - بحسب مقارنتها بالصورة التي أثبتها الشيخ رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه — إلا أنه لم يشر إلى أن لديه نسخة غيرها؛ أو إلى مطبوع قديم كان في حوزته، ولا أثبت صورة لنسخة أخرى للمخطوط، ولم يضع الشيخ مقدمة لشرح عمله لنتمكن من تفسير قوله فالله تعالى أعلم.

وقد وردتْ كنيته — أعني السراج الإخشيد - على النحو الذي وصف المحقق الشيخ الألباني: في معجم شيوخ السبكي (ص٢١٢)، وهو — أعني السبكي - في نسخته هذه يلتقي مع ابن الأثير في شيخه أبي الفرج يحي بن محمود الثقفي الأصفهاني عن الإخشيد السراج، فوقعت كنيته عنده بأبي الفضل.

(٣) التقييد لمعرفة رواة الأسانيد لأبي بكر ابن نقطة (ص٢٠٧)- دار الكتب العلمية ت الحوت.

(٤) ذيل تأريخ بغداد المطبوع ضمن تأريخ بغداد وذيوله (١٦/١٦٥)، تأريخ دمشق لا بن عساكر (٦٤/١٩٦)، أسد الغاب. دار الفكر (١/٥٩٢) و (٥/٣٢٠)

قوله: **(في سنة ثمان عشرة وخمس مائة، وسنة اثنين وعشرين وخمس مائة...)**، ذِكرهم للتواريخ يُراد به تقييد زمان النسخ كما لا يخفى، وتكراره هنا إشارة إلى سماع أبي الفرج من أبي الفتح النسخة مرتين، وفيه زيادة تثبت واهتمام بالمقابلة.

قوله: **(أنا الشيخ أبو طاهر مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الرحيم)** له ترجمة في تقييد ابن نقطة[1] نقل فيها عن يحي ابن منده توثيقه. وفيها قوله عن نفسه أنه ولد سنة ٣٦٣هـ، قال: «مات يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ربيع الآخر سنة خمس وأربعين وأربعمائة لم يحدث في وقته أوثق منه وأكثر حديثاً» أ.هـ.

قوله: **(أنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد)** بن كثير بن هارون بن مهران المقرئ المعروف بـ: **(الكتاني)**، ولد سنة ثلاثمائة، وتوفي يوم الاثنين الحادي عشر من رجب سنة تسعين وثلاثمائة. له ترجمة في تأريخ بغداد، وإكمال ابن ماكولا، وأنساب السمعاني، ومنتظم ابن الجوزي، صرح جميعهم فيها بثقته[2].

---

(1) التقييد لمعرفة رواة الأسانيد لأبي بكر ابن نقطة (ص٥٢)

(2) تأريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغدادي (١١/٢٦٧)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للأمير أبي نصر ابن ماكولا (٧/١٤٥)، الأنساب لأبي سعد السمعاني (٥/٣٢)، المنتظم في تأريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١٥/ ٢١)

قوله: (**أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد**) بن (**عبد العزيز**) سقط من نسخة الكتاب بطبعتيه إثبات لفظ (بن) بين العلمين[1] وهو مثبت في ترجمته من كتب التراجم، فهو ابن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه. أبو القاسم ابن بنت أحمد بن منيع. أحد كبار أعلام زمانه.

وقع بينه وبين قوم ما يقع بين الأقران وطُعِن فيه، ولا يعتد بهذا المنصفون. أورده ابن عدي في كامله[2] وبعض تلك النقولات، ثم ختم ترجمته بقوله: «وطال عمره واحتمله الناس واحتاجوا إليه، وقبله الناس، ولولا أني شرطتُ في الكتاب أنَّ كل مَنْ تكلم فيه متكلم ذكرته وإلا كنتُ لا أذكره» أ.هـ.

والرجل فقد اجتمع المتأخرون على إمامته. ترجم له أبو بكر الخطيب في التأريخ[3]، فقال: «وكان ثقة ثبتاً مكثراً فهماً عارفاً»، وقال أبو يعلى الخليلي في إرشاده[4]: «ثقة كبير، كتب عن العلماء قديماً وعُمِّر مائة وعشر سنين، أدرك الكبار من شيوخ البصرة وبغداد» – وذكر جملة منهم ثم قال – : «وقريباً من مائة شيخ لم يدركهم أحد في عصره غيره. ومات سنة سبع عشرة وثلاثمائة» أ.هـ، وانظر الميزان،

---

(١) والسقط كذلك في نسخة المخطوط، وكان على المحقق تصويبها إن تنبه لها.

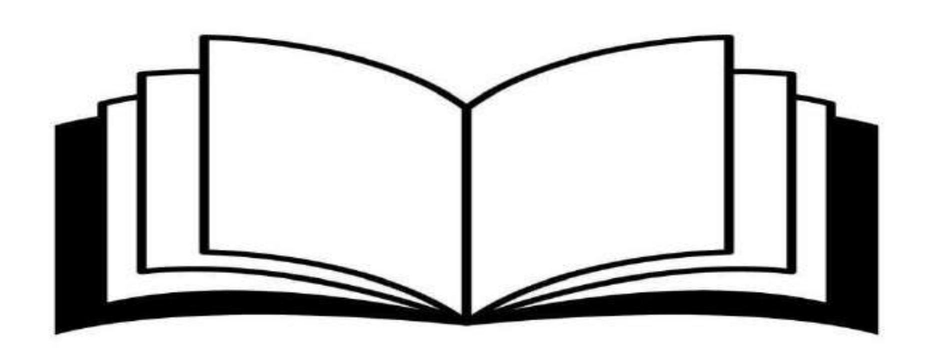
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/٤٣٨).

(٣) تأريخ بغداد للخطيب (١٠/١١٠)

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/٦١٠)

ولسانه[1].

ولد يوم الاثنين أول يوم من شهر رمضان في صدر النهار من سنة أربع عشرة ومائتين. وتوفي ليلة الفطر من سنة سبع عشرة وثلاثمائة، ودفن يوم الفطر وقد استكمل مائة سنة، وثلاث سنين وشهراً واحداً. كذا في تأريخ بغداد للخطيب.



(1) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/٤٩٣)، لسان الميزان لابن حجر (٣/٣٤٠)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١ -] حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ثنا وكيع ثنا الأعمش عن تميم بن سلمة عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: اغد عالمًا أو متعلمًا ولا تغد بين ذلك.**

**الأثر الأول:** سنده صحيح إلى أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ولا يصح له سماعاً من أبيه كما رجحه جمع من المحققين[١].

والأثر فرواه وكيع في الزهد[٢]، وتابعه أبو معاوية في الأعمش عند أبي بكر ابن أبي شيبة[٣].

وله طرق عنه رضي الله عنه، فمن طريق **عبدالملك بن عمير** عنه قال: «أغد عالماً أو متعلماً، ولا تغد بين ذلك، فإن لم تفعل فأحب العلماء ولا تبغضهم»[٤]، وعبد الملك فلم يدرك ابن مسعود، على كلامٍ فيه.

ومن طريق **الحسن البصري** عنه ولفظه: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً ولا تكن الرابع فتهلك»[٥]، والحسن فلم يدرك ابن مسعود[٦].

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٥/٧٦) ترجمة عامر بن عبد الله بن مسعود. وتم تلخيص كلامهم فيه؛ في مقدمة الكلام على الأثر الثالث.

(٢) الزهد لوكيع (ص٨٢٩)، ومن طريقه: الفسوي في المعرفة والتأريخ (٣/٣٩٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٤٤)

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٥/٢٨٤)

(٤) الطبراني في المعجم الكبير (٩/١٥٠)

(٥) رواه وكيع في الزهد (ص٨٢٧)، والدارمي في السنن (١/٣١٣) دار المغني ١٤٢١هـ.

(٦) ورواه البيهقي في المدخل (ص٢٦٨) وقال: «كذا قال: عن عبدالله رضي الله عنه. وهو منقطع»، ووقفه أبو

ورواه أبو خيثمة في أواخر هذا الكتاب[١] عن جرير بن عبد الحميد عن أبي سنان وهو سعيد بن سنان عن **سهل الفزاري** عنه ﷺ، بلفظ أثر الحسن الماضي.

وقوله: (سهل الفزاري) كذا هو في المطبوع نسبة إلى فزارة، وقد أعياني البحث عنه، ووجدت الذهبي ذكره في الميزان باسم سهل بن فلان الفزاري عن أبيه عن جندب، مجهول. كذا قال، وتعقبه الحافظ في اللسان فقال: «قلتُ: بقاف ومهملتين» أ.هـ.

فتحول البحث بحسب ما أفاد؛ فوجدتُ البخاري قد روى هذه الطريق في كبير تواريخه[٢] عن زهير في ترجمة سهل أبو أسد القراري، له ترجمة في التهذيب[٣] تحت اسم: علي أبو الأسود، وهم شعبة في اسمه. وصنفه الحافظ في تقريبه في درجة المقبول رغم نقله توثيق ابن معين وأبي زرعة[٤]. وأدرجه ابن حبان في ثقاته[٥]، ولعل الذي حمل الحافظ على ذلك: الاشتباه؛ وتجهيل الذهبي، والله تعالى أعلم.

ومن طريق **الضحاك بن مزاحم** عنه ﷺ ولم يدركه، ولفظه: «اغد عالماً أو متعلماً ولا خير فيما سواهما». رواه الدارمي في السنن وفيه أبو الهزهاز نصر بن زياد العجلي، ترجم له أبو عبد الله ابن سعد في الطبقات وقال: «وكان قليل الحديث»،

---

يوسف الفسوي في المعرفة والتأريخ (٣/٣٩٩)، وأبو عمر ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٤٣) على الحسن، رحم الله الجميع.

(١) برقم (١١٦)

(٢) التأريخ الكبير للبخاري (٤/٩٩)

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/٣٩٨)

(٤) توثيقهما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٢٠٧)

(٥) الثقات لابن حبان (٤/٣٢١)

وابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان ثقاته[١].

ومن طريق **هارون بن رئاب** عنه ﷺ [٢] ولم يدركه أيضاً، ولفظه: «اغد عالماً أو متعلماً ولا تغد فيما بين ذلك فإن ما بين ذلك جاهل، وإن الملائكة تبسط أجنحتها للرجل غدا يبتغي العلم من الرضا بما يصنع».

فجُل أسانيده نظيفة إن لم تكن جميعها، رجالها ثقات إلا أنها مرسلة أو معضلة، ووصله الطحاوي[٣] قال: حدثنا يونس هو ابن عبد الأعلى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عاصم بن بهدلة عن **زر بن حبيش** عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه كان يقول: «اغد عالماً أو متعلماً ولا تغد إمعة فيما بين ذلك»[٤]، وهذا سند متصل رجاله ثقات خلا ابن أبي النجود وهو من رجال الصحيحين، صدوق له أوهام كما في تقريب الحافظ.

والأثر بهذا اللفظ جاء أيضاً من كلام غير ابن مسعود ﷺ، ففي أوسط معاجم الطبراني[٥] بسند فيه حفص بن سليمان أبو عمر ابن أبي داود المقرئ، متروك الحديث[٦] قال: «حدثني عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال غدوت على

---

(١) سنن الدارمي (١/ ٣٥٩)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٩/٢٣٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٥٦)، الثقات لابن حبان (٥/٤٧٦).

(٢) رواه الدارمي في السنن (١/ ٣٦٠)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٣/٣٩٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٤٤)

(٣) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٥/١٧٤)

(٤) ورواه من طريق سفيان به: الفسوي في المعرفة والتأريخ (٣/٣٩٩)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٢٦٧)، ، ومن طريق الفسوي رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/١٤٣) و(٢/٩٨٣).

(٥) المعجم الأوسط (١/١٠)

(٦) كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٧٣)، والكامل لابن عدي (٣/٢٦٨). ولما ذكره

**صفوان بن عسال المرادي** رضي الله عنه فقال: ما غدا بك يا زر؟ فقلت: ألتمس العلم. فقال: اغد عالماً أو متعلماً ولا تعدين ذلك»، ثم ذكر حديثاً.

وفي فردوس الديلمي[(١)] عن **أبي هريرة** رضي الله عنه: «ما من أحد إلا على بابه ملكان فإذا خرج قالا: اغد عالماً أو متعلماً ولكن لا تكن الثالث»، وعن **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه[(٢)]: «طلب العلم فريضة على كل مؤمن فاغد أيها العبد عالماً أو متعلماً ولا خير فيما بين ذلك»، ومن قول علي رضي الله عنه ذكره مرعي الكرمي[(٣)] ولم يحل إلى مصدر.

وأفاد السخاوي[(٤)] بأنه يروى عن **أبي الدرداء** رضي الله عنه؛ ولم يذكر مصدراً. ثم وقفتُ عليه في المعرفة والتأريخ للفسوي[(٥)] من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن

---

الهيثمي في المجمع (١/١٢٢)، قال: «وثقه أحمد وضعفه جماعة كثيرون» أ.هـ.

ولقد قصر – رحمه الله تعالى – في النقل أو وهم فيه، فإن أحمد قال في رواية عبدالله عنه كما في العلل (٢/٣٨٠): «متروك الحديث»، وقال في حفص بن سليمان المنقري (١/٤٢٠): «صالح»، فإن كان هذا سبب الاشتباه فقد وهم؛ فجمع بين متفرق.

أو يكون سببه ما رواه الخطيب في ترجمته من التاريخ (٨/١٨٣) حيث نقل تضارباً في الرواية عن أحمد، فروى عن حنبل بن إسحاق عنه قوله: «ما به بأس»، وعن عبدالله قوله: «صالح»، ثم روى رواية الترك التي في العلل.

(١) الفردوس بمأثور الخطاب (٤/ ٣٥)

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٣٧)

(٣) الفوائد الموضوعة (ص١٢٢)

(٤) المقاصد الحسنة (ص١٢٩)

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/٣٩٨)، ورواه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص٢٦٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٣٤١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٤١).

عن أبي الدرداء قال: «كن عالماً أو متعلماً أو محباً أو متبعاً[١]، ولا تكن الخامس فتهلك. قال: فقلت للحسن: من الخامس؟ قال: المبتدع»، والحسن فلم يدرك أبا الدرداء رضي الله عنه.

وروى الفسوي[٢] من طريق عبدالله بن وهب المصري قال: أنا حنظلة أن عون بن عبد الله حدثه قال: حَدثتُ عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: «إنْ استطعتَ فكن عالماً؛ فإن لم تستطع فكن متعلماً، وإن لم تستطع فأحبهم، وإن لم تستطع فلا تبغضهم. فقال عمر بن عبد العزيز: لقد جعل الله عز وجل له مخرجاً إنْ قبل».
قلت: رجاله ثقات[٣]، والكلام المحكي لعمر لم يُعين قائله.

ورواه وكيع في الزهد[٤] من كلام **الحسن البصري** رحمه الله قال: «حدثنا مبارك عن الحسن قال: «اغد عالماً أو متعلماً أو منصتاً أو محباً لذلك، ولا تكن الخامس فتهلك»، ومبارك هو ابن فضالة، مدلس تتقى عنعنته. وروى أبو جعفر العقيلي في ترجمة عبدالملك ابن أبي جمعة من الضعفاء[٥] عنه قال: «سمعت الحسن يقول: اغد عالماً أو متعلماً ولا تكن الثالث فتهلك، فقيل: يا أبا سعيد، وما الثالث؟ قال: ممارٍ

(١) في لفظ ابن بطة: «أو مستمعاً»
(٢) المعرفة والتأريخ (٣/٣٩٨). وهو الأثر الثاني من كتابنا هذا.
(٣) وزيد بن بشر الحضرمي وعبدالعزيز بن عمران شيخا المصنف وثقهما أبو زرعة كما في الجرح والتعديل (٥/٣٩١ و ٣/٥٥٧)
(٤) الزهد لوكيع (ص: ٨٢٦)
(٥) الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي (٣/ ٢٨)

أو مكابر». ونقل تضعيف ابن معين له[١].

والأثر روي مرفوعاً من حديث **أبي بكرة الثقفي** ﷺ رواه: أبو بكر البزار في المسند، وأبو جعفر الطحاوي في المشكل، وأبو القاسم الطبراني في الأوسط، وأبو بكر الدينوري في العلم، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية، وأبو بكر البيهقي في الشعب، وأبو عمر ابن عبد البر في العلم[٢]، جميعهم من طريق: عبيد بن جناد عن عطاء بن مسلم عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكن الخامس فتهلك». «قال عطاء بن مسلم: قال لي مسعر: زدتنا خامسة لم تكن عندنا. قال: والخامسة أن تبغض العلم وأهله». كذا في المعجم والحلية وهي مختصرة والذي في الشعب وشرح المشكل: «قال عطاء: قال مسعر بن كدام: هذه خامسة زادنا الله لم تكن في أيدينا، إنما كان في أيدينا: اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً ولا تكن الرابع فتهلك. يا عطاء: ويلٌ لمن لم يكن فيه واحدة من هذه».

---

(١) وضعفه النسائي في ضعفاءه (ص٧٠)، وترجم له ابن عدي في الكامل (٦/ ٥٣١) وقال: «وعبد الملك هذا ليس بالمعروف؛ ولم يحضرني له شيء فأذكره» أ.هـ.

قلت: لما ترجم له البخاري في الكبير (٥/ ٤٠٩) قال: «أبو معبد البصري سمع جابر بن زيد والحسن قولهما، سمع منه مسلم بن إبراهيم» أ.هـ. ما يشير إلى أنه لم يروي المرفوع أو لم يكد. لكن قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٥): «سألت أبي عن عبد الملك بن أبي جمعة فقال: لا بأس به»، وأورده ابن حبان ثقاته (٧/٩٨).

(٢) البحر الزخار للبزار (٩/٩٤)، شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٥/١٧٤) ، المعجم الأوسط للطبراني (٥/٢٣١)، المجالسة وجواهر العلم للدينوري (٥/ ٨٧)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٧/٢٣٦)، شعب الإيمان للبيهقي (٢/٢٦٥)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١/١٤٤).

صرح أبو القاسم الطبراني بتفرد عبيد، وقال ابن أبي حاتم[١]: «سئل أبي عنه فقال: صدوق لم أكتب عنه»، وذكره ابن حبان في الثقات[٢] وقال: «مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين»، وله ترجمة في تأريخ بغداد[٣] لم يزد فيها على ما أفادا.

وقال البزار عقب الحديث: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، عن أبي بكرة. وعطاء بن مسلم ليس به بأس، ولم يتابع عليه» أ.هـ.

قلت: عطاء أنكروا حديثه وضعفوه على صلاح فيه وصدق[٤]، قال الذهبي في الكاشف: «ليس بذاك، ضعفه أبو داود»، وتوسط الحافظ في التقريب فقال: «صدوق يخطئ كثيراً»، ونقل المزي في تهذيب الكمال[٥] عن سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود توهينه حديثه هذا، قال: «وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: ضعيف. روى حديث خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : اغد عالماً. وليس هو بشيء» أ.هـ.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٤٠٤)

(٢) الثقات (٨/ ٤٣٢)

(٣) تأريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (١٢٠/١٧)

(٤) كما في الجرح والتعديل (٣٣٦/٦)، وكامل ابن عدي (٨٠/٧)، وضعفاء العقيلي (٤٠٥/٣)، ومجروحي ابن حبان (١٣١/٢)

(٥) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٠٦)

**تنبيه:**

ونقل أبو العرب في طبقات علماء إفريقية[١] عن البهلول بن راشد قال: «سمعت سفيان الثوري، يقول: جاءنا عبد الرحمن بن زياد الإفريقي بستة أحاديث يرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لم أسمع أحداً يرفعها». وذكر منها حديث الباب، وذكر هذا النقل الحافظ في ترجمة الإفريقي من التهذيب.

ولو صح هذا الخبر لكان للحديث مخرج آخر لم يذكروه.

❁ ❁ ❁

قوله: (**حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ثنا...**) يُلاحظ تكرر اسم المصنف في جميع أسانيد الكتاب مما قد يوهم بأنه أحد رجال الإسناد، ولعل هذا الأمر يسبب إشكالاً لبعض القراء الغير ملمين بحال مصنفات أهل الحديث.

فراوي كتابنا هذا وهو أبو القاسم البغوي إما أن يكون جمع الكتاب من مجالس شيخه أبي خيثمة ثم رتبها وخرجها كجزء مخصص في باب العلم منسوباً إليه، وهو رحمه الله قد صنع مسند الجعد بنحو هذه الطريقة.

وإما أن يكون أبو خيثمة نفسه قد أملى عليه الكتاب؛ أو أخذه البغوي عنه بإحدى طرق السماع المعروفة على الصورة المنقولة إلينا. وهذا هو الأقرب هنا لعدم

(١) طبقات علماء إفريقية (ص: ٢٧)

اطلاعي على من ذكر الصفة الأولى في وصف كتابنا[١].

ويبقى تعليل تكرار ذكر اسم المصنف بداية كل إسناد، وذلك أن النساخ الذين أخذوا الكتاب؛ أخذوه عن نسخة البغوي - الراوي عن المصنف - والتي قد أُثبت فيها اسم شيخه مصنف الكتاب في أول كل إسناد بحسب المتبع في الرواية.

ثم للنُساخ عنه في النقل طريقتين: فإما تجدهم وقد تجاوزوا سند الكتاب إلى راويه؛ بعد أن يثبتوه في أول العمل، ثم تجد أسانيد الكتاب تبتدأ باسم المصنف لا يخلو سند من اسمه.

وإما أن يتجاوز الناسخ المصنف فلا يبرزه في كل إسناد، على اعتبار وضع المصنف في حال التحديث فإنه يذكر السند ابتداء من شيوخه فأعلى.

وكلا الطريقتين معروفة مستعملة قد خرجتْ بها جملة من كتب الحديث المطبوعة. وكتابنا هذا مثال على الطريقتين، إذ أن نسخة (الإخشيد) التي اعتمد عليها الألباني اتبعتْ الطريقة الأولى فخرج كتاب الألباني عليها. ونسخة (المعطوش) التي اعتمد عليها نشأت بن كمال اتبعت الطريقة الثانية فخرج كتابه عليها، والله تعالى أعلم.

قوله: **(اغد عالماً)**، اغدُ، فعل أمر من الغدو، وهو في الأصل يدل على الزمان[٢]، ومنه صلاة الغداة أي الفجر، قال صاحب الصحاح[٣]: «والغدوة: ما

---

(١) ورد في رواية المعطوش بنسخه الخطية الثلاث وصف تحمل البغوي وزمانه حيث قال: «حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي قراءة تلقين، في محرم سنة ثنتين وثلاثين ومائتين».

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٤١٥)

(٣) الصحاح لأبي نصر الجوهري (٦/ ٢٤٤٤)

بين صلاة الغداة وطلوع الشمس» أ.هـ. وفي النهاية لابن الأثير[١] هو: «سير أول النهار»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ﴾، قال البقاعي في نظم الدرر[٢]: «وفُسِّر التنادي بقوله: أن اغدوا: أي بكروا جداً مقبلين ومستولين وقادرين على حرثكم» أ.هـ.

وبعد تقرير الفيومي لما سبق قال[٣]: «هذا أصله. ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق أي وقتٍ كان، ومنه قوله عليه السلام: واغدُ يا أنيس. أي: وانطلق» أ.هـ، وقال الزمخشري في الكشاف[٤]: «ويجوز أن يُضمن الغدو معنى الإقبال» أ.هـ.

والمراد منه في أثر الباب غير ما ذُكر، فإنه مشعر بأنه أمر بالصيرورة أو الثبات، فكأنه يقول: أقبل على العلم وتوجه إليه حال كنت عالماً أو متعلماً. بمعنى حافظ على هذه الحال واثبت عليها. أو: هو أمر بطلب العلم والسعي فيه ببذل الوسع في الإقبال عليه؛ بدأ من التعلم إلى التمكن الذي يستحق به الطالب اسم العالم.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٦٤٩)

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (٢٠/ ٣٠٩) دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ١٤٠٤هـ.

(٣) المصباح المنير للفيومي (ص: ٢٢٩)

(٤) الكشاف (٤/٥٩٥)

والعالم بالشيء هو من أحاط بجوانبه وأساسياته. وفي الشرع من حصل من العلم ما يخوله التوجيه والارشاد، فهو المستفيد والمجتهد في اصطلاح أهل الأصول، وربما كان عالماً متقناً في فن دون آخر.

وكل من أحاط علماً بمعلومات فنٍ ما فهو عالم فيه. وكل عالم يحتاج إلى مثله لطلب الازدياد والتمكن والتوسع واكتساب الدقة. وليس في الطبيعة البشرية الممكنة من يتمكن من الإحاطة بالعلم والاشتمال على عموم فنونه، لكن المعرفة الواسعة مستحسنة.

والعلم مكتسب، وتوهب أصل آلته من الفهم والإدراك والحفظ والصبر والاجتهاد...، والاستزادة في العلم تكون بحسب اكتساب هذه الآلات ونحوها. ويُعرف العالم بشهادة وتزكية مثله أو الشهرة والاستفاضة.

ويختص العلم الشرعي عن غيره من العلوم بأنَّ الحصول على مادته لا تكفي - ولو وسعتْ - لاستحقاق لقب: العالم. وروى أحمد في الزهد[١]، وأبو نعيم في الحلية[٢]، بسندٍ صحيح إلى عون بن عبد الله بن عتبة[٣] قال: «قال عبد الله رضي الله عنه: ليس العلم بكثرة الرواية ولكن العلم الخشية». وعن إبراهيم الخواص قوله: «ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العالم من اتبع العلم واستعمله، واقتدى بالسنن، وإن كان قليل العلم»[٤].

---

(١) الزهد (ص١٣٠)
(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني (١٣١/١)
(٣) لم يدرك عون عمه ابن مسعود
(٤) اقتضاء العلم العمل للخطيب (ص٣٠)

ذلك لأن العالم بالعلم الشرعي يعتمد على أمور تقوم بالقلب من خشية لله، ومحبة، تحمل صاحبها على العمل بالعلم: من ورع، وزهد، وتقوى، وإخلاص، وتوكل، ورضا، ومراقبة، وإيثار... فالعلم بلا عمل: جهل.

ورأس العلم الخشية، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، ولهذا كانت المعصية جهلاً، فمن علم ولم يعمل بمقتضى علمه فقد أطاع الله تعالى طاعة، وعصاه معصية[١].

وكل من عصى الله فهو جاهل - عمداً كان أو غيره - كما جاء عن السلف[٢]، وإنما كان جاهلاً لأنه أقدم على بصيرة وعلم بأن عاقبته مكروهة، فآثر العاجل على الآجل[٣].

قال أبو عبد الله شمس الدين ابن قيم الجوزية[٤]: «وسمى عدم مراعاة العلم: جهلاً؛ إما لأنه لم ينتفع به فنُزل منزلة الجاهل، وإما لجهله بسوء ما تجني عواقب فعله». وقال أيضاً[٥]: «العبد إذا عمل بطاعة الله ثم أتبعها بما يبطلها ويفرقها من معاصي الله كانت كالإعصار ذي النار المحرق للجنة التي غرسها بطاعته وعمله الصالح... فلو تصور العامل بمعصية الله بعد طاعته هذا المعنى حق تصوره وتأمله

---

(١) اقتباس من كلام القرافي في أنوار البروق (١٤٨/٢)

(٢) وقد روى ابن جرير الطبري في تفسيره (٨٩/٨) جملة من الآثار في ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾

(٣) نقل معناه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٢/٧) عن الزجاج.

(٤) مدارج السالكين لابن القيم (٤٧/١)

(٥) طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم (ص٣٧٢)

كما ينبغي لما سولت له نفسه – والله – إحراق أعماله الصالحة وإضاعتها، ولكن لا بد أن يغيب عنه علمه عند المعصية ولهذا استحق اسم الجهل، فكل من عصى الله فهو جاهل» أ.هـ.

وربما تمكنتْ آفات العلم من الطالب فأهلكته. فلا يستحق اسم العالِم: مَنْ غلبته شهوة المال أو السلطة أو الخوف... فاستعمل ما يعلم لبلوغ مرومه كما مثَّل المفسرون بقصة بلعام بن باعوراء المروية تحت قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ (١٧٥) وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

ومثلهم أحبار السوء محرفة الكتاب بعلم، والمعرضين عنه في العبادة ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾.

ولهذا فإن الإخلاص أحد أهم دوافع الآفات، فمن طلب العلم لغير الله لن يصل إلى هذه المرتبة مالم يتنبه لنفسه فيعدل مساره. روى أبو نعيم، والبيهقي[(١)] عن سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ قوله: «قال بعض الفقهاء: كان يقال: العلماء ثلاثة: عالم بالله، وعالم بأمر الله، وعالم بالله وبأمر الله. فأما العالم بالله فهو الذي يخاف الله ولا يعلم السنة، وأما العالم بأمر الله فهو الذي يعلم السنة ولا يخاف الله، وأما العالم بالله وبأمر الله فهو الذي يعلم السنة ويخاف الله؛ فذلك الذي يُدعى عظيماً في ملكوت

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٧/ ٢٨٠)، شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٣١٤)

السموات».

ورواه ابن أبي حاتم[١] من طريق الثوري عن أبي حيان يحيى بن سعيد التيمي عن رجل قال... فذكره، وعبر فيه بالفرائض والحدود عن السنة. ورواه الدارمي[٢] من طريق مُحَمَّد بن يوسف الفريابي عن سفيان به. والفريابي قد روى عنهما جميعاً، لكن قال الحافظ ابن حجر[٣]: «والفريابي إذا أطلق سفيان أراد الثوري وإذا أراد ابن عيينة نسبه» أ.هـ.

وفي مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة[٤]: «حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزعراء عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: إن الرجل لا يولد عالماً وإنما العلم بالتعلم»[٥].

❃ ❃ ❃

**قوله: (أو متعلماً)**، أي: إنْ لم تكن عالماً فكن متعلماً، فابدأ بالتعلم فهو الطريق الوحيد للوصول إلى مرتبة العلماء، وإنما العلم بالتعلم، ومجرد الطلب وسلوك هذا الطريق عبادة.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٢/ ٤٣)

(٢) سنن الدارمي (٣٧٣/١)

(٣) فتح الباري (١٢/ ٣١٩)

(٤) مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٤)

(٥) سنده صحيح ورجاله ثقات. سفيان هو الثوري، وأبو الزعراء هو عمرو بن عمرو، وأبو الأحوص عوف بن مالك.

والمتعلمون طلاب العلم يتفاوتون في درجات التحصيل والاستفادة بحسب تفاوت آلاتهم ورغباتهم وما ينفقونه منها. ولا يزال المتعلم طالب علم ولو بلغ رتبة العلماء.

قوله: (**ولا تغد بين ذلك**)، أي ولا تكن ممن يرضى بدونها، فليس ما سوى ذلك فضل. و(**بين**) تكون اسماً وظرفاً، ويراد بها معان أظهرها في غير هذا الموضع: التوسط[١]، قال الراغب الأصفهاني[٢]: «بَيْن موضوع للخلالة بين الشيئين ووسطهما. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنا بَيْنَهُما زَرْعاً﴾».

قال: «ولا يستعمل (بين) إلا فيما كان له مسافة نحو: بين البلدين. أو له عدد ما، اثنان فصاعداً نحو: الرجلين، وبين القوم. ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كرر نحو: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾، ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾، ويقال: هذا الشيء بين يديك، أي: متقدماً لك، ويقال: هو بين يديك أي: قريب منك...» أ.هـ.

فإنْ جعلنا التعلم أول طريق بلوغ رتبة العالم، لم يكن ما بينهما خارج عنهما؛ لأنه مسار متصل بالجهد والطاعة. لكنه جعل رتبة العالم ورتبة المتعلم منفصلتين، فيكون المراد بما بينهما أي ما سواهما من الرتب.

---

(١) بمعنى وسط. الصحاح للجوهري (٥/٢٠٨٤)

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص١٥٦)

ولهذا جاءت بعض ألفاظه مصرحة بذلك كطريق الضحاك وفيها: «ولا خير فيما سواهما»، وفي أثر صفوان: «ولا تعدين ذلك». ووضحتها طريق ابن رئاب وفيها: «فإن ما بين ذلك جاهل وإن الملائكة تبسط أجنحتها للرجل غدا يبتغي العلم من الرضا بما يصنع». لأن ما سوى العلم وطلبه: جهل، ولا رابع لهم من أصلهم، ولهذا في أثر أبي هريرة عند الديلمي: «ولا تكن الثالث». ومن طريق زر عن ابن مسعود: «ولا تغد إمعة فيما بين ذلك».

وتبقت بعض المراتب ذات التعلق بالعلم؛ والواردة في بعض ألفاظ الأثر، ففي طريق الحسن عن ابن مسعود: «أو مستمعاً ولا تكن الرابع فتهلك»، وفي أثر أبي الدرداء قال :«أو محباً أو متبعاً، ولا تكن الخامس فتهلك. قال: فقلت للحسن: من الخامس؟ قال: المبتدع».

وفي هذا إشارة منه إلى الجهل المركب، ونحوه في أثر الحسن: «ولا تكن الثالث فتهلك، فقيل: يا أبا سعيد، وما الثالث؟ قال: ممار أو مكابر». ومن طريق عبدالملك بن عمير عنه قال: «فإن لم تفعل فأحب العلماء ولا تبغضهم» وكذا هو من طريق أبي بكرة المرفوع.

والاستماع، والمحبة للعلم، والاتباع جميعها تدخل في التعلم؛ ما توفرت النية في الطلب والمداومة عليه؛ وإلا كانت مستقلة، وهي بين الجهل والعلم، فتكون من الجهل الذي يعلم صاحبه أنه به جاهل، فيطلب ما يجهله ويحب ويشتهي لو تمكن من التعلم.

فيتلخص لنا أن ثمة مراتب منها: ما كان كمالاً محموداً كالتعلم فما علاه، ومنها ما كان غير مذموم وهو الخلو من العلم مع معرفة النفس منها ذلك؛ وتنجو من الذم بالحب والاستماع والاتباع.

والثالث: ما كان مذموماً وهو الذي توجه إليه التحذير الوارد، وترتيب الهلاك عليه، وهذا إنما يكون في الجهل المركب – على جهة الاستقلال كالمعتد بنفسه، أو التبعية كالمقلد وهو الإمعة المتابع في السوء لمثله بغير دليل – المستحق لوصف: المبتدع، والممار، والمكابر، الذي هو طريق من يبغض العلم وأهله.

قال أبو الحسن الماوردي[١]: «وهذه الطبقة ممن لا يرجى لها صلاح ولا يؤمل لها فلاح. لأن من اعتقد أن العلم شين وأن تركه زين، وأن للجهل إقبالًا مجدياً وللعلم إدباراً مكدياً، كان ضلاله مستحكماً ورشاده مستبعداً، وكان هو الخامس الهالك» أ.هـ.

وكان رحمه الله قد نزَّل كلامه هذا على من يفضل البقاء على الجهالة والبعد عن طلب العلم لأسباب أشار إليها وتكلم عنها بما يشفي.

ومما غاب عنه: السبب الذي يتعلق به جهال زماننا من أن في الجهل: الغنم والمتعة والسلامة، فهم يرون أن الجاهل معذور بجهله، ويتجنبون طلب المعرفة والعلم حتى لا يُحرمون معاقرة الملذات؛ متأملين السلامة من الوزر.

---

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي (ص٤٤)

ولا يخفى على العاقل المتأمل أن العلم بمواضع الخطر ييسر تجنبها؛ والاستمتاع بما تستلذه مع الأمن والطمأنينة، وأن العاقبة الحسنة مطلب العقلاء لا طريق إليها إلا بالعلم والله الموفق لكل خير.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا إسحاق بن سليمان الرازي قال: سمعت حنظلة يحدث عن عون بن عبد الله قال: قلت لعمر بن عبد العزيز: يقال: إنْ استطعتَ أن تكون عالماً فكنْ عالماً، فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تكن متعلماً فأحبهم، فإن لم تحبهم فلا تبغضهم. فقال عمر: سبحان الله لقد جعل له مخرجاً.**

سنده صحيح إلى عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، وقد أبهم قائل المقولة. ورواه أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي(١) من طريق حنظلة - وهو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي - به.

❁ ❁ ❁

قوله: (**قلت لعمر بن عبد العزيز**)، كان عون من العباد الموصوفين بالزهد، ولعل ما يحكيه من لقاءه عمر بن عبد العزيز كان في مجلس من مجالس العلم والوعظ جمعهما.

---

(١) المعرفة والتأريخ (٣/٣٩٨)

قوله: (**يقال: إن استطعتَ أن تكون عالماً فكن عالماً**) هذا أسلوب تحفيز وحث على طلب معالي الأمور، فإنَّ أعلى مراتب العلم: مَن حصَّل في فنه ما يستحق به لقب العالم. فمن كان يملك المؤهلات في نفسه من الهمة والرغبة والصبر والاجتهاد، والفطنة ومقومات التحصيل والاستنباط. فليس عليه التهاون والتكاسل عن بذل السبب وتحصيل الهدف.

فإن لم يستطع فإن القصور لابد وأن يكون ناتج عن نقصٍ في أدواته المذكورة أعلاه، من فقدان النشاط وقصور الرغبة والهمة.

قوله: (**فإن لم تستطع فكن متعلماً**)، فإن فاتتك المرتبة العليا، ولم تستطع استيفاء أدوات طلبها، أو لاشتغال النفس بغيرها: فاحرص ألا تضيع المرتبة التالية وهي: التعلم.

والتعلم وإن كان المرحلة الأساسية لبلوغ المرتبة العليا واستحقاق اللقب الخاص بالمشتغل بالعلم، إلا أنها مراتب متعددة تتفاوت في قوتها بحسب جهد ورغبة وهمة الطالب. والناصح هنا أراد من المنصوح ألا يفوت فضل التعلم، وحب الاستزادة من العلم؛ ولو لم يكن يتطلع إلى أعلى مراتبه.

وبالتعلم ينال الطالب فضلاً واسعاً، من ذلك: إزالة الشكوك العارضة، وتوسيع المدارك، وفهم الخلاف، ومواطن الضرر، ومعرفة دواء الخلل، ومظان علاجه... وهكذا حتى في العلوم الدنيوية فإن لم يكن من فضائل التعلم إلا معرفة جهل النفس بما هي مقبلة عليه، واكتسابها الفطنة، وإدراك مواضع نقصها، ومعرفة هدفها لإزالة هذا العور بطلب المختص، وتجنب المدعي المتعالم... لكفى بهذا فضلاً.

قوله (**فإن لم تكن متعلماً فأحبهم**) فإن كانت النفس أكسل من أن تحمل همة على الاطلاع ومتابعة طلب الفوائد، فلا أقل من معرفة قدر أهل العلم وفضلهم، ومن عرف هذا أحبهم، وأحب أن لو كان منهم، وحبيب القوم منهم، فمن أحب قوماً تابعهم على ما هم عليه ولو بالأماني، ولهذا فإن حب العلم مكسب لصاحبه يحمله على المتابعة والتقليد لأهل الفضل والعلم في شريف ما هم عليه.

وأتذكر أنه كان في مسجد حينا قديماً – منذ نحو ربع قرن أو يزيد – في مدينة عدن رجلٌ مسن من عوام الناس، لكنه كان يدمن الاستماع إلى إذاعة القرآن الكريم، وخاصة البرامج العلمية منها كنورٍ على الدرب؛ فيحفظ ما يسمع من الفتاوى ويأتي المسجد فلا يدع مخالفة وقعتْ عليها عيناه إلا وأنكرها، ولا ينسى الإحالة إلى مصدره والمفتي الذي سمع منه، وكان أهل المسجد لا يسلمون له، ويجادلونه ظناً منهم بأنه ليس بأهلٍ للأخذ عنه، حتى يفصل بينهم أحد طلبة العلم فيشهد له بصحة نقله، ويناقشه إن خالفه الاختيار.

فحال هذا الشيخ رحمه الله تعالى أينما كان يجسد حب العلم وأهله، وإن لم يبدل من الوسع إلا السماع وقت الفراغ لكنه اكتسب به حصيلة جعلته منافساً لكثير من طلبة العلم، ونداً لهم في الجدال.

وقد تقرر في شرعنا أن المحب مع من أحب[1]، ومحبة الشيء لابد أن يصاحبها

---

[1] روى البخاري في الصحيح (٦١٦٨) ومسلم (٢٦٤٠)، من حديث ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قوله: «المرء مع من أحب»، وفيهما أيضاً بلفظ قريب: من حديث أبي موسى عند البخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٦٤١). ومن حديث أنس بن مالك في البخاري (٦١٧١)، ومسلم (٢٦٣٩).

توقير وتطلع إلى بلوغ مراتب من أحب، وهذا بحده أحد مسالك الخيرية؛ فالتعلق بالعلم وأهله يجعل الشخص قريباً من الحق، بعيداً عن الباطل، رجاعاً تواباً.

قوله: (**فإن لم تحبهم**) فإن لم ينجح ويتمكن من حبهم؛ وهذا يتصور في حق مَن كان مَن حوله مِن أهل هذه الصنعة قريبين منه إلى حد المعاملات الدنيوية والتي تضعف جانب التوقير والمحبة بينهما.

أو كان ممن لا رغبة لديه في العلم، وليس ممن يفهم ماهية العلوم وأثرها على الأمة والفرد. أو حيل بينه وبين هذه العبادة؛ أعني حب العلم والعلماء لأعمال ومعاصي قامت به...

قوله: (**فلا تبغضهم**) أي: فإن لم تنجح في حمل نفسك على حبهم فلتعمل على حفظ نفسك من الوقوع في البغضاء، وهي المرتبة المحذر منها. فبين الحب والبغض مساحة من اللامبالاة وعدم الاهتمام.

فإن لم تقدر على محبتهم لعارض ألم بنفسك جراء مخالطة لبعض من اشتغل بالعلم، واطلاع على بعض ما يُكره من سلوكه المخالف، ولم تملك من الإنصاف ما تفرق به بين العين والوصف. أو كان لديك تصور مغلوط عنهم، أو عداوة نُصبت مع من ينتسب إلى العلم، أو لظنك أن العلم حائل بين حامله وبين بعض ما يطمح إليه...

أو لغير هذا من الأسباب، فلا تسمح لنفسك بكره المتعلمين وطلاب العلم، فإن البغض منفر، وهو سبب حرمان النفس لكثير من الفضل، وربما آذى المبغض نفسه في بعض الأحوال.

ويذكر بعضُ طلاب العلم ندمه عن قرار هجره حضور مجالس أحد شيوخه لغضبة غضبها منه لأجل كلامه في بعض رجال مذهبه، ثم أعلن بعد فوات زمان الشيخ أنه بذاك التصرف لم يضر سوى نفسه[١].

ولما كان من المتوقع لاختلاف الناس وجود هذا الصنف، وكان في حقهم النجاة بتجنب بغض أهل العلم لزم على الدعاة التحذير والبيان.

والبغض فيُعد من أقوى الدوافع الإنسانية الحاملة صاحبها على سلوك الطريق المكروهة، فإن كان الإنسان عاقلاً استطاع أن يحد من مشاعره وأن يفصل بين الصفة والمتصف بها، فلا يبغض العلم وأهله لمجرد تعلق معرفته بخلل ما في شخص أو حال.

فافصل بين فضل ما يطلبون وبين سيء ما تراه، واعلم أن كرههم هو مبتغى الشيطان منك؛ لإبعادك عن خير ما لديهم.

وكرههم سبب لتوليد العناد والمكابرة ورد الحق، فالكره صفة تحمل النفس على إلحاق الأذى بها فتعمى عن تحصيل طرق الخير وتجنب الشر لكونها لا ترى إلا بعين الانتقام، ولا تشتهي إلا النكاية بمن تعادي وتخاصم ولو لم يكن يستحق منها كل ما تنفقه عليه. ولو تجرد الإنسان من هذه المشاعر واستطاع أن يجرد حكمه على الحوادث والأشخاص: فسيترك التعميم وستقل الشرور الناتجة عن ردود الأفعال، وستزداد خصوبة القلوب المتلقية لدعوة أهل الخير والله المستعان.

---

[١] حكاية الصيمري في هجره مجالس الدارقطني لكلامه في أبي يوسف القاضي، يأتي ذكرها تحت الأثر رقم (١٩).

قوله: (**سبحان الله**) ذِكْرٌ معروف يُقصد به تعظيم الله تبارك وتعالى. والتسبيح: التنزيه. قال أبو نصر الجوهري[١]: «وسُبْحانَ الله، معناه التنزيه لله، نُصب على المصدر كأنَّه قال: أُبرّئُ الله من السُّوءِ بَراءةً. والعرب تقول: سُبْحان مِنْ كذا، إذا تعجبت منه» أ.هـ.

وجاء في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر[٢] لمجد الدين ابن الأثير قوله: «وأصل التسبيح: التنزيه والتقديس والتبرئة من النقائص، ثم استعمل في مواضع تقرب منه اتساعاً» أ.هـ، قال أبو زكريا النووي[٣]: «التسبيح في اللغة التنزيه، ومعنى سبحان الله تنزيهاً له من النقائص مطلقاً» أ.هـ.

ويستعمل الناس كلمات الذكر كالتسبيح والتكبير والتهليل لإظهار العجب من أمر ما بصور تختلف في كل منها عن الأخرى بحسب ما يتعلق بها. فالتسبيح تعجب مع استغراب، وربما كان المستغرب منه مستحسناً، أو مستقبحاً فيضاف لمعناها هنا التنزيه. ويكون مراد القائل أبرأ إلى الله من هذا الأمر أو أُبرئ الله منه.

أما التكبير فتعجب مع سرور؛ إما لعلم جديد، أو لظهور أمر متوقع أو غير متوقع. والتهليل فتعجب مع خوف ولجوء إلى الله عز وجل.

---

(١) الصحاح (١/ ٣٧٢)

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٣١) لمجد الدين ابن الأثير

(٣) تهذيب الأسماء (ص: ١١٥٠)

قوله: (**لقد جعل له مخرجاً**) هذه العبارة تعليق من عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأثر الذي ألقاه عون رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسامعه، والظاهر أنَّ (**جُعِل**) هنا مبنية للمجهول، وهو مناسب لسياق الكتاب، وبنيت للمعلوم في رواية الفسوي المشار إليها آنفاً وفيها: (لقد جعل الله عز وجل له مخرجاً إن قبل).

قوله (**مخرجاً**) أراد عدم حصر الخير بين العالم والمتعلم، فمن لم يستطع أن يكون أحدهما فلن يعدم الخير إذ لا يزال بإمكانه النجاة من الأخرى المكروهة: بالمحبة، والاتباع، وترك الممارة والابتداع. والزيادة الواردة عند الفسوي: (إنْ قبل) كأنه جعل الفرج مشروط بالقبول وهو النية فيما يبدو لي والله تعالى أعلى وأعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣ –] حدثنا أبو خيثمة نا جرير عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين.**

جرير هو ابن عبد الحميد الضبي، والأثر فرجاله ثقات، وأبو عبيدة هو ابن عبدالله بن مسعود، ومر تصحيح قول من رجح الانقطاع بينهما. وكانت وفاة عبدالله ﷺ ولأبي عبيدة – فيما قيل – سبعة أعوام[1]، إلا أنه أكثر من الرواية عنه، ومع أن أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني يصحح الانقطاع كما في العلل[2]، إلا أنه شهد له في السنن بمعرفة أحوال أبيه[3].

---

(١) روى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١٤٧) عن سلم بن قتيبة قال: «قلت لشعبة: إن البري حدثنا عن أبي إسحاق أنه سمع أبا عبيدة يحدث أنه سمع ابن مسعود؟ فقال: أوه كان أبو عبيدة ابن سبع سنين. وجعل يضرب جبهته».

علق الحافظ على هذا في التهذيب (٥/ ٧٦) بقوله: «هذا الاستدلال بكونه ابن سبع سنين على أنه لم يسمع من أبيه ليس بقائم؛ ولكن راوي الحديث عثمان ضعيف» أ.هـ، يريد عدم ثبوت سنه ولعله كان أصغر، وقد روى عبدالله بن أحمد في العلل (١/٢٨٤) عن عمرو بن مرة قال: «قلت لأبي عبيدة: تذكر من أبيك شيئاً؟ قال: لا» أ.هـ.

(٢) جاء في علل الدارقطني (٥/ ٣٠٨) : «قيل: سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه صحيح؟ قال: يختلف فيه؛ والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه».

(٣) سنن الدارقطني (٤/ ٢٢٥) وفيها ضعَّف حديثاً لعلل فقال: «أحدها أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه. وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه» أ.هـ وخشف فثقة.

والأثر فقد اتفق على روايته الشيخان مرفوعاً من حديث معاوية بن أبي سفيان[١]، وفي إغضاء المؤلف الطرف عن المرفوع بحث يرجئ إلى حين.

ورواه من طريق الأعمش: ابن أبي شيبة، وأحمد، والطبراني، والخطيب[٢]. وقد روي من قول غيره، وسيأتي لدى المصنف هنا[٣] من قول عبيد بن عمير. وكان الخطيب افتتح كتابه الفقيه والمتفقه بجمع طرق هذا الأثر عن عدد من الصحابة، فجمع المرفوع والموقوف، وفيها من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود به يرفعه.

❁ ❁ ❁

قوله: **(من يُرِدِ الله به خيراً يفقهه في الدين)** الخطاب بُشرى لطلاب العلم بالفتح من الله تعالى لهم فيما هم مقبلون عليه من الطلب، لرضاه عز وجل عنهم ولعظم ما هم فيه. فإن كان الطالب صاحب همة وصدق في الطلب فإنه مبشر بأن تفتح عليه المغاليق، ويتفوق على أترابه، ويبرز بين أقرانه، فيسهل عليه التعمق والاستزادة.

---

(١) البخاري (٧١) ومسلم (١٠٣٧).

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٦/٢٤٠)، الزهد لأحمد (ص١٣١)، المعجم الكبير للطبراني (٩/١٥١)، الفقيه والمتفقه للخطيب (١/٨٤).

(٣) الأثر رقم (٥٧)

فكان الخير الموعود به هو: رزقه التحبيب والنجابة... وكلما زاد في البذل في الطلب وجد الزيادة والبركة في التحصيل. ومن لم يوفق رغم ولوجه هذه الطريق وسلوكه هذا الدرب ولا زال لا يرى من نفسه تقدماً فعلى هذا أن يرجع باللائمة على نفسه في قصورها في الرغبة والهمة والاجتهاد، ولا ينكر أنه قد حصل من العلم الشيء الذي يتمناه كثير ممن هو دونه، وربما لم يوهب آلات النباهة فكان عليه اكتسابها وعدم التواني في الطلب فلعله أن يصل ولو بعد حين، فلما تأخر في نفسه تأخر عليه الفتح.

فمن فقهه الله في الدين فقد أراد به خيراً لما رآه منه من صدق وجد في الطلب، فهداه وأرشده لسلوك هذا الطريق ووفقه وأعانه، وعلى قدر أهل العزم تؤتى العزائم.

وفيه أن تحصيل العلم هو: من الخير الموعود به طلاب العلم. وفيه إشارة إلى أن العلم رأس الخيرات؛ فبه يرفع العبد نفسه عن المساخط، ويتقرب بالمحاب، ويدعو غيره... فكان العلم بهذا: أفضل موهوب من الباري سبحانه لطلابه.

ويراد به العلم الموصل إلى مرضاته سبحانه المقترن بالعمل؛ والذي به يصلح العبد من نفسه فيرتقي في الطاعات ويزداد من الخشية والرغبة وأعمال القلوب والجوارح.

ولما كان الإسلام هو التوحيد، والتوحيد هو: إفراد الله بالعبادة، وعبادة الله تُعرف بأنها الاسم الجامع لكل ما يحبه الله ويرضاه. وكان العلم والفقه في الدين والذي هو من أنواع العبادات – بل هو رأسها، وأشرفها مكانة ومنزلة – كان من اختار هذا الطريق نال الخيرية وحاز الفضل من الله، إذ به يُعبد الله على يقين؛ فتؤتى محابه وتجتنب مكارهه، وأنى للعبد أن يعلم ذلك إلا بالعلم، وليس في طاعة

المطاع وعبادة المعبود فائدة إن لم توافق مراده وأمره، ولن يُعلم ذلك إلا بالفقه فلهذا كان كسب العلم والفقه في الدين من خير ما يرزق الرب سبحانه عباده.

فبالفقه دعوة الغير، ونشر الخير، وتصحيح الخلل. وبالفقه في الدين يبلغ العبد أعلى درجات عبادته وكمالها، ويصل للتقوى والخشية التي مدح الله أهلها فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. ومَنْ فقهه في الدين فقد آتاه الحكمة فهي لازمها ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

قوله **(من يرد)** أسلوب شرط، و**(خيراً)** التنكير فيها للتفخيم[1]، قال ابن الوزير[2]: «وهو دليل على أن الله قد أراد الخير لأهل الفقه، ولا معنى لتخصيصهم بذلك إلا لوقوع ما أراده بهم».

وقال ابن بطال[3]: «فيه فضل العلماء على سائر الناس. وفيه فضل الفقه في الدين على سائر العلوم، وإنما ثبت فضله لأنه يقود إلى خشية الله والتزام طاعته وتجنب معاصيه - قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ وقال ابن عمر للذي قال له: فقيه: إنما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة - ولمعرفة العلماء بما وعد الله به الطائعين وأوعد العاصين، ولعظيم نعم الله على عباده اشتدت خشيتهم» أ.هـ.

---

(١) شرح المصابيح لابن الملك (١/١٩٠)

(٢) الروض الباسم (٢/٩٨)

(٣) شرح البخاري (١/١٥٤)، ونحوه في إكمال المعلم شرح مسلم لعياض (٣/٥٧٠)

قال أبو بكر مُحَمَّد بن الحسين الآجري في كتابه: "الأربعون حديثاً"[١]: «فإن قلتَ: كيف صفة من فقهه الله عز وجل في دينه حتى يكون ممن قد أراده الله الكريم بخير؟ قيل له: هو الرجل المسلم العاقل الذي قد علم أن الله عز وجل قد تعبده بعبادات وجب عليه أن يعبده فيها كما أمره لا كما يريد هو، ولكن بما أوجب العلم عليه، فطلب العلم ليفقه ما تعبده الله عز وجل به من أداء فرائضه واجتناب محارمه لا يسعه جهله ولا يعذره به العلماء العقلاء في تركه، وذلك مثل الطهارة ما فرائضها وما سننها وما يفسدها وما يصلحها ومثل علم صلاة...» أ.هـ.

وفي تفسير الخيرية يقول أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي في المنتقى: «يريد – والله أعلم – أن الفقه في الدين يقتضي إرادة الله سبحانه وتعالى الخير لعبيده. وأن من أراد الله به الخير فقهه في دينه. والخير – والله أعلم – دخول الجنة والسلامة من النار»[٢] أ.هـ.

قلت: إن طلب العلوم بكافة ألوانها منقبة وفضل لصاحبها ومكسب كبير، يرجى منها نفع النفس والغير. إلا أن الفضل هنا مخصوص بعلم الشرع، لكن في صرف المعنى إلى المآل الأخروي نظر، بل هذا إلى أثره وثماره أقرب.

وعمم الكرماني الخير فقال: «قوله (خيراً) أي منفعة، وهي اللذة أو ما يكون وسيلة إلى اللذة. فإن قلتَ: هل في تنكيره فائدة؟ قلتُ: فائدته التعميم؛ لأن النكرة

---

(١) كتاب الأربعين حديثاً (ص٧٣) دار أضواء السلف ١٤٠٨هـ. تحقيق بدر البدر.

(٢) المنتقى شرح الموطأ للباجي (٧/٢٠٨)

في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي، فالمعنى: فمن يرد الله به جميع الخيرات، أو التعظيم – إذ المقام يقتضي ذلك – نحو: له حاجب عن كل أمر يشينه »[١] أ.هـ.

قلت: فيشمل الخير هنا: إرادة الله بالعبد حسن المآل، وتحصيل علو الدرجات، وهذا يتأتى بالعمل بالعلم وتصحيح النية، والتي هي طريق دخول الجنة. ولذة الاستزادة من العلم ونفع الناس والدعوة إلى الخير وغير ذلك.

قوله: (**يفقهه في الدين**) والفقه: «الفهم يقال: فقَه – بفتح القاف – إِذَا سبق غيره إلى الفهم، وبكسرها إِذَا فهم، وبضمها إِذَا صار له سجية. ومنه: فقيه فعيل بمعنى: فاعل...» أ.هـ[٢]. كذا في كتاب ابن الملقن، ونقل عياض في المشارق خلافاً في موضع الحركة من: الفقه في الشرع؛ عنه من الفهم العام، وقال قبلها: «الفقه: الفهم في كل شيء»[٣] أ.هـ.

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني (٣٧/٢)، ولخصه شمس الدين البرماوي في اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح (٣٧٢/١).

وقوله: له حاجب ...، استشهاد منه ببيت مروان بن أبي حفصة ابن أبي السمط، تتمته: «وليس له عن طالب العرف حاجب». ذكره أبو يعقوب السكاكي في مفتاح العلوم (١٩٣/١)، وغيره.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لسراج الدين أبي حفص ابن الملقن (٣/ ٣٤٦)

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١٦٢/٢)

قال الحربي: «والفقه: التفهم في الدين والنظر فيه والتفطن فيما غمض منه»[١]

أ.هـ. وفي كتاب الرازي مفاتيح الغيب: «من الناس من قال: الفقه اسم لعلم مخصوص، وهو معرفة غرض المتكلم من كلامه؛ واحتجوا بهذه الآية وهي قوله: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ فأضاف الفقه إلى القول، ثم صار اسماً لنوع معين من علوم الدين. ومنهم من قال: إنه اسم لمطلق الفهم. يقال: أوتي فلان فقهاً في الدين، أي فهماً، وقال النبي ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» أي يفهمه تأويله»[٢]

أ.هـ.

قلت: ومن هذا يتبين أن المراد بالفقه في هذا الموضع: مطلق العلم في الشرع، وبُعد القول بتخصيص علم الفروع المعروف بالفقه عن غيره من علوم الشرع؛ فالاصطلاح حادث كما لا يخفى، ويفهم التخصيص من عبارة السمعاني في تفسيره، وتصريح ابن عطية بأن اللفظ خرج على جهة التشريف لعلم الفقه[٣].

قال أبو الحسين ابن فارس[٤]: «الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح، يدل على إدراك الشيء والعلم به. تقول: فقهتُ الحديث أفقهه. وكل علم بشيء فهو فقه. يقولون: لا يفقه ولا ينقه. ثم اختص بذلك علم الشريعة، فقيل لكل عالم بالحلال والحرام: فقيه» أ.هـ.

---

(١) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٧٣٦/٢)

(٢) تفسير الرازي (٣٩١/١٨)

(٣) تفسير السمعاني (٣٦٠/٢)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١٤٧/٣)

(٤) مقاييس اللغة لابن فارس (٤٤٢/٤)

قال شمس الدين الكرماني: «يفقهه: أي يجعله فقيهاً. والفقه لغة: الفهم، وعرفاً العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المكتسب عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال. فإن قلتَ: أي المعنيين يناسب المقام؟ قلتُ: المعنى اللغوي؛ ليتناول فهم كل علم من علوم الدين»[١] أ.هـ.

ولخصه البرماوي بقوله: «يفقهه: من الفقه، وهو في اللُّغة الفهم. وحمله عليه [يريد المعنى اللغوي] أحسن؛ ليشمل جميع العلوم الدينية، ويحتمل الاصطلاحي على بُعد»[٢] أ.هـ.

قلت: الاحتمال وارد في كون الفضل في معرفة علم الأحكام والفروع التي بها تقام العبادات؛ لكن التخصيص تحكم بلا دليل، لا سيما وجميع فنون العلوم الشرعية ذات ارتباط وثيق ببعضها، وإن كان الفقه أكثر أثراً على المجتمع لكنه يفتقر إلى غيره كما هو معلوم. وجاء في شرح المصابيح للمظهري، وابن الملك[٣] ما محصله: أي يجعله عالماً بأحكام الشرع ذا فهم وبصيرة يستخرج المعاني الكثيرة من الألفاظ القليلة.

وفي الأثر الترغيب بطلب العلم رجاء حصول الخيرية المختصة به، وأبواب الخير فمتنوعة لكن الكلام هنا حول خيرية خاصة يخص الله بها من يفتح عليه من العلم في الدين. ومفهوم الشرط هنا يقتضي تصور مفهوم المخالفة للنص ويتمثل بنفي

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني (٣٧/٢)

(٢) اللامع الصبيح للبرماوي (٣٧٢/١)

(٣) المفاتيح شرح المصابيح للمظهري (٣٠٠/١)، وشرح المصابيح لابن الملك (١٩١/١)

إرادة وهب الخيرية لمن لم يفقه في الدين، فمن لم يرد الله به خيراً من طلاب العلم وعموم المسلمين فلا يفقهه فيه، أي فلا يفتح عليه في العلم والله تعالى أعلم. فكأنه يقال: من رغب عن العلم رغب العلم عنه ومن رغب فيه فتح عليه فيه.

وإنما ينال العبد من الله الخير والفتح إن علم الله منه الصدق في الرغبة والجد في الطلب والصبر عليه، فالمختارون هم من بذلوا السبب، فلا تنال الخيرية بالأماني. ومن منعها فلمانع قام فيه، ويشهد لهذا قوله ﷺ: «تجدون الناس معادن، فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، وتجدون من خير الناس في هذا الأمر، أكرههم له، قبل أن يقع فيه» أخرجاه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[1]، وفيه تنوع مواطن الخيرية، وبالعلم تعرف تلك المواطن وسبل الحصول عليها.

ويشهد لصحة هذا المعنى قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ قال أبو الوليد ابن رشد الجد: «جاء في التفسير أنه الفقه في دين الله»[2].

وفي مفهوم المخالفة يقول أبو حفص سراج الدين ابن الملقن: «ومن لا يريد به خيراً فلا يفقهه فيه. وأتى بالخير منكراً لأنه أبلغ، فكأنه قال على النفي: لا يريد به خيرًا من الخير»[3].

---

(١) صحيحي البخاري (٣٤٩٦)، ومسلم (٢٥٢٦)

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٧/٣٩٣و٤١٢)، وساق ابن جرير الطبري في التفسير (٥/٥٧٦) بعض تلك الأقوال مصدراً إياها بأنها الإصابة في القول والفعل.

(٣) التوضيح لابن الملقن (٣/٣٤٦)

وبنحوه قول أبي عبد الله القرطبي في تفسيره[١]: «دليل خطابه أن من لم يرد الله به خيراً ضيق صدره وأبعد فهمه فلم يفقهه»، وقول أبي العباس ابن تيمية[٢]: «ولازم ذلك أن من لم يفقهه الله في الدين لم يرد به خيراً» أ.هـ. والخير المنفي هنا بحسب هذا المعنى هو: الفتح في العلم الموصل إلى الخيرات التي يحبها الله من العبد، ولم يحرمها إلا من رغب عنها أو كسل وتوانى في طلبها.

أما قول الآجري[٣] في الأربعين حديثاً: «يدل على أنه من لم يتفقه في دينه فلا خير فيه»، فهذا فيه نظر شديد، إذ لا يفهم من الحديث نفي الخيرية عن العبد، ولذا فإن أكثر من تكلم على الحديث أعاد النفي إلى مراد الله، فمن لم يرد الله به نيل هذا الخير لم يفقهه؛ فتحاً منه سبحانه؛ ولا سهل عليه كسبه.

والناس فلا تجتمع في أحوالها ورغباتها واهتماماتها على أمر ما، وفي كلٍ خير و«المؤمن القوي، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍ خير»[٤]. فلابد من وجود الضعيف والقوي، الآخذ بالعزائم والمائل للرخص، المجتهد والمقصر، يقول المولى سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٨١/٧)
(٢) كما في مجموع فتاواه (٢١٢/٢٠)
(٣) كتاب الأربعين حديثاً (ص٧٢) الحديث الأول منها.
(٤) حديث رواه مسلم في صحيحه (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة

وهذا أمر لا نزاع فيه. وتفاوت الناس في الأخذ بالخير المتنوع بحسب اختلاف قدراتهم ورغباتهم حقيقة غير مدفوعة ولا متنازع فيها، وكل ما تعدى نفعه فهو أعلى وأفضل؛ وما تعلقت به حياة القلوب ومعرفة الله فهو الأعلى فضلاً، فكيف إن اجتمعت المعرفة والنفع المتعدي؟! فلا خير هناك أعلى منه، ولهذا يختص الله من يشاء من عباده ليحبيهم بهذا الفضل، وأنت ترى المقبلين على العلم كثر؛ لكن الذين يفتح لهم فيه هم الخلص منهم والله المستعان.

فعلى هذا ينبغي حمل الكلام هنا على ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ. فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»[(١)].

ففي هذا الحديث وصف طائفتين منتفعتين بالهدى: مَنْ أخذ بالعلم فتعلم ومَنْ رجع إلى الأول في أمور دينه ممن لم يتعلم وهم عموم المسلمين، والطائفة الثالثة إنما هي مُعْرِضَة عما أُنزل من العلم والوحي فيدخل فيها غير المسلم الذي لا خير فيه[(٢)] والله تعالى أعلم.

---

(١) صحيح البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢) من حديث أبي موسى الأشعري

(٢) وهذه النتيجة مما استظهره ابن حجر في شرحه لهذا الحديث في الفتح (١/١٧٧)

ومن ذلك يفهم أن الخير الموعود به لن يكون في علم مجرد عن العمل، يقول شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني[١]: «وليس كل من فقهه في الدين قد أراد به خيراً بل لا بد مع الفقه في الدين من العمل به»، فما أجمله من استدراك.

ويوضحه العلامة أبو عبد الله ابن القيم بقوله[٢]: «وهذا يدل على أن من لم يفقهه في دينه لم يرد به خيراً؛ كما أن من أراد به خير أفقهه في دينه، ومن فقهه في دينه فقد أراد به خيراً، إذا أريد بالفقه العلم المستلزم للعمل، وأما إنْ أريد به مجرد العلم فلا يدل على أن من فقه في الدين فقد أريد به خيراً فإنَّ الفقه حينئذ يكون شرطاً لإرادة الخير وعلى الأول يكون موجباً» أ.هـ.

فمن أراد الله به خيراً فقهه، وهذا شرط حصول الخيرية، لكنه غير موجب لها حتى يحصل المكتسب على الفقه المشتمل على العمل.

ويزيده توضيحاً قوله[٣]: «الفقه مستلزم لإرادة الله الخير في العبد، ولا يقال: الحديث دل على أن من أراد الله به خيراً فقهه في الدين، ولا يدل على أن كل من فقهه في الدين فقد أراد به خيراً وبينهما فرق. ... [فـ]ـالنبي صلى الله عليه وسلم جعل الفقه في الدين دليلاً وعلامة على إرادة الله بصاحبه خيراً والدليل يستلزم المدلول ولا يتخلف

---

([١]) الصفدية (٢/٢٦٦)
([٢]) مفتاح دار السعادة (١/٦٠)
([٣]) مفتاح دار السعادة (١/٨٩)

عنه فإن المدلول لازمه، ووجود الملزوم بدون لازمه محال» أ.هـ.

وهذا واضح؛ فإن جمع من الناس قد كسبوا العلم بجهدهم فكان بالنسبة إليهم من جملة العلوم الرياضية لا تزيدهم إيماناً؛ بل ربما استعملها البعض في حربهم على الإسلام كفعل كثير من المستشرقين ونحوهم من منافقي الأمة.

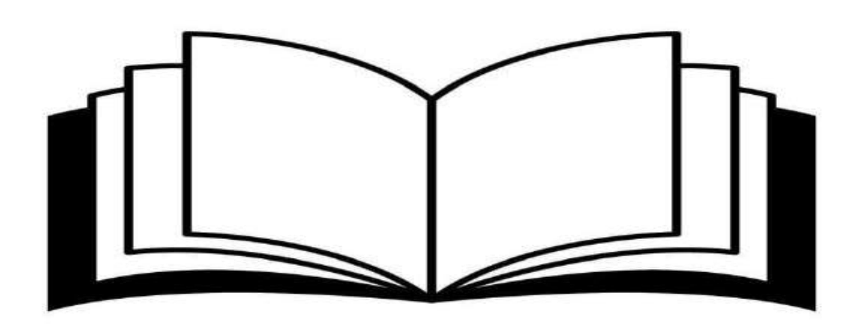
ومن هذا يفهم أن من لم يرزق الفقه لا يلزم خلوه من الخير واتصافه بالشر، فمن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين فيفتح عليه من العلوم وآلاتها، ومن فنون الاستنباط، والجمع، والترجيح، والحفظ والفهم. وهذا الفتح إما بهبة ربانية أو توفيق بتيسير طرق اكتسابها، ابتداء بالتحبيب إلى زرع الهمة، وتعظيم الرغبة، والبركة في الوقت، والكفاية في الرزق، وهلم جرا...

فمن لم يؤتى هذا فليس لشر به؛ لكنه لم يُختر لينال هذا الخير لحكمة ما، وهذا مثله كمثل اختيار الله تعالى للأنبياء فقد اختارهم واختصهم ليعطيهم ويجزل لهم وترك غيرهم لأنهم ربما لم يستحقوا أن يبلغوا هذه المرتبة. فاصطفاء الله عز وجل الخير لقومٍ كالعلماء كاختصاصه سبحانه المجاهدين بفضل خاص دون غيرهم، وفي كلٍ خير[1].

---

([1]) قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

فمن فضل العلماء أن خصهم الله بفضل زائد على غيرهم كونهم حملة الرسالة وورثة الأنبياء. وبالله تعالى التوفيق.



بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: يا أيها الناس تعلموا. فمن علم فليعمل.**

هذا الأثر رواه أيضاً من طريق الأعمش: أبو داود في الزهد، والطبراني في الكبير، والبيهقي في المدخل، والخطيب في الفقيه والمتفقه[1]. وإسناده صحيح إلى أبي عبيدة، والكلام في الذي قبله يتنزل عليه أيضاً[2].

❁ ❁ ❁

قوله: (**يا أيها الناس**) أسلوب نداء وخطاب يقتضي حضور المخاطب؛ ولعله صدر منه حال خطبة عامة أو درس، وجه فيه كلامه إلى جمع من الناس والله أعلم.

ولم تتعلق بالناس صفة تخص جماعة منهم؛ فهو توجيه عام لكل من يشمله النداء، هذا المفترض؛ إلا أن العرب في مثل هذا الموضع تستعمل الخطاب العام وإن كان مخصوصاً، وسياق الكلام يدل أن المقصود به المسلمين وهم الجماعة الغالبة

---

(١) الزهد لأبي داود (ص١٦٦)، المعجم الكبير للطبراني (١٥٢/٩)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص٣١٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب (ص٢٤)

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٠/١) : «رواه الطبراني ورجاله موثقون إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

على مجالس ابن مسعود رضي الله عنه.

قوله: **(تعلموا)** أمر إرشاد وتوجيه وحث من معلم لطلابه، ومن يُقر له بالفضل والمعرفة من الحضور، على طلب العلم لإدراك فضله. ولقد كانت الناس في ذاك الزمان مقبلة على العلم في الظاهر العام، فرأى أبو عبد الرحمن رضي الله عنه بفطنته توجيههم إلى سبب فضل العلم وهو: العمل به. وكان توجه الناس حينها إلى طلب علم كتاب الله وسنة النبي ﷺ، وذلك بحفظ القرآن وطلب معانيه ودلالاته، وطلب الفقه بتتبع الدليل ورواياته.

قوله: **(فمن علم)** أي فمن حصَّل من العلم شيئاً واستفاد أمراً سواء أكان من علم القلوب أو الجوارح، النظري أو العملي، الفروع أو الأصول... **(فليعمل)**، فعليه أن يُرى منه أثر ما تعلمه على نفسه وغيره.

وقد ترسخ لديهم منذ العصر الأول: فضل نشر العلم، وفضل هداية الخلق، وعليه قامت الدعوة إلى الله تعالى. فعلوم القلوب؛ من العمل بها: إيصالها إلى الناس بالتعليم والنشر، وعلوم الجوارح والفروع كذلك، ويضاف إلى ذلك التزام المتعلم بها في نفسه كي يكون موضع القدوة لمن يعلمه لاحقاً.

والأصل في العمل هنا تعلقه بالمعلوم، فمن تعلم خيراً فليأته؛ ومن عرف شراً فليجتنبه. فعن حذيفة رضي الله عنه قال[١]: «تعلم أصحابي الخير وتعلمتُ الشر»، وفي رواية للشيخين[٢]: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنتُ أسأله عن الشر مخافة أن يدركني».

---

(١) صحيح البخاري (ح٣٦٠٧)

(٢) صحيحي البخاري (ص٣٦٠٦)، ومسلم (ح١٨٤٧)

وقد سبقتْ الإشارة – في الأثر السابق – إلى ارتباط العلم بالعمل لتحصيل الخيرية المرجوة، فالعلم بلا عمل جهل، ولا يستحق لقب عالم إلا من هو عامل بعلمه[١]، قال أبو جعفر النحاس[٢]: «فمعنى الرباني: العالم بدين الرب، الذي يعمل بعلمه. لأنه إذا لم يعمل بعلمه فليس بعالم» أ.هـ. وبنحوه لأبي إسحاق الزجاج[٣].

وفي شرح العمدة لتقي الدين ابن دقيق العيد[٤]: «الشيء يُنفى لانتفاء ثمرته والمقصود منه. فيقال: فلان ليس بإنسان إذا لم يفعل الأفعال المناسبة للإنسانية. ولما كان المقصود من العلم العمل به جاز أن يقال لمن لا يعمل بعلمه: أنه جاهل غير عالم» أ.هـ.

وقال أبو عبدالله شمس الدين ابن قيم الجوزية[٥]: «وقال بعض السلف: كنا نستعين على حفظ العلم بالعمل به. فترك العمل بالعلم من أقوى الأسباب في ذهابه ونسيانه، وأيضاً فإن العلم يراد للعمل، فإنه بمنزلة الدليل للسائر فإذا لم يسر خلف الدليل لم ينتفع بدلالته، فنزل منزلة من لم يعلم شيئاً لأن من علم ولم يعمل بمنزلة الجاهل الذي لا يعلم. كما أن من ملك ذهباً وفضة وجاع وعرى ولم يشتر منها ما يأكل ويلبس فهو بمنزلة الفقير العادم» أ.هـ.

---

(١) نسب البغوي نحو هذه المقالة في معالم التنزيل (٦٠/٢) لابن جبير

(٢) معاني القرآن للنحاس (٤٢٨/١)، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢٢/٤)

(٣) معاني القرآن للزجاج (٤٣٦/١)

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق (٢٢٣/١)

(٥) مفتاح دار السعادة (١٠٠/١)

وقال أبو الفرج ابن الجوزي[١]: «وليس العلم بمجرد صورته هو النافع، بل معناه: وإنما ينال معناه من تعلمه للعمل به، فكلما دله على فضل؛ اجتهد في نيله، وكلما نهاه عن نقص؛ بالغ في مباعدته، فحينئذ يكشف العلم له سره، ويسهل عليه طريقه، فيصير كمجتذب يحث الجاذب، فإذا حركه عجل في سيره. والذي لا يعمل بالعلم لا يطلعه العلم على غوره، ولا يكشف له عن سره، فيكون كمجذوب لجاذبٍ جاذبه. فافهم هذا المثل، وحسن قصدك، وإلا فلا تتعب» أ.هـ.

وروى ابن بطة[٢] بسنده إلى حبان بن موسى قال: «سئل عبد الله بن المبارك: هل للعلماء علامة يُعرفون بها؟ قال: علامة العالم من عمل بعلمه، واستقل كثير العلم والعمل من نفسه، ورغب في علم غيره، وقبل الحق من كل من أتاه به، وأخذ العلم حيث وجده. فهذه علامة العالم وصفته. قال المروذي: فذكرت ذلك لأبي عبد الله [يعني أحمد بن حنبل]. فقال: هكذا هو» أ.هـ.

وروى أبو بكر الخطيب بسنده إلى أبي عبد الله أحمد بن عطاء الروذباري[٣] قال: «من خرج إلى العلم يريد العلم لم ينفعه العلم، ومن خرج إلى العلم يريد العمل بالعلم نفعه قليل العلم. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: العلم موقوف على العمل به، والعمل موقوف على الإخلاص، والإخلاص لله يورث الفهم عن الله عز وجل»

---

(١) صيد الخاطر (ص١٧٢)

(٢) إبطال الحيل (ص٢١)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى (١٤٨/٢)

(٣) الزهد والرقائق للخطيب (ص٧١)، وتأريخ بغداد(٩٧/٥)

أ.هـ. ونقل ابن الحاج[١] عن ابن رزق قوله: «اعلم أنَّ العلم، والعمل بالعلم، لا ينفع العبد إلا باستقامة قلبه، وإلا عاد العلم عليه فصار جهلاً وعاد العمل فصار ضرراً» أ.هـ.

وفي قوله تعالى ﴿آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ يقول ابن العربي[٢]: «الحكم هو: العمل بالعلم»، وفي معاني القرآن للنحاس[٣]: «والفرق بين الحكيم والعالم أن الحكيم هو الذي يعمل بعلمه ويمتنع من الأشياء القبيحة» أ.هـ. قال أبو عبد الله القرطبي[٤] في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾: «وفي الآية تخويف وتنبيه لجميع من كانت له ولاية وإمارة ورياسة فلا يعدل في رعيته، أو كان عالماً فلا يعمل بعلمه ولا ينصح الناس، أن يذهبه ويأتي بغيره» أ.هـ.

وفي قوله تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُواْ التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ يقول الزمخشري[٥]: «وكل من علم ولم يعمل بعلمه؛ فهذا مثله» أ.هـ.

---

(١) المدخل لابن الحاج (٣/٧٧)

(٢) أحكام القرآن (٥/٦١)

(٣) معاني القرآن (٣/٤٠٩)

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٥/٤٠٩)

(٥) الكشاف (٤/٥٣١)، وفي تلبيس إبليس لابن الجوزي فصل نافع (ص١٥٧)

ثم إن العالم لم يبذل ما بذل من جهد، ووقت، ومال، إلا وهو يرجو رواجه، فإن كان طالباً لدنيا فليس هذا ممن يدخل في كلامنا، وإن كان طالباً لآخرة: فكيف يأمل أن يروج علمه؟ «والنفوس مجبولة على عدم الانتفاع بكلام من لا يعمل بعلمه، ولا ينتفع به»[١]، وفي هذا روى أبو بكر الخطيب[٢] عن أبي جعفر المحولي كلاماً جاء فيه: «وحرام على كل عالم لم يعمل بعلمه أن يتخذه المتقون إماماً».

وعن مالك بن دينار قال: « قرأت في التوراة: إن العالم إذا لم يعمل بعلمه زالت موعظته من القلوب كما يزل القطر عن الصفا»[٣]. وعن الزهري[٤]: «لا نثق للناس بعمل عامل لا يعلم، ولا ترضى لهم بعلم عالم لا يعمل»، وعن أبي حازم[٥] قال: «إذا كنت في زمان يُرضى فيه من العلم بالقول، ومن العمل بالعلم، فأنت في شر زمان وشر أناس».

---

(١) لوامع الأنوار للسفاريني (٢/٤٣١)

(٢) الزهد والرقائق للخطيب (ص٧٠)، وتاريخ بغداد له (١٤/٤١٢)

(٣) رواه أحمد في الزهد (ص٢٦٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٣٧٢) و(٦/٢٨٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٢٩٦)، والخطيب في التاريخ (٤/٣٣٢)، وفي اقتضاء العلم العمل (ص٦١)، من طرق عن جعفر بن سليمان الضبعي عنه به.

(٤) رواه ابن بطة في إبطال الحيل (ص٢٢)

(٥) رواه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٤/ ٣٣٨)

قال تقي الدين ابن دقيق العيد[١] في شرحه سقوط حرمة الأستاذ بالمخالفة، ونصح الطالب له: «وأما التلميذ والأستاذ فالأمر فيما بينهما أخف؛ لأن المحترم هو الأستاذ المفيد للعلم من حيث الدين، ولا حرمة لعالم لا يعمل بعلمه، فله أن يعامله بموجب علمه الذي تعلمه منه» أ.هـ.

وقولهم: "هتف العلم بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل" عبارة[٢] تُحكى عن بعض السلف تُصور تعلق العلم بالعمل، ولقد كان رسول الله ﷺ مثالاً يحتذى به في هذا، حتى حكى عنه أزواجه أنه ﷺ كان خلقه القرآن[٣]، وأنه كان صلى الله عليه وسلم يتأول القرآن[٤] أي: يعمل به. وحذر من اختلافهما في العبد كما في حديث أسامة[٥] وفيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار، فتندلق أقتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: أي

---

(١) شرح الإلمام (٢/٢٣٢)

(٢) رواها الخطيب في اقتضاء العلم العمل (ص٣٦) عن علي بن أبي طالب، وعن ابن المنكدر. وعن علي رواه ابن الجوزي في المنتظم (٢٠/١٧) وكمال الدين ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٣٦٣٧/٨)، والإسناد إلى علي مسلسل بتسعة آباء معظمهم مجهول. وحكاه ابن قتيبة في عيون الأخبار (١٤٠/٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣/٢) عن الثوري

(٣) رواه أحمد في المسند (١٨٣/٤١) و(١٥/٤٢)، والبخاري في الأدب المفرد (ص١١٥)، والنسائي في الكبرى (١٩٣/١٠)، والطبراني في الأوسط (٣٠/١)، والحاكم في المستدرك (٤٢٦/٢) من حديث عائشة وأحد إسنادي أحمد صحيح والآخر رجاله ثقات.

(٤) رواه البخاري (٤٩٦٨) ومسلم (٤٨٤) من قول عائشة: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي. يتأول القرآن» أي أنه يفعل ما أمر به في سورة الفتح.

(٥) رواه البخاري (٣٢٦٧) ومسلم (٢٩٨٩)

فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرناً بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه، وأنهاكم عن المنكر وآتيه»، وكان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع»[1].

فعلى طالب العلم أن يجعل في بداية طريقه من سبل الطلب النظري: التطبيق العملي، فكلما تعلم واستفاد مسألة ثبت لديه صحتها الشرعية؛ ألا يهمل العمل بها عبر خطوات تبدأ بالمحبة أو البغض بحسب الحكم الشرعي لها، ثم الهم بالعمل بالأسباب المعينة على الاتصاف بها واكتسابها والتخلق بها إن كان فاقداً إياها، أو الثبات عليها إن كان مكتسبها مسبقاً مع إضافة النية لتحويلها من عادة إلى عبادة.

وإنَّ أحدنا إنْ ألم به مرضٌ ما سارع وبحث عن أسبابه، وأعراضه، وعلاجه، والوقاية منه، ثم يبدأ بعد ذلك بإتيان ما علم نفعه واجتناب ما ثبت ضرره، فإن كان هذا حق جسده عليه فإن حق ربه عليه آكد في أن يُولى عناية واهتماماً.

فمن العمل بالعلم: اكتساب الأخلاق الحميدة في التعامل مع الغير، ومراقبة الله في السر والعلن، وموافقة أمره ونهيه للدليل، فأين نحن من: التبسم، وإفشاء السلام، والعفو، والصفح ونحوها من مكارم الأخلاق.

وإن من الآفات التي يتعرض لها الطالب إنْ فقد التقوى في طلبه العلم: تفرغه لسرد الحجج المعارضة لما يشق عليه الالتزام به بغية إقناع نفسه بترك نافلة أو طاعة لخلافٍ في ثبوتها أو عدم الإلزام في حكمها والله المستعان.



---

[1] صحيح مسلم (٤/ ٢٠٨٨) (ح٢٧٢٢)

**مسألة:**

يوجد من هوام الناس من ينفر عن طلب العلم ويفضل الجهل بحجة رفع الإصر عن الجاهل، وكأنه يقول: أن العالم لا يستطيع الاسترسال فيما يهوى لعلمه بعواقبه.

وليعلم هذا: أنه لو فُرِض أنَّ معصيةً وقع فيها عالمٌ وجاهلٌ بها، فلا يحسبن هذا أن الخير للجاهل كونه لم يُكتب عليه وزرها. بل على العكس، إنما للجاهل من الفضل سلامته من الإثم.

أما العالم فإنه يثاب على ترك المعاصي، وعلى قلبه المباحات إلى طاعات بالنية، ولو أنه زلَّ فعصى فالأغلب أنه يعلم طرق التوبة وأبوابها، وأنه أقدر على قلب معصيته إلى ثواب لا يحلم به الجاهل فـ «العبد بعد التوبة النصوح خير منه قبل الذنب»[1].

وربما كان وزر العالم أدنى من وزر الجاهل من حيث أن الجاهل سلم من الإثم، أما العالم فقد ندم وصاحب معصيته خوف وشفقة من ربه، وليس في هذا تزييناً وتهويناً لشأن المعاصي لكن إظهاراً لفضل العلم.

وكل هذا يعتمد على ما يقوم بقلب الشخص، وما التقوى إلا عملاً بالعلم.

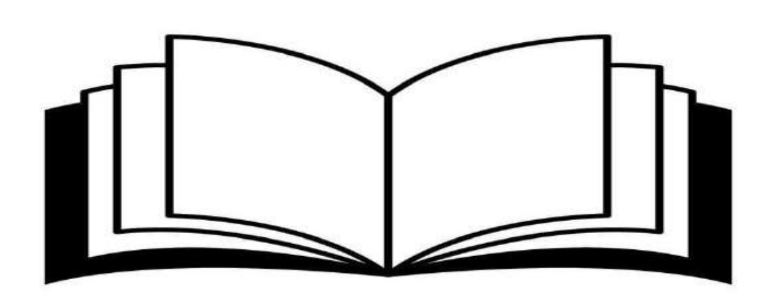
وفيما يؤثر قولهم: «مَنْ حجب الله عنه العلم عذبه على الجهل، وأشد فيه عذاباً:

(١) اقتباس من كتاب ابن القيم: شفاء العليل (١١٨)، وطريق الهجرتين (ص٣٥٧)، وقال في الوابل الصيب (ص: ١٥): «إذا تاب العبد توبة نصوحاً صادقة خالصة أحرقت ما كان قبلها من السيئات وأعادت عليه ثواب حسناته» أ.هـ.

من أقبل عليه العلم فأدبر عنه، ومن أهدى الله إليه علماً فلم يعمل به»[١].

وما طُلِب العلم إلا رجاء تحصيل نفعه، وإنما يتحقق ذلك للطالب بطريقتين إحداهما عائدة إلى نفس الطلب كونه عبادة رفيعة القدر، كما أنها تفتح له أبواب طاعاتٍ كثيرة، وبعلمه يتمكن من الاستزادة من الخيرات لمعرفته طرقها الشرعية، وأوقات وأماكن الفضائل، وسبل مضاعفتها ونحو ذلك.

والطريقة الأخرى نفعها أعلى وهي في الدلالة على الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، وهداية الجاهل... فإن وفق وأخلص ربما تضاعفت أعماله من حيث لا يدري في طاعة انتشرت كان هو سبباً في تعليمها، ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها[٢]. والله الهادي إلى سواء الصراط.



(١) ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٩٠) على الحكاية بغير نسبة.

(٢) لحديث جرير في صحيح مسلم (٢/ ٧٠٥) (١٠١٧) وفيه قول النبي ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا سفيان بن عيينة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال: أتيت صفوان بن عسال المرادي، فقال: ما جاء بك؟ قلتُ: طلب العلم، فقال: إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا لما[1] يطلب.**

هذا الأثر جزء من حديث في المسح على الخفين اقتصر المصنف منه على هذا القدر الموقوف، وهو حديث مشهور قال الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد ابن حجر العسقلاني: «رواه أكثر من ثلاثين من الأئمة عن عاصم. ورواه عن زر أيضاً عدة أنفس»[2]، قال أبو نعيم الأصبهاني[3]: «ورواه الناس عن عاصم منهم: الثوري، وشعبة، والحمادان، ومعمر، وزهير، وزيد بن أبي أنيسة، ومسعر، وعمرو بن قيس، ومالك بن مغول، وشريك، وعلي بن صالح، وروح بن القاسم، وهمام، وأبو عوانة، في آخرين» أ.هـ.

وهنا بعض ما وقفت عليه من الطرق: فمن طريق **ابن عيينة** – وهو طريق المصنف هنا – رواه: عبدالرزاق، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأحمد، والترمذي، وقال:

---

(1) كذا لفظ الترمذي، وعند أحمد وعبدالرزاق (بما).
(2) الإصابة في معرفة الصحابة (٣/٣٥٣)
(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٣٠٨)

«هذا حديث حسن صحيح»، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي[١]. وإسناده حسن من أجل ما قيل في عاصم. ورواه عنه غير ابن عيينة مع تغيير في بعض ألفاظه، ورفعه بعضهم. ورواه من طريق **حماد بن زيد** عن عاصم: سعيد بن منصور، وأحمد، والترمذي، والطبراني[٢]. وهو عند ابن خزيمة[٣] من طريقيهما أعني: **حماد بن زيد وابن عيينة**.

ومن طريق **شعبة** عن عاصم به؛ رواه النسائي[٤]. ومن طريق **صالح بن صالح** عن عاصم عند الطبراني[٥] ورجاله ثقات إلا أنهم لم يذكروا لصالح رواية عن عاصم.

ومن طريق **يزيد بن أبي زياد** عن عاصم به، رواه الطبراني[٦]، ولم يذكروه ضمن شيوخه؛ وهو ضعيف ومدلس. ومن طريق **حفص بن سليمان** وهو متروك عن عاصم عند الطبراني[٧]. ومن طريق **المبارك بن فضالة** عنه رواه الطبراني[٨] ولم يُذكر يُذكر في شيوخه، وهو مدلس، ويقال: أنه يسوي في تدليسه.

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٢٠٥/١)، مصنف ابن أبي شيبة (١٦٢/١) و(٢٨٤/٥)، مسند أحمد (١٨/٣٠)، جامع الترمذي (٥٤٥/٥)، صحيح ابن حبان (٣٨١/٣) و(١٤٩/٤)، معجم الطبراني الكبير (٥٦/٨)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٧٦/١)، والخلافيات له (١٢٢/٢)

(٢) تفسير سعيد بن منصور (١١٩/٥)، مسند أحمد (٢٤/٣٠)، سنن الترمذي (٥٤٦/٥)، كبير معاجم الطبراني (٥٩/٨)

(٣) في الصحيح (١/ ٥٤)

(٤) في السنن الكبرى (١٢٤/١).

(٥) في كبير معاجمه (٦٤/٨)

(٦) المصدر السابق (٦٢/٨)

(٧) المعجم الأوسط (١٠/١).

(٨) في المعجم الكبير (٦٢/٨)

ومن طرق عن **الحمادين وشعبة وابن عيينة وهمام** عن عاصم رواها أبو داود الطيالسي[١].

وخالفهم **حماد بن سلمة** فجعله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، رواه الطيالسي كما أسلفتُ وغيره[٢]، وتابع ابن سلمة في رفعه: **معمر** فيما رواه عنه عبد الرزاق، ومن طريق عبد الرزاق رواه ابن حبان في صحيحه[٣].

ويروى مرفوعاً بسياق أتم عند: عبد الأعلى قال: نا مُحَمَّد بن إسحاق عن **خالد بن كثير الهمداني** عن عاصم به، أخرجه الطبراني[٤]. وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، وخالد مقل يكتب حديثه. وخرجه أيضاً سليمان بن أحمد الطبراني[٥] من طريق **زياد بن الربيع اليحمدي** عن عاصم، ورجاله ثقات.

وللحديث طريق أخرى فيها متابعة لعاصم رواها الطبراني ومن طريقه الضياء، قال الطبراني[٦]: «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ومُحَمَّد بن عبد الله الحضرمي قالا: ثنا شيبان بن فروخ ثنا الصعق بن حزن ثنا علي بن الحكم البناني عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدث صفوان بن

---

(١) في مسند الطيالسي (٢/٤٨٤).

(٢) رواه أيضاً: أحمد في المسند (٣٠/٩و٢٣٩)، والدارمي في السنن (١/٣٧٠)، والطبراني في الكبير (٨/٦٩)، (٧٣٥٩).

(٣) مصنف عبد الرزاق (١/ ٢٠٤)، صحيح ابن حبان (٤/ ١٤٧).

(٤) في أوسط معاجمه (٩/١٥٩) وكبيرها (٨/٦٣)

(٥) في الكبير (٨/٧٩) (٧٣٨٨) مكتبة ابن تيمية تحقيق حمدي السلفي، وورد في المطبوع نسبة زياد باليحمري، وهو تصحيف فهو اليحمدي أبو خداش البصري والله أعلم.

(٦) الطبراني في الكبير (٨/٥٤)، (٧٣٤٧). ومن طريقه الضياء في المختارة (٨/٤٥)

عسال المرادي...» فذكره، بسياق مختلف، ورجاله موثقون، إلا أن أبا أحمد عبد الله بن عدي كان قد قال في الكامل[١] عن زيادة ابن مسعود في السند: «هذا غير محفوظ».

ورواه الحاكم[٢] من طريقين عن الصعق به، ثم رواه من طريق أبي جناب – وهو ضعيف – عن طلحة بن مصرف عن زر بن حبيش عن صفوان به موقوفاً كرواية السابقين، ثم علق بقوله: «وذكرنا في الحديث هذا مما لا يوهن هذا الحديث فقد أسنده جماعة وأوقفه جماعة، والذي أسنده أحفظ والزيادة منهم مقبولة» أ.هـ. قلت: بل من أوقفه أجل وأحفظ، ولا مانع من قبول الزيادة.

وله شاهد من حديث **أبي الدرداء** ﵁ عند أحمد[٣] قال: حدثنا مُحَمَّد بن يزيد أخبرنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن قيس بن كثير عن أبي الدرداء. ومن طريق مُحَمَّد بن يزيد رواه الترمذي[٤]. وضعفه ابن الملقن؛ فأعله في شرحه على البخاري[٥] بالاضطراب، ونقل عن الدارقطني قوله: ليس بمحفوظ[٦]، وعن ابن القطان الفاسي

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٤٢)
(٢) المستدرك (١/١٨١)
(٣) مسند أحمد (٣٦/ ٤٥)
(٤) سنن الترمذي (٥/٤٨)
(٥) التوضيح شرح الجامع الصحيح (٣/٣٢٢)
(٦) وهو في علل الدارقطني (٦/٢١٦)

قوله[١]: «والمتحصل من علة الخبر هو: الجهل بحال راويين من رواته، والاضطراب فيه ممن لم تثبت عدالته» أ.هـ.

ورواه أهل السنن وغيرهم[٢]، من طريق عبد الله بن داود عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس به. فجعل بين عاصم، وكثير: داود. قال الترمذي: «ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل هكذا»، وذكر الرواية التالية ثم قال: «وهذا أصح من حديث محمود بن خداش، ورأي مُحَمَّد بن إسماعيل: هذا أصح» أ.هـ. وداود بن جميل وكثير بن قيس ضعيفان.

وله شاهد من حديث **عائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رواه البزار في المسند[٣] فقال: «حدثنا سلمة قال: حدثنا أبو المغيرة عبد القدوس قال: حدثنا مُحَمَّد بن عبد الملك عن الزهري عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن طالب العلم تبسط له الملائكة أجنحتها وتستغفر له». قال نور الدين الهيثمي[٤]: «رواه البزار وفيه مُحَمَّد بن

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٢٩)

(٢) أبو داود (٥/٤٨٥)، وابن ماجة (١/ ١٥٠)، والدارمي (١/٣٦١) جميعهم في السنن، وابن حبان في الصحيح (١/٢٨٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٢٠)، والبغوي في معالم التنزيل (٨/٥٩).

(٣) البحر الزخار (١٨/ ١٨٥)

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/١٢٤)

عبدالملك وهو كذاب». قلت: هو أبو عبد الله الأنصاري، له ترجمة في كامل أبي أحمد ابن عدي الجرجاني[١] ذكر في ترجمته رواية لأبي المغيرة عنه، وله عن الزهري أيضاً.

وروى البيهقي[٢] من طريق عبد القدوس قال: ثنا مُحَّد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الملائكة تبسط أجنحتها لطالب العلم». وليس هو ممن يُذكر في شيوخه. وفي السند إليه الحسين بن أبي السري ضعيف.

❁ ❁ ❁

في الأثر فضلٌ ظاهر لطالب العلم وطلبه، وعناية السلف به منذ الرعيل الأول، قال ابن الوزير[٣]: «جاء في تعظيم العلماء والمتعلمين ما لا يتسع له هذا المكان من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ولو لم يكن من ذلك إلا ما ورد من بسط الملائكة أجنحتها لطالبه، لكانت كافيةً في رفع منار صاحبه وتعظيم قدر مناقبه. وهذا في حقِّ الطالب المتعلم فكيف العالم المعلم؟» أ.هـ.

قوله: **(أتيت صفوان بن عسال المرادي)** يذكر زر بن حبيش التابعي في طلبه العلم أنه أتى الصحابي صفوان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ طلباً لسماع رواية حديث في المسح على

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٣٤٦-٣٥٤)

(٢) شعب الإيمان (٢/٢٦٤)

(٣) الروض الباسم (١/ ١٧)

الخفين، إما أنه بلغه أنها عنده، أو أنه سأله ابتداء سؤال المتعلم للعالم كونه مظنة طلبته، ويشهد لهذا رواية عند أحمد وغيره جاء فيها قول زرٍ لصفوان رضي الله عنهما: «حك في نفسي مسح على الخفين – وقال سفيان مرة: أو في صدري – بعد الغائط، والبول، وكنتَ امرأ من أصحاب رسول الله ﷺ، فأتيتُك أسألك: هل سمعتَ منه في ذلك شيئاً؟ قال: نعم»[١].

قوله: (**فقال: ما جاء بك؟**) يسأل الصحابي رضي الله عنه عن الغرض من الزيارة، وربما يُفهم من هذا أنها كانت رحلة كما في حديث أبي الدرداء وفيه: «قدم رجل من المدينة إلى أبي الدرداء وهو بدمشق»، إلا أن زراً وصفوان كلاهما كوفي، فيكون السؤال عن قصده من الزيارة، ومراده التأكد من تخلل النية بحاجةٍ غير طلب العلم.

قوله: (**قلت: طلب العلم**) وبه اتضح خلوص النية من الحاجات الدنيوية، وهنا قال له رضي الله عنه: (**إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم**) فيكون هذا تعليلاً منه رضي الله عنه لسؤاله السابق عن سبب الزيارة، فذكر له فضل طلب العلم، وهو قد التزم بهذا التعليل لأنه سأل ضيفاً عن سبب الزيارة، والأصل أن الضيف لا يُسئل مالم يكن من وراء السؤال فائدة ترجى، وهو بهذه الزيادة يكون قد أكرمه بفائدة فوق التي أتى لطلبها.

وفي رواية أبي الدرداء: «ما أقدمك، أي أخي؟ قال: حديث بلغني أنك تحدث به عن رسول الله ﷺ؟ قال: أما قدمتَ لتجارة؟ قال: لا. قال: أما قدمت لحاجة؟ قال: لا. قال: ما قدمتَ إلا في طلب هذا الحديث؟ قال: نعم» ثم ذكر له فضل

---

[١] مسند أحمد (١٩/٣٠)، وسنن الترمذي (٥٤٦/٥)، وكبير معاجم الطبراني (٥٩/٨)، وصحيح ابن حبان (١٤٩/٤)،

الرحلة في طلب العلم.

وقد ورد في فضل الطلب أدلة متعددة هذا أحدها. وقوله: **(إن الملائكة)** الملائكة كائنات مخفية عن عالمنا، خلقهم الله ووكلهم بمهام، قال أبو بكر الأنباري: «سميت ملائكة لتبليغها رسائل الله عز وجل إلى أنبيائه صلوات الله عليهم. أُخِذوا من الألوك وهي الرسالة» أ.هـ[١]. وبنحو هذا يقول: أبو بكر ابن دريد في الجمهرة، وأبو منصور الأزهري في التهذيب، وأبو نصر الجوهري في الصحاح، وأبو الحسين ابن فارس في المقاييس[٢].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾، ولا يشكل على هذا تنوع مهامهم واقتصار حمل الرسالة الشرعية على بعض دون آخر، فلربما غلبت لشرفها، أو لأثرها الظاهر على الناس، وإلا فإنهم جميعاً رسل الله الموكلون بشؤون مخلوقاته على تنوع وظائفهم والله تعالى أعلم.

جاء في شرح ابن علان الصديقي على أذكار النووي: «قال ابن الجزري في مفتاح الحصين وغيره: وفي كتاب السلوة لابن الجوزي: أما أعمال الملائكة فأكثرهم مشغول بالتعبد كما قال سبحانه: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾، ومنهم موكل بعمل كحملة العرش، وجبريل للوحي، وإسرافيل صاحب اللوح والصور، وعزرائيل قابض الأرواح، ومنهم موكل بالشمس، ومنهم موكل بالقطر، ومنهم موكل

(١) الزاهر في معاني كلام الناس للأنباري (٢/٢٥٤)

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٩٨٢)، تهذيب اللغة للأزهري (١٠/٢٠٢)، الصحاح للجوهري (٤/١٦١١)، مقاييس اللغة لابن فارس (١/١٣٢)، كتاب العين (٥/٣٨١).

بالرياح والأشجار، ومنهم كتاب على بني آدم، ومنهم سياحون في الأرض يتبعون أهل الذكر، ومنهم من يغرس الجنة، ومنهم من يصيغ حليها أ.هـ. وما ذكره من أن اسم قابض الأرواح عزرائيل توقف فيه غير واحد من الحفاظ»[١] أ.هـ.

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة، فضلا، يتتبعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر قعدوا معهم، وحف بعضهم بعضاً بأجنحتهم، حتى يملئوا ما بينهم وبين السماء الدنيا...» الحديث[٢].

ولم يرد تعيين أي الملائكة المقصودة بهذا الفعل، قال علي القاري في المرقاة[٣]: «(وإن الملائكة): اللام للجنس أو للعهد أي: ملائكة الرحمة. قال ابن حجر: ويحتمل أن الملائكة كلهم وهو أنسب بالمعنى المجازي»، وقال عبد الرؤوف المناوي في التيسير[٤]: «أي الكرام الكاتبون، أو سكان الأرض منهم، أو أعم» أ.هـ. وفي شرح رياض الصالحين[٥] لابن علان: «والملائكة يحتمل كونهم ملائكة الرحمة ونحوهم من

---

(١) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علان (٩٥/١)

(٢) صحيح مسلم (ح٢٦٨٩)، واختلفوا في ضبط لفظ (فضلا) ففسرها الأكثر من الزيادة، كما فعل ابن الجوزي في كشف المشكل (٥١١/٣)، وبعضهم جعلها: جمع فاضل؛ كالطيبي في شرح المشكاة (١٧٣٠/٥)، وأنكر هذا التفسير جمع ممن قبله: كأبي العباس القرطبي في المفهم (١١/٧)، وأبي السعادات ابن الأثير في النهاية (٤٥٥/٣)، وأبي الفضل عياض في المشارق (١٦٠/٢).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (٢٩٦/١)

(٤) التيسير شرح الجامع الصغير للمناوي (١١٤/٢)، ونحوه في فيض القدير (٣٩٢/٢)، و (٣٦٣/٤)

(٥) دليل الفالحين للصديقي (١٠٣/١)، و(١٨٠/٧)

الساعين في مصالح بني آدم، ويحتمل أنهم كلهم. قيل: والأول أنسب بالمعنى الحقيقي والثاني بالمعنى المجازي» أ.هـ.

قلت: يريد بهذا الإشارة إلى ما سيأتي من تفسير معنى وضع الجناح، فإن كان المعنى منه التواضع الحاصل من الملائكة لطلاب العلم فوضع الجناح يكون مجازاً لا حقيقة، ويكون الأنسب دخول جميع الملائكة. وإن كان المعنى من وضع الجناح الكف عن الطيران والنزول لسماع العلم فهذا وضع حقيقي والأنسب به الملائكة الموكلة بالذكر من ملائكة الرحمة ونحوهم وهكذا شرحه الطيبي، وجزم البيضاوي في شرح المصابيح بأنه مجاز عن الانقياد لطالب العلم والانعطاف عليه[١].

قوله: **(لتضع أجنحتها)** جناح الشيء جانباه، وأصله الميل قال ابن فارس[٢]: «الجيم والنون والحاء أصل واحد يدل على الميل والعدوان. ويقال جنح إلى كذا، أي مال إليه. وسمي الجناحان جناحين لميلهما في الشقين»، وقال ابن دريد[٣]: «وجناح الطائر؛ من هذا اشتقاقه، لأنه في أحد شقيه، وكل ناحية جناح»، وقال ابن سيده[٤]: «ومنه اشتق الجناح لميله في أحد شقيه» أ.هـ.

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٢/٦٧٢)، وتحفة الأبرار في شرح مصابيح السنة للقاضي البيضاوي (١/١٥٢)

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس (١/٤٨٤)

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٤٢)

(٤) المخصص لابن سيده (٢/٣٢٥)

«وجناح الطائر: يده»، قاله الجوهري، وتبعه مجد الدين ابن الأثير. وفي كتاب العين: «وجناحا الطائر يداه، ويدا الإنسان جناحاه»[١]. وفي مفردات الراغب الأصفهاني[٢] ما نصه: «وسمي جانبا الشيء جناحيه، فقيل: جناحا السفينة، وجناحا العسكر، وجناحا الوادي، وجناحا الإنسان لجانبيه، قال عز وجل: ﴿اضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ﴾، أي: جانبك، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾، عبارة عن اليد، لكون الجناح كاليد، ولذلك قيل لجناحي الطائر يداه» أ.هـ.

وفيه إثبات الأجنحة للملائكة، قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾، وفيه اختلافهم في امتلاكها، فمنهم من يملك مثنى ومنهم من يزيد، وثبت في الصحيحين عن ابن مسعود أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح[٣].

وعلى هذا فلا يلزم من امتلاك الجناح ثبوت الطيران، فهو وإن كان آلته في بعض المخلوقات إلا أنه في بعضها لا يؤهلها للطيران، كما أن مجرد إطلاق الوصف به لا يعني أنه آلته كما ذكروا أنها في الإنسان اليدين. وعالم الملائكة من عوالم الغيب فلا نعرف عنهم إلا ما أُخبرنا به. وتكلف بعضهم كأبي البقاء الكفوي في الكليات[٤] فتعرض في كلامه إلى ما لا يمكن معرفته إلا بنص أو حس، ونقل كلام

---

(١) الصحاح للجوهري (٣٦٠/١)، النهاية لابن الأثير (٣٠٥/١)، العين (٨٤/٣)

(٢) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني (ص٢٠٧)

(٣) صحيح البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٤٧)

(٤) الكليات لأبي البقاء (ص٨٥٤)

أهل الكلام في الجسم والتشكل، ولو أضربوا عما يجهلوا لكان خيراً لنا ولهم والله المستعان.

وفي توجيه قوله: **(إن الملائكة لتضع)** كلام طويل؛ قال أبو سليمان الخطابي[1]: «فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أن يكون معنى وضع الجناح من الملائكة؛ بسط أجنحتها وفرشها لطالب العلم لتكون وطاءً له ومعونة إذا مشى في طلب العلم. والوجه الثاني: أن يكون ذلك بمعنى التواضع من الملائكة تعظيماً لحقه وتوقيراً لعلمه فتضم أجنحتها له وتخفضها عن الطيران كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾. والوجه الثالث: أن يكون وضع الجناح يُراد به النزول عند مجالس العلم والذكر وترك الطيران كما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: «ما من قوم يذكرون الله عز وجل إلا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن عنده»[2]» أ.هـ.

وأعاد الشيخ كلامه في موضع آخر من الكتاب، وزاد الوجه الأول توضيحاً فقال: «وقيل: معناه بسط الجناح وفرشها لطالب العلم لتحمله عليها فتبلغه حيث يؤمه ويقصده من البقاع في طلبه، ومعناه: المعونة وتيسير السعي له في طلب العلم» أ.هـ.

---

([1]) معالم السنن (١/ ٦١)

([2]) رواه مسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري (٢٦٩٩) و(٢٧٠٠)

واختصر كلامه جمع من أهل العلم منهم: أبو الحسين البغوي في شرح السنة، وأبو العباس القرطبي في المفهم على صحيح مسلم، والتوربشتي في شرحه على المصابيح، ومجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، وأبو عبد الله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، وابن الملك في شرحه على المصابيح[1]. وزاد السفيري في شرح البخاري[2] وجهاً رابعاً فقال: «أن المراد به: إظلالهم بها، فمعنى تضع أجنحتها على هذا القول تجعلها فوق رأسه كالظلة».

واقتصر أبو بكر الكلاباذي[3] على الوجه الثاني وتوسع في تقريره فقال: «يجوز أن يكون معنى (تضع أجنحتها) أي: تخضع وتتواضع للعلم وأهله، يقال للرجل المتواضع المنذل للحق: خافض الجناح، قال الله تعالى لنبيه مُحَّد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فوضع الجناح عبارة عن التواضع.

وإنما تفعل ذلك لأهل العلم خاصة من بين سائر عمال الله تعالى، لأن الله تعالى ألزمها ذلك في آدم، وذلك لما أخبر الله تعالى الملائكة أنه جاعل في الأرض

---

(١) معالم السنن للخطابي (١٨٣/٤)، وشرح السنة للبغوي (٢٧٧/١)، المفهم على صحيح مسلم للقرطبي (٦٨٥/٦)، الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي (١٠٣/١)، النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير (١/ ٣٠٥)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨/ ٢٩٦)، شرح المصابيح لابن الملك (٢٠٢/١).

(٢) شرح البخاري لشمس الدين مُحَّد بن عمر السفيري المسمى بالمجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية (٨١/٢)

(٣) بحر الفوائد (ص: ٣٢٨)

خليفة استخبرتْ وسألتِ الله تعالى على جهة الاستفهام، وفي بعض الروايات الكتبية من الكلام ما يدل على أن سؤالها كان على جهة الاستعظام: إن خلقاً يكون منهم الفساد وسفك الدماء ثم يكون خليفة الله في الأرض؟!، فقال الله تعالى:﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وعلم الله تعالى آدم - صلوات الله عليه - الأسماء ثم قال للملائكة: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾، فقالت الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾، فقال لآدم: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾، تصاغرت الملائكة في نفسها ورأتْ فضل آدم عليها، وألزمها الله الخضوع له والسجود، فسجدتْ له خضعاً متواضعين، فتأدبت الملائكة بذلك الأدب، فلما ظهر لها علم بشر خضعت له وتواضعت، وتذللت إعظاماً للعلم وأهله، ورضا منهم بالطلب له والشغل به. فهذا بالطلاب منهم فكيف بالأخيار فيهم الربانيين منهم، جعلنا الله منهم وفيهم بمنه وطوله إنه ذو فضل عظيم» أ.هـ.

وللحليمي في المنهاج كلام مطول لخصه التوربشتي[١] بقوله: «ويحتمل: أن المراد من الملائكة ههنا العموم، ويحتمل: أن المراد منها الكرام الكاتبون. ويحتمل: أن يكون صنيعهم هذا في الدنيا، ويحتمل: أن يكون في الآخرة، ويحتمل: أن يكون في الدارين جميعاً. وكل ذلك: توقير الملائكة طلاب العلم والاستشعار في أنفسهم تعظيماً لهم والنظر إليهم بعين المهابة والجلال، فضرب المثل بما ضرب تحقيقاً لتلك المعاني» أ.هـ.

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (٢/١٩٤)، والميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي (١/١٠٣)

ونقد أبو الفرج زين الدين ابن رجب في إحدى رسائله[١] بعض تلك الوجوه فقال: «وقد اختلف الناس في تأويل وضع الملائكة أجنحتها: فمنهم من حمله على ظاهره، وأن المراد فرش الأجنحة وبسطها لطلاب العلم لتحملهم عليها إلى مقاصدهم من الأرض التي يطلبون فيها العلم؛ إعانة لهم على الطلب وتيسيره عليهم ... ومنهم من فسر وضع الملائكة أجنحتها بالتواضع لهم، والخضوع لطلاب العلم كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾. وفي هذا نظر؛ لأن للملائكة أجنحة حقيقة بخلاف البشر. ومنهم من فسر ذلك بأن الملائكة تحف بأجنحتها مجالس الذكر إلى السماء كما جاء ذلك صريحًا في حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ [يريد الحديث الماضي قبل قليل]... ولعل هذا القول أشبه» أ.هـ.

قلتُ: لا أرى تعارضاً بين التواضع وحقيقة امتلاك الأجنحة مع أننا لا نستطيع الجزم بكيفيتها، وطريقة استعمالها من قبلهم. وكان أبو موسى المديني قد ناقش هذه الوجوه في الغريبين[٢] ومما قاله: «وقيل: وضع الجناح، يراد به النزول عند مجالس العلم وترك الطيران»، قال: «ويحتمل أن يكون المراد به وضع الأجنحة بعضها بجنب بعض إظلالاً لهم». ثم أضاف وجهاً فقال: «وذكر أبو الحسين ابن فارس صاحب كتاب المجمل في أماليه، عن علي بن إبراهيم القطان. قال: سمعت أبا حاتم

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٢٦/١) شرح حديث أبي الدرداء.

(٢) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى (٣٦٣/١-٣٦٤)

الرازي يقول: سمعت ابن أبي أويس يقول: سمعت مالكاً يقول: معنى قول رسول الله ﷺ تضع، يعني الملائكة أجنحتها: تبسطها بالدعاء لطالب العلم بدلاً من الأيدي. ويؤيد هذا القول ما في الحديث الآخر من أنه تصلي عليه الملائكة أي: تدعو له وتستغفر...» أ.هـ.

قال أبو عبد الله ابن القيم[1]: «ووضع الملائكة أجنحتها له تواضعاً وتوقيراً وإكراماً لما يحمله من ميراث النبوة ويطلبه، وهو يدل على المحبة والتعظيم، فمن محبة الملائكة له وتعظيمه تضع أجنحتها له؛ لأنه طالب لما به حياة العالم ونجاته، ففيه شبه من الملائكة، وبينه وبينهم تناسب، فإن الملائكة أنصح خلق الله وأنفعهم لبني آدم، وعلى أيديهم حصل لهم كل سعادة وعلم وهدى. ومن نفعهم لبني آدم ونصحهم أنهم يستغفرون لمسيئهم، ويثبتون مؤمنيهم، ويعينونهم على أعدائهم من الشياطين، ويحرصون على مصالح العبد أضعاف حرصه على مصلحة نفسه، بل يريدون له من خير الدنيا والآخرة ما لا يريد العبد ولا يخطر له ببال» أ.هـ.



---

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/١٧١)

**فائدة:**

وقعتْ في هذا الحديث حوادث معارضة ومناقضة مصحوبة باستهزاء عوجل أصحابها بالعقوبة، قال أبو حيان التوحيدي[١]: «حدثت بهذا الحديث أبا حامد المروروذي فقال: إن بعض خلعاء أصحاب الحديث قال يوماً وهو في جماعة من طلاب الحديث يمشون إلى شيخ للرواية عنه: امشوا قليلاً قليلاً فإن طالب العلم يمشي على أجنحة الملائكة ما دام في طلب العلم حتى لا يتكسر الجناح - متهزئاً بهذا الحديث - فعثر عثرة عرج منها عند هذا الكلام» أ.هـ، ولخصها الزمخشري في ربيع الأبرار[٢].

وروى الدينوري[٣] عن أحمد بن شعيب قال: «كنا عند بعض المحدثين بالبصرة فحدثنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم»، وفي المجلس معنا رجل من المعتزلة فجعل يستهزئ بالحديث فقال: والله لأقطرن غداً نعلي فأطأ بهما أجنحة الملائكة. قال: ففعل ومشى في النعلين فجفت رجلاه جميعاً ووقعت في رجليه جميعاً الآكلة» أ.هـ. قلت: في هذا دليل على أن التوجيه السائد للسلف في معنى الحديث هو الوجه الأول من كلام الخطابي الماضي.

---

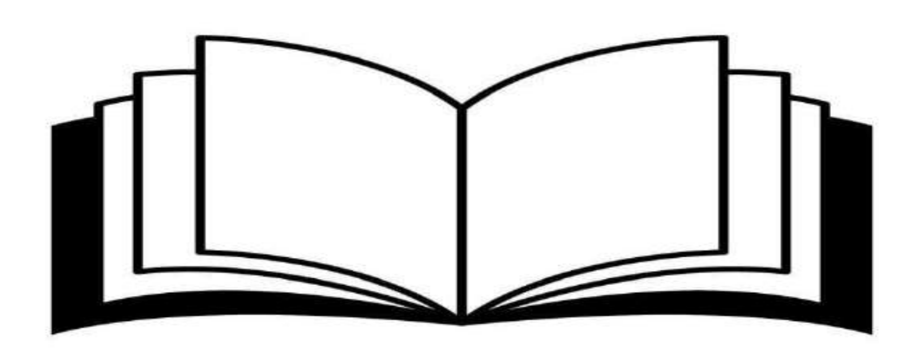
(١) البصائر والذخائر (٣/ ١٥٢)

(٢) ربيع الأبرار (٥/١١٤)

(٣) المجالسة وجواهر العلم (٥/ ٢٩٤)

قوله: (**رضا لما يطلب**) سبق الإشارة إلى ورود رواية أبدل فيها الحرف (لما) بالحرف (بما). والمقصود بيان أن فعل طالب العلم يلقى رضا ومحبة من الملأ الأعلى، ولن يقع على الحقيقة إلا إن كان المطلوب هو العلم النافع في الدين دون الفضول وما لا نفع فيه شرعاً، وهذا وإن كان لا يخلو من نفع عام للبشرية ولا يحرم صاحبه ثوابه إلا أن الفرق بين العلمين ينبغي ألا يجهل مكانه.

ثم إن طالب العلم الشرعي لن يلقى الحفاوة التامة مالم يصاحب عمله الإخلاص والمراقبة، أما من طلبه لدنيا وحاجة أو استعمله لها فليس له نصيب من هذا الفضل، وقال المناوي في الفيض[١]: «أي رضى له بسبب العلم الذي يطلبه أو رضى بالعلم الذي هو طالبه، وفيه كالذي قبله ندب الرحلة في طلب العلم وطلب العلو فيه» أ.هـ.



(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥٤٣/١)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا محمد بن خازم ثنا الأعمش عن شمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إن الذي يعلم الناس الخير يستغفر له كل دابة حتى الحوت في البحر.**

رجاله ثقات، وهو متصل إنْ سلمت عنعنة الأعمش. والأثر روي مرفوعاً وموقوفاً وعن عدد من الصحابة، فعن ابن عباس موقوفاً من طريق **الأعمش** رواه ابن أبي شيبة، ومن طريقه ابن عبد البر[1]. ورواه أيضاً أبو مُحَمَّد عبدالله الدارمي، وابن بشران، وأبو عبد الله الدقاق[2].

وهو في المدخل للبيهقي [3] لكنه أبهم شيخ الأعمش فقال: عن رجل عن سعيد بن جبير. وعند البيهقي في المصدر السابق متابعة للأعمش من طريق أبي الأزهر أحمد بن منيع الأزهر قال: ثنا **أبو قتيبة** ثنا شمر بن عطية به. ولم أعرف شيخ أبي الأزهر ولستُ أظنه من طبقة تسمح له بالسماع من شمر والله أعلم.

---

(١) مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة (٢٨٤/٥)، جامع بيان العلم (٤٩٨/١) لأبي عمر ابن عبد البر النمري.

(٢) السنن للدارمي (٣٦٣/١)، الأمالي لابن بشران (ص٣١٦)، مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى للدقاق (ص: ١٥٣)

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٧٣)

ومن طريق **قيس بن الربيع** عن شمر، رواه الآجري[(١)] وقد اختلف في توثيقه، وفي السند إليه الحسين بن علي بن الأسود العجلي وحاله كذلك. وتابع شمر بن عطية عن ابن جبير: **أبو حمزة ثابت بن أبي صفية** رواه ابن عبد البر[(٢)] وهو رافضي ضعيف. ورواه ابن عبد البر[(٣)] أيضاً بإسقاط الواسطة بين الأعمش وابن جبير، ورجاله ثقات. وذكر البخاري في كبير تواريخه[(٤)] رواية أبي داود الطيالسي عن سعيد بن عطية عن ابن جبير به.

وروي مرفوعاً، رواه ابن شاهين[(٥)] قال: «حدثني أبي ثنا عبد الكريم بن الهيثم ثنا موسى بن الصباح السمري ثنا أبو عمر البزار عن عاصم بن بهدلة عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: معلم الخير يستغفر له الدواب كلها، حتى الحوت في البحر». ورجاله موثقون خلا موسى بن الصباح السمري وشيخه فلم أقف لهما على ترجمة.

وله شاهد من حديث أبي أمامة عند ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة، وابن عساكر في تأريخ دمشق[(٦)] من طريق بكر بن خلف أبو بشر قال: ثنا سلمة بن رجاء ثنا الوليد بن جميل الدمشقي ثنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله وملائكته وأهل السموات وأهل

(١) أخلاق العلماء (ص: ٤٣)
(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/١٧١)
(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/١٧٢)
(٤) التأريخ الكبير (٣/٥٠٤)
(٥) شرح مذاهب أهل السنة (ص٤٨)، والترغيب في فضائل الأعمال (ص٧٣)
(٦) شرح مذاهب أهل السنة (ص: ٤٨)، وتأريخ دمشق (٦٣/١١٦)

الأرض، حتى النملة في جحرها، يصلون على معلم الخير». ورجاله مختلف في توثيقهم.

وشاهد آخر معلول من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه[١]، وآخر عن عائشة رضي الله عنها[٢]، ومن حديث جابر رضي الله عنه[٣]. وفي كامل ابن عدي، وجامع البيان لابن عبد البر شاهد من حديث أنس رضي الله عنه[٤].

وقد روي ما يشهد له في بعض الأحاديث المطولة، ومنها ما رواه الخطيب عن أبي هريرة رضي الله عنه[٥].

---

(١) عند ابن ماجه في السنن (١/ ١٦١) وفيه عثمان بن عطاء ضعفوه. وأبوه فلم يدرك أبا الدرداء كما في جامع التحصيل للعلائي (ص٢٣٨)، والراوي عن عثمان: حفص بن عمر، نقل المزي في التهذيب (٧/٤٩) عن أبي حاتم تجهيله، والنص في الجرح والتعديل (٣/١٨١) غير واضح فيه فيرجئ بحثه إلى حين.

(٢) عند البزار (١٨/١٨٤) ورجاله ثقات خلا مُحَمَّد بن عبدالملك الأنصاري فقد قال أبو بكر البزار عقبه: «ومُحَمَّد بن عبد الملك حدث عن الزهري وعن ابن المنكدر بأحاديث لم يتابع عليها. وهذه الأحاديث لا نعلم أحداً رواها غيره بهذا الإسناد» وحكم أبو الحسن نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٢٤) عليه بأنه كذاب. قلت: لم يذكره المزي في التهذيب في الرواة عن الزهري، ولا في شيوخ أبي المغيرة، وما أفاده الهيثمي تجده عند ابن عدي في الكامل (٧/٣٤٦)، وله ترجمة في الميزان (٦/٢٤١).

(٣) عند الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٢١٤) وليس في سنده متهماً.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/١٢٨) وجامع بيان العلم وفضله (١/٦٨) لأبي عمر ابن عبد البر، والراوي عن أنس: زياد بن ميمون أبو عمار متهم، وعنه أبو عروة لم أقف له على ترجمة، وعنه المفضل بن فضالة ضعيف. ومن طريق أبي عمار رواه أبو يعلى فيما أفاده البوصيري في إتحاف الخيرة (١/ ٤٥) وعنه سعيد بن عبد الكريم متروك.

(٥) الفقيه والمتفقه (١/ ١٠٠) وسنده ليس بالقوي، فيه نعيم بن حماد، ويحي بن عثمان بن صالح، والدراوردي مختلف فيهم.

ومنه حديث معاذ ﷺ عند ابن عبد البر[١] وقال عقبه: «وهو حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي، ورويناه من طرق شتى موقوفًا».

قلت: فيه موسى بن مُحَمَّد بن عطاء متهم بالوضع، وشيخه عبد الرحيم بن زيد العمي متروك، عن أبيه ضعيف، ولم يدرك معاذاً. ورواه أبو نعيم في الحلية[٢] من طريق آخر فيه رجل مبهم ورجاء بن حيوة لم يدرك معاذ ﷺ كما في التهذيب[٣].

قال العراقي[٤] معلقاً على كلام ابن عبد البر المذكور أعلاه: «أراد بالحسن: حسن اللفظ قطعاً»، ثم ساق علته. ومنها حديث أبي الدرداء ﷺ الذي سبق ذكره في الحديث الماضي من كتابنا هذا. ومنها حديث ابن عباس ﷺ[٥] عند الطبراني.



(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٣٨)
(٢) حلية الأولياء (١/٢٣٩)
(٣) تهذيب الكمال (٩/١٥٢)
(٤) التقييد والإيضاح (ص٦٠)
(٥) في المعجم الأوسط (٧/ ١٧١) وفيه عبدالله بن خراش متهم.

والحديث ظاهرٌ في فضل إنفاق العلم بالتعليم، كونه أحد وسائل العمل به، لأن العلم يرشد إلى ذلك، ويحذر من كتمه. قال أبو سليمان الخطابي[١]: «وقيل – في قوله: وتستغفر له الحيتان في جوف الماء – : إن الله قد قيض للحيتان وغيرها من أنواع الحيوان بالعلم على ألسنة العلماء أنواعاً من المنافع والمصالح والإرفاق، فهم الذين بينوا الحكم فيها فيما يحل ويحرم منها وأرشدوا إلى المصلحة في بابها وأوصوا بالإحسان إليها ونفي الضرر عنها فألهمها الله الاستغفار للعلماء مجازاة على حسن صنيعهم بها وشفقتهم عليها» أ.هـ.

ونقل كلامه أبو مسعود البغوي في شرح السنة[٢] بغير عزو ثم قال: «وفضل العلم على العبادة من حيث إن نفع العلم يتعدى إلى كافة الخلق وفيه إحياء الدين وهو تلو النبوة» أ.هـ. قال المناوي: «وحكمته أن صلاح العَالَم منوط بالعالِم إذ به يُعرف أن الطير والحوت يحرم أذاه وتعذيبه»[٣].

وقال أبو عبد الله شمس الدين ابن القيم[٤]: «لما كان تعليمه للناس الخير سبباً لنجاتهم وسعادتهم وزكاة نفوسهم جازاه الله من جنس عمله بأن جعل عليه من

---

(١) معالم السنن (١٨٣/٤)، ونقله بمعناه نجم الدين أبو العباس أحمد ابن قدامة المقدسي في مختصر منهاج القاصدين (ص١٤). وأبو العباس القرطبي في المفهم على مسلم (٦٨٥/٦).

(٢) شرح السنة (٢٧٨/١)

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢٢٦/٢)

(٤) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ٦٣)

صلاته وصلاة ملائكته وأهل الأرض ما يكون سبباً لنجاته وسعادته وفلاحه. وأيضاً فإن معلم الناس الخير لما كان مظهراً لدين الرب وأحكامه ومعرفاً لهم بأسمائه وصفاته جعل الله من صلاته وصلاة أهل سماواته وأرضه عليه ما يكون تنويهاً به وتشريفاً له وإظهاراً للثناء عليه بين أهل السماء والأرض» أ.هـ.

قوله **(إن الذي يعلم الناس الخير)** المعلم يتفاوت فضله وشرف العلم الذي يُعلمه، فإن كان خيراً ونفعاً فهذا الفاضل الذي فُطرت النفوس على الامتنان لصاحبه، فإنْ صاحب فعله الامتثال وطلب رضا الله فهذا فعله هو العبادة التي يستحق عليها الفضل المترتب لمعلمي الناس الخير، قال المناوي: «هذا في معلم قصد بتعليمه وجه الله تعالى دون التطاول والتفاخر» أ.هـ[1]. وأعلى مراتب الخير ما كان في علوم الشريعة لأن بها حياة القلوب والأبدان وصلاح المجتمعات.

وقوله **(الناس)** يدخل فيه غير المسلم، وقوله **(الخير)** فيه عموم ما يحصل به الخير للناس من شؤونهم كالطب والعمران ونحوه، فإنها أيضاً مما دلت الشريعة على العناية به. فإنَّ تعليم الناس ما يحتاجون إليه من أمور حياتهم ولو لم يكن مما يتعلق بالشريعة فضل يستحق عليه صاحبه الثواب إن صلحت نيته، لكن الفضل المخصوص هنا ينصرف للعلم الشرعي فقط.

---

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٧٢٩)

قوله (**يستغفر له كل دابة حتى الحوت في البحر**). قوله (**يستغفر**) أي يطلب له المغفرة من الله، وجاء في بعض الروايات (يصلي) وهو بمعنى يدعو له. قال الطيبي[١]: «وقوله: (ليستغفر) مجاز من إرادة استقامة حال المستغفر له، من طهارة النفس ورفعة المنزلة ورخاء العيش، لأن الاستغفار من العقلاء حقيقة، ومن الغير مجاز» أ.هـ.

قلت: الحمل على الحقيقة لا يستحال كما قد قرر في بابه، وعلق الملا علي القاري على كلامه بقوله[٢]: «والحقيقة أولى»، وقال شمس الدين السفيري في شرحه البخاري[٣]: «وهنا سؤال وهو: هل استغفار الحوت ونحوه من الحيوانات التي لا تعقل: بلسان الحال أو بلسان القال؟ والمرجح كما قال النووي: إنها تستغفر وتسبح بلسان القال، إذ لا يمتنع عقلاً أن يجعل الله فيها قوة تنطق بها وتميز، كما يجوز ذلك في بعض الجمادات كقوله تعالى في الحجارة: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾» أ.هـ.

وقال عبد الرؤوف المناوي[٤]: «يحتمل أن معناه أن يكتب له بعدد كل حيوان استغفارة مستجابة»، وهذا تأويل غير مستساغ. ولو قلنا أن استغفارهم على الحقيقة

---

(١) شرح المشكاة للطيبي الموسوم بالكاشف عن حقائق السنن (٢/ ٦٧٤)
(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/٢٩٦)
(٣) المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية (٢/ ٨٤)
(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/٢٢٦)

فلا يعني هذا أن يكون لهم لسان مقال؛ وإلا أثبتنا أن الدواب كائنات ناطقة وهذا ما لا نستطيع الجزم به وإن كان احتمالاً قائماً، لكن يمكن إجراءه على عموم ذكرهم فكأنها تذكر الله عموماً لقوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾، وتستغفر لمعلمي الخير خصوصاً ضمن ذكرها الله تعالى، والله تعالى أعلى وأعلم.

و(**الدابة**) كل ما دب من الحيوان قال الله تعالى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾، وقال عز وجل: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١]، وكل ماشٍ على الأرض دابَّةٌ[٢]، وغلب في العرف على ما يركب[٣]، وعلى الحمار منها أخص[٤].

قوله: (**الحوت في البحر**) يطلق على السمك، وعلى ما عظم منها[٥]، وهو هنا إشارة لجميع أحياء البحر خصها بالذكر لما قد يتوهم من اختصاص الدابة بالأرض، قال ابن الملك الكرماني: «وخص الحيتان بالذكر لعدم دخولها في جملة المذكور، إذ

---

(١) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص: ٣٠٦)، وحياة الحيوان الكبرى لأبي البقاء كمال الدين الدميري (١/ ٤٤١)

(٢) انظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (١/ ١٢٤)

(٣) انظر القاموس المحيط للفيروز أبادي (ص: ٨٢)

(٤) انظر أنوار البروق في أنواع الفروق لأبي العباس القرافي (١/١٧١-١٧٢)، وأفاد في شرحه تنقيح الفصول (ص٤٢) أن قصرها على الحمار واقع في أرض مصر وعلى الفرس بأرض العراق. قال الحافظ في فتح الباري (١/ ١٨٠) : «المراد بها في اللغة كل ما مشى على الأرض، وفي العرف ما يركب ... وبعض أهل العرف خصها بالحمار» أ.هـ

(٥) انظر المعجم لابن فارس (٢/١١٤)، والصحاح للجوهري (١/٢٤٧)

هي في الماء. وإن سلم أن قوله: (في الأرض) يشملها فذكرها للإيماء إلى أن العلم ما به حياة كل شيء، فلذلك استغفر للعالم المسبب له من بقاؤه مختص به»[١] أ.هـ.



(١) شرح المصابيح لابن الملك (١/٢٠٢)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٧ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا بشر بن منصور عن ثور عن عبد العزيز بن ظبيان قال: قال المسيح ابن مريم: من تعلم وعمل فذاك يُدعى عظيماً في ملكوت السماء.**

هذا الأثر سنده إلى ثور صحيح. رواه من طريق ابن مهدي: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، وأبو بكر البيهقي، وأبو بكر الخطيب، وأبو القاسم ابن عساكر[(١)].

قال أحمد: «وقال غير عبد الرحمن: عن عبد العزيز بن ظبيان». فيفهم من كلامه أن رواية ابن مهدي عنده بإسقاط ابن ظبيان، وهو ما رواه أبو نعيم في الحلية[(٢)] من طريق أحمد بسند صحيح، وروى أبو نعيم أيضاً متابعة المعافى بن عمران لابن مهدي عن ثور من قوله[(٣)].

ولعل أحمد أراد بغير ابن مهدي: رواية عمر بن هارون عن ثور عن ابن ظبيان به، رواها الخطيب في ترجمة ابن هارون هذا من التأريخ[(٤)] وهو متروك. ورواية أبي

---

(١) الزهد (ص: ٥٢)، شعب الإيمان (٣/٢٨٤)، والمدخل إلى السنن الكبرى (ص٣٤٩) كلاهما للبيهقي، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (١/٩٠)، تأريخ دمشق (٤٧/٤٥٦) لابن عساكر

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٦/٩٣)

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/٩٣)، وتأريخ دمشق لابن عساكر (٤٧/٤٥٧)

(٤) تأريخ بغداد وذيوله للخطيب (١١/١٨٨)

سلمة سيار بن حاتم العنزي عند ابن عساكر في التأريخ[١] عن بشر بن منصور عن ثور عن ابن ظبيان، وسيار ليس بذاك في التثبت.

ويحتمل أن يكون ابن مهدي حدث به على الوجهين، فلم يسمع منه أحمد زيادة ابن ظبيان، وإنما قلتُ هذا لأن زهير ثقة وقد زاد، لا سيما وقد تابعه هارون بن سليمان عن ابن مهدي به على وفق رواية الكتاب عند البيهقي، والخطيب[٢] ورجاله ثقات.

ونسب ابن عبد البر هذا المقولة لعلي بن أبي طالب ولم يذكر لها سنداً ولا أحال على مصدر، ثم عاد فنسبها لثور عن ابن ظبيان، وكذا فعل ابن قدامة، وابن كثير، والسيوطي وعزاه هذا الأخير إلى أحمد والبيهقي. في حين نسبها إسماعيل الأصبهاني لثور[٣].

وابن ظبيان هذا فليس له أثر في كتب التراجم.

---

(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٥٧/٤٧)، وكان قبلها روى الأثر عن كتابنا هذا من طريق الصريفيني عن الكتاني به ووقع عنده اسم ظبيان محرفاً إلى كيسان، وصوبه بذكر طرق أخرى له. وبمراجعة النسخ التي حصلتُ عليها مؤخراً لكتابنا هذا وجدتها متفقة على "ظبيان"، سوى النسخة (الواضحة) منها حيث ورد فيها رسم الاسم بـ: "ميسان". ولعلها النسخة التي وقعتْ لابن عساكر فصوبها والله تعالى أعلم.

(٢) المدخل إلى السنن (ص٣٤٩)، وشعب الإيمان (٢٨٤/٣) كلاهما للبيهقي، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٩٠/١)

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٤٩٧/١)، و(٦٩٠/١)، الرقة والبكاء لابن قدامة (ص٨٧)، البداية والنهاية لابن كثير (١٠٧/٢)، الدر المنثور للسيوطي (٢١٣/٢). سير السلف الصالحين لإسماعيل الأصبهاني (ص٩٨٥)

والأثر المحكي عن عيسى منقولٌ عن كتاب الإنجيل، فقد ذكره برهان الدين البقاعي[(١)]، في سياق نقله شيء منه حيث قال: «ذِكر شيء مما في الإنجيل من بيناته وحكمه وآياته ... وقال متى:..» فذكره، وهو مثبت في النص الحالي المعاصر منه[(٢)].

❁ ❁ ❁

قوله (**من تعلم وعمل فذاك يُدعى عظيماً في ملكوت السماء**) سبق الكلام عن العمل بالعلم وفضله. وروى الخطيب[(٣)] عن مطر الوراق قال: «خير العلم ما نفع، وإنما ينفع الله بالعلم من علمه ثم عمل به، ولا ينفع به من علمه ثم تركه». وبسنده إلى سفيان بن عيينة قال: «إنْ أنا عملتُ بما أعلم فأنا أعلم الناس. وإن لم أعمل بما أعلم فليس في الدنيا أحد أجهل مني».

وبسنده إلى أبي الدرداء قوله: «من عمل بعشر ما يعلم، علمه الله ما يجهل»، وعن الحسن البصري[(٤)] قال: «تعلموا ما شئتم ان تعلموا فلن يجازيكم الله على العلم حتى تعملوا، فإن السفهاء همتهم الرواية وإن العلماء همتهم الرعاية».

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور – البقاعي ٨٨٥هـ (١/ ٤٨٧)

(٢) العهد الجديد الإصحاح الخامس من إنجيل متى (١٩)

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٩٠)

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٩١) بسند ضعيف.

فمن حقق ذلك فهو الذي يسمى بالعظيم في ملكوت السماء، أي في ملك الله وسلطانه[١]، قال الراغب الأصفهاني[٢]: «الملكوت: مختص بملك الله تعالى، وهو مصدر ملك أُدخلتْ فيه التاء، نحو: رحموت ورهبوت، قال: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾» أ.هـ.

قوله: (**ملكوت**) الملكوت تصريف من الملك أضيفت لها التاء[٣] فجاءت على وزن فعلوت، وذكر ابن دريد بضعة كلمات على هذا الوزن وزعم السيوطي في المزهر عن ابن دريد أنه لم يأتي على هذا الوزن غيرها، والذي في الجمهرة[٤] قول أبي بكر: «باب ما جاء على فعلوت: ناقة تربوت: آنسة لا تنفر. ورجل خلبوت: خداع مكار... وملكوت وجبروت ورحموت ورهبوت من الرهبة. ومن أمثالهم: رهبوت خير من رحموت، وربما قالوا: رهبوتى خير من رحموتى. وعظموت من العظمة، ولا أدري ما صحته. وسلبوت من السلب. وقالوا: ناقة حلبوت ركبوت، أي تصلح للحلب والركوب» أ.هـ.

---

(١) كما في المحيط في اللغة (٢٧٤/٦) للصاحب ابن عباد، والمخصص لابن سيده، وقال الفيروز أبادي في القاموس (ص٩٥٤): «العز والسلطان»

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص٧٧٥)

(٣) الكتاب لسيبويه (٢٧٢/٤)

(٤) جمهرة اللغة لأبي بكر ابن دريد (١٢٣٩/٣)، المزهر في علوم اللغة للسيوطي (٧٢/٢)

وفسرها المتقدمون بالملك كونها منه، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: «ملكوت السماوات: أي ملك السماوات، خرجت مخرج قولهم في المثل: رهبوت خير من رحموت، أي: رهبة خير من رحمة»، وفي موضع آخر منه قال: «ملكوت كل شيء، والملك. واحد»[1]، ونقل قوله بغير عزو: البخاري في تفسير الأنعام، وفي باب النوم على الشق الأيمن من كتاب الدعوات، قال الحافظ: «وهذا هو الصواب: فسر معنى ملكوت بملك، وأشار إلى أن وزنه رهبوت ورحموت»[2].

وقال أبو جعفر مُحَّمد بن جرير الطبري[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: «نريه ملكوت السماوات والأرض: يعني ملكه، وزيدت فيه التاء كما زيدت في الجبروت من الجبر، وكما قيل: رهبوت خير من رحموت، بمعنى رهبة خير من رحمة. وحكى العرب سماعاً: له ملكوت اليمن والعراق، بمعنى: له ملك ذلك» أ.هـ.

وبنحوه لابن قتيبة في الغريب، وغلام ثعلب في الياقوتة، وأبو إبراهيم الفارابي في المعجم، والجوهري في الصحاح[4] زاد الأول في تفسير المثل قوله: «أي: أن ترهب

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٩٧-١٩٨)، و (٢/١٦٥)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٨/٢٨٩)

(٣) جامع البيان في تفسير آي القرآن لابن جرير (١١/٤٧٠)

(٤) غريب القرآن لابن قتيبة (ص١٩و١٥٦)، ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن (ص٤٢٣)، معجم ديوان الأدب (٢/٧٩)، الصحاح للجوهري (٤/١٦١٠)

خير من أن ترحم»، وقال الزجاج[١]: «وفي المثل: رهبوتي خير من رغبوتي، وهذا كقولهم: أو فرقاً خيراً من حب. ومن روى: رهبوتي خير من رحموتي فمعنى صحيح. يحقق من اللسان أن تكون له هيبة ترهب بها خير من أن يرحم» أ.هـ.

قلت: ولعل هذه الكلمة – أعني المثل المضروب – إنما تستعمل في كون التأديب والبيان بالترهيب والشدة أنفع منه بالدلال واللين، فألم الرهبة يزول ويحل محله ما اكتسبه من الصواب الذي يزين المرء ويجعله موضع استحسان من حوله، أما السرور الحادث من مجاراة المؤدب فإنه يجر لاحقاً إلى استقرار السلبيات في الشخصية ما يصحبه ألم مواجهة استخفاف الناس به، ومعاناة التخلص منها في الكبر والله أعلم. وهو بهذا المعنى مشابه للمثل المصري العامي المشهور في الثناء على من أبكاني وأبكى الناس عليَّ، والذم لمن أضحكني وأضحك الناس عليَّ[٢].

ثم بدا لي ببعض التأمل اختلافهما، وساورني ريب من اتفاقهما، ذلك أن التفاسير المنقولة تشير إلى: أن الحزم في الشخصية، وإضفاء الهيبة عليها، وإعطاء الرهبة منها للغير، أصلح من التواضع واللين المؤدي لتسلط الناس عليك وتجرؤهم بقلة الاحترام معك.

---

(١) معاني القرآن للزجاج (٢/٢٦٥)

(٢) وبمراجعة كتاب "الأمثال العامية" لأحمد تيمور باشا (ص٥٣٢) (٣٠٤١)، مطابع دار الكتاب العربي الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ. بحثاً عن المثل المذكور، وجدته وقد سبقني – رحمه الله – بربطه هذا المثل العامي بالمثل العربي أعلاه، فقال بعد شرحه للمثل العامي: «والعرب تقول في أمثالها: "رهبوت خير من رحموت"... وتقول أيضاً في المعنى: "فرقاً أنفع من حب"، وأول من قال هذا الحجاج. وفي المخلاة لبهاء الدين العاملي: "من بذل لك نصحه فاحتمل غضبه"» أ.هـ.

وربما نُزل عليه – على بعد – الحكاية المشهورة عن الأحنف بن قيس سيد بني تميم الموصوف بالحلم والدهاء حينما تجرأ عليه رجل فلطمه، «فأمسك الأحنف يده على عينيه وقال: ما شأنك؟ فقال: اجتعلت جعلاً على أن ألطم سيد بني تميم. فقال: لستُ بسيدهم؛ إنما سيدهم جارية بن قدامة – وكان جارية في المسجد – فذهب إليه فلطمه، فأخرج جارية من خفه سكيناً وقطع يده، وناوله. فقال الرجل: ما أنت قطعتَ يدي؛ إنما قطعها الأحنف بن قيس»[1].

وهذا إنما يناسب أن يخاطب به أصحاب الوجوه والمناصب، أما أهل العلم والفضل والدين فيعلمون فضل التواضع واللين في عين المولى سبحانه، فالله تعالى أعلى وأعلم.

وكذا هو – أعني معنى الملكوت – في كتاب العين[2] لكنه زاد فعبر عنه بالسلطان فقال: «الملكوت: ملك الله، وملكوت الله سلطانه» أ.هـ. وهذا من باب التفسير، وتبعه جماعة، فنقل الأزهري عن اللحياني في التهذيب[3]: «ويقال للملك: مليك، ويجمع ملكاء. ويقال: له ملكوت العراق وعزه وسلطانه وملكه. ويقال: ملكوة» أ.هـ. وكذا فعل ابن سيده في المحكم فقال: «وملك الله، وملكوته: سلطانه

---

(١) روى الحكاية: أبو أحمد العسكري في كتابه تصحيفات المحدثين (٢/٥١٩)، ومن طريقه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٧٢/٢١)، وذكرها: البلاذري في أنساب الأشراف (١٢/٣٢٨ و٣٧٧)، وأبو هلال العسكري في الأوائل (ص١٤٢)، وفي جمهرة الأمثال (١/١٤١) وغيرهم كثير.

(٢) العين (٥/٣٨٠)

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/١٥٠)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٧/٥٥)، وشمس العلوم لنشوان الحميري (٩/٦٣٧٤)

وعظمته. ولفلان ملكوت العراق: أي عزه وسلطانه. عن اللحياني» أ.هـ.

قال مجد الدين ابن الأثير[١]: «وقد تكرر في الحديث ذكر الملكوت؛ وهو اسم مبني من الملك، كالجبروت والرهبوت، من الجبر والرهبة» أ.هـ.

ولما تقرر عندهم بأن زيادة المبنى تؤثر على المعنى بالزيادة فقد تخوض المتأخرون فيها وأتوا بما لا يدعم، أما المتقدمون فقد اكتفوا بالإشارة إلى الفائدة، يقول أبو إسحاق الزجاج في المعاني[٢]: «والملكوت بمنزلة الملك، إلا أن الملكوت أبلغ في اللغة من الملك، لأن الواو والتاء تزادان للمبالغة، ومثل الملكوت الرغبوت، والرهبوت. ووزنه من الفعل فعلوت» أ.هـ. وكذا قال أبو جعفر النحاس في المعاني: «ملكوت في اللغة بمعنى ملك إلا أن فيه معنى المبالغة»، وفي الإعراب: «ملكوتي وملكوت في كلام العرب بمعنى ملك»[٣]. وجاء في كتاب الفروق لأبي هلال العسكري[٤]: «الجبرية أبلغ من الجبر، وكذلك الجبروت. ويدل على هذا فخامة لفظها؛ وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجري هذا المجرى، ولهذا قال أهل العربية: الملكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه» أ.هـ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٣٥٩)
(٢) معاني القرآن للزجاج (٢/٢٦٥)
(٣) معاني القرآن للنحاس (٢/٤٤٩)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٢٧٦)
(٤) الفروق اللغوية للعسكري (ص٢٤٦)

أما المتأخرون فقد تكلفوا ما ليس لهم به علم، وما لا دليل عليه. ففي كتاب الجرجاني "التعريفات" يقول الشريف: «الملكوت: عالم الغيب المختص بالأرواح والنفوس». وتبعه المناوي في التوقيف فجعل الملك عالم الشهادة والمحسوسات، والملكوت عالم الغيب، وفي موضع آخر منه يفصل فيقول: « عالم الملك: هو العالم الظاهر كله، وعالم الملكوت هو باطن الملك الظاهر وهو عالم الكرسي الذي وسع السموات والأرض وما بينهما، وعالم الجبروت: هو موضع تدبير الملك ظاهراً وباطناً وهو عالم العرش» أ.هـ. وكان في موضع قبلهما بالغ في التكلف والتخرص الغير محمود من مثله[١].

وجاء في كتاب فروق اللغات وهو ملحق بكتاب الفروق اللغوية للعسكري أدرجه الناشر ونسبه لنور الدين نعمت الله الجزائري توفي سنة (١١٥٦هـ) ما نصه[٢]: «الفرق بين الملك والملكوت: الملك، بالضم: ما يدرك بالحس، ويقال له: عالم الشهادة. والملكوت: مالم يدرك به وهو عالم الغيب وعالم الأمر. ولكون عالم الشهادة بالنسبة إلى عالم الغيب كقطرة من البحر، يسمى الأول: ملكاً والثاني ملكوتاً، لما تقرر أن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني» أ.هـ.

---

(١) التعريفات للجرجاني (ص٢٢٨)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص٣١٤)، و(ص٢٣٣)، و (ص١٤١)

(٢) معجم الفروق اللغوية (ص٥١١) للجزائري

وشرح لنا الكفوي أبو البقاء أن هذا من عقائد الصوفية فقال: «وملكوت الشيء عند الصوفية: حقيقة المجردة اللطيفة غير المقيدة بقيود كثيفة شجية جسمانية. ويقابله الملك: بمعنى المادة الكثيفة بالقيود». وفي موضع آخر منه يقول: «الملكوت هو الملك بالنبطية»، وفي موضع ثالث: «الملكوت أعظم الملك»[1].

قلت: ذكره النبطية إشارة إلى ما ورد في التفسير[2] عن عكرمة قال: «هو الملك لكنه بكلام النبطية ملكوتا». وكلام أهل اللغة لا يدعمه فلم يشر إلى ذلك أحد منهم، قال الحافظ[3]: «وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة معربة. والأولى ما تقدم؛ وأنها مشتقة من ملك كما ورد مثله في رهبوت وجبروت» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

وفي الأثر فضل شغل الوقت بشريف العلم طلباً، ثم به تعليماً، والعمل بما يعلم، وبهذا يستحق المرء تمام الفضل وكماله، فمن قصر عن بعض ذلك لم يستكمل الفضل، ولأبي حامد الغزالي في سياق كلامه عن أنفع ما تُشغل به الأوقات يقول:

---

(١) الكليات للكفوي (ص٨٥٤)، و(ص٨٨٠)، و(ص٨٨٥)

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١١/٤٧١)، وابن أبي حاتم في التفسير (٤/١٣٢٦)

(٣) فتح الباري لابن حجر (٨/٢٩٠)

«الأولى وهي الأفضل: أن تصرفه إلى طلب العلم النافع في الدين، دون الفضول الذي أكبَّ الناس عليه وسموه علماً. والعلم النافع ما يزيد في خوفك من الله تعالى، ويزيد في بصيرتك بعيوب نفسك، ويزيد في معرفتك بعبادة ربك عز وجل، ويقلل من رغبتك في الدنيا، ويزيد في رغبتك في الآخرة، ويفتح بصيرتك بآفات أعمالك حتى تتحرز منها.

ويطلعك على مكائد الشيطان وغروره، وكيفية تلبيسه على العلماء السوء، حتى عرضهم لمقت الله عز وجل وسخطه؛ حيث أكلوا الدنيا بالدين، واتخذوا العلم وسيلة الى أخذ الأموال من السلاطين، وأكل أموال الأوقاف واليتامى والمساكين، وصرف همتهم طول نهارهم إلى طلب الجاه والمنزلة في قلوب الخلق، واضطرهم ذلك إلى المراءاة والمماراة، والمنافسة والمباهاة. ... فإنْ كنتَ من أهله فحصله واعمل به ثم علمه وادع إليه، فمن علم ذلك وعمل به، ودعا الناس إليه فذلك يدعى عظيماً في ملكوت السموات بشهادة عيسى عليه السلام»[1] أ.هـ.

قال أبو الفرج ابن الجوزي[2]: «ولا يخفى فضل العلم ببديهة العقل، لأنه الوسيلة إلى معرفة الخالق وسبب الخلود في النعيم الدائم، ولا يعرف التقرب إلى المعبود إلا به، فهو سبب لمصالح الدارين» قال: «وقال بعض الحكماء: ليت شعري أي شيء أدرك من فاته العلم؟ وأي شيء فات من أدرك العلم».

(١) بداية الهداية (ص١٠٨-١١٠) للغزالي. دار المنهاج ١٤٢٥هـ

(٢) التبصرة (١٩٣/٢)

وفي تصنيف ابن القيم لمراتب الناس قال[١]: «الطبقة الرابعة: ورثة الرسل وخلفاؤهم في أُممهم، وهم القائمون بما بعثوا به علماً وعملاً ودعوة للخلق إلى الله، على طرقهم ومنهاجهم» إلى أن قال[٢]: «وأصحاب هذه المرتبة يُدعون عظماءَ في ملكوت السماءِ كما قال بعض السلف: من علم وعمل وعلَّم، فذلك يدعى عظيماً في ملكوت السماء» أ.هـ.

وسبق تخريج أثر: «قال بعض الفقهاء: كان يقال العلماء ثلاثة: عالم بالله، وعالم بأمر الله، وعالم بالله وبأمر الله. فأما العالم بالله فهو الذي يخاف الله ولا يعلم السنة، وأما العالم بأمر الله فهو الذي يعلم السنة ولا يخاف الله، وأما العالم بالله وبأمر الله فهو الذي يعلم السنة ويخاف الله فذلك الذي يُدعى عظيماً في ملكوت السموات» أ.هـ.

فمن علم وعمل استحق أن ينادى ويلقب في السماء بالعظيم، وإنما خص ملكوت السماء عن الأرض لأنها موطن الملائكة، وقد وردتْ جملة من الأحاديث فيها ذكر مجالس الملأ الأعلى، وأن الله يباهي بعباده ملائكته ففي صحيح مسلم[٣] من حديث معاوية أن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه، فقال: «ما أجلسكم؟ قالوا: جلسنا نذكر الله ونحمده على ما هدانا للإسلام، ومن به علينا، قال: آلله ما أجلسكم إلا ذاك؟ قالوا: والله ما أجلسنا إلا ذاك، قال: أما إني لم

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص٣٥١)

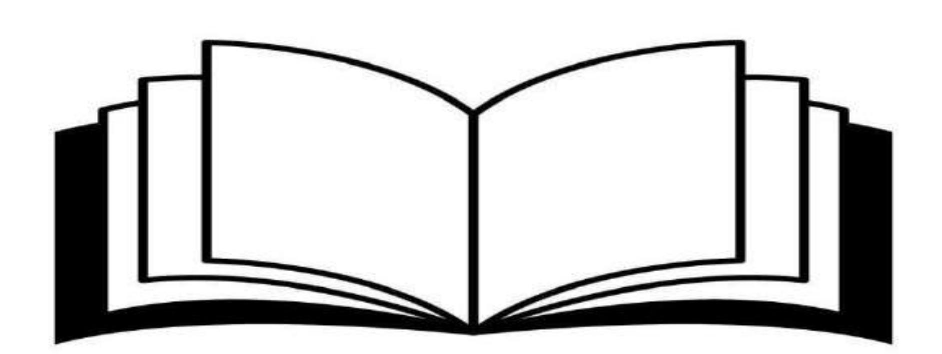
(٢) المصدر السابق (ص٣٥٤)

(٣) صحيح مسلم (ح ٢٧٠١)

أستحلفكم تهمة لكم، ولكنه أتاني جبريل فأخبرني، أن الله عز وجل يباهي بكم الملائكة».

وفيه[١] من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة».

وبالله تعالى التوفيق.



(١) صحيح مسلم (ح ١٣٤٨)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٨ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا محمد بن خازم ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: تعلموا فإن أحدكم لا يدري متى يختل إليه.**

إسناده صحيح، ومُحَمَّد بن خازم هو أبو معاوية الضرير. والأثر فرواه من طريق أبي معاوية: ابن أبي شيبة بلفظ (متى يحيل إليه)[١]. وتابعه سفيان الثوري في الأعمش وجاءت عنه من طرق اختلف في لفظها، فروى إحداها الدارمي[٢] من طريق مُحَمَّد بن يوسف الفريابي عنه، ولفظها (متى يختلف إليه)[٣]. وعند الطبراني في الكبير[٤] من طريق عبدالرزاق عنه بلفظ (متى يحتل إليه)، وهو في مصنفه[٥] بلفظ (يخيل)، ورواها البيهقي[٦] من طريق قبيصة بن عقبة عنه بلفظ المصنف.

---

(١) مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة طبعة دار التاج بتحقيق الحوت (٥/٢٨٤)، وطبعة الدار السلفية بتحقيق الندوي (٨/٥٤١). إلا أنه وقع فيهما خطأ واضح حيث استبدل شيخ الأعمش شقيق بسفيان، وهو خطأ ظاهر لكنه جاء على الصواب وبمثل رواية المصنف هنا في: طبعة مكتبة الرشد تحقيق اللحيدان والجمعة (٨/٥١٩)، وطبعة الفاروق تحقيق أسامة (٨/٥١٨)، وطبعة عوامة (١٣/٣٣٨)، ويقويها نقل ابن عبد البر عنه في كتابه جامع بيان العلم (١/٣٦٧).

(٢) سنن الدارمي (١/٢٥٨)

(٣) مؤخراً بدأتُ بجمع نسخ الدارمي للعمل عليها؛ فظهر لي – بالرجوع إليها – أن النسخ المطبوعة القديمة للدارمي لفظ الأثر فيها بحسب المثبت أعلاه: (يختلف إليه)، وأما النسخ المخدومة المتأخرة فلفظها كلفظ المصنف (يختل إليه).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (٩/ ١٧٠)

(٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٤/ ٣٢٣)

(٦) البيهقي المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٢٧١)

ومن رواية الفضيل بن عياض عن الأعمش عند ابن عبد البر[١] بلفظ المصنف.
وبلفظ (متى يحتاج إليه) رواها كمال الدين ابن العديم[٢] من طريق عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش إلا أنه متروك الحديث.

❁ ❁ ❁

والأثر يدل على فضل التعجيل بالطلب، وكل ألفاظه تعود إلى لفظ (يختل) أما (يحتل) فلعلها تصحيف مِنْ (يختل)، وكذلك لفظ (يحيل) وهي بمعنى التغير؛ وله وجه، ونحوه (يختلف) من الرجوع.

فقوله: **(يختل)** فسرها جمع بالحاجة من الخلة أي: يحتاج إليه[٣]. قال الجوهري[٤]: «وخَلَّ الرجلُ: افتقرَ وذهب مالُه. وكذلك أخل به. يقال: أَخَلَّكَ إلى هذا، أي ما أحوجَكَ». وقال أبو سليمان الخطابي[٥]: «وقوله: اختللناها، معناه افتقرنا إليها أو طلبناها طلب خلة. والخلة حاجة الفقر»، قال: «ويقال: رجل خليل

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٧١)
(٢) بغية الطلب بتأريخ حلب (٨/٣٦٣٧)
(٣) انظر الغريبين في القرآن والحديث (٢/ ٥٩٣) لأبي عبيد أحمد الهروي، والمحكم والمحيط الأعظم (٤/٥١٥) لابن سيده، والفائق لأبي القاسم جار الله الزمخشري (١/ ٣٩٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير (٢/ ٧٣)
(٤) في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٨٩)
(٥) في غريب الحديث (٢/ ٣٦٢)

بمعنى فقير» أ.هـ. وفي فروق أبي هلال العسكري[١]: «الفرق بين الخلة والفقر: أن الخلة الحاجة، والمختل: المحتاج، وسميت الحاجة خلة لاختلال الحال بها كأنما صار بها خلل يحتاج إلى سده، والخلة أيضاً الخصلة التي يختل إليها أي يحتاج» أ.هـ.

وذكر أبو عبيد القاسم ابن سلام هذا الأثر في كتابه الغريب[٢] ونقل عن الأصمعي قوله فيه: «متى يحتاج إليه، وهو من الخلة والحاجة»، ثم نقل عن الكسائي قولاً آخر قال في شرحه: «فأراد الكسائي بقوله: متى يختل إليه؟ أي متى يشتهي ما عنده كشهوة الإبل للخلة»، ثم اختار الأول فقال: «وقول الأصمعي في هذا أعجب إليَّ وأشبه بالمعنى» أ.هـ.

وروى الدارمي في السنن[٣] بسندين صحيحين إلى أبي قلابة الجرمي قال: «قال ابن مسعود ﵁: عليكم بالعلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يذهب بأصحابه. عليكم بالعلم فإن أحدكم لا يدري متى يفتقر إليه - أو يفتقر إلى ما عنده - إنكم ستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم فعليكم بالعلم وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق».

---

(١) معجم الفروق اللغوية (ص: ٢٢٣)
(٢) غريب الحديث لابن سلام (٤/ ٦٣)
(٣) سنن الدارمي (١/ ٢٥١)، ومن طريقه رواه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٢٦٤)

قوله **(إليه)** الضمير إما أن يعود إلى المتعلم أو إلى العلم. فعلى الأول يكون المعنى: فإنه لا يدري متى يحتاج الناس إليه وإلى علمه. وعلى الثاني يكون المعنى: فإنه لا يدري متى يحتاج هو إلى العلم. وفيه توجيه إلى التوسع في طلب العلوم؛ وإن لم يكن في حاجة بعض مسائلها وفنوها حينها، فإنه لا يدري متى تأتي الحاجة إليها.

والأمر موجه بالخصوص إلى طلاب العلم: بالاستزادة من العلم، وتطوير آلات الاستنباط، واستخراج الفوائد، وجمع ذخيرة واسعة بقدر المستطاع، فإنَّ تعاقبَ الزمان يأتي على القدوات فيفنيها، وسيستمر تبدل القدوات حتى يؤول الأمر إلى صغار الطلاب بعد أن يضحوا كبار أقوامهم؛ فتشرئب آنذاك أعناق الناس إليهم في الحوادث والمدلهمات، فيجدون أنفسهم وقد تعلقت الناس بهم، فحينئذ ربما ندموا على ما فوتوه في حال الطلب.

وروى غير واحد عن مُحَّد بن طلحة عن أبي حمزة الأعور ميمون القصاب - صاحب أبي عمران إبراهيم بن يزيد النخعي - أنه قال: قال لي إبراهيم: «يا أبا حمزة، والله لقد تكلمتُ، ولو وجدتُ بداً ما تكلمتُ. وإنَّ زماناً أكونُ فيه فقيه أهل الكوفة زمان سوء»[1]، وفيه تواضعه رحمه الله تعالى، وتفضيله السكوت على التصدر، وتحسره على فوات زمان شيوخه.

---

[1] رواه الدارمي في السنن (٢٨٢/١)، وابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (ص٢٧٠)، والدولابي في الكنى (٤٩٠/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٣/٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٣٧٧/٢)، ومَنْ أبرزتُه منهم في الإسناد أعلاه ففيه كلام من جهة الضبط يُرد به حديثه ولم يبلغ الترك، ويستأنس بحكايته هنا لروايته عن نفسه.

وطالب العلم يظل مستمراً يكد في التحصيل ولا ينتبه إلى انخرام جيل شيوخه وصيرورته مطلب السائلين، وهدف المستفهمين، فيظل يعجب من جرأته زماناً، وروى غير واحد عن سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري عن أبيه أنه قال: «ربما سمعتُ إبراهيم يعجب يقول: احتيج إليَّ، احتيج إلي!»[1].

ويظهر ذلك جلياً في عصرنا الراهن مع تقدم وسائل التواصل والاتصال والإعلام، حيث تكاثرتْ على الأمة معاول الهدم والتدمير من أعداء صرحاء، منافقة وكفرة، ومن جهلة جهلاً مركباً من أهل الملة شاركوا أولئك في ضرب قواعد الدين؛ إما تعبداً، أو طمعاً بدنيا السلاطين الفانية؛ رغبة أو رهبة، تزلفاً ومداهنة، أو عداوة ومخاصمة... أعاذنا الله من الفتن وشرورها.

فيجدر بطلاب العلم ألا يهملوا في دراستهم وطلبهم للعلم تمكين أنفسهم في العلم لرد شبهات أهل الضلال ودحضها بالحجة والبيان المدعم بالأدلة الصحيحة نقلاً وعقلاً، والله ناصر دينه، ومعل كلمته، ومتم نور، ولو كره الكارهون.

---

(1) رواه ابن سعد في الطبقات (٦/٢٧٩)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/٦٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٢٢٦)، والمذكور في شيوخ الثوري من ترجمته: إبراهيم التيمي لا النخعي، وهو غير مراد هنا لشهرة النخعي دونه بالفقه والفتوى، لكنهما كوفيان ومن طبقة واحدة فلا يستبعد إدراك بلديهما الثوري لهما؛ لاسيما وقد ذكروا في شيوخه: أقدمهما وفاة.

ويؤيد تعيين النخعي منهما رواية معمر في الجامع (١١/٢٥٦)، والبيهقي في المدخل (ص٤٣٧) عن الثوري – سفيان – عن عبد الملك بن أبجر قال: «وقال إبراهيم النخعي: احتيج إلي فعجبتُ»، وهو – أعني ابن أبجر – وإن لم يذكروا في شيوخه أياً منهما إلا أنه كوفي أيضاً أدرك طبقتهما، والله تعالى أعلم.

روى أبو عمر ابن عبد البر[١] بسند صحيح عن ابن عباس قال: «لما قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شاب، قلتُ لشاب من الأنصار: يا فلان هلم فلنسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنتعلم منهم، فإنهم كثير. قال: العجب لك يا ابن عباس أترى أن الناس يحتاجون إليك وفي الأرض مَنْ ترى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قال: فتركتُ ذلك وأقبلتُ على المسألة وتتبع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كنتُ لآتي الرجل في الحديث يبلغني أنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجده قائلاً[٢] فأتوسد ردائي على بابه تسفي الريح على وجهي حتى يخرج، فإذا خرج قال: يا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك؟ فأقول: حديث بلغني أنك تحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحببتُ أن أسمعه منك. قال: فيقول: فهلا بعثت إليَّ حتى آتيك. فأقول: أنا أحق أن آتيك. فكان ذلك الرجل بعد ذلك يراني وقد ذهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتاج إليَّ الناس فيقول: كنتَ أعقلُ مني».

ونحوه قول صالح بن كيسان[٣]: «اجتمعتُ أنا والزهري، ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن، قال: وكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، قال: ثم قال: نكتب ما جاء عن الصحابة، فإنه سنة، قال: قلتُ: إنه ليس بسنة فلا نكتبه، قال: فكتب، ولم أكتب، فأنجح وضيعت. قال: قال يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال:

---

(١) جامع بيان العلم (٣٦٥/١)

(٢) من القيلولة

(٣) رواه: ابن سعد في الطبقات (٣٣٤/٢)، و(٤٣٤/٧)، وهو في جامع معمر (٢٥٨/١١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣٦٠/٣)، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٩٠/٢)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٣٣٢/١)

إنا ما سبقنا ابن شهاب بشيء من العلم، إلا أنا كنا نأتي المجلس فيستنتل، ويشد ثوبه عند صدره، ويسأل عما يريد، وكنا تمنعنا الحداثة». والله المستعان، به التوفيق وعليه التكلان.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٩ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا معاذ بن معاذ ثنا ابن عون عن الأحنف قال: قال عمر: تفقهوا قبل أن تسودوا.**

رجاله ثقات إلا أن ابن عون لم يدرك الأحنف فهو منقطع، والواسطة بينهما: مُحَمَّد بن سيرين وقد رواه موصولاً جماعة يأتي ذكرهم، ولم أقف عليه منقطعاً في غير كتابنا هذا؛ ما جعلني أرتاب في نسختنا هذه، فلعل سقطاً وقع فيها غفل عنه محقق الكتاب، وليس بين يدي ما يمكن مراجعته لطلب التأكد من مخطوط أو نسخة من عمل آخر.

ويقوي ظني أن الحافظ في التغليق[١] لما وصل الأثر الذي علقه البخاري ساقه من كتابنا هذا من طريق البغوي عن زهير به موصولاً على رواية الجماعة. وكان في سنده يصل إلى الآخذ عن البغوي: عمر بن إبراهيم المقرئ الكتاني من طريقٍ أخرى غير الطريق المثبتة في نسختنا هذه، فاختلاف النسختين يدل أن الغلط وقع في نسختنا هذه التي اشتغل عليها الشيخ الألباني دون غيرها والله تعالى أعلى وأعلم[٢].

---

(١) تغليق التعليق لابن حجر (٨١/٢)

(٢) وبمراجعة ما تحصلتُ عليه مؤخراً - بفضل الله ومنته - من النسخ الخطية للكتاب، وجدتُ أن ابن سيرين مثبت في النسختين: (الإخشيد) التي اعتمد عليها الألباني، والنسخة الأخرى التي من طريق (المعطوش)، ما يعني أن السقط هنا واقع من جهة الناشر.

والأثر رواه بسند صحيح موصول جماعة منهم: أبو بكر ابن أبي شيبة[١] قال: «حدثنا وكيع قال: حدثنا ابن عون عن ابن سيرين عن الأحنف» به، وهو في زهد وكيع[٢].

ومن طريق أبي عون ابن أرطبان المزني رواه: الدارمي، وأبو بكر المروزي، والخطابي، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر، وعلقه البخاري بصيغة الجزم في الصحيح في باب "الاغتباط في العلم والحكمة"[٣].

❁ ❁ ❁

واختلفوا في توجيه كلام أبي حفص عمر بن الخطاب ﵁ إلى عدة وجوه محتملة، والحمل على عمومها جيد. فظاهر الأثر أمرٌ وحث على طلب العلم والتفقه فيه ومسابقة الزمان قبل الصوارف؛ فحينها تمنع الشواغل الاستزادة منه، وتكثر الحوادث المتعلقة به، فمن لم يحسن الطلب والتفقه في فراغه وقوته وشبابه احتاج بعدها، ولن يستطيع تدارك ما فاته. فعبَّر بالتسويد عن تلك الموانع لأنها كانت حاله التي وصل إليها – أعني الخلافة – أو ربما أراد السيادة التي يبلغها كل أحدٍ في محيطه بعامل السن، والله تعالى أعلم.

---

(١) مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٤)

(٢) الزهد لوكيع (ص٣٢٧)

(٣) الدرامي في السنن (١/٣١٤)، المروزي في أخبار الشيوخ وأخلاقهم (ص١٦٥)، الخطابي في العزلة (ص٨٣)، البيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٠٦)، وفي المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٦٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقة (٢/١٥٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٣٦٦و٣٦٧)، ورواه القاضي عياض في كتابه الإلماع (ص٢٤٤)، وهو في صحيح البخاري (١/٢٥)

قال الحافظ: «تسودوا – هو بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو – أي تجعلوا سادة»، وفي غريب الحديث لابن الجوزي: «الظاهر أن المعنى: أن تصيروا سادة»، «والسيد يطلق على: الرب، والمالك، والشريف، والفاضل، والكريم، والحليم، ومتحمل أذى قومه، والزوج، والرئيس، والمقدم. وأصله من ساد يسود فهو سيود، فقلبت الواو ياء لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت» أ.هـ من كلام ابن الأثير في النهاية[١].

وحكى أبو بكر الزبيدي الإشبيلي في طبقات النحويين[٢] مناظرة وقعت بين علمين في تصويب تصريف الكلمة "سيدتك وسودتك العرب"، وكانت الغلبة لمن احتج بأثر عمر على الواو.

وفي تفسير هذه الموانع وتفسير السيادة أقوال. قال البخاري معلقاً[٣]: «وبعد أن تسودوا. وقد تعلَّم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في كبر سنهم» أ.هـ. فهذا فيه إشارة إلى أن كلام عمر رضي الله عنه لا مفهوم له[٤] فلا يعني أن السيادة غاية الطلب؛ لكنها مشغلة عنه، ومَنْ غالب هواه فقد فاز. واستدلاله بفعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين حيث

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/١٦٦)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/٥٠٧)، النهاية لابن الأثير (٢/٤١٨)

(٢) طبقات النحويين للزبيدي (ص٢٧٢)

(٣) صحيح البخاري (١/ ٢٥)

(٤) وكذا قال الحافظ في الفتح (١/١٦٦)

طلبوا العلم كباراً يفيد أنه يرى السؤدد يكون بتقدم السن.

وكان البخاري ذكره تحت باب: "الاغتباط في العلم والحكمة". فقال أبو العباس ناصر الدين ابن المنير في مناسبته للترجمة[١]: «وجه مطابقة قول عمر ﷺ للترجمة: أنه جعل السيادة من ثمرات العلم، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة. وذلك يحقق استحقاق العلم، لأنه يغتبط به صاحبه، لأنه سبب سيادته» أ.هـ.

ونقل قوله على سبيل الإقرار: ابن الملقن في التوضيح بلا عزو، أما ابن الدماميني في المصابيح فعبر عن كلام ابن المنير بقوله: «ووجه مطابقة الترجمة: أن في هذه الوصية ما يحقق استحقاق العلم؛ لأن يُغبط به صاحبه حيث وقع التحذير من أن تكون السيادة مانعاً من طلبه، ومراده: اطلبوا العلم قبل السيادة وبعدها، ولا يكن وجودها مانعاً كما في الطباع»[٢].

ولم يرتضِ الحافظ هذا التوجيه فقال بعد نقل كلام ابن المنير: «كذا قال، والذي يظهر لي: أن مراد البخاري أنَّ الرياسة وإنْ كانت مما يغبط بها صاحبها في العادة لكن الحديث[٣] دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد أمرين: العلم أو الجود، ولا يكون الجود محموداً إلا إذا كان بعلم. فكأنه يقول: تعلموا العلم قبل

---

(١) المتواري على أبواب البخاري لابن المنير (ص٥٨)

(٢) التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٣/٣٦٠)، مصابيح الجامع لابن الدماميني (١/١٩٦)

(٣) يريد حديث الترجمة: «لا حسد إلا في اثنتين»، صحيح البخاري (ح ٧٣)

حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق، ويقول أيضاً: إن تعجلتم الرياسة التي من عادتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية» أ.هـ[1].

والفرق بين التوجيهين أن الأول كأنه جعل وقوع الغبطة على نفس السيادة والتي كان سببها العلم. أما الثاني فجعل الغبطة على نفس العلم وجعل السيادة به.

فعلى الأول تكون الغاية هي السيادة والتي العلم أحد أسبابها. وعلى الثاني يكون العلم هو السيادة بنفسه، وربما نبا صاحبه بنفسه عن السيادة بغيره. وفي هذا مراعاة لموقف السلف وحالهم في الورع والتقى من الدنيا، والله أعلم.

وقال أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي[2] معلقاً على الأثر: «يعني قبل أن تجلسوا للناس، فتُسألوا»، وكأنه يحكي حال نفسه، فإن الفقيه إنْ قصَّر في الطلب حتى ترأس وجلس للفتيا لابد وأن يشعر بالنقص والقصور لما يرد عليه من المسائل فيتمنى أن لو استزاد حينها في الطلب، ولرب مسألة عاجلة لا يقدر على حلها أو الرجوع إلى مضانها لانشغاله بمهام الرياسة من التعليم والأسرة. أو يمنعه حياء وغيره.

(١) فتح الباري لابن حجر (١/١٦٦)

(٢) الزهد لوكيع (ص: ٣٢٧)

ووقع في كتاب ابن الدماميني[١] قوله: «لأن من سوده الناس يستحيي أن يقعد مقعد المتعلم خوفاً على رئاسته عند العامة». وجاء في الآداب الشرعية[٢] لشمس الدين ابن مفلح ما نصه: «وقيل: للمبرد: لم صار أبو العباس - يعني ثعلب - أحفظ منك للغريب والشعر؟ قال: لأني ترأستُ وأنا حدث، وترأس وهو شيخ» أ.هـ. ولهذا قال أبو سليمان الخطابي[٣]: «يريد أن من لم يخدم العلم في صغره استحيي أن يخدمه في كبر السن وإدراك السؤدد».

وروى الخطيب[٤] عن أبي مُحَمَّد المروزي قال: «كان يقال: إنما تقبل الطينة الخاتم ما دامت رطبة»، قال الخطيب: «أي: إن العلم ينبغي أن يطلب في طراة السن». ولعل في هذا التفسير انصراف عن موضوع الأثر مع أنه ليس بخارج عنه، وقد ربط جماعة ممن تكلم على الأثر بين السن والطلب كونه مدعاة للمشاغل بكافة ألوانها.

قال الخطابي[٥]: «وبلغني عن سفيان الثوري أنه قال: من ترأس في حداثته كان أدنى عقوبته أن يفوته حظ كبير من العلم. وعن أبي حنيفة رحمة الله عليه أنه قال:

---

(١) مصابيح الجامع لابن الدماميني (١/١٩٦)

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/٤٧٥)

(٣) العزلة للخطابي (ص٨٣)

(٤) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢/ ١٥٣)، ونصيحة أهل الحديث له (ص٢٤)

(٥) العزلة (ص٨٣)

من طلب الرياسة بالعلم قبل أوانه لم يزل في ذلٍ ما بقي» أ.هـ. وروى البيهقي[١] بسنده إلى مُحَّد بن إدريس الشافعي قوله: «تفقه قبل أن ترأس، فإذا ترأستَ فلا سبيل إلى التفقه».

قال أبو عبيد القاسم بن سلام[٢]: «يقول: تعلموا العلم ما دمتم صغاراً قبل أن تصيروا سادة رؤساء منظوراً إليكم، فإن لم تعلموا قبل ذلك استحييتم أن تعلموه بعد الكبر فبقيتم جهالاً تأخذونه من الأصاغر فيزري ذلك بكم. وهذا شبيه بحديث عبد الله: لن يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم فإذا أتاهم من أصاغرهم فقد هلكوا[٣]. وفي الأصاغر تفسير آخر بلغني عن ابن المبارك أنه كان يذهب بالأصاغر إلى أهل البدع ولا يذهب إلى أهل السن، وهذا وجه. قال أبو عبيد: والذي أرى أنا في الأصاغر أنْ يؤخذ العلم عمن كان بعد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويقدم ذلك على رأي الصحابة وعلمهم، فهذا هو أخذ العلم من الأصاغر، قال أبو عبيد: ولا أرى عبد الله أراد إلا هذا» أ.هـ.

قلتُ: فعلى تفسير الأصاغر بأهل البدع يكون المانع من الأخذ ليس الاستحياء لكن فقدان الكفؤ من طبقته أو طبقة شيوخه. وفي شرح ابن بطال على

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ٢٦٦)

(٢) غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٣٦٩)، ورواه عنه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٥٤/٢) وفي نصيحة أهل الحديث (ص٢٥)

(٣) رواه عن ابن مسعود: الطبراني في الكبير (١١٤/٩)، وأبو نعيم في الحلية (٤٩/٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٥٥/٢)، والبيهقي في المدخل (ص٢١٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٦١٦/١)، ورجاله ثقات.

البخاري[١]: «فإن من سوده الناس يستحي أن يقعد مقعد المتعلم خوفًا على رئاسته عند العامة. وقال مالك: كان الرجل إذا قام من مجلس ربيعة إلى خطبة أو حكم، لم يرجع إليه بعدها. وقال يحي بن معين: مَنْ عاجل الرئاسة فاته علم كثير» أ.هـ.

ونقل أبو منصور الأزهري، وأبو عبيد أحمد الهروي، والبيهقي[٢]، عن شمر[٣] قوله: «معناه: تعلموا الفقه قبل أن تزوجوا فتصيروا أرباب بيوت. قال: ويقال: استاد الرجل في بني فلان إذا تزوج» أ.هـ. ويؤيده قول الخطيب[٤]: «المستحب لطالب الحديث أن يكون عزباً ما أمكنه ذلك لئلا يقتطعه الاشتغال بحقوق الزوجة والاهتمام بالمعيشة عن الطلب». أما القسطلاني فلم يستحسن هذا التوجيه فقال[٥]: «ولا وجه لمن خصه بالتزوج لأن السيادة أعم لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة» أ.هـ.

---

(١) شرح ابن بطال على صحيح البخاري (١/١٥٨)

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (١٣/ ٢٦)، الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٣/ ٩٥٠)، المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٦٥)

(٣) لعل شمر هذا هو أبو عمرو ابن حمدويه الأديب اللغوي. (٢٥٦هـ)، وهناك شمر من طبقةٍ متقدمة يروي عن أبي وائل وزر بن حبيش وهو ابن عطية الكاهلي. ولقبه ابن حجر في الفتح (١/١٦٦) باللغوي مؤكداً أنه الأول.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٠١)

(٥) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني (١/١٧٢)

ولست أدري من ذا الذي ادعى الخصوص، ثم هو قول له وجهه من النظر وقد حكاه جمع من العلماء ضمن الأقوال المطروحة وسكتوا عنه، ومنهم ابن الأثير في النهاية، ولما أورده سراج الدين ابن الملقن[١] علق بقوله: «وهو متجه». ولما ذكر شمس الدين السخاوي[٢] هذا التوجيه علق بقوله: «ولكن هو مفسر بما هو أعم من ذلك» أ.هـ.

قلت: إن كانت العبارة موجهة إلى عموم طلاب العلم فإن الزواج أحد المشاغل الطبيعية، والصوارف العارضة لهم، فلابد للرجل من الزواج وترأس الأسرة. وإن كان مقصودها من الطلاب الذين نبغوا فسادوا قومهم إما بالعلم أو المناصب والألقاب العرفية، فهؤلاء فئة مخصوصة وليس كل من يطلب العلم يكون مؤهلاً لبلوغها.

قال أبو زكريا يحي النووي[٣]: «معناه اجتهدوا في كمال أهليتكم وأنتم أتباع قبل أن تصيروا سادة، فإنكم إذا صرتم سادة متبوعين امتنعتم من التعلم لارتفاع منزلتكم وكثرة شغلكم»، وقال أيضاً[٤]: «معناه احرصوا على إتقان العلم والتمكن في تحصيله وأنتم شبان لا أشغال لكم ولا رئاسة ولا سن، فإنكم إذا كبرتم وصرتم سادة متبوعين امتنعتم من التفقه والتحصيل» أ.هـ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٤١٨)، التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٣/٣٦١)

(٢) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٢٦٠)

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ص: ١٣)

(٤) بستان العارفين للنووي (ص١٢)

وليس المانع في نفس التقدم في السن لكن ما يصحبه من عوائق لولاها لكان التقدم في الطلب متناسباً مع التقدم في السن لقوة العقل وخبرته، قال أبو الحسن الماوردي[١] في سياق كلامه عن فضل الطلب في الصغر لكثرة القواطع في الكبر: «حُكي أن الأحنف بن قيس سمع رجلاً يقول: التعلم في الصغر كالنقش على الحجر فقال الأحنف: الكبير أكثر عقلاً ولكنه أشغل قلباً. ولعمري لقد فحص الأحنف عن المعنى وبينه ونبه على العلة لأن قواطع الكبير كثيرة. فمنها ما ذكرنا من الاستحياء» أ.هـ.

إلى أن قال: «وقال بعض البلغاء: من بلغ أشده لاقى من العيش أشده. ومنها كثرة أشغاله وترادف أحواله حتى إنها تستوعب زمانه وتستنفد أيامه، فاذا كان ذا رياسة ألهته وإن كان ذا معيشة قطعته ولذلك قيل: تفقهوا قبل أن تسودوا. وقال بزرجمهر: الشغل مجهدة والفراغ مفسدة. فينبغي لطالب العلم أن لا يني في طلبه وينتهز الفرصة به، فربما شح الزمان بما سمح، وضن بما منح» أ.هـ

وفي الخامس من آداب المتعلم لابن جماعة[٢]: «ويغتنم وقت فراغه ونشاطه وزمن عافيته وشرخ شبابه ونباهة خاطره وقلة شواغله، قبل عوارض البطالة أو موانع الرياسة، قال عمر ﵁: تفقهوا قبل أن تسودوا. وقال الشافعي﵁: تفقه قبل أن ترأس فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه. وليحذر من نظره نفسه بعين الكمال

---

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي. ط: الهلال (ص: ٥٧)

(٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص: ١١٦)

والاستغناء عن المشايخ فإن ذلك عين الجهل وقلة المعرفة وما يفوته أكثر مما حصله وقد تقدم قول سعيد بن جبير: لا يزال الرجل عالماً ما تعلم، فإذا ترك التعليم وظن أنه قد استغنى فهو أجهل ما يكون» أ.هـ.

ونقل برهان الدين البقاعي[١] عن النووي جملاً من النصائح وفيها: «وينبغي أن يغتنم التحصيل في وقت الفراغ والنشاط، وحال الشباب، وقوة البدن، ونباهة الخاطر، وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وارتفاع المنزلة» أ.هـ.

فكل تلك الأقوال كانت تشير إلى الندم والانشغال عن العلم بالعلم أو بمفضول. ومنهم من حملها على التهديد والتحذير من ترأس الجهال واستعجال الترأس قبل التفقه، وعلى هذا حمله أبو سليمان الخطابي حيث علق على حديث: إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل[٢]، بقوله[٣]: «يريد – والله أعلم – ظهور الجهال المنتحلين للعلم المترأسين على الناس به قبل أن يتفقهوا في الدين ويرسخوا في علمه»، واستشهد بأثر عمر. وفيما اتفق عليه الشيخان[٤] من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٣٥٥-٣٥٦)

(٢) رواه البخاري في الصحيح (٦٨٠٨) ومسلم (٢٦٧١) من حديث أنس بن مالك.

(٣) العزلة للخطابي (ص٨٣)

(٤) البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣)

اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا».

وزاد الحافظ[١] فذكر قولين شذا في ظاهرهما عما سبقهما واستغربهما فقال:

«وقيل: أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذي يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها. وهو حمل بعيد ... وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللحية فيكون أمراً للشاب بالتفقه قبل أن تسود لحيته، أو أمر للكهل قبل أن يتحول سواد اللحية إلى الشيب. ولا يخفى تكلفه» أ.هـ .

قلتُ: الأول مفهوم مما حكاه الصالحي جمال الدين ابن المبرد[٢] عن ابن عيينة في كلامه على أثر عمر قال: «لأن الرجل إذا فقه لم يطلب السؤدد». أما قول الكرماني هذا فهو مذكور في شرحه على البخاري، وفي حين وصفه ابن حجر بالتكلف، وتبعه القسطلاني على ذلك، اعتبره العيني تعسفاً وخروجاً عن مقصد البخاري، وأغلظ الكوراني القول فيه زاعماً أنه لم يفهم النص فقال: «وقد فهم أن قول البخاري: وبعد أن تسودوا، من تمام كلام عمر، فوقع في هذه الأشياء الركيكة التي تمجها الأسماع» أ.هـ.، قلتُ: لم يصب رحمه الله في ظنه وتحامل؛ والمتأمل في كلام الكرماني يعرف براءته من هذه الدعوى.

أما شمس الدين البرماوي فعلق على قول الكرماني بقوله: «وكأن هذه الزيادة وقعت له في نسخة، ولا يخلو ما قاله فيها من نظر» أ.هـ. وأراد بالزيادة: تعليق

---

(١) فتح الباري (١/١٦٦)

(٢) محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن المبرد (٢/٧٢٨)

البخاري على الأثر بقوله: وبعد أن تسودوا، فكأنه لم يقف على مصدرها.

قلت: الاحتمال الذي أورده الكرماني في كلامه عن سواد اللحية، ينبغي أن يوجه قول من استهجنه ولم يرضه إلى الجانب اللغوي كاشتقاق اللفظ، وبُعد مناسبته للسياق، أما المعنى العام فلا يستبعد، إذ تغير سواد اللحية هو من لوازم التقدم بالسن، وهو أحد الوجوه القوية في تفسير العبارة [١]. قال مجد الدين ابن الأثير في النهاية[٢]: «أي تعلموا العلم ما دمتم صغاراً قبل أن تصيروا سادة منظوراً إليكم فتستحيوا أن تتعلموه بعد الكبر فتبقوا جهالاً» أ.هـ.

وفي سنن الدارمي [٣] بسند صحيح عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يجمع بنيه فيقول: «يا بني تعلموا، فإن تكونوا صغار قوم، فعسى أن تكونوا كبار آخرين، وما أقبح على شيخ يسأل ليس عنده علم».

وفيما يروى عن الأحنف قوله: «السؤدد مع السواد»، وفي تفسيرها وجهان يقول ابن قتيبة الدينوري: «يريد أنه: يكون سيداً من أتته السيادة في حداثته وسواد رأسه ولحيته. وقد يذهب بمعناه إلى سواد الناس وعامتهم يراد أن: السؤدد يكون

---

(١) الكواكب الدراري للكرماني (٤١/٢)، إرشاد الساري للقسطلاني (١٧٢/١)، عمدة القاري للعيني (٥٦/٢)، التوضيح لابن الملقن (٣٦١/٣)، الكوثر الجاري للكوراني (١٧٠/١)، اللامع الصبيح للبرماوي (٣٧٩/١)، وجميعها شروح على صحيح البخاري.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤١٨/٢)

(٣) سنن الدرامي (٤٥٩/١)، وهو في حلية الأولياء لأبي نعيم (١٧٧/٢)، والمدخل للبيهقي (ص٢٨٤)

بتسويد العامة»[١] أ.هـ.

قلت: ولا يعارض هذا أثر الباب، وما أوردناه من تفاسير، فإن السيادة تحصل بعدة أسباب، وإن كمالها فيمن حصلها في قوته وصغر سنه لأنه أقدر على تسيير الأمور والتمتع بوجاهته، وكذا من سوده الجمهور فعم الناصر وقل المعارض فلا شك أن هذا ينعم بما هو عليه، وهو أكمل سؤدداً. وهذه الأسباب التي تجري بها العادة في الناس، لكن كسب الحكمة النابعة عن العلم من أقوى ثوابتها.

وفي الحديث: «خياركم في الإسلام خياركم في الجاهلية إذا فقهوا»[٢]، دليل أن طلب الفقه طريق السيادة، وأن الحصول على الشرف في الجاهلية كان إما بكرم أو حكمة أو قوة أو غنى أو كبر سن ونحوها من الماديات، فمن تسلح من هؤلاء بالعلم والعمل فلا شك أن ذلك هو السؤدد التام.

وقال الراغب الأصفهاني في كتابه الذريعة إلى مكارم الشريعة[٣]: «الخلافة تستحق بالسياسة، وذلك بتحري مكارم الشريعة. والسياسة ضربان: أحدهما: سياسة الإنسان نفسه وبدنه وما يختص به. والثاني: سياسة غيره من ذويه وأهل بلده. ولا يصلح لسياسة غيره من لا يصلح لسياسة نفسه، ولهذا ذم الله تعالى من ترشح لسياسة غيره، فأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وهو غير مهذب في نفسه، فقال: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾،

---

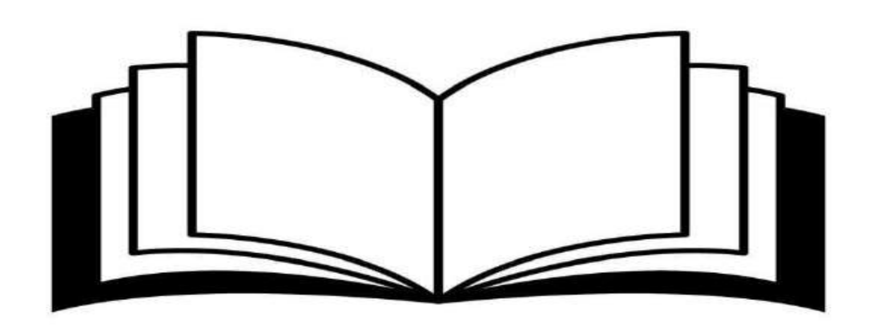
(١) عيون الأخبار لابن قتيبة (٣٣٢/١)، وانظر العقد الفريد لابن عبد ربه (١٤٨/٢)، البصائر والذخائر لأبي حيان (٦٢/٥)، ربيع الأبرار للزمخشري (٤٢٦/٤)

(٢) رواه البخاري (٤٦٨٩) من حديث أبي هريرة

(٣) الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب (ص٨٤)

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾. أي هذبوها قبل الترشح لتهذيب غيركم.

وبهذا النظر قيل: تفقهوا قبل أن تسودوا. تنبيهاً أنكم لا تصلحون للسيادة قبل معرفة الفقه، والسياسة العامة. ولأن السائس يجري من المسوس مجرى ذي الظل من الظل، ومن المحال أن يستوي الظل وذو الظل أعوج، ولاستحالة أن يهتدي المسوس مع كون السائس ضالاً» أ.هـ. وبالله تعالى التوفيق والسداد.



**قال المصنف رحمه الله تعالى.**

**[١٠ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا محمد بن خازم ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله: والله إن الذي يفتي الناس في كل ما يسألونه لمجنون. قال الأعمش: فقال لي الحكم: لو كنتُ سمعتُ بهذا الحديث منك قبل اليوم ما كنتُ أفتي في كثير مما كنتُ أفتي.**

إسناده صحيح، ابن خازم هو أبو معاوية الضرير، وشقيق هو أبو وائل. وقول ابن مسعود هذا رواه أيضاً: علي بن الجعد من طريق المصنف. والدارمي، والطبراني، وابن عبد البر وغيرهم(١) من طريق الأعمش من دون تعليق الحكم بن عتيبة. ورواه ابن عبد البر من غير طريق الأعمش عن ابن عباس من بلاغات مالك، ثم من روايته عن يحيى بن سعيد عن ابن عباس وهذا منقطع(٢).

❊ ❊ ❊

والأثر فظاهر في التحرز من الفتيا، وأن الناس من طبعهم السؤال عن كل صغير وكبير، ومنهم من يسأل تعنتاً، واستهتاراً، واستهزاء، ولهواً، ولعباً، ولمجرد التسلية والمتعة، وقضاء الوقت... وفي هذا ضياع لهيبة الفتوة وامتهانها من قبل المفتي والمستفتي.

---

(١) مسند ابن الجعد (ص: ٦٢)، سنن الدارمي (١/٢٧٢)، المعجم الكبير للطبراني (٩/١٨٨)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٢٣)، ورواه ابن بطة في إبطال الحيل (ص٦٥) من طريق المصنف ومن طريق غيره

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٢٣ -١١٢٥)

فينبغي على المفتي أن يعلم أنه موقع عن ربه في الفتيا فلا يستجيب لهم في كل ذلك؛ لأن فتواه تحتاج منه إلى عصر ذهنه، واستحضار معلوماته، وإعداد نفسه بلباس التقوى، ولا يخفى على عاقل أن مَنْ كثر كلامه كثر سقطه، فعلى من تصدر للإفتاء ألا يعطي الناس على هواهم، وليعلمهم مدى خطورة التسرع في إصدار الأحكام.

كما لا يحسن بهم السؤال عن كل قضية؛ وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ (١٠١) قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ وفي البخاري(١) من حديث سعد بن أبي وقاص «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم، فحرم من أجل مسألته».

وفي الصحيحين(٢) أن الله تعالى كره لنا كثرة السؤال، وفي صحيح مسلم(٣) من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا. فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو قلت: نعم لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

---

(١) صحيح البخاري (٧٢٨٩)

(٢) البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة. ورواه مسلم (١٧١٥) أيضاً من حديث أبي هريرة

(٣) صحيح مسلم (١٣٣٧)

وقد سأل قوم عبد الله بن عمر بن الخطاب فامتنع عن الجواب فيما حكاه أبو الحكم عبدالرحمن بن أبي نعم البجلي قال[١]: شهدتُ ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق عن مُحْرِمٍ قتل ذباباً، فقال: يا أهل العراق، تسألوني عن محرم قتل ذباباً وقد قتلتم ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هما ريحانتي من الدنيا»، وروي عن ابن شبرمة[٢] أنه قال: «في المسائل ما لا يحل لأحد أن يسأل عنها، وفيها ما لا يحل لأحد أن يبحث عنها».

ومن كل هذا نخلص بأنه من أدب المستفتي: ألا يسأل إلا في حاجةٍ وقعتْ ليس لها نظير مسبق من فتيا ماضية، فعلى المسلم – وإن لم يكن من أهل العلم وطلابه – ألا يهمل العلم الذي حصَّله من سؤالٍ سابقٍ، فبعض المسلمين يسأل في المسألة الواحدة مرات عديدة، وعدداً من المفتين، وهذا إما قصور وإهمال في ضبط المسألة، أو تردد ووسوسة، وكلاهما عيب في حقه.

وعلى المفتي أن يعطي الفتوة أهميتها فلا يفتي في كل ما يُسأل عنه، بل ينظر في المسألة وفي السائل، ويزن ضبط نفسه للمسألة ونحوها من الأمور، فلا يكتم علماً، ولا ينثره في غير أهله، ويسمح باللعب والعنت فيه. ولهذا وذاك وردتْ الكثير من الآثار التي تفيد توقف السلف عن الفتوة، وتخوفهم منها، وإحالة المستفتي إلى مفتٍ آخر.

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤٦٠/١٠)، والبخاري في الأدب المفرد (ص١٩)، والترمذي في السنن (١١٩/٦)، والبزار في المسند (٣١٣/١٢)، وإسناده صحيح.

(٢) ذكره ابن بطة في ابطال الحيل (ص٦٢) الحيل بغير اسناد

والمُسْتَفْتَى إما أن يكون عالماً بالجواب حاضر الإجابة، أو متردداً فيها، فعلى الأول: التريث وعدم الاستعجال ففي التأني دوماً سلامة[١]. وعلى الثاني: فإن مسلك التوقف ورعٌ مالم يضق الوقت فيقلد له بحسب المصلحة، أو يحله إلى مليء ويخلي نفسه فهو أولى بالسلامة، فعن ربيعة بن عبد الرحمن[٢] قال: قال لي ابن خالد: «يا ربيعة إني أرى الناس قد أحاطوا بك فإذا سألك الرجل عن مسألة فلا تكن همتك أن تخلصه؛ ولكن لتكن همتك أن تخلص نفسك».

ولهذا ناسب أن يُوصف بالجنون من قول ابن مسعود رضي الله عنه: **(مجنون)** لأنه تابع شهوته في التصدر والبروز على مصلحة نفسه، ولربما كان يحفر لنفسه من حيث لا يدري، فيكون كالذي لا يحسن اتخاذ القرارات والنظر في مصالحه فيوقع نفسه في المهالك لنقص تقديره وقصور عقله.

والجنون أصله من الجنة وهو الستر والتغطية[٣]، وكأنه يراد منه فساد العقل وفصله عن التحكم بقرارته وأفعال جوارحه فينتج عنه صدور أفعال طائشة غير محكومة من العقل يستهجنها العقلاء، قال أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد الراغب الأصفهاني: «والجنون: حائل بين النفس والعقل»[٤].

---

([١]) لا سيما إن كان السؤال مبهماً، ويأتي ذكر بعض الآثار في هذا المعنى تحت الأثر رقم (١٣٣).

([٢]) رواه ابن بطة في ابطال الحيل (ص٦٣)

([٣]) مقاييس اللغة لابن فارس (١/٤٢١)

([٤]) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٢٠٥)

واستجابة الحكم بن عتيبة لعلها كانت نتيجة عن تعارض وقع لديه مع أدلة النهي عن كتم العلم فخشي أن يدخل فيها إن منع الفتيا فكان يحمل نفسه على ما يكره، ثم فهم أن ذاك في حال دون حال والله تعالى أعلم.

ومن الآثار الواردة في التهرب من الفتيا ما رواه ابن عبد البر[١] عن مُحَمَّد بن سليمان المرادي عن شيخ من أهل المدينة يكنى أبا إسحاق قال: «كنت أرى الرجل في ذلك الزمان وإنه ليدخل يسأل عن الشيء فيدفعه الناس من مجلس إلى مجلس حتى يُدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب كراهية للفتوى، قال: وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجريء» أ.هـ.

قلتُ: وإنْ صح هذا فإن ابن المسيب كان يفتي بما يعلم مع ما اشتهر عنه من الورع والتقى، وهو مشهور بالعلم والحكمة حتى لقد وصف بسيد التابعين[٢]، ومن كان في تلك المجالس – التي تدفع بالسائلين إليه – فهو أيضاً من أهل العلم المشهود لهم، لكنهم تورعوا في حضور مثله بينهم يكفيهم المؤونة. وهو مع كل ذلك غير مطمئن؛ فعن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «كان ابن المسيب لا يكاد يفتي فتيا ولا يقول شيئاً إلا قال: اللهم سلمني، وسلمه مني»[٣] رحمهم الله تعالى وغفر لنا.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٢٣)

(٢) قال ابن حبان في الثقات (٤/٢٧٤) : «وكان سعيد سيد التابعين، وأفقه أهل الحجاز، وأعبر الناس للرؤيا»

(٣) رواه: البخاري في التأريخ الكبير (٣/٥١١) دائرة المعارف العثمانية. والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٤٣٩) دار الخلفاء. تحقيق ضياء الرحمن الأعظمي ١٤٠٥هـ.

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١] أنه قال: «أجرأكم على الفتوى أجرأكم على النار» وعن القاسم بن مُحَمَّد[٢] قال: «أنْ يعيش الرجل جاهلاً خير له من أن يقول على الله ما لا يعلم». وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «قال أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أراه قال في هذا المسجد فما كان منهم محدث إلا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث ولا مفت إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا»[٣].

ويروى عن أبي حصين عثمان بن عاصم بن حصين قوله: «إن أحدهم ليفتي في المسألة، ولو وردتْ على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمع لها أهل بدر»[٤]. «ومن طريق داود بن أبي هند قلتُ للشعبي: كيف كنتم تصنعون إذا سُئلتم؟ قال: على الخبير سقطتَ، كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه: أفتهم، فلا يزال حتى يرجع إلى الأول»[٥].

---

(١) ذكره ابن بطة في ابطال الحيل (ص١٣١) بغير إسناد وقد رواه الدارمي مرفوعاً (٢٥٨/١) بسند معضل، ولعل ابن بطة اختلط عليه ما رواه عبد الرزاق في المصنف (٢٦٢/١٠) عن ابن عمر: «أجرأكم على جراثيم جهنم أجرأكم على الجد» أي على الفتيا في إرث الجد. وسنده صحيح إلا أن السيوطي في الدر المنثور (٤٥١/٢) لما عزاه له جعله من مسند عمر، فالله تعالى أعلم.

(٢) إبطال الحيل (ص: ٦٦)

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد (ص١٩)، والمصنف فيما يأتي في الحديث رقم (٢١)، والدارمي في السنن (٢٤٨/١)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٨١٨/٢)، والآجري في أخلاق العلماء (١٠٢/١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٣/٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٢٠/٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٤٣٣)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٨٦/٢٦) جميعهم من طريق عطاء بن السائب عنه وسنده إليه صحيح. ويأتي في الحديث الحادي والعشرين من الكتاب.

(٤) رواه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص٤٣٤)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٤١١/٣٨) وابن بطة في إبطال الحيل (ص٦٢)

(٥) ذكره ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ٤٥٤) وقال: «أخرجه عبد الغني بن سعيد في أدب المحدث من هذا لوجه»

وبعد أن ساق ابن بطة عدداً من الآثار في الباب[١] علق على أثر ابن مسعود بقوله[٢]: «ولو حلف حالف لبر – أو قال: لصدق –: أن أكثر المفتين في زماننا هذا مجانين، لأنك لا تكاد تلقى مسئولاً عن مسألة متلعثماً في جوابها، ولا متوقفاً عنها، ولا خائفاً لله ولا مراقباً له، أن يقول له: من أين قلتَ؟ بل يخاف ويجزع أن يقال: سئل فلان عن مسألة فلم يكن عنده» أ.هـ.

قال أبو بكر ابن المنذر[٣]: «وأولى الأشياء أن يُستعمل فيه التوقف وترك التقديم عليه، والتثبيت فيـ[ـه]: أمر الفتيا. بل محرم على من سئل عما لا علم له به أن يجيب فيه، ويقول ما قالته ملائكة الله لما قال لهم: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ الآية. وفعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن خير البقاع وشر البقاع، فقال: لا أدري[٤]. واستعمل ذلك الصديق، والفاروق، وسئل أحدهما عن الجمرة، فقال للسائلة: ارجعي حتى أسأل الناس، وقبل الآخر بخبر الضحاك بن سفيان في توريث المرأة من دية زوجها، لما لم يكن عنده في ذلك علم» أ.هـ.

---

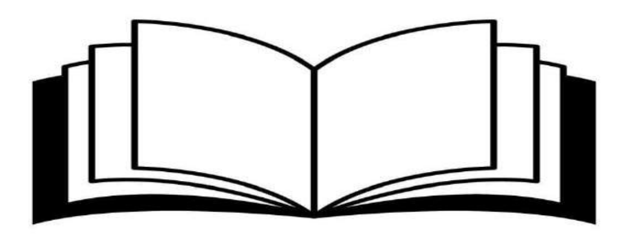
(١) في كتابه إبطال الحيل ، وكذا فعل البغوي في شرح السنة (١/٣٠٥)

(٢) إبطال الحيل (ص: ٦٦)

(٣) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٦/ ١٥٠)

(٤) من حديث جبير بن مطعم عند أحمد في المسند (٢٧/٣٠٨) بسند ضعيف. ومن حديث ابن عمر عند ابن حبان في الصحيح (٤/٤٧٦)، والحاكم في المستدرك (١/١٦٧)، والبيهقي في الكبرى (٣/٦٥) ورجاله ثقات. ومن حديث أنس بن مالك عند الطبراني في الأوسط(٧/١٥٤) وسنده ضعيف فيه عبيد بن واقد.

وقال ابن القيم[١]: «وكان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى، ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره، فإذا رأى بها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى» أ.هـ. وبالله تعالى التوفيق.



(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٧)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١١ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا محمد بن خازم ثنا الأعمش عن رجاء الأنصاري عن عبد الرحمن بن بشر الأزرق قال: دخل رجلان من أبواب كندة وأبو مسعود الأنصاري جالس في حلقة فقال أحدهما: ألا رجلٌ ينظر بيننا؟ فقال رجل في الحلقة: أنا، قال: فأخذ أبو مسعود كفاً من حصى فرماه به، وقال له: إنه كان يُكره التسرع إلى الحكم.**

في إسناده ضعف، فرجاء والأزرق كلاهما مستور الحال. والأثر أخرجه أبو داود، والبيهقي، وابن عساكر[(١)] من طريق أبي معاوية به.

❁ ❁ ❁

قوله **(دخل رجلان من أبواب كندة)** كندة قبيلة يمانية مشهورة تعود نسبتها لقحطان، وهو – أعني كنده – ثور بن عفير بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وفيها أقوال أخرى. وكندة لقبٌ لثور[(٢)].

---

(١) سنن أبي داود (٤٣٠/٥)، سنن البيهقي الكبرى (١٠١/١٠)، تأريخ دمشق (٥٢٢/٤٠)

(٢) انظر نسب عدنان وقحطان لأبي العباس ابن المبرد (ص٢٠)، ونسب معد واليمن الكبير للكلبي (١٣٦/١)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٤٢٥/٢)، والإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص٢٦)، وعجالة المبتدي للحازمي (ص٣٢)، والأنساب السمعاني (٢٨٧/٢)، واللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير (١١٤/٣)

وسكنت كثير من أفخاذها حضرموت[١] ثم تفرقت في البلاد[٢].

وكان من عادتهم قديماً تسمية المواضع التي تسكنها القبائل بأسمائها، فحضرموت وهمذان وغيرهما أسماء قبائل، وأسماء مواضع أيضاً. وتسمى تلك المواضع بالأبواب على هيئة الحارات المعاصرة.

والموضع المذكور في هذا الأثر هو في الكوفة، ويستفاد ذلك من قول أبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد في ترجمة الأشعث بن قيس من طبقاته[٣]: «واختط الكوفة حين اختطها المسلمون وبنى بها داراً في كندة»، وفي ترجمة زيد بن أرقم[٤] قال: «ونزل الكوفة وابتنى بها داراً في كندة»، وقال[٥]: «ودفن علي بالكوفة عند مسجد الجماعة في الرحبة مما يلي أبواب كندة».

وجاء في كتاب تثبيت دلائل النبوة[٦] قوله: «عند أبواب كندة، يعني الكوفة»، وفي كتابي الوطواط، والنويري[٧] في خروج الحسين بن علي رضي الله عنه: «فما زالوا يتفرقون حتى بقي

---

(١) ذكره الهمداني في صفة جزيرة العرب (٨٥/١)، وحضرموت قبيلة وموضع.

(٢) أنساب أبي سعد السمعاني (١٠٤/٥)

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٦/٦)

(٤) الطبقات الكبرى (١٤٠/٨)

(٥) الطبقات الكبرى (٣٦/٣)، ونحوه في أنساب الأشراف للبلاذري (٤٩٧/٢)

(٦) تثبيت دلائل النبوة (٨٢/١)، الكتاب للقاضي أبي الحسين عبد الجبار الهمداني (٤١٥هـ)

(٧) غرر الخصائص الواضحة للوطواط (ص٤٢٣)، نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٢٤٩/٢٠) واللفظ له.

مسلم بن عقيل في المسجد في ثلاثين رجلاً، فلما رأى ذلك خرج نحو أبواب كندة، فلما وصل إلى الباب لم يبق معه أحد، فمضى في أزقة الكوفة لا يدري أين يذهب» أ.هـ.

وإنما أطلتُ الاستشهاد لعدم وقوفي على تعريف يغني والله المستعان.

قوله: (**جالسٌ في حلقة**) قال مجد الدين ابن الأثير[١]: «الحلق – بكسر الحاء وفتح اللام – جمع الحلقة، مثل قصعة وقصع، وهي الجماعة من الناس مستديرون كحلقة الباب وغيره. والتحلق تفعل منها، وهو أن يتعمدوا ذلك» أ.هـ. وهي عادة الناس إذا جمعهم أمر أن يتحلقوا حلقاً لمدارسته والنظر فيه، ومنه أقيمت الحِلق الدائمة في المساجد وغيرها لإقامة دروس العلم أو لغيرها، وبوب البخاري في صحيحه[٢]: "باب الحلق والجلوس في المسجد"، وقال هشام بن عروة[٣]: «رأيت لجابر بن عبد الله رضي الله عنه حلقة في المسجد».

قوله: (**ألا رجلٌ ينظر بيننا**) طلب الدخيلان الاحتكام لرجل يفصل بينهما في نزاع أو قضية. والظاهر أنه وقع اختيارهما على الحلقة التي ظنا فيها وجود من يقضي بينهما بعلم، وهذه كانت عادة الناس في طلب الفتوة من مضانها وهم أصحاب الحلق العلمية.

قوله: (**فقال رجل في الحلقة: أنا**) أي أنه تطوع رجل كان بين الجلوس في الحلقة التي كان فيها أبو مسعود رضي الله عنه للحكم بينهما، وقد أبهم الراوي عينه لأن المقصود حكاية الفعل.

---

(١) النهاية (٤٢٦/١)

(٢) صحيح البخاري (١٠١/١)

(٣) رواه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٢٣٣/١١)، وذكره المزي في تهذيب الكمال (٤٥٢/٤)

ولعله ظن أن في الفصل بينهما فضيلة، لدخولها في باب الإصلاح، والتوفيق والتأليف بين الناس، وأن هذا من التعاون على البر، وأن فيه إدخال السرور على مسلم، ونحو هذا مما يمكن أن يرد على الشخص الصالح الحاصل على شيء من العلم الشرعي. فأراد معلمه أن يظهر له الجانب الآخر لهذا الفعل؛ والذي ربما كان مخفياً بفعل الشيطان، وحب النفس الخير لغيرها والمدح لنفسها.

قوله: (**كفاً من حصى**) لم يذكر مكان الحلقة ولعلها كانت في مسجد فإنها أنسب مكان لحلقات أهل العلم، وكانت أرض المساجد آنذاك تفرش بالحصى. ففي تعليقٍ لابن حجر قال[1]: «التقييد بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود في فرش المساجد إذ ذاك» أ.هـ. وفي صحيح مسلم[2]: «وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده». ويكون ذكر أبواب كندة إشارة إلى تعيين المدخل الذي قدم منه الرجلان، فلعل المساجد كانت ذوات أبواب متعددة يطل كل منها على جهة ذات اسم أو وصف.

وروي في بدء فرش المساجد بها حديث فيه سئل ابن عمر ﵄: «عما كان بدء هذه الحصباء التي في المسجد؟ قال: نعم، مطرنا من الليل فخرجنا لصلاة الغداة فجعل الرجل يمر على البطحاء فيجعل في ثوبه من الحصباء فيصلى عليه. قال: فلما رأى رسول

(١) فتح الباري (٣/٧٩)

(٢) صحيح مسلم (٩٤٥)

الله صلى الله عليه وسلم ذاك قال: "ما أحسن هذا البساط"، فكان ذلك أول بدئه»[1]. قال أبو عبد الله الحميدي[2]: «والحصبة صغار الحجارة، وتحصيب المسجد أن يفرش بالحصباء ليكون أوثر وألين للمصلي وأغفر للأقشاب» أ.هـ.

وفعل أبي مسعود هذا دليل على استنكاره وحنقه. وفي لفظ أبي داود: (وقال: مه). فلربما لم يكن الرجل في نظره مؤهلاً لذلك، أو أنه كره التطلع لهذا الأمر والمسارعة إليه لكونه ليس من الورع ولو كان صادراً من مؤهل للحكم.

قوله: **(إنه كان يُكره التسرع إلى الحكم)** هذا تعليل سبب الغضب والإنكار. والكراهة هنا إن كانت تعود إلى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فيكون في حكم المرفوع، أو لعله أراد في زمان الخلافة وعند علماء الصحابة، يؤيد هذا أنه بعد انقطاع الوحي تورع الصحابة وأهل العلم في هذا الباب ليعلموا الآخذين عنهم خطورته.

وفي ثبوت الكراهة والتنفير عن النبي صلى الله عليه وسلم تقوية للأول، ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من جُعل قاضياً بين الناس فقد ذُبح بغير سكين» رواه أحمد في المسند، وابن أبي شيبة في المصنف، وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي

---

(١) رواه أبو داود في السنن (١/٣٤٤)، والبيهقي في الكبرى (٢/٤٤٠) واللفظ له وسنده ضعيف إذ أبو الوليد الراوي عن ابن عمر: مجهول.

(٢) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص٣٨٩)، وانظر خلاصة الوفا في أخبار المصطفى للسمهودي (٢/٢٠١)

جميعهم في السنن[١] من طريق عثمان بن مُحَمَّد الأخنسي عن المقبري عن أبي هريرة به[٢].

وفي الباب حديث عبدالله بن موهب «أن عثمان ﷺ قال لابن عمرﷺ: اذهب فاقض بين الناس، قال: أو تعافيني يا أمير المؤمنين، قال: فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي؟ قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من كان قاضياً فقضى بالعدل فبالحري أن ينقلب منه كفافاً" فما أرجو بعد ذلك؟»، وسنده ضعيف[٣].

ولا يستقيم التزهيد في القضاء مع مقاصد الشريعة فلا ينبغي أن يفهم على العموم قال أبو بكر ابن العربي[٤]: «ولاية القضاء خلافة الله في أرضه ونيابة عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في شرعه ومنزلته، ذات خطرٍ مع ما فيها من الخطرِ، ولذلك خوَّف النبي صلى الله عليه وسلم منها كثيراً» أ.هـ. وساق طرفاً من الأدلة ثم قال: «قيل: فكيف وردت هذه الأحاديث المزهدة في الولاية وهي لا بد منها؟ وكيفَ يزهد فيما لا بد منه؟. قلنا: شرفُها معلوم قطعاً، ومن شرفِها وكثرة متعلقاتها عظم الخطرِ فيها، وهذا ليس بتزهيدٍ وإنما هو

(١) مسند أحمد (٥٢/١٢)، و مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (٥٤٣/٤)، سنن أبي داود (٤٢٦/٥)، سنن الترمذي (٦٠٦/٣)، سنن ابن ماجه (٤٠٧/٣)، سنن النسائي الكبرى (٣٩٨/٥)، وفي (٣٨٤/١٤) ذكر متابعة الأعرج للمقبري.

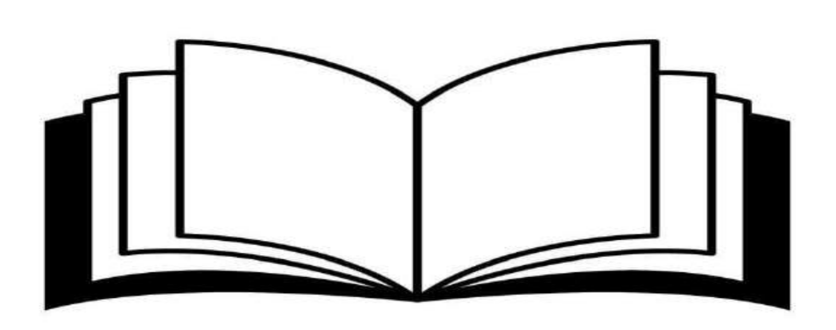
(٢) رجاله ثقات، وروى أحمد في المسند (٣٨٤/١٤) متابعة الأعرج للمقبري، وصحح سنده أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٥٥٨/٦)

(٣) رواه الترمذي في السنن (٦٠٤/٣) وضعفه، وأفاد في العلل الكبير (ص١٩٨) أن البخاري حكم بإرساله لعدم إدراك ابن موهب لعثمان. وأورده ابن حبان صحيحه (٤٤٠/١١)، وأبو يعلى مسنده (٩٣/١٠)، والطبراني كبير معاجمه (٣٥١/١٢) ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٣/٤) لأحمد أيضاً ولم أقف عليه فيه، وقال فيه وفي (١٤٣/١٠) عن إسناده: «رجاله ثقات»، وكأنه غفل عن عبد الملك بن أبي جميلة وهو مجهول.

(٤) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ٩٥٦)

تحذير وتنبيه على الاحتراس من غوائلِ الطريق» أ.هـ.

قلت: يؤيده قوله صلى الله عليه وسلم «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»[1]، فجعلها مما يُغبط عليها، والعاقل لا يغبط غير فاضل.



(1) رواه البخاري (٧٣) ومسلم (٨١٦) من حديث ابن مسعود

قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[١٢ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا محمد بن خازم ثنا الأعمش عن صالح بن خباب عن حصين بن عقبة عن سلمان قال: علم لا يُقال به، ككنز لا يُنفق منه.**

لا بأس بسنده، إن خلص العمل في قسم التراجم بتوثيق صالح، ورواه من طريق الأعمش: أبو بكر بن أبي شيبة، والدارمي، والبيهقي، وابن عبد البر(١).

وقد روي مرفوعاً من حديث **أبي هريرة** ﷺ(٢) بلفظ: «إن مثل علم لا ينفع كمثل كنز لا ينفق في سبيل الله»، من طريق إبراهيم الهجري عن أبي عياض ابن الأسود عنه ﷺ به. وإبراهيم ضُعف لرفعه الموقوفات.

وروي عنه ﷺ من طريق ابن لهيعة عن دراج بن سمعان أبي السمح عن أبي الهيثم وعبد الرحمن بن حجيرة عن **أبي هريرة** ﷺ به بلفظ: «مثل الذي يتعلم العلم ثم لا

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٧/١٢١)، السنن للدارمي (١/٤٦١)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص٣٤٧)، جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر ابن عبد البر (١/٤٩٢)

(٢) رواه أحمد في المسند (١٦/٢٨٨)، والدارمي في السنن (١/٤٦١)، والبزار في المسند (١٧/١٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٧/٢٢٨)، وذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة من مسند مسدد (١/٦٥) وحسن إسناده رغم تصريحه بالخلاف في إبراهيم. كذا ذكره الحافظ في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١٢/٦٣٨) من مسند مسدد، ورواه الخطيب في اقتضاء العلم العمل (ص٢٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٦٢٩)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٢٧/٦٨). وضعفه عبدالحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (١/٢٨٤) بإبراهيم.

يحدث به كمثل الذي يكنز الكنز فلا ينفق منه»[١] وهذا سند ضعيف، ففيه بجانب ابن لهيعة: دراج وفيه كلام، ومَنْ قبله استثنى روايته عن أبي الهيثم.

وذكر الذهبي[٢] له طريقاً عند السلفي فيها زيد بن عبد الله أبو الخير رفاعة الهاشمي وهو وضاع. وشاهد آخر من حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما[٣] بسند ضعيف.

وشاهد منقطع عن **سلمان** رضي الله عنه[٤] وفيه يقول: «أن العلم كالينابيع يغشاهن الناس فيختلجه هذا وهذا فينفع الله به غير واحد، وإن حكمة لا يتكلم بها كجسد لا روح فيه، وإن علماً لا يخرج ككنز لا ينفق منه، وإنما مثل العالم كمثل رجل حمل سراجاً في طريق مظلم يستضيء به من مر به وكل يدعو له بالخير».

وشاهد ضعيف مرسل رواه ابن عدي[٥] من طريق مُحَمَّد بن معاوية النيسابوري عن

---

(١) رواه الطبراني في أوسط معاجمه (٢١٣/١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٤٨٩/١) لكن لم يذكر فيه أبا الهيثم. وبابن لهيعة ضعفه الهيثمي في المجمع (١٦٤/١)، وأبرزه المنذري في الترغيب والترهيب (٧١/١) من السند إشارة لعدم الرضى. ويأتي نحوه برقم (١٦٢) من آثار الكتاب.

(٢) ميزان الاعتدال (٥٣/٢)

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٤٩١/١)، ويحيي بن الحسين الشجري في أماليه. ترتيب الأمالي الخميسية (٨٧/١)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٢٢/٩) بلفظ أثر سلمان عند المصنف. وفيه عمر بن يحيي الأيلي اتهمه ابن عدي بسرقة حديث، ذكره في ترجمة جارية بن هرم من الكامل (٨٦/١)، وأفرده ابن حجر في اللسان (١٥٨/٦) بترجمة صدرها بحرف (ز) إشارة إلى أنها من إضافاته على الميزان.

(٤) رواه الدارمي في السنن (٤٦١/١) قال: «أخبرنا يعلى [هو ابن عبيد] حدثنا مُحَمَّد هو ابن إسحاق عن موسى بن يسار عن عمه قال: بلغني أن سلمان رضي الله عنه كتب إلى أبي الدرداء رضي الله عنه فذكره، وهو بلاغ وفيه عنعنة ابن إسحاق. ومن طريق يعلى رواه الآجري في أخلاق العلماء (ص٢٩)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٤٤٠/٢١). وهو في مصنف ابن أبي شيبة (١٢١/٧) مطولاً.

(٥) الكامل (١٥/٤) وقال: «وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه»، وكذا هو في كتاب ابن طاهر ذخيرة الحفاظ (٢١٣٢/٤)

ابن لهيعة عن دراج بن سمعان عن **عبد الرحمن بن حجيرة** به، وابن معاوية متروك.

وشاهد من قول **ابن عباس** ﷺ بسند ضعيف[١] بلفظ: «مثل علم لا يظهره صاحبه كمثل كنز لا ينفق منه صاحبه» وله شاهد من كلام ابن **مسعود** ﷺ[٢] بلفظ المصنف.

ومن كلام **قتادة**[٣] قوله في قول المولى سبحانه تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ قال: «هذا ميثاق أخذه الله على أهل العلم فمن علم شيئًا فليعلِّمه، وإياكم وكتمان العلم فإن كتمان العلم هَلَكة، ولا يتكلَّفن رجل ما لا علم له به فيخرج من دين الله فيكون من المتكلِّفين، كان يقال: مثل علم لا يقال به كمثل كنز لا ينفق منه، ومثل حكمة لا تخرج كمثل صنم قائم لا يأكل ولا يشرب. وكان يقال: طوبى لعالم ناطق وطوبى لمستمع واعٍ. هذا رجل علم علمًا فعلمه وبذله ودعا إليه ورجل سمع خيرًا فحفظه ووعاه وانتفع به» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٤٩٠) من طريق موسى بن عبيدة عن أخيه عبدالله عن ابن عباس ، وهما مضعفان ولم يذكر لهذا رواية عن ابن عباس.

(٢) رواه القضاعي في مسند الشهاب (١/١٨٠)، من طريق ابراهيم الهجري عن أبي الأحوص عنه. وتقدم الكلام على إبراهيم.

(٣) رواه ابن جرير الطبري (٧/٤٦١) بسند حسن عن بشر بن معاذ عن يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة به.

والأثر فظاهر في التنفير من كتمان العلم والترغيب في نشره. قوله: **(علم لا يُقال به)** وفي لفظٍ: (علم لا ينفع)، ومنه تعوذ النبي صلى الله عليه وسلم[١]، قال أبو العباس القرطبي[٢]: «هو الذي لا يُعمل به» أ.هـ. وهذا التفسير هو الذي يذكره جُل أهل العلم، وهو مأخوذ من كون المعرفة بالخير لا تفيد صاحبها مالم يصحبها عمل بمواقع الخير منها، فمن عرف التوحيد وشهادة الحق ولم ينطق بها، ولا عمل بمقتضاها، لم ينفعه علمه وكانت وبالاً عليه.

وساق أبو عمر ابن عبد البر في جامع بيان العلم عدداً من الآثار تدور حول هذا المعنى ومنها عن ابن عيينة قوله: «ليس شيء أنفع من علم ينفع، وليس شيء أضر من علم لا ينفع»، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قوله: «إن من شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة عالم لا ينتفع بعلمه» قال أبو عمر: «ويقال: من لم ينفعه قليل علمه ضره كثيره»[٣] أ.هـ.

ومن هذا: المثل الذي ضربه الله تعالى في حملة التوراة من أحبار اليهود في قوله سبحانه وتعالى عنهم: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. فرب علمٍ شريف في نفسه غني بالمنافع، لم ينتفع منه طالبه، فكان عليه ضراً في حياته الأولى والأخرى.

---

(١) في صحيح مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم وفيه من دعاءه ﷺ : «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع»

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (٧/٥٠)

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/٦٢٧- ٦٣٠)

والمتأمل يجد هذا التفسير إنما يعود على عمل الطالب وأثر العلم عليه، لا على العلم نفسه، فالعلم المجموع من الطالب قيم في نفسه؛ لكن جامعه وحامله لم ينتفع به، ولم يترك أثراً عليه، فكان انتفاء النفع راجعاً إلى عمل المكتسب الذي كان خلافاً لما جمعه من العلم.

ذلك أن العلم المقصود بالحديث عنه هنا هو العلم الشرعي الموصل إلى الآخرة بأسلم السبل الممكنة، إلا أن ثمة علوم غير العلم الشرعي عرفها الإنسان وتفنن فيها بعض الناس تتعلق أكثرها بحياة البشر ودنياهم، ولو نزلنا عليها هذا المعنى صح فيها أيضاً، لكننا قد نحتاج إلى الحكم على نفع تلك العلوم من عدمه في ذاتها فنجد أننا نخرج بأن الأثر أكبر معامل التحكيم.

❁ ❁ ❁

والعلوم الإنسانية فمتعددة غير محدودة بحدٍ كماً ولا نوعاً، والمعرفة بشكل عام فذات فائدة ونفع، ولهذا ربما لم يكن هناك علم معين يمكن أن يكون غير نافع في نفسه طالما له أثر يعود على صاحبه في حياته الدنيوية وهو غير مخالط للمحظورات الشرعية.

وكان مجد الدين أبو طاهر الفيروز أبادي فرق بين نفس العلم فلا يوصف بالضر فقال[1]: «واعلم أنه لا شيء من العلوم من حيث هو علم بضار، بل نافع. ولا شيء من الجهل من حيث هو جهل بنافع، بل ضار. لأنا سنبين عند ذكر كل علم منفعة: إما في أمر المعاد أو المعاش. إنما توهم في بعض العلوم أنه ضار أو غير نافع؛ لعدم اعتبار

---

([1]) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/٤٤) وما بعدها.

الشروط التي تجب مراعاتها في العلم والعلماء فإن لكل علم حداً لا يتجاوزه ولكل عالم ناموساً لا يخل به. فمن الوجوه المغلطة أن يظن في العلم فوق غايته... » إلى آخر ما ذكره.

قال الغزالي[١]: «فالعلوم التي ليست بشرعية تنقسم إلى ما هو محمود وإلى ما هو مذموم وإلى ما هو مباح فالمحمود ما يرتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة... فلا يتعجب من قولنا إن الطب والحساب من فروض الكفايات فإن أصول الصناعات أيضاً من فروض الكفايات كالفلاحة والحياكة والسياسة بل الحجامة والخياطة... وأما ما يعد فضيلة لا فريضة: فالتعمق في دقائق الحساب وحقائق الطب وغير ذلك مما يستغنى عنه ولكنه يفيد زيادة قوة في القدر المحتاج إليه. وأما المذموم فعلم السحر والطلسمات وعلم الشعبذة والتلبيسات. وأما المباح منه فالعلم بالأشعار التي لا سخف فيها وتواريخ الأخبار وما يجري مجراه. أما العلوم الشرعية وهي المقصودة بالبيان فهي محمودة كلها ولكن قد يلتبس بها ما يظن أنها شرعية وتكون مذمومة فتنقسم إلى المحمودة والمذمومة...» أ.هـ.

وانتفاء النفع هنا يراد منه: ضياع الوقت المبذول، وربما المال والجهد، بغير عائد - يعود على الطالب من أثر العلم المنفق عليه - ذي فائدة له في دينه أو دنياه. فالعلم الذي يكون له أثر مفيد ونافع على الطالب ومَنْ حوله فهو نافع، أما ما لم يكن كذلك

---

(١) إحياء علوم الدين (١/١٦)

فإنه إما ضار أو هباء وضياع. ومن ذلك ما كان يتوصل به إلى اللعب واللهو، أو ما كان من نتائجه الضرر على العقائد والأخلاق.

قال الغزالي[١]: «اعلم أن صرف الهمة إلى ما ليس بمهم، وتضييع الزمان بما عنه بد هو غاية الضلال ونهاية الخسران سواء كان المنصرف إليه بالهمة من العلوم أو من الأعمال» أ.هـ.

وربما استعملنا مفهوم المخالفة لقياس مدى فائدة العلم المقْدَم عليه، فإن كان الجهل به لا يضر كان أخذه لا ينفع. ومن ذلك التعمق في بعض العلوم إلى درجة الانشغال بها عن أولويات؛ فيكون طالبها قد تابع شهوته فضر نفسه ولم ينتفع تمام النفع بما يطلبه.

وقد حكم بعض أهل العلم على علم الأنساب بخلوها من النفع، وأجاب عنهم جماعة كابن حزم وابن عبد البر فيما نقله ابن حجر في الفتح عنهما[٢].

وبعضهم ذكر علم التأريخ، ولعل من ذكر هذه العلوم رأى أنها من البحث عما لا يمكن التحقق منه لانعدام الوسائل والدلالات، وكثرة الأساطير المناطة بها، ولكن لا يخفى أن هذا ينحصر في مواطن قليلة من هذين العلمين وما سوى ذلك مما كان داخل نطاق البحث والتحقيق المبني على القرائن والدلالات فنفعه من الظهور بمكان.

❁ ❁ ❁

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٢)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/٥٢٧)، وابن خلدون في مقدمة تأريخه (١/١٦١)

وعلى عكس ما مضى فمن العلوم ما يكون القصور في أخذه مُضر مالم يُتخصص فيها وإلا فالجهل بها أسلم، وهذا كالتعمق في دقائق بعض العلوم، قال أبو العباس تقي الدين ابن تيمية: «ومن المعلوم؛ ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه، ونعوذ بالله من علم لا ينفع. وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكم الله في كل شيء نافعاً لهم؛ بل قد يكون ضاراً، قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾»[١] أ.هـ.

وغالب هذا يكون فيما لا تدرك حقيقته بالعقول كعلوم العقائد، «ولهذا يقال: العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وهذان النوعان هما اللذان يذكرهما أبو حامد وغيره في وصف غير العلوم الشرعية، فيقول: هي بين علوم صادقة لا منفعة فيها – ونعوذ بالله من علم لا ينفع – وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وإن بعض الظن إثم»[٢].

وفي الإحياء له[٣]: «السبب الثالث الخوض في علم لا يستفيد الخائض فيه فائدة علم، فهو مذموم في حقه كتعلم دقيق العلوم قبل جليلها وخفيها قبل جليها، وكالبحث عن الأسرار الإلهية إذ يطلع الفلاسفة والمتكلمون إليها ولم يستقلوا بها ولم يستقل بها وبالوقوف على طرق بعضها إلا الأنبياء والأولياء فيجب كف الناس عن البحث عنها وردهم إلى ما نطق به الشرع ففي ذلك مقنع للموفق، فكم من شخص خاض في العلوم

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/٣٩)

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/٣٢٩)

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي (١/٣٠) دار المعرفة. وطبعة دار ابن حزم (١/٤٠) ط١ ١٤٢٦هـ.

واستضر بها ولو لم يخض فيها لكان حاله أحسن في الدين مما صار إليه ولا ينكر كون العلم ضاراً لبعض الناس» أ.هـ.

❀ ❀ ❀

ومما ينبغي اعتباره في الحكم على العلوم: الهدف المراد بلوغه من وراءها، فإن كان الطالب يطلب الآخرة والثواب فإن ثمة علوم لا تنفعه في مسيرته التي يهدف لها فيكون ما يصرفه من وقت ومال وجهد فيها، مما يضره ولا ينفعه.

ومن طلب دنيا بعلم ما، فإنه ينزل عليه قاعدة النفع السابقة أيضاً، ولعل بعض العلوم تكون ضارة على قوم دون آخرين، وأظهر العلوم الضارة ما كانت وسيلة إلى حرام أو لغو وضياع كعلوم الفلسفة، والموسيقى، والشعوذة ...

وجعل ابن القيم الفكر ببعض ذلك من فضول العلم الذي لا ينفع، ومثَّل بـ: «الفكر في كيفية ذات الرب وصفاته مما لا سبيل للعقول إلى إدراكه، ومنها الفكر في الصناعات الدقيقة التي لا تنفع بل تضر كالفكر في الشطرنج والموسيقى وأنواع الأشكال والتصاوير ومنها الفكر في العلوم التي لو كانت صحيحة لم يعط الفكر فيها النفس كمالاً ولا شرفاً كالفكر في دقائق المنطق والعلم الرياضي والطبيعي وأكثر علوم الفلاسفة التي لو بلغ الإنسان غايتها لم يكمل بذلك ولم يزك نفسه ومنها الفكر في الشهوات...»[1].

ومثَّل أبو بكر الخطيب بهذا الضرب من العلوم المحظورة ما لا فائدة فيها: بقسم من علم النجوم، والحساب الفلكي من جهة إنفاق الأعمار على ما لا يرجع للطالب منه

(1) الفوائد لابن القيم (ص١٩٨)

شيء في دينه ولا دنياه[١]. قال ابن القيم[٢]: «فائدة العلم نقل صورة المعلوم من الخارج وإثباتها في النفس ... فإن كان الثابت في النفس مطابقاً للحقيقة في نفسها فهو علم صحيح ... هو نوعان نوع تكمل النفس بإدراكه والعلم به وهو العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وكتبه وأمره ونهيه. ونوع لا يحصل به للنفس كمال وهو كل علم لا يضر الجهل به فإنه لا ينفع العلم به» أ.هـ.

لكن من العلوم الدنيوية ما تحتاجها البشرية في تسهيل حياتها، خاصة في عصرنا الراهن الذي باتت الحاجة إلى بعض تلك العلوم لها أهميتها ومكانتها في المجتمع، وهي معترف بها وبفضل طالبها بحسب نفعها، وإن كانت قديماً مما لا يضر الجهل به، كون طلابها ينفقون فيها من الأعمار والأموال بلا نفع عاجل لهم، أما الآن فإن الدول تتولى دعم طلابها، فصارتْ بلا ريب من العلوم التي تنفع البشر في دنياهم، ولعل في تحسين النية في بعضها نفع لطالبها.

ومع كل ذلك يظل الكلام هنا عن العلم النافع للعباد الذي به صلاحهم الدنيوي والأخروي والذي يخسر طالبه الانتفاع به بترك العمل به والله المستعان.



---

(١) القول في علم النجوم للخطيب (ص١٦٨)

(٢) الفوائد لابن القيم (ص٨٤)

وقوله: (**علم**) التنكير دليل على التعميم؛ فكل علم نافع يدخل فيه، وقوله: (**لا يُقال به**) تخصيص القول فيه إشارة إلى إرادة أحد وجوه العمل به، ألا وهو النشر والتعليم فإن أقوى وسائل التعليم إنما تكون بالقول، ويحتمل أنه أراد: "لا يُعمل به" لصحة حمل القول على الفعل[1].

ويقابله: كاتم العلم ومانعه[2]، فهذا لا يستفيد منه لا في حفظه لنفسه – إذ الحفظ خوان والتفلت داء لا وقاية منه إلا بالمعاهدة، وأحسن طريق له هو المذاكرة والتعليم – ولا في تحصيل كمال نفعه، فإن العلم إن نُشر عاد نفعه على معلمه، وهي دائرة؛ فمن أنفق منه أُنفق عليه منه، كحال الطبيب وحاجته إلى من يطببه. والعلم الشرعي وجوه نفعه آكد.

قوله: (**ككنز لا ينفق منه**) الكنز قال أهل اللغة: «الكاف والنون والزاء أُصَيل صحيح يدل على تجمع في شيء، من ذلك ناقة كناز اللحم، أي مجتمعة»[3]، «واكتنز الشيء اجتمع وامتلأ»[4]، «يقال: كنز الإنسان مالاً يكنزه. والكنز: اسم للمال إذا أحرز في وعاء»[5]، و«الكنز: جعل المال بعضه على بعض وحفظه. وأصله من كنزتُ التمر في

---

(١) يأتي الكلام على استعمال "القول" بمعنى "الفعل" تحت الأثر (١٥٣).

(٢) ويأتي في الأثر (١٠٧) شيء من الكلام عن كتم العلم.

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٤١/٥)

(٤) الصحاح لأبي نصر الجوهري (٨٩٣/٣)

(٥) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (٥٨/١٠)، وكتاب العين (٣٢٢/٥)

الوعاء»[١] أ.هـ.

وفي الشرع يطلق على سبيل المذمة لكل مالٍ جُمع ولم تؤذ زكاته، قال ابن حبان[٢]: «ذِكر الخبر المصرح بأن الكنز الذي يستوجب صاحبه المكتنز العقوبة من الله جل وعلا في أخراه هو: المال الذي لم يؤد زكاته وإن كان ظاهراً دون ما أُديَ زكاته وإن كان مدفوناً» أ.هـ.

وقال مجد ابن الدين الأثير[٣]: «الكنز في الأصل: المال المدفون تحت الأرض، فإذا أُخرج منه الواجب عليه لم يبق كنزاً وإن كان مكنوزاً. وهو حكم شرعي تُجوز فيه عن الأصل» أ.هـ. وورد في ذلك آثار منها: «ما أُدي زكاته فليس بكنز»، رواه ابن أبي شيبة[٤] عن عمر، وجابر، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم، ورجال بعضها ثقات.

فقوله: (**ككنز**) أي كالمال الثمين المخزون (**لا ينفق منه**) فما فائدة جمعه إذاً؟!.

والتشبيه هنا: «بجامع الحبس عن الانتفاع به، والظلم بمنع المستحق منه»[٥]. قال شرف الدين الطيبي[٦]: «هذا التشبيه على نحو قولهم: النحو في الكلام كالملح في الطعام، في

---

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٧٢٧)
(٢) صحيح ابن حبان (٨/٥٣)
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٠٣)
(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢/٤١١)
(٥) قاله المناوي في التيسير شرح الجامع الصغير (٢/٢٦٤)
(٦) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٧٢٢)

الصلاح باستعمالها، والفساد بإهمالها، لا في القلة والكثرة. تشبيه العلم بالكنز وارد في مجرد عدم النفع في الانتفاع والإنفاق منهما، لا في أمر آخر، وكيف لا؟ وإن العلم يزيد بالإنفاق والكنز ينقص، والعلم باق والكنز فانٍ. فإن المال يفني عن قريب وإن العلم باقٍ لا يزال» أ.هـ.

وقارن بينهما أبو مُحَّد علي بن حزم[1] بقوله: «الباخل بالعلم ألأم من الباخل بالمال، لأن الباخل بالمال أشفق من فناء ما بيده، والباخل بالعلم بخل بما لا يفنى على النفقة، ولا يفارقه مع البذل!» أ.هـ.

وبهذا يتضح وجه التنفير عن كتمان العلم، وكتمان العلم عده بعض العلماء من الكبائر إلا أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، وفصل فيه أبو العباس ابن حجر الهيتمي[2] فقال: «عد هذه كبيرة هو ما صرح به غير واحد من المتأخرين؛ وكأنهم نظروا إلى ما ذكرته من هذا الوعيد الشديد فيه وليس ذلك على إطلاقه، فإن الكتم قد يجب، والإظهار قد يجب، وقد يندب. ففيما لا يحتمله عقل الطالب ويخشى عليه من إعلامه به فتنة يجب الكتم عنه، وفي غيره إن وقع وهو فرض عين أو في حكمه وجب الإعلام، وإلا ندب؛ ما لم يكن وسيلة لمحظور.

والحاصل أن التعليم وسيلة إلى العلم فيجب في الواجب عيناً في العين، وكفاية فيما هو على الكفاية، ويندب في المندوب كالعروض، ويحرم في الحرام كالسحر والشعبذة.

---

(١) الأخلاق والسير في مداواة النفوس لابن حزم (ص٨٩)، دار ابن حزم تحقيق إيفار رياض.

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/١٧٦) في الكبيرة الرابعة والأربعين

قال بعض المفسرين: لا يجوز تعليم الكافر قرآناً ولا علماً حتى يُسلم، ولا تعليم المبتدع الجدل والحجاج ليحاج به أهل الحق، ولا تعليم الخصم على خصمه حجة يقتطع بها ماله، ولا السلطان تأويلاً يتطرق به إلى إضرار الرعية، ولا نشر الرخص في السفهاء يتخذونها طريقاً لارتكاب المحظورات وترك الواجبات» أ.هـ.

وقد ساق أبو عبد الله شمس الدين ابن مفلح آثاراً في امتناع السلف عن النشر لحكمة وصدرها[١] بقول مهنا: «سألتُ أحمد قال: قال يحيى بن سعيد: ربما جاءني من يستأهل فلا أحدثه، ويجيء من لا يستأهل أن أحدثه فأحدثه» أ.هـ. قلت: وهذا يحمل على بعض العوارض والأحوال الخاصة التي تطرأ على الشيخ ومحيطه، كأن يكره شيئاً فيغضب على الطالب ويمنعه أو يؤجله.

وفيه[٢]: «قال ابن الجوزي في كتاب السر المكتوم: لا يصلح لإيداع الأسرار كل أحد، ولا ينبغي لمن وقع بكنز أن يكتمه مطلقاً فربما ذهب هو ولم ينتفع بالكنز، وكما أنه لا ينبغي للعالم أن يخاطب العوام بكل علم فينبغي أن يخص الخواص بأسرار العلم لاحتمال هؤلاء ما لا يحتمله أولئك، وقد علم تفاوت الأفهام» أ.هـ.

وهذا بالتأكيد لأن بعض المسائل في كثير من العلوم لا يجوز أن يحاط ببعض جوانبها دون بعض، إلا أن يُلم بها، وهذا مما يحتاج إلى جهد ووقت ورغبة واهتمام وعناية... فإن فُقد بعض هذه لم يكن يصلح أن تطرق من أساسها. ولهذا فإن من ليس هو من أهل

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية (٢/ ١٥٢)
(٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية (٢/ ٨٦)

العلم وإنما تسلق عليهم فلا يستحق أن يعطى أسرار العلم، ومِنْ شرط العلم الشرعي التقوى، ولو تصور حصول علم لغير مستحق فلربما اتخذها وسيلة لحرب أهله متعمداً أو غير عامد، ويكثر الخطأ وتخرق القواعد، ومن هذا الباب قال بعض السلف في معرض النهي والزجر[١]: «لا تعلق الدر في أعناق الخنازير».

وقال الخطيب[٢]: «وكان بعض السلف يتمنع من التحديث اذا كان السامع ليس من أهل العلم»، وذكر آثاراً منها عن مالك ابن أنس قال: «من إهانة العلم أنْ تحدث كل من سألك»[٣]، وعن مغيرة بن مقسم[٤]: «إني لأحتسب في منعي الحديث كما تحتسبون في بذله». ومنها ما حكاه بعض السلف عن عيسى عليه السلام قوله: «يا بني إسرائيل لا تتكلموا بالحكمة عند الجاهل فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم»[٥].

---

(١) روي عن الأعمش في مسند ابن الجعد (ص١٢٩)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٥/٥٢)، وعن غيره وانظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٠٥و٣٢٥)، والمحدث الفاصل (ص٥٧٣)، وروي مرفوعاً ولا يصح رواه ابن عدي في الكامل (٧/٢١٠) وابن عساكر في تأريخ دمشق (٤٣/١٤١) وفيه حفص بن سليمان متروك، والخطيب في التأريخ (٩/٣٥٦) وفيه ابن أبي العيزار متهم بالوضع.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٠٥)

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٠٥)

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٢٥)

(٥) رواه الحاكم في المستدرك (٤/ ٣٠١)، وعبد بن حميد في المسند (ص٢٢٥)، والقاضي عياض في الإلماع (ص٢٣٣)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٤٧/٤٥٨) وفي سنده أبو المقدام هشام بن زياد متروك. ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٤٥٠) عن عكرمة عن عيسى وفيه رجل مبهم لم يسمى. وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/٢٣٢)، وتنزيه الشريعة لابن عراق الكناني (١/٢٦٢)، وتذكرة الموضوعات للفتني (ص٢٦).

وقال حاجي خليفة[١] في الكلام على علم البديع: «هو: علم يعرف به وجوه تفيد الحسن في الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى المقام، ووضوح الدلالة على المرام، فإن هذه الوجوه: إنما تُعد محسنة بعد تينك الرعايتين وإلا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير» أ.هـ.

ولأبي عبد الله مُحَّد بن إدريس الشافعي المطلبي أبياتاً تدور حول هذا الموضوع يقول فيها[٢]:

أأنثرُ دراً بينَ سارحةِ البهمِ ... وأنظِمُ منثوراً لراعية الغنمْ
لَعَمري لئن ضُيِّعتُ في شرِّ بلدةٍ ... فلستُ مُضَيَّعاً فيهمُ غُرَرَ الكَلِمْ
لَئن سَهل اللهُ العزيزُ بِلطفهِ ... وصادفتُ أهلاً للعِلوم وللحكم
بثثتُ مفيداً واستفدتُ وِدَادهُم ... وإلا فمكنونٌ لديَّ ومُكْتَتَم
ومَنْ مَنحَ الجُهالَ علماً أضاعَهُ ... ومَنْ منعَ المستوجِبين فقد ظَلَمَ
وكاتمُ علمَ الدينِ عمَّن يريدُهُ ... يَبوءُ بأوزارٍ وآثمٍ إذا كَتَمَ

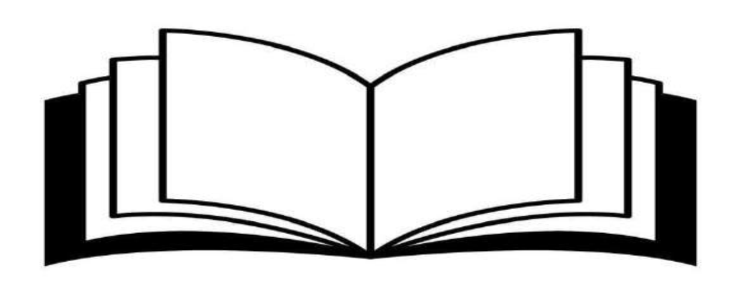
---

(١) كشف الظنون (١/٢٣٢)

(٢) لم أر في نسبتها إليه اختلاف بينهم، على خلاف في بعض ألفاظها بينهم، وقد رواها عنه بالسند البيهقي في مناقب الشافعي (٢/٧٢)، وأوردها ياقوت في معجم الأدباء (٦/٢٤٠٧)، والذهبي في تأريخ الإسلام (٥/١٦٨)، وسير الأعلام (١٠/٧٢)، وتاج الدين السبكي في طبقات الشافعية (١/٢٩٤).

والبيت السادس الأخير منها تفرد به الذهبي في المصادر الآنفة، وكان صدر الأبيات بقوله في حكاية سببها: «ونقل أبو الشيخ بن حيان وغيره من وجه أن الشافعي لما دخل مصر أتاه جلة أصحاب مالك، وأقبلوا عليه، فلما رأوه يخالف مالكاً وينقض عليه تنكروا له وجفوه، فأنشأ يقول: .. » أ.هـ. واختلف في إثبات في البيت السادس الأخير جامعوا الديوان، فأثبته: مجاهد مصطفى بهجت (ص٩٢- ٩٣)، ولم يثبته: مُحَّد عفيف الزعبي (ص٧٥)، ومُحَّد إبراهيم سليم (ص١٢٨ -١٢٩)، ولم أقف عليها عند الخفاجي.

وسيأتي في الأثر (١٠٧)، و(١٤٢) زيادة بحث في هذه المسألة، وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١٣ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش قال: بلغني عن مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير: أنه قال: فضل العلم أحب إليَّ من فضل العبادة، وخير دينكم الورع.**

إسناده ضعيف لانقطاعه فهو من بلاغات الأعمش، لكن الأثر صحيح إلى مطرف فقد رواه أبو بكر ابن أبي شيبة[١] بسند حسن لأجل ابن أبي السميط عن قتادة عنه به، وهو صدوق. وتابعه في قتادة: حماد بن سلمة[٢] وابن أبي عروبة[٣]، وأبو عوانة[٤].

وروي مرفوعاً بأسانيد واهية، فعن مطرف عن **حذيفة** ﷺ يرفعه: رواه البزار[٥] من طريق الأعمش عنه، ولم يلقه[٦]، وفي الطريق إليه: عباد بن يعقوب، عن عبدالله بن عبد القدوس مختلف في الاحتجاج بهما.

---

(١) المصنف (٧/٢٣٢)

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٩/١٤٢)، والفريابي في فوائده (ص١٥٧- ح٣٣) المطبوع في آخر كتاب الصيام له تحقيق عبد الوكيل الندوي الدار السلفية: ط١/ ١٤١٢هـ، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٢٧)

(٣) رواه أحمد في الزهد (ص١٩٤)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٣٠٤)

(٤) رواه أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/٨٢)، ولم أقف له على رواية عن قتادة.

(٥) مسند البزار (٧/٣٧١)، ومعجم الطبراني الأوسط (٤/١٩٦)، ومستدرك الحاكم (١/١٧١)، والمدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص٣٠٣)، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (٢/٢١١)

(٦) قال أبو حاتم الرازي في المراسيل لابنه: «لم يلق الأعمش مطرفاً».

وروي أيضاً: عن **سعد بن أبي وقاص** ﷺ[١]، وعن **ابن عمر** ﷺ[٢]، وعن **ثوبان** ﷺ[٣]، وعن **أبي هريرة وجابر** ﷺ[٤]، وعن **ابن عباس** ﷺ[٥].

وروي أيضاً مرسلاً، يروى رفعه عن: **طاووس**[٦]، **وعمرو بن قيس الملائي**[٧]، **والحسن وابن سيرين**[٨]، وعن **أبي قلابة الجرمي**[٩].

قال الدارقطني[١٠]: «وليس يثبت من هذه الأسانيد شيء، وإنما يروى هذا عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من قوله» أ.هـ.

وقال في موضع آخر بعد ذكره طرقه: «ولا يصح منها شيء... والصحيح أنه من

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (١/١٧٠)، وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/١٣٧)، والبيهقي: في الزهد (ص٣٠٩)، وفي المدخل إلى السنن (ص٣٠٢)، وفي الآداب (ص٣٢٥). وليس في سنده ضعيف.

(٢) رواه يحيى بن الحسين الشجري كما في ترتيب الأمالي الخميسية (١/٧٩)، وأبو عبد الله القضاعي في مسند الشهاب (٢/٢٤٩) من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه به، وليث ترك.

(٣) ذكره ابن عساكر في الأربعين البلدانية (ص٩٥) وفيه نوح الجامع ابن أبي مريم كذبوه.

(٤) ذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني كما في العلل (٤/٣١٩) و(١٠/١٤٥)

(٥) رواه أبو عبدالله القضاعي في الشهاب (١/٥٩)، ويحيى بن الحسين الشجري في الأمالي الخميسية (١/٧٩) بسند ضعيف من طريق سوار بن مصعب عن ليث بن أبي سليم ضعيفان عن طاووس عنه به.

(٦) المعجم الكبير للطبراني (١١/٣٨) بالسند السالف عن ابن عباس لكنه وقف على طاووس.

(٧) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/٢٨٤) و(٧/٨٨)، ومن طريقه وكيع في الزهد (ص٤٧١)، وسنده إليه صحيح وهو معضل

(٨) رواه هناد في الزهد (٢/٤٦٥) قال حدثنا ابن فضيل عن أبان عنهما، ولم أعرف أبان هذا.

(٩) رواه عبد الأعلى بن مسهر في نسخته (ص٢٧) عن أبي نوفل علي بن سليمان عن الأعمش عنه، ولا بأس بسنده.

(١٠) علل الدارقطني (٤/٣١٩)

قول مطرف بن الشخير»[١]، وكذا قال أبوا بكرٍ: البزار والبيهقي[٢].

❁ ❁ ❁

وتفضيل العلم على العبادة أمر لا يكاد يختلف فيه، والمقارنة فبين نفليهما. فما العلم إلا أحد أنواع العبادات.

قوله: (**فضل العلم**) الفضل هنا إما من الفُضلة أو الفَضيلة: الزائد عن الواجب أو الزيادة في الخيرية. قال ابن فارس: «الفاء والضاد واللام أصل صحيح يدل على زيادة في شيء. من ذلك الفضل: الزيادة والخير. والإفضال: الإحسان»[٣].

**فالأول**: «الفضلة والفضالة: ما فضل من شيء وفضل منه شيء»[٤]. «والفِضال: جمع فضلة، وهي البقية من الشيء»[٥]. قال أبو هلال العسكري: «الفرق بين الاحسان والفضل: أن الإحسان قد يكون واجباً وغير واجب، والفضل لا يكون واجباً على أحدٍ

---

[١] علل الدارقطني (١٠/١٤٥)

[٢] مسند البزار (٧/٣٧١)، وقال البيهقي في المدخل (ص٣٠٤) : «هذا الحديث يروى مرفوعا بأسانيد ضعيفة وهو صحيح من قول مطرف بن عبد الله بن الشخير»، ونقله عنه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/٤١)

[٣] معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٥٠٨)

[٤] الصحاح لأبي نصر الجوهري (٥/١٧٩١)

[٥] الاشتقاق لأبي بكر ابن دريد (ص٦٤)

وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه»[١] أ.هـ.

**والثاني**: «الفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة»[٢]. «الفَضْل: ضد النَّقْص[٣]، رجلٌ فَاضل، وفاضلتُ فلاناً ففَضَلْتُه، إذا ذكرتما محاسنكما فكنتَ أَكثر محاسنَ مِنْهُ. والفضائل، وَاحِدهَا فَضِيلَة، وَهِي المحاسن أَيْضاً ... والأفْضَل: مثل الأزْيَد»[٤]، «فضيلة، والفِضال: مصدر فاضلهُ مفاضلة وفِضالاً، إذا تذاكرا فضائلَهما»[٥]. قال أبو هلال العسكري: «الفرق بين الفاضل والمتفضل: أن الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير، والفضل الزيادة يقال: فضل الشيء في نفسه إذا زاد وفضله غيره إذا زاد»[٦] أ.هـ.

وكلاهما يصح في معنى الأثر هنا كما سيأتي تفصيله. و(**العلم**) هو الشرعي من العلوم، و(ال) هنا للعهد الذهني؛ لأن المقارنة إنما تكون بين المتماثلات ولهذا قرنه في المفاضلة بالعبادة. فيكون المعنى: فضل العلم؛ أي الزائد — والفضلة - عن الواجب، أو يقال: فضيلة العلم وخيريته.

---

(١) معجم الفروق اللغوية (ص: ٢٤)
(٢) الصحاح لأبي نصر الجوهري (١٧٩١/٥)
(٣) بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز (ص: ١٢٠٩)، وفي مفردات الراغب الأصفهاني (ص٦٣٩): «الفضل الزيادة عن الاقتصاد»
(٤) جمهرة اللغة لأبي بكر ابن دريد (٩٠٧/٢)
(٥) الاشتقاق لأبي بكر ابن دريد (ص٦٤)
(٦) معجم الفروق اللغوية (ص: ٣٩٥)

قال عبدالرؤوف المناوي[١]: «أي نفل العلم أفضل من نفل العمل، كما أن فرض العلم أفضل من فرض العمل. وفضل العلم ما زاد على المفترض» أ.هـ.

قلت: في إلحاقه الفرض بالنفل في المقارنة نظر، إلا أن يفصل فيعين التوحيد إذ هو أشرف معلوم معمول به.

قوله: (**أحب إليَّ**) الأحب والأولى والأفضل في اختياره هو الاشتغال بالعلم تحصيلاً وتعليماً. (**من**) الاشتغال بـ (**فضل العبادة**)، و«العبادة: الطاعة»[٢]. «ومعنى العبادة في اللغة: الطاعة مع الخضوع. ويقال: طريق معبد إذا كان مذللاً بكثرة الوطء»[٣]. وهي «مشتق[ة] من التذلل ... وتعبدت للرجل إذا تذللت لَهُ»[٤].

قال أبو الحسن ابن سيده: «وكل خضوع ليس فوقه خضوع فهو عبادة، طاعة كان للمعبود أو غير طاعة. وكل طاعة لله على جهة الخضوع والتذلل فهي عبادة. والعبادة نوع من الخضوع لا يستحقه إلا المنعم بأعلى أجناس النعم كالحياة والفهم والسمع والبصر والشكر. والعبادة لا تستحق إلا بالنعمة لأن العبادة تنفرد بأعلى أجناس النعم لأن أقل القليل من العبادة يكبر عن أن يستحقه إلا من كان له أعلى جنس من النعمة؛

---

(١) فيض القدير (٤/٤٣٤)
(٢) الصحاح (٢/٥٠٣)
(٣) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (٢/١٣٩)
(٤) جمهرة اللغة لأبي بكر ابن دريد (١/ ٢٩٩)

إلا الله سبحانه فلذلك لا يستحق العبادة إلا الله»[١] أ.هـ.

وقال الراغب الأصفهاني[٢]: «العبودية: إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها، لأنها غاية التذلل، ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال، وهو الله تعالى». قال أبو العباس أحمد ابن تيمية[٣]: «لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب، فهي تتضمن غاية الذل لله بغاية المحبة له»، وقال شمس الدين ابن قيم الجوزية: «والعبادة تجمع أصلين: غاية الحب بغاية الذل والخضوع»[٤]، وهي: «كمال الحب مع كمال الخضوع والذل»[٥].

وأجملها شيخ الإسلام في تعريفٍ بكلمات فقال[٦]: «هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة»، ونحوها في المدارج لابن القيم قال[٧]: قال[٧]: «وبني ﴿إياك نعبد﴾ على أربع قواعد: التحقق بما يحبه الله ورسوله ويرضاه من

---

(١) المخصص (٦٢/٤)

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص٥٤٢)

(٣) الفتاوى الكبرى (١٥٧/٥)

(٤) مدارج السالكين لابن القيم (٩٥/١)

(٥) الجواب الكافي أو الداء والدواء لابن القيم (٥٣٢/١)

(٦) مجموع الفتاوى (١٤٩/١٠)، الفتاوى الكبرى (١٥٤/٥)

(٧) مدارج السالكين (١٢٠/١)

قول اللسان والقلب، وعمل القلب والجوارح. فالعبودية: اسم جامع لهذه المراتب الأربع»

أ.هـ.

❁ ❁ ❁

وقد وردت آثار كثيرة في تفضيل السلف مذاكرة العلم على إحياء الليل وصوم النفل[١]. «قال حجة الإسلام : العلم أشرف جوهراً من العبادة مع العمل به، وإلا كان علمه هباء منثوراً إذ العلم بمنزلة الشجرة والعبادة بمنزلة الثمر فالشرف للشجرة لكونها الأصل لكن الانتفاع بثمرتها، فلا بد للعبد من أن يكون له من كلا الأمرين حظ ونصيب، ولهذا قال الحسن[٢]: اطلبوا العلم طلباً لا يضر العبادة، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بالعلم»[٣].

وقال أبو إسحاق الشاطبي[٤]: «ومما يوضح هذا التأويل ما خرجه ابن وهب بسند مقطوع عن الحسن قال: العامل على غير علم كالسائر على غير طريق، والعامل على غير علم ما يفسد أكثر مما يصلح، فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بترك العبادة واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بترك العلم، فإن قوماً طلبوا العبادة وتركوا العلم حتى خرجوا بأسيافهم على

---

(١) نقل جملة منها ابن مفلح في كتابه الآداب الشرعية (٢/٤١)

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/١٨٧) وفيه رجل مبهم لم يسمى. ولفظه: «اطلب العلم طلباً لا يضر بالعبادة، واطلب العبادة طلباً لا يضر بالعلم، فإن من عمل بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح»

(٣) فيض القدير (٤/٤٣٤) لعبد الرؤوف المناوي

(٤) الاعتصام (٢/١٧٥)

أمة مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم ولو طلبوا العلم لم يدلهم على ما فعلوا. يعني الخوارج والله أعلم لأنهم قرأوا القرآن ولم يتفقهوا حسبما أشار إليه الحديث (يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم)، وروي عن مكحول أنه قال: تفقه الرعاع فساد الدين والدنيا، وتفقه السفلة فساد الدين» أ.هـ.

وروى أبو بكر البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى[١] عن عقيل بن خالد الأيلي قال: «سئل الزهري: العلم أفضل أو العمل به؟ فقال: العلم أفضل من العمل لمن جهل، والعمل أفضل من العلم لمن علم». فإتمام نقص النفس واجب عليها.

وما أحسن تعليق أبي عبد الله شمس الدين الذهبي[٢] في الإشارة إلى الملحظ الدقيق بينهما فيقول معلقاً على المقارنة بين العلم ونوافل الطاعات، ويبين مداخل الشيطان على العباد: «قال أبو أسامة: سمعت مسعراً يقول: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله، وعن الصلاة، فهل أنتم منتهون؟ قلتُ: هذه مسألة مختلف فيها: هل طلب العلم أفضل، أو صلاة النافلة والتلاوة والذكر؟ فأما من كان مخلصاً لله في طلب العلم، وذهنه جيد، فالعلم أولى، ولكن مع حظ من صلاة وتعبد. فإن رأيته مجداً في طلب العلم لا حظ له في القربات، فهذا كسلان مهين، وليس هو بصادق في حسن نيته. وأما من كان طلبه الحديث والفقه غية ومحبة نفسانية، فالعبادة في حقه أفضل، بل ما بينهما أفعل تفضيل، وهذا تقسيم في الجملة، فقلَّ -والله- من رأيته مخلصاً في طلب العلم.

دعنا من هذا كله، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيز طلب العلم، بل اصطلاح وطلب أسانيد عالية، وأخذ عن شيخ لا يعي، وتسميع لطفل يلعب

---

(١) المدخل (ص٣٠٨)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦٧/٧)

ولا يفهم، أو لرضيع يبكي، أو لفقيه يتحدث مع حدث، أو آخر ينسخ. وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء، أو بالنعاس، والقارئ إن كان له مشاركة، فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء، سواء تصحف عليه الاسم، أو اختبط المتن، أو كان من الموضوعات. فالعلم عن هؤلاء بمعزل، والعمل لا أكاد أراه، بل أرى أموراً سيئة – نسأل الله العفو» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قوله: **(وخير دينكم)** أي أحسن ما يحفظ دين أحدكم: ( **الوَرَع**) «الواو والراء والعين: أصلٌ صحيح يدل على الكف والانقباض منه الورع: العفة، وهي الكف عما لا ينبغي، ورجل وَرِع. والورع: الرجل الجبان، وورع يورع ورعاً، إذا كان جباناً. وورعته: كففته، وأورعته»[1].

قال أبو نصر الجوهري[2]: «قال ابن السكيت: وأصحابنا يذهبون بالورع إلى الجبان[3]، وليس كذلك، وإنما الورع الصغير الضعيف الذي لا غناء عنده[4]. ويقال: إنما مال فلان أوراع، أي صغار... والورع بكسر الراء: الرجل التقي... وتورع من كذا، أي

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ١٠٠)

(٢) الصحاح تاج العربية (٣/١٢٩٦)، وعنه بغير عزو الصفدي في الشعور بالعور (ص٤٨)

(٣) حكاه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (٣/١١٢) عن أبي عبيد عن الكسائي

(٤) وفي نقل ابن سيده عنه في المخصص(١/٢٧٨): «الورع الضعيف في رأيه وعقله وبدنه»، ولا يبعد هذا عن الوصف بالجبن وقد اتفقت كلمتهم عليها.

تحرج. وورعته توريعاً، أي كففته» أ.هـ.

وفي كتاب العين[١]: «الورع: شدة التحرج، ورعه: اكففه كفاً، ورجل ورع متورع إذا كان متحرجاً. والورع: الجبان ورع يورع وراعة، ومن التحرج: ورع يرع رعة. وسمي الجبان ورعاً لإحجامه ونكوصه» أ.هـ. وقال أبو عبدالله بن أبي نصر الحميدي[٢]: «وفي ما قرأناه في المجمل على سعد الزنجاني: الورع الجبان والعفة ... والمعنيان متقاربان، وإذا كان لا يجبن عن المحارم فهو مقتحم لها جريء عليها» أ.هـ..

فيتلخص أنه في اللغة من الكف والعفة والتحرج والتوقي. قال أبو الحسن ابن سيده: «الورع: التحرج»[٣]، وقال أبو بكر ابن دريد[٤]: «من التوقي»، وقال محمود بن عمر أبو القاسم الزمشخري[٥]: «إذا كف عما لا ينبغي». وفي الشرع يقول مجد الدين ابن الأثير[٦]: «الورع في الأصل: الكف عن المحارم والتحرج منه... ثم استعير للكف عن المباح والحلال» أ.هـ.

---

(١) كتاب العين المنسوب للخليل (٢/٢٤٢)

(٢) تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٤٨٥)

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٢/٣٤٩)

(٤) جمهرة اللغة (٢/٧٧٦)

(٥) الفائق (٤/٥٦)، وتبعه أبو موسى المديني في المجموع المغيث (٣/٤٠٤)

(٦) النهاية (٥/١٧٤)

وقال عياض[١]: «الورع التحرج عن الشبهات وأصله الكف»، زاد عليه ابن قرقول[٢]: «الكف عن الشبهات تحرُّجًا وتخوُّفًا من الله تعالى»، وقال أبو عبدالله بن أبي نصر الحميدي[٣]: «إِذا تعفف وَتوقف وَلم يقتحم مَا فِيهِ شُبْهَة»، وقال أبو بكر الأنباري[٤]: «معناه في كلام العرب: كافٌ عما لا يحل له، تاركٌ له».

ومن أقوالهم في فضله ومدح فاعله ما جاء في قوت القلوب[٥]: «قال بعض علماء الأبدال وهو أبو مُحَمَّد سهل: العلم كله باب من التعبد، والتعبد كله باب من الورع، والورع كله باب من الزهد، والزهد كله باب من التوكل، قال: فليس للتوكل حد ولا غاية تنتهي إليه» أ.هـ.

واختلفت كلماتهم في إيجاد حدٍ يجمع متفرق أقوالهم فيه. وهو في الأصل: الكف والتوقف، فإن كان عن حرام فهذا ورع واجب لا مدح لصاحبه يعود لورعه، وإن كان عن مكروه فهذا أرفع قدراً من الأول، وإن كان عن حلال فلا يختلف إما أن يكون محضاً أو مشتبهاً فالأول لا يجوز والثاني هو الورع الممدوح.

---

(١) مشارق الأنوار (٢/٢٨٣)

(٢) مطالع الأنوار (٦/١٩٢)

(٣) تفسير غريب الصحيحين (ص٥٩)

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/١٠٤)

(٥) قوت القلوب لأبي طالب المكي (٢/٤)

قال أبو مُحَمَّد علي بن حزم الظاهري رحمه الله: «فلو كان المشتبه حراماً وفرضاً تركه لكان النبي ﷺ قد نهى عنهم، ولكنه ﷺ لم يفعل ذلك لكنه حض على تركه وخاف على مواقعه أن يقدم على الحرام ونظر ذلك ﷺ بالراتع حول الحمى، فالحمى هو الحرام وما حول الحمى ليس من الحمى والمشتبهات ليس من الحرام وما لم يكن حراماً فهو حلال وهذا في غاية البيان وهذا هو الورع الذي يحمد فاعله ويؤجر ولا يذم تاركه ولا يأثم ما لم يواقع الحرام البين»[1] أ.هـ.

قال أبو القاسم مُحَمَّد ابن جُزي[2]: «وهو على ثلاث درجات: ورع عن الحرام وهو واجب. وورع عن الشبهات وهو متأكد وإن لم يجب. وورع عن الحلال مخافة الوقوع في الحرام وهو فضيلة وهو ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس» أ.هـ.

وفي ضبطه يقول أبو طالب المكي[3]: «واعلم أن الورع أول الزهد وهو أول باب من أبواب الآخرة»، قال ابن القيم[4]: «والفرق بينه وبين الورع، أن الزهد: ترك مالا ينفع في الآخرة، والورع: ترك ما يخشى ضرره في الآخرة. والقلب المعلق بالشهوات لا يصح له زهد ولا ورع» أ.هـ.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦/٥)، دار الآفاق الجديدة ط٢- ١٤٠٣هـ. تحقيق أحمد شاكر.

(٢) القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية (ص٤٧٧)

(٣) قوت القلوب لأبي طالب المكي (٣٢٧/١)

(٤) الفوائد (ص١١٨)

وفي الفرق بينهما يقول أبو العباس شهاب الدين أحمد القرافي[١]: «فالزهد هيئة في القلب كما تقدم بيانه، والورع من أفعال الجوارح، وهو ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس»، ثم ذكر اختلافاً في التورع فيما فيه خلاف وخلص إلى أنه ليس من باب الورع.

وقال أبو إسماعيل عبد الله الهروي[٢]: «الورع توق مستقصي على حذر أو تحرج على تعظيم، وهو آخر مقام الزهد للعامة، وأول مقام الزهد للمريد» وقال أبو علي ابن مسكويه[٣]: «وأما الورع فهو لزوم الأعمال الجميلة التي فيها كمال النفس». ونقل ابن القيم[٤] عن أبي عثمان قوله: «صدق الخوف هو: الورع عن الآثام ظاهراً وباطناً».

وحصره قوم بترك الشبهات فقال أبو طالب[٥]: «الورع هو الجبن عن الإقدام والهجوم على الشبهات، والوقوف عند المشكلات بسكون أو سكوت»، وقال ابن حزم[٦]: «وقد علمنا أن من لم يجتنب المتشابه – وهو الذي لا بأس به – فليس من أهل أهل الورع، وأهل الورع هم المتقون، لأن المتقين جمع متقٍ، والمتقي الخائف. ومن خاف

---

(١) أنوار البروق في أنواع الفروق (٢٧٣/٨)

(٢) منازل السائرين (ص٣١)

(٣) تهذيب الأخلاق لابن مسكويه (ص٢٩)

(٤) مدارج السالكين (٥١٠/١)

(٥) قوت القلوب (٢٣٦/١)

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (٤/٦)

مواقعه الحرام فهو الخائف حقاً».

ثم صنفوه لمراتب قال أبو إسماعيل الهروي[١]: «وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: تجنب القبائح لصون النفس وتوفير الحسنات وصيانة الإيمان. والدرجة الثانية: حفظ الحدود عند ما لا بأس به إبقاء على الصيانة والتقوى وصعوداً على الدناءة وتخلصاً عن اقتحام الحدود. والدرجة الثالثة: التورع عن كل داعية تدعو إلى شتات الوقت والتعلق بالتفرق وعارض يعارض حال الجمع» أ.هـ.

وقال نجم الدين أبو العباس أحمد ابن قدامة[٢]: «والورع له درجات أربع: الدرجة الأولى: وهي درجة العدول عن كل ما تقتضي الفتوى تحريمه، وهذا لا يحتاج إلى أمثلة. الدرجة الثانية: الورع عن كل شبهة لا يجب اجتنابها، ولكن يستحب كما يأتي في قسم الشبهات. ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»[٣]. الدرجة الثالثة: الورع عن بعض الحلال مخافة الوقوع في الحرام. الدرجة الرابعة: الورع عن كل ما ليس لله تعالى، وهو ورع الصديقين» أ.هـ.

---

(١) منازل السائرين (ص٣١)

(٢) مختصر منهاج القاصدين (ص٨٨)، وانظر إحياء علوم الدين (١/١٨)، و(٢/٩٤) فقد توسع في الكلام على هذا الباب.

(٣) رواه: أحمد بسند صحيح في المسند (٣/٢٤٨)، والترمذي في الجامع (٤/٦٦٨)، والدارمي في السنن (٣/١٦٤٨)، والنسائي في الكبرى (٥/١١٧)، وغيرهم.

قال[١]: «والتحقيق فيه أن الورع له أول وغاية، وبينهما درجات في الاحتياط، فكلما كان الإنسان أشد تشديداً، كان أسرع جوازاً على الصراط، وأخف ظهراً، وتتفاوت المنازل في الآخرة بحسب تفاوت هذه الدرجات في الورع، كما تتفاوت دركات النار في حق الظلمة بحسب درجات الحرام، فإن شئت فزد في الاحتياط، وإن شئت فترخص، فلنفسك تحتاط وعليها تترخص» أ.هـ.

ولتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيمية تفصيل فيما ذكره ابن القيم أعلاه في الفرق بين الزهد والورع قال[٢]: «والزهد المشروع هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة، وهو فضول المباح التي لا يستعان بها على طاعة الله. كما أن الورع المشروع هو ترك ما قد يضر في الدار الآخرة، وهو ترك المحرمات والشبهات التي لا يستلزم تركها ترك ما فعله أرجح منها كالواجبات» أ.هـ. وقال في موضع آخر[٣]: «الورع المشروع هو الورع عما قد تخاف عاقبته وهو ما يعلم تحريمه وما يشك في تحريمه وليس في تركه مفسدة أعظم من فعله».

وذكر تفصيلاً مهماً في التوازن بين تحصيل المصالح وتقليل المفاسد وضرب على ذلك أمثلة تُراجع للفائدة. وفصل في موضع آخر منه فيما لا يندرج تحته فقال[٤]: «أما الورع

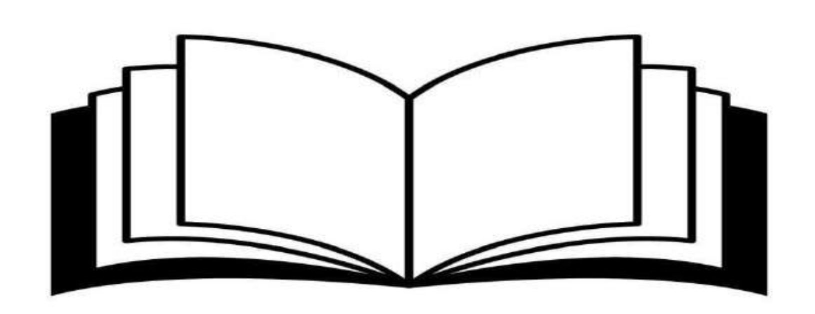
---

(١) مختصر منهاج القاصدين (ص٨٨)
(٢) مجموع الفتاوى (٢١/١٠)
(٣) مجموع الفتاوى (٥١١/١٠)
(٤) مجموع الفتاوى (٦١٥/١٠)

عما لا مضرة فيه أو فيه مضرة مرجوحة – لما تقترن به من جلب منفعة راجحة أو دفع مضرة أخرى راجحة - فجهل وظلم. وذلك يتضمن ثلاثة أقسام لا يتورع عنها: المنافع المكافئة والراجحة والخالصة، كالمباح المحض أو المستحب أو الواجب فإن الورع عنها ضلالة».

إلى أن قال: «وأما الورع فهو اجتناب الفعل واتقاؤه والكف والإمساك عنه والحذر منه وهو يعود إلى كراهة الأمر والنفرة منه والبغض له ... وبهذا يتبين: أن الواجبات والمستحبات لا يصلح فيها زهد ولا ورع، وأما المحرمات والمكروهات فيصلح فيها الزهد والورع. وأما المباحات فيصلح فيها الزهد دون الورع، وهذا القدر ظاهر تعرفه بأدنى تأمل» أ.هـ.

روى أبو بكر مُحَمَّد بن الحسين الآجري[١] بسند صحيح إلى يحي بن أبي كثير قال: «العالم من خشي الله، وخشية الله الورع».



(١) أخلاق العلماء (ص٧٠)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١٤ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن سُليم عن حذيفة قال: بحسب المرء من العلم أن يخشى الله عز و جل، وبحسبه من الكذب أن يقول: استغفر الله وأتوب اليه؛ ثم يعود.**

إسناده متوقف على معرفة سُليم فإنه من مهملات الأسماء، وبقية رجاله ثقات، وقد رواه من طريق الأعمش: هناد، وأبو داود من طريقه، كلاهما في الزهد، وابن أبي شيبة في المصنف ومن طريقه أبو نعيم في الحلية[١]، ونعتوه أعني سليماً بالعامري. وهو في تأريخ ابن عساكر من طريق المصنف[٢].

وسليم في هذه الطبقة اثنان: أحدهما أبو الشعثاء ابن حنظلة المحاربي، وهذا لم يُذكر فيمن سمع منه الأعمش. والآخر ابن عامر أبو يحيى الكلاعي أو الخبائري، ولم تذكر له رواية عن حذيفة ولا للأعمش عنه.

وربما يكون الأول أقرب لأن رواية هناد فيها التصريح بالسماع من حذيفة، والأعمش معروف بالتدليس.

لكن رواية من نعته بالعامري مشكلة، فإن كان أحدهما فكلاهما ثقة، والظاهر أنه ليس أحدهما كما يفهم من صنيع البخاري وأبي حاتم الرازي وابن حبان حيث لم يذكروا

---

(١) الزهد لهناد (٢/٤٥٨)، والزهد لأبي داود (ص٢٤٣)، المصنف لابن أبي شيبة (٧/١٣٩)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني (١/٢٨١)

(٢) تأريخ دمشق (١٢/٢٨٩)

له غير هذه الرواية[١]، وذكروا آخر يروي عن عمر أيضاً[٢].

❁ ❁ ❁

قوله: (**بحسب**) قال ابن فارس[٣]: «الحاء والسين والباء أصول أربعة»، فذكر أولها: العد، من الحساب. ثم أدخل تحته بالقياس: الظن، من الحسبان بتقدير: «الذي أعده من الأمور الكائنة»، ومنه الاحتساب للثواب والحسبة، والتقدير: أنه يعده في الأشياء المذخورة له عند الله تعالى. وأدخل في هذا الأصل أيضاً: الحسب، من الشرف بتقدير: أنه يعد آباء أشرافاً. وذُكر نحو هذا في كتاب: العين، والجمهرة لابن دريد، والمحيط لابن عباد، والمخصص لابن سيده[٤].

وعارضه ابن السكيت بذكر فارق دقيق بين الحسب والشرف فقال: «والشرف والمجد لا يكون إلا بالآباء، يقال: رجل شريف، ورجل ماجد، أي له آباء متقدمون في الشرف. والحسب والكرم يكون في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف، يقال: رجل حسيب ورجل كريم بنفسه» أ.هـ. ذكره في كتابه إصلاح المنطق، ونقل قوله: الجوهري في

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١٣١/٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٣/٤)، الثقات لابن حبان (٣٣٠/٤)

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١٣١/٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٦/٤)، الثقات لابن حبان (٣٣١/٤)

(٣) معجم مقاييس اللغة (٥٩/٢)

(٤) كتاب العين (١٤٨/٣)، جمهرة اللغة لابن دريد (٧٢٩/٢)، المحيط لابن عباد الصاحب (٤٩٣/٢).

الصحاح، وابن سيده في المخصص[١].

وعلق أبو منصور الأزهري[٢] على كلام ابن السِكيت بقوله: «قلت: أراد أن الحسب يحصل للرجل بكرم أخلاقه وإن لم يكن له نسب، وإذا كان حسيب الآباء فهو أكرم له» أ.هـ. وجعلهما قولين: ابنُ سيده في المحكم، وابنُ الأثير في النهاية، وقال الأول منهما[٣]: «والحسب، الشرف الثابت في الآباء. وقيل: هو الشرف في الفعل، عن ابن الأعرابي. والحسب: الفعال الصالح، حكاه ثعلب... أنشد ثعلب: (ورب حسيب الأصل غير حسيب). أي له آباء يفعلون الخير ولا يفعله هو» أ.هـ.

الأصل الثاني مما ذكره أبو الحسين ابن فارس هو: الكفاية. قال عياض في مشارقه: «قال سيبويه: معنى حسب: معنى قط، الاكتفاء»، والذي في كتاب سيبويه: «وأما حسب فمعناه كمعنى قط» [٤]. والثالث: الحسبان: الوسادة الصغيرة، ومنه سهام صغار يرمى بها عن القسي الفارسية. ومنه قولهم: أصاب الأرض حسبان، أي جراد. والرابع: «الأحسب الذي ابيضت جلدته من داء ففسدت شعرته، كأنه أبرص»[٥].

---

(١) إصلاح المنطق (ص٢٢٨)، الصحاح للجوهري (١/١١٠)، المخصص لابن سيده (١/٢٣٨)
(٢) تهذيب اللغة للأزهري (٤/١٩١)
(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٣/٢٠٥)، النهاية لمجد الدين ابن الأثير (١/٣٨١)
(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض (١/٢١١)، الكتاب لسيبويه (٤/٢٣١)
(٥) معجم المقاييس لابن فارس (٢/٦١)

ومما يُزاد عليه ما نقله أبو منصور الأزهري من أن الحسيب هو الجواد، ومن كثر بنوه أيضاً واستدل بلفظ لأحمد في حديث تخيير هوازن بين المال والسبي فقالوا: «خيرتنا بين أحسابنا وأموالنا، نختار أبناءنا». ومنه قول ابن السكيت: «وتقول: افعل كذا وكذا على حسب ذلك، أي: على قدر ذلك» أ.هـ[١].

والمراد هنا هو الأصل الثاني، قال القاضي عياض[٢]: «قوله: حسبي وحسبك وحسباً كتاب الله بسكون السين أي كفاني وكفاك، وحسبك الله وحسبه قراءة الإمام أي كافيته، ولقد شهد عندك رجلان حسبك بهما، أي يكفيك ما تريد بشهادتهما، واحسبني الشيء كفاني، قال سيبويه: معنى حسب معنى قط الاكتفاء» أ.هـ.

وفي كتاب العين[٣]: «وأمّا حَسْب مجزوماً فمعناه كما تقول: حَسْبُك هذا، أيْ: كَفاكَ، وأَحْسَبَني ما أعطاني أي: كفاني»، ونحوه في كتاب ابن سيده[٤]، قال الراغب[٥]: الراغب[٥]: «وحسب يستعمل في معنى الكفاية، ﴿حسبنا الله﴾، أي: كافينا هو، ﴿وحسبهم جهنم﴾، و﴿وكفى بالله حسيباً﴾، أي: رقيباً يحاسبهم عليه» أ.هـ.

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٩١/٤)، مسند أحمد (١٧٧/٦)، إصلاح المنطق لابن السكيت (ص٢٢٩)

(٢) مشارق الأنوار (٢١١/١)

(٣) العين (٤٩/٣)

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (٢٠٦/٣)

(٥) المفردات في غريب القرآن (ص٢٣٤)

وقال مجد الدين ابن الأثير(١): «في أسماء الله تعالى (الحسيب) هو الكافي، فعيل بمعنى مفعل، من أحسبني الشيء إذا كفاني. وأحسبته وحسبته بالتشديد أعطيته ما يرضيه حتى يقول: حسبي». وقال في: (يحسبك أن تصوم) يكفيك. قال: «ولو روي (بحسبك أن تصوم) أي كفايتك، أو كافيك، كقولهم بحسبك قول السوء، والباء زائدة، لكان وجهاً» أ.هـ.

قلتُ: لفظ حديث ابن عمرو بن العاص المشهور في الصحيحين(٢) ودواوين الحديث ورد بالباء الموحدة وبحذفها، وما ذكره ابن الأثير هنا بالياء المثناة لم أقف له على مصدر.

قوله: (**المرء**)، «المرء: الرجل، يقال: هذا مرء صالح، ومررت بمرء صالح، ورأيت مرءاً صالحاً، وضم الميم لغة، وهما مرآن صالحان، ولا يجمع على لفظه. وبعضهم يقول: هذه مرأة صالحة ومرة أيضاً بترك الهمزة وبتحريك الراء بحركتها. فإن جئت بألف الوصل كان فيه ثلاث لغات: فتح الراء على كل حال حكاها الفراء، وضمها على كل حال، تقول: هذا امرأ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ. وتقول: هذا امرؤ، ورأيت امرؤا، ولا جمع له من لفظه»(٣).

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣٨١)

(٢) البخاري (١٩٧٥) ومسلم (١١٥٩)

(٣) الصحاح لأبي نصر الجوهري (١/٧٢)

و«الفرق بين الرجل والمرء: أن قولنا رجل يفيد القوة على الأعمال، ولهذا يقال في مدح الإنسان: إنه رجل، والمرء يفيد أنه أدب النفس، ولهذا يقال: المروءة أدب مخصوص»[1] أ.هـ.

قوله: **(من العلم أن يخشى الله عز وجل)**، يعني يكفيه من العلم ما يحمله على معرفة الله بقدر كسب خشيته سبحانه. والخشية والخوف بمعنى واحد عند أهل اللغة[2]. وتكلم بعضُ من يبحث في أسرار الألفاظ عن فروق دقيقة بينهما؛ فقال أبو هلال العسكري[3]: «الفرق بين الخوف والخشية: أن الخوف يتعلق بالمكروه وبترك المكروه، تقول: خفت زيداً كما قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، وتقول: خفت المرض كما قال سبحانه: ﴿وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾. والخشية تتعلق بمنزل المكروه، ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾، فإن قيل: أليس قد قال ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، قلنا: إنه خشي القول المؤدي إلى الفرقة والمؤدي إلى الشيء، بمنزلة من يفعله. وقال بعض العلماء: يقال: خشيت زيداً ولا يقال: خشيت ذهاب زيد، فإن قيل ذلك فليس على الأصل؛

---

(١) معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص٢٤٩)

(٢) كما في المعاجم اللغوية ككتاب العين (٢٨٤/٤)، وتهذيب الأزهري (١٩٤/٧)، وصحاح الجوهري (٢٣٢٧/٦)، ومقاييس ابن فارس (١٨٤/٢)، ومجمل اللغة له (ص٢٨٩)، والمحكم لابن سيده (٢٤٢/٥)، وشمس العلوم للحميري (١٨١٣/٣)، وانظر: معاني القرآن للزجاج (٣٠٥/٣)، والنكت في القرآن الكريم لأبي الحسن القيرواني (ص١٨٧).

(٣) الفروق اللغوية لأبي هلال (ص٢٤١)

ولكن على وضع الخشية مكان الخوف، وقد يوضع الشيء مكان الشيء إذا قرب منه» أ.هـ.

وقال في كتابه النظائر[١]: «الخوف خلاف الأمن... وأصله من النقصان، ومنه قيل: خوفت الشيء إذ أنقصته، ودينار مخوف ناقص الوزن، وقد يجيء الخوف بمعنى العلم، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾، وكذلك الخشية بمعنى العلم، قال الله: ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾» أ.هـ.

وجعل بعضهم بينهما خصوصاً وعموماً، فقال أبو القاسم الراغب الأصفهاني[٢]: «الخشية: خوف يشوبه تعظيم، وأكثر ما يكون ذلك عن علم بما يخشى منه، ولذلك خص العلماء بها في قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾» أ.هـ.

وفي كتاب المطلع[٣] لشمس الدين البعلي: «وقال أبو علي الدقاق: الخوف على مراتب: الخوف، والخشية، والهيبة؛ فالخوف من شرط الإيمان، والخشية، من شرط العلم، والهيبة من شرط المعرفة» أ.هـ. وقال الحكيم الترمذي[٤]: «فالخوف أن تخافه من عظمته، والرجاء أن ترجوه من رحمته، والخشية أن تخشاه من مهابته» أ.هـ.

---

(١) الوجوه والنظائر لأبي هلال (ص٢٠٣)
(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٢٨٣)
(٣) المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي (ص٢٣٩)
(٤) الأمثال من الكتاب والسنة (ص١١٢)

وفي بصائر أبي طاهر مجد الدين الفيروز أبادي[١]: «فالخوف: توقع العقوبة على مجاري الأنفاس، قاله جنيد. وقيل: اضطراب القلب وحركته من تذكره المخوف. وقيل: الخوف هرب القلب من حلول المكروه عند استشعاره. والخشية أخص من الخوف؛ فإن الخشية للعلماء بالله تعالى كما تقدم. فهي خوف مقرون بمعرفة. قال النبي ﷺ: «إني أتقاكم لله وأشدكم له خشية». فالخوف حركة، والخشية انجماع وانقباض وسكون، فإن الذي يرى العدو والسيل ونحو ذلك له حالتان: إحداهما حركة الهرب منه، وهى حالة الخوف، والثانية سكونه وقراره في مكان لا يصل إليه وهى الخشية ... فالخوف لعامة المؤمنين، والخشية للعلماء العارفين ... وعلى قدر العلم والمعرفة يكون الخشية... فصاحب الخوف يلتجئ إلى الهرب والإمساك، وصاحب الخشية إلى الاعتصام بالعلم، ومثلهما كمثل من لا علم له بالطب ومثل الطبيب الحاذق. فالأول يلتجئ إلى الحمية والهرب، والطبيب يلتجئ إلى معرفته بالأدوية والأدواء. وكل واحد إذا خفته هربت منه، إلا الله، فإنك إذا خفته هربت إليه. فالخائف هارب من ربه إلى ربه» أ.هـ.

وقال أبو البقاء الكفوي في كلياته[٢]: «والخشية: أشد من الخوف، لأنها مأخوذة من قولهم: شجرة خاشية: أي يابسة، وهو فوات بالكلية، والخوف: النقص من ناقة خوفاء: أي بها داء وليس بفوات، ولذلك خصت الخشية بالله في قوله: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾. والخشية تكون من عظم المخشي وإن كان الخاشي قوياً، والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمراً يسيراً. وأصل الخشية خوف من تعظيم، ولذلك

(١) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي (٢/٥٤٥)

(٢) الكليات للكفوي (ص٤٢٨)

خص بها العلماء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، على قراءة نصب الجلال» أ.هـ.

ونقل نور الدين الجزائري عن الطوسي ما حاصله[١]: «أن الخوف والخشية وإن كانا في اللغة بمعنىً واحدٍ إلا أن بين خوف الله وخشيته وفي عرف أرباب القلوب فرقاً وهو أن الخوف تألم النفس من العقاب المتوقع بسبب ارتكاب المنهيات، والتقصير في الطاعات. وهو يحصل لأكثر الخلق وإن كانت مراتبه متفاوتة جداً، والمرتبة العليا منه لا تحصل إلا للقليل. والخشية: حالة تحصل عند الشعور بعظمة الخالق وهيبته وخوف الحجب عنه، وهذه حالة لا تحصل إلا لمن اطلع على حال الكبرياء وذاق لذة القرب، ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قوله: **(وبحسبه من الكذب أن يقول: استغفر الله وأتوب إليه؛ ثم يعود)** أي ويكفيه في استحقاق وصف الكذب على ربه في إعلان توبته: العودة للذنب بعد الاستغفار. ومناسبة التعبير بالكذب أنه استغفر؛ والاستغفار هو طلب المغفرة، وهذا الطلب لا يُقدم إلا بشروط ذكرها أهل العلم: من الندم، والاقلاع عن الذنب، ونحوها[٢].

---

(١) معجم الفروق اللغوية (ص٢١٨) لنور الدين الجزائري

(٢) ناقشها الحافظ في المصدر السابق فتح الباري باب التوبة من صحيح البخاري (١٠٢/١١)

وفي قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾قال الحافظ[١]: «وقوله تعالى: ﴿ولم يصروا على ما فعلوا﴾ فيه إشارة إلى أن مِنْ شرط قبول الاستغفار أن يقلع المستغفر عن الذنب وإلا فالاستغفار باللسان مع التلبس بالذنب كالتلاعب» أ.هـ.

ويفهم من ترتيب الوصف بالكذب لمن عاد بعد الاستغفار: بطلان التوبة؛ لفقد شرطها، وهذا يتأتى على القول بأن من شروط التوبة عن الذنب: عدم العودة إليه، وهو قولٌ حكاه الحافظ[٢] عن بعض من أدركه وعلق عليه بقوله: «عُزي للقاضي أبي بكر الباقلاني، ويرده الحديث الآتي بعد عشرين باباً»، ثم ساق أقوالاً في ذلك.

ولعله يريد حديث أبي هريرة رضي الله عنه [٣] قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن عبداً أصاب ذنباً – وربما قال: أذنب ذنباً – فقال: رب أذنبتُ – وربما قال: أصبت – فاغفر لي، فقال ربه: أعلم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرتُ لعبدي. ثم مكث ما شاء الله ثم أصاب ذنباً – أو أذنب ذنباً – فقال: رب أذنبت – أو أصبت – آخر فاغفره؟ فقال: أعلم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرتُ لعبدي، ثم مكث ما شاء الله، ثم أذنب ذنباً – وربما قال: أصاب ذنباً – قال: قال: رب أصبتُ – أو قال

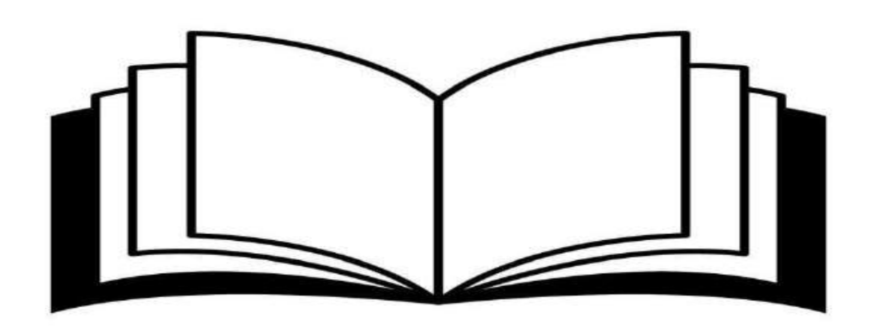
---

(١) فتح الباري (١١/٩٩)

(٢) فتح الباري (١١/١٠٤)

(٣) رواه البخاري (٧٥٠٧) ومسلم (٢٧٥٨)

أذنبت - آخر فاغفره لي، فقال: أعلم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرتُ لعبدي ثلاثاً، فليعمل ما شاء». وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١٥ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق قال: بحسب الرجل من العلم أن يخشى الله عز وجل وبحسب الرجل من الجهل أن يعجب بعلمه.**

إسناده صحيح لولا عنعنة الأعمش[١]. واختلف عليه على أربعة أوجه، **أولها**: عن ابن مُرة به، ويروى عنه من طرق ثلاثة: أولها طريق الثوري، ورواها أبو خيثمة ابن حرب في كتابنا هذا، وأبو عبد الله بن حنبل، وأبو القاسم ابن عساكر[٢]. وثانيها: طريق شعبة عنه، ورواها ابن عساكر[٣]. وثالثها: طريق عبيدة بن حميد عنه رواها الآجري وأبو بكر الخطيب[٤]. وجميعهم بلفظ المصنف.

**والوجه الثاني**: يروى عن الأعمش عن أبي الضحى مسلم بن صبيح عن مسروق به، من طرق: أولاها طريق أبي معاوية الضرير عند أبي بكر بن أبي شيبة[٥]، وثانيها طريق زائدة بن قدامة، فجرير بن عبد الحميد، وداود بن نصير الطائي، وثلاثتهم عند ابن عساكر في التأريخ[٦]. وأبي شهاب الحناط عند ابن عبد البر[٧].

---

(١) لكنها غير مؤثرة لرواية شعبة عنه كما يأتي.

(٢) كتاب الزهد لأحمد (ص٢٨٢)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٢٩/٥٧).

(٣) تأريخ دمشق (٤٢٨/٥٧-٤٢٩) من طريقين إحداهما عن ابن مهدي عنه.

(٤) أخلاق العلماء للآجري (ص٧٠)، الفقيه والمتفقه للخطيب (٥٧/٢)

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٩/٧)

(٦) تأريخ دمشق (٤٢٨/٥٧-٤٢٩)

(٧) جامع بيان العلم وفضله (٥٦٩/١)

**والوجه الثالث**: رواه ابن عساكر[١] من طريق داود بن نصير عن الأعمش بإسقاط شيخه، وفي السند إليه مصعب بن المقدام مختلف في توثيقه. ووصله ابن أبي شيبة[٢] من طريق مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان بمثل طريق المصنف لكنه أبدل مسروقاً بابن مسعود ﷺ، وهذا هو **الوجه الرابع**. ولن تعارض رواية ابن غزوان أساطين الرواية. وروى ابن عساكر أثر مسروق هذا من غير طريق الأعمش وفي سنده كلام يرجئ إلى حين.

❁ ❁ ❁

قوله: (**بحسب الرجل من العلم أن يخشى الله عز وجل**)، مضى الكلام عن هذا المعنى في الأثر الذي قبل هذا.

قوله: (**وبحسب الرجل من الجهل أن يعجب بعلمه**) الجهل خلاف العلم، وهو في المذمة درجات فأسوؤها: ما كان خلاف العقل، وهو: الطيش، والسفه، والسرف، والفحش، وأبوابه كثيرة. ولا أعني به الحمق والغباء الخلقي الذي هو الجهل بجريان الأمور في العادة[٣].

ومن الجهل ما كان خلاف العلم، وهذا فمراتب تختلف باختلاف مقابلها، فقد تكون خلاف الخبرة[٤] فجهل الرجل حال فلان كونه لم يخبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾، ونحو هذا مما لا يعاب في العادة.

---

(١) تأريخ دمشق (٥٧/٤٢٨)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٧/١٠٣)

(٣) انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص١٠٠)

(٤) تهذيب اللغة (٦/٣٨)، والغريبين للهروي (١/٣٩٠)

ثم إن هذا الذي هو خلاف العلم؛ إما أن يكون بحلم وإنصاف وعقل... فهذا هو الذي يعلم أنه لا يعلم؛ فلا يوصف مثله بالجهل؛ لأنه عليه طارئ. ومن عرف قدر ما يعلم فقد برئ من الجهالة، إذ لا يتصور بل يستحيل على مخلوق الإحاطة بجميع الأمور، فعلى هذا فكلهم يجتمع فيه العلم والجهل.

فمن جهل علم شيء بمعرفة وعقل فهذا ليس بجاهل. أما من كان يدعي علم ما لا يعلم ويعاند ويكابر في ذلك، فهذا من القسم الأول - إن برئ من الخطأ والوهم - وهو الجهل المركب.

والعبارة هنا من قول مسروق سيقت للتشنيع من خلق العُجب، إذ أنه رتب وصف الجهل المستقبح على من اتصف بالعجب، وبالغ حتى جعله كافياً لاستحقاق الوصف بالجهل.

والعُجب هو من التعجب والإعجاب، وهو يأتي إما على جهة الاستحسان تقول: أعجبني هذا، إذا سرتك صفة فيه. أو من باب الاستغراب والاستنكار. و«يكون بحدوث علم بعد أن لم يكن، ولهذا قيل في معناه: التعجب ما ظهر حكمه وخفي سببه»[1]، وهو: «انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب»، كذا قال رضى الدين الاسترابادي، وأبو الفداء عماد الدين صاحب

(1) اقتباس من كتاب أبي البركات كمال الدين الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/٣٩٣)

حماة[١].

وأصله: «استعظام الشيء لخفاء سببه»[٢]، والمقصود بخفاء السبب قلة النظير والمثل، فقد يقع مع معرفة السبب لكنه حصل بطريقة تثير الاندهاش لغرابته وبلوغه مبلغاً عالياً من الاتقان، أو السقط الغير معتاد من مثل فاعله، يقول أبو بكر الأنباري في الزاهر[٣]: «المتعجب من الناس إنما يتعجب من الشيء إذا كان في النهاية من المعنى الذي بلغه، ووصل إليه» أ.هـ. ف: «العجب: الأمر الغريب»[٤]، «وشيء معجب، أي: حسن»[٥].

قال نشوان الحميري[٦]: «وقالوا: معنى العجب في اللغة: أن تنكر الشيء فتعجب منه»، وفي غريب الحديث لابن الجوزي: «إنما يتعجب الآدمي من الشيء إذا عظم موقعه عنده»، زاد مجد الدين ابن الأثير: «وخفي عليه سببه»[٧]. وتوسع في كتابه في البديع فقال – أعني أبو السعادات –[٨]: «التعجب: قسم من أقسام الكلام الأول، ومعناه

---

(١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب للاستراباذي (٤/٢٢٨)، والكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة (٢/٤٩)

(٢) معجم الفروق اللغوية لأبي هلال (ص٢٥٨).

(٣) الزاهر في معاني كلام الناس للأنباري (٢/٢٨٥)

(٤) المخصص لابن سيده (٣/٣٦٩)

(٥) كتاب العين المتأرجحة نسبته بين الخليل والليث (١/٢٣٥)

(٦) شمس العلوم ودواء كلوم العرب من الكلوم للحميري (٧/٤٣٩٧)

(٧) غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٧٠)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/١٨٤)

(٨) البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير (١/٤٩٦)

شيء خفي سببه، وخالف نظائره ... وهو ضرب من الإخبار يصح فيه الصدق والكذب، ألا ترى أنك إذا رأيت شيئاً لم تر مثله، أو استطرفته، أو استبعدت وقوعه، تعجبت منه؟ وما أحدث لك التعجب إلا خفاء سببه عليك، وما علمت سببه فليس بعجب عندك» أ.هـ.

وذكر الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي[١] تعريفهم له فقال: «التعجب في اصطلاحهم العام: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المذكور بها عن نظائره، أو قل نظيره، بلفظ دال على ذلك» أ.هـ.

ثم شرع بشرح حدود التعريف فقال: «وقوله: (استعظام زيادة) تنبيه على أنه إنما يصح مما يقبل الزيادة والنقصان. وقوله: (في وصف الفاعل) تنبيه على أنه إنما يتعلق التعجب بمن قام به ذلك الوصف. وقوله: (خفى سببها) تحرز من الخلق الظاهرة والألوان؛ إذ لا يتعجب منها. وما بعد ذلك بيان أن الوصف إذا لم يقل نظيره لا يتعجب منه. بهذا عرف التعجب بعضهم» أ.هـ.

وقال الزجاج[٢]: «وأصل العجب في اللغة أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويَقِلُ مثله»، مثله»، وهو: «إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده... وأعجبه الأمر: سره»[٣]. قال

---

(١) شرح ألفية ابن مالك الموسوم بالمقاصد الشافية للشاطبي (٤/٤٣٢)

(٢) معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج (٤/٣٠٠)، وعنه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (١/٢٤٧)

(٣) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن ابن سيده (١/٣٣٩)

الراغب[١]: «العجب والتعجب: حالة تعرض للإنسان عند الجهل بسبب الشيء، ولهذا قال بعض الحكماء: العجب ما لا يعرف سببه»، قال: «ويستعار مرة للمونق فيقال: أعجبني كذا أي: راقني. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾». قال: «أو يكون عجبت مستعاراً بمعنى أنكرت، نحو: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ، و ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾» أ.هـ.

فإن وقع العجب من النفس عليها، أو على فعلها، أو كسبها، فهذا هو المذموم: الإعجاب بالنفس والسرور بها وهو بريد الكبر. قال الراغب في تتمة ما سبق: «ويقال لمن يروقه نفسه: فلان معجب بنفسه»، قال ابن فارس[٢]: «العين والجيم والباء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على كبر واستكبار للشيء»، قال: «فالأول العجب، وهو أن يتكبر الإنسان في نفسه، تقول: هو معجب بنفسه» أ.هـ.

قلت: وليس العجب هو نفس الكبر بل بينهما فرق؛ إذ الكبر استصغار الغير واحتقاره، بينما العجب الإعجاب بالنفس وبكسبها بلا ازدراء للغير، وفرق أبو هلال العسكري بينهما فقال[٣]: «العجب بالشيء شدة السرور به حتى لا يعادله شيء عند

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص٥٤٧)

(٢) معجم المقاييس اللغوية (٤/٢٤٣)

(٣) معجم الفروق اللغوية (ص٢٤٨)، كذا فرق بينهما ابن حجر في باب الكبر من الفتح (١٠/٤٨٩)، والطيبي في الكاشف عن حقائق السنن (١٠/٣٢٤٣)

صاحبه، تقول: هو معجب بفلانة إذا كان شديد السرور بها، وهو معجب بنفسه إذا كان مسروراً بخصالها. ولهذا يقال: أعجبه كما يقال: سر به، فليس العجب من الكبر في شيء» أ.هـ.

قال أبو العباس القرطبي[١]: «إعجاب الرجل بنفسه هو ملاحظته لها بعين الكمال والاستحسان مع نسيان منة الله تعالى، فإن رفعها على الغير واحتقره فهو الكبر المذموم» أ.هـ.

وقال أبو حامد الغزالي[٢]: «فإن الكبر يستدعي متكبراً عليه، ليرى نفسه فوقه في صفات المال ومتكبراً به. وبه ينفصل الكبر على العجب! فإن العجب لا يستدعي غير المعجب، بل لو لم يخلق إلا وحده يتصور أن يكون معجباً ولا يتصور أن يكون متكبراً» أ.هـ. وفي تعلقهما يقول ابن حزم[٣]: «الْعُجْب أصل يتفرع عنه التيه والزهو والكبر والنخوة والتعالي وهذه أسماء واقعة على معان متقاربة ولذلك صعب الفرق بينها على أكثر الناس» أ.هـ.

ومع أنه غيره إلا أنه ربما أحبط عمل صاحبه. وقال جمع من العلماء أنه محبط للعمل

---

(١) المفهم في شرح مسلم للقرطبي (٥/٤٠٦)، وعنه العراقي في طرح التثريب (٩/٢٤)

(٢) إحياء علوم الدين (٣/٣٤٤)، وعنه الطيبي في الكاشف عن حقائق السنن (١٠/٣٢٤٣)

(٣) الأخلاق والسير (ص١٥٤)

منهم: أبو طالب المكي[١]، وابن الحاج[٢] قال: «العجب محبط للأعمال إذا صحت؛ فكيف به في عمل لم يعرف صحته من سقمه؟».

وفي موضع آخر من المدخل قرنه بالرياء فقال[٣]: «وأما العجب فأصله حمد النفس ونسيان النعمة، وهو نظر العبد إلى نفسه وأفعاله وينسى أن ذلك إنما هو منة من الله تعالى عليه فيحسن حال نفسه عنده، ويقل شكره وينسب إلى نفسه شيئاً هو من غيرها، وهي مطبوعة على خلافه فإن غفل هلك واستدرج وكان معجباً بعبادته مزرياً على من لم يعمل عمله قد عمي عن عيوب نفسه فيكون مستكثراً لعمله مسروراً به راضياً عن نفسه فرحاً بما يسعى في هواها، غضبه لها ورضاه لها. ولا يخلو المعجب بعمله من أن يكون مرائياً لأنهما قرينان لا يفترقان» أ.هـ.

ولعل من رأى بطلان العمل استدل بالحديث الذي رواه أبو المنذر سلام ابن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس يرفعه[٤]: «لو لم تكونوا تذنبون لخشيت عليكم ما هو أكبر منه، العجب»، وسلام مختلف في توثيقه والأكثر على ضعفه.

وروى البيهقي[٥] عن ابن المبارك أنه سئل: «ما الكبر؟ قال: أن تزدري الناس، قال: وسألتُه عن العجب، قال: أن ترى أن عندك شيئاً ليس عند غيرك، قال: ولا أعلم في

---

(١) قوت القلوب (١٨٣/٢)

(٢) المدخل (٦٠/١)

(٣) المدخل (٥٢/٣)

(٤) رواه البزار في المسند (٣٢٦/١٣) ، والبيهقي في الشعب (٣٩٩/٩)

(٥) شعب الإيمان (٥١٤/١٠)

المصلين شيئاً شراً مِن العُجب». وفيه: سئل ابن المبارك: «ما الذنب الذي لا يغفر؟ قال: العجب»، وعن يحيى بن معاذ[١]: «إياكم والعجب، فإن العجب مهلكة لأهله، وإن العجب ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»، وعن ابن المعتز[٢]: «العُجب شر آفات العقل».

وفي العلاج يرى أبو عيسى الترمذي: الإسرار دواء العجب، فيقول شارحاً لحديث في فضل السر على العلن في الطاعات[٣]: «وإنما معنى هذا عند أهل العلم: لكي يأمن الرجل من العجب، لأن الذي يسر العمل لا يخاف عليه العجب ما يخاف عليه من علانيته» أ.هـ.

واقتلاع جذره يكون بمعرفة قدر نفسه ومنة الله عليه، فـ «اعلم أن الله سبحانه هو المنعم عليك بإيجادك وإيجاد أعمالك، فلا معنى لعجب عامل بعمله ولا عالم بعلمه ولا جميل بجماله ولا غني بغناه إذ كل ذلك من فضل الله تعالى، وإنما الآدمي محل لفيض النعم عليه، وكونه محلاً له نعمة أخرى»[٤]. فإن تفاقم ربما أوصل للكبر، قال الحافظ[٥]:

«ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيتكبر فيهلك».

❁ ❁ ❁

---

(١) شعب الإيمان (٩/٣٩٦)، و(٩/٣٩٥)

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب (٢/٥٨)

(٣) سنن الترمذي (٥/٣١)

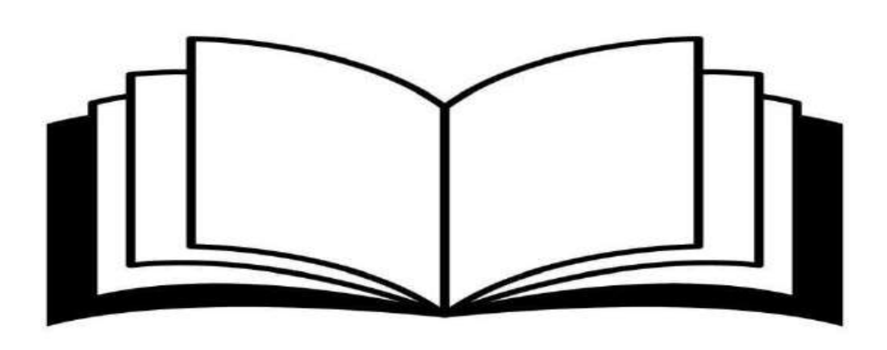
(٤) اقتباس من كلام أبي العباس نجم الدين ابن قدامة في مختصر القاصدين (ص٢٣٤)

(٥) فتح الباري (١/٢٦٦)

والمقصود من كلام مسروق في أثر الباب أنه: يكفيك في استحقاق العلم اكتسابك الخشية، ومن الجهل الإعجاب بالعلم، لأن من أعجب بعلمه فقد جهل قدره من العلم، إذ العلم ما ازداد منه مستزيد إلا ازداد علمه بحدود نفسه وبما يجهله فيما يعلمه. وروي عن أبي الدرداء[١] قوله: «علامة الجهل ثلاث: العجب، وكثرة المنطق فيما لا يعنيه، وأن ينهى عن شيء و يأتيه».

قال أبو بكر الخطيب[٢] في أدب طالب العلم: «وينبغي أن لا يكون معجباً بكلامه مفتوناً بجداله، فإن الإعجاب ضد الصواب، ومنه تقع العصبية وهو رأس كل بلية» أ.هـ.

وبالله تعالى التوفيق.



(١) جامع بيان العلم وفضله (١/٥٧٠)

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٥٧)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١٦ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن أبي خالد شيخ من أصحاب عبد الله قال: بينما نحن في المسجد إذ جاء خباب بن الأرت فجلس فسكت، فقال له القوم: إن أصحابك قد اجتمعوا إليك لتحدثهم أو لتأمرهم، قال: بم آمرهم؟ فلعلي آمرهم بما لست فاعلاً.**

تفرد بروايته أبو خيثمة، ولما أراد عز الدين أبو الحسن ابن الأثير إيراده في ترجمة خباب من كتابه في الصحابة عمد إلى نسخته من كتاب العلم لزهير بن حرب فرواه من طريق أبي خيثمة[١]. ولم أقف له على طريق أخرى على قصور في البحث والتقصي. وإسناده فضعيف لجهالة أبي خالد؛ فقد ذكره المزي في شيوخ مالك بن الحارث ولم يترجم له، ولم أجد له ترجمة عند غيره.

❁ ❁ ❁

قوله: (**بينما نحن في المسجد**) قال أبو نصر الجوهري[٢]: «و(بينا): فُعلى أُشبعتْ الفتحة فصارت ألفاً. و(بينما) زيدتْ عليها (ما)، والمعنى واحد. تقول: بينا نحن نرقبه أتانا، أي أتانا بين أوقات رقبتنا إياه» أ.هـ. فوقتُ هم ماكثون في (**المسجد**)، والمسجد

---

(١) أسد الغابة (١/٥٩٢)

(٢) الصحاح تاج اللغة (٥/٢٠٨٤)، ونقله عنه النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٣٥/٣)

فدار العبادة عند المسلمين، «وكل موضع مُتَعَبَّدٍ فيه فهو مسجِد»[١]، وكان لمن قبلنا دور وجُعلت لنا الأرض مسجداً فأيما رجل أدركته الصلاة فليصل[٢].

وهو اسم موضع من سجد، «والمسْجَدُ بالفتح: جبهةُ الرجل حيثُ يصيبه نَدَبُ السجودِ»[٣]، ويطلق على مصلى الجماعات[٤]، قال الأزهري[٥]: «والمسجد: اسمٌ جامع حيث يسجد عليه وفيه، وحيث لا يسجد بعد أن يكون اتخذ لذلك، فأما المسجد من الأرض فموضع السجود نفسه» أ.هـ.

قال علاء الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد الخازن[٦]: «قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾، يعني المواضع التي بنيت للصلاة والعبادة[٧]، وذكر الله تعالى، فيدخل فيه مساجد المسلمين والكنائس والبيع التي لليهود والنصارى فلا تدعوا مع الله أحداً» أ.هـ. فخصص المسجد بالمتخذ للصلاة بالبناء.

---

(١) معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج (١/١٩٦)، وعنه ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (٧/٢٦١)

(٢) خرج مسلم في صحيحه نحو هذا اللفظ عن جابر بن عبدالله (٥٢١)، وحذيفة (٥٢٢)، وأبي هريرة (٥٢٣)، وخرج البخاري حديث جابر منها (٣٣٥)

(٣) الصحاح للجوهري (٢/٤٨٥)، ونحوه في معاني القرآن للفراء (٣/١٩٤)، وفي معاني القرآن للزجاج (٥/٢٣٦): «وقيل: المساجد مواضع السجود من الإنسان»

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/٣٠١)

(٥) تهذيب اللغة (١٠/٣٠١)، ونحوه في المحيط في اللغة للصاحب ابن عباد (٧/٦)

(٦) لباب التأويل في معاني التنزيل (٧/١٦١)

(٧) الآية فيها قول آخر وهو مواضع السجود السبعة من جسد الإنسان، الجبهة واليدين والركبتين والقدمين. انظر على سبيل المثال: تفسير البغوي (٨/٢٤٢) دار طيبة ١٤١٧هـ.

وقال أبو عبد الله بدر الدين مُحَّد بن بهادر الزركشي[١]: «ولما كان السجود أشرف أفعال الصلاة لقرب العبد من ربه اشتق اسم المكان منه فقيل: مسجد، ولم يقولوا مركع. ثم إن العرف خصص المسجد بالمكان المهيأ للصلوات الخمس حتى يخرج المصلى المجتمع فيه للأعياد ونحوها فلا يعطى حكمها» أ.هـ. وإنما قال ذلك، لأن للمساجد خصائص وأحكام.

قوله: **(إذ جاء خباب بن الأرت)** ننسأ ترجمته ﷺ وشيء من أخباره إلى قسم التراجم من الكتاب. قوله: **(فجلس، فسكت)** ليس في الكلام ما يفيد كونه مجلس علم راتب، لكن يفهم من السياق أنه أتى لمجلس اعتاده؛ وهو رأسه، لكنه لم يتكلم رغم تشوق الجالسين لكلامه.

قوله: **(فقال له القوم)** القوم لفظٌ دال على جماعة من الناس[٢]، وخصه بعضهم بالرجال، قاله الجوهري[٣] ثم عاد فقال: «وربَّما دخل النساء فيه على سبيل التبَع، لأن قوم كل نبي رجالٌ ونساء» أ.هـ.

وقال الراغب الأصفهاني[٤]: «والقوم: جماعة الرجال في الأصل دون النساء، ولذلك ولذلك قال: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾... وفي عامة القرآن أريدوا به والنساء جميعاً.

---

(١) إعلام الساجد (ص٢٨)
(٢) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٣/٥)
(٣) الجوهري في الصحاح (٢٠١٦/٥)
(٤) المفردات في غريب القرآن (ص٦٩٣)

وحقيقته للرجال لما نبه عليه قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾» أ.هـ.

وفي النهاية لأبي السعادات: «القوم في الأصل: مصدر قام فوصف به، ثم غلب على الرجال دون النساء، ولذلك قابلهن به. وسموا بذلك لأنهم قوامون على النساء بالأمور التي ليس للنساء أن يقمن بها»[١] أ.هـ. يريد بالمقابلة بهن قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾. أما قوله: «وسموا بذلك لأنهم قوامون»، فلأن القوم: من القيام بالأمر؛ وحفظه ومراعاته[٢]، قال أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي[٣]: «والقوام والقيم بمعنى واحد، والقوام أبلغ وهو القائم بالمصالح والتدبير والتأديب» أ.هـ. و«قوام الشيء: عماده الذي يقوم به»[٤].

قوله: (**إن أصحابك قد اجتمعوا إليك لتحدثهم أو لتأمرهم**) الأصحاب من الصحبة وكل شيء لاءَمَ شيئاً فقد استصحبه، كذا قال ابن فارس، والجوهري، وقال الأزهري: لازم[٥]. وفي كتاب ابن سيده: «والصاحب المعاشر»[٦].

---

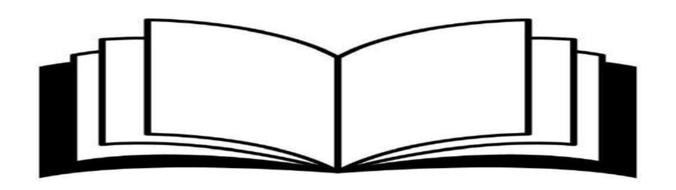
(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١٢٤/٤)
(٢) انظر مفردات الراغب (ص٦٩٠)
(٣) معالم التنزيل (٢٠٧/٢)
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢٤/٤)
(٥) مقاييس اللغة لابن فارس (٣٣٥/٣)، الصحاح للجوهري (١٦٢/١)، تهذيب اللغة للأزهري (١٥٤/٤)
(٦) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٦٧/٣).

ثم هل هؤلاء القوم لازموه حتى استحقوا لقب أصحاب؟ يحتمل ذلك في بعضهم، والسياق يشعر أنهم كانوا يستجدونه تحديثهم فاستلطفوا في الكلام لما رأوه سكت.

وقوله: (**لتحدثهم**) أي تعظهم وتذكرهم وتعلمهم، (**أو لتأمرهم**) يريد يعلمهم الخير ويدلهم عليه.

قوله: (**بم آمرهم؟ فلعلي آمرهم بما لستُ فاعلاً**) أي بما عساي أن آمرهم وأعظهم، وأخشى إنْ فعلتُ أن أسترسل فآمر بما لا أفعل. وقد كان السلف يتقون اختلاف فعلهم عن قولهم، وروى أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار، فتندلق أقتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: أي فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه، وأنهاكم عن المنكر وآتيه»[1].

ولا يخلو من أن يكون انعقاد هذا المجلس حادثاً من غير اعتياد، فعلى هذا يكون سؤالهم إياه وجوابه لهم غير مستغرب. أو يكون من المجالس المعتاد انعقاده بينهم وعُرف فيه رضي الله عنه بوعظهم وتعليمهم، وهنا ينبغي أن يكون طلبهم جرى على عادةٍ استنكروا انقطاعها وتغيرها، وتوقفه في هذا الحال يحتمل أن يكون لطارئ طرئ على قلبه من رقة، أو ذكرى حادثة، أو نحو ذلك والله تعالى أعلم.



(١) صحيح البخاري (٣٢٦٧) ومسلم (٢٩٨٩)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١٧ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا وكيع ثنا أبو سنان سعيد بن سنان حدثني عنترة قال: سمعت ابن عباس يقول: ما سلك رجلٌ طريقاً يلتمس فيه علماً إلا سهل الله له به طريقاً إلى الجنة.**

الأثر رواه وكيع في الزهد[١] مطولاً، وليس فيه تصريح بسماع أبي سنان من عنترة، وسماعه من عنترة محتمل. وأبو سنان الشيباني - في كتاب المزي - لقبٌ لرجلين صنفهما ابن حجر في طبقة واحدة وهي السادسة، الأول منهما هو: الشيباني الأكبر وهو قديم الوفاة ولعل وكيعاً لم يدركه، ولم يُذكر في شيوخه، واسمه: ضرار بن مرة ثقة ثبت. والثاني هو صاحب الترجمة: الشيباني الأصغر سعيد بن سنان من شيوخ وكيع، مختلف في توثيقه.

وذكر أبو الحجاج جمال الدين المزي أبا وكيع عنترة الشيباني في شيوخ ضرار أبي سنان الشيباني الأكبر من ترجمته. ولم يذكره في شيوخ الأصغر منهما صاحب الترجمة من هذا الموضع. وفي ترجمة أبي وكيع عنترة أطلق — المزي - ولم يقيد؛ فقال في سياق ذكر الآخذين عنه: «وأبو سنان الشيباني»، وجميعهم كوفيون فلا يستبعد أن يكونا أخذا عنه، والله تعالى أعلم.

---

(١) الزهد لوكيع (ص٨٣٠)

وقد توبع أبو سنان من قبل هارون بن عنترة عن أبيه به، رواه: أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف، والدارمي في السنن، وابن أبي حاتم في التفسير[١].

وروي مطولاً، رواه: مسدد[٢]، ومُحَمَّد بن فضيل بن غزوان، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر[٣]. وسنده لا بأس به، لأجل هارون.

وثبت مرفوعاً من حديث أبي هريرة ﷺ، رواه أحمد وغيره بلفظ كتابنا[٤]، ورواه مطولاً أيضاً: أحمد ومسلم[٥] وغيرهما[٦] بألفاظ متقاربة ويأتي برقم (٢٥). وله شاهد آخر من حديث أبي الدرداء ﷺ مر تخريجه تحت الأثر الخامس.

❁ ❁ ❁

قوله: **(ما سلك رجل طريقاً)**، «السلوك النفاذ في الطريق»[٧]، فـ: «السين واللام والكاف أصل يدل على نفوذ شيء في شيء. يقال: سلكتُ الطريق أسلكه. وسلكت

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٤)، سنن الدارمي (١/٣٦٤)، تفسير ابن أبي حاتم (١١/٤٤٧).

(٢) في مسنده كما في اتحاف الخيرة للبوصيري (٦/١٢٥)، والمطالب العالية لابن حجر (٣/١٧٠) مع اختلاف في لفظيهما

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٢/١٦٦)، و(٣/٤٠١)، موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (٢/٥٣٣)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٦٦)

(٤) مسند أحمد (١٤/٦٦)، ومصنف ابن أبي شيبة (٥/٢٨٤)، والترمذي في السنن (٥/٢٨)، ومستدرك الحاكم (١/١٦٥)

(٥) مسند أحمد (١٥/١٥٧)، و(١٢/٣٩٣)، صحيح مسلم (٢٦٩٩)

(٦) منهم: الترمذي في السنن (٥/٢٩)، وابن ماجه (١/١٥٢)، والبزار في المسند (١٦/٧٤)،

(٧) اقتباس من المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٤٢١)

الشيء في الشيء: أنفذته»[١]، «والسلوك: مصدر سلك طريقاً، والمسلك: الطريق»[٢]، «والسلك بالفتح: مصدر سلكت الشيء في الشيء فانسلك، أي أدخلته فيه فدخل»[٣]، «وسلك الشيء في الشيء: إدخاله فيه، قال الله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾، وهو سلوك الطريق»[٤].

و«الطريق: السبيل» قاله الجوهري[٥]، وهو أصول أربعة ذكرها ابن فارس[٦] وذكر منها الضرب، والذي قال فيه الأزهري[٧]: «وأصل الطرق الضرب، ومنه سميت مطرقة الصائغ والحداد؛ لأنه يطرق بها» أ.هـ. قال الراغب الأصفهاني[٨]: «الطريق: السبيل الذي الذي يطرق بالأرجل، أي يضرب. قال تعالى: ﴿طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ﴾، وعنه استعير كل مسلك يسلكه الإنسان في فعل، محموداً كان أو مذموماً» أ.هـ.

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٩٧)
(٢) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/٣٨)، كتاب العين (٥/٣١١)
(٣) الصحاح للجوهري (٤/١٥٩١)
(٤) معجم ديوان الأدب للفارابي (٢/١٢٧)
(٥) الصحاح للجوهري (٤/١٥١٣)
(٦) مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٤٤٩)
(٧) تهذيب اللغة للأزهري (٩/٩)
(٨) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٥١٨)

والمعنى: ما ولج رجلٌ سبيلاً **(يلتمس فيه علماً)**، والالتماس: الطلب[١]، قال الصاحب ابن عباد: «والالتماس في الأصل: طلب اللمس»، ويفهم من كلام الراغب الأصفهاني أن اللمس يفارق المس بأن الأخير يختص بطلب ما يدرك بحاسة اللمس[٢]. ويستعمل هذا اللفظ للتعبير عن الأمر الصادر بغير استعلاء، فـ: «الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس»، كذا قال المرادي في الجنى الداني، وغيره[٣].

والمراد من أثر الباب: «أي من مشى إلى تحصيل علم شرعي قاصداً به وجه الله تعالى جازاه الله عليه بأن يوصله إلى الجنة مسلماً مكرماً ... وهو حض وترغيب في الرحلة في طلب العلم والاجتهاد في تحصيله»، كذا قال أبو العباس القرطبي في شرحه على صحيح مسلم[٤].

ويلاحظ أنه أضاف قيوداً وخص أموراً لم يُشر لها في ألفاظ الحديث نحو: اشتراط الإخلاص، وتعيين العلم الشرعي دون غيره. أما الإخلاص، فهو شرط وقوع الإثابة، وهو

---

(١) الصحاح للجوهري (٣/٩٧٥)، معجم ديوان العرب للفارابي (٢/٤٠٦)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨/٥٢٠)، شمس العلوم للحميري (٩/٦١١٦)

(٢) المحيط في اللغة لابن عباد (٨/٣٣٥)، المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٧٦٧)

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (ص١١٠)، التعريفات للجرجاني (ص٣٤)، الكليات للكفوي (ص١٧٨)، (ص١٧٨)، التوقيف في مهمات التعاريف (ص٦٠)

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (٦/٦٨٤)

أمر مفروغ منه، ولهذا أُعترض عليه، فجاء في كتاب الفيض لزين الدين المناوي[١]: «وتقييده بقصد وجه الله به لا حاجة إليه؛ لاشتراطه في كل عبادة، لكن يعتذر لقائله هنا بأن تطرق الرياء للعلم أكثر فاحتيج للتنبيه على الإخلاص» أ.هـ.

وقال شهاب الدين ابن رسلان الرملي في شرحه على سنن أبي داود[٢]: «فيه فضل المشي في طلب العلم، ويلزم من ذلك فضل الاشتغال بالعلم، والمراد العلم الشرعي بشرط أن يقصد به وجه الله تعالى، وإن كان شرطاً في كل عبادة، لكن عبادة العلماء وطلب الإخلاص منهم أبلغ؛ لأنهم يقتدى بهم وإنما نلفت لهذا؛ لأن بعض طلبة العلم يتساهل في هذا ويغفل عنه، ولا ينظر في الإخلاص ولا شروطه ولا يعتني به» أ.هـ.

وعبارة الهيتمي ابن حجر[٣]: «قيل: وهذا وإن اشترط في كل عبادة، لكن عادة العلماء تقييد هذه المسألة به؛ لأن بعض الناس قد يتساهل فيه أو يغفل عنه. انتهى. وكأنه يريد: إن تطرق الرياء للعلم أكثر من تطرقه لسائر العبادات، فاحتيج للتنبيه فيه على الإخلاص اعتناء بشأنه» أ.هـ.

قلت: في ظني أن مراد القرطبي – ومن فعل فعله وقال قوله – أوسع مما فسروه به، فهو لما ذكر الجزاء وهو الجنة ناسب أن يشير إلى الإخلاص لأنه مفتاحها. كما أنه ليس

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبدالرؤوف المناوي (٦/١٥٤)

(٢) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١٥/٧١)

(٣) الفتح المبين شرح الأربعين لابن حجر الهيتمي (ص٥٧٣)، وعنه ابن علان الصديقي في شرح رياض الصالحين دليل الفالحين (٣/٣٨)

كل طلاب العلم الشرعي يريدون بطلبهم وجه الله تعالى، فلربما طلبه من أراد به دنيا: كشهادة، ووظيفة غلبت على نفسه. ومنهم من يستعمله في مصالحه فيستجدي به ويتزلف به لدنياه، ويتقرب من ذوي اليسار والسلطان، ومنهم من يطلبه وليس من أهله بل من أهل النفاق والكفر للبحث عن مواطنٍ يطعن فيها أمام جمهوره ومن على شاكلته. فهذا وغيره يناسب التشديد على تقييد الفضل بالإخلاص والله تعالى أعلم. وأما العلم الشرعي دون غيره من العلوم فيأتي البحث فيه بعد قليل.

ونكر طريقاً وعلماً «ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية وليندرج فيه القليل والكثير»[١]، قال الطيبي[٢]: «التنكير فيه للشيوع، أي تسبب بسبب، أي سبب كان، من مفارقة الأوطان، والضرب في البلدان، والإنفاق فيه، والتعلم والتعليم، والتصنيف، والكدح فيه مما لا يحصى كثرة».

قال[٣]: «وإنما أطلق الطريق والعلم ليشملا في جنسهما أي طريق كان، من مفارقة الأوطان والضرب في البلدان إلى غير ذلك كما سبق، و(علماً) أي علم كان من علوم الدين، قليلاً كان أو كثيراً، رفيعاً أو غير رفيع» أ.هـ.

(١) فتح الباري لابن حجر (١/١٦٠)، ونحوه لابن الملك الكرماني في شرح المصابيح (١/١٩٥)، ولزكريا الأنصاري في منحة الباري (١/٢٧٦)

(٢) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٢/٦٦٦)

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٦٧٢)

«وسلوك الطريق لالتماس العلم يدخل فيه سلوك الطريق الحقيقي، وهو المشي بالأقدام إلى مجالس العلماء. ويدخل فيه سلوك الطرق المعنوية المؤدية إلى حصول العلم مثل: حفظه، ودراسته، ومذاكرته، ومطالعته، وكتابته، والتفهم له، ونحو ذلك من الطرق المعنوية التي يتوصل بها إلى العلم». قاله زين الدين أبو الفرج ابن رجب، وعنه بلا عزو شهاب الدين أبو العباس الهيتمي ابن حجر[1].

❀ ❀ ❀

ولقد اعتاد الشراح على تقييد الفضل الوارد في العلم على الشرعي منه دون غيره، وهو ما لا خلاف فيه لفضله في نفسه على صاحبه، فالعلم الشرعي يُعد أحد أنواع العبادات لشرفه، وكونه وسيلة لتحصيل الثواب بمعرفة مواطن رضا الله من سخطه فيأتي الأول ويجتنب الثاني، وفضائل الأوقات والأماكن والأحوال ومراعاتها، والدعوة إليها.

وهو أنواع متعددة منها: علوم القرآن والسنة وما تفرع عنهما، واللغة والفقه والعقائد والسيرة والتأريخ وغيرها. فدخل فيها علوم الآلة والتي هي إحدى وسائل بلوغ المقاصد لكن يتنبه من التعمق فيها عن طلب الأصول، فلربما قادت الشهوة والهوى صاحبها فصرفته عن المقصد من علوم الآلة، على أنها لن تزال ضمن العلوم الشرعية بالجملة.

---

(١) جامع العلوم والحكم لأبي الفرج ابن رجب الحنبلي (٢/٢٩٧)، الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي (ص٥٧٢)

بينما العلم النافع من غير الشرعي كالذي تقوم به مصالح الناس الدنيوية فإنه يُطلب لأثره على الغير غالباً، والفضل العائد على النفس منه يكون دنيوياً. ولهذا لم يدخل في هذا الفضل ابتداء وإن كان يشمله الفضل لحاقاً إن استعمله صاحبه في مرضاة الله واستصحب الإخلاص، فيكون الفضل لفعل المتعلم لا للعلم نفسه والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

قوله: (**إلا سهل الله له به طريقاً إلى الجنة**) أي: «يسر له أعمالًا صالحة يسلك بها إلى الجنة، فإن طلب العلم سبب لتيسير البشرى»[١]، قال المظهري[٢]: «الباء [يعني من (به)] باء السببية؛ يعني: جعل الله تعالى ذهابه في طلب العلم سبباً لوصوله إلى الجنة من غير تعب، وذلك أن من طلب العلم يعرف به طريق الدين، وطريق الدين: هو الطريق الذي يوصل العبد إلى الجنة، والعلم هو الدليل إلى الجنة» أ.هـ.

وقال نجم الدين الطوفي[٣]: «وهو يحتمل وجهين: أحدهما: أن طلب العلم وتحصيله يرشد إلى سبيل الهداية والطاعة الموصلة إلى الجنة، وذلك بتسهيل الله عزَّ وجل له، وإلا فبدون لطفه وتوفيقه لا ينتفع بشيء من علم ولا غيره. والثاني: أنه يجازى على طلب العلم وتحصيله بتسهيل دخول الجنة بقطع العقاب الشاقة دونها يوم القيامة، بأن يُسهَّل

---

(١) التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (١٠/٢٦٥)
(٢) المفاتيح شرح المصابيح للمظهري (١/٣٠٦)
(٣) التعيين في شرح الأربعين للطوفي (ص٣١٠)

عليه الوقوف في المحشر والجواز على الصراط ونحو ذلك» أ.هـ.

وفيه يقول ابن قيم الجوزية: «وقد تظاهر الشرع والقدر على أن الجزاء من جنس العمل فكما سلك طريقاً يطلب فيه حياة قلبه ونجاته من الهلاك سلك الله به طريقاً يحصل له ذلك»[١]، «يعني جعل الله ذهابه في طلب العلم سبباً لوصوله إلى الجنة من غير تعب، ويجازى عليه بتسهيل قطع العقبات الشاقة، كالوقوف والجواز على الصراط وغير ذلك»[٢].

فيكون الطريق إلى الجنة إما «في الآخرة، أو في الدنيا بأن يوفقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة. وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة»[٣]، ومن الأعمال الصالحة أن «يسهل عليه ما يزيد به علمه، لأنه أيضاً طريق من طرق الجنة، بل هو أقربها وأعظمها، لأن صحة الأعمال وقبولها متوقفة على العلم»[٤].

قال أبو الفرج عبد الرحمن زين الدين ابن رجب الحنبلي[٥]: «قد يراد بذلك أن الله يسهل له العلم الذي طلبه وسلك طريقه وييسره عليه، فإن العلم طريق موصل إلى الجنة، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾. وقال بعض السلف:

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ٧١)

(٢) اقتباس من كلام ابن الملك الكرماني في شرح المصابيح (١/١٩٥)

(٣) فتح الباري (١/١٦٠)، ونحوه في منحة الباري لزكريا الأنصاري (١/٢٧٦)

(٤) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٦٧٢)

(٥) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/٢٩٧)

هل من طالب علم فيعان عليه؟. وقد يراد أيضاً أن الله ييسر لطالب العلم إذا قصد بطلبه وجه الله الانتفاع به والعمل بمقتضاه، فيكون سبباً لهدايته ولدخول الجنة بذلك. وقد ييسر الله لطالب العلم علوماً أخر ينتفع بها وتكون موصلة إلى الجنة كما قيل: من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم، وكما قيل: ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾.

وقد يدخل في ذلك أيضاً تسهيل طريق الجنة الحسي يوم القيامة وهو الصراط وما قبله وما بعده من الأهوال، فييسر ذلك على طالب العلم للانتفاع به فإن العلم يدل على الله من أقرب الطرق إليه، فمن سلك طريقه ولم يعرج عنه وصل إلى الله تعالى وإلى الجنة من أقرب الطرق وأسهلها فسهلت عليه الطرق الموصلة إلى الجنة كلها في الدنيا والآخرة، فلا طريق إلى معرفة الله وإلى الوصول إلى رضوانه والفوز بقربه ومجاورته في الآخرة، إلا بالعلم النافع الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، فهو الدليل عليه وبه يهتدى في ظلمات الجهل» أ.هـ.

وقال ابن حجر الهيتمي في هذا[1]: «ثم المراد بتسهيل تلك الطريق: تسهيل العلم الذي طلبه وتيسيره عليه؛ لأن العلم طريق موصل إلى الجنة. أو تسهيل الانتفاع به، والعمل بمقتضاه، فيكون سبباً لهدايته ودخول الجنة، أو تسهيل علوم أخر توصله للجنة، ومنه: (من عمل بما علم، أورثه الله علم ما لم يعلم). أو تسهيل طريق الجنة الحسي يوم القيامة وهو الصراط وما قبله وما بعده من الأهوال؛ فإن العلم يدل على الله تعالى من

---

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي ابن حجر (ص٥٧٤)

أقرب الطرق إليه، فمن سلك طريقه ولم يعرج عنه. وصل إلى الله تعالى وإلى الجنة من أقرب الطرق وأسهلها، فسهلت عليه الطرق الموصلة إلى الجنة في الدنيا والآخرة؛ إذ لا طريق إلى معرفته ورضاه إلا بالعلم النافع، وهو العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله المقتضي لخشيته وإجلاله ومحبته ورجائه» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قلت: وفي ترتيب هذا الفضل ترجيح كون العلم هنا المراد به هو العلم الشرعي دون غيره، لكن عموم العلم النافع من غير الشرعي أيضاً صالح دخوله في هذا الفضل إن اعتبرناه طريقاً إلى بلوغ مرضاة الله بصلاح القصد والعمل، فالأدلة العامة في فضائل الأعمال تشمله والله تعالى أعلم.

وفي هذا يقول الطوفي[1]: «فإن قلت: قوله: (من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً) عام في كل علم شرعي أو فلسفي، فلم خصصتموه بالعلم الشرعي؟. قلنا: بدليل قوله: (سهل الله له به طريقاً إلى الجنة)، والعلوم التي يطلب بها الجنة ويسهل بها طريقها هي الشرعية دون غيرها» أ.هـ.

إلا أنه أعني نجم الدين الصرصري أبي الربيع الطوفي مع تقريره هذا في استبعاد ما سوى العلوم الشرعية إلا أنه اجتهد في إدخال غيرها تحتها لتنال هذا الفضل وله كلام

---

(١) التعيين في شرح الأربعين للطوفي (ص٣١٢)

طويل في ما يدخل مما لا يدخل من العلوم في الفضل المترتب حيث يقول[١]: «والعلم الذي يترتب على التماسه تسهيل طريق الجنة هو: العلم الشرعي النافع بنية القربة والانتفاع، ونفع الناس به كعلوم القرآن والحديث والفقه وأصوله ونحو ذلك، لا الخارج عن علم الشرع كالفلسفة من منطق وإلاهي وطبيعي ورياضي. إلا أن يقصد بتعليمها معرفة مذاهب أهلها للرد عليهم ودفع شبههم وكف شرهم عن الشريعة فيكون من باب إعداد العدة، هذا قول غالب مشايخ الشريعة كالحليمي في شعب الإيمان، وغيره.

وهو كلام صحيح، غير أنا نستثني من ذلك المنطق فإنه علم مفيد لا محذور فيه، إنما المحذور في غيره من علومهم، ولأنه نحو المعاني، كما أن النحو منطق الألفاظ، ولأن بعض فضلاء الأصوليين صرح وبعضهم عرَّض بأن المنطق علم شرعي، وهو كالعربية في أنه من مواد أصول الفقه لأن الأحكام الشرعية لا بد من تصورها والتصديق بها إثباتاً أو نفياً، والعلم المرصد لبيان أحكام التصور والتصديق هو المنطق، فوجب أن يكون علماً شرعياً، إذ المراد بالعلم الشرعي ما صدر عن الشرع، أو توقف عليه العلم الصادر عن الشرع توقف وجود كعلم الكلام، أو توقف كمال: كعلم العربية والمنطق.

واعلم أني قررت هذا البحث مع علمي بأن أكثر الفقهاء يكرهونه لما تقرر عندهم من النفرة عن المنطق، ومع أني - علم الله - لا أعرف المنطق، وإنما هو شيء قاد إليه الدليل، ثم إن لهم فيه سلفاً فاضلاً كالغزالي والرازي وأبي الحسين البصري والسيف الآمدي وابن الحاجب وشراح كتابه من بعده كل هؤلاء عارفون بالمنطق فلا وجه لنفرتهم عنه وإنكارهم له» أ.هـ.

---

(١) التعيين في شرح الأربعين للطوفي (ص٣١٠-٣١١)

وأخذ هذا الكلام شهاب الدين أبي العباس ابن حجر الهيتمي فنقله بلا عزو وعدل في صياغته؛ وأضاف بعد قوله: «توقف كمال: كعلم العربية والمنطق» فقال[١]: «وهذا هو موجب مدح الغزالي له وقوله: (لا ثقة بفقه من لم يتمنطق) أي: من لا تكون قواعد المنطق مركوزة بالطبع في ذهنه كالمجتهدين في العصر الأول، أو بالتعلم... وقول ابن الصلاح وغيره بتحريمه محمول على ما كان في زمنهما من المخلوط بالفلسفة وفروعها من الإلهي والطبيعي والرياضي، على أن الحليمي وغيره صرحوا بجواز تعلم هذه؛ ليرد على أهلها، ويدفع شرهم عن الشريعة، فيكون من باب إعداد العدة» أ.هـ.

قلت: في ما سبق هنا محاولة الطوفي ومتابعة ابن حجر الهيتمي على إدراج علم المنطق والكلام ضمن العلوم الشرعية المعتبر فيها الفضل الوارد في العلم الشرعي. وهذا الكلام لم يوافقا عليه كما بيناه — هما – فيما نقلاه عن الفقهاء.

ويثير استغرابي عبارة الطوفي الآنفة والتي قال فيها: «ومع أني – علم الله – لا أعرف المنطق، وإنما هو شيء قاد إليه الدليل»، وأظن أن فيها خللاً وأن مراده: مع أني لا أعرف المنطق إلا أنه شيء قاد إليه الدليل. فإنه يُعد من علماء الكلام الأصوليين العارفين بالمنطق وما هو عليه[٢].

وكلامه يريد به إزالة الصورة المستقبحة في الأذهان عن هذا العلم والذي يعتبره هو من العلوم المكملة والمساعدة في التحليل البرهاني والتفسير العقلي البديهي للقواعد

---

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي (ص٥٧٢)

(٢) وترجمته لا تسر، فقد اتهم بالرفض وسب الشيخين وأظهر توبة.. وطعن فيه بعض أجلة من أدرك من عاصره كابن رجب وغيره، وانظر ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (٢/٢٩٥)

والأدلة.

ولعل الاكتفاء منه بما يفيد غير محذور، لكن التوسع فيه يولج أصحابه المزالق، ولا تكاد تجد من المهتمين به من يصفو فكره عن كلام الفلاسفة المنابذ للأديان وإن أنكرته نفس المؤمن لكنه يظل من العوالق فيها، ولهذا كرهه أهل العلم.

وعلم المنطق فيحوي حقاً وباطلاً، ولعل أكثر ما فيه من الباطل هو ما ألحقه به الفلاسفة من قواعد بنو عليها نظريات عاملوها كالحقائق في حين أنها تفتقر إلى الثبوت. أما ما يحويه من طرق برهنة وإثبات، وآلات قياس ونظر ونحو ذلك فلعله لن يخالف أحد في جواز الاستعانة به في العلوم، لكن ربطه بالشريعة في تقرير بعض العقائد، وإيجاب تعلمه كما يقول به ويفعله أهل الفلسفة هو ما يجر إلى الويلات. ولهذا كان ابن تيمية إذا ذكره نسبه إلى الفلاسفة واليونان، مع إقراره باحتوائه بعض القضايا الصالحة. ومن كلامه فيه قوله(١): «فإني كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأيت من صدق كثير منها. ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه وكتبت في ذلك شيئاً» أ.هـ.

وقال أيضاً(٢): «وأما هو في نفسه فبعضه حق وبعضه باطل. والحق الذي فيه كثير منه أو أكثره لا يُحتاج إليه، والقدر الذي يحتاج إليه منه فأكثر الفطر السليمة تستقل به، والبليد لا ينتفع به والذكي لا يحتاج إليه، ومضرته على من لم يكن خبيراً بعلوم الأنبياء أكثر من نفعه فإن فيه من القواعد السلبية الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء

(١) مقدمة الرد على المنطقيين (ص٣)، وهو في مجموع الفتاوى (٩/٨٢)

(٢) الفتاوى الكبرى (٥/٨٧)

وكانت سبب نفاقهم وفساد علومهم» أ.هـ.

وإشارته إلى فساده مع ما فيه من قضايا صحيحة لفتة سديدة منه رحمه الله تعالى، فإن الاعتماد على القواعد المنطقية كلياً لا يتوافق مع الإيمان بالغيبيات، ولهذا فإنك تجده يكسب النفس اعتداداً وجرأة على المسلمات، ومعاملتها رياضياً بغير استصحاب تقديس المقدسات وتعظيمها، وهذا ما يجعل إيمان المتبحر فيه ركيكاً، وربما جره إلى الإلحاد ونحوه إن لم يكن إيمانه بالقدر الكافي لدفع الاضطرابات العقلية.

يقول تقي الدين أبو العباس[1]: «المنطق مظنة الزندقة لمن لم يقو الإيمان في قلبه حيث اعتقد أنه لا علم إلا بهذه المواد المعينة وهذه الصورة، وذلك مفقود عنده في غالب ما أخبرت به الأنبياء فيشك في ذلك أو يكذب به أو يعرض عن اعتقاده والتصديق به فيكون عدم إيمانه وعلمه من اعتقاده الفاسد أنه لا علم إلا من هذه المواد المعينة» أ.هـ.

قال[2]: «فصحيح المنطق لم ينتفعوا به في معرفة الله، وباطل المنطق أوقعهم في غاية الكذب والجهل بالله ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾» أ.هـ. وقال أيضاً[3]:

«نعم لا ينكر أن في المنطق ما قد يستفيد ببعضه من كان في كفر وضلال وتقليد ممن نشأ بينهم من الجهال كعوام النصارى واليهود والرافضة ونحوهم فأورثهم المنطق ترك ما عليه أولئك من تلك العقائد. ولكن يصير غالب هؤلاء مداهنين لعوامهم، مضلين لهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/٢٦١)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٣٤٤)

(٣) مجموع الفتاوى (٩/٢٤- ٢٥)

عن سبيل الله، أو يصيرون منافقين زنادقة لا يقرون بحق ولا بباطل بل يتركون الحق كما تركوا الباطل ... فأما أن يكون المنطق وقفهم على حق يهتدون به: فهذا لا يقع بالمنطق. ففي الجملة: ما يحصل به لبعض الناس من شحذ ذهن أو رجوع عن باطل أو تعبير عن حق: فإنما هو لكونه كان في أسوأ حال لا لما في صناعة المنطق من الكمال. ومن المعلوم: أن المشرك إذا تمجس والمجوسي إذا تهود: حسنت حاله بالنسبة إلى ما كان فيه قبل ذلك. لكن لا يصلح أن يجعل ذلك عمدة لأهل الحق المبين» أ.هـ.

وفي موضع آخر منه يقول[١]: «فأحسن ما يحمل عليه كلام المتكلم في هذا: أن يكون قد كان هو وأمثاله في غاية الجهالة والضلالة وقد فقدوا أسباب الهدى كلها فلم يجدوا ما يردهم عن تلك الجهالات إلا بعض ما في المنطق من الأمور التي هي صحيحة فإنه بسبب بعض ذلك رجع كثير من هؤلاء عن بعض باطلهم، وإن لم يحصل لهم حق ينفعهم وإن وقعوا في باطل آخر. ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجه من الوجوه» أ.هـ.

وفي درء التعارض بين العقل والنقل يقول[٢]: «وهذا الكفر المتناقض وأمثاله هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلي الزندقة، وقد يطعن في هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لوازمه، ويظن أنه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساده، ولا ثبوت حق ولا انتفاءه، وإنما هو آلة تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر، وليس الأمر

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/٦)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢١٨/١)

كذلك، بل كثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾» أ.هـ.

وكان أبو عبد الله ابن قيم الجوزية قد أسهب في الوجه الثاني والثلاثين بعد المائة من وجوه فضل العلم من كتابه مفتاح دار السعادة[١] وبحث فيه قول من يدرج العلوم النافعة كعلم الطب والهندسة تحت حكم فرض الكفاية، وأغلظ فيمن أدخل علم المنطق وجعله أعلى منها. واختار أن وجوب بعضها يختلف باختلاف الحاجة والزمان والأشخاص، وحتى أنه أدخل علم اللغة وأصول الفقه إذ الكثير من مسائلهما وبحوثهما لا يتوقف فهم كلام الله ورسوله ﷺ عليها والقدر الذي يتوقف فهم الخطاب عليه منه يجب معرفته دون الفضلة منها.

❁ ❁ ❁

وبالعودة إلى خلاصة أثر الباب: فيه استحباب طلب العلم وتحمل مشاقه والرحلة فيه[٢]، وترتيب هذا الفضل دليل على أنه خص به العلم الشرعي دون غيره، ومن بذل السبب واجتهد وهو صادق في نيته لكن لم يوفق في حصوله على العلم لعائق كالبلادة أو نحوها فهو داخل في الفضل قاله المناوي[٣].

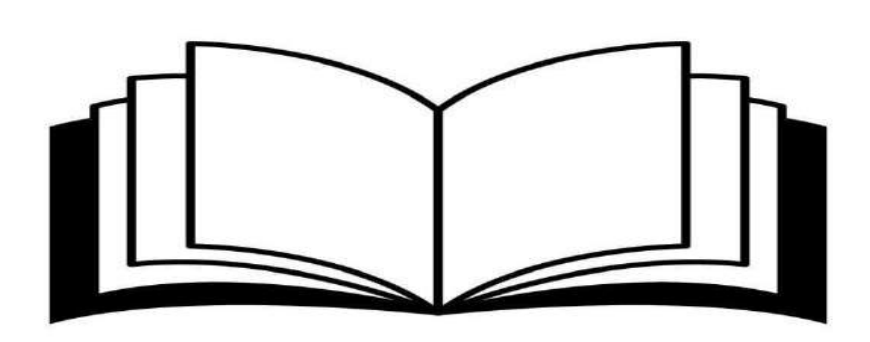
---

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/١٥٧- ١٥٩)

(٢) إحياء علوم الدين (٢/٢٤٦)

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبدالرؤوف المناوي (٦/١٥٤)

ألا وإننا أضحينا في عصر لا تكاد تلقى مشقة في تحصيل العلم لكن تكاثرت الصوارف عنه ولهذا فإن نسبة الجهل بالعلوم الشرعية أمست أشد مما مضى لفقدان الرغبة. فلو أن المسلم حرص على العناية بحفظ ما كسبه مما اطلع عليه من تجاربه وسؤالات مقربيه لكان خيراً كثيراً، لكن التواكل والتجاهل أصبح داء الأمة في هذا العصر، والله المستعان.



قال المصنف رحمة الله تعالى:

**[١٨ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا وكيع عن مسعر عن معن بن عبد الرحمن قال: قال عبدالله: إن استطعت أن تكون أنت المحدث فافعل.**

إسناده صحيح إلى أبي القاسم معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ولم يدرك زمان جده رضي الله عنه.

والأثر فرواه وكيع في الزهد، ومن طريقه أحمد[1]. ورواه أبو داود من غير طريقه إلى مسعر[2].

أما أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك فرواه في الزهد بسياق أتم[3] فقال: «أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شبرمة قال: أبصر ابن مسعود تميم بن حذلم ساكناً وابن مسعود يحدث القوم فقال ابن مسعود: يا تميم بن حذلم إن استطعت أن تكون أنت المحدث فافعل». وابن شبرمة فلا ينبغي أن يكون أدرك ابن حذلم.

ومن طريق ابن عيينة رواه: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، وأبو بكر مُحَمَّد بن خلف الضبي وكيع البغدادي، وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، وأبو

---

(١) الزهد لوكيع (ص٨٢٥)، الزهد لأحمد (ص١٣٠)

(٢) الزهد لأبي داود (ص١٦٩)

(٣) الزهد والرقائق لابن المبارك (١/١٨)

عمر يوسف بن عبد البر النمري[(١)].

❁ ❁ ❁

قوله: (**إن استطعتَ أن تكون أنت المُحَدَث؛ فافعل**) هو توجيه إلى تقديم الإنصات والاستماع على المبادرة إلى الكلام؛ فإن السلف كانوا يكرهون التصدر للفتوة كما سبق النقل عن عبد الرحمن بن أبي ليلى[(٢)] قوله: «أدركتُ عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفت إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا»[(٣)].

وقد سقتُ في الكلام على الأثر العاشر جملة من أقوالهم في كراهية الفتية وتدافعها، ومما يروى عنهم في التناصح على هذا: ما يروى عن مُحَمَّد بن سيرين أنه قال: «قال حذيفة: إنما يفتي الناس أحد ثلاثة: من يعلم ما نسخ من القرآن، قالوا: ومن يعلم ما

---

(١) المعرفة والتأريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢/٥٤٩)، أخبار القضاة لوكيع الضبي (٣/٥٧)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (١/٣٣٧)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/١١٢٠)

(٢) تحت الأثر العاشر ويأتي في كتابنا برقم (٢١)

(٣) سبق تخريجه تحت الأثر العاشر ويأتي في الأثر الحادي والعشرين.

نسخ من القرآن؟ قال عمر. أو أمير لا يجد بداً. أو أحمق متكلف. قال: فربما قال ابن سيرين: فلستُ بواحدٍ من هذين، وما أحب أن أكون الثالث»[(١)].

وعنه أيضاً أن عمر ﷺ قال لأحد الصحابة[(٢)]: «أنا بلغني، أنك تقضي ولست بأمير؟ قال: بلى. قال: فولِ حارها من تولى قارها». وفي الصحيحين[(٣)]، عن أبي المنهال أنه قال: «سألت البراء بن عازب عن الصرف، فقال: سلْ زيد بن أرقم فهو أعلم. فسألت زيداً، فقال: سل البراء، فإنه أعلم» الحديث.

وعلة ذلك تظهر في أنَّ الجرأة على تصدر مجالس الإفتاء مدعاة للعجب والرياء، وقد يدفع المجلس المتكلم إلى التجرئ على قولٍ مشكوك فيه فيكون وبالاً عليه في آخرته. وعن حماد بن زيد[(٤)] أنه قال: «استغفر الله، إن لذكر الإسناد في القلب خيلاء» وروى الخطيب[(٥)] عن عبيد الله بن أبي جعفر قوله: «إذا كان المرء يحدث في المجلس فأعجبه الحديث فليسكت، وإن كان ساكتاً فأعجبه السكوت فليحدث».

---

(١) رواه الدارمي في السنن (١/٢٧٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/٣٣١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/١١٢٦) وابن سيرين لم يدرك حذيفة، ورواه الدارمي أيضاً بسند رجاله ثقات فوصله بواسطة: أبي عبيدة بن حذيفة، وهو مقبول في حكم الحافظ.

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (٨/٣٠١)، وفيه كان الصحابي أبا موسى، وهو في سنن الدارمي (١/٢٧١) وصحابيه هو ابن مسعود، وفي جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/١١٢٦) وصحابيه فيه أبو مسعود عقبة بن عمرو. ولم يدرك ابنُ سيرين أحداً منهم.

(٣) رواه البخاري في الصحيح (٢١٨٠)، ومسلم (١٥٨٩)

(٤) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع (١/٣٣٨)

(٥) في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٣٣٨) وفي السند إليه من لا تقبل روايته للحديث.

والأثر فيه استحسان ابن مسعود ﵁ سكوت ابن حذلم، وهو مع ذلك لا يريد اطلاقه ولهذا سيأتي عنه تقييده بالمعرفة في الأثر رقم (٦٧) من كتابنا هذا. والمجالس بطبعها مكاناً للكلام والتخوض في حاجة أصحابها واهتماماتهم، فإن كان مجلس علم فإن الأصلح للعاقل أن يستفيد من هذه المجالس بحسبها، فيُقيم نفسه في المجلس، فإن وجد نفسه بين أقران أخذ بالمجلس مأخذ المذاكرة فيزيد ما عنده ويعمل على تثبيته، ويفيد غيره، ويجنبهم اللغو والخطل من القول وما لا فائدة ترجى منه.

وإن وجد للمجلس رأساً، فيحسن به التعامل معه معاملة الطالب مع شيخه، فيفتح من المسائل ما يغري به المعلم على إفادتهم ومناقشة المسائل لتعم الفائدة. ويلتزم بأدب المجلس ومراعاة حال رأسه وعدم الافتيات عليه. فأما إنْ كان هو رأس المجلس، فإنه يحرص على مراقبة ما يخرج منه، فلا يكون مهذاراً ولا مقتاراً، وليعمل على إفادة المجلس وفق حاجته، ويعطيهم من قوة العلم ما يطيقونه.

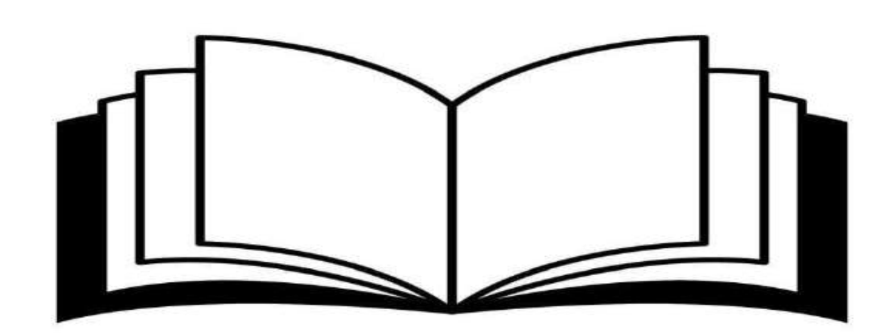
ومع كل ذلك فإن تغليب الاستماع على الكلام في المجالس عموماً: أدب رفيع لا يحسنه كل أحد، لا سيما عن كثرة النقد وتتبع مواطن الخلل المحتمل التغاضي عنه، فإن بعض أهل العلم عد هذا من المراء المذموم[١].

وفي تعليق ابن مسعود ﵁ التزام الاستماع بالاستطاعة إشارة إلى تقدير المصالح، فلربما لزمه التحديث لتصويب خلل أو نصح أو تذكير. وفي الأثر التالي زيادة توضيح.

---

(١) سقت بعض النقول في هذا الباب في ختام آخر آثار الكتاب.

وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[١٩ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا وكيع عن سفيان بن عيينة عن عمرو عن يحيى بن جعدة قال: كان الناس يأتون سلمان فيستمعون حديثه فيقول: هذا خير لكم وشر لي.**

إسناده إلى ابن جعدة صحيح، ولم أقف له على رواية صريحة عن سلمان. والأثر رواه ابن المبارك في الزهد[١]، وذكره - في شرح السنة - محي الدين البغوي تعليقاً بغير إسناد[٢].

قوله: (**كان الناس**) هم طلاب العلم والخير، (**يأتون سلمان**) الفارسي ﵁ رغبة في ما عنده من العلم والخير، ويُفهم منه أنهم يتحرون المكان والزمان الذي سيكون فيه ليلتقوه ويجتمعوا به، فهم بهذا متتبعون له، وفي لفظ ابن المبارك: «أن ناساً كانوا يتبعون سلمان»، وهذا دليل على الملازمة. وربما أتاه من صادفه في طريقه لكنه غير مقصود بأثر الباب.

قوله: (**فيستمعون حديثه**)، وفيه إشارة أنه ﵁ كان له مجلس يعظ فيه ويعلم، ويلازمه بعض طلاب العلم لينهلوا مما عنده من الخير والعلم ويأخذوا بنصحه. قوله: (**هذا خير لكم**) أي أن هذا الفعل الصادر عنكم من تتبع العلم وأهله، وحسن الاستماع والأخذ، هو لا شك خير لكم في دينكم وآخرتكم. إشارة إلى فضل مجالس العلم وغنيمة

---

(١) الزهد (١٣/٢)

(٢) شرح السنة (١٧٠/١٣) للبغوي، وذكره أيضاً بغير عزو ولا إحالة الملا علي القاري أبو الحسن نور الدين الهروي في كتابه شم العوارض في ذم الروافض (ص١٣١)

تحصيله.

فمن أدب طالب العلم مريد النفع والفائدة: ملازمة أهل العلم، ومراقبة سلوكهم بقصد الانتفاع وكسب محاسن الأخلاق والتأدب بآدابهم، روى الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن حبيب بن الشهيد قال: قال لي أبي: «يا بني، إيتِ الفقهاء والعلماء، وتعلم منهم، وخذ من أدبهم وأخلاقهم وهديهم، فإن ذاك أحب إليَّ لك من كثير من الحديث»، وبسنده إلى مالك بن أنس أن ابن سيرين بعث رجلاً ينظر كيف هدي القاسم وحاله[1].

ويلتزم الطالب الإنصات والسكون في مجالس العلم، والحرص على الاستماع لكلام المفيد، واقتناص الفريد منه، وفي هذا يروي ابن سعد في طبقاته[2] عن أبي حصين قال: «سألت سعيد بن جبير قلتُ: أكل ما أسمعك تحدث سألتَ عنه ابن عباس؟ فقال: لا. كنتُ أجلس ولا أتكلم حتى أقوم. فيتحدثون فأحفظ».

وفيه التعلم عن طريق المجالسة، والترفق بالمفيد بحيث لا يحرجه، بل يعمل على ترقب فوائده، ولا يتكلف السؤال إلا من حاجة، وفيه أن مجالس أهل العلم والخير كانت مفيدة مليئة بالخير والنفع لا يتخللها من الدنيا ما يخرجها عن النفع والعلم، ولهذا كان مجرد الحضور والاستماع يحصل منه خير ونفع كثير. ولو خالطت المجالس الدنيا فلن ترجو منها نفعاً للسامع.

وليحرص الطالب على عدم مجادلة المعلمين ومناقشتهم إلا فيما لابد من توضيحه، وذلك لأن تشتيت ذهن الملقي أو المتلقي يفضي إلى ضياع لب الفائدة، وخروج وتشعب

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٨٠)

(٢) طبقات ابن سعد الكبرى ط العلمية (٦/ ٢٦٨)، وطبعة الخانجي (٨/ ٣٧٥)

لا يرجع غالباً بخير على المتلقي. وربما عارض الطالب شيخه فأغضبه، أو لم يتقبل نقده في بعض رموزه فسمح لغضبه بالتغلب عليه وحرم نفسه خيراً كان سينتفع به لو حمل نفسه على الصبر؛ وبعض التغاضي نافع.

ومراعاة حال المعلمين من أسباب انتفاع الطلاب بهم. وفي صحيح البخاري[١] أن عمر بن الخطاب ﷺ سأل النبي ﷺ فلم يجبه فكرر عليه ثم خشي أن يكون أغضب النبي ﷺ فانصرف، قال الحافظ[٢]: «يستفاد منه أنه ليس لكل كلام جواب؛ بل السكوت قد يكون جواباً لبعض الكلام» أ.هـ.

وعلق أبو عمر ابن عبد البر على هذا الحديث بقوله[٣]: «وفيه أن العالم إذا سئل عن شيء لا يجب الجواب فيه: أن يسكت ولا يجيب بنعم ولا بلا. ورب كلام جوابه السكوت. وفيه من الأدب أن سكوت العالم عن الجواب يوجب على المتعلم ترك الإلحاح عليه. وفيه الندم على الإلحاح على العالم خوف غضبه وحرمان فائدته فيما يستأنف، وقلما أغضب عالم إلا احترمت فائدته، قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: لو رفقتُ بابن عباس لاستخرجت منه علماً. ... إذ المعهود أن سكوت المرء عن الجواب وهو قادر عليه عالم به دليل على كراهية السؤال» أ.هـ

---

(١) صحيح البخاري (٤١٧٧)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٨/٥٨٣)

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣/٢٦٥)

قلت ومن أمثلته بجانب ما ذكره عن أبي سلمة مع ابن عباس[١]، ندم أبي عبد الله الحسين بن علي الصيمري على تغليب غضبه على عقله وحرمانه من علم كثير، قال أبو بكر الخطيب في ترجمته من التأريخ[٢]: «كتبتُ عنه وكان صدوقاً وافر العقل، جميل المعاشرة، عارفاً بحقوق أهل العلم. وسمعتُه يقول: حضرتُ عند أبي الحسن الدارقطني وسمعتُ منه أجزاء من كتاب السنن الذي صنفه. قال: فقرئ عليه حديث غورك السعدي عن جعفر بن مُحَمَّد الحديث المسند في زكاة الخيل، وفي الكتاب غورك ضعيف، فقال أبو الحسن: ومن دون غورك ضعفاء. فقيل: الذي رواه عن غورك هو أبو يوسف القاضي، فقال: أعور بين عميان!. وكان أبو حامد الإسفراييني حاضراً فقال: ألحقوا هذا الكلام في الكتاب. قال الصيمري: فكان ذلك سبب انصرافي عن المجلس، ولم أعد إلى أبي الحسن بعدها. ثم قال: ليتني لم أفعل، وأيش ضر أبا الحسن انصرافي؟! أو كما قال» أ.هـ.

❊ ❊ ❊

وقوله: (**وشرٌ لي**) أي أن هذا التصدر والترأس الذي هو مكان الملقي المفيد لغيره مع أنه في الظاهر خير وفضل كبير، إلا أنه محاط بخطر يعود عليه بالسوء، كمن يحوم حول الحمى إن حافظ على الحدود رعى وانتفع، وإن فرط فلم ينتبه وقع في الخطر وأضر بنفسه

---

(١) وروى ابن أبي خيثمة في التأريخ السفر الثالث (١٣٨/٢) عن الزهري قال: «كان أبو سلمة يماري ابن عباس فحرم من ذلك علماً كثيراً».

(٢) تأريخ بغداد وذيوله للخطيب (٧٨/٨)

ومن معه. ذلك أنه مظنة دخول الرياء والعجب محبطة الأعمال، ولربما حملاه على قول ما لا يعلم. ولا شك أن عليه مجاهدة النفس وتقويمها، وهي عليه أصعب في حال التصدر والتحديث.

فالشر المراد به هنا عائد على إرهاق المحدث نفسه في تقديم ما عنده من العلم مع المحافظة على الاستقامة والإخلاص. ولا ريب أن منزلة هذا أعلى، وقدره أرفع، وكلما كان أداؤه أكمل كان ثوابه أكبر.

ولما كان لفظ ابن المبارك مقتصراً على الاتباع أورده في سياق النهي عن العجب، وأسند قبله إلى عمر ﷺ[1] أنه نظر إلى أبي بن كعب ﷺ ومعه ناس فعلاه بالدرة، فقال: يا أمير المؤمنين ما تصنع؟ قال: «إنها فتنة للمتبوع، ومذلة للتابع»، وبسنده إلى إبراهيم قال: «كانوا يكرهون أن توطأ أعقابهم».

ومن مراسيل الحسن[2]: «كفى لامرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع، دينه أو دنياه إلا من عصم الله».

---

(١) الزهد (١٣/٢) بسند حسن لأجل هارون بن عنترة

(٢) الزهد (١٢/٢) وسند إليه صحيح، وله شاهد من حديث عمران بن الحصين «كفى بالمرء من الشر أن يشار إليه بالأصابع»، رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٢١٠)، والعقيلي في الضعفاء (٤/٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٥/٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩/٢٢٦) وفيه كثير بن مروان كذبه ابن معين وأبو حاتم

لأن الشهرة باب الرياء والعجب، «وقد كرهت الشهرة بذلك خوف الفتنة»[١]، «لأن من اشتهر في خصلة من الخصال الدينية أو الدنيوية قلما يسلم من الآفات الخفية، كالعجب والكبر والرياء والسمعة وغير ذلك إلا من عصمه الله»[٢].

قال شرف الدين الطيبي[٣]: «حب الرئاسة والجاه في قلوب الناس، وهو من أضر غوائل النفس وبواطن مكائدها، يبتلى به العلماء والعباد، والمشمرون عن ساق الجد لسلوك طريق الآخرة؛ فإنهم مهما قهروا أنفسهم وفطموها عن الشهوات وصانوها عن الشبهات، وحملوها بالقهر على أصناف العبادات، عجزت نفوسهم عن الطمع في المعاصي الظاهرة الواقعة على الجوارح، فطلبت الاستراحة إلى الظاهر بالخير وإظهار العلم والعمل، فوجدت مخلصاً من مشقة المجاهدة إلى لذة القبول عند الخلق، ولم تقنع باطلاع الخالق، وفرحت بحمد الناس ولم تقنع بحمد الله وحده، فأحب مدحهم وتبركهم بمشاهدته وخدمته وإكرامه وتقديمه في المحافل، فأصابت النفس في ذلك أعظم اللذات وألذ الشهوات، وهو يظن أن حياته بالله تعالى وبعبادته. وإنما حياته هذه الشهوة الخفية التي تعمى عن دركها إلا العقول النافذة، قد أثبت اسمه عند الله تعالى من المنافقين، وهو يظن أنه عند الله من عباده المقربين.

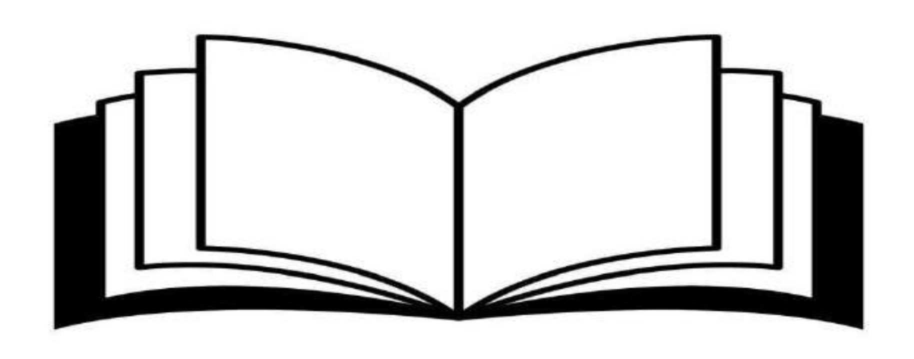
---

(١) اقتباس من كلام بهاء الدين ابن حمدون في التذكرة الحمدونية (٢/٩١)

(٢) اقتباس من كلام ابن الملك الكرماني من شرحه على المصابيح (٥/٤٤٨)

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (١١/٣٣٧٤)، وعنه الملا علي القاري في المرقاة (٨/٣٣٣٧)

وهذه مكيدة للنفس لا يسلم عنها إلا الصديقون؛ ولذلك قيل: آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين حب الرئاسة، وهو أعظم شبكة للشياطين، فإذاً المحمود المخمول، إلا من شهره الله لنشر دينه من غير تكلف منه، كالأنبياء والخلفاء الراشدين، والعلماء المحققين والسلف الصالحين»[١] أ.هـ. وبالله تعالى التوفيق.



(١) عامته مأخوذ من كلام أبي حامد الغزالي في الإحياء (٣/٢٧٥)، وانظر فيض القدير (٣/١٩٦)، ويأتي الكلام على هذه المسألة في غير موضع من الكتاب.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٢٠ -] حدثنا عبد الله ثنا أبو خيثمة ثنا سفيان بن عيينة عن يونس عن الحسن قال: إنْ كان الرجل ليجلس مع القوم فيرون أن به عياً وما به من عي إنه لفقيه مسلم.**

رجاله ثقات؛ وبه علة. فلم يذكر أبو الحجاج المزي أبا مُحَمَّد بن عيينة فيمن أخذ عن يونس بن عبيد بن دينار العبدي المشهور بالرواية عن أبي سعيد الحسن البصري، مع أنه لا يبعد ذلك لكثرة شيوخه وإدراكه طبقته.

وهناك يونس بن عبيد الثقفي أخو زياد ابن أبيه زاده الحافظ في التهذيب على المزي؛ ونقل عن الخطيب في المتفق أنه نقل عن أحمد رواية ابن عيينة عنه، وتعقبه بأنه ابن عبد الله. ولم أجد هذا في المتفق والمفترق للخطيب. وأحتاج إلى وقتٍ للعودة إلى هذا المبحث.

والأثر فرواه وكيع بن الجراح في الزهد[1] عن سفيان به. والأظهر أن هذا هو أبو عبد الله بن سعيد الثوري فيتأكد حينئذ اتصاله وصحة إسناده. وإنما استظهرته لما هو مقرر عند أهل الفن، قال الحافظ في إسناد نحو هذا من الفتح[2]: «قوله: (عن سفيان) هو الثوري، لأن وكيعاً مشهور بالرواية عنه، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف: يقال أنه ابن عيينة. قلت: لو كان ابن عيينة لنسبه، لأن القاعدة في كل من روى عن متفقي

---

(١) الزهد (ص٥٩٣)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠٤)

الاسم أنْ يحمل مَنْ أُهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثارٍ ونحوه، كما قدمناه قبل هذا. وهكذا نقول هنا لأن وكيعاً قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري» أ.هـ.

ويؤيده أن أحمد ابن حنبل روى هذا الأثر في الزهد[١] من طريق أبي أحمد مُحَّد بن عبد الله الزبيري عن سفيان، وهو من الآخذين أيضاً عن الثوري، وقد أخذ أحمد عن ابن عيينة بلا واسطة. فيكون الأثر من رواية الثوري عن يونس به صحيحاً[٢].

وفي سياق أحمد اختلاف يسير؛ ونصه: «إن كان الرجل ليكون فقيهاً جالساً مع القوم؛ فيرى بعض القوم أن به عياً، وما به من عي إلا كراهية أن يشتهر».

❁ ❁ ❁

وهذا الأثر يلحق ما قبله في فضل الغفلة والصمت. قوله: **(فيرون به عياً)** العِيُّ: خِلاف البيان[٣]. وقد عَيَّ في منطقه[٤]. وعيي في المنطق عياً: حُصِر[٥]. والعي: عجزٌ

---

(١) الزهد لأحمد (ص٢١٢)

(٢) وبمراجعة النسخ الخطية للكتاب وجدتُ أن نسخة (الإخشيد) وُجِدَ فيها: «ثنا سفيان بن عيينة»، في حين المثبت في نسخ (المعطوش) الثلاث: «حدثنا وكيع عن سفيان عن يونس» وهو موافق لبقية المصادر وبه يزول الإشكال ويصح الأثر.

وهذا يحملني على الظن بأن غلطاً مركباً وقع لناسخ الأصل – أعني نسخة (الإخشيد) – حيث أنه توهم أن إسناد أثر الباب والذي قبله واحد، وكان الذي قبله عن وكيع عن ابن عيينة، فسقط عليه رسم وكيع من أول السند، وبقي باقي الإسناد على حاله، ولما كان ابن عيينة شيخ المصنف من السفيانين؛ لم يدرك وقوع السقط، فسبب هذا الإشكال المذكور. والله تعالى أعلى وأعلم وأحكم بالصواب.

(٣) مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٦١١)

(٤) الصحاح تاج اللغة لأبي نصر الجوهري (٦/ ٢٤٤٢)

(٥) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن ابن سيده (٢/ ٢٠٦)

يلحق من تولى الأمر والكلام[١]. وقد عي عن حجته عياً، وعييتُ بهذا الأمر وعنه، إذا لم أهتدِ لوجهه[٢]. وقال مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير[٣]: «ومنه الحديث: «شفاء العي السؤال»[٤] العي: الجهل»، قال أبو سليمان حمد بن مُحَّد الخطابي[٥]: «العي هاهنا الجهل. يقال: عي الرجل بأمره يعيا عياً إذا لم يهتد له» أ.هـ.

والمقصود أن ثمة رجال يحضرون مجالس أهل العلم ولا يشاركوهم الحديث، ولا يخوضون مع القوم في مسائل المجلس حتى ليُظَن بهم القصور في المستوى العلمي لضعفٍ في المنطق أو لجهالة، وما بهم إلا تقوى الله والورع، وكراهة الشهرة إيثار التواضع. وذكر ابن المبرد جمال الدين ابن عبد الهادي الصالحي في ترجمة الحافظ الزاهد الورع أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي من كتابه الذي صنفه في طبقات متأخري الحنابلة حادثة تصلح لهذا الموضع قال[٦]: «وأُخبرتُ عن القاضي علاء الدين بن اللحام أنه قال: ذكر لنا مرة الشيخ [يعني ابن رجب] مسألةً فأطنب فيها، فعجبتُ من ذلك ومِن إتقانه لها. فوقعتُ بعد ذلك بمحضرٍ مِن أربابِ المذاهب وغيرهم؛ فلم يتكلم فيها الكلمة الواحدة.

---

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص: ٦٠٠)

(٢) كتاب العين (٢/٢٧٢)

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٣٤)، ونحوه في المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني (٢/ ٥٣٤)

(٤) هذا الحديث رواه أحمد (٥/١٧٣) وأبو داود (١/٢٥٢) وابن ماجه (١/٣٦٢) والدارمي (١/٥٨٥) والدارقطني (١/٣٤٩) وغيرهم واختلف في صحته.

(٥) غريب الحديث (١/ ٦٩٨)

(٦) الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (ص٥٢)

فلما قام، قلتُ له: أليس قد تكلمتَ فيها بذلك الكلام؟! قال: إنما أتكلم بما أرجو ثوابه، وقد خفتُ من الكلام في هذا المجلس، أو ما هذا معناه» أ.هـ. فانظر إلى إحجامه عن الكلام فيما يحسنه ويتقنه في موضع ربما بلغ به مكانة في نفوس من حضره ممن لا يعرف قدره، وما ذلك إلا ابتغاء صلاح دينه واستقامة نفسه له رحمه الله رحمة واسعة.

والمراد من الأثر ذكر فضل قوم لا يُأبه لهم؛ ولا يعرف فضلهم وقدرهم لعدم شهرتهم ولا تصدرهم، وإن جلسوا مجلساً كانوا أقل كلاماً حتى ليَظُن بهم من لا يعرف فضلهم عياً، أي عجزاً عن البيان؛ وجهلاً، وهم أبعد ما يكون من ذلك.

قوله: **(وما به من عي)** ولكنها التقوى وطلب سلامة النفس من زلل المنطق، وآفات الشهرة، **(إنه لفقيه مسلم)** أي أنهم إن نطقوا؛ بينوا، وظهر فضلهم وأنهم من فقهاء المسلمين. وروى أبو نعيم في الحلية والبيهقي في المدخل بسنديهما[١] إلى عبد الرحمن بن مهدي قال: «جاء رجل إلى مالك بن أنس يسأله عن شيء أياماً؛ ما يجيبه. فقال: يا أبا عبد الله إني أريد الخروج وقد طال التردد إليك قال: فأطرق طويلاً ثم رفع رأسه فقال: ما شاء الله: يا هذا إني إنما أتكلم فيما أحتسب فيه الخير، ولستُ أحسن مسألتَك هذه».

وفيه أنَّ من الحكمة للعاقل أنْ يتحرى وقت الكلام الأنسب فيدلي فيه بدلوه، وينال فضله بمقدار الحاجة ولا يزيد عن الحاجة، فيسكت في حال كُفي من غيره، أو كان الفضل للسكوت دون الكلام. قال أبو الفرج زين الدين ابن رجب في رسالة فضل علم

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/٣٢٣)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص٤٣٣)

السلف[١]: «فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوتهم عما سكتوا عنه من ضروب الكلام وكثرة الجدال والخصام والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عياً ولا جهلاً ولا قصوراً، وإنما كان ورعاً وخشية لله واشتغالاً عما لا ينفع بما ينفع» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

ويُذكر في فضل الصمت: ستره العيب، وإضفاء الهيبة، وترقب مُجالسه مقاله؛ فإنْ نطق كان لمنطقه وقعاً بخلاف من كان مهذاراً لا ينتبه لجل قوله. ولأجل ذلك كان من عادة الناس تهيب الصامت حتى ينطق فيصنف حينها بما هو أهله.

روى أبو مُحَمَّد قاسم بن ثابت السرقسطي عن ابن عائشة، وأبو بكر الخطيب عن مُحَمَّد بن سلام، وأبو بكر أحمد الدينوري عن الأصمعي[٢]، واللفظ للأول أتم، وفيه: أن فتى كان يجالس الأحنف ويطيل الصمت، فكثر ذلك منه، فلما كان في بعض الأيام خلا المجلس، فقال له الأحنف: يا ابن أخي، انبسط في الكلام، وتحدث، فقال له: يا عم، أرأيتَ لو أن رجلاً سقط من هذه الشرفات - يريد شرفات المسجد الجامع بالبصرة - أكان يضره سقوطه شيئاً؟ قال الأحنف: يا ابن أخي، لوددتُ أني تركتُك ساكتاً كما كنتَ ولم أكشفك. ثم تمثل بالبيت المشهور:

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٣/٣٤)

(٢) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي (١/٣٥٢)، الفقيه والمتفقه للخطيب (٢/٦٠)، المجالسة وجواهر العلم (٢/٣٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٢٤/٣٤٨)، وذكره ابن العديم في بغية الطلب (٣/١٣١٧) بسياق مختلف. وروى إسحاق بن إبراهيم الختلي في كتاب الديباج (ص١٠١) عن الأحنف حكاية مختلفة تتحد مع قصتنا في التمثل بالبيت.

لسانُ الفتى نصفٌ ونِصفٌ فُؤادُهُ ... فلَم يَبْقَ إلا صُورةُ اللحمِ والدمِ
وكائِنْ تَرى مِنْ صَامتٍ لكَ مُعْجَبٍ ... زِيادَتُهُ أو نَقْصُهُ في التَّكَلُّمِ

وروى البيهقي حكاية نحوها وفيها تمثل بالبيت: سعيد بن أبي عروبة لشاب أُعجب بصمته ولما تكلم سأله عن ذكاة القرع[١].

والبيت نسبه: السرقسطي، وأبو حفص الصقلي: للأعور الشني من عبد القيس، وسبقهما أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، وروى أبو بكر ابن أبي الدنيا في الصمت عن الشعبي ينسبه إليه، كذا حكاه ابن عساكر عنه[٢]. وقال أبو عبيد البكري[٣]: «وهذا البيت للهيثم بن الأسود النخعي، وقيل للأعور الشني» أ.هـ. وكان ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح نسبه للهيثم[٤]. ونسبه أبو المعالي بهاء الدين ابن حمدون لأبي بكر العرزمي. ورواه ابن عساكر في ترجمة سابق البربري ونسبها إليه ضمن قصيدة[٥]. وأغرب ابن رجب فنسبهما للمتنبي[٦].

قلتُ: المشهور أنه من معلقة زهير بن أبي سلمى كما تجده في كتاب جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، والحماسة لأبي عبادة البحتري، وشرح المعلقات التسع للشيباني، والسبع للزوزني، وحماسة الظرفاء للعبدلكاني، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والإمتاع

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (٧/٩٥)
(٢) تثقيف اللسان وتنقيح الجنان للصقلي (ص١٣١)، البيان والتبيين للجاحظ (١/١٥٤)، الصمت لابن أبي الدنيا (ص٧١)، تأريخ دمشق ترجمة الهيثم بن الأسود (٧٤/١٠٥)
(٣) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري (ص: ٥٢)
(٤) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص١٧٩)
(٥) التذكرة الحمدونية لابن حمدون (١/٢٨٣)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٢٠/٧)
(٦) مجموع رسائل ابن رجب (١/٣٥٤)

والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي[١].

قال أبو الحسن الماوردي[٢]: «واعلم أن للكلام شروطاً لا يسلم المتكلم من الزلل إلا بها، ولا يعرى من النقص إلا بعد أن يستوفيها، وهي أربعة: فالشرط الأول: أن يكون الكلام لداعٍ يدعو إليه إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر. والشرط الثاني: أن يأتي به في موضعه ويتوخى به إصابة فرصته. والشرط الثالث: أن يقتصر منه على قدر حاجته. والشرط الرابع: أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به. فهذه أربعة شروط متى أخل المتكلم بشرط منها فقد أوهن فضيلة باقيها» أ.هـ.

ثم ضرب مثالاً فقال: «وكالذي حُكي عن أبي يوسف الفقيه أن رجلاً كان يجلس إليه فيطيل الصمت فقال له أبو يوسف: ألا تسأل؟ قال: بلى، متى يفطر الصائم؟ قال: إذا غربت الشمس. قال: فإن لم تغرب إلى نصف الليل؟ قال: فتبسم أبو يوسف رحمه الله وتمثل ببيتي الخطفي جد جرير[٣]:

---

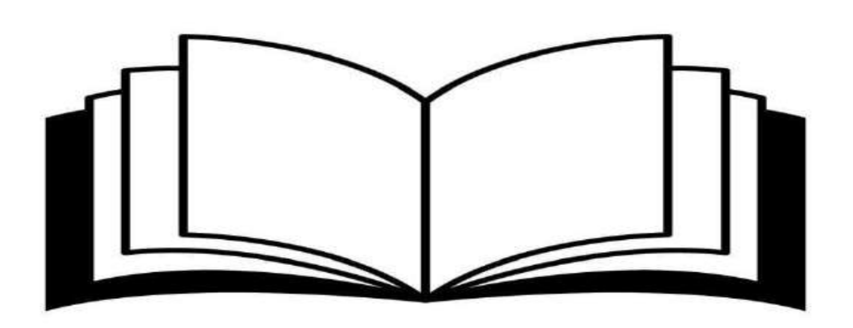
(١) جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (ص١٧٨)، الحماسة للبحتري (ص٤٥٣)، شرح المعلقات التسع (ص٢١٣) ينسب لأبي عمرو الشيباني، شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله حسين الزوزني (ص١٥١-١٥٢)، حماسة الظرفاء (ص١٧) لعبد الله العبدلكاني الزوزني، العقد الفريد لابن عبد ربه (٢/١٠٤)، الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان (ص٢٥٦)

(٢) أدب الدنيا والدين (ص٢٨٣)

(٣) رواها أبو بكر مُحَمَّد بن خلف بن حيان وكيع الضبي في أخبار القضاة (٣/٢٦٤)، والبيتان في ديوان جرير بشرح ابن حبيب تحقيق د/نعمان طه. دار المعارف (١/٥١٤)، وإليه نسبها: أبو الطيب الوشاء في كتاب الموشى (ص٩)، وأبو المعالي بهاء الدين ابن حمدون في التذكرة الحمدونية (١/٣٦٥)، ،(٣/٣٤٨). ووقعت نسبتها لمالك بن سلمة العبسي في كتاب الحماسة لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري (ص٤٤٢) رقم (١٢٦٣).

عَجِبْـــــتُ لإِزْرَاءِ الْعَـــــيِيِّ بِنَفْسِـــــهِ وَصَمْـــتِ الَّذِي قَـــدْ كَانَ بِالْقَـــوْلِ أَعْلَمَـــا

وَفِي الصَّـــمْتِ سِـــتْرٌ لِلْعَـــيِيِّ وَإِنَّمَـــا صَحِيفَـــةُ لُـــبِّ الْمَـــرْءِ أَنْ يَتَكَلَّمَـــا



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢١ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أدركتُ عشرين ومائه من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار ما منهم أحدٌ يُسأل عن شيء إلا ود أنَّ أخاه كفاه، ولا يحدثه حديثاً إلا ود أنَّ أخاه كفاه.**

رجاله ثقات، ومن هذا الوجه رواه: أبو نعيم في الحلية، وابن عبد البر في العلم، وابن عساكر في التأريخ[1]. إلا أن جرير بن عبد الحميد سمع من عطاء بعد اختلاطه. لكنه توبع ممن سمع قبل الاختلاط ومنهم: الثوري[2]، وشعبة[3]، وزائدة بن قدامة[4]، وحماد بن زيد[5].

ومن طريق ابن عيينة عنه بلفظ مختلف قال: «أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى

---

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٣٥١/٤)، جامع بيان العلم وفضله (١١٢١/٢)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٨٧/٣٦)

(٢) رواه ابن المبارك في الزهد (ص١٩)، ومحمد بن سعد في الطبقات الكبرى (٢٣٠/٨)، والدارمي في السنن (٢٤٨/١)، وأبو زرعة الدمشقي في تأريخه (ص٦٧٠)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٨١٧/٢)، ومحمد بن حبان في الثقات (٢١٥/٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٣/٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٢٠/٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٤٣٣)

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٣٠/٨)، والآجري في أخلاق العلماء (١٠٢/١)

(٤) رواه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٨٦/٣٦)

(٥) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٣٠/٨)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٨١٧/٢)

هذا، حتى ترجع إلى الأول...»[1].

❁ ❁ ❁

قوله: **(أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار)**، ينبغي أن أكون أوردتُ شيئاً من أخبار عبد الرحمن في ترجمته في قسم التراجم من الكتاب. وتخصيصه الأنصار تأكيداً منه لبلوغه العدد المذكور منهم، فقد أدرك رحمه الله تعالى جمعاً من المهاجرين أيضاً، كما تتلمذ على علي بن أبي طالب ﷺ، فيكون قد أدرك أكثر من هذا العدد، وهو أنصاري ولد في عهد أبي بكر أو عمر ﷺ ولأبيه صحبة والله أعلم.

وورد في بعض ألفاظه «كلهم من الأنصار»، وفيها: «أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب مُحَمَّد ﷺ ...»، ولعل في هذا إشارة إلى تحديد من أرادهم بهذا الأمر، فهو وإن أخذ عن المهاجرين لكنهم كانوا من الفقهاء ممن تصدر للفتوى، بينما كان كثير من الأنصار لم يشتغل بها ولا تصدر لها، فلهذا كانوا يتوقون ويتورعون عنها فلذلك خصهم بهذا، وفيه دلالة على دقة روايته والله تعالى أعلم.

قوله: **(ما منهم أحد يُسأل عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه، ولا يحدثه حديثاً إلا ود أن أخاه كفاه)** فيه تهيب السلف من الفتوة، «وكان أحدهم لا يمنعه شهرته بالإمامة

---

[1] رواها الفسوي في المعرفة والتأريخ (٨١٧/٢)، والبيهقي في المدخل (ص٤٣٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٣/٢)، وتأريخ بغداد (٣٩٤/١٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٨٧/٣٦)

واضطلاعه بمعرفة المعضلات في اعتقاد من يسأله من العامة من أن يدافع بالجواب أو يقول: لا أدري أو يؤخر الجواب إلى حين يدري» قاله أبو عمرو ابن الصلاح[1] وساق آثاراً في ذلك.

«وإنما كانت هذه سجية السلف لخشيتهم الله عز وجل وخوفهم منه، ومن نظر في سيرتهم تأدب»[2]. «وكان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفَتْوَى، ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره، فإذا رأى أنها قد تعيَّنت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة، أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى»[3]، قال يحي بن سعيد الأنصاري: «كان ابن المسيب لا يكاد يفتي فتيا ولا يقول شيئاً إلا قال: اللهم سلمني وسلم مني»[4].

قال أبو زكريا محي الدين النووي في مقدمته في شرح المهذب[5]: «اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر كبير الموقع كثير الفضل، لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وقائم بفرض الكفاية لكنه معرض للخطأ ولهذا قالوا: المفتي موقع عن الله تعالى» أ.هـ.

---

(١) فتاواه (١/٨)، وكتاب أدب المفتي والمستفتي كلاهما لابن الصلاح (ص٧٤)

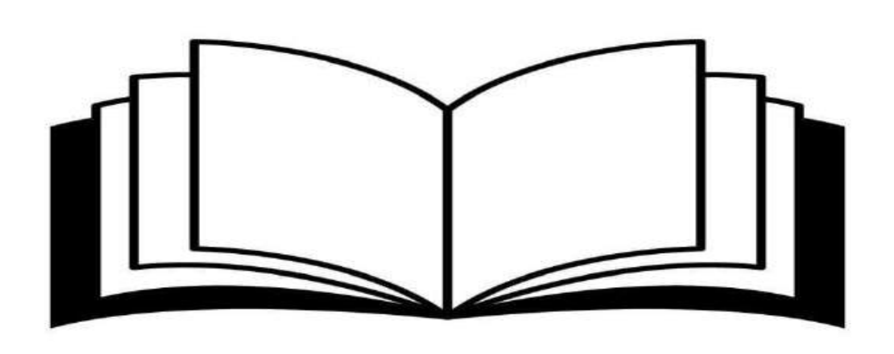
(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص١٤٨)

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢/٦٢)

(٤) رواه البخاري في التأريخ الكبير (٣/٥١١)

(٥) المجموع شرح المهذب للنووي (١/٤٠)

قلت: فهو مع خطره كبير الفضل، فمن تهاون فيه وقع في المحظور، ومن راقب الله في أقواله وفعاله نال فضله. ولما كان الأمر لا يخلو من المشقة؛ والسلامة والكفاف بتجنبه كان أهل الفضل يفرون منه إن لم يتعين عليهم القيام به، خاصة من كان يشك أو يخشى دخول الوهم عليه. ويروى عن الشافعي أنه سئل عن مسألة، فسكت، فقيل له: ألا تجيب رحمك الله؟ فقال: حتى أدري الفضل في سكوتي، أو في الجواب[١]. وبالله تعالى التوفيق.



---

(١) ذكره ابن حمدان النميري في صفة الفتوى (ص١٠)، وابن الصلاح في أدب المفتي والمستفتي (ص٧٩)، وابن القيم في إعلام الموقعين (٦/١٣٤)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢٢ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا سفيان عن الزهري قال: كان عروة يتألف الناس على حديثه.**

سنده صحيح. ورواه أيضاً: ابن أبي شيبة في المصنف، وأحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة، وأبو يوسف الفسوي، وعباس الدوري، وابن عساكر جميعهم في التواريخ، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية، وأبو علي الصواف في الفوائد، والخطيب، وابن عبد البر كلاهما في الجامع في الآداب، والإشبيلي في الفهرس[١].

❁ ❁ ❁

بعد ما سبق تقريره من الآثار في التحذير من خطورة الجرأة على الفتيا والتسرع فيها، كونها سبب الوقوع في المهالك كالعجب والرياء وربما الانجراف المسبب للقول على الله بغير علم. يعرج المصنف إلى بيان فضل نشر العلم والدعوة إلى الله تعالى، وعدم التلازم بين هذا؛ والآفات المحذر منها، وأن مراعاة آداب الطلب وملازمة التقى والورع مما

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/٣١٢)، التأريخ الكبير لابن أبي خيثمة السفر الثالث (٢/١٤٤)، المعرفة والتأريخ للفسوي (١/٥٥٢)، تأريخ ابن معين للدوري (٣/١٣٩)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٢/١٧٦)، فوائد أبي علي الصواف (ص٥٣)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (١/٣٤٠)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٤٧١)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٠/٢٥٦)، فهرسة ابن خير الاشبيلي (ص٣٠)

لا ينفك في أصله عن العلم طلباً ونشراً. فكل شخص ينبغي أن يراعي من نفسه ما يصلحها ويهذبها ويبتغي في ذلك تحسينها بتجنب ما يخشاه عليها وتعويدها على ضبط ما تميل إليه من الخير.

وكان بعض أهل العلم يرى نشر العلم واجباً يتحتم عليه؛ ومنهم عروة بن الزبير ويخاف كتم العلم[(١)]. بل بلغ به الأمر أنه كان يسأل الله تيسيره له ذلك، ففي حلية الأولياء[(٢)] لأبي نعيم الأصبهاني عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان قال: «اجتمع في الحجر: مصعب وعروة وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر. فقالوا: تمنوا، فقال عبد الله بن الزبير: أما أنا فأتمنى الخلافة، وقال عروة: أما أنا فأتمنى أن يؤخذ عني العلم، وقال مصعب: أما أنا فأتمنى إمرة العراق، والجمع بين عائشة بنت طلحة وسكينة بنت الحسين، وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أما أنا فأتمنى المغفرة. قال: فنالوا كلهم ما تمنوا، ولعل ابن عمر قد غفر له».

قوله: (**كان عروة يتألف الناس على حديثه**) الألف أصله الانضمام، كما في كتاب ابن فارس، وجاء في تهذيب الأزهري قوله: «وألفت فلاناً، إذا أنست به. وألفت بينهم تأليفاً إذا جمعت بينهم بعد تفرق. وألفت الشيء: وصلت بعضه ببعض»[(٣)]،

---

(١) انظر ما رواه ابن أبي خيثمة في التأريخ الكبير السفر الثالث (١٤٣/٢)

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٣٠٩/١)، و(٢٧٦/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٢٦٧/٤٠)

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (١٣١/١)، تهذيب اللغة للأزهري (٢٧٢/١٥)

ولزمته[١]. «والتأليف: ضد التفريق»[٢]. وعبارة أبي السعادات ابن الأثير: «التألف: المداراة والإيناس»، وفي بصائر الفيروز أبادي: «الألف ... مشتقة من الألفة؛ ضد الوحشة». قال الرغب: «والإلف: اجتماع مع التئام»[٣] أ.هـ.

والمقصود منه هنا: بذل الوسع في تقريب ووصل أفراد المؤلفة – من الطلاب التي تجد مشقة في تحمل أعباء الطلب لفقدان الرغبة أو ضعفها – وذلك بوصلها وزرع الألفة بينها وبين طلب العلم وتعويدها على مشقته وتذوقها لذته كي تلزمه رغبة به وتعرف فضله، ويكون بطرق من الترغيب والإغراء المناسب لآحادها بحيث يجتمعون عليه بعد افتراقهم عنه ونفرتهم منه.

والدافع للمؤلف يختلف ويتعدد، فلربما كان تأثماً، أو رغبة في الدعوة ونشر الخير وتحصيل فضله، وهذا يكون من العالم العارف إلى عوام المسلمين وجهالهم. فمعلم الخير أحد منارات الهدى. وربما كان الغرض منه عائد إليه نفسه وذلك لرغبته في توسيع مداركه وآفاقه وتثبيت ما عنده من المسائل بالمذاكرة والمناقشة وتبادل المعلومات... وهذا يكون بين الأقران وطلاب العلم.

---

(١) الأفعال لابن القطاع (٢٦/١)

(٢) معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي (٢٢٨/٤)

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير (٦٠/١)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين الفيروز أبادي (٤/٢)، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٨١)

قال أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي[١]: «وكان في السلف من يتألف الناس على حديثه ابتغاء المثوبة في نشره ويرى أن ذلك من واجب حقه»، قاله رحمه الله تعالى بعد أن سرد جملة من آثارهم في كراهية التحديث لعلة، وذكر قول كثير بن مرة الحضرمي: لا تمنع العلم أهله فتأثم ولا تحدث به غير أهله فتجهل. واعلم أن عليك في علمك حقاً كما أن عليك في مالك حقاً.

والمراد أن عروة بن الزبير كان يتعبد الله بنشر علمه ويرغب طلابه ما استطاع، وفائدته راجعة إليه إما بتثبيت ما عنده من العلم - إذ المذاكرة والتعليم من وسائل الحفظ والضبط – أو رجاء نيل ثواب نشره. وفضائل تعليم الناس الخير ونشره قد مضى ذكر بعضها.

وروى ابن عبد البر[٢] جملة من الآثار في هذا الباب منها قول هشام بن عروة: «قال لي أبي: والله، ما يسألني الناس عن شيء، حتى لقد نسيتُ». وعن عبد الرحمن بن مهدي قوله: «كان زائدة يخرج إليهم فيقول: اكتبوا قبل أن أنسى»، وعن سفيان الثوري قوله: «والله لو لم يأتوني لأتيتهم في بيوتهم. يعني أصحاب الحديث»، وعن سعيد بن جبير قال: «إن مما يهمني أني وددت أن الناس قد أخذوا ما معي من العلم»، وعن قتادة قال: «أتى على الحسن زمان وهو يعجب ممن يدعو إلى نفسه. قال: فما مات حتى دعا إلى نفسه».

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٤٠)

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/٤٦٩-٤٧٣)، وانظر حلية الأولياء لأبي نعيم (٢/١٧٦)

وروى ابن أبي خيثمة[١] عن عثمان بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبنيه: «يا بني أزهد الناس في عالم أهله، هلموا إليَّ فتعلموا فإنكم أوشك أن تكونوا كبار قوم. إني كنت صغيراً لا ينظر إليَّ فلما أدركت من السن ما أدركت جعل الناس يسألونني، فما أشد على امرئ يُسأل عن شيء من أمر دينه فيجهله».

وفي تأريخ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي بسنده إلى عروة[٢] قال: «يا بني سلوني فلقد تُرِكْتُ حتى كدت أن أنسى وإني لأسأل عن الحديث فيقيم لي حديث يومي». وفي هذا فضل مذاكرة العلم والفتح على المتعلم أبواب من العلوم فوق طلبه.

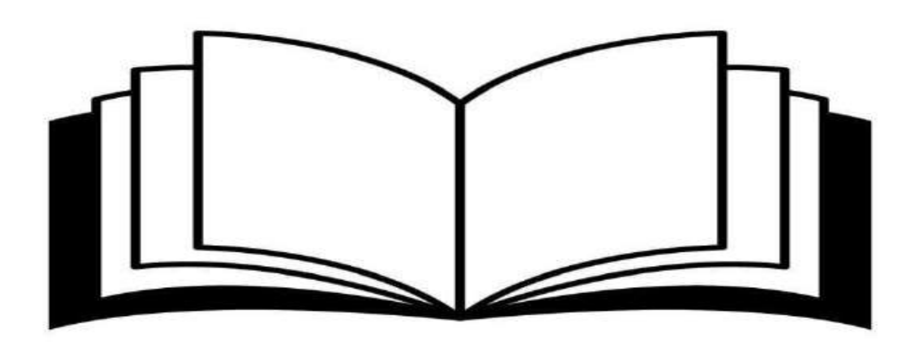
ومن طرق التأليف التي ينبغي على المعلم الحرص عليها: تجنب ما يسبب السآمة، ويوقع الملالة سواء أكان ذلك بطول المجلس، أو ثباته على وتيرة واحدة. وليراعي ما يستدعي شد انتباه المتلقي بتنويع الفوائد وأساليب الإلقاء، وطرح ما يناسب المتلقي من المسائل التي تمس بواقعه وأحواله إما العامة أو الخاصة. وإضافة عناصر التشويق من القصص وأحوال الماضيين، مع أبواب الرقاق، وتشجيع الطلاب بتنمية دوافعهم بالثناء عليهم، وإعطاءهم المجال لاكتشاف ذواتهم ومواهبهم وما بلغوه مع رسم أهداف عليا لهم ليبلغوها، وتنمية روح المنافسة بينهم مع المحبة والإخاء والتعاون ... كل ذلك يعزز تمسك الطالب وحبه للمادة وبذله لها.

---

(١) التأريخ الكبير السفر الثالث (١٤٣/٢)

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٥٥٢/١)

ويأتي في خاتمة الأثر (١٠٧) كلاماً لابن حزم فيه دعوة لتألف الطلاب ولو بوضع جعالة لترغيبهم، وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢٣ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا سفيان قال: قال عمرو: لما قدم مكة – يعني عروة – قال: ائتوني فتلقوا مني.**

سنده صحيح، وعمرو هو ابن دينار. والأثر رواه أيضاً: أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف[١]. وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، وأبو بكر ابن أبي خيثمة، وأبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، وأبو الفضل عباس الدوري، وأبو القاسم ابن عساكر جميعهم في التواريخ[٢]. وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية[٣]، وأبو عمر ابن عبد البر في العلم[٤].

❁ ❁ ❁

وهذا من تألفه – رحمه الله تعالى – الناس على أخذ العلم. فالعادة أن الطلاب هي من تبحث عن مصادر التلقي، وربما ساد هذا الأمر بعد زمان عروة، بينما كان حرصه وأترابه في زمانهم على تحبيب الطلاب بالعلم ونشره.

وربما رجع الأمر في زماننا هذا إلى تلك الحال التي كان يُعاني منها عروة رحمه الله تعالى، فلقد كثر العزوف عن الطلب مع تعدد وسائل الترفيه وتنوع المشاغل حتى لا تكاد

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٢/٥)

(٢) تأريخ أبي زرعة (ص٥٢١)، التأريخ الكبير لابن أبي خيثمة السفر الثالث (١٤٣/٤)، المعرفة والتأريخ للفسوي (٥٥٢/١)، تأريخ ابن معين للدوري (١٣٩/٣)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٢٥٦/٤٠)

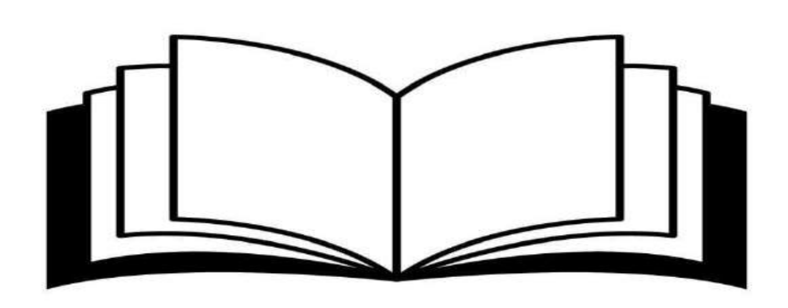
(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (١٧٦/٢)

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٤٧٠/١)

تجد طالباً مهتماً.

ولقد حاولتُ في كثير من أعمالي المعاشية التي شغلتُها أن أطرح الفوائد العلمية في محيطي بين الزملاء العمال – في الأوقات المناسبة – طرحاً مشوقاً مناسباً لأبناء عصرنا بغرض زرع ثقافة شرعية وتأصيلهم دينياً وعقدياً، وربما اخترتُ منهم من يحمل رغبة بحسب ما يظهره لي اهتمامه فحبوته وزدته بنية ولادة طلاب علم. ولكن مهما وجدته من القبول والرغبة فيهم إلا أنني أكتشف لاحقاً أنها لم تكن إلا فورة وقتية تنتهي بانتهاء المجلس أو بعد حين. ولعل هذه هي النتيجة الطبيعية لحالنا المعاصر؛ فالذي سيحبس نفسه على الطلب في زماننا فإنما هو كالقابض على الجمر والله المستعان.

بقي أن يقال أنَّ عرض العالم ما عنده من العلم وتعليمه للناس إنما يوجه لأهل العلم وطلابه، وقد مضى أن الحكمة تقتضي منعه عن بعض من لا يريد به خيراً ممن ليس هو من أهله. وتألف الطلاب لأخذ العلم يصب في ميزان المعلم. والله الموفق لكل خير.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢٤ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قيل لعلقمة: ألا تقعد في المسجد فيجمع إليك وتُسأل ونجلس معك، فإنه يُسأل من هو دونك؟ قال: فقال علقمة: إني أكره أن يوطأ عقبي، يقال: هذا علقمة هذا علقمة.**

سنده صحيح. معاوية بن عمرو هو ابن المهلب، ومالك هو الرقي السلمي، وعبد الرحمن بن يزيد هو ابن قيس النخعي. ورواه من هذا الوجه أبو نعيم الأصبهاني(١)، كما رواه أيضاً(٢) من طريق المسيب بن رافع قال: «قيل لعلقمة: لو جلستَ فأقرأتَ القرآن وحدثتهم. قال: أكره أن يوطأ عقبي وأن يقال: هذا علقمة».

وخرجه الدارمي(٣) من طريق إبراهيم النخعي قال: «قيل له - حين مات عبد الله ﷺ - : لو قعدتَ فعلمتَ الناس السنة؟ فقال: أتريدون أن يوطأ عقبي؟».

❁ ❁ ❁

هذا الأثر فيه كراهية التعرض للشهرة وإيثار الخمول عليها. «فإن قلتَ: فأي شهرة تزيد على شهرة الأنبياء والخلفاء الراشدين وأئمة العلماء، فكيف فاتهم فضيلة الخمول؟

---

(١) حلية الأولياء (٢/١٠٠)، وابن عساكر في التاريخ (٤١/١٨١)
(٢) حلية الأولياء (٢/٩٩)
(٣) سنن الدارمي (١/٤٤٧)

فاعلم أن المذموم طلب الشهرة، فأما وجودها من جهة الله سبحانه من غير تكلف من العبد فليس بمذموم»[١].

قوله: (**ألا تقعد في المسجد فيُجمع إليك وتسأل ونجلس معك**) لعل السائلين له البروز هم من طلابه وقد أرهقهم استقاء ما عنده مع كراهيته الخروج. فسألوه نشر ما عنده من العلم عن طريق إظهار نفسه في المسجد وتعرضه للناس فيجتمعون إليه ويسألونه فيعلمهم وينالهم فائدة ذلك. (**فإنه يسأل من هو دونك**) فاستلطفوا في السؤال واستحثوه بأن منزلته أعلى من أن تدفن، فمن دونك في العلم قد خرج وتصدر.

ومن هذه الآثار يتضح أن السلف وأهل العلم كان لهم في هذا الباب مسلكان فمنهم من تصدر وأفتى وحرص على تألف الطلاب وجمعهم، ومنهم من آثر الخمول وخشي الشهرة والخروج إلا فيما اضطر إليه أو بين خواصه.

وكلا الفريقين على خير فإن المسلم عليه أن يطلب لنفسه ما تقوى عليه وتحيا به؛ ولو كان يرى غيره أكثر فضلاً، «ولا ينبغي أن يطالبَ الإنسانُ بما يقوى عليه غيره، فيضعف هو عنه، فإن الإنسان أعرف بصلاح نفسه»[٢].

فمن كان يزداد خيراً بالخلطة مع قوة على ضبط نفسه عن المهالك فخير له ألا يختار غير هذا المسلك، ومن خاف فاحتاط لنفسه فبها ونعمت فالمسلم إنما يُسأل عن نفسه فليحرص على ألا يؤثر على خلاصه شيء والله المستعان.

---

(١) إحياء علوم الدين (٢٧٨/٣)

(٢) اقتباس من كلام أبي الفرج ابن الجوزي في صيد الخاطر (ص٤٩).

وقوله: **(إني أكره أن يوطأ عقبي يقال: هذا علقمة هذا علقمة)** فيه أنه تفهم سؤالهم وعلم حسن نيتهم، فشرح لهم وجهة نظره، وأبان لهم عذره في الرفض. وقد عُلم أن الله جل وعز خالف بين طباع البشر وقسم بينهم أخلاقهم وطباعهم، وكل عاقل أعلم بمواضع نفعه من ضره، فمن فضل البروز وحافظ على إخلاصه كان في حقه النشر والخروج أولى، ومن خاف غوائل الشهرة وظنها عائقة له عن شؤونه فضل الغفلة والخمول، وفي كلٍ خير. وقد خرج لعلقمة علماً جماً فهو لم يمنع العلم؛ بل نشره وكان له طلاباً يلازموه.

قوله: **(يوطأ)** «الوطء في الأصل: الدوس بالقدم، فسُمي به الغزو والقتل، لأن من يطأ على الشيء برجله فقد استقصى في هلاكه وإهانته»[١]، «والمواطأة: الموافقة، وأصله أن يطأ الرجل برجله موطئ صاحبه»[٢]. ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾.

قال ابن فارس[٣]: «الواو والطاء والهمزة. كلمة تدل على تمهيد شيء وتسهيله»، وفي الصحاح[٤]: «والوطْأَةُ: موضع القدم، وهي أيضاً كالضغطَةِ». وفي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم اشدد وطأتك على مضر»[٥]،

---

([١]) من كلام أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٢٠٠)

([٢]) من كلام أبي القاسم الحسين بن مُحَمَّد الراغب الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن (ص٨٧٥)

([٣]) معجم مقاييس اللغة (٦/١٢٠)

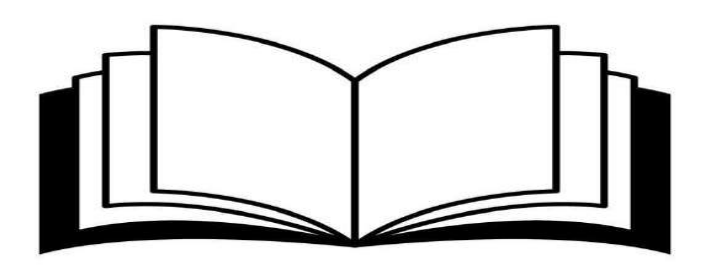
([٤]) الصحاح تاج اللغة لأبي نصر الجوهري (١/٨١)

([٥]) من حديث أبي هريرة في البخاري (٨٠٤) ومسلم (٦٧٥)

«أي: ذللهم»[١]، أو «خذهم أخذاً شديداً»[٢].

وقوله: (**عقبي**) قال أبو الحسين ابن فارس[٣]: «العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره»، والمادة واسعة. ومن بابها قولهم: «فلان موطأ العقب. أي كثير الأتباع»[٤]، وهو الرئيس المتبوع[٥].

وكراهية السلف للتصدر معلومة حتى لقد دعا عمار بن ياسر ﵁ على رجل بها فقال: «اللهم إن كان كاذباً فابسط له في الدنيا، واجعله موطأ العقبين»[٦]، وغوائل الشهرة سبق الإشارة إليها في أثر مضى برقم (١٩و٢٠) ويأتي برقم (٤٠و١٠١)[٧].



---

(١) من كلام أبي القاسم الحسين بن مُحَمَّد الراغب الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن (ص٨٧٥)

(٢) من كلام أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٠٠/٥)

(٣) معجم مقاييس اللغة (٧٧/٤)

(٤) معجم المقاييس لابن فارس (٨٣/٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢٠١/٥)

(٥) من كلام الصاحب أبي القاسم إسماعيل ابن عباد في المحيط في اللغة (١٩٧/١)

(٦) رواه وكيع في الزهد (ص٤١٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٤/٥)، وأحمد في الزهد (ص١٤٥) ، وهناد في الزهد (٣١٠/١)، وأبو داود في الزهد (ص٢٤٠)، وأبو نعيم في الحلية (١٤٢/١)، وسنده صحيح إن سلم من عنعنة الأعمش وإبراهيم التيمي. وذكر أحمد بن حنبل في كتابه الورع (ص٨٥) نحوه لعامر بن عبد القيس.

(٧) ولأبي بكر ابن أبي الدنيا جزء في التواضع والخمول ساق فيه آثاراً مفيدة في الباب.

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**٢٥ - حدثنا جرير والضرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - فيما أرى - قال جرير: من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة. ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه.**

سنده صحيح، رواه بلفظ المصنف: ابن حبان من طريق أبي معاوية الضرير عن الأعمش[(١)]. ومن طريق زائدة عنه خرجه: أبو داود، والدارمي، والجوهري، والحاكم[(٢)].

ورواه مطولاً: مسلم، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه، والبزار، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي، والآجري، وابن أبي الدنيا، وابن عبد البر[(٣)]، بألفاظ متقاربة. واختصره ابن أبي أبي شيبة[(٤)].

❁ ❁ ❁

---

(١) صحيح ابن حبان (٢٨٤/١)

(٢) سنن أبي داود (٣١٧/٣) المكتبة العصرية، السنن للدارمي (٣٦٣/١)، مسند الموطأ للجوهري (ص٨٨)، المستدرك للحاكم (١٦٥/١).

(٣) صحيح مسلم (٢٦٩٩)، مسند أحمد (٣٩٣/١٢)، سنن الترمذي (٤٥/٥)، سنن ابن ماجه (١٥٢/١)، (١٥٢/١)، مسند البزار (٧٤/١٦)، صحيح ابن حبان (٤٥/٣)، معجم الطبراني الأوسط (١٢٦/٤)، شعب الإيمان (٢١٨/٣)، والآداب (٥١/١)، (٢٥/٢)، والزهد الكبير (ص٢٩١)، والمدخل إلى السنن (ص٢٤٨) جميعها للبيهقي، أخلاق العلماء للآجري (ص٢٤)، اصطناع المعروف ابن أبي الدنيا (ص١٨)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٦٥/١)

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (٢٨٤/٥)، من طريق الضرير، وسنن الترمذي (٣٢٥/٤) من طريق أبي أسامة عنه عنه الأعمش

قوله: (**فيما أُرى. قال جرير**) لعله أراد أن أبا معاوية رفعه في حين وقفه جرير أو شك. وفي صنيع المصنف إشارة إلى تحريه في الرواية. ولم أقف على من تابع المصنف فرواه من طريقه.

قال ابن رجب[١]: «واعترض عليه [يعني على مسلم] غير واحد من الحفاظ في تخريجه، منهم: أبو الفضل الهروي والدارقطني. فإن أسباط بن مُحَّد رواه عن الأعمش قال: حُدثت عن أبي صالح، فتبين أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح ولم يذكر من حدثه به عنه، ورجح الترمذي وغيره هذه الرواية» أ.هـ.

قلت: لم يتبين لي من كلام الدارقطني اعتراضاً من هذا النحو؛ لكن أبا الفضل ابن عمار فعل، ونص كلامه[٢]: «وهو حديث رواه الخلق عن الأعمش عن أبي صالح فلم يذكر الخبر في إسناده غير أبي أسامة فإنه قال فيه: (عن الأعمش قال: حدثنا أبو صالح). ورواه أسباط بن مُحَّد عن الأعمش عن بعض أصحابه عن أبي صالح عن أبي هريرة. والأعمش كان صاحب تدليس، فربما أخذ عن غير الثقات»أ.هـ.

أما ترجيح الترمذي: ففي سننه[٣]، وكذا فعل أبو زرعة الرازي[٤]. واستوعب أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[٥] الطرق، وذكر أنه قد اُختلف على أسباط أيضاً فوافق

(١) جامع العلوم لابن رجب (٢/٢٨٤)
(٢) علل أحاديث مسلم (ص٣٦)
(٣) جامع الترمذي (٣/٨٦)
(٤) كما في علل ابن أبي حاتم (٢/١٦٢)
(٥) كما في العلل للدارقطني (١٠/١٨١)

رواية الجماعة، كما ذكر من تابع الأعمش عن أبي صالح. ورواه الحاكم[١] من طريقين غير طريق الأعمش، وقال: هذا يصحح حديث الأعمش. وأفاد أبو موسى المديني برواية بينت كون الحكم بن عتيبة هو شيخ الأعمش المبهم عن أبي صالح[٢].

❁ ❁ ❁

سبق الكلام على شطر الحديث الأول في الأثر رقم (١٧). وقوله: **(ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه)** «نصٌ في أن الثواب لا يكون إلا بالطاعة، والخلاص من النار لا يكون إلا بالعمل الصالح»[٣]. والبُطء نقيض السرعة[٤]، وأبطأ عليه الأمر تأخر[٥]، وتراخى[٦]. والمعنى أن من تأخر مركزه لفقره من العمل الصالح؛ لم يستطع أن يواكب مَنْ مَنْ تقدمه بنسبه وشرفه، لأن العُملة المتعارف عليها في هذا المجال هي الصالحات.

وفي الحديث دليل على سقوط العبرة بكل معايير التقييم في الدنيا خلا العمل الصالح، فلا اعتبار بأي مركز تناله لأن ما كان في الدنيا فهو لها وبها وفيها، أكان مالاً أو جاهاً أو منصباً أو شهرة أو شرفاً أو حسباً أو نسباً أو قوة أو جمالاً أو غير هذا من معايير التفاضل بين البشر، فإن انتهت الدنيا لم يبقى إلا العمل الصالح معيار التقدم

---

(١) المستدرك (٤/٤٢٥)

(٢) اللطائف من دقائق المعارف (١/٤٩)

(٣) من كلام الفخر الرازي في مفاتيح الغيب (٣/١٣٧)

(٤) الصحاح (١/٣٦)، والمحكم والمحيط الأعظم (٩/٢٠٨)

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (٩/٢٠٩)

(٦) مجمل اللغة لابن فارس (ص٤٢٦)

والقبول في التقرب إلى الله تعالى.

ومن قصَّر في هذا لم يجبر نقصه بما ملكه في دنياه من شرف ونحوه. قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (٣٨) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾.

ولما أُنزلتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت مُحَمَّد سليني ما شئتِ من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً»[1]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»[2].

فمن أخره «عمله السيئ أو تفريطه في الحسنات المُعلية للدرجات عن اللحاق بمنازل المتقين والأبرار، وعن دخول الجنة في أول زمرة، لم ترفعه رفعة نسبه ومكانته في الدنيا، ولا جبر هذا النقص الذى ثلم حاله»[3]، إذ «أن الآخرة لا ينفع فيها إلا تقوى الله تعالى والعمل الصالح، لا الفخر الراجح ولا النسب الواضح»[4].

---

([1]) رواه البخاري (٢٧٥٣) ومسلم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة، ورواه مختصراً مسلم (٢٠٥) من حديث عائشة

([2]) رواه مسلم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة

([3]) من كلام القاضي عياض في إكمال المعلم شرح مسلم (١٩٥/٨)

([4]) من كلام أبي العباس القرطبي في المفهم على مسلم (٦٨٨/٦)

«ومن كان عمله ناقصاً لم يلحقه بمرتبة أصحاب الأعمال فينبغي أن لا يتكل على شرف النسب وفضيلة الآباء ويقصر في العمل»[١]، «وشاهد ذلك أن أكثر علماء السلف والخلف لا أنساب لهم يُتفاخر بها، بل كثير من علماء السلف موالٍ، ومع ذلك هم سادات الأمة وينابيع الرحمة، وذوو الأنساب العلية الذين ليسوا كذلك في مواطن جهلهم نسياً منسياً»[٢].

قال أبو بكر أحمد بن علي الجصاص في أحكامه[٣]: «وقوله تعالى ﴿وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ يدل على أن أحداً لا يستحق عند الله فضيلة بشرف أبيه، ولا بنسبه لأنه لم يخصص أحداً بذلك دون أحد» أ.هـ.

وقال أبو الفداء إسماعيل ابن كثير[٤]: «قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ أي: مضت ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ أي: أن السلف الماضين من آبائكم من الأنبياء والصالحين لا ينفعكم انتسابكم إليهم إذا لم تفعلوا خيراً يعود نفعهُ عليكم، فإن لهم أعمالهم التي عملوها ولكم أعمالكم ﴿وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾» أ.هـ.

---

(١) شرح النووي على مسلم (٢٢/١٧)
(٢) من كلام أبي الحسن نور الدين علي الملا القاري في مرقاة المفاتيح على مشكاة المصابيح (٢٨٨/١)
(٣) أحكام القرآن للجصاص (٢٢٠/٥) دار إحياء التراث
(٤) تفسير ابن كثير (٤٤٧/١)

قال أبو الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي في شرحه الحديث من الأربعين النووية[١]: «معناه أن العمل هو الذي يبلغ بالعبد درجات الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾، فمن أبطأ به عمله أن يبلغ به المنازل العالية عند الله تعالى، لم يسرع به نسبه، فيبلغه تلك الدرجات، فإن الله تعالى رتب الجزاء على الأعمال، لا على الأنساب، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾، وقد أمر الله تعالى بالمسارعة إلى مغفرته ورحمته بالأعمال، كما قال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (١٣٣) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ الآيتين، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ (٥٧) وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ (٥٨) وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ (٥٩) وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ (٦٠) أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾. قال ابن مسعود رضي الله عنه: يأمر الله بالصراط فيضرب على جهنم، فيمر الناس على قدر أعمالهم زمراً زمراً، أوائلهم كلمح البرق ثم كمر الريح ثم كمر الطير ثم كمر البهائم، حتى يمر الرجل سعياً وحتى يمر الرجل مشياً، حتى يمر آخرهم يتلبط على بطنه، فيقول: يا رب لم أبطأت بي؟ فيقول: إني لم أبطئ بك، إنما أبطأ بك عملك[٢]» أ.هـ.

---

(١) جامع العلوم والحكم (٢/٣٠٨)

(٢) هذا الأثر رواه بهذا اللفظ هناد بن السري في الزهد (١/١٩٨)، ورواه مطولاً ابن أبي شيبة في المصنف (٧/٥١١)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/٣٥٤)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٤١و٦٤١)، ورواه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٣٠٧) مختصراً ، وسنده إلى أبي الزعراء صحيح، وقد وثقه العجلي وابن سعد، وروى عنه ثقة وحيد.

ثم ذكر جملة من الأحاديث منها حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن أوليائي يوم القيامة المتقون وإن كان نسب أقرب من نسب فلا يأتيني الناس بالأعمال وتأتون بالدنيا تحملونها على رقابكم فتقولون: يا مُحَمَّد، فأقول: هكذا وهكذا لا، وأعرض في كلا عطفيه»[١].

وحديث إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمر ﷺ: «اجمع لي قومك، فجمعهم عمر عند بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دخل عليه فقال: يا رسول الله أدخلهم عليك أو تخرج إليهم؟ فقال: بل أخرج إليهم قال: فأتاهم، فقال: هل فيكم أحد من غيركم؟ قالوا: نعم، فينا حلفاؤنا وفينا أبناء أخواتنا وفينا موالينا، فقال: حلفاؤنا منا وبنو أختنا منا ومو الينا منا، وأنتم ألا تسمعون؟ إن أوليائي منكم المتقون، فإن كنتم أولئك فذلك، وإلا فانظروا أن لا يأتي الناس بالأعمال يوم القيامة وتأتون بالأثقال فيعرض عنكم ثم رفع يديه، فقال: يا أيها الناس، إن قريشاً أهل أمانة فمن بغاهم العوائر أكبه الله بمنخريه» قالها ثلاثاً[٢].

ومن حديث معاذ ﷺ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن خرج معه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصيه ومعاذ راكب ورسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي تحت راحلته، فلما فرغ قال: «يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا ولعلك أن تمر بمسجدي هذا وقبري. فبكى معاذ خشعاً لفراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التفت فأقبل بوجهه نحو المدينة فقال: إن أولى

---

(١) راه البخاري في الأدب المفرد (ص٣٠٩) واللفظ له، وابن أبي عاصم في السنة (١/٩٣)، و(٢/٤٨٦)، والبيهقي في الزهد الكبير (ص٣٥٠) بسند جيد.

(٢) أخرجه البزار في مسنده (٩/١٧٦)، والطبراني في الكبير من معاجمه (٥/٤٥)، والحاكم في المستدرك (٤/٨٢)، ورجاله موثقون خلا إسماعيل بن عبيد بن رفاعة روى عنه واحد ولم يوثقه معتبر.

الناس بي المتقون من كانوا وحيث كانوا»، هذا لفظ أحمد[١] ولفظ غيره[٢]: «إن أهل بيتي هؤلاء يرون أنهم أولى الناس بي! وإنَّ أولى الناس بي المتقون، مَنْ كانوا وحيث كانوا. اللهم إني لا أُحل لهم فساد ما أصلحتُ وايم الله ليكفؤون أمتي عن دينها كما يكفأ الإناء في البطحاء».

ومن حديث عمرو بن العاص ﵁ في الصحيحين قال: سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سر، يقول: «ألا إن آل أبي – يعني فلاناً – ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»، هذا لفظ مسلم[٣]، زاد البخاري[٤]: «ولكن لهم رحم أبلها ببلاها».

ثم علق بقوله: «يشير إلى أن ولايته لا تنال بالنسب وإن قرب، وإنما تنال بالإيمان والعمل الصالح، فمن كان أكمل إيماناً وعملاً فهو أعظم ولاية له سواء كان له منه نسب قريب أو لم يكن، وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

لَعَمْرُكَ ما الإنسانُ إلا بدينِهِ ... فلا تَترُكِ التقوى اتّكالاً على النَسبْ

لقد رفعَ الإسلامُ سلمانَ فارسٍ ... وقدْ وضعَ الشِّركُ الشقيَّ أبا لهبْ»[٥]

---

(١) المسند (٣٦/٣٧٦) وسنده حسن أو صحيح

(٢) الطبراني في مسند الشاميين (٢/١٠٢)، وابن حبان في الصحيح (٢/٤١٤).

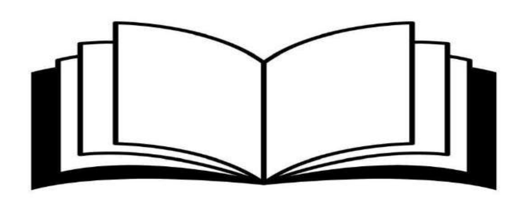
(٣) صحيح مسلم (٢١٥)

(٤) صحيح البخاري (٥٩٩٠)

(٥) جامع العلوم والحكم (٢/٣١٠)

ومنه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: «ولا ينفع ذا الجد منك الجد»[١]، «والمعنى: أن صاحب الجد لا ينفعه منك جده، أي لا ينجيه ويخلصه منك جده، وإنما ينجيه الإيمان والعمل الصالح، والجد هو الغنى وهو العظمة وهو المال»[٢].

ولا يتعارض حديث الباب مع ما ثبت في غير ما حديث من تفضيل قريش على غيرهم قال أبو العباس تقي الدين ابن تيمية[٣]: «ولا ريب أنه قد ثبت اختصاص قريش بحكم شرعي وهو كون الإمامة فيهم دون غيرهم. وثبت اختصاص بني هاشم بتحريم الصدقة عليهم، وكذلك استحقاقهم من الفيء عند أكثر العلماء، وبنو المطلب معهم في ذلك، فالصلاة عليهم من هذا الباب، فهم مخصوصون بأحكام لهم وعليهم، وهذه الأحكام تثبت للواحد منهم وإن لم يكن رجلاً صالحاً بل كان عاصياً. وأما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة، ومدح الله عز وجل للشخص المعين، وكرامته عند الله تعالى فهذا لا يؤثر فيه النسب، وإنما يؤثر فيه الإيمان والعمل الصالح وهو التقوى» انتهى. وبالله تعالى التوفيق.



---

(١) رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة، ورواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري (٤٧٧)، ومن حديث ابن عباس (٤٧٨)

(٢) من كلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية كما في الفتاوى الكبرى (٢/٤٢٠)

(٣) منهاج السنة (٤/٦٠٠)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢٦ -] حدثنا أبو خيثمة زهير ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن يحيى بن جعدة قال: أراد عمر أن يكتب السنة، ثم كتب في الناس: مَنْ كان عنده شيء مِنْ ذلك فليمحه.**

سنده إلى ابن جعدة صحيح، ومن طريق المصنف رواه: الخطيب، وابن عبد البر[١].

ورواية يحيى بن جعدة بن هبيرة المخزومي عن عمر ﷺ مرسلة في الغالب. وقد توبع عليها؛ فروى ابن سعد[٢] عن الزهري قوله: «أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن فاستخار الله شهراً، ثم أصبح وقد عزم له، فقال: ذكرتُ قوماً كتبوا كتاباً فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله». ورواه الخطيب وابن عبد البر[٣] من طرقٍ إليه عن عروة به، وزاد: «وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً»، وفي بعضها[٤]: «فاستشار فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عامتهم بذلك عليه»، قال ابن كثير[٥]: «إسناده جيد قوي، إلا أن عروة لم يلق عمر بن الخطاب».

❁ ❁ ❁

(١) تقييد العلم للخطيب (ص٥٢)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢٧٥/١)
(٢) الطبقات الكبرى (٢٦٧/٣)
(٣) تقييد العلم للخطيب (ص٤٩)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢٧٤/١)
(٤) تقييد العلم (ص٥١)
(٥) مسند الفاروق (١٠/٣)

كان الأمر في الصدر الأول على النهي عن كتابة غير القرآن خشية اختلاطه بالقرآن، ثم زالت العلة فنسخ النهي وأذن النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة. والمسألة مشبعة في مظانها من كتب الاصطلاح[١]. وكان بعض السلف من الصدر الأول باقون على النهي[٢]، حتى استقر الأمر.

قال الخطيب[٣]: «فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره؛ أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهي عن الكتب القديمة أن تتخذ لأنه لا يعرف حقها من باطلها وصحيحها من فاسدها مع أن القرآن كفى منها وصار مهيمناً عليها، ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت والمميزين بين الوحي وغيره لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين ولا جالسوا العلماء العارفين فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن» أ.هـ.

وذكر الرامهرمزي عدداً ممن أجاز الكتابة وأوجبها ثم قال[٤]: «والحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة والمدارسة والتعهد والتحفظ والمذاكرة والسؤال والفحص عن الناقلين والتفقه بما نقلوه. وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد

---

(١) وانظر الآداب الشرعية لابن مفلح (١١٧/٢)

(٢) روى ابن عبد البر في جامع العلم (٢٦٨/١-٢٩٧) أقوالهم وعقبها بأقوال المجيزين. كذا فعل الدارمي في السنن (٤١٢/١) وغيرهما.

(٣) تقييد العلم (ص٥٧)

(٤) المحدث الفاصل لأبي الحسن الرامهرمزي (ص٣٨٥)

وتقارب الإسناد ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله أو يرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد والإسناد غير متقارب والطرق مختلفة والنقلة متشابهون وآفة النسيان معترضة والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى» أ.هـ.

قوله: (**أراد عمر أن يكتب السنة**) فيه أن الأمر عنده ﷺ كان معرضاً للاجتهاد، وإلا لما همَّ بمخالفة النهي إن كان مطلقاً. ولعله هم بجمع كتاب في الأحكام، أو السير، من صدور الصحابة كما فعلوا في جمع القرآن والله أعلم، ولهذا تنازع الأمر لديه ﷺ وخشي اختلاطه على بعض من يجهل بالقرآن. وأتصور أنه ﷺ لم يخرج بصورة مناسبة لتدوين السنة في زمانه على نحوٍ بحيث يسهل التفريق بينها وبين القرآن، ولكنه بهذا التردد ساهم في رسم الطريق لمن بعده ممن استقر الأمر لديه بتدوين ما يتلقاه من السنة، إلى أن آل الأمر بعدها إلى الهيئة التي هي عليه حالياً والله تعالى أعلم.

قوله: (**ثم كتب في الناس: من كان عنده شيء من ذلك فليمحه**) تغير رأيه ﷺ بعد ذلك، وفي بعض الطرق ذكر العلة وهي: خشية اللبس، ما يعني أنه اجتهاد محض منه ﷺ، وقد ثبت عنه ﷺ الإذن بعد النهي.

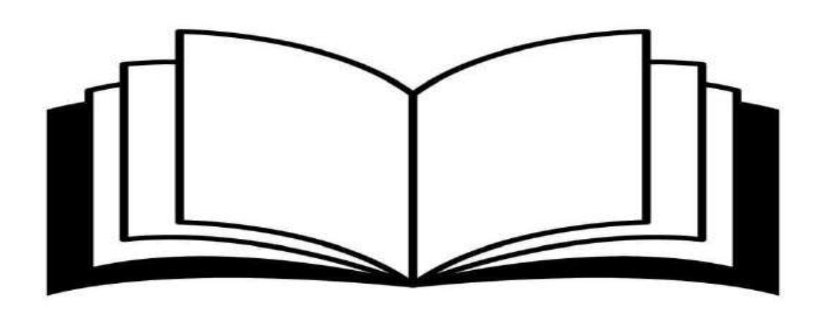
أما النهي فعن أبي سعيد الخدري[1] أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»، ثم في آخر الأمر أذن ﷺ بالكتابة ففي خطبة فتح مكة له ﷺ قال أبو هريرة ﷺ[2]: «فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه،

---

(١) صحيح مسلم (٣٠٠٤)

(٢) رواه البخاري (٦٨٨٠) ومسلم (١٣٥٥)

فقال: اكتب لي يا رسول الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اكتبوا لأبي شاه» ثم استقر الأمر على ذاك فعن أبي هريرة[١] أنه قال: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».



(١) صحيح البخاري (١١٣)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢٧ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال: إن كان الرجل يكتب إلى ابن عباس يسأله عن الأمر، فيقول للرجل الذي جاء بالكتاب: أخبر صاحبك بأن الأمر كذا و كذا فإنا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن.**

سنده صحيح ورجاله ثقات، ولم أظفر برواية له عن غير المصنف، ومن طريقه رواه الأحمدان: ابنه أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة، وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي[1].

❁ ❁ ❁

قوله: **(إن كان الرجل يكتب إلى ابن عباس)** أي أن ابن عباس ﷺ كان يتلقى الرسائل والكتب من الأقطار والأمصار. **(يسأله عن الأمر)** يُسأل فيها عن رأيه وما يعلمه في مسائل حادثة تقع للناس. وهذا ما كان عليه الأمر إلى زمنٍ قريب؛ حيث يتواصل الناس عبر الكتب والرسائل البريدية واتخذوا لأجل ذلك الخواتم والتواقيع لإثبات شخصية الكاتب، حتى بلغنا في عصرنا الراهن مستوى أضحت فيه وسائل التواصل أكثر أمناً وتحققاً من شخصية الكاتب، واستغنتْ عن الواسطة البشرية بين المرسل والمرسل إليه.

---

(١) تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (١/٣١٢)، تقييد العلم للخطيب (ص٤٢)

قوله: **(فيقول للرجل الذي جاء بالكتاب: أخبر صاحبك بأن الأمر كذا وكذا)**، فكان جوابه ﷺ مشافهة لا مكاتبة، ثم يعلل بقوله: **(فإنَّا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن)**.

أما **(الصحف)** فالكتاب[1] التي يكتب فيها[2]، و«الصحيفة الورقة من الكتب»[3]، «وهي القطعة من أدم أبيض أو ورق»[4]، أو يقال: «قطعة من جلد أو قرطاس يكتب فيه»[5]، وكلاهما بمعنى. قال أبو موسى المديني[6]: «قيل: الصحيفة لا تسمى صحيفة حتى تكون ظرفاً للمكتوب فيها، قال تعالى: ﴿يَتْلُو صُحُفًا﴾ أي ما تتضمن الصحيفة مما كتب فيه» أ.هـ.

وقال أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم الدينوري[7]: «القرطاس هو الصحيفة»، قال: «﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ أي صحيفة. وكذلك قوله:﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ﴾ أي صحفاً». ويفرق بينها والدفتر «أن الدفتر لا يكون إلا أوراقاً مجموعة، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول: عندي صحيفة بيضاء فإذا قلتَ: صحف أفدتَ أنها

---

(١) الصحاح للجوهري (١٣٨٤/٤)، والنهاية لابن الأثير (١٣/٣)

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس (٣٣٤/٣)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٥٩/٣)

(٣) اقتباس من كلام أبي عبد الله ابن أبي نصر الحميدي في كتابه تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٤٧٠)

(٤) جمهرة اللغة لأبي بكر ابن دريد (٥٤٠/١)

(٥) أساس البلاغة لأبي القاسم محمود الزمخشري (٥٣٨/١)

(٦) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٢٥٤/٢)

(٧) غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري (ص١٥٠-١٥١)

مكتوبة»[١].

وأما **(الرسائل)** فمفردها رسالة، وهي ما حمله الرسول[٢]، وأصل الرسل: الانبعاث على التؤدة[٣]، يقال: «راسله في كذا. وبينهما مكاتبات ومراسلات، وتراسلوا، وأرسلته برسالة وبرسول، وأرسلت إليه أن افعل كذا. وأرسل الله في الأمم رسلاً»[٤].

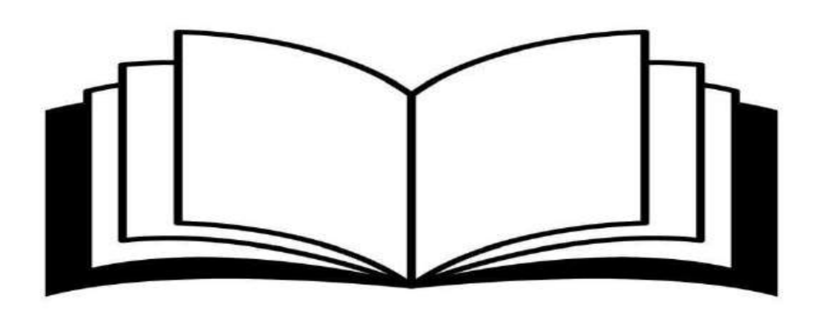
فهي أحد الثلاثة: رسالة ورسول ومرسل إليه، فـ «الرسالة انبعاث أمر من المرسل إلى المرسل إليه. وأصلها المجلة أي الصحيفة المشتملة على قليل من المسائل التي تكون من نوع واحد»[٥]، ويقال أيضاً: «تحميل جملة من الكلام إلى المقصود بالدلالة، وهو حد صحيح، لما أن كل رسالة فيما بين الخلق هي الوساطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال الأخبار»[٦]. أما «الرسول في اللغة: هو الذي أمره المرسل بأداء الرسالة بالتسليم أو بالقبض»[٧]. وعلى هذا فقد تكون الرسالة كتابة أو مشافهة.



(١) معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص٢٣١)
(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٧٢٠)
(٣) المفردات لغريب القرآن للراغب (ص٣٥٢)
(٤) أساس البلاغة للزمخشري (١/٣٥٣)
(٥) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٣٦٣)
(٦) الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص٤٧٦)
(٧) الشريف الجرجاني في التعريفات (ص١١٠)

وبهذا يظهر أن مذهب ابن عباس رضي الله عنه في الكتابة أنها تقصر على ما سوى العلم، أعني الفتوى والحديث، وهو المشهور عنه، فعن طاووس[١] قال: «سأل ابن عباس رجلٌ من أهل نجران فأعجب ابن عباس حسن مسألته فقال الرجل: اكتبه لي، فقال ابن عباس: إنا لا نكتب العلم». وكان ينهى عن ذلك حتى عمي، فكتبوا عنه خفية، قال طاووس[٢]: «لما عمي ابن عباس جعل ناس من أهل العراق يسألونه ويكتبون، قال: فجاءِ إنسان من أهله فالتقم أذنه فلم يتكلم حتى قام».

وقال أيضاً[٣]: «كنا عند ابن عباس قال: وكان سعيد بن جبير يكتب، قال: فقيل لابن عباس: إنهم يكتبون، قال: أيكتبون؟ ثم قام. قال: وكان حسن الخلق، قال: ولولا حسن خلقه لغيَّر بأشد من القيام»، فرضي الله عنه ورحم الله طلابه.



---

(١) تقييد العلم للخطيب (ص٤٢)

(٢) رواه عنه ابن أبي خيثمة في تأريخه (٣١٢/١)، والخطيب في تقييد العلم (ص٤٣) بسند قوي

(٣) تقييد العلم للخطيب (ص٤٣)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٢٨ -] حدثنا أبو خيثمة نا ابن فضيل عن ابن شبرمة عن الشعبي قال: ما كتبتُ سوداء في بيضاء ولا سمعت من رجلٍ حديثاً فأردتُ أن يعيده عليَّ.**

سنده جيد من أجل ابن غزوان، ومن طريقه رواه: أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعد، وأبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، وأبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد ابن أبي الدنيا، وأبو بكر مُحَمَّد بن خلف وكيع الضبي، وأبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، وأبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، وأبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر(١).

ورواه بزيادة: «ولا حدثني رجل بحديث الا حفظته»: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(٢).

❁ ❁ ❁

---

(١) ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٦٨/٨)، الدارمي في السنن (٤٢٨/١)، الفسوي في المعرفة والتأريخ (٣٧٢/٣)، ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (ص٢٧٤)، وكيع الضبي في أخبار القضاة (٤٢٠/٢) و(٦٥/٣)، الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣٨٠)، أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٢١/٤)، الخطيب في تأريخ بغداد (٢٢٤/١٢) و(٣٤٩/٦)، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٥٣/٢)، ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٨٨/١)، ابن عساكر في تأريخ دمشق (١٣٦/٨) و(٣٤٩/٢٥).

(٢) ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٢٣/٦)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٢/١)

قوله: **(ما كتبتُ سوداء في بيضاء)** أي لم أخلط حبراً على ورق في كتابة العلم. والأثر دليل على قوة حافظة القوم واستغنائهم عن الكتابة، وعامر بن شراحيل الشعبي رحمه الله تعالى فقد كان آية في ذلك، وحالة فريدة من نوعها لم يشاركه في هذه الموهبة إلا القليل. ثم إنه - رحمه الله تعالى - نفسه قد فوتَ من العلم الكثير بطارئ النسيان - خلق البشر - كما اعترف بذلك فيما يأتي بيانه، فكان التقييد هو الطريقة الآمنة دوماً، ولذلك نجده ممن كان يأمر طلابه بالكتابة ويشدد فيقول: «إذا سمعتَ شيئاً فاكتبه ولو في الحائط»[١].

وقوة حفظه رحمه الله وجمعه للعلوم ظلا مضرب المثل لأزمان تلتْ، روى الفسوي[٢] بسند صحيح عن ابن شبرمة قال: «سمعت الشعبي يقول: ما سمعتُ منذ عشرين سنة رجلاً يحدث بحديث إلا أنا أعلم به منه، ولقد نسيتُ من العلم ما لو حفظه رجل لكان به عالماً». وروى وكيع الضبي في أخبار القضاة[٣] عن صالح بن صالح بن مسلم بن حي عن الشعبي قال: «ما أنا بشيء من العلم أقل رواية مني للشعر، ولو شئتُ أنْ أنشد شهراً كل يوم لا أعيد قصيدة لفعلتُ».

قوله: **(ولا سمعتُ من رجل حديثاً فأردتُ أن يعيده عليَّ)** فيه إشارة إلى أن عدم الاستعادة كانت عن عدم الحاجة، لضبطه رحمه الله تعالى وقوة استحضاره. وقد ورد نحو هذا عن غيره فعن ابن شهاب الزهري[٤] قال: «ما استعدتُ حديثاً قط، ولا شككتُ

---

(١) يأتي في الأثر رقم (١٤٦) من كتابنا هذا

(٢) في المعرفة والتأريخ (٣/٣٧٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٢٨٩)

(٣) أخبار القضاة (٢/٤٢٠)

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٥٣)

في حديث، إلا حديثاً واحداً فسألتُ صاحبي فإذا هو كما حفظتُ». وأنكر – رحمه الله تعالى – على مالك بن أنس استعادته حديثاً؛ قال مالك[1]: قلتُ: «يا أبا بكر أعد عليَّ الحديث الذي حدثتنا به، قال: وتستعيد الحديث؟! قال: قلت: وما كنتَ تستعيد الحديث؟! قال: لا. قلت: ولا تكتب؟ قال: لا».

وقال سعيد بن عبد العزيز التنوخي[2]: «جاء سليمان بن موسى بصحيفة قد استظهرها فأعجبه، فقال له مكحول: أتعجب، ما سمعتُ شيئاً قط فاستودعته صدري إلا وجدته حين أريد». وروى علي بن خشرم أثر الباب على إسحاق بن راهويه قال: «فقال لي إسحاق: أتعجبُ من هذا يا أبا حسن؟! قلتُ: نعم. قال: لا أحدثك إلا عن نفسي؛ كنتُ لا أكتب شيئاً إلا حفظته، وإني الآن لكأني أنظر إلى أكثر من سبعين ألف حديث في كتابي»[3]، وفي ترجمة أبي زكريا يحي بن زياد الفراء من تأريخ بغداد[4] عن هناد بن السري يقول: «كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ، فما رأيناه أثبتَ سوداء في بيضاء قط، لكنه إذا مر حديث فيه شيء من التفسير، أو متعلق بشيء من اللغة، قال للشيخ: أعده علي. وظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه».

---

(١) سنن الدارمي (٤١٣/١) وسنده صحيح.

(٢) رواه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٢١٣/٦٠)

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٥٣/٢)، قلت: ومع قوة حفظه المشهور بها– رحمه الله – ورفعة منزلته في العلم؛ إلا أن من يحفظ من مجرد السمع أعجب ممن يمر على المسموع حتى يكتبه فيحفر صورة المكتوب في رأسه.

(٤) تأريخ بغداد (١٥٧/١٤)

ويروى ندم غير واحد منهم على ما فوته بترك الكتابة، قال مالك بن أنس[١]: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: لئن أكون كتبتُ ما أسمع أحبُ إليَّ من أنْ يكون لي مثل مالي». وروى شعبة عن منصور بن المعتمر قال: «قال إبراهيم: ما كتبتُ شيئاً قط»، ثم علق منصور بقوله: «ولأن أكون كتبتُ أحب إليَّ من كذا وكذا»[٢].

ولهذا فإنَّ من خلف هؤلاء استفاد من تجربتهم؛ فعمل على الجمع بين قوة الحفظ، والعناية بالكتابة، ومراعاة المذاكرة، فأدركوا من سبقهم وضربوا أمثلة رائعة في ذلك.

وقد بلغ من قوة حفظ أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي أنه كان يجتهد ألا يحفظ ما لا يحتاجه من مجرد سماعه فروى الخطيب وابن عساكر[٣] عن أبي جعفر التستري أنه قال: «سمعتُ أبا زرعة يقول: إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أي كتاب هو، في أي ورقة هو، في أي صفحة هو، في أي سطر هو. قال: وسمعت أبا زرعة يقول: ما سمعتْ أذني شيئاً من العلم إلا وعاه قلبي، وإني كنتُ أمشي في سوق بغداد فأسمع من الغُرف صوت المغنيات فأضع إصبعي في أذني مخافة أن يعيه قلبي».

ويُذكر أن أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني منذ صغره في أول الطلب كان آية في النباهة أيضاً فقد كان يدرك ويقدر - بسبب قوة حفظه وإلمامه - على الجمع بين سماع

---

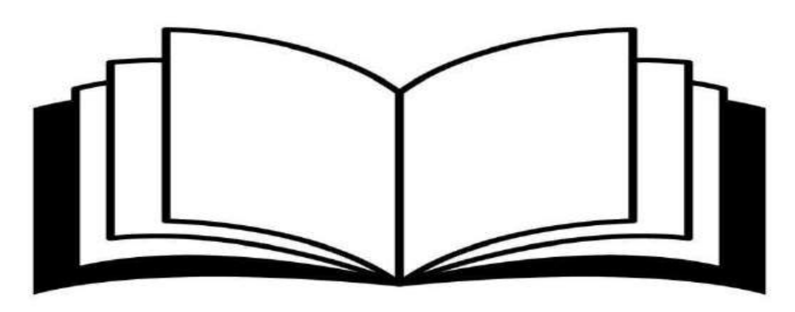
(١) رواه عنه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/٣٧٢)

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات (٦/٢٧٩)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣٨١)، والخطيب في تقييد العلم (ص٦٠- ٦١)، واقتصر الدارمي في السنن (١/٤١٦) على قول إبراهيم من طريق المغيرة عنه. ووقع مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١/٣١٩) في خطأ حيث نسب التحسر لإبراهيم وكأنه ظنه من تمام كلامه وليس هو كذلك فيما يظهر من صنيع أصحاب تلك المصادر والله تعالى أعلم.

(٣) تأريخ بغداد للخطيب (١٠/٣٣٠)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/٢٤)

المجلس ونسخ الكتب، قال أبو بكر الخطيب[١]: «حدثنا الأزهري قال: بلغني أن الدارقطني حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يملي. فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ! فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك. ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا. فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً. فعُدَّتْ الأحاديث فوُجِدتْ كما قال. ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا. والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا. ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه. أو كما قال» أ.هـ.

أقول: وما فعله الناهون عن الكتابة له وجهة نظر يظهر أثرها بالنظر إلى ما آل إليه الأمر عندما اتكل الناس على الصحف. فقد ضعف الضبط لدى الناس وانخفض مستوى النباهة لديهم خاصة في العصر الرقمي الحالي. فما عاد أحد يعتمد على عقله في كبير أمر فقد أغنت الأجهزة الناس فاستغنت بها، فمن استعان بها على تطوير فكره وحفظه فقد أفلح وإلا فالبلادة ثم، والله المستعان.



(١) تأريخ بغداد (١٢/٣٦)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٢٩ -] حدثنا أبو خيثمة نا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ قال: نأتم بهم، ونقتدي بهم، حتى يقتدي بنا من بعدنا.**

إسناده صحيح، ورواه: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وأبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، وأبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم جميعهم في التفسير [(١)]، وفي التراجم: ابن أبي خيثمة في التأريخ، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية[(٢)]، بنحوه.

❁ ❁ ❁

هذا الأثر أورده المفسرون كأحد الأقوال الواردة في تفسير الآية، وكأن المصنف اقتصر على القول الذي ارتضاه منها[(٣)]. وقد اختلفوا في معنى الدعاء على قولين[(٤)]، أولاهما: أنَّ الداعي يطلب الإمامة ليُقتدى به، وهو قول ابن عباس[(٥)]، وابن جبير ومكحول وعكرمة والسدي[(٦)]،

---

(١) تفسير عبد الرزاق (٥/٧١)، جامع البيان في تأويل آي القرآن لابن جرير (١٩/٣٢٠)، تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم (٨/٢٧٤٢) مكتبة الباز

(٢) تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (١/١٩٩)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٣/٢٩٥)

(٣) كذا فعل البخاري في الصحيح حيث علق الأثر في باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٩/٩٢)

(٤) انظر زاد المسير لابن الجوزي (٦/١١١)، والمنتقى شرح الموطأ للباجي (١/٣٦١)

(٥) رواه ابن جرير (١٩/٣١٩)

(٦) رواه ابن أبي حاتم عنهم في التفسير (١٠/٣٨٥)

وحكاه النحاس[١] عن الضحاك والحسن.

ثانيهما: أن الداعي يطلب الاهتداء بالأئمة وصحة الاقتداء بهم، فيكون قدوة لمن بعده في المسلك. كأنه يقول: اجعل المتقين لنا إماماً، وهو قول مجاهد، وأفاد ابن حجر[٢] أن ابن أبي حاتم روى قوله بما يوافق قول الباقين.

قال ابن جرير: «وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: معناه: واجعلنا للمتقين الذين يتقون معاصيك، ويخافون عقابك إماماً يأتمون بنا في الخيرات، لأنهم إنما سألوا ربهم أن يجعلهم للمتقين أئمة ولم يسألوه أن يجعل المتقين لهم إماماً»[٣] أ.هـ.

وقال أبو عبد الله القرطبي: «أي قدوة يقتدى بنا في الخير، وهذا لا يكون إلا أن يكون الداعي متقياً قدوة، وهذا هو قصد الداعي ... والقول الأول أظهر، وإليه يرجع قول ابن عباس ومكحول، ويكون فيه دليل على أن طلب الرياسة في الدين ندب»[٤]. وكذا هو استنباط الماوردي من الآية[٥]. وقال إبراهيم النخعي[٦]: «أما إنهم لم يسألوا أن أن يكونوا أمراء، ولكنهم سألوا أن يكونوا أئمة للخير يقتدى بهم».

---

(١) معاني القرآن (٥/٥٥)

(٢) فتح الباري (١٣/٢٥١)

(٣) تفسير الطبري (١٩/٣٢٠)

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٣/٨٣)

(٥) النكت والعيون للماوردي (٤/١٦١)

(٦) رواه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (ص٥٣)

قوله: (**إماماً**) قال عبد الكريم القشيري[١]: «الإمام من يقتدى به ولا يبتدع. ويقال: إن الله مدح أقواماً ذكروا رتبة الإمامة فسألوها بنوع تضرع، ولم يدعوا فيها اختيارهم، فالإمامة بالدعاء لا بالدعوى». وفي أحكام أبي بكر ابن العربي[٢]: «معناه قدوة. كان ابن عمر يقول في دعائه: اللهم اجعلنا من أئمة المتقين[٣]. وقال عمر بن الخطاب[٤]: إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم. وذلك لأنهم اقتدوا بمن قبلهم فاقتدى بهم من بعده».

وكان من جملة دعاء أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ على الصفا أن يكون من أئمة المتقين[٥]، وعلق أبو عمر ابن عبد البر[٦] بقوله: «وأما قول ابن عمر: عمر: اللهم اجعلني من أئمة المتقين، فهو عندي مأخوذ من قول الله عز وجل: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ وفي هذا الأسوة الحسنة أن تكون همة المؤمن تدعوه إلى أن يكون إماماً في الخير، وإذا كان إماماً في الخير كان له أجره وأجر من عمل بما علمه وائتم به فيما علمه وأجزاه عنه» أ.هـ.

---

(١) في تفسيره المسمى لطائف الإشارات (٦٥٢/٢)

(٢) أحكام القرآن (٤٥٦/٣)

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠٨/٦) بسند صحيح، والفاكهي في أخبار مكة (٢١٩/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٤/٥)

(٤) رواه مالك في الموطأ (٤٧٠/٣) برواية الليثي، وسنده صحيح.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠٨/٦) بسند صحيح، والفاكهي في أخبار مكة (٥٦/٤)، والبيهقي في في الكبرى (٩٤/٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٠٨/١). وفي الموطأ (٣٠٦/٢) من بلاغات مالك.

(٦) الاستذكار (٥٤٢/٢)

وقال أبو طالب المكي[١]: «والعلماء قادة المتقين، أي أئمتهم يقتفون آثارهم لأنه قال تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، ففضل العلماء على المتقين وجعلهم أئمة لهم ... لأن كل عالم تقي وليس كل تقيّ عالماً». فاللهم «اجعلنا أئمة لمن يقتدي بنا، ولا تجعلنا فتنة لمن يضل بنا»[٢].

«والإمام: كل من أُقتدي به وقُدم في الأمور. والنبي صلى الله عليه وسلم إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، والقرآن إمام المسلمين»[٣].

وقوله: **(نأتم بهم ونقتدي بهم)** مترادفات، ائْتَمَّ به: اقتدى به[٤]. والمراد السير على طريق أهل التقوى وملازمة الطاعات **(حتى يقتدي بنا من بعدنا)** حتى إذا سُودنا استحققنا أن يقتدي بنا من بعدنا. والمراد بالدعاء أن ينصب الراغب لنفسه هدفاً يسعى لبلوغه: وهو الطموح في أن ينال الإمامة في الدين؛ وإنما تنال بالصبر واليقين، وليست هذه من مطامع الدنيا والله المستعان.

قال ابن القيم[٥]: «ففتنة الشبهات: تُدفعُ باليقين، وفتنة الشهوات: تُدفع بالصبر. ولذلك جعل سبحانه إمامة الدين منوطة بهذين الأمرين، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً

---

(١) قوت القلوب (٢٦٣/١)

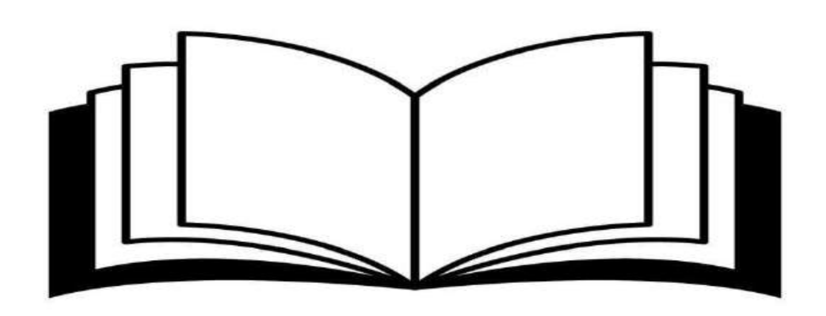
(٢) اقتباس من مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١٠/٨)

(٣) معجم المقاييس اللغوية لابن فارس (٢٨/١)، ونحوه في: العين (٤٢٨/٨)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٥٧٢/١٠)

(٤) الصحاح للجوهري (١٨٦٥/٥)

(٥) إغاثة اللهفان (٩٠٣/٢)

يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾. فدل على أنه: بالصبر واليقين تُنالُ الإمامة في الدين» أ.هـ.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣٠ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن رجل عن ليث عن مجاهد: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ قال: معلماً للخير.**

إسناده ضعيف؛ لجهالة الواسطة. ومن هذا الوجه رواه أحمد في الزهد، وابن عساكر في التأريخ[١]. ورواه ابن جرير[٢] فسواه بإسقاط الواسطة؛ وليث بن أبي سليم فضعيف. ورواه ابن أبي خيثمة من طريق أبيه فأسقط ليثاً[٣]. والكلمة رويت عن ابن عيينة بسند صحيح[٤].

❁ ❁ ❁

قوله: **(مباركاً)** من البركة وهي الزيادة والنماء[٥]، والكثرة والاتساع[٦]، قال الراغب[٧]: «أصل البرك صدر البعير وإن استعمل في غيره، ويقال له: بركة، وبرك البعير: البعير: ألقى بركه، واعتبر منه معنى اللزوم، فقيل: ابتركوا في الحرب، أي: ثبتوا ولازموا

---

(١) الزهد لأحمد (ص١٣٨)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٧/٣٦٠)

(٢) جامع البيان (١٨/١٩١)، وشيخه فيه محمد بن حميد: متروك.

(٣) تأريخ ابن أبي خيثمة (٣/١٩٩)

(٤) رواها الطبري في التفسير (١٨/١٩١). والجوهري في مسند الموطأ (ص٨٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٤٩٩)

(٥) كتاب العين (٥/٣٦٨)، ومشارق الأنوار لعياض (١/٨٤)، وتحفة الأريب لأبي حيان الأندلسي (ص٦٨)، والنهاية لابن الأثير (١/١٢٠)

(٦) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (١/١٧٢)

(٧) المفردات في غريب القرآن (ص١١٩)

موضع الحرب ... والبركة: ثبوت الخير الإلهي في الشيء»، إلى أن قال: «وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ أي: موضع الخيرات الإلهية» أ.هـ. «ومن هذا قوله: اللهم بارك لنا في كذا، أي أدمه لنا أو زدنا منه»[1].

قال أبو موسى المديني[2]: «في حديث التشهد: بارك على مُحَمَّد. أي أدم له ما أعطيته من التشريف ونحوه، من قولهم: برك البعير إذا استناخ في موضع فلزمه، وسمى الصدر بركاً وبركة، لأن البروك عليه يكون. وقد يريد بقوله: بارك عليه. الزيادة فيما هو فيه، وأصله ما ذكرناه لأن تزايد الشيء يوجب دوام أصله، وقد يوضع هذا القول موضع اليُمن لأن البركة إذا أريد بها الدوام فإنما تستعمل فيما يُرغب في بقائه لا فيما يكره، ويقولون: فلان مبارك له في جهله. إذا كان ما عرض له منه لا يزايله، فلا ينكر على هذا أن يقال: للميمون مبارك: أي محبوب» انتهى.

وفي تفسير الآية أقوال[3] منها قول مجاهد الوارد في أثر الباب، وروي عنه[4] أيضاً: نفاعاً، وقيل: كانت بركته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال محي السنة الحسين بن مسعود البغوي[5]: «أي نفاعاً حيث ما توجهت. وقال مجاهد: معلماً للخير. وقال

---

(١) من مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٨٥)

(٢) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/١٥١)

(٣) تفسير الطبري (١٨/١٩١)، والنكت والعيون تفسير الماوردي (٣/٣٧٠)

(٤) رواه ابن جرير في التفسير (١٨/١٩١) بسند ضعيف جداً ، وابن عساكر في التاريخ (٤٧/٣٦٠)، من طريق أبي خيثمة بسند الباب

(٥) معالم التنزيل للبغوي (٥/٢٣٠)

عطاء: أدعو إلى الله وإلى توحيده وعبادته. وقيل: مباركاً على من تبعني» أ.هـ. زاد غيره: «عارفاً بالله وداعياً إليه»[١]. «معلماً للخير أدعو إلى الله تعالى»[٢]. «قضاءً للحوائج»[٣] أ.هـ. وقال القرطبي[٤]: «أي ذا بركات ومنافع في الدين والدعاء إليه ومعلماً له. التستري: وجعلني آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأرشد الضال وأنصر المظلوم وأغيث الملهوف» أ.هـ.

**فائدة:**

قال أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي[٥]: «والتعبير بلفظ الماضي إما إما باعتبار ما سبق في قضائه، أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع، وقيل: أكمل الله عقله واستنبأه طفلاً».

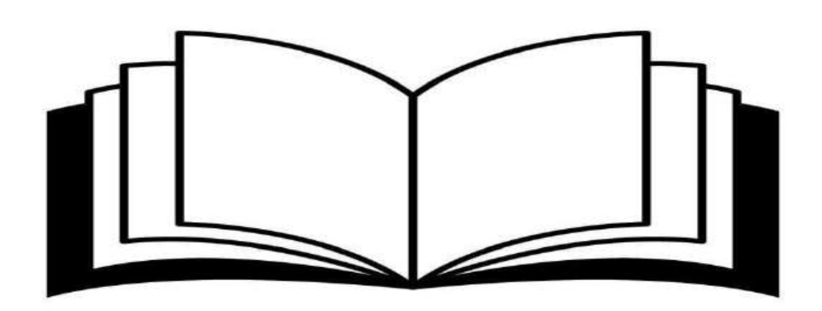
قوله: (**معلماً للخير**) أي يُتعلم مني حيثما كنتُ[٦]، وقصر البركة على العلم واضح من حيث ظهور المعنى اللغوي والشرعي للبركة على العلم.

---

(١) النكت والعيون للماوردي (٣/٣٧٠)
(٢) الواحدي في الوجيز (ص٦٨٠)
(٣) نسبه أبو حيان النحوي في البحر المحيط للضحاك (٦/١٧٧)
(٤) الجامع لأحكام القرآن (١١/١٠٣)
(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/١٠)
(٦) قاله الفراء في معاني القرآن (٢/١٦٧)

والآية المذكورة من سورة مريم؛ وردت من مقول عيسى بن مريم عليه السلام.

ومناسبة أثر الباب لكتابنا ظاهرة من حيث أن المصنف اختار تفسير من فسر البركة بتعليم الخير، وكأنه أضاف إلى فضائل نشر العلم نيل البركة من الله. والله تعالى أعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣١ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن مغيرة قال: قيل لسعيد بن جبير: تعلم أحداً أعلمُ منك؟ قال: نعم، عكرمة. فلما قتل سعيد بن جبير قال إبراهيم: ما خلف بعده مثله.**

**قال: وقال الشعبي لما بلغه موت إبراهيم: أهلك الرجل؟ قال: فقيل له: نعم. قال: لو قلتُ أنعي العلم، ما خلف بعده مثله، والعجب أنه يفضل ابن جبير على نفسه. وسأخبركم عن ذلك: إنه نشأ في أهل بيتِ فقهٍ فأخذ فقههم، ثم جالسنا فأخذ صفوة حديثنا إلى فقه أهل بيته، فمن كان مثله؟!**

سنده إلى مغيرة بن مقسم الضبي صحيح، ورواه من هذا الوجه الدوري في تأريخه عن ابن معين به، وابن عساكر من طريق المصنف[1]. وقسمه أبو نعيم في الحلية إلى جزأين ذكر الأول في ترجمة عكرمة، والآخر في ترجمة إبراهيم[2]. وذكر ابن عبد البر في التمهيد[3] الجزء الخاص بعكرمة معلقاً عن جرير به، لكنه جعله من كلام إبراهيم.

❁ ❁ ❁

---

([1]) تأريخ ابن معين لأبي الفضل عباس الدوري (٣/٣٥٨)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤١/٨٨)

([2]) حلية الأولياء (٣/٣٢٦) الجزء الأول في ترجمة عكرمة، والجزء الثاني (٤/٢٢١) في ترجمة إبراهيم.

([3]) التمهيد لابن عبد البر (٢/٢٩)

قوله: (**قيل لسعيد بن جبير**) القائل هو المغيرة بن مقسم الضبي وهو مشهور بالتدليس والإرسال عن إبراهيم، ولم يذكروا له رواية عن ابن جبير. (**تعلم أحداً أعلم منك؟**) هذا سؤال فيه ثناء رفيع على المسئول؛ إذ أن السائل قد رسختْ في ذهنه مكانة المسئول وعلو قدره في العلم حتى اشتبه عليه إن كان ثمة من يتفوق عليه، وهو سؤال دائماً ما يدور في أذهان الطلاب أثناء الطلب على المشايخ.

والحقيقة أن إجابة مثل هذا السؤال قد قررها القرآن، قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، فليس من عالم إلا وفوقه عالم، حتى ينتهي العلم إلى الله تعالى[١]. فتحديد مستوى علم شخص لهو أمر غيبي يفتقر إلى معايير قياس دقيقة لا يمتلكها البشر.

نعم ربما يقارن في أحد أبواب العلم كقولهم: أيهم أعلم في باب كذا أو في فن كذا؟، فههنا لا بأس بالمفاضلة؛ على أنه لا يلزم منها تفوق الفاضل على المفضول مطلقاً فلعل في علم المفضول ما يفيد الفاضل وهو أمر من الوضوح بمكان. «ثم قد يكون عند المفضول علم قضية معينة لم يعلمها الأفضل فيستفيدها منه، ولا يوجب ذلك أن يكون هذا أعلم منه مطلقاً، ولا أن هذا الأعلم يتعلم من ذلك المفضول ما امتاز به»[٢].

فـ «قوى بني آدم في العلم متفاوتة تفاوتاً لا ينضبط طرفاه؛ أعظم من تفاوتهم في قوى الأبدان، ولبعضهم من القوة على استحضار معلومات في وقت واحد ما ليس

---

(١) رواه ابن جرير (١٦/١٩٣) عن الحسن البصري وعن غيره نحوه.

(٢) اقتباس من كلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧/٤٢٥)

لبعض، وليس لذلك حد معلوم للناس يعتقدون أن أحداً من البشر لا يمكن أن يكون أقوى في ذلك»[١]، وما قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ببعيد.

أقول: ثم إن المقارنة تفتقد لكثير من الآلات التي يستعان بها في طلب تحقق درجة مثلى، فلربما توفرت كثير من المعطيات في بعض الفنون المادية نظراً لأن المعلومات المنظور لها بعين المقارنة شبه ملموسة كالقواعد والنظريات فهي من المعلومات المعدودة والمحدودة، ويتفاضل أهل هذه العلوم بكثرة الاطلاع وسعة المادة لديهم مع قوة الاستحضار والاستدلال ودقة الاستنباط.

لكن العلوم الشرعية تحوي عناصر مهمة ترفع من قدر صاحبها العلمي مثل: تقواه وما يقوم بقلبه من ورع وخشية يؤثران على أحكامه العلمية. وليس من كثر كلامه في العلم بدليل على فضله على من قل كلامه، فإن قلة الكلام ربما كانت علماً وتقى أيضاً.

قال أبو الفرج زين الدين ابن رجب[٢]: «وقد فتن كثير من المتأخرين بهذا فظنوا أن من كثر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك. وهذا جهل محض. وانظر إلى أكابر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت كيف كانوا. كلامهم أقل من كلام ابن عباس وهم أعلم منه ...»، وقال أيضاً: «وقد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين أنه أعلم ممن تقدم» أ.هـ.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية (٢/٣٠٥)

(٢) من رسالة فضل علم السلف على الخلف، مجموع رسائل ابن رجب (٣/٢١ – ٢٢)

ولا يصح المقارنة بين علمين غير متعاصرين، ففي هذا إجحاف بيّن، إذ الناظر لا يحكم إلا على ما اطلع عليه من أثرهما الغير مجموعة أطرافه لديه.

ثم إن المقارن دائماً ما ينظر إلى ما يثير انتباهه مما يهواه، فلربما فضل البعض صاحب الحفظ الأكثر، في حين اهتم آخر بمن هو أسرع في الاستحضار والبديهة، أو كان الأدق استنباطاً وإلحاقاً للفروع بالأصول أعجب لآخر من غيره.

وهكذا تكون المقارنة غالباً مقرونة بما يفضله ويهواه فاعلها، فليست حكماً عاماً مطلقاً، وربما كان حقيقة الأمر خلاف ما ظهر للمقارن؛ وهذا يتضح بالمثال الذي ضربه أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني في حكايته عن شيخيه: الهيثمي نور الدين والعراقي زين الدين بقوله[١]: «وصار الهيثمي لشدة ممارسته أكثر استحضاراً للمتون من شيخه؛ حتى يظن من لا خبرة له أنه أحفظ منه، وليس كذلك؛ لأن الحفظ المعرفة» أ.هـ.

وتفضيل العالم غيره على نفسه دلالة على إعجابه به في فن ما؛ يرى نفسه دونه فيه، رغم أن الطلاب الذي شهدوا الفاضل والمفضول ربما يكون لهم رأي آخر. ولعل أكثر ما كان يثير اهتمام الجيل الماضي هو سعة المحفوظ مع سرعة الاستحضار، بينما في زماننا هذا قد ضمن المتعامل بالآلات ضبط المادة وحفظها، واختلفوا في القدرة على التحقيق والاستدلال، ودقة الاستنباط مع الورع، والله المستعان.



---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (٢/٢٧٧)

قوله: **(نعم، عكرمة)** «نعم: عدة وتصديق، وجواب الاستفهام. وربما ناقض بلى، إذا قال: ليس لي عندك وديعة فقولك: نعم، تصديق له، وبلى، تكذيبٌ»[١]، فإن كان في السؤال جحد ونفي فجوابه بنعم إيجاب وإثبات للمنفي، وببلى إثبات بنفي المنفي، فإن قال قائل: ألستَ تدينُ لي؟، فيكون الجواب بنعم (نعم لستُ أدين لك)، وببلى نفيه (بلى أدين لك). ونحو قوله تعالى:﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، قال أهل التفسير: لو قالوا: نعم لكفروا[٢]. و«تقع في الكلام جواباً لما لا جحد فيه. وفيه لغتان: فتح العين وكسرها»[٣]، وذكر المرادي فيها لغة ثالثة وهي نحم بالحاء[٤].

وجواب سعيد هذا وإن دل على تواضعٍ، إلا أنه لا يُتصور خلافه، فإن كل من توسع في العلم تواضع وأيقن قدره وعظيم ما يجهل. وما ورد عن بعضهم خلافه كأبي سلمة بن عبد الرحمن فقد عيب في ذلك ولم يُقر، وروى ابن أبي خيثمة في تأريخه[٥] بسنده إلى الشعبي قال: «لقيتُ أبا سلمة فقلتُ: دلني على أعلم رجل بالمدينة، قال: لا عليك أن تعدو رجلاً وأنت عنده. فسألتُه عن أربع مسائل فأخطأ فيهن كلهن».

---

(١) الصحاح تاج العربية (٢٠٤٣/٥) .

(٢) وانظر الفروق للعسكري (ص١٠٥)، جامع القرطبي (١٢/٢)، والتسهيل لابن جزي (٣١٢/١).

(٣) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني (٣١٩/٣)

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني (ص٥٠٦)

(٥) التأريخ الكبير السفر الثالث (١٣٧/٢- ١٣٨)

«وأهل العلم النافع كلما ازدادوا من هذا العلم ازدادوا لله تواضعاً وخشية وانكساراً وذلاً»، وتجدهم يسيؤون الظن بأنفسهم ويحسنون الظن بمن سلف من العلماء ويقرون بقلوبهم وأنفسهم بفضل من سلف عليهم[١].

واختياره – رحمهم الله جميعاً – عكرمة؛ ربما لأنه كان قريباً منه فإنه زوج أمه، فلعله كان يتطلع إليه؛ ومن شبَّ على إعجابٍ بشخص فربما لم يلاحظ – وإن شاب – تفوقه عليه؛ إن كان.

قوله: (**فلما قُتل سعيد بن جبير**) لا يزال القائل هو مغيرة، وسعيد قتله الحجاج بن يوسف الثقفي سنة خمس وتسعين أو آخر التي قبلها كما سيتم تفصيله في ترجمته إن شاء الله تعالى من قسم التراجم. قوله: (**قال إبراهيم**) وهو ابن يزيد النخعي المتوفى سنة ست وتسعين قال: (**ما خلف بعده مثله**) وفيه شهادة عالم آخر لابن جبير؛ وتفضيله على عكرمة الذي كان حياً بعد ابن جبير قرابة التسع سنوات.

وليس في هذه المقارنات ما يستحق الخوض فيها للترجيح فكل من ذُكِر عالم جليل تفاوتوا فيما وهبوا. وقوله: (**ما خلف بعده مثله**) عبارة فيها جرأة إذ أنها من علم الغيب ولا يُقصد بها ظاهرها، وإنما هي مبنية على غلبة ظن قائلها، وحقيقتها تصدق في انتفاء المثلية بين المتفاضلين والله تعالى أعلم.

---

(١) اقتباس بالتصرف، من رسالة ابن رجب فضل علم السلف على الخلف، مجموع رسائل ابن رجب (٣/٣١- ٣٢)

قوله: **(وقال الشعبي لما بلغه موت إبراهيم: أهلك الرجل؟)** قال ابن فارس: «الهاء واللام والكاف: يدل على كسر وسقوط. منه الهلاك: السقوط، ولذلك يقال للميت: هلك»[1]، وذكر الراغب فيها وجوهاً أُخر[2]. **(لو قلت: أنعي العلم)** النعي خبر الموت[3]، قال ابن فارس: «النون والعين والحرف المعتل: أصلٌ صحيح يدل على إشاعة شيء. منه النعي: خبر الموت»[4].

يقول رحمه الله تعالى: أنعى أي أذيع وأنشر خبر موت العلم، إشارة إلى كبير ما كان عند إبراهيم منه. **(ما خلف بعده مثله)** والعبارة المستعملة عند المتأخرين منهم: ما رأى مثل نفسه. وفي مقالة الشعبي هذه في إبراهيم إشارة إلى أنه يفضله على من بقي، وقد روي عنه في إبراهيم ثناء كثيراً منها قوله لأبي بكر ابن شعيب بن الحبحاب: «دفنتم أفقه الناس. قال: قلت: ومِنْ الحسن؟ قال: أفقه من الحسن، ومن أهل البصرة، ومن أهل الكوفة، وأهل الشام، وأهل الحجاز»[5]. وفي هذا ما يوهن الحكاية التي ذكرها الذهبي في ترجمته من الميزان عنه أنه قال في إبراهيم: «ذاك الذي يروي عن مسروق ولم يسمع منه شيئاً»[6].

---

(1) معجم مقاييس اللغة (٦٢/٦)

(2) المفردات في غريب القرآن (ص٨٤٤)

(3) مجمل اللغة لابن فارس(ص٨٧٤)، والصحاح للجوهري (٢٥١٢/٦)، وجل كتب الفن.

(4) معجم المقاييس (٤٤٧/٥)

(5) رواه ابو نعيم في الحلية (٢٢٠/٤)

(6) ميزان الاعتدال (٧٥/١)، ونسبها العلائي في جامع التحصيل (ص١٤١) لتأريخ ابن أبي خيثمة عن

قوله: (**والعجب أنه يفضل ابن جبير على نفسه**) يريد أنه تواضع، رغم معرفته أنه أوسع علماً، والتواضع رفعة. وقد كان ابن جبير أيضاً علماً لا يجهل قدره ولا يدرك غوره. ولئن كان العلم بالرواية والإدراك فلابن جبير مزية عليه، إذ لم يثبت للنخعي لقاء صحابة.

قال: (**وسأخبركم عن ذلك: إنه نشأ في أهل بيت فقه فأخذ فقههم**) يريد أن له علاقة نسب وطيدة بجمعٍ من العلماء منهم: **علقمة بن قيس النخعي** أحد أبرز أصحاب ابن مسعود وكبارهم، وهو خال إبراهيم. ومنهم: **الأسود بن يزيد بن قيس النخعي** خال إبراهيم[١] أحد المخضرمين ومن أصحاب ابن مسعود ﵁ الذين يقرءون ويفتون[٢]، حج مع أبي بكر وعمر وعثمان[٣]، وكان فقيهاً زاهداً[٤].

ومنهم: **ابنه أبو حفص عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس**، أدرك عمر ﵁[٥]، ومنهم: **أبو بكر عبد الرحمن بن يزيد** أخو الأسود بن يزيد خال إبراهيم. وابنه

---

الأعمش قال: ذكر الشعبي إبراهيم فقال...، وعلق عليها صلاح الدين العلائي بقوله: «وروايته عن مسروق ثابتة في الكتب»، وعنه نقل أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل (ص٢٠)

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤٤٩/١)، ولابن أبي خيثمة (١٠٦/٤)

(٢) قاله العجلي في الثقات (٢٢٩/١)، وابن المديني في العلل (ص٦٦)، وذكر ابن سعد في الطبقات (١٩٤/٨) أنه كان ملازماً لعمر ﵁.

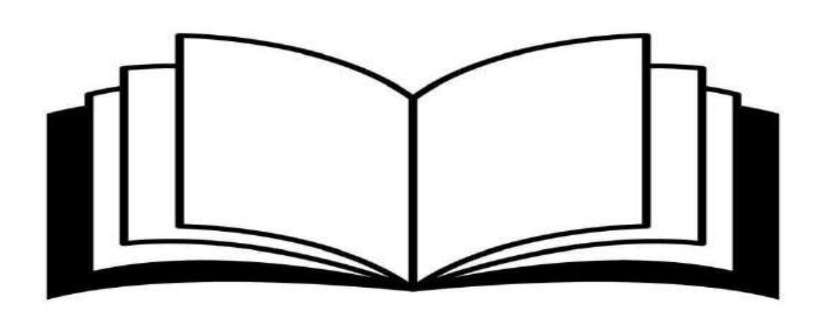
(٣) تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (٦٢/٣)

(٤) قاله ابن حبان في الثقات (٣١/٤)

(٥) قاله ابن عساكر في تأريخ دمشق (٢٢٥/٣٤)، ويعارضه ما قال ابن حبان في الثقات (٧٨/٥) ومشاهير علماء الأمصار (ص١٦٣): «كان سنه سن إبراهيم النخعي» كذا حكاه الدوري في تأريخه عن ابن معين (٥/٤)، قلت: يتوجه هذا الاعتراض على من صحح عمر إبراهيم حين مات بنيف وخمسين. وهو أعلى ما قيل في الطبقات الكبرى (٤٠١/٨).

**أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن**، وجميعهم ثقات أجلة. قال أبو الحسن السعدي علي بن عبد الله بن جعفر ابن المديني: «وكان إبراهيم عندي من أعلم الناس بأصحاب عبد الله وأبطنهم به. قال: وممن يقول بقولهم ويفتي بفتواهم: إبراهيم النخعي، وإبراهيم لقي من هؤلاء: الأسود وعلقمة ومسروقاً وعبيدة»[١] أ.هـ.

وقوله: **( ثم جالسنا فأخذ صفوة حديثنا إلى فقه أهل بيته)** أي أنه نشأ فقيهاً صاحب رأي واستدلال، وجمع مع ذلك الحديث والأثر من مجالس أهل الحديث والشعبي أحدهم، **(فمن كان مثله؟!)**.



(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص١٦٨)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٣٢ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا سفيان بن عيينة ثنا أيوب الطائي قال: سمعت الشعبي يقول: ما رأيتُ أحداً من الناس أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق.**

إسناده صحيح، رواه من هذا الوجه: عبد الرزاق، وأحمد، وابن أبي خيثمة، وأبو جعفر العقيلي، والرامهرمزي، وأبو نعيم، والبيهقي، والخطيب، وابن عساكر[١]. وجعل ابن أبي شيبة وابن عبد البر [٢] بين أيوب والشعبي مجالداً؛ ولم يُذكر في شيوخ أيوب.



قوله: (**ما رأيتُ أحداً من الناس أطلبَ للعلم**) أي أكثر وأشد له طلباً، وإنما يظهر ذلك ببذل الوقت والجهد والمال، وإفراغ الوسع، والتصبر، واتقاد الهمة، ومتابعة المفيد أينما كان، ومذاكرة الأقران، ومناقشة المسائل وكل ذلك يتحقق بالرحلة في زمانهم، وقد بلغ من همة مسروق أن رحل في حرف[٣].

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٤٦٢/٨)، العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله بن أحمد (٤٥١/٢)، تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (١١١/٣)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤١٠/٣)، المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٢٢٤)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٩٥/٢)، السنن الكبرى للبيهقي (١١٨/١٠)، تأريخ بغداد للخطيب (٢٣٤/١٣)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٠٥/٥٧

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٥/٥)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٣٩٧/١)

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٥/٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٩٦/١)، وابن عساكر في تأريخ دمشق(٤٠٦/٥٧)، والخطيب في الرحلة في طلب العلم (ص١٩٨) معلقاً، جميعهم عن الثوري

وفي تأريخ ابن أبي خيثمة[١] عن الشعبي قال: «دخل مسروق في آية إلى البصرة فسأل عن الذي يفسرها فأُخبر أنه بالشام فتجهز ثم خرج إلى الشام حتى أخبر عنها».

**(في أفق من الآفاق)** الآفاق النواحي[٢]، قال ابن فارس[٣]: «الهمزة والفاء والقاف أصل واحد، يدل على تباعد ما بين أطراف الشيء واتساعه، وعلى بلوغ النهاية. ومن ذلك الآفاق: النواحي والأطراف»، «وكذلك آفاق السماء نواحيها وأطرافها»[٤]، «وأفق الرجل إذا ذهب في الأرض، يقال منه: هو أفقي، والآفق الرجل يبلغ النهاية في الكرم»[٥]، «تشبيهاً بالأفق الذاهب في الآفاق»[٦].

قوله: **(مِنْ مسروق)** هو ابن الأجدع الهمذاني أحد أعلام الدنيا؛ أدرك الخلفاء الأربعة، وشهد له المتقدمون بالعلم والورع والزهد، وكلام الشعبي هنا شهادة رفيعة من رجل مثل الشعبي في العلم والطلب، فإنه يقول: بأنه لا يعرف أكثر اجتهاداً في الطلب من مسروق.

---

عن رجل لم يسمه.

(١) التاريخ الكبير السفر الثالث لابن أبي خيثمة (١١١/٣)، ومن طريقه أبو يعلى الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء البلاد (٥٣٣/٢)

(٢) الصحاح (١٤٤٦/٤) لأبي نصر الجوهري، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (٢٥٨/٩)، تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا النووي (٩/٣)

(٣) معجم مقاييس اللغة (١١٤/١)

(٤) المحيط في اللغة لأبي القاسم الصاحب ابن عباد (٤٤/٦)، وكتاب العين المتأرجحة نسبته بين الخليل والليث (٢٢٧/٥)

(٥) مجمل اللغة لابن فارس (ص٩٩)

(٦) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٧٩)

وبما أن الشعبي وغيره من أهل زمانه كانوا يرحلون في آية أو حديث، ولا يُعد هذا مما يميز الطالب عندهم، فعن سعيد بن المسيب أنه قال: «إنْ كنتُ لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد»، وعن بسر بن عبيد الله الحضرمي قال: «إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد؛ لأسمعه»، رواهما ابن عبد البر، وروى نحوها الرامهرمزي عن: جابر بن عبد الله أنه خرج إلى مصر في حديث، وعن أبي قلابة وأبي معشر الكوفي وغيرهم[1].

ورويا كلاهما عن الشعبي نفسه نحوها؛ فعن صالح بن حي أن الشعبي حدثه بحديث ثم قال له: «أعطيكه بغير شيء؛ وإن كان الراكب ليركب إلى المدينة فيما دونه»، وروى أبو عمر قول الشعبي: «لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن؛ ليسمع كلمة حكمة ما رأيت سفره ضاع».

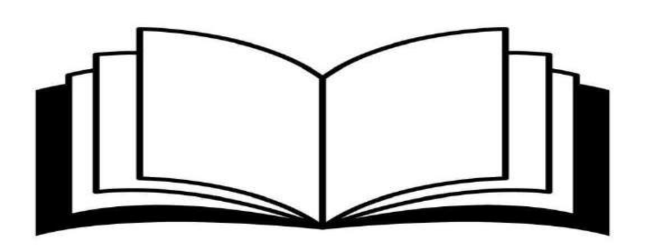
وعند أبي مُحَمَّد الرامهرمزي أن الشعبي خرج إلى مكة في ثلاثة أحاديث يرجو أن يلقى أحد الصحابة فيها. وبوب البخاري في صحيحه باب: "الخروج في طلب العلم. ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد" وترجم له بقصة رحلة موسى إلى الخضر[2].

---

([1]) روى هذه الآثار: ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٩٦/١- ٤٠٠)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢٢٣-٢٢٤)، وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٨)، التوضيح لابن الملقن (٤٠٣/٣)

([2]) صحيح البخاري كتاب العلم (٣٦/١)، وحديث رحلة جابر إلى ابن أنيس رواه: أحمد في المسند (٤٣١/٢٥)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٣٣٧)، والطبراني في كبير معاجمه (١٣٢/١٣)، والحاكم في المستدرك (٤٧٥/٢)، و(٦١٨/٤).

ولكل هذا ينبغي أن تُنزل شهادة الشعبي في مسروق بأعلى من مجرد الرحلة؛ فلعله أراد أعماله اليومية، وإن كان صنيع المصنف يدل أنه أراد بها الرحلة ولهذا أتبعه بالأثر التالي فيها.



قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٣٣ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا هشيم ثنا سيار عن جرير بن حيان أن رجلاً رحل إلى مصر في هذا الحديث فلم يحل رحله حتى رجع إلى بيته: من ستر على أخيه في الدنيا ستر الله عليه في الآخرة.**

إسناده إلى جرير صحيح، ورواه أبو بكر الخطيب من طريقين: إحداهما في كتابه الجامع عن كتابنا هذا من طريق البغوي عن المصنف به، والآخر في كتابه الرحلة تابع فيه المصنف فرواه من طريق شريح بن يونس عن هشيم به[١]. وشريح هذا ترجم له ابن سعد في الطبقات[٢] ووثقه، وقد تحرف اسمه هكذا فوقع في عدد غير قليل من الكتب؛ وإنما هو: أبو الحارث المروروذي سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي.

❁ ❁ ❁

قوله: (**أن رجلاً رحل إلى مصر**) رحل بمعنى سافر؛ قال ابن فارس[٣]: «الراء والحاء واللام أصل واحد يدل على مضي في سفر. يقال: رحل يرحل رحلة»، «ومصر: بلد معروف، وكل بلد عظيم فهو مصر. نحو: البصرة وبغداد والكوفة، والجمع أمصار»[٤].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٢٦)، الرحلة في طلب الحديث (ص١٢٣) كلاهما للخطيب.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٩/٣٦١) طبعة الخانجي.

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢/٤٩٧)

(٤) جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٧٤٤)

قوله: (**في هذا الحديث**) يريد أن رحلته كانت لطلب الحديث الآتي، وهو الشاهد من الأثر حيث عقد رحلته لطلب العلم في حديث واحد، ويُعد هذا من أعلى الأمثلة على الهمم العالية التي حفظ الله تعالى دينه بها؛ فرزق سلفنا الصالح هماً تنقل الجبال عن أماكنها، وهدفاً كان سبباً لبلوغ العلم بين أيدينا بهذه الصورة الميسرة فالحمد لله على ما أنعم به علينا، ونسأله أن يوفقنا لتقدير نعمته والعمل وفق مرضاته إنه ولينا عليه التكلان، والله المستعان.

قوله: (**فلم يحل رحله حتى رجع إلى بيته**) الرحل هنا هو: «ما يوضع على البعير للركوب، ثم يُعبر به تارة عن البعير، وتارة عما يجلس عليه في المنزل، وجمعه رحال» قاله الراغب[١]، فأما الأول: رحل البعير فـ «هو أصغر من القتب»[٢].

وأما الثاني فهو «منزل الرجل ومأواه»[٣]، «وما يستصحبه من الأثاث»[٤]، ومنه حديث «ألا صلوا في الرحال[٥]». قال ابن الأثير[٦]: «يعني الدور والمساكن والمنازل،

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص٣٤٧)

(٢) الصحاح للجوهري (١٧٠٧/٤)، والقتب اسم الآلة المعروفة التي توضع على ظهر البعير - سنامه - لتسهيل ركوبه.

(٣) مجمل اللغة لابن فارس (ص٤٢٤)

(٤) الصحاح للجوهري (١٧٠٦/٤)

(٥) أخرجه البخاري (٦٣٢) ومسلم (٦٩٧) من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في السفر أن يقول «ألا صلوا في الرحال»

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٠٩/٢)

وهي جمع رحل. يقال لمنزل الإنسان ومسكنه: رحله. وانتهينا إلى رحالنا: أي منازلنا».

والمراد أنه لم ينزل في الموضع الذي بلغه؛ ولا أقام فيه سوى المدة التي أخذ فيها حاجته ووجد فيها طِلبته، وما أن انتهى من سماع ما أراد قفل راجعاً في رحلة العودة فسافر راجعاً إلى بلده.

ولم يسمي جرير بن حيان الراحل ولا مبتدأ الرحلة، والمراد أنه لم يكن له من رحلته غرض سوى الحديث، وهذا من أعلى مقامات الطلب.

والحديث الذي رحل إليه هو: **(من ستر على أخيه في الدنيا ستر الله عليه في الآخرة)** هو حديث أبي هريرة[1]، والمثل المضروب هنا مشكل في كون الحديث ليس مخرجه مصرياً بل مدنياً، وكون جرير من طبقة التابعين يضيق الأمر فالله تعالى أعلم.

ثم ظهر لي أن المراد هو: ما رواه أحمد في المسند[2] عن ابن جريج قال: «سمعت أبا سعد يحدث عطاء قال: رحل أبو أيوب إلى عقبة بن عامر فأتى مسلمة بن مخلد فخرج إليه، فقال: دلوني. فأتى عقبة، فقال: حدثنا ما سمعتَه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه. قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ستر على مؤمن في الدنيا ستره الله يوم القيامة. فأتى راحلته فركب ورجع».

---

(١) أخرجه في المسند: الطيالسي أبي داود (١٨٣/٤)، وأحمد (٢٩٧/١٦و ٣٩٤). وفي السنن: أبي داود السجستاني (٣٠٢/٧)، والترمذي (٣٢٦/٤)، والنسائي في الكبرى (٤٦٦/٦)، ورواه أيضاً هناد في الزهد (٦٤٦/٢)، والطبراني في مكارم الأخلاق (ص٣٤٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في التوبيخ والتنبيه (ص٥٨- ٦١). واختلف في سنده وذكر بعض الكلام عليه تحت الحديث رقم (٢٥) من كتابنا هذا. وهو في صحيح مسلم (٢٦٩٩) وبلفظ نحوه فيه أيضاً برقم: (٢٥٩٠).

(٢) مسند أحمد (٦١٣/٢٨)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٧)

وفي موضع آخر من المسند[1] أرسله ابن جريج فأسقط الواسطة؛ وهو لم يدرك جيل الصحابة، وأبو سعد فمجهول. وعقبة بن عامر مات بمصر. وثمة رواية أخرى أن عقبة أتى مسلمة بن مخلد بمصر فذكره، أخرجه أحمد ومن طريقه الطبراني[2] عن مكحول به، ومكحول لم يدركهم فهو مرسل أيضاً. ورواه الطبراني في الكبير[3] بسنده إلى مُحَمَّد بن سيرين ولم أرهم ذكروه فيمن أخذ عنه ﵁.

وروى عبد الله بن بريدة أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر، فقدم عليه، فقال: أما إني لم آتك زائراً، ولكني سمعتُ أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ رجوتُ أن يكون عندك منه علم. فذكر حديثاً ليس هو حديث الباب، خرجه أحمد وغيره[4] وسنده صحيح إن سلمتْ رواية يزيد عن الجريري. وتوبع ابن هارون من ابن علية في ابن إياس[5]، وليس في روايته ذكر لموضع الشاهد.

---

(١) مسند أحمد (٦٥٦/٢٨)

(٢) مسند أحمد (١٦٠/٢٨)، المعجم الكبير للطبراني (٤٣٩/١٩)

(٣) المعجم الكبير للطبراني (٣٤٩/١٧)

(٤) مسند أحمد (٣٨٨/٣٩)، وسنن أبي داود (٢٣٧/٦)، سنن الدارمي (٤٦٨/١)، شعب الإيمان للبيهقي (٤٣٠/٨) من طريق يزيد بن هارون عن سعيد بن إياس الجريري عن ابن بريدة به.

(٥) في سنن النسائي الكبرى (٣١٨/٨) كتاب الزينة باب الترجل غباً.

وفي الباب فيمن تكبد مشاق الرحلة وقطع المفاوز في حديث واحد ما رواه البخاري في الأدب المفرد وغيره[١] عن جابر بن عبد الله ﵁ أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «فابتعتُ بعيراً فشددتُ إليه رحلي شهراً حتى قدمتُ الشام فإذا عبد الله بن أنيس فبعثتُ إليه أن جابراً بالباب، فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم. فخرج فاعتنقني. قلت: حديث بلغني لم أسمعه خشيتُ أنْ أموت أو تموت. قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يحشر الله العباد أو الناس عراة غرلاً بُهما...» الحديث

وقول ابن مسعود: «ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبتُ إليه»[٢]، وفي فضائل القرآن للقاسم بن سلام[٣] بسند صحيح إلى حسان بن عطية قال:

---

(١) الأدب المفرد (ص٣٣٧)، ورواه أيضاً أحمد في المسند (٢٥/٤٣١)، والطبراني في الكبير (١٣/١٣٢)، والحاكم في المستدرك (٢/٤٧٥) وصححه ووافقه الذهبي، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص٢٨١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٢٩)، والخطيب في الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٢٥)، وفي الرحلة في طلب الحديث (ص١٠٩-١١٧) أوعب الخطيب في ذكر طرقه.

وعلقه البخاري في موضعين في باب الخروج في طلب العلم فجزم به، وفي باب الشفاعة مرضه. قال الحافظ في الفتح (١/١٧٤) «وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يعلق بصيغة التمريض يكون فيه علة لأنه علقه بالجزم هنا ثم أخرج طرفاً من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض» قال: «وهذه الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير منتقضة ونظر البخاري أدق من أن يُعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد، وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به» والحديث حسنه الألباني في ظلال الجنة (١/٢٦٧)، ومخرجه القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل الأول مقبول والآخر صدوق في حديثه لين.

(٢) صحيح البخاري (٦/١٨٧)

(٣) فضائل القرآن (ص١٠١) للقاسم بن سلام

«قال أبو الدرداء: لو أعيتني آية من كتاب الله عز وجل فلم أجد أحداً يفتحها علي إلا رجلاً ببرك الغماد لرحلتُ إليه».

هذا ما ورد عن الصحابة، وما جاء عمن بعدهم فمما يعسر حصره، فمثال ما جاء عن التابعين قول أبي العالية[١]: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة فلم نرضَ حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»، وفي حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، لا يجدون عالماً أعلم من عالم أهل المدينة»[٢].

ومن أحب الاستكثار من أخبارهم وعنايتهم بالرحلة وأمرهم بها مع ما لقوه من مشقة في البدن، وتلف للمال، ومعاينة للهلاك، فلينظر ما سطره الخطيب في كتابيه: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وكتاب الرحلة في طلب الحديث، وما كتبه أبو مُحَمَّد عبد الرحمن ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح التعديل في ترجمة والده، وغيرها كثير، ولولا خشية الاطالة والخروج عن منهج هذا العمل لطرزته بجميلها رضي الله عن سلفنا ومن سلك طريقهم.

❁ ❁ ❁

قوله: **(من ستر على أخيه في الدنيا ستر الله عليه في الآخرة)** هذا هو الحديث الذي هو شاهدنا من أثر الباب. ولفظه يروى عن عدد من الصحابة منهم: أبو هريرة

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٢٤)

(٢) رواه أحمد في المسند (١٣/٣٥٨)، والترمذي في السنن (٤/٣٤٤)، والنسائي في الكبرى (٤/٢٦٣)، وابن حبان في الصحيح (٩/٥٢) وغيرهم ورجاله ثقات لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير.

كما سبق تخريجه عنه، وعبد الله بن عمر[١]، وأبو سعيد الخدري[٢]، وأنس بن مالك[٣]، ومسلمة بن خالد[٤]، وكعب بن عجرة[٥] رضوان الله عليهم أجمعين.

وقوله: (مَنْ سَتَر) الستر هو التغطية والإخفاء[٦]، فسِتر الله للعبد في الآخرة يحمل على المغفرة، في حين أن ستر العبد على أخيه هو التغاضي عنه، وتجنب فضحه وإذاعة ما يشينه. ففي الأول خبر عن رحمة الله بعبده، وفي الآخر إنشاء وترغيب للمسلم مراعاة حق الإخوة.

وما جاء في صحيح مسلم[٧] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يستر الله على عبد في الدنيا، إلا ستره الله يوم القيامة»، ليس على إطلاقه؛ فربما حمل على التائب من ذنبه جمعاً بينه وبين حديث عبادة بن الصامت في الصحيحين وفيه قول الرسول الكريم ﷺ: «ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه، فهو كفارته، ومن ستره الله عليه، فأمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له» كما قال زين الدين أبو الفرج ابن رجب[٨].

---

(١) صحيح البخاري (٢٤٤٢)
(٢) أخبار أصبهان لأبي نعيم (٤٤١/١)
(٣) تأريخ بغداد للخطيب (٣٩٧/٤)
(٤) تأريخ دمشق لابن عساكر (٥٤/٥٨)، وروى الطبراني في أوسط معاجمه (١١٤/٨) شطر الحديث الأول.
(٥) رواه الطبراني في الأوسط (١٢/٦) والكبير (١٥٨/١٩)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم
(٦) مقاييس اللغة لابن فارس (١٣٢/٣)، جمهرة اللغة لابن دريد (٣٩٢/١)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٦٥/٨)، المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٣٩٦)
(٧) صحيح مسلم (٢٥٩٠)
(٨) صحيح البخاري (٦٨٠١)، وصحيح مسلم (١٧٠٩)، وكلام ابن رجب في شرحه على البخاري الموسوم بفتح الباري (٨٤/١)

وفي الفرق بين الغفران والستر يقول أبو هلال العسكري: «أن الغفران أخص وهو يقتضي إيجاب الثواب. والستر سترك الشيء بستر. ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء، فيقال: ستر فلان؛ إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته، وستر الله عليه خلاف فضحه. ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا: إنه غفر له، لأن الغفران ينبئ عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق»[١] أ.هـ.

قوله: **(على أخيه)**، إخوة الدين؛ ولهذا ورد في بعض ألفاظه (على المسلم)، وفي آخر (مؤمن)، وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وفي الصحيحين يقول رسول الله ﷺ: «المسلم أخو المسلم»[٢].

قال أبو المظفر عون الدين ابن هبيرة[٣]: «في هذا الحديث من الفقه أن كل مسلم على الإطلاق أخ لكل مسلم. ولا يجوز لغني أن يتعاظم على أخيه الفقير؛ بأن يأنف من مجالسته أو يتكبر عن مؤاكلته. ولذلك يقبح بالمسلم أن يظلم بالإطلاق، ثم إن بُلي بأن يظلم؛ قبيح أن يظلم أخاه الذي هو جدير بأن يرفده ويسعده، فإذا لم يكن هنالك فلا أقل من أن لا يظلمه» أ.هـ.

---

(١) الفروق اللغوية للعسكري (ص٢٣٦)

(٢) رواه البخاري في الصحيح (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر. ومسلم من حديث أبي هريرة (٢٥٦٤)

(٣) الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (٣٥/٤)

والمراد بستر المسلم حفظ مكانته ومراعاة حقه والعناية به؛ بتغطية ما كُشف له من عواره وعدم فضحه به. وهذا يتضح من خلال أمور نأتي على ذكرها، وهو ما فهمه جُل الشراح الذين اطلعتُ على أقوالهم فيه.

وذهب بعضهم إلى معنى خفيٍ لسهولته، فوضعوا احتمال كون الستر قد يُحمل أيضاً على ظاهره بستر عوار البدن، فحول الستر من معاملات الأخلاق إلى الإنفاق، قال المظهري[١]: «هذا يحتمل أمرين: أحدهما: أن يرى رجلًا على فعلٍ قبيح فيستر عليه ولا يفضحه، والثاني: أن يكسو مسلماً ثوباً» أ.هـ. وتابعه الطيبي فقال[٢]: «يجوز أن يراد به الظاهر، وأن يراد ستر من ارتكب ذنباً فلا يفضحه» أ.هـ.

وسياق الحديث دال على المعنى المشهور بجميع ألفاظه؛ وورد في بعض ألفاظه: «من ستر عورة مسلم في الدنيا ستر الله عورته في الآخرة» رواها عبد الرزاق في الأمالي[٣]، ولا يختل المعنى بها والله تعالى أعلم.

قال: **(في الدنيا)** مكان قبول العمل. والمسلم بحسب إنسانيته معرض للزلل والخطأ سواء أكان من الخطايا والمعاصي، أو مما يُستحيا منه من خوارم المروءة، وما قد يسبب خجل معيب لصاحبه إن نُشر عنه، وكل ما يُستحيا من الاطلاع عليه إن ظهر عليه مسلم في حق أخيه فالأدب الشرعي هو مراعاة حاله وطلب الستر له بالتغاضي والتغطية عليه. ويُراعَى في ذلك ذوو الهيئات والمكانة الاجتماعية بين الناس فتأثرهم وتأذيهم أشد

---

(١) المفاتيح شرح المصابيح للمظهري (١/٣٠٥)

(٢) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٢/٦٦٥)

(٣) الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق الصنعاني (ص٢٩ – ٣٠)

من غيرهم لحرصهم على وضعهم؛ فربما افتدى البعض منهم نفسه بالنفائس، فمعاملتهم بالستر أكثر تحتماً والله أعلم.

أما المعاصي الظاهرة والذنوب فهي لا تخلو من أن تكون صغائر أو كبائر، ما يوجب حداً وما لا يوجبه، لازمة لفاعلها أو متعدٍ أثرها على غيره. فأما ما كان لازماً لفاعله مما لا يوجب الحد فالستر على فاعله هو المطلوب الشرعي على وجه الإجمال؛ مع تحري الوقت المناسب للنصح والتوجيه والإرشاد. والدينُ النصيحة.

فإن كان الذنب يوجب حداً، فلا يخلو أيضاً من أن يكون اجتمع نصاب الشهود الموجب لإقامة الحد، أو لا. فإن لم يكن اجتمع الشهود فيتأكد هنا بأن ستره هو المطلوب الشرعي مع مرافقة إنكار المنكر والأمر بالمعروف وفقاً للحال المناسب لوضعه.

وإن كان المطلع عليه يتم بهم نصاب إقامة الحد، فتتأرجح المصلحة هنا بين ستره مع وعظه، وبين رفع أمره للحاكم. وكلا الأمرين يرجع إلى المصلحة الراجحة في نظره مع كون الستر من محاسن الأخلاق أولى في جميع الأحوال.

وكل هذا فيما إذا لم يكن تعلق بالمنكر إضرار بالغير لا يُرفع إلا بإعلام ولي الأمر ونشر خبره، أو كان من أهل الفساد الذين لا يرعوون عن غيهم. وهؤلاء رفع أمرهم إلى الحاكم طاعة، لكن فضحهم ونشر عوارهم - خاصة في وضعنا الحالي من استفحال النشر وطيران شراره في كل مكان - ينظر في مصلحته؛ والأصل عدمها والله أعلم.

قال أبو الحسن ابن بطال[1]: «قال ابن المنذر: ويستحب لمن اطلع من أخيه المسلم

---

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/٥٧٢)، وعنه بلا عزو ابن الملقن في التوضيح (١٥/٥٧٦)، وقول ابن المنذر تجده في كتابه الإشراف على مذاهب العلماء (٧/٢٣١)، وله في الإقناع (١/٣٣٢) أيضاً

على عورة أو زلة توجب حداً، أو تعزيراً، أو يلحقه في ذلك عيب أو عار: أن يستره عليه؛ رجاء ثواب الله، ويجب لمن بلى بذلك أن يستتر بستر الله، فإن لم يفعل ذلك الذى أصاب الحد، وأبدى ذلك للإمام وأقر بالحد لم يكن آثماً؛ لأنَّا لم نجد في شيء من الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذلك، بل الأخبار الثابتة دالة على أن من أصاب حداً وأقيم عليه فهو كفارته» أ.هـ.

وقال أبو الفضل عياض اليحصبي[١]: «وهذا الستر في غير المستهترين، وأما المنكشفون المستهترون الذين يقدم إليهم في الستر وسُتِروا غير مرة فلم يرعووا وتمادوا، فكشف أمرهم وقمع شرهم مما يجب؛ لأن كثرة الستر عليهم من المهادنة على معاصي الله تعالى ومصانعة أهلها. وهذا أيضاً في ستر معصية انقضت وفاتت، وأما إذا عُرف انفراد رجل بعمل معصية واجتماعهم لذلك فليس الستر هاهنا السكوت على ذلك وتركهم إياها، بل يتعين على من عَرف ذلك إذا أمكنه: بتغييرهم عن ذلك كل حال؛ وتغييره وإن لم يتفق ذلك إلا بكشفه لمن يعينه أو للسلطان.

وأما إيصاء[٢] حال من يُضطر إلى كشف حاله من الشهود والأمناء والمحدثين، فبيان حالهم ممن يقبل منه ذلك وينتفع به مما يجب على أهله. فأما في الشاهد فعند طلب ذلك منه لتجريحه، أو إذا رأى حكماً يقطع بشهادته وقد علم منه ما يسقطها،

---

كلاماً مختصراً نحوه.

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٨/٤٩)

(٢) لم يتضح لي صواب لفظها في هذا الموضع، رغم ثبوتها في المطبوع، وتعامل المحقق معها وكأنها ظاهرة فتجاهل الإشارة إلى ضبطها، فالله أعلم. والإيصاء مشتقة من الوصية. وكان الأنسب أن تكون من الإفشاء والفضح والكشف ونحوه والله تعالى أعلم.

فيجب رفعها. وأما في أصحاب الحديث وحملة العلم المقلدين فيه، فيجب كشف أحوالهم السيئة لمن عرفها ممن يقلد في ذلك، ويلتفت إلى قوله؛ لئلا يغتر بهم ويقلد في دين الله من لا يجب. على هذا اجتمع رأى الأئمة قديمًا وحديثًا. وليس الستر هنا بمرغب فيه ولا مباح» أ.هـ.

وتفريقه بين المعصية التي انقضتْ وبين المتلبس بها، فيُستر على الأول ويُنكر على الثاني ولو برفعها لولي الأمر تابعه ملخصاً كلامه بلا عزو جمع من الشراح والعلماء[١]. وفي ظني أن الستر عليهما يشملهما جميعاً كلاً وفق حاله، فالإنكار على المتلبس لا يعارض الستر عليه، كما قد صرح به غير واحد. كما أن مناصحة ووعظ من انقضتْ معصيته أيضاً لا تخالف الستر إن علم الفاعل باطلاع الناصح عليها.

أما رفعُ أمره لولي الأمر إنْ عاند وكابر أو استفحل أمره فإن المصلحة المقتضية لا تعني فضحه على الملأ والتشهير به، وإنما إبلاغ المعنيين طمعاً في قمع باطله وطلباً لستر عواره عن عامة الناس والله أعلم. وفي هذا ينقل النووي[٢] عن العلماء أن: «هذا الستر مندوب فلو رفعه إلى السلطان ونحوه لم يأثم بالإجماع؛ لكن هذا خلاف الأولى وقد يكون في بعض صوره ما هو مكروه» أ.هـ.

---

(١) المفهم بشرح مسلم لأبي العباس القرطبي (٥٥٨/٦)، شرح النووي على مسلم (١٣٥/١٦)، شرح الأربعين لتقي الدين ابن دقيق العيد (ص١١٩)، الكواكب الدراري للكرماني (١٨/١١)، اللامع الصبيح للبرماوي (٤٤٤/٧)، فتح الباري لابن حجر (٩٧/٥)، عمدة القاري لبدر الدين العيني (٢٨٩/١٢)

(٢) شرح مسلم للنووي (١٣٥/١٦)

أما الشهادة فليست من هذا الباب كما هو ظاهر، سواء أكانت عند قاضٍ، أو لمن استنصحه واسترشده في أمر هو به عالم، وليحرص على عدم تعديه ما دون المطلوب. وذكر الفقهاء أن الشاهد مخير بين الشهادة والستر على المشهود عليه في حد من الحدود، والستر أولى مالم تتعلق بالشهادة مصلحة ترجحها: كحق للعباد ربما يضيع، وربما وجب حينها، كما قال المرداوي في الإنصاف[١].

ويكمل النووي ما بدأه فيقول: «وأما جرح الرواة والشهود والأمناء على الصدقات والأوقاف والأيتام ونحوهم فيجب جرحهم عند الحاجة ولا يحل الستر عليهم إذا رأى منهم ما يقدح في أهليتهم وليس هذا من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهذا مجمع عليه» أ.هـ.

وجميع ما فات من فضل الستر ينطبق على حال المستتر بفعله لا المجاهر به، فإنه هو من طلب بفعله الفضيحة، وتضمن جواباً لتقي الدين ابن تيمية نحواً من هذا؛ وجه بهجره وإعلان الإنكار عليه من غير مفسدة راجحة[٢].

---

(١) انظر لكلام الفقهاء: بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني (٢٨٢/٦)، الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني (١١٦/٣)، الجوهرة النيرة على مختصر القدوري للعبادي (٢٢٥/٢)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم (٥/٥)، جميعها في الفقه الحنفي. وفي الفقه الحنبلي: المغني (٧٧/٩)، والكافي (٢٧١/٤) كلاهما لابن قدامة، والإنصاف (٧/١٢- ٨)، والفروع (٣٠٩/١١) كلاهما للمرداوي، والآداب الشرعية لابن مفلح (٢٣٣/١)، والمحلى لابن حزم (٤٤/١٢)، وذكرها ابن حجر الهيتمي في الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢٠٧/٢- ٢٠٩)

(٢) وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١٧/٢٨)، والفتاوى الكبرى (٤٣٤/٣)، وكذا قال في التفريق بين المستتر والمجاهر: أبو الفرج جمال الدين ابن الجوزي في كتابه كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤٨٤/٢)، وبنحوه بلا عزو لسراج الدين ابن الملقن في التوضيح شرح الجامع الصحيح (٥٧٧/١٥)، وللكوراني في

قال ابن هبيرة[١]: «فإنه مما يتعين على المسلم أن يستر أخاه المسلم في كل ما ظهر عليه له من عورة، ما دام صاحب العورة يخفيها من الناس، وليكن نصحه له سراً ما استطاع، فأما إذا جاهره فاعله بها فليس إلا مجاهرته بالإنكار. وإني لأخاف على قوم يحملهم إنكار المنكرين والغيرة للدين على أن يخاصموا ذلك العاصي ثم يتخذونه عدواً، ثم يحرصون على إظهار عورته فليتقوا الله» أ.هـ.

قلتُ: رحمة الله تعالى عليه ما أجمل ما أشار إليه من آفات النفس التي تغلف دوافعها الشخصية بالتدين والقربة فتسيء إلى دينها بأشد مما يفعله أهل المعاصي والله المستعان.

ويدخل في فضل الستر ستر المسلم نفسه، «فستر المرء على نفسه أولى به من ستره على غيره»،[٢] قال أبو عمر ابن عبد البر[٣]: «فإذا كان المرء يؤجر في الستر على غيره فستره على نفسه كذلك؛ أو أفضل. والذي يلزمه في ذلك التوبة والإنابة والندم على ما صنع فإن ذلك محو للذنب إن شاء الله»، وقال أيضاً[٤]: «ومعلوم أن إصلاح المرء على نفسه فيما بينه وبين أهله بما لا يؤذي به أحداً أفضل من إصلاحه على غيره كما أن ستره على نفسه أولى به من ستره على غيره» أ.هـ.

---

الكوثر الجاري (٥/١١٩).

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (٤/٣٦)

(٢) اقتباس من شرح ابن بطال على البخاري (٨/٤٤٤)

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٥/٣٣٧- ٣٣٨)

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٦/٢٤٨)

وروى أبو عبد الرحمن السلمي في عيوب النفس[١] عن زاذان المدايني قال: «رأيت أقواماً من الناس لهم عيوب فسكتوا عن عيوب الناس فستر الله عيوبهم وزالت عنهم تلك العيوب، ورأيت أقواماً لم تكن لهم عيوب اشتغلوا بعيوب الناس فصارت لهم عيوب» أ.هـ.

ومن المعاني الدقيقة التي يحتملها اللفظ ما ذكره أبو المظفر[٢] بقوله: «وأما ستر المسلم فيجوز أن يكون إذا رآه على ذنب يستره. أو يكون يستره بما يحمله على أن لا يهتك ستر نفسه: مثل أن يكون محتاجاً إلى النكاح فيتوصل في تزويجه، أو إلى الكسب فيقم له وجه بضاعة فيتجر بها» أ.هـ. ومنها أيضاً قول الحافظ: «وفيه إشارة إلى ترك الغيبة؛ لأن من أظهر مساوئ أخيه لم يستره» أ.هـ. وقد أخذها من عبارة جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي في كشف المشكل[٣].

وصاغ الحافظ زين الدين أبو الفرج ابن رجب الحنبلي شرحه على هذا الحديث بسياق مميز تماماً عن كافة الشراح كعادته في التفصيل والإسهاب رحمه الله تعالى رحمة واسعة، فقسم الناس إلى مستتر ومشتهر بالمعاصي، وطرز كلامه بالآثار والنقولات عن السلف ومجمل كلامه لم يخرج عن المذكور هنا ولنفاسته أنقله.

---

(١) عيوب النفس لأبي عبد الرحمن السلمي (ص١٢)

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (٨/٥١- ٥٢)

(٣) فتح الباري لابن حجر (٥/٩٧)، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢/٤٨٤-٤٨٥)

قال رحمه الله تعالى[١]: «واعلم أن الناس على ضربين: أحدهما: من كان مستوراً لا يُعرف بشيء من المعاصي، فإذا وقعت منه هفوة، أو زلة: فإنه لا يجوز كشفها، ولا هتكها، ولا التحدث بها؛ لأن ذلك غيبة محرمة وهذا هو الذي وردت فيه النصوص، وفي ذلك قد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾. والمراد: إشاعة الفاحشة على المؤمن المستتر فيما وقع منه، أو اتهم به وهو بريء منه، كما في قصة الإفك.

قال بعض الوزراء الصالحين لبعض من يأمر بالمعروف: اجتهد أن تستر العصاة، فإنَّ ظهور معاصيهم عيب في أهل الإسلام، وأولى الأمور ستر العيوب. ومثل هذا لو جاء تائباً نادماً وأقر بحد ولم يفسره، لم يُستفسر، بل يؤمر بأن يرجع ويستر نفسه، كما أمر النبي ﷺ ماعزاً والغامدية، وكما لم يستفسر الذي قال: (أصبتُ حداً فأقمه علي). ومثل هذا لو أخذ بجريمته، ولم يبلغ الإمام، فإنه يُشفع له حتى لا يبلغ الإمام. وفي مثله جاء الحديث عن النبي ﷺ: (أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم)» أ.هـ.

وقال في خاتمة كلامه عن الضرب الثاني: «قال مالك: من لم يُعرف منه أذى للناس وإنما كانت منه زلة، فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام، وأما من عُرف بشر أو فساد، فلا أحب أن يشفع له أحد، ولكن يترك حتى يقام عليه الحد، حكاه ابن المنذر وغيره. وكره الإمام أحمد رفع الفساق إلى السلطان بكل حال، وإنما كرهه لأنهم غالباً لا يقيمون الحدود على وجهها، ولهذا قال: إن علمتَ أنه يقيم عليه الحد فارفعه، ثم ذكر

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/٢٩٢)

أنهم ضربوا رجلاً فمات: يعني أنه لم يكن قتله جائزاً» أ.هـ.

وفي الباب حديث عائشة قالت أن رسول الله ﷺ قال: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود»[١]. وروى أحمد وغيره[٢] عن مولى لعقبة بن عامر رضي الله عنه قال: «أتيت عقبة بن عامر، فأخبرته أن لنا جيراناً يشربون الخمر، قال: دعهم. ثم جاءه فقال: ألا أدعو عليهم الشرط؟ فقال عقبة: ويحك دعهم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رأى عورة فسترها، كان كمن أحيا موءودة من قبرها».

ونقل أبو عبد الله شمس الدين ابن قيم الجوزية وأبو عبد الله شمس الدين ابن مفلح عن ابن منصور قال: «قلت لأحمد: إذا علم من الرجل الفجور أيخبر به الناس؟ قال: ربك يستر عليه، إلا أن يكون داعية. وزاد ابن منصور: يخبر به عند الحاجة في تعديل أو تجريح أو تزويج»[٣].

❁ ❁ ❁

قوله: (**ستر الله عليه في الآخرة**) قال ابن بطال[٤]: «وهذا حديث شريف يحتوي على كثير من آداب الإسلام، وفيه أن المجازة قد تكون في الآخرة من جنس الطاعة في

(١) رواه أحمد في المسند (٤٢/٣٠٠)، الأدب المفرد للبخاري (ص١٦٥)، سنن أبي داود (٦/٤٢٨)، والسنن الكبرى للنسائي (٦/٤٦٨) وغيرهم وصححه الألباني في الصحيحة (٦٣٨)

(٢) مسند أحمد (٢٨/٥٦٨)، سنن أبي داود (٧/٢٥٤) وفي سنده مقال.

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (٤/٨٠)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/٢٣٣)

(٤) شرح ابن بطال على البخاري (٦/٥٧١- ٥٧٢)

الدنيا»، وعبارة عياض وابن القيم[١]: أن المجازاة في الآخرة قد تكون من جنس العمل في الدنيا من خير أو شر. قال أبو حامد الغزالي[٢]: «فهذا إنما يرجى لعبد مؤمن ستر على الناس عيوبهم، واحتمل في حق نفسه تقصيرهم، ولم يحرك لسانه بذكر مساويهم، ولم يذكرهم في غيبتهم بما يكرهون لو سمعوه، فهذا جدير بأن يجازى بمثله في القيامة» أ.هـ.

وعن ستر الله له يقول القاضي عياض[٣]: «يكون ستره له: ستر عيوبه ومعاصيه عن إذاعتها على أهل المحشر. وقد يكون ترك محاسبته عليها وذكرها له. والأول أظهر»، ونقل كلامه ابن رسلان وعلق بقوله: «قلت: ويجوز الأمران: فلا يذيع معاصيه وعيوبه لأهل الموقف، ويترك محاسبته عليها»[٤] أ.هـ.

وأخرج عز الدين ابن الوزير المجاهرين من فضل الحديث فقال: «يمكن أن يخرج منه المجاهرون الذين ستر الله عليهم، ففضحوا نفوسهم في الدنيا، وجاهروا بالفجور»[٥].

واستشهد بحديث أبي هريرة في الصحيحين[٦] أن رسول الله ﷺ قال: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه،

---

(١) إكمال المعلم لعياض (٨/٤٩)، إعلام الموقعين لابن القيم (٢/٣٣٠ - ٣٣١)

(٢) إحياء علوم الدين (٤/٥١٩)، وعنه القرطبي في التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص٦٣٤)

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم لعياض (٨/٦١)

(٤) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١٩/٣٩)

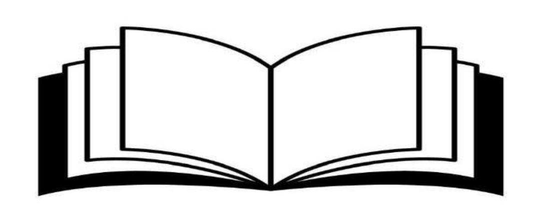
(٥) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٩/٢٨٩)

(٦) صحيح البخاري (٦٠٦٩)، ومسلم (٢٩٩٠)

فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه».

وروى الترمذي وغيره[١] واللفظ له عن النبي ﷺ: «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه: لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله».

وتعرض أبو بكر الخطيب في جوابه عمن يعترض على جرح الرواة بأنه من الغيبة لهذا الحديث، وأجاب بأن السكوت عن إظهار عيوب الرواة مما قد يؤدي إلى تحريم الحلال أو تحليل الحرام في بحث مفيد ذي طول[٢]. وبالله تعالى التوفيق.



(١) رواه الترمذي من حديث ابن عمر في السنن (٤/٣٧٨)، ورواه من حديث أبي برزة الأسلمي أحمد في المسند (٣٣/٢٠)، والبيهقي في السنن الكرى (١٠/٤١٨). ومن مسند ابن عباس في معجمي الطبراني الأوسط (٤/١٢٥)، والكبير (١١/١٨٦)

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص٤٠)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣٤ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا سفيان عن ابن جريج قال: أملى علي نافع**

هذا سند صحيح رجاله ثقات، وقف فيه المصنف على الإملاء، وكأنه أراد التعريج على أنواع الأداء والتحمل في الرواية. ونص على أعلاها عنده وهو الإملاء.

❀ ❀ ❀

والحديث أخرجه مسلم[١] من طريق المصنف وتتمته قول نافع: «سمع عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تبايع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا، أو يكون بيعهما عن خيار، فإذا كان بيعهما عن خيار، فقد وجب».

قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي[٢]: «اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصول الرواية على أنواع كثيرة، ويجمعها ثمانية ضروب. وكل ضربٍ منها له فروع وشعوب، ومنها ما يُتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه، فيهما جميعاً أو في أحدها... أولها: السماع من لفظ الشيخ، وثانيها: القراءة عليه، وثالثها: المناولة، ورابعها: الكتابة، وخامسها: الإجازة، وسادسها: الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، وسابعها: وصيته بكتبه له، وثامنها: الوقوف على خط الراوي فقط» أ.هـ.

---

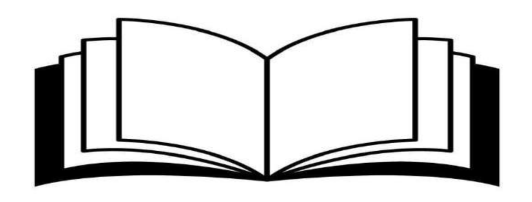
(١) صحيح مسلم (١٥٣١)

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص٦٨)

والإملاء فرع عن الضرب الأول: أعني السماع من لفظ الشيخ، وهذا: «منقسم إلى: إملاء أو تحديث، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين. ولا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان»[١].

«لكن الاملاء أعلاها»[٢]، قال أبو سعد السمعاني[٣]: «وأصح هذه الأنواع: أن يُملى عليك وتكتبه من لفظه، لأنك إذا قرأتَ عليه ربما: يغفل أو لا يستمع، وإن قرأ عليك فربما: تشتغل بشيء عن سماعه، وإنْ قُرِئَ عليه وتحضر سماعه فكذلك» أ.هـ.

وعلة الترجيح يزيد توضيحها الحافظ بقوله[٤]: «والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب» أ.هـ. وتسمى القراءة على الشيخ عرضاً.



---

(١) من كلام القاضي عياض في الإلماع (ص٦٩)
(٢) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص٩٧) للسخاوي، والنكت الوفية (٤٢/٢) للبقاعي
(٣) أدب الإملاء والاستملاء (ص١٢٢)
(٤) فتح الباري (١٥٠/١)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣٥ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن عبد الملك بن عمير عن وراد كاتب المغيرة قال: أملى علي المغيرة وكتبته بيدي.**

سنده صحيح، ومن طريق جرير أخرجه البخاري في الأدب المفرد[١]، ونصه: «كتب معاوية إلى المغيرة اكتب إليَّ بما سمعتَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ورَّاد: فأملى عليَّ وكتبتُ بيدي: إني سمعتُه ينهى عن كثرة السؤال وإضاعة المال وعن قيلٍ وقال» وأخرجه أحمد[٢]. ونحوه أخرج: ابن خزيمة[٣] في نص حديث آخر.

❁ ❁ ❁

وفي هذا النص يشير المصنف إلى الركن الثاني من أركان هذا الضرب من ضروب النقل ألا وهو الكتابة، وكانت طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في كتبه الإملاء[٤]، فالتقييد أضبط

---

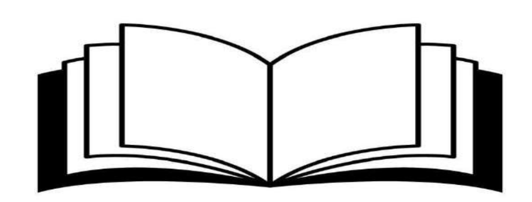
(١) الأدب المفرد (ص٢٠)

(٢) مسند أحمد (١٢٦/٣٠)

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣٨٧/١)

(٤) ومن أمثلته ما أخرجه البخاري في الصحيح (٢٨٣٢) في إملاءه صلى الله عليه وسلم لزيد بن ثابت آية من كتاب الله. وانظر فصل إملاء النبي صلى الله عليه وسلم كتبه، من كتاب أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعد السمعاني (ص١٣٩)

للمسموع. وفي آية الدين من كتاب الله يقول تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقّ﴾ وفيه دليل على كتابة الحديث والعلم.



قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٣٦ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش قال: ذكر إبراهيم فريضة أو حديثاً فقال: احفظ هذا لعلك تُسأل عنه يوماً من الدهر.**

سنده صحيح إلى الأعمش. ومن طريق ابن نمير رواه: أبو زرعة الدمشقي، وابن عبد البر[1] وفيه تصريحه بالسماع، ولفظ أبي عمر: «قال لي إبراهيم وأنا شاب، [وفي رواية عنده وأنا غلام] في فريضة: احفظ هذه لعلك أن تسأل عنها».

❁ ❁ ❁

قوله: (**ذكر إبراهيم فريضة أو حديثاً**) أي أنه ورد على لسانه أو ذهنه فائدة إما مسألة أو حديثاً. «والفريضة: اسم من الافتراض، وهو الإيجاب، ثم جُعلت بمعنى المفترض، ثم نُقل إلى المعنى الشرعي الأعم من الشرط في الركن أو صفة بمعنى المفروض، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية لا للتأنيث فيكون صالحاً للمذكر، ولا يتأتى استواء المذكر والمؤنث فيه»[2].

«وفرائض الله حدوده التي أمر بها ونهى عنها»[3]. «فرض الله علينا كذا وافترض، أي

(1) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٦٦٦)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٣٥٩)
(2) من كلام أبي البقاء الكفوي في كتابه الكليات (ص٦٨٩)
(3) من كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨/١٨٤)

أوجب. والاسم الفريضة. ويسمى العلم بقسمة المواريث فرائض... والفريضة أيضاً: ما فُرض في السائمة من الصدقة، يقال: أفرضت الماشية، أي وجبت فيها الفريضة، وذلك إذا بلغت نصاباً»[١]، ومنه حديث كتاب أبي بكر رضي الله عنه: «هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين»[٢].

قوله: **(احفظ هذا)**، أمر من الشيخ لطالبه الحديث السن يوجهه فيه إلى العناية بالضبط، وطريق الحفظ إما الكتابة أو احتواء الصدر، والأول أسلم من طوارئ النسيان، وكانت العربُ تعود أبناءها على ضبط الصدر فإنه قد عُلم بالتجربة أنه وسيلة ناجعة لتوسيع الفهم والإدراك، واكتسابه يتم ببذل الجهد في التركيز والمذاكرة. ويستعان عليه بالكتاب، وروى ابن عبد البر بسند منقطع[٣] عن الحسن بن علي أنه قال لبنيه ولبني أخيه: «تعلموا العلم، فإنكم صغار قومٍ، وتكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب».

وقوله: **(لعلك تُسأل عنه يوماً من الدهر)** فهذا من بُعد نظرِ الشيخ الكبير الذي ترسخ لديه من العلم ما أكسبه ملكة لفهم واقع الناس ومعرفة حاجياتهم المتكررة لمسائل معينة.

والدهر يطلق ويراد به الزمان، أو جزء منه؛ فهما مترادفان. ومنهم من فرق بينهما بأن الزمان يقع على القليل والكثير بخلاف الدهر فإنه يختص بما كثر منه كما في تهذيب

---

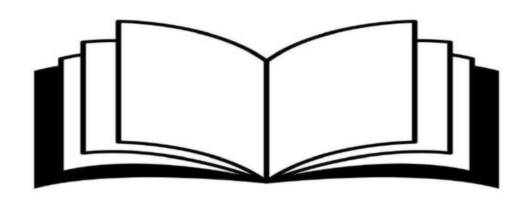
(١) الصحاح للجوهري (١٠٩٨/٣)

(٢) صحيح البخاري (١٤٥٤)

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٣٥٨/١)

الأزهري. وزاد العسكري في الفروق في حد الدهر بأنه ما جمع أوقاتاً مختلفة فإنه يقال للسنين: دهراً ولا يقال ذلك لفصل من فصول السنة لاستواء الحال فيه واختلافه فيها، وجعل الراغب أصله: اسم لمدة العالم من مبدئه إلى منتهاه[1].

والمراد به هنا: حياة المخاطب، وفيه رفق الشيخ بطالبه وتوجيهه لهذه الفوائد الدقيقة، ونصحه له؛ لأن نبوغ الطالب إنما هو دليل نجاح المعلم لا سيما وأنه ثواب يصب في صحيفته. وبالله تعالى التوفيق.



---

(1) جمهرة اللغة لأبي بكر ابن دريد (٢/٦٤١)، تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (٦/١٠٩- ١١٠)، الصحاح لأبي نصر الجوهري (٢/٦٦١)، مجمل اللغة لأبي الحسين ابن فارس (ص٣٣٧)، الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص٢٣٧)، المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني (ص٣١٩)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣٧ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون أن يُظهر الرجل ما عنده.**

إسناده إلى أبي مُحَمَّد سليمان بن مهران الأعمش صحيح. ومن طريق المصنف رواه الذهبي في سيره بإسناده إليه. وتابع أبا خيثمة زهير بن حرب في أبي معاوية مُحَمَّد بن خازم الضرير: أبو السري هناد بن السري في الزهد[1]، وزاد: «أحسن ما عنده».

ورواه جمع فجعلوه من كلام أبي عون عبد الله بن عون بن أرطبان المزني عن إبراهيم بلفظ: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده». رواه: وكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، ومُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري جميعهم عن ابن عون به[2].

وأشهل، وروح بن عبادة كلاهما عن ابن عون به، الأول عند أبي مُحَمَّد الحسن بن خلاد الرامهرمزي، والثاني عند أبي بكر الخطيب[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٥٩١)، الزهد لهناد (٢/٤٤٥)

(٢) الزهد لوكيع (ص٥٩٣)، الزهد والرقائق لابن المبارك (١/٤٥)، جزء الأنصاري من كتاب الفوائد لعبد الوهاب ابن منده (١/٣٣) دار الكتب العلمية ٢٠٠٢م

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص٥٦١)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/١٠٠)

ورواه من طريق وكيع: أبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو مُحَمَّد ابن حيان أبو الشيخ الأصبهاني[١]، ومن طريق الأنصاري رواه: أبو نعيم الأصبهاني، وتاج الدين السبكي[٢].

قلت: هذا الاختلاف يورد احتمال كون إبراهيم قال عبارته لكليهما - أعني الأعمش وابن عون - وهو أمر لا يُستبعد من معلم لتلاميذه، مع تعدد مخارج الرواية وثقة رواتها. لولا أن هذا التوجيه يضعف بالنظر إلى الرواية التالية والتي جاءت من طريق الأعمش عن ابن عون عن إبراهيم، رواها مصعب بن المقدام عن داود بن نصير البكائي عن الأعمش عن ابن عون به.

وخرجها: أبو بكر ابن أبي الدنيا، والرامهرمزي، وأبو الشيخ[٣]. ولم أقف على من تابع مصعب عليها؛ وهو مختلف في توثيقه، ولهذا فلا تقوى روايته لمعارضة جبال الحفظ وأئمة الضبط والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

قوله: (**كانوا**) هذا مما تلقاه الأعمش من التوجيهات من قبل شيخه، وغالباً ما يكون استعمال المعلم هذا التعبير يريد به نقل ما سار عليه شيوخه وشيوخهم. وإبراهيم فكان شيوخه كبار أصحاب ابن مسعود ﭬ وكبار التابعين والمخضرمين منهم.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/٢٩٩)، طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٣/١٦٥)،

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٤/٢٢٩)، معجم الشيوخ لتاج الدين السبكي (ص٥٦٢)

(٣) الإخلاص والنية لابن أبي الدنيا (ص٧٠)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص٥٦١)، ذكر الأقران لأبي الشيخ (ص٤٩)، أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعد السمعاني (ص٥٩)

قوله: (**يكرهون**) الكره خلاف الرضا والمحبة، (**أن يظهر الرجل ما عنده**)، وفي رواية (أحسن ما عنده)، وهذه أوضح، وفسرها أبو بكر الخطيب بالغريب قال: «عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب، لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة»[١] أ.هـ.

وبوب الرامهرمزي باب: من كره أن يروي أحسن ما عنده. وساق آثاراً في كراهيتهم رواية الغريب، ومنها عن إبراهيم قال: «لا تحدث الناس بأحسن ما عندك، فيرفضوك»[٢]، والآخر قوله: «كانوا يكرهون غريب الحديث والكلام»[٣].

قلت: وصف الغريب بالحسن ثبت من قول السلف كما قرره الحافظ[٤]، وغيره وكانوا ينفرون منه لكثرة ضعفه وندرة الصحيح فيه. كما أن ما يأتي به من الشهرة يقوي ما في النفس من الشهوة؛ فربما ادعت ما ليس لها، وضربوا لذلك أمثلة تُنظر في مظانها.

---

(١) قاله في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٠٠)، ونقله بنصه أبو سعد السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص٣٠٨)، ولم يعزه، فاغتر بذلك من بعده كابن الملقن في المقنع (ص٨٧)، والزركشي في النكت (١/٣١٦)، والسيوطي في تدريب الراوي (١/١٧٧) فنسبوا الكلام إليه.

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٥٦١)، من طريق الحسن بن قتيبة عن عيسى بن المسيب ضعيفان.

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٦٥) ورجاله ثقات عدا مُحَمَّد بن جابر.

(٤) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٢٤)

والحُسْن الموصوف به الغريب يراد به: الإقبال والرغبة التي تدفعها النفوس لطلب حيازة النوادر؛ ما يجعلها هدف ومطمع كل طالب، وهذا يُعد من المنافسة وطلب الشهرة المذموم في طلب العلم.

فإن صحت النية كان الدافع لاستحسان الغريب وطلبه هو: ما يقع في النفس من اشتباه الصحة، والحرص على عدم تفويت سنن وشرائع، كيف إن كانت نظيفة الإسناد في الظاهر؟ وهو من الحسن اللغوي لا الاصطلاحي، فليس فيه تعرض لمكانه من الصحة وعدمها.

كما أن الحسن هنا لا يقتصر على مجرد اللفظ كما قد يفهم من كلام تقي الدين ابن دقيق العيد في مبحث الكلام عن ضابط الحسن، عن جمع بعضهم – كالترمذي – بين الحسن والصحيح وإطلاقه على حديث واحد فقال: «أما إطلاق الحسن باعتبار المعنى اللغوي فيلزم عليه: أن يُطلق على الحديث الموضوع – إذا كان حسن اللفظ – أنه حسن، وذلك لا يقوله أحد من أهل الحديث إذا جَرَوا على اصطلاحهم»[1] أ.هـ.

والظاهر في توجيه أثر الباب أنه أعم مما قيل فيه مما نقل هنا، حيث خرج الكلام في سياق تعليم طالب في مبتدأ الطلب، ليقال له: اعلم أن إخراجك أحسن ما عندك من العلم والحديث هو مظنة وقوعك في شهوة المنافسة والتي هي سبب سقوط الراوي، فاحرص على التزام الإخلاص وتجنب دواعي الرياء وأسبابه. ولهذا أورده كل من ابن

---

([1]) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص١٠)، دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ.

المبارك وهناد في كتابيهما في الزهد في باب الذكر الخفي، وإخفاء العمل، وتجنب العلانية. ووضعه وكيع في باب: البلاء موكل بالقول، وهذان أحد فروع الكلام في الإخلاص. وخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص.

فعن زهير بن معاوية قوله: «ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث فإني أعرف رجلاً كان يصلي في يومه مائة ركعة، ما أفسده عند الناس إلا روايته غريب الحديث»[(١)]. وروى الخطيب عن مالك بن أنس قوله: «شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»، وعن أمية بن خالد قال: «قيل لشعبة: ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت»، وعن عبد الرزاق بن همام قال: «كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر»[(٢)]. وعن أبي يوسف القاضي قال: «من تتبع غريب الحديث كذب»[(٣)]. وحكى الحافظ ابن رجب في شرح العلل[(٤)] كماً كبيراً من هذه الآثار.

وثَم مَنْ وقع في هذا المزلق وسقط؛ ففي أهل الحديث من بلغ مرتبة الحفاظ وتُرك حديثه لغلبة حب الغريب وشهوة الشهرة عليه؛ فوقع في الكذب في الإسناد ليُغرب على

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١/١١١)، المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٥٦٢)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/١٠٠)

(٢) رواها الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٠١)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص٥٩)

(٣) رواه: ابن عدي في الكامل (١/٢٥٨)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٦٢)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/٥٣٧)، أبو الفضل الرازي في منتخبه من أحاديث في ذم الكلام (ص٨٥)، والخطيب في الجامع لآداب الراوي (٢/١٥٩)، وفي شرف أصحاب الحديث (ص٥)، وفي الكفاية في علم الرواية (ص١٤٢)، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (٥/٧١)، والسمعاني في أدب الإملاء (ص٥٨).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٢٢)

أقرانه وينال إعجاب صغار الطلاب فيتكاثرون على بابه، ومن هؤلاء: مُحَّد بن حميد الرازي، وسليمان الشاذكوني، ومُحَّد بن يونس الكديمي.

ومما يُذكر في ذلك ما رواه أبو القاسم ابن عساكر في التأريخ[١] عن صالح جزرة حكايته ما جرى بين أبي زرعة الرازي والشاذكوني، حيث جمعهما مجلس مذاكرة، وأبو زرعة يُعد من الصغار أمامه، ومع ذلك فلم يستطع التفوق عليه لسعة حفظ أبي زرعة. فلما أعياه الأمر صنع إسناداً فلم يعرف أبو زرعة مخرجه، فاستعلى عليه حينها وفخر بنفسه وحفظ ماء وجهه. الأمر الذي أرق الحافظ الصادق فلم تزل غمته، ولا نزعه من همه وفرج عنه إلا بمعرفته أنه سند مصطنع وضعه ليتغلب عليه فقط، فسُري حينئذ عنه رحمه الله لما تأكد أن القواعد التي قام عليها علمه لم تُخرق، وأنه ليس بحاجة للبحث عن علتها وسببها.

❁ ❁ ❁

وبالعودة للتأمل في أثر الباب نجد احتمال كون الحسن يراد به: ما يعتز به الطالب مما علا سنده، أو ناله بجهد زائد، أو مما خُص به من شيوخه، أو نحو هذا، وكل ذلك فيه نوع من الغرابة. والعلاج يكون بحسبه، فإما أنه لا يخرجها إلا لمن يعرف أنه يستحقها من أهل العلم والفضل لا لعموم طلاب الحديث ممن لا يعرفون بالتقى والورع وقد كان طلب الحديث آنذاك له شأنه بين عوام الناس.

---

(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٢٦/٣٨) تحت ترجمة أبي زرعة. وهي بلفظ مختصر في تأريخ بغداد للخطيب (٤٧/٩)، ولقد سقت الحكاية بلفظها في الكلام على الأثر (٧١)

وإما أنه ينشرها بحيث لا تبقى لديه مزية على غيره، فلا يستخدم هذه النوادر والغرائب لجذب الطلاب وإرضاء النفس، ولكن ليحدث ديانة وقربة، فينشر ما يراه صواباً حتى لا يبقى للطلاب فيه مطمع ولا يُعرف بينهم بعدها بالغرائب، فلا يطلبه إلا أهل العلم والدين الذين لا يبحثون عما سوى الله في العلم.

وعلى لفظ المصنف بعدم قيد الحسن في لفظه، ربما يكون التوجيه أن المعلم يرشد المتعلم بأن يحفظ لنفسه شيئاً يميزه من العلم مما سبق ذكره ولا يخرج كل ما لديه من الرواية حتى لا يهجره الطلاب لفقدانه الفائدة المتجددة، وقد نُقل عن بعض المحدثين تألمهم من هجر الطلاب لهم كعبد الرزاق الصنعاني(١)، وما سبق روايته عن التابعين كعروة وغيره من تألفهم الطلاب وبحثهم عمن يأخذ عنهم، وإن كان علم العالم لا يقتصر على محفوظه من الرواية إلا أنها سبب إقبال الطلاب عليه، واستمرار عطاءهم في التعليم. ولا يعني هذا دعوة لإخفاء العلم لغير الله، ولكن طريقة من طرق تألف الطلاب والله تعالى أعلم.

ويدخل في أثر الباب أن يحفظ العالم أصوله فلا يخرجها كلها، فلربما تلفتْ أو فُقدت أو أُدخل فيها ما ليس منها.

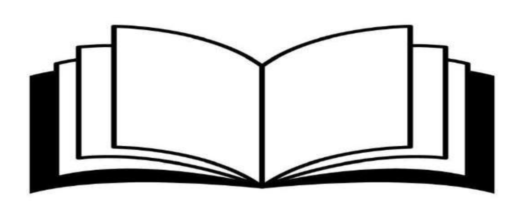
ويدخل فيه أيضاً كون العالم لا يحتاج أن يناظر ويجادل في كل ما يعلم، بل يقتصر في استعمال آلته لاستنباط فتواه؛ فربما لو أخرج ما عنده لم يلقى إلا مخاصماً ومجادلاً

---

(١) روى ابن عساكر في تأريخ دمشق (١٧٩/٣٦) عن أبي الفضل عباس الدوري قال: «حدثني بعض أصحابنا قال: قال عبد الرزاق: قدمتُ مكة فمكثتُ ثلاثة أيام لا يجئني أصحاب الحديث؛ فمضيت فطفت وتعلقت بأستار الكعبة وقلتُ: يا رب، أكذابٌ أنا؟ أم مدلس أنا؟ قال: فرجعت إلى البيت فجاؤني» أ.هـ.

يخرج العلم عن مقصوده.

وكلها ترجع إلى إخراج العلم عن المنافسة التي لا ترفعه بل تضعه في مصاف الأمور الدنيوية. ويدخل فيه قولهم: لا يُكتم العلم أهله ولا يبث في غير أهله. والله تعالى أعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣٨ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا عثام بن علي العامري قال سمعت الأعمش يقول: ما سمعت إبراهيم يقول في شيء برأيه قط.**

سنده حسن، أو صحيح، لأجل عثام، وإليه ترجع طرقه؛ فرواه عنه من طريق المصنف أبو زرعة الدمشقي[١]. وتابع أبا خيثمة غير واحد عن عثام منهم: أبو سعيد الأشج رواه عنه عبد الله بن أحمد في العلل، والدارمي في السنن، وأبو مسعود سهل بن عثمان العسكري عند أبي نعيم في الحلية[٢].

ويروى هذا القول عن غير إبراهيم، حيث روى عبد الله بن أحمد، والدارمي عن ابن سيرين: «أنه كان لا يقول برأيه إلا شيئاً سمعه»[٣]. وعن عروة بن الزبير عند الفسوي وابن عساكر في تواريخيهما عن ابنه هشام قال: «ما سمعت أبي يقول في شيء قط برأيه»، زاد ابن عبد البر: «وربما سئل عن الشيء فيقول: هذا من خالص السلطان»[٤]. وهو من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام وفيه كلام، لكنه ثبتٌ في هشام فلعله أن يغتفر له هذا.

---

(١) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٦٦٨)

(٢) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد (٣/٤٩١)، سنن الدارمي (١/٢٣٤)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٤/٢٢٢)

(٣) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد (٣/٤٩٠)، سنن الدارمي (١/٢٣٤)

(٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/٥٥٠)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٠/٢٥٧)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/١٠٦٥)

وأما أثر ابن سيرين فهو من طريق حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين به، وذكر المزي في شيوخ حفص ثلاثة رجال يسمون بأشعث جميعهم روى عن ابن سيرين، أحدهم ضعيف، والآخر صدوق، والثالث ثقة. ولم يظهر لي حالياً أيهم المعني في هذا الأثر. ولعله المضعف منهم وهو ابن سوار فإنه كان من بلديي حفص؛ وكان حفص يثني عليه ويوثقه، رغم أن أحمد نفى سماعه منهما[١] أعني الحمراني الثقة وابن سوار المتكلم فيه. وفي تحديد أحدهم بحث يرجئ إلى حين والله المستعان.

❁ ❁ ❁

وفي الأثر إشارة إلى عناية السلف بالدليل، وترك الاستحسان والرأي ما كان في الباب نص، وروى ابن عساكر[٢] عن ابن عون قوله: «ما رأيت أكف من ثلاثة: رجاء بن حيوة بالشام، والقاسم بن مُحَمَّد بالحجاز، وابن سيرين بالعراق. يقول: لم يجاوزوا ما علموا، ولم يتكلفوا أن يقولوا برأيهم». وعنده بسند فيه نظر عن بلال بن سعد قال: «ثلاث لا يقبل معهن عمل: الشرك والكفر والرأي. قيل: يا أبا عمرو ما الرأي؟ قال: أن يترك كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ ويقول برأيه»[٣]. وعن سليمان بن طرخان التيمي قوله[٤]: «كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم».

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٦٤)

(٢) تأريخ دمشق ربن عساكر (١٠٧/١٨)

(٣) تأريخ دمشق لابن عساكر (١٨٦/٢٤)

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٦٧/٥)، وسنن الدارمي (٤٠١/١)

فقوله: (**ما سمعتُ إبراهيم يقول في شيء برأيه قط**) يريد أن إبراهيم – رحمهم الله جميعاً – كان لا يقدم على النص رأياً رآه، ولا يعني هذا أنه لم يستعمل الرأي في بعض الحوادث التي لا يجد المفتي فيها بداً من إعمال اجتهاده لفقده ما يعتمد عليه من الآثار، فإنه يلحقها بأصل قريب بحسب رأيه، لكن الذي يُعاب على العالم: تقديم الرأي والقياس على النص؛ وهو ما أنكره أهل الحديث على أهل الرأي وبالغوا في الإنكار، وشنعوا عليهم وعدوه من البدع.

ويروى[١] عن الأوزاعي قال: «كتب عمر بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى – أنه لا رأي لأحدٍ في كتاب الله، وإنما رأيُ الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ، ولا رأي لأحد في سنة سنها رسول الله ﷺ».

روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم[٢] عن ابن المبارك قوله: «ليكن الأمر الذي تعتمدون عليه هذا الأثر، وخذوا من الرأي ما يفسر لكم الحديث»، وفي طبقات ابن سعد[٣] أن أبا سلمة بن عبد الرحمن قال للحسن: أرأيتَ ما تفتي به الناس؛ أشيء سمعته أم برأيك؟ فقال الحسن: «لا والله ما كل ما نفتي به الناس سمعناه؛ ولكن رأينا لهم خير من رأيهم لأنفسهم».

وروى النسائي في السنن[٤] بسند صحيح إلى شريح أنه كتب إلى عمر رضي الله عنه يسأله فكتب إليه «أن اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله

---

(١) سنن الدارمي (١/٤٠١)

(٢) جامع بيان العلم (١/٧٨١)

(٣) الطبقات الكبرى (٩/١٦٦)، وعنه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٥٦)

(٤) سنن النسائي (٨/٢٣١)

صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاقضِ بما قضى به الصالحون، فإنْ لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقضِ به الصالحون، فإن شئتَ فتقدم، وإن شئت فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك، والسلام عليكم».

وفيه بسند صحيح إلى[١] عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال: «أكثَروا على عبد الله ذات يوم فقال عبد الله: إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي، ولسنا هنالك، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم، فليقض بما في كتاب الله، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم فليقضِ بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيه، ولا يقول: إني أخاف وإني أخاف، فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك».

علق أبو عمر على أثر ابن مسعود رضي الله عنه بقوله[٢]: «هذا يوضح لك أن الاجتهاد لا يكون إلا على أصول يُضاف إليها التحليل والتحريم، وأنه لا يجتهد إلا عالم بها، ومن أشكل عليه شيء لزمه الوقوف، ولم يجز له أن يحيل على الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل، ولا هو في معنى أصل، وهذا الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديماً وحديثاً فتدبره» أ.هـ.

---

(١) سنن النسائي (٨/٢٣٠) وقال النسائي: «هذا الحديث جيد جيد»

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/٨٤٧)، وتأريخ ابن عساكر (١٢/٣٣٢)

وروى أحمد[1] عن حماد بن أبي سليمان قوله: «ما رأيتُ أحداً قط أحضر مقياساً من إبراهيم»، وهذا يحمل على جودة ذهنه، وقوة استنباطه، وسرعة استحضاره واستدعاءه لمحفوظه، وتنزيله على الوقائع، ونحو من هذا ما رواه أبو نعيم[2] عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: «كان الشعبي وأبو الضحى وإبراهيم وأصحابنا يجتمعون في المسجد فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءتهم فتيا ليس عندهم منها شيء رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعي»، فالمحدثون يتوقفون على ما سمعوا، ولم يكن ما حمله إبراهيم من الحديث كبيراً؛ لكنه كان فقيهاً يحسن إلحاق الأحكام بعللها، وسبق قول الشعبي بأنهم يقرون له الجمع بين الفقه والحديث في الأثر رقم (٣١).

ولا يعارض هذا قول الأعمش – في أثر الباب – فما نفاه كان الرأي المجرد. ولا شك أن البتَّ في مسألة بغير نصٍ جرأة، لكن يُشكل عليه ما رواه أبو داود[3] عنه أنه قال – أعني الأعمش –: «ما رأيتُ أحداً أردَّ لحديثٍ لم يسمعه من إبراهيم». ويحتمل أنه أراد أنه يتورع عن صرف وتأول ما ثبتَ لديه من السنن بحديثٍ معارض لها لم يبلغه بسند يصح عنده أو يقدر على تصحيحه هو، وإنما كثر لديه الرد للأحاديث لكونه لم يكن واسع الرواية.

على أن سند هذه الحكاية ليس بذاك، والمشهور عن الأعمش شهادته له بالتفوق، فقد كان يلجأ إليه في تفسير الأحاديث فيقول في ذلك: «كان إبراهيم – يعني النخعي – صيرفياً في الحديث، وكنتُ أسمع من الرجال فأجعل طريقي عليه فأعرض عليه ما

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله (٢٥٣/١) بسند صحيح.

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢٢١/٤)

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني (ص٩٨) طبعة الفاروق

سمعت»، رواه أبو أسامة عنه[١]، وسيأتي عنه في الأثر (٦٣) قوله: «كنت أسمع الحديث فأذكره لإبراهيم فإما أن يحدثني به أو يزيدني فيه». واستدل أبو بكر الخطيب[٢] بطريق أبي أسامة على تحري المحدث عن الإسناد والبحث عن صحته والسؤال عن أمره.

ومع هذا فلا ينكر أن لإبراهيم - رحمه الله - مذهباً في الأخذ من الحديث بما يوافق ما عنده وترك ما عداه، ويروي الأعمش عنه قوله: «إني لأسمع الحديث فآخذ ما يؤخذ به، وأدع سائره»[٣]، ولما روى عبد الله بن أحمد كلامه السابق عن أبي أسامة حماد بن أسامة زاد فيه ما يستنكر حيث قال عبد الله[٤]: «حدثني أبي قال: حدثنا أبو أسامة عن الأعمش قال: كان إبراهيم صيرفياً في الحديث، أجيئه بالحديث. قال: فكتب مما أخذته: عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: كانوا يتركون أشياء من أحاديث أبي هريرة»، وفي تأريخ ابن عساكر روايات متعددة تدل على تصريحه بترك بعض أحاديث أبي هريرة، وكان ابن عساكر قد علق بقوله[٥]: « قول إبراهيم النخعي هذا غير مقبول منه، ولا مرضي عند من حكى له عنه» أ.هـ.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٧)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٤/٢١٩)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٦)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/٢١٤)، واختصره الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٦٠٧)، الخليلي في الإرشاد (٢/٥٥٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/٢١٤)،

(٣) رواه الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/٦٠٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٣٠٧)

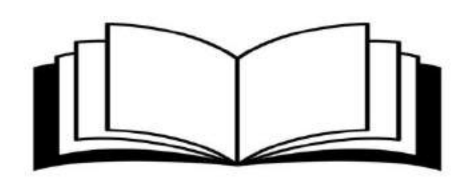
(٤) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد (١/٤٢٨)

(٥) تأريخ دمشق (٦٧/٣٦١)، وفي الأثر رقم (٩٦) كلام عن بعض هذا.

ولقد أكثر أهل الحديث ذم المتعاملين بالرأي، ويروى عن الشعبي قوله: «ما حدثوك عن أصحاب رسول الله ﷺ فخذ به، وما قالوا فيه برأيهم فبُل عليه»(١)، وفيه(٢) عن مسروق: «من يرغب برأيه عن أمر الله يضل».

وقد ساق أبو عمر ابن عبد البر في الكتاب فصولاً حشاها آثاراً عن السلف في ذم الرأي وأهله، وأنصف في كلامه عن أبي حنيفة(٣)، وكفى بشهادة ابن المبارك له بأهليته حيث يقول(٤): «إن كان أحد ينبغي له أن يقول برأيه، فأبو حنيفة ينبغي له أن يقول برأيه».

ويروى عنه أنه قال: «ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله، ولا مع سنة نبيه ﷺ ولا على ما اجتمع عليه أصحاب مُحَمَّد ﷺ ورضي عنهم، وما اختلفوا فيه نتخير من أقوالهم أيها أقرب إلى الكتاب والسنة ونجتهد، وما جاوز ذلك فالاجتهاد بالرأي موسع على الفقهاء من عرف الاختلاف وقاس على ذلك»(٥). فرحم الله علماء الأمة.



---

(١) جامع بيان العلم (٧٧٦/١)، ورواه الدارمي في السنن (٢٨٤/١)، وأبو نعيم في الحلية (٣١٩/٤)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٤٣٧)

(٢) جامع بيان العلم (١٠٥١/٢)

(٣) جامع بيان العلم (١٠٨٠/٢)

(٤) رواه عنه: أبو نعيم في مسند أبي حنيفة له (ص٢٠)، أبو عبد الله الصيمري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص١٤٠)، والخطيب في تأريخ بغداد (٣٤٣/١٣).

(٥) رواه عبد الخالق بن أسد الحنفي في معجمه (ص٣٦٩)، بسنده إلى الحسن بن زياد اللؤلؤي عن أبي حنيفة حنيفة به، وهو الحسن متهم في الحديث، وهو من أصحاب أبي حنيفة وينقل قول إمامه.

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٣٩ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا ابن يمان عن أشعث عن جعفر عن سعيد بن جبير ﴿يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ قال: هذا من العلم.**

لا بأس بإسناده، ومدار طرقه على يحي بن يمان، أخرجه بسياق المصنف: أبو الحسن العجلي في الثقات، وكمال الدين ابن العديم في تأريخ حلب[١].

ورواه أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، وأبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم كلاهما في التفسير، وأبو بكر الخطيب البغدادي في الجامع، وزادوا: «وليس للدنيا منه شيء»[٢].

ولفظه عند جميع من رواه: «هذا في العلم»، وانفرد المصنف بإبدال حرف الجر (في) بمن، ولعله خطأ في النسخة، وكان محققها رحمه الله تعالى قد نبه عليه وصوب رواية الجميع والله أعلم[٣].

---

(١) الثقات للعجلي (٣٩٥/١)، بغية الطلب في تأريخ حلب (٩١٥/٢)

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (٣٥٢/٨)، تفسير ابن أبي حاتم (١٥٨/٤)

(٣) والعجيب أن جميع نسخ المخطوط بطريقيها؛ وبما فيها طريق (الإخشيد) التي هي أصل مطبوع الشيخ: توافق رواية الجميع: بحرف الجر (في). فلعل المحقق لما كتب تصويبه لم يتكلف مراجعة النسخة للتأكد من كونه أحكم النقل عن المخطوط في مسودته أو لم يفعل.

وفي رواية عند ابن أبي حاتم[١] من غير طريق ابن اليمان عن ابن جبير قال: «كان علماء بني إسرائيل يبخلون بما عندهم من العلم، وينهون العلماء أن يعلموا الناس شيئاً فعيرهم الله بذلك فأنزل الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ الآية».

❁ ❁ ❁

أورد المصنف هذا الأثر إشارة منه إلى وجوب نشر العلم، وأن من العمل بالعلم بثه لأهله. وقول الله تعالى: ﴿يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ في الآية أقوال منها: البخل في الرزق. وهم مانعوا حق الله من الزكاة وغيرها. ومنها: أنها أنزلت في أهل الكتاب لكتمانهم العلم بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم وهو البخل في العلم، ونسبه الثعلبي للأكثر[٢].

ورجح ابن جرير الطبري[٣] القول الثاني وعلل ترجيحه بقوله: «وإنما قلنا: هذا القول أولى بتأويل الآية، لأن الله جل ثناؤه وصفهم بأنهم يأمرون الناس بالبخل، ولم يبلغنا عن أمة من الأمم أنها كانت تأمرُ الناس بالبخل ديانةً ولا تخلُّقًا، بل ترى ذلك قبيحًا وتذمَّ فاعله وَتمتدح - وإن هي تخلَّقَت بالبخل واستعملته في أنفسها - بالسخاء والجود وتعدُّه من مكارم الأفعال وتحثُّ عليه. ولذلك قلنا: إنَّ بخلهم الذي وصفهم الله به إنما كان بخلاً بالعلم الذي كان الله آتاهموه فبخلوا بتبيينه للناس وكتموه، دون البخل بالأموال.

إلا أن يكون معنى ذلك: الذين يبخلون بأموالهم التي ينفقونها في حقوق الله وَسُبله، ويأمرون الناس من أهل الإسلام بترك النفقة في ذلك. فيكون بخلهم بأموالهم، وأمرهم

---

([١]) التفسير (٩٥١/٣)، وذكره ابن حجر في العجاب في بيان الأسباب (٨٧١/٢) ولم يتعرض لسنده

([٢]) الكشف والبيان للثعلبي (٣٠٦/٣)، النكت والعيون للماوردي (٤٤٠/١)

([٣]) جامع البيان (٣٥٥/٨)

الناس بالبخل بهذا المعنى – على ما ذكرنا من الرواية عن ابن عباس – فيكون لذلك وجه مفهومٌ في وصفهم بالبخل وأمرِهم به» أ.هـ.

فعلى هذا فإنَّ من أمر الناس بالتوقف عن فعل خيرٍ كنشر العلم ونحوه، أو ثبطهم وكسر عزيمتهم بأي أسلوب كان: كنصح مرغب، أو نهي مرهب، فإنه يدخل في هذه الآية، والله تعالى أعلم. قال تقي الدين ابن تيمية[1]: «فوصف المغضوب عليهم بأنهم يكتمون العلم تارة بخلاً به، وتارة اعتياضاً عن إظهاره بالدنيا، وتارة خوف أن يحتج عليهم بما أظهروه منه. وهذا قد يبتلى به طوائف من المنتسبين إلى العلم فإنهم تارة يكتمون العلم بخلاً به، وكراهة لأن ينال غيرهم من الفضل ما نالوه، وتارة اعتياضاً عنه برئاسة أو مال، فيخاف من إظهاره انتقاص رئاسته أو نقص ماله، وتارة يكون قد خالف غيره في مسألة، أو اعتزى إلى طائفة قد خولفت في مسألة، فيكتم من العلم ما فيه حجة لمخالفه وإن لم يتيقن أن مخالفه مبطل» أ.هـ. قلت: رحمه الله فقد أصاب كبد واقع حالنا المعاصر، ويأبى الله إلا نصرة دينه.

«والبخل في كلام العرب: منع الرجل سائله ما لديه وعنده ما فضل عنه»؛ قاله الطبري[2]، «وفي الشرع: منع الواجب»[3]. وهو: «إمساك المقتنيات عما لا يحق حبسها

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية (١/٨٥)، وكنت قد أفدته من اختصار بدر الدين البعلي للكتاب، والموسوم بالمنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم (ص٢٣)

(٢) من كلام ابن جرير في التفسير (٨/٣٥١)، المصباح المنير للفيومي (١/٣٧)

(٣) من كلام أبي مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي في معالم التنزيل (٢/٢١٣)

عنه»[١]. وفي كتاب ابن الجوزي[٢]: «أما البخل فهو أن يضن الإنسان بماله أن يبذله في اللوازم أو المكارم».

قلت: البخل كلمة مستعملة قبل نزول الشريعة، ولعل أصلها كان المنع والإمساك، ولما كانت هي وضدها - أعني الجود والكرم - طرفان، كان بينهما وسط ليس أهله ينتمون لأحدهما.

واستعملت الكلمة للتعبير عن المنع والإمساك المخالف لمحاسن الأخلاق وكمال الإيمان فخرجت عن إرادة المال والمقتنيات بعينها، ومن هذا قوله ﷺ: «إن البخيل من ذُكرتُ عنده فلم يُصلِّ عليَّ»[٣]، قال أبو موسى المديني[٤]: «ومعنى البخل: منع الواجب في دين أو مروءة أو عادة» أ.هـ.

ويلاحظ تفريقهم بين المعنى اللغوي والشرعي كما سبق نقله وقال أبو العباس الفيومي في المصباح[٥]: «والبخل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده» أ.هـ. واستعمالهم للفظ الواجب كون الكلمة تعبر عن فعل مستقبح، فمن

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص١٠٩)

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢٤٣/١)

(٣) رواه أحمد في المسند (٢٥٨/٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٢/٢)، والترمذي في السنن (٥٥١/٥)، النسائي في السنن الكبرى (٢٨/٩)، بسند جيد

(٤) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني (١٣٥/١)

(٥) المصباح المنير للفيومي (٣٨/١)

لم يمنع مستحقاً لم يستحق الوصف بها على الأغلب، ولهذا قال العسكري في الفروق[١]: «والبخل منع الحق؛ فلا يقال لمن يؤدي حقوق الله تعالى: بخيل» أ.هـ.

قال أبو المظفر عون الدين ابن هبيرة[٢]: «وحده: منع الحق الذي فرضه الله تعالى في الأموال، وهو الزكاة، فإذا أخرج الرجل زكاة ماله لم يسم بخيلاً، إلا أن البخل قد يعرض في غير المال مثل أن يبخل الرجل بالسلام الكامل، أو بالبشر في وجه أخيه، أو بالخبر الطيب الذي يسر قلبه به ونحو ذلك، وإنَّ من أبخل البخل وأفظعه: أن يبخل الرجل على أخيه المسلم بفضل ربه سبحانه، فيحسده أو يبخل عليه بمال غيره إذا رزقه الله منه، وإن من قبيح البخل: البخل بالعلم مع علم العالم أن علمه يزكو على الإنفاق» أ.هـ.

وعرفه أبو البقاء الكفوي في الكليات[٣] بقوله: «البخل: هو نفس المنع... وبخل: يُعدى بعن وبعلى أيضاً، لتضمنه معنى الإمساك، والتعدي: فإنه إمساك عن مستحق. والبخل والحسد مشتركان في أن صاحبهما يريد منع النعمة عن الغير، ثم يتميز البخيل بعدم دفع ذي النعمة شيئاً، والحاسد يتمنى أن لا يعطى لأحد سواه شيئاً» أ.هـ.

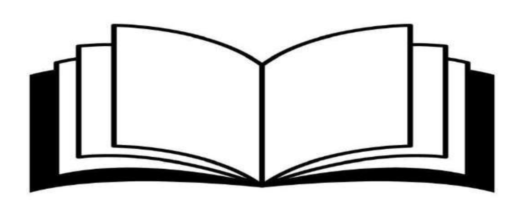
---

(١) الفروق اللغوية لأبي هلال (ص١٧٦)

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (١/٣٤١- ٣٤٢)

(٣) الكليات لأبي البقاء (ص٢٤٢)

وفصَّل الحافظ في الكلام عن حكمه[١] فقال: «وأما البخل فهو منع ما يطلب مما يقتنى. وشره ما كان طالبه مستحقاً، ولا سيما إن كان من غير مال المسئول. وأشار بقوله: (وما يكره من البخل) إلى أن بعض ما يجوز اطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموماً... والترجمة تتضمن أن من البخل ما يكره، ومقابله: أن منه ما يحرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويجب فلذلك اقتصر المصنف على قوله يكره» أ.هـ. وبالله تعالى التوفيق.



(١) فتح الباري لابن حجر (٤٥٧/١٠ -٤٥٨)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٠ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن ليث قال: كان أبو العالية إذا جلس إليه أربعة قام.**

سنده إلى ليث بن أبي سليم صحيح، ومن هذا الوجه رواه: ابن أبي الدنيا في جزء التواضع والخمول، وابن عساكر في التأريخ[١]. واختلفتْ ألفاظهم: فوقف المصنف على الأربعة، بينما كانت عبارة ابن أبي الدنيا أوسع حيث قال: «أكثر من ثلاثة»، أما ابن عساكر فجمع بين لفظيهما وخرج عن المعنى المتفق عليه بينهما فقال: «أكثر من أربعة». ولم يذكر أبو الحجاج المزي ليثاً فيمن روى عن أبي العالية رفيع بن مهران الرياحي.

وتابع ليثاً: عاصم الأحول، رواه عنه: أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف، ومن طريقه: عبد الله بن أحمد في الزهد وفي العلل، وابن عساكر في التأريخ من طريق مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة عن أبيه وعمه أبي بكر[٢] قال: «حدثنا ابن عيينة عن عاصم قال: كان إذا جلس إلى أبي العالية أكثر من أربعة قام».

---

([١]) التواضع والخمول لابن أبي الدنيا (ص٧٣)، تأريخ دمشق لابن عساكر (١٨٣/١٨)

([٢]) المصنف لابن أبي شيبة (٢٠/٩)، الطبعة السلفية، وطبعة الرشد تحقيق الجمعة واللحيدان (٥٥٤/٨). الزهد (ص١٧٦)، والعلل ومعرفة الرجال كلاهما لعبد الله بن أحمد (٤٤٧/٢)، تأريخ دمشق لابن عساكر (١٨٣/١٨)، وعلقه ابن الجوزي في المنتظم (٢٩٧/٦) عن ابن عيينة عن عاصم به.

ورواه أيضاً من طريق ابن عيينة: ابن معين وابن المديني، رواه عنهما أبو العباس ابن محرز في معرفة الرجال[١].

وفيه علة، حيث رواه غيرهم عن ابن عيينة فأدخل بينه وبين عاصم: نعيماً التميمي، رواه عن ابن عيينة بالواسطة: عبد الجبار بن العلاء العطار عند: أبي نعيم الأصبهاني في الحلية، وكمال الدين ابن العديم في البغية[٢].

وكذا هو في بعض طبعات مصنف ابن أبي شيبة[٣] بإثبات الواسطة؛ ولا ينبغي أن يصح هذا الوجه عن ابن أبي شيبة فقد رواه من طريقه جمع كما سبق إيضاحه أعلاه بإسقاطها، ولا أظن هذا إلا من فعل الناشر؛ فلعله وقع على نسخة خطية محشاة فأثبته أو نحو ذلك من الأعذار، إلا أنه مما يؤخذ عليه أنه لم يتكلف التعليق على الموضع ولو بكلمة تشير إلى اختلاف النسخ لديه، وكان ينبغي به ذلك والله المستعان.

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (٢/٥٤– ٥٥) طبعة مجمع اللغة بدمشق، و(ص٢٧٩) منه على طبعة الفاروق.

(٢) تأريخ دمشق لابن عساكر (١٨٣/١٨)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٢١٧/٢)، وبغية الطلب في تأريخ حلب لابن العديم (٣٦٨٦/٨).

(٣) منها: طبعة دار التاج تحقيق الحوت (٣٠٢/٥). ودار الفكر تحقيق اللحام (٢١٣/٦)، والطبعة السلفية بالهند تحقيق الندوي (٢٠/٩) وفي هذه ورد تعليق على إضافة لفظ نعيم مفاده أن المحقق قام بإضافته عن حلية الأولياء لأبي نعيم!.

وعلى الصواب لم يُذكر اسم نعيم في طبعة دار القبلة تحقيق عوامة (٤١٥/١٣)، وطبعة دار كنوز إشبيليا تحقيق الشثري (٤١٩/١٤)، وأفاد المحقق بأنه وردت إضافة نعيم في بعض النسخ. كذا فعل أبو أسامة محقق طبعة دار الفاروق (٥٥٤/٨) بأن نعيم ليس في أصول الكتاب الخطية.

وعبد الجبار فلا يقوى على مخالفة ابني أبي شيبة، وابن معين. كما أنه قد اختلف عنه، فرواه الهروي أبو إسماعيل الأنصاري في ذم الكلام عنه موافقاً لرواية الجمع بإسقاط الواسطة[1].

لكن ورد ما يرجح ثبوت الواسطة؛ حيث تابع ابن عيينة في روايته عن نعيم هذا: عبد الرحمن بن مهدي عند ابن عساكر، وكان أبو الحسن علي بن المديني قد أخذه عن ابن مهدي وابن عيينة على الوجهين؛ ففي كتاب أبي العباس ابن محرز[2] جاء في تتمة الرواية السابقة ما نصه: «قال علي: فقلتُ لسفيان: إنَّ ابن مهدي حدثنا بهذا الحديث عن نعيم التميمي عن عاصم؟ فقال سفيان: وأنا أيضاً إنما سمعتُه من نعيم التميمي» أ.هـ.

ونعيم هذا فلم أعرفه، ولم يرد له في كتب التراجم ذكر فهو بمنزلة المجهول، وتتمة كلام علي بن المديني: «ثم قال لي سفيان: تدري ما كانت قصة نعيم التميمي هذا؟. كان قد قتل رجلاً ثم إنه قد تقشف بعد، فجاء إلى ولي المقتول فقال: إني قتلتُ فلاناً فدونك فاقتص. قال: فقال له الولي: لستُ أقتلك إلا عند السلطان. قال: فمضى معه إلى السلطان، قال: فقال السلطان: اعف عنه ولك دية. قال: لا أفعل. قال: اعف عنه ولك ديتان. قال: لا أفعل. قال: اعف عنه ولك ثلاث ديات. قال: لا أفعل. قال: فخلى بينه وبينه، فذهب به ليقتله، فلما أوقفه ورأى صبره، رفع الولي رأسه إلى السماء فقال: اللهم إنَّ هؤلاء ثامنوني في دية هذا، وإني قد تركته لوجهك. قال فمضى نعيم

---

(١) ذم الكلام و أهله للهروي (١٠/٥)

(٢) معرفة الرجال لابن محرز (٥٤/٢- ٥٥) طبعة مجمع اللغة بدمشق، و(ص٢٧٩) منه على طبعة الفاروق.

فاحتفر لنفسه قبراً فكان إذا كان الليل دخله فلم يزل فيه أحسبه قال: يبكى ويدعو ويتضرع حتى إذا طلع الفجر، وأذن المؤذن قال: لبيك يارب ثم خرج الى الصلاة. قال علي: وحدثني أحمد بن يونس عن نعيم هذا فذكر أحمد بن الحريث فلم أحفظه» انتهى.

قلتُ: في هذا مسألتان، أولاهما: أن الحكاية لا تفيد تعديلاً للراوي، وإن كانت أثبتت عينه وتقواه فلا يزال حاله من جهة الضبط في حيز الجهالة. فيكون ممن روى عنه ثقتان هما ابن عيينة وابن مهدي، ووصف بالعدالة والعبادة. وربما أضفنا أيضاً إليهما رواية أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي فيما أفاد ابن المديني وأخبر أنه لم يحفظ روايته فيها، فاجتمع ثلاثة ثقات في الرواية عنه، ويمكن اعتبار ابن مهدي موثقاً له لكونه ممن ينتقي في الشيوخ.

ثانيهما: تقرر في باب التدليس أن ابن عيينة لا يدلس إلا عن ثقة، وصنفه الحافظ في طبقاته في المرتبة الثانية منها[١]، والتي عرَّفها بقوله: «من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة»[٢] أ.هـ. وقال أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي فيه[٣]: «مكثر من التدليس لكن عن الثقات» أ.هـ.

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص٣٢)

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص١٣)

(٣) جامع التحصيل (ص١٨٦)

فما ثبت هنا في هذه الحكاية يوجب أحد أمرين: إما إعادة النظر فيما تقرر أعلاه من قاعدة تدليسه عن الثقات. أو يؤخذ منها توثيق ابن عيينة الضمني لنعيم هذا، فيكون - أعني نعيماً - صدوقاً لرواية ثقتين عنه، وتوثيق معتبر.

مع أنه وإنْ تم الميل إلى هذه النتيجة فلن يزول بها الإشكال السابق، لأنه كان المفترض به ألا يدلس إلا عمن ثبتت ثقته واشتهر بها؛ لا عمن ينفرد هو بتوثيقه والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

وفي الأثر طريقة السلف في إيثار الخمول وكراهية الشهرة خوفاً من تبعاتها. قال أبو بكر ابن أبي خيثمة[1]: «حدثنا عبد الصمد، قال: سمعت فضيل يقول: كان بعضهم إذا جلس إليه أربعة أو أكثر من أربعة قام مخافة الشهرة»، الفضيل هو ابن عياض، وعبد الصمد ممن اختص به؛ ولا يُعرف برواية المرفوع كما قال ابن عدي. وهو أبو عبد الله الصائغ، خلص المحققون بتوثيقه كابن حجر وغيره، ووجدتهم ينسبونه بابن يزيد، في حين أن المثبت في تأريخ ابن أبي خيثمة: عبد الصمد بن عبد العلاء بن عبد الرزاق أبو عبد الله الصائغ، فلعله سقط منه: ابن يزيد - أعني من كتاب ابن أبي خيثمة - ويكون الباقون اقتصروا على اسم الأب وحسب. ثم رأيت أبا القاسم ابن عساكر في تأريخه أتى به على الوجه التام[2].

---

(١) التأريخ الكبير لابن أبي خيثمة السفر الثالث (٢٩٢/١).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٦٣/٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٢/٦)، ثقات ابن حبان

وروى ابن أبي الدنيا[١] عن أبي بكر أبو بكر بن عياش قال: «سألت الأعمش: كم رأيتَ أكثر ما رأيت عند إبراهيم؟ قال: أربعة، خمسة» وفيه أيضاً[٢] عن يحيي بن سعيد الأنصاري قال: «عن خالد بن معدان أنه كان إذا كثرت حلقته قام مخافة الشهرة».

وفي صحيح مسلم[٣] عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: «كان سعد بن أبي وقاص في إبله، فجاءه ابنه عمر، فلما رآه سعد قال: أعوذ بالله من شر هذا الراكب، فنزل فقال له: أنزلت في إبلك وغنمك، وتركت الناس يتنازعون الملك بينهم؟ فضرب سعد في صدره، فقال: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله يحب العبد التقي، الغني، الخفي».

وفي فصل الكلام عن فضيلة الخمول من كتاب أبي العباس نجم الدين ابن قدامة المقدسي في مختصره على المنهاج، المختصر من الإحياء[٤] يستفتح الكلام بالتحذير من الرياء ويخلص بأن الشهرة سببه فيقول: «وهذه الشهوة الخفية يعجز عن الوقوف على غوائلها كبار العلماء، فضلاً عن عامة العباد، وإنما يبتلى بها العلماء والعباد المشمرون عن ساق الجد لسلوك سبيل الآخرة، فإنهم لما قهروا نفوسهم وفطموها عن الشهوات،

---

(٤١٥/٨)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (٣٢/٧)، تأريخ بغداد للخطيب (٤١/١١)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٣٨٩/٤٨)، ميزان الاعتدال (٦٢١/٢)، وتأريخ الإسلام (٨٧٢/٥) كلاهما للذهبي، تهذيب التهذيب (٣٢٨/٦)، ولسان الميزان (٢٣/٤) كلاهما لابن حجر، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا (٣٦٣/٦).

(١) التواضع والخمول لابن أبي الدنيا (ص٧٣)

(٢) التواضع والخمول لابن أبي الدنيا (ص٧١)

(٣) صحيح مسلم (٢٩٦٥)

(٤) مختصر منهاج القاصدين (ص٢٠٩)

وحملوها بالقهر على أسباب العبادات، لم تطمع في المعاصي الظاهرة، الواقعة على الجوارح، فاستراحت إلى التظاهر بالعلم والعمل، ووجدت مخلصاً من شدة المجاهدة في لذة القبول عند الخلق، ونظرهم إليها بعين الوقار والتعظيم، فأصابت النفس في ذلك لذة عظيمة، فاحتقرت فيها ترك المعاصي، فأحدهم يظن أنه مخلص لله عز وجل، وقد أُثبت في ديوان المنافقين، وهذه مكيدة عظيمة لا يسلم منها إلا المقربون.

ولذلك قيل: آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين حب الرياسة، وإذا كان هو الداء الدفين، الذي هو أعظم شبكة للشياطين، وجب شرح القول في سببه، وحقيقته وأقسامه. اعلم: أن أصل الجاه هو حب انتشار الصيت والاشتهار، وذلك خطر عظيم، والسلامة في الخمول. وأهل الخير لم يقصدوا الشهرة، ولم يتعرضوا لها ولا لأسبابها، فإن وقعت من قبل الله تعالى، فروا عنها، وكانوا يؤثرون الخمول».

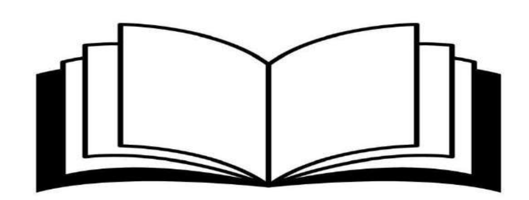
وساق آثاراً عديدة ثم ختم بحثه بقوله: «فإن قيل: هذا فيه فضيلة الخمول، وذم الشهرة وأي شهرة أكثر من شهرة الأنبياء، وأئمة العلماء. قلنا: المذموم: طلب الإنسان الشهرة، وأما وجودها من جهة الله تعالى من غير طلب الإنسان فليس بمذموم، غير أن في وجودها فتنة على الضعفاء، فإن مثل الضعيف كالغريق القليل الصنعة في السباحة، إذا تعلق به أحد غرق وغرقه، فأما السابح النحرير، فإن تعلق الغرقى به سبب لنجاتهم وخلاصهم» انتهى المراد منه.

قلت: وطلب الرياسة والشهرة قد يفضي بالفاضل إلى التنازل عن المبادئ وتحوير نهجه الذي رسمه في مستهل حياته الإيمانية والعلمية، وتعديل أهدافه بحسب غشاوة تقع على عينه تجعله يرى الوهم حقاً والباطل وهماً، وربما نصب العداوة في سبيل بلوغ مرومه

فيسقط في أوحال الطريق عن غفلة منه أو عمد، والله يتولانا برحمته، ويستر علينا بستره إنه هو الرحيم الستير.

يقول أبو الفرج ابن الجوزي في صيد خواطره[١]: «تأملتُ التحاسد بين العلماء، فرأيت منشأه من حب الدنيا، فإن علماء الآخرة يتوادون، ولا يتحاسدون ... والأمر الفارق بين الفئتين: أن علماء الدنيا ينظرون إلى الرئاسة فيها، ويحبون كثرة الجمع والثناء، وعلماء الآخرة بمعزل من إيثار ذلك، وقد كان يتخوفونه، ويرحمون من بلي به» أ.هـ.

وبالله تعالى التوفيق.



(١) صيد الخاطر لابن الجوزي (ص٣٠)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤١ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا الوليد بن مسلم حدثني عبد الله بن العلاء قال: سمعت مكحولاً قال: كنتُ لعمرو بن سعيد العاصي أو لسعيد بن العاص فوهبني لرجلٍ من هذيل بمصرَ فأنعم عليَّ بها، فما خرجتُ من مصر حتى ظننتُ أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته، ثم قدمتُ المدينة فما خرجتُ منها حتى ظننتُ أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته، ثم لقيتُ الشعبي فلم أر مثله رحمه الله.**

سنده صحيح، ورواه من طريق الوليد: ابن سعد، وابن أبي خيثمة، وابن عساكر[1]، وليس عند ابن سعد تردد في اسم المالك. واقتصر على العتق: أبو زرعة الدمشقي، وكذا البخاري[2] عن أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي به.

وأتم القصة أبو زرعة وغيره[3] بسند حسن إلى أبي وهب الكلاعي عنه قال: «عتقتُ بمصر فلم أدع بها علماً إلا حويتُ عليه - فيما أرى - ثم أتيت العراق لم أدع بها علماً إلا حويتُ عليه - فيما أرى - ثم أتيت المدينة فلم أدع بها علماً إلا حويتُ عليه - فيما أرى - ثم أتيتُ الشام فغربلتها. كل ذلك أسأل عن النفل، فلم أجد أحداً يخبرني عنه،

(١) الطبقات الكبرى (٩/٤٥٦)، تأريخ ابن أبي خيثمة السفر الثالث (٢/١٠٦)، تأريخ دمشق (٦٠/٢٠٥)

(٢) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٣٢٨)، التأريخ الكبير للبخاري (٨/٢١)

(٣) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٣٢٨)، وروى المرفوع منه وأشار إلى حذفه للقصة أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٢/٨٢٤). ورواها أبو داود في السنن (٤/٣٧٨)، والحاكم في المستدرك (٢/١٤٥)، والبيهقي في الكبرى (٦/٥١٠)

حتى مررت بشيخ من بني تميم يقال له: زياد بن جارية جالساً على كرسي فسألته. فقال: حدثني حبيب بن مسلمة قال: شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم: نفل في البداءة الربع وفي الرجعة الثلث».

❁ ❁ ❁

قوله: (**كنت لعمرو بن سعيد العاصي أو لسعيد بن العاص**) الشك من المصنف وأكدته رواية ابنه أحمد. أما أبو زرعة فجزم بسعيد، وجزم ابن سعد بعمرو، وثلاثتهم من طريق الوليد.

وبسعيد جزم: التنوخي كما مضى عن تأريخ البخاري، وتابعه عليه ابن أبي حاتم، وابن حبان، وكذا هو في رواية أبي وهب الماضية عند أبي نعيم، ورواه ابن عساكر[1] عن: مُحَمَّد بن المنذر، وابن معين، ومُحَمَّد بن سليم.

قلت: سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. قُتل أبوه العاص كافراً يوم بدر، وسعيد فصحابي قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن تسع سنين[2]، وهو أحد كتبة مصحف عثمان[3].

---

[1] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٠٧/٨)، الثقات (٤٤٦/٥)، ومشاهير علماء الأمصار (ص١٨٣) كلاهما لابن حبان، تأريخ دمشق لابن عساكر (٢٠٣/٦٠).

[2] طبقات ابن سعد (٣٥/٧)

[3] حذف من نسب قريش لمؤرج السدوسي (ص٣٥)، والاستيعاب لابن عبد البر (٦٢١/٢)

أما عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس فهو من مهاجرة الحبشة، واستشهد في أجنادين[١]. وهو أقدم من أن يملك مكحولاً، وهو عم سعيد المذكور، وأخو أبيه العاص.

فيكون المراد عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الملقب بالأشدق، وهذا متأخر، فعلى الأول الشك يدور بين سعيد (٥٨هـ) وعمه عمرو (١٣هـ)، وعلى الثاني بين سعيد وابنه عمرو (٧٠هـ).

قوله: **(فوهبني لرجل)** كذا عند ابن سعد، وابن أبي خيثمة[٢]، ورواه ابن عساكر عن ابن منده عن أبي سعيد ابن يونس، وعن مُحَمَّد بن سليم[٣].

وعند أبي زرعة: لامرأة[٤]، وهي رواية أبي وهب الكلاعي الماضي تخريجها في السنن، وهو ما نقله البخاري عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي، وتبعه ابن حبان، وعليه خليفة بن خياط[٥]، ورواه ابن عساكر عن مُحَمَّد بن المنذر[٦]. وفي حكاية عبد الملك بن مروان والزهري: «قال: فمن يسود أهل الشام؟ قال: قلت: مكحول، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي عبدٌ نوبي أعتقته امرأة من هذيل»[٧].

---

(١) الاستيعاب (١١٧٧/٣)

(٢) هذا في روايته كما في المصدر المحال إليه آنفاً في التخريج، أما من قول نفسه في التأريخ الكبير السفر الثالث (١٠٨/٢) فنسبه بأنه لامرأة من هذيل.

(٣) تاريخ دمشق (٢٠٣/٦٠و٢٠٥)

(٤) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٣٢٨)، من رواية ابن العلاء،

(٥) طبقات خليفة (ص٥٦٦)

(٦) تأريخ دمشق (٢٠٣/٦٠)

(٧) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٩٩)

قوله: **(من هذيل)** كذا عند جميعهم عدا ابن أبي حاتم حيث قال: «لامرأة من قريش»، ويدعمه تمريض أبي عمرو شباب العصفري القائل في طبقاته[١]: «مولى لامرأة من هذيل، ويقال: لامرأة من آل سعيد بن العاص» أ.هـ.

وبين النسبتين فرق؛ فهذيل هو: ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان[٢]، وكان لمدركة من الولد: هذيل وخزيمة[٣] الذي منه قريش؛ فهم: فهر – على الأغلب – بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة.

وذكر أبو الفضل ابن طاهر ابن القيسراني في الأنساب المتفقة[٤] نسبة هذلية أخرى فقال: «وقيل الهذليون من خزاعة؛ منهم: أبو تقاصف المباهل في قصة عمر رضي الله عنه في رجب، وفي مكة في خُطبته صلى الله عليه وسلم أن هذا القتيل من هذيل ثم من خزاعة. وخزاعة هو كعب بن عمرو بن ربيعة وهو لحي بن حارثة بن عمرو مُزيقياء الذي هو أبو الأنصار، وكأنه غير ذاك؛ فإذاً هما اثنان» أ.هـ.

قلت: هذا وهم منه رحمه الله تعالى؛ سببه التصحيف فيما أظن، فإن حكاية أبي تقاصف في رجب رواها: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار في السير، وأبو سليمان الخطابي في شرحه على البخاري، وأبو القاسم ابن عساكر في فضل رجب، فنسبوه بالخناعي،

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٤٠٧/٨)، طبقات خليفة بن خياط (ص٥٦٦)

(٢) أنساب أبي سعد السمعاني (٦٣١/٥)، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي (ص١٢٤) لأبي بكر الحازمي

(٣) أنساب الأشراف للبلاذري (٣٥/١)، نسب قريش للزبيري (ص٨)، الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص٥٠)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١١/١)

(٤) الأنساب المتفقة (ص٢٢٤)

ووقعت لابن أبي الدنيا وابن الجوزي صريحة بقولهما: «الهذلي ثم الخناعي»[(١)].

وذكرها على هذا الوجه بغير إسناد: أبو عبيد البكري في المعجم، والفيروزأبادي في القاموس[(٢)]، ورواها أبو بكر البيهقي في جزء الأوقات فوقعت نسبته لديه بالخزاعي[(٣)]، وهو وهم كما تجده في كتب كبار النسابة كالكلبي والبلاذري وغيرهما من أن الخناعي بطن من هذيل، منسوب إلى خناعة بن سعد بن هذيل[(٤)].

أما الحديث الذي ذكره فهو مشهور في الدواوين[(٥)] وفيه أن هذلياً قتل خزاعياً ثم العكس وقع، فليس فيه ضم النسبتين قط. واختلفوا في نسبة خزاعة؛ وتحقيق ذلك فليس هذا محله.

وعلى هذا فمكحول هذلي، لأن الرقيق المعتق يكتسب ولاء من أعتقه. قوله: (**بمصر فأنعم علي بها**) فسمى الحرية التي أُعطيها نعمة. وقوله: (**أُنعم**) أراد أنه أعتقه لله وورد التصريح بها في بعض ألفاظ حديث أبي وهب، وقد كان السلف يعتنون بعتق من

---

(١) السير والمغازي لابن إسحاق (ص٣٠)، أعلام الحديث شرح الخطابي على البخاري (٣/١٦٧٠-١٦٧٢)، فضل رجب لابن عساكر (ص٣٠٧)، مجابو الدعوة لابن أبي الدنيا (ص٢٤)، البر والصلة لابن الجوزي (ص١٦٧ -١٦٨)

(٢) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد (٣/١٠٩٧)، القاموس المحيط للفيروزأبادي (ص٨٤٥)

(٣) فضائل الأوقات للبيهقي (ص١٠٠)

(٤) انظر: جمهرة النسب لهشام الكلبي (ص١٣٠)، أنسب الأشراف لبلاذري (١١/٢٠٩و٢٤٤و٢٥٠)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/١٩٧)، الأنساب لأبي سعد السمعاني (٥/٢٠١)، عجالة المبتدي للحازمي (ص٥٦)

(٥) مسند أحمد (٢٦/٣٠٠)، سنن أبي داود (٦/٥٥٦)، جامع الترمذي (٤/٢١)، مسند البزار (٩/٦٥)، ومعجم الطبراني الكبير (١٨/١١٠) و(٢٢/١٨٥- ١٨٦)، وسنن الدارقطني (٤/٨٥)، السنن الكبرى للبيهقي (٨/٩٣ و١٠٢)

تظهر عليهم سمات الصلاح والعلم وقد أُعطي عبد الله بن عمر ﷺ في نافع ثمناً عالياً لما دخل معه على عبد الله بن جعفر فأبى وأعتقه لوجه الله تعالى[١]. ومصر فدار معتقه الهذلي.

قال: (**فما خرجتُ من مصر حتى ظننتُ أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته**)، أي أنه ترحل بين علماءها لا يترك أحدهم حتى يستنزف ما عنده؛ فيغلب على ظنه أن بقاءه ليس منه استزادة؛ فينتقل، وكان علماء مصر من التابعين حينها مثل: عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، وأبي وهب، وأبي تميم الجيشانيين وجماعة ذكرهم ابن سعد[٢] في فقهاء أهل مصر بعد أصحاب رسول الله ﷺ.

قال: (**ثم قدمتُ المدينة فما خرجتُ منها حتى ظننت أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته**)، وكان من علماء المدينة آنذاك: ابن المسيب والفقهاء السبعة وجماعات. وسمى مكحول في رواية أبي وهب بلاداً أُخر، وفيه أنه أكثر الترحال وأحسن التلقي والطلب وكان يقول: «مِنْ فقه الرجل ممشاه ومدخله مع أهل العلم»[٣]، وقال: «طفتُ الأرض كلها في طلب العلم، فما لقيتُ أعلم من ابن المسيب»[٤].

---

([١]) تأريخ دمشق (٤٢٩/٦١)

([٢]) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥١٥/٩)

([٣]) رواه أبو زرعة الدمشقي في التأريخ (ص٣٨٠)، بسند صحيح إن تغاضينا عن عنعنة الوليد.

([٤]) رواه البخاري في التأريخ الكبير (٥١١/٣) بسند حسن إلا أنه لم يصرح بالسماع عن شيخه عبيد بن يعيش عن يونس فلعله علقه، ووصله ابن عبد البر في الاستذكار (٤٣٨/٦) من طريق أحمد العطاردي عن يونس، والعطاردي متكلم في روايته. وروى الفسوي (٤٧٩/١) بسند جيد عن الأوزاعي عنه أنه: أفقه من أدرك.

وعلق الذهبي في السير[١] على قوله هذا في طواف الأرض بقوله: «هذا القول منه على سبيل المبالغة لا على حقيقته»، قلت: وهذا من البديهي، فإنما مراده أنه تتبع العلم في مظانه من الأرض، والمبالغة فأسلوب عربي مستعمل لشذ الانتباه، ولعل الذي حمل الذهبي على هذا التعليق اطلاعه على من هو أكثر رحلة من مكحول والله تعالى أعلم.

قال: **(ثم لقيت الشعبي فلم أر مثله رحمه الله)** وهذا ثناء عالي منه، ويروى عنه فيه أيضاً قوله: «ما رأيتُ أحداً أعلم بسنة ماضية من الشعبي»، قاله عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عنه[٢]، وعن سعيد بن عبد العزيز التنوخي[٣] عنه قال: «ما لقيتُ مثل الشعبي».

وظاهر هذا: التعارض مع ما قاله آنفاً في ابن المسيب، وجاء عنه فيه أيضاً[٤]: «سعيد بن المسيب عالم العلماء»، وسأل التنوخي مكحولاً: «من أعلم من لقيتَ؟ قال: ابن المسيب»[٥]. ويجيب هو عن هذا بقوله: «لما مات سعيد بن المسيب استوى الناس، ما كان أحد يأنف أن يأتي إلى حلقة سعيد بن المسيب»[٦]، وقال: «ما حدثتكم به فهو عن ابن المسيب والشعبي»[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/١٥٨)

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/٣٧٢)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٦٠٢) بسند صحيح.

(٣) رواه الفسوي (٢/٦٠٤) بسند حسن.

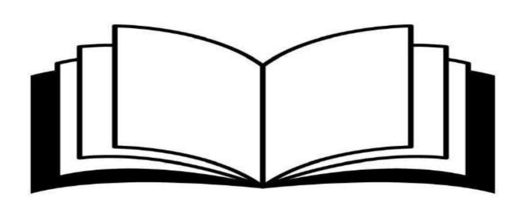
(٤) الطبقات الكبرى (٢/٣٢٦) لابن سعد وفيه الواقدي

(٥) الطبقات الكبرى (٢/٣٢٧) من طريق الواقدي

(٦) الطبقات الكبرى (٢/٣٢٨)، فيه الواقدي وابن أبي فروة متروكان

(٧) ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/٣٢٦)، وعبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٣/٨١)، وسنده صحيح.

ويقويه قوله في الزهري: «ما رأيت أحداً أعلم بسنة ماضية من الزهري»[١]، وقال: «ابن شهاب أعلم الناس»[٢]، فكأن قوله يتغير وفق زمان الخطاب، فلقد عاش الشعبي بعد ابن المسيب، وخلف بعده الزهري، والله تعالى أعلم.



(١) الطبقات الكبرى (٤٣٧/٧) بسند حسن

(٢) رواه أبو زرعة الدمشقي (ص٤١١) عن التنوخي وعن أبي بكر ابن أبي مريم بسندين جيدين. وراه الفسوي (٦٣٦/١) بسند صحيح عن شعيب بن أبي حمزة عنه.

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٢ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا الوليد بن المسلم حدثني تميم بن عطية العنسي قال: سمعت مكحولاً يقول: اختلفتُ إلى شريح أشهراً، فلم أسأله عن شيء، اكتفي بما أسمعه يقضي به.**

لا بأس بإسناده، ورواه من طريق الوليد: ابن سعد، والبخاري، وابن أبي خيثمة، والفسوي، ووكيع الضبي، وابن عساكر[١].

ووقع في طبقات ابن سعد اختلاف في تسمية الراوي عنه، فقد ذكره في موضعين مصحفاً؛ فسماه في الأول منهما عثمان بن عطية، وتنبه محققوا النسخ على الخطأ، وفي الموضع الثاني حُرف إلى نمير بن عقبة، ولم يتنبه إليه أحد[٢].

وتميم فصدوق يهم وهذا من أوهامه، إذ أنكره أبو حاتم مُحَمَّد بن إدريس الرازي فيما حكاه عنه ابنه عبد الرحمن[٣] فقال: «سألت أبي عن تميم بن عطية، فقال: محله الصدق وما أنكرتُ من حديثه إلا شيئاً روى إسماعيل بن عياش عنه عن مكحول قال: جالستُ شريحاً كذا شهراً. وما أرى مكحولاً رأى شريحاً بعينه قط، ويدل حديثه على ضعفٍ

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (١٨٨/٦)، (٣١٥/٧)، التأريخ الكبير للبخاري (١٥٥/٢)، تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (١٤٦/٥)، والمعرفة والتأريخ للفسوي (٦٠٣/٢)، أخبار القضاة للضبي وكيع (٢٢٨/٢)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٨٨/١١)

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد: طبعة دار الكتب العلمية (١٨٨/٦)، و(٣١٥/٧). وطبعة دار صادر (١٣٩/٦)، و(٤٥٣/٧). وطبعة الخانجي (٢٦٠/٨)، و(٤٥٦/٩)

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٤٣/٢)

شديد»، وقال: «لم يدرك مكحول شريحاً، هذا وهم»[١] أ.هـ.

وهو لم يرد بهذا: الزمان، فإنه أدرك زمانه وقوماً ممن مات قبل شريح، لكنه أراد اللقاء، وبهذا وجه الرشيد العطار قول أبي حاتم[٢]. وقال الفسوي[٣]: «وسمعتُ من يذكر عن أبي مسهر قال: حديث تميم بن عطية ليس بمحفوظ لأن مكحولاً لو اختلف إلى شريح لم يقل: ما لقيتُ مثل الشعبي» أ.هـ.

قلتُ: لعل مكحولاً إنما قال ما قاله — في أثر الباب - في الشعبي لا في شريح؛ فلقد كان الشعبي قاضياً أيضاً في الكوفة. وإنما لم يسأله لما للأقران من طبع حمل نظرة الندية والنقد والمراقبة لبعضهم. ولو كان شريحاً لم يكن لمكحول تفويت سؤاله والأخذ عنه.

ومن تلك المراقبة التي كان يقوم بها: نفهم كيف تكونتْ صورة الشعبي الرفيعة في ذهن مكحول والتي مضى الكلام عنها في الأثر الماضي، والله تعالى أعلم.

❃ ❃ ❃

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٢١٣) .

(٢) غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار (ص٢٣١) للرشيد العطار، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في تحفة التحصيل (ص٣١٤)

(٣) المعرفة والتأريخ (٢/٦٠٤)

قوله: (**اختلفتُ إلى**) قال الزبيدي[١]: «يختلف إلى فلان: يتردد»، (**شريح أشهراً**) شريح القاضي أحد المخضرمين؛ مشهور، اشتغل بالقضاء لأكثر من ستين عاماً، وقضى لعمر وعلي رضي الله عنهما. وقوله (**أشهراً**) تفرد بها المصنف في هذا الكتاب؛ وجميع من ذُكر في التخريج أعلاه قال: «ستة أشهر» ولعله سقط الرقم من النساخ فاضطروا لنصبها تجنباً للحن، فإن ابن المصنف رواه من طريقه موافقاً للجماعة[٢]. والله تعالى أعلم.

قوله: (**فلم أسأله عن شيء، أكتفي بما أسمعه يقضي به**) هذه إحدى وسائل الطلب التي استخدمها مكحول في طلبه العلم، فكما أنه كان يتتبع حِلق العلم وأهله يسألهم عما يحفظونه من الأحاديث، فقد حضر مجلس علم تُعْرض فيه للتداول مسائل ووقائع يومية ويُفصل فيها بحسب ما لدى رأس المجلس من حصيلة علمية وقدرة على الاستنباط واستحضار الأدلة، فيكتسب منها المستمع - للتعلم — آداباً وحكماً. وسبق ذكر بعض الآثار في هذه المسألة تحت الأثر رقم (١٩) ولعل مكانها الأولى بها كان هذا الموضع.

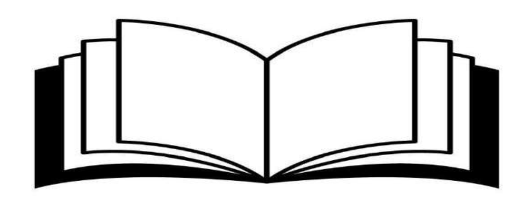
ومن هذا يؤخذ أن وسائل التحصيل للطالب لا تقف على المعتاد، فلربما احتاج الطالب إلى اكتساب بعض القدرات والمهارات العلمية أو المعينة له في الطلب، كتطوير الحفظ، والاستحضار، ونحوها، عبر أساليب غير معتادة، فعليه حينها أن يحكم على ما

---

(١) تاج العروس (٢٣/٢٧٩)

(٢) ولم تختلف النسخ الخطية بطريقيها على ما ثبت أعلاه ما يعني أن التصحيف متقدم؛ فهو إما من نسخة الكتاني أو البغوي نفسه والله أعلم.

يراه بحسب علمه بنفسه، وبما هو مقدم عليه، وتجارب من قبله، ليعلم جدواها له من عدمها، فيقدم أو يحجم. وبالله تعالى التوفيق.



قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٤٣ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا الوليد بن مسلم ثنا سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال: تواعد الناس ليلة من الليالي إلى قبة من قباب معاوية فاجتمعوا فيها فقام فيهم أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح.**

سنده إلى مكحول صحيح، ولم يلق أبا هريرة رضي الله عنه[١]. ومن طريق المصنف رواه: الخطيب، وابن عساكر[٢]. ورواه ابن سعد[٣] من طريق الوليد وزاد فيها: «تواعد الناس وهم بالجابية قبة من قباب معاوية».

ورواه الطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني[٤] من طريق الوليد بلفظ أطول وفيه: «قال أبو هريرة لكعب [يعني كعب الأحبار]: ألا أحدثك عن أبي القاسم صلى الله عليه وسلم؟ قال: بلى، فتواعدا ليلةً قبة من قباب معاوية، واجتمع عليهما الناس فما زال أبو هريرة ليلته أجمع يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، حتى أصبح فلم يراده كعب إلا في ثلاثة أحاديث».

❁ ❁ ❁

---

(١) قاله أبو زرعة كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص٢١٢)، وحكاه العلائي في جامع التحصيل (ص٢٨٥) عن الدارقطني.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٥٨/٢)، وتأريخ دمشق لابن عساكر (٣٤١/٦٧)

(٣) الطبقات الكبرى (٢٣٩/٥)

(٤) مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان الطبراني (١٧٧/١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٢٧٦/٨)

قوله: **(تواعد الناس ليلة من الليالي إلى قبة من قباب معاوية)** بينتْ رواية الطبراني وأبي نعيم سبب تجمع الناس، وهو أن أبا هريرة ﷺ تواعد وكعب الأحبار أن يحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتواعدا ليلة لم يُعين في الخبر زمانها، وحُدِّدَ المكان بقبة من قباب معاوية، زاد ابن سعد فيها ذِكر الجابية.

و«القبة من البناء معروفة»[١]، و«القبة من الخيام: بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب»[٢]، وذكر ياقوت الحموي[٣] أن في الكوفة قبة قال: «وهي الرحبة فيها»، وذكر في مصر نحوها. وعلى هذا فالقبة المذكورة هنا هي في الشام، كونها نُسبتْ إلى ملكها معاوية ﷺ، ولأن الجابية ثَم، قال أبو عبد الله شهاب الدين الرومي ياقوت بن عبد الله الحموي[٤]: «أصله في اللغة الحوض الذي يجبى فيه الماء للإبل ... وهي قرية من أعمال دمشق ... وفي هذا الموضع خطب عمر بن الخطاب ﷺ خطبته المشهورة، وباب الجابية بدمشق منسوب إلى هذا الموضع، ويقال لها جابية الجولان» أ.هـ.

قوله: **(فاجتمعوا فيها)**، لم يعرض الراوي لذكر المجتمعين، والظاهر أنهم طلاب العلم والحديث، قال: **(فقام فيهم أبو هريرة ﷺ يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح)** والأثر يُذكر في فضل علم أبي هريرة وسعة حفظه ﷺ. ويؤخذ منه همة طلاب العلم وحبهم للمعرفة وسعيهم إليها وتتبعهم لها، وإباحة شغل الليل بالعلم والمذاكرة، والسمر في

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن لابن سيده (١٤٢/٦)

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣/٤)

(٣) معجم البلدان لياقوت (٣٠٨/٤)

(٤) معجم البلدان لياقوت (٩١/٢)

الخير، وفيما يأتي من الآثار تفصيل بعض هذه المسائل.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٤ -] حدثنا أبو خيثمة نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي عن مكحول قال: إن لم يكن في مجالسة الناس ومخالطتهم خير فالعزلة أسلم.**

سنده صحيح، ومن طريق المصنف رواه ابن عساكر[١]، وله طرقٌ وألفاظ، فمن طريق **عيسى بن يونس** عن الأوزاعي عن مكحول بلفظ: «إن كان في الجماعة فضيلة فإن السلامة في العزلة»[٢]. وبنحوه رواه ابن أبي الدنيا من طريق **عبد الله بن داود بن عامر** عن الأوزاعي به[٣]. ومن طريق **أبي إسحاق الفزاري** عن الأوزاعي به ولفظه: «كانوا يقولون: في مجالسة الناس الزيادة في العلم، وفي العزلة السلامة في الدين»[٤]، ومن طريق **سعيد بن عبد العزيز التنوخي**[٥] عن مكحول قال: «إن كان في مخالطة الناس خير؛ فإن في العزلة سلامة».



(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٦٠/٢٢١)

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (٥/١٨٠)، وهو في مسند مسدد كما المطالب العالية لابن حجر (١٣/٥١١)، ومن طريقه رواه البيهقي في الزهد الكبير (ص٩٤)، ورواه ابن أبي الدنيا في العزلة (ص٢٦) من غير طريقه.

(٣) العزلة والانفراد لابن أبي الدنيا (ص٢٦)

(٤) الطيوريات (٢/٥٩٥) انتخاب أبي طاهر السلفي من أصول أبي الحسين الطيوري.

(٥) رواه: ابن حبان في روضة العقلاء ونزهة الفضلاء (ص٨٥)، والبيهقي في الزهد الكبير (ص٩٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/٢٢٢)

والأثر فظاهر في الترغيب بالعزلة، «والعزلة: الاعتزال نفسه»[١]، فـ «العين والزاء واللام أصلٌ صحيح يدل على تنحية وإمالة تقول: عزل الإنسان الشيء يعزله، إذا نحاه في جانب»[٢]، وهي: «الانفراد والانقباض عن الناس»[٣]، «وترك مخالطتهم»[٤].

فهي ضد الخلطة، وقد خاض الناس في المفاضلة بينهما، فمنهم من فضل الخلطة، ومنهم من فضل العزلة. وفصل قوم بينهما، وكلام مكحول الوارد في هذا الباب هو كالجواب المفصل؛ حيث فاضل بينهما وذكر مالهما وعليهما.

قوله: (**إن لم يكن في مجالسة الناس ومخالطتهم خير**) شرط عدم الخيرية في الخلطة لا يتوفر إلا في حال الفتن العامة، أو ربما أحاطت بالشخص نفسه عوامل جعلته بمنزلة الواقع في الفتن. قال: (**فالعزلة أسلم**) والسلامة ليست فضلاً في نفسها يُطلب، وإنما نجاة، فالأولى والأفضل الخلطة لأنها فطرة الإنسان وخلقته المجتمعية وبها يتم العمل بالدين، والدعوة إليه، والتمسك بشعائره. فإن تعلقتْ سلامة الشخص من الشرور بالعزلة فليلجأ إليها لسلامته مع كونه سيفوتُ على نفسه فضائل ومصالح شرعية.

وقد تعارضت ظواهر بعض الأدلة في المفاضلة بين العزلة والخلطة مما أدى إلى وقوع اختلاف في ذلك، قال أبو زكريا النووي[٥]: «وفي ذلك خلاف مشهور. فمذهب

---

(١) كتاب العين (٣٥٣/١)
(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٠٧/٤)
(٣) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٨٠/٢)
(٤) مطالع الأنوار لابن قرقول (٤٢٥/٤)
(٥) شرح النووي على مسلم (٣٤/١٣) وعنه الطيبي في الكاشف عن حقائق السنن (٢٦٣٠/٨) بغير عزو.

الشافعي وأكثر العلماء: أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف: أن الاعتزال أفضل» أ.هـ. وقال ابن مفلح[١]: «واختلف الناس في الأفضل من الخلطة والعزلة على مذهبين، وعن الإمام أحمد - رحمه الله - عنه في ذلك روايتان: قال في رواية أبي الصقر وقد سأله عنها: إذا كانت الفتنة فلا بأس أن يعتزلها الرجل حيث شاء فأما ما لم يكن فتنة، فالأمصار خير» أ.هـ.

وقد ورد الأمر بالاجتماع وفضله، والنهي عن التفرق وشنئه؛ من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

وفي الصحيحين عن ابن عباس ﵄ عن النبي ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، إلا مات ميتة جاهلية»[٢]، وفيهما عن ابن مسعود[٣] ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ : «لا يحل دم امرئ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة»، وفي صحيح مسلم[٤] عن أبي هريرة ﵁ عن

---

(١) الآداب الشرعية (٣/٤٦٧).

(٢) البخاري (٧٠٥٤) ومسلم (١٨٤٩)

(٣) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)

(٤) مسلم (١٨٤٨)

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»، ويروى عن معاذ ﷺ أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم، يأخذ الشاة القاصية والناحية، فإياكم والشعاب، وعليكم بالجماعة والعامة والمسجد»[١]، وغيرها من الأدلة في الباب استدل بها من كره العزلة.

وذكر أبو سليمان الخطابي[٢] عدم المنافاة بين هذه الأدلة وبين العزلة في كلام طويل خلاصته: أن الأدلة في التحذير ومفارقة الجماعة لا يعترض شيء منها في العزلة ولا يناقضها لكنها تجري معه على سنن الوفاق وقضية الائتلاف والاتساق، قال: «الفرقة فرقتان فرقة الآراء والأديان وفرقة الأشخاص والأبدان، والجماعة جماعتان: جماعة هي الأئمة والأمراء وجماعة هي العامة والدهماء. فأما الافتراق في الآراء والأديان فإنه محظور في العقول محرم في قضايا الأصول لأنه داعية الضلال وسبب التعطيل والإهمال».

إلى أن قال: «وأما عزلة الأبدان ومفارقة الجماعة التي هي العوام فإن من حكمها أن تكون تابعة للحاجة وجارية مع المصلحة... فعلى الإنسان أن يتأمل حال نفسه»، إلى أن قال: «ولسنا نريد – رحمك الله – بهذه العزلة التي نختارها مفارقة الناس في الجماعات والجمعات وترك حقوقهم في العبادات وإفشاء السلام ورد التحيات وما جرى مجراها من وظائف الحقوق الواجبة لهم، ووضائع السنن والعادات المستحسنة فيما بينهم، فإنها مستثناة بشرائطها جارية على سبلها ما لم يحل دونها حائل شغل ولا يمنع عنها مانع

---

(١) رواه أحمد في المسند (٣٦/٣٥٨)، والطبراني في الكبير (٢٠/١٦٤) وغيرهما بسند منقطع عن معاذ.

(٢) كتاب العزلة (ص٨) المطبعة السلفية.

عذر. إنما نريد بالعزلة ترك فضول الصحبة ونبذ الزيادة منها وحط العلاوة التي لا حاجة بك إليها فإن من جرى في صحبة الناس والاستكثار من معرفتهم على ما يدعو إليه شغف النفوس، وإلف العادات وترك الاقتصاد فيها والاقتصار الذي تدعوه الحاجة إليه كان جديراً ألا يحمده غبه وأن تستوخم عاقبته» انتهى المراد منه.

وبهذا نخلص أنه يمكن تقسيم العزلة إلى مطلقة ومقيدة، أما المطلقة فهي شبيهة بالترهب والتنسك حيث يتم هجر المجتمع بما فيه، ثم لا يخلو من أن يكون المعتزل يعيش في المجتمع نفسه أو خارجه، والأول إما أن يكون اعتزل الناس بدناً أو معاملة، والثاني كمن خرج بنفسه وأهله وماله إلى الخلاء.

فيكون الأول فوت على نفسه طاعات، وأوقع نفسه في مخالفات، وارتكب نواهٍ عديدة بتركه الجماعات والجمع إن كان حبس نفسه عنهم.. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أفضل من الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم»[١].

أما الثاني فهو وإن لم تجب عليه في حاله الجماعة إلا أنه فوت على نفسه فضائلها، على أنه يجوز في حال الفتن هذه العزلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن»[٢].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/٢٩٣)، وأحمد في المسند (٩/٦٤)، والترمذي في السنن (٤/٦٦٢)، وابن ماجه (٥/١٦٠). والبخاري في الأدب المفرد (ص١٤٠) من حديث ابن عمر.

(٢) رواه البخاري (١٩) من حديث أبي سعيد بالخدري

وأما العزلة المقيدة فهي قيود يضعها المعتزل على نفسه مع أشخاص وفي أحوال معينة، بحيث يمتنع عن مخالطة من يرى ألا نفع من مخالطتهم، وهؤلاء يُعطون حق الإسلام من إلقاء السلام، وتشميت العاطس، واتباع الجنائز، وينقطع عما نفل من الواجب في المعاملة. وفضل هذه العزلة يعتمد على مكاسبها فإنْ كانت معينة له على الازدياد من الخير، مانعة له من مقارفة الشر، فنعم، وإلا فقد فوت على نفسه فضائل محاسن الأخلاق التي لا تظهر إلا على من يتعامل مع الناس والله تعالى أعلى وأعلم.

وفي الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبركم بخير الناس منزلة؟ رجل آخذ بعنان فرسه في سبيل الله، ألا أخبركم بخير الناس منزلة بعده؟ رجل معتزل في غنم - أو غنيمة - يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويعبد الله لا يشرك به شيئاً»[١]، وساق ابن أبي الدنيا في كتابه العزلة والانفراد عدداً من الآثار في فضلها وبوب البخاري في الصحيح: باب العزلة راحة من خلاط السوء. وروى تحته حديث أبي سعيد الخدري قال: «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أي الناس خير؟ قال: رجل جاهد بنفسه وماله، ورجل في شعب من الشعاب: يعبد ربه، ويدع الناس من شره»[٢].

ومن كلام أهل العلم في الباب ما علق به أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد[٣] على المسألة بقوله: «فر الناس قديماً من الناس فكيف بالحال اليوم مع ظهور فسادهم وتعذر

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤٥٥/١٦) من حديث أبي هريرة وسنده حسن. ورواه الترمذي في السنن (٢٣٤/٣) من حديث ابن عباس بسند ضعيف.

(٢) صحيح البخاري (٦٤٩٤)، ومسلم (١٨٨٨)

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ٤٤٣)

السلامة منهم» وساق آثاراً في ذلك. ثم قال: «وقد جعلت طائفة من العلماء العزلة اعتزال الشر وأهله بقلبك وعملك وإن كنت بين ظهرانيهم».

وذكر أن رجلاً جاء إلى وهب بن منبه فقال: «إن الناس قد وقعوا فيما وقعوا فيه، فحدثت نفسي أن لا أخالطهم؟، فقال: لا تفعل، لا بد للناس منك ولا بد لك منهم، فلهم إليك حوائج ولك إليهم حوائج، ولكن كن فيهم أصم سمعاً، وأعمى بصراً، سكوتاً نطوقاً»[1]، قال أبو عمر: «وقال ابن المبارك في تفسير العزلة: أن تكون مع القوم فإذا خاضوا في ذكر الله فخض معهم وإن خاضوا في غير ذلك فاسكت» أ.هـ.

وقال أبو المظفر عون الدين ابن هبيرة[2]: «ولما كانت مخالطة الخلق في إجماع على الصبر على أذاهم؛ أفضل من تركهم، كان احتمال مداراة الخلق، [و] الصبر على: تباين أخلاقهم، وعسر أخلاقهم، وبعد من يبعد عن الحق منهم: من جملة مقامات الجهاد في سبيل الله» أ.هـ.

وقال شمس الدين ابن مفلح[3]: «قال أبو الفرج ابن الجوزي: وقد كان أكثر السلف يؤثرون العزلة على الخلطة وقال أيضاً: إن من قدر على نفع الناس بماله أو بدنه لقضاء حوائجهم مع القيام بحدود الشرع إنه أفضل من العزلة إن كان لا يشتغل في عزلته إلا بنوافل الصلاة والأعمال البدنية، وإن كان ممن انفتح له طريق عمل بالقلب بدوام ذكر

---

(1) رواه ابن المبارك في الزهد والرقائق (٣٣٩/١)

(2) الافصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (٤٠٢/٦- ٤٠٣)

(3) الآداب الشرعية لابن مفلح (٤٦٧/٣)

أو فكر فذلك الذي لا يعدل به ألبتة» أ.هـ.

وأفردها أبو حامد الغزالي[١] بالكلام وقال في المفاضلة: «وقد ذكرنا أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص بحسب ما فصلناه من آفات النكاح وفوائده فكذلك القول فيما نحن فيه» أ.هـ، وفي شرح المناوي على الجامع الصغير[٢]: «وقال الذهبي في الزهد: مخالطة الناس إذا كانت شرعية فهي من العبادة. وغاية ما في العزلة التعبد، فمن خالطهم بحيث اشتغل بهم عن الله وعن السنن الشرعية فذا بطال فليفر منهم» أ.هـ.

وقال الخطابي[٣]: «وفي العزلة السلامة من المأثم في المنكر يراه الإنسان فلا يغيره، والأمان من غوائل أهله؛ ومن عاديتهم إذا غيره، فقد أبى أكثر أهل هذا الزمان قبول النصائح ونصبوا العداوة لمن دعاهم إلى هدى أو نهاهم عن ردى. فلو لم يكن في الوحدة والتباعد منهم إلا السلامة من إثم المداهنة وخطر المكافحة لكان في ذلك الربح الرابح والغنيمة الباردة» أ.هـ.

وفي فتح الباري[٤]: «وما أحسن قول الجنيد نفع الله ببركته: مكابدة العزلة أيسر من مداراة الخلطة»، وقال أبو منصور الثعالبي[٥]: «كان يقال: الوحدة خير من جليس

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (٢/٢٢٦)

(٢) فيض القدير للمناوي (٦/٢٥٥)

(٣) العزلة للخطابي (ص٢٧)

(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/٣٣١)

(٥) اللطائف والظرائف للثعالبي (ص١٢٥)

السوء. ويقال: العزلة من الناس تقي العرض، وتبقي الجلالة، وتستر الفاقة، وترفع مؤنة المكافأة في الحقوق الواجبة» أ.هـ.

ومن روائع ما قيل في المسألة ما خطته أنامل أبي علي ابن مسكويه[1] إذ يقول: «ولهذا قال الحكماء: أن الإنسان مدني بالطبع أي هو محتاج إلى مدينة فيها خلق كثير لتتم له السعادة الإنسانية، فكلٌ بالطبع وبالضرورة يحتاج إلى غيره فهو لذلك مضطر إلى مصافاة الناس ومعاشرتهم العشرة الجميلة ومحبتهم المحبة الصادقة لأنهم يكملون ذاته ويتممون إنسانيته وهو أيضاً يفعل بهم مثل ذلك.

فإذا كان كذلك بالطبع وبالضرورة فكيف يؤثر الإنسان العاقل العارف بنفسه التفرد والتخلي ولا يتعاطى ما يرى الفضيلة في غيره. فإذا القوم الذين رأوا الفضيلة في الزهد وترك مخالطة الناس وتفردوا عنهم إما بملازمة المغارات في الجبال وإما ببناء الصوامع في المفاوز. وإما بالسياحة في البلدان لا يحصل لهم شيء من الفضائل الإنسانية التي عددنها. ذلك أن من لم يخالط الناس ولم يساكنهم في المدن لا تظهر فيه العفة ولا النجدة ولا السخاء ولا العدالة بل تصير قواه وملكاته التي ركبت فيه باطلة لأنها لا تتوجه لا إلى خير ولا إلى شر.

فإذا بطلت ولم تظهر أفعالها الخاصة بها صاروا بمنزلة الجمادات والموتى من الناس ولذلك يظنون ويظن بهم أنهم أعفاء وليسوا بأعفاء وأنهم عدول وليسوا بعدول، وكذلك في سائر الفضائل، أعني أنه إذا لم يظهر منهم أضداد هذه التي هي شرور. ظن بهم الناس أنهم أفاضل وليست الفضائل إعداماً بل هي أفعال وأعمال تظهر عند مشاركة الناس

---

(١) تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق لابن مسكويه (ص٣٨)

ومساكنتهم وفي المعاملات وضروب الاجتماعات. ونحن إنما نعلم ونتعلم الفضائل الإنسانية التي نساكن بها الناس ونخالطهم ونصبر على أذاهم لنصل منها وبها إلى سعادات أخر إذا صرنا إلى حال أخرى. وتلك الحال غير موجودة لنا الآن» انتهى كلامه.

ومن كلام ابن القيم[1]: «والأفضل خلطتهم في الخير، فهي خير من اعتزالهم فيه، واعتزالهم في الشر، فهو أفضل من خلطتهم فيه، فإن علم أنه إذا خالطهم أزاله أو قلله فخلطتهم حينئذ أفضل من اعتزالهم. فالأفضل في كل وقت وحال إيثار مرضاة الله في ذلك الوقت والحال، والاشتغال بواجب ذلك الوقت ووظيفته ومقتضاه وهؤلاء هم أهل التعبد المطلق» أ.هـ.

وقال[2]: «والضابط النافع في أمر الخلطة أن يخالط الناس في الخير كالجمعة والجماعة، والأعياد والحج، وتعلم العلم، والجهاد، والنصيحة ويعتزلهم في الشر، وفضول المباحات، فإن دعت الحاجة إلى خلطتهم في الشر، ولم يمكنه اعتزالهم فالحذر الحذر أن يوافقهم، وليصبر على أذاهم، فإنهم لا بد أن يؤذوه إن لم يكن له قوة ولا ناصر. ولكن أذى يعقبه عز ومحبة له وتعظيم، وثناء عليه منهم ومن المؤمنين ومن رب العالمين.

وموافقتهم يعقبها ذل وبغض له، ومقت، وذم منهم ومن المؤمنين، ومن رب العالمين. فالصبر على أذاهم خير وأحسن عاقبة، وأحمد مآلاً، وإن دعت الحاجة إلى خلطتهم في

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم (١/١١٠)

(٢) المصدر السابق (١/٤٥٣)

فضول المباحات، فليجتهد أن يقلب ذلك المجلس طاعة لله إن أمكنه، ويشجع نفسه ويقوي قلبه، ولا يلتفت إلى الوارد الشيطاني القاطع له عن ذلك، بأن هذا رياء ومحبة لإظهار علمك وحالك، ونحو ذلك، فليحاربه، وليستعن بالله، ويؤثر فيهم من الخير ما أمكنه.

فإن أعجزته المقادير عن ذلك، فليسل قلبه من بينهم كسل الشعرة من العجين، وليكن فيهم حاضراً غائباً، قريباً بعيداً، نائماً يقظاناً، ينظر إليهم ولا يبصرهم، ويسمع كلامهم ولا يعيه، لأنه قد أخذ قلبه من بينهم، ورقى به إلى الملأ الأعلى، يسبح حول العرش مع الأرواح العلوية الزكية، وما أصعب هذا وأشقه على النفوس» أ.هـ.

وقد بالغ قوم في اتخاذ العزلة منهجاً وتعبداً حتى هجر الخلق، قال أبو الفرج ابن رجب[1]: «فأما سكنى البوادي على وجه العبادة وطلب السياحة والعزلة فمنهي عنه»، وأطال النفس رحمه الله تعالى في المسألة.

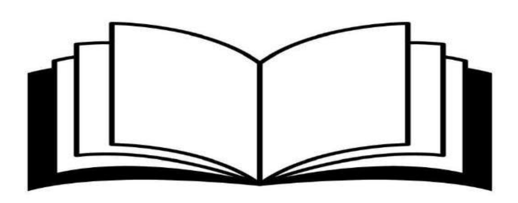
وقال عبد الكريم القشيري[2] في التنبيه على أمر دقيق: «ومِنْ حقِّ العبد إذا آثر العزلة: أن يعتقد باعتزاله عن الخلق سلامة الناس من شره ولا يقصد سلامته من شر الخلق، فإن الأول من القسمين: نتيجة استصغار نفسه، والثاني شهود مزيته على الخلق. ومن استصغر نفسه فهو متواضع، ومن رأى لنفسه مزية على أحد، فهو متكبر» أ.هـ.

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١/١٠١)

(٢) الرسالة القشيرية (١/٢٢٢)

وتكلم أبو العباس تقي الدين ابن تيمية فيها في غير موضع فأطال، ومما قاله: «فحقيقة الأمر أن الخلطة تارة تكون واجبة أو مستحبة، والشخص الواحد قد يكون مأموراً بالمخالطة تارة وبالانفراد تارة» إلى آخر ما قاله[1]. وبالله تعالى التوفيق.



(1) انظر مجموع الفتاوى (١٠/٤٠٤و٤٢٥)، والفتاوى الكبرى (٢/١١٥ و١٦٣).

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٥ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية حدثني أبو كبشة أن عبد الله بن عمرو حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**

إسناده صحيح لولا خشية تسوية الوليد، ومن طريق الوليد رواه أحمد وغيره[١]، والحديث فصحيح فقد توبع الوليد فيه، تابعه: أبو عاصم الضحاك بن مخلد[٢]، وعبد الله بن نمير[٣] وعبد الرزاق الصنعاني[٤].

---

(١) مسند أحمد (٢٥/١١)، ورواه مسلم في التمييز (ص٨)، وابن حبان في الصحيح (١٤٩/١٤)، وأبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ (ص٩٢)، وأبو مُحَمَّد عبد الغني الأزدي في الأوهام التي في مدخل الحاكم (ص١٣٦)، والخطيب في تأريخ بغداد (١٥٩/١٣)، وفي شرف أصحاب الحديث (ص١٣).

(٢) في صحيح البخاري (٣٤٦١)، وسنن الترمذي (٣٣٧/٤)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٥٢٢/٢)، ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٥/١)، وشرح معاني الآثار (١٢٨/٤)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٨/١)، وأبو نعيم في الحلية (٧٨/٦)، الطبراني في جزء حديث من كذب علي متعمداً (ص٧٥)، والحاكم في المدخل إلى الصحيح (ص١٠٤)

(٣) مسند أحمد (٤٨٨/١١)، والبيهقي في الآداب (ص٣٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٧٨/٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٧٩٩/٢)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص١٣)، وابن العديم في بغية الطلب في تأريخ حلب (٢٤٥٧/٥) والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص١٣).

(٤) مصنف عبد الرزاق (١٠٩/٦) و(١١٣/١٠)، ومن طريقه أحمد في المسند (٤٨٨/١١)، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم (٣٩/١)، وأبو عبد الله القضاعي في مسند الشهاب (٣٨٧/١)

وأبو المغيرة عبد القدوس الخولاني[١]، وبشر بن بكر التنيسي[٢]، وإسماعيل بن سماعة[٣]، ومُحَمَّد بن كثير الصنعاني[٤]، ويحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي الحراني[٥]، ومُحَمَّد بن مصعب[٦]، والوليد بن مزيد البيروتي[٧]، وعمر بن عبد الواحد السلمي[٨]، وسفيان بن سعيد الثوري[٩]، وأبو إسحاق الفزاري[١٠]، ومُحَمَّد بن القاسم الأسدي[١١].

وتابع الأوزاعي في روايته عن حسان: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان[١٢].

---

(١) في مسند أحمد (٥٨٣/١١)، وسنن الدارمي (٤٥٥/١)، وأبو نعيم في الحلية (٧٨/٦)

(٢) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٥/١)

(٣) رواه ابن حذلم في جزء حديث الأوزاعي (ص٦)

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٧٨/٦)

(٥) الطبراني في جزء حديث من كذب علي متعمداً (ص٧٥)، وأبو نعيم في الحلية (٧٨/٦)، ويحيى بن الحسين الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية (٨٦/١)

(٦) رواه الحاكم في المدخل إلى الصحيح (ص٨٣)

(٧) رواه الحاكم في المدخل إلى الإكليل (ص٥١)، وابن عساكر في تأريخ دمشق(٤١/١١) و (٣٧/٦٤)

(٨) الأزدي في: الأوهام في مدخل الحاكم (ص١٣٦)

(٩) رواه الطبراني في صغير معاجمه (٢٨١/١) من طريق جابر بن نوح عن عبد الله بن واقد. ضعيف عن متروك.

(١٠) شرف أصحاب الحديث (ص١٣) للخطيب.

(١١) رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص١٣). والأسدي هذا متروك كذبوه.

(١٢) رواه الترمذي في السنن (٣٣٧/٤)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٦/٢)، وفي شرف أصحاب الحديث (ص١٥)، وأبو الفضل عياض اليحصبي في الإلماع (ص١١)

وله شاهد من حديث أبي هريرة[١]، وآخر من حديث أبي كبشة الأنماري[٢]، وثالث وثالث من حديث جابر[٣] رَضِوَانُاللهِعَلَيهِمْ، وآخر أرسله عبد الرحمن بن سابط[٤].

وفي الباب حديث هدبة بن خالد حدثنا همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ولا تكتبوا عني شيئاً، فمن كتب عني فليمحه إلا القرآن، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه الطبراني[٥]، ورجاله ثقات.

وقال البيهقي[٦] عقب روايته حديث الأوزاعي: «رواه البخاري في الصحيح عن أبي

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٦/ ١٢٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥/٣١٨)، وأبو داود في السنن (٥/٥٠٣)، وابن حبان في الصحيح (١٤/١٤٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/١٢٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/١٣٨)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص١٥)، بسند حسن من طريق مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. وثمة شاهد آخر من حديثه بسند تالف فيه كذاب عن ضعيف، رواه أبو سعيد النقاش في فنون العجائب (ص٢٣)

(٢) رواه أبو نعيم الأصبهاني في تأريخ أصبهان (ص١٨٦)، وأبو جعفر العقيلي في الضعفاء بلفظ مختصر (٢/٣٢٩)، وسنده مسلسل بالضعفاء، ولسان الميزان لابن حجر (٥/٩٤)

(٣) رواه ابن أبي شيبة في الأدب (ص٢٣٢)، وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب (ص٣٢)، ورواه أحمد في الزهد (ص١٧) مطولاً، ورجاله ثقات خلا الربيع بن سعد وهو لا يكاد يعرف، كذا في الميزان للذهبي (٢/٤٠) وله ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٤٦٢) قال فيه: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/٢٩٧).

(٤) رواه البغوي كما في المطالب العالية (٥/٢٠٠)، (١٤/٢٨٨)، والسند إليه ضعيف.

(٥) في طرق حديث من كذب علي متعمداً (ص٨٩)، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف مقتصراً على الإذن في التحديث عن بني إسرائيل، وساق له الخطيب في تقييد العلم (ص٣٠) طرقاً وقال: «ويقال أن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد من قوله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم».

(٦) معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/١٣٨)

أبي عاصم، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ما في أوله من ذكر الآية»، وكذا عزاه أبو الحجاج جمال الدين المزي في التحفة[١] لمسلم.

قلت: إلا أن رواية مسلم بهذا السند فيها اختلاف، ونصها[٢]: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي – قال همام: أحسبه قال – متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وظاهر السياق لا علاقة له بالإذن بالتحديث عن بني إسرائيل فإنما هو نهي عن كتابة الحديث، والتوجيه إلى التحديث به والتبليغ مشافهة وأخذه سماعاً مع الاحتراز من الخطأ الذي هو كذب على الشارع، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

قوله ﷺ: **(بلغوا عني)** هذا أمر بنشر العلم وتبليغه، والتبليغ والإبلاغ هو الإيصال[٣]، **(ولو آية)**. **(لو)** حرف يتعلق به حكم شرعي، ففي صحيح مسلم[٤] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن القوي، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍ خير. احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان».

---

(١) تحفة الأشراف للمزي (٤٠٨/٣)

(٢) صحيح مسلم (٣٠٠٤)

(٣) الصحاح للجوهري (١٣١٦/٤)

(٤) صحيح مسلم (٢٦٦٤)

وقد ورد استعماله في الكتاب والسنة بكثرة، قال أبو عبد الله شهاب الدين التوربشتي[١]: «لم يُرد به كراهة التلفظ بتلك الكلمة في جميع الأحوال وسائر الصور، وإنما عنى به الإتيان بها في صيغة يكون فيها منازعة القدر دون التأسف على ما فاته من أمور الدنيا، ويبين هذا المعنى قوله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ فأتت الآية على القسمين ما يحمد منه وما يذم، وقول النبي صلى الله عليه وسلم «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت»[٢] وما أشبهه من كلامه غير داخل في هذا الباب؛ لأنه لم يرد منازعة القدر، وإنما قصد فيه القصد الصحيح» أ.هـ.

قال أبو زكريا النووي في توجيه الحديث[٣]: «محمول على التأسف على حظوظ الدنيا ونحوها وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال (لو) في غير حظوظ الدنيا ونحوها فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه» أ.هـ.

وفرق بعضهم بين ما يكون منها للاستقبال فيجوز؛ وما كان لماضٍ فلا، حكاه القاضي عياض[٤] ولم يرتضه واختار أن النهي للتنزيه كونها تلقي في القلب معارضة

---

(١) الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي (١١١٥/٣)

(٢) صحيح البخاري (١٧٨٥)، ومسلم (١٢١١)

(٣) شرح مسلم (١٥٦/٨)

(٤) إكمال المعلم (١٥٧/٨)، ونقله عنه ابن حجر في الفتح (٢٢٨/١٣) فزاد عما في المصدر ولعله أخذه من مصدر آخر.

القدر. وقال شرف الدين الطيبي[١]: «وقد جاء استعمال (لو) في الماضي كقوله صلى الله عليه وسلم: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى»[٢]. فالظاهر أن النهي إنما ورد فيما لا فائدة فيه، فيكون نهي تنزيه لا تحريم. وأما من قاله: متأسفاً على ما فات من طاعة الله تعالى أو هو معتذر من ذلك فلا بأس به، وعليه يحمل أكثر استعمال (لو) الموجودة في الأحاديث» أ.هـ.

«قال الطبري: طريق الجمع بين هذا النهي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على الجواز أن النهي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع، فالمعنى لا تقل لشيء لم يقع: لو أني فعلت كذا لوقع، قاضياً بتحتم ذلك غير مضمر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى، وما ورد من قول (لو) محمول على ما إذا كان قائله موقناً بالشرط المذكور وهو أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته»، نقله الحافظ في الفتح[٣].

وفي المفهم[٤]: «محل النهي عن إطلاقها إنما هو فيما إذا أطلقت في معارضة القدر، أو مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور، فأما لو أخبر بالمانع على جهة أن تتعلق به فائدة في المستقبل فلا يختلف في جواز إطلاقه إذ ليس في ذلك فتح لعمل الشيطان، ولا شيء يفضي إلى ممنوع ولا حرام» أ.هـ.

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (١٠/٣٣٣٥)
(٢) صحيح البخاري (١٧٨٥)، ومسلم (١٢١١)
(٣) فتح الباري لابن حجر (١٣/٢٢٨)
(٤) المفهم شرح مسلم لأبي العباس القرطبي (٦/٦٨٣)، وعنه ابن حجر في الفتح (١٣/٢٢٨)

وهو حرف امتناع يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول[١]، قال القاضي عياض[٢]: «اعلم أن (لو) تأتي غالباً في كلام العرب لامتناع الشيء لامتناع غيره، كقوله: لو كنتُ راجماً بغير بينة رجمتها[٣]». قال: «وقد تأتي بمعنى (إن) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ[٤]﴾ وعليه يتأول الحديث: «لو كنتَ تريد أن تصيب السنة فأقصر الخطبة[٥]»، وتأتي للتقليل كقوله: «ولو بشق تمرة»[٦]، «والتمس ولو خاتماً من حديد»[٧]» أ.هـ. وذكر قولاً بأنها تأتي بمعنى (هلا). ورده.

وتأتي أيضاً للتمني[٨]، قال مجد الدين ابن الأثير[٩]: «يريد قول المتندم على الفائت: الفائت: لو كان كذا لقلت وفعلت. وكذلك قول المتمني؛ لأن ذلك من الاعتراض على الأقدار. والأصل فيه لو ساكنة الواو، وهي حرف من حروف المعاني، يمتنع بها الشيء لامتناع غيره» أ.هـ.

---

(١) قاله ابن بطال في شرح البخاري (٤٢/٣) و(٢٩٣/١٠)، والمرادي في الجنى الداني في حروف المعاني (ص٢٧٢) وأسهب في الكلام عليها.

(٢) مشارق الأنوار (٣٦٤/١)

(٣) جزء من حديث رواه مسلم (١٤٩٧)، وبنحوه عند البخاري (٥٣١٠)و(٦٨٥٥).

(٤) ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾

(٥) رواه البخاري (١٦٦٣)، ومالك في الموطأ (٣٩٩/١)، والنسائي في الكبرى (١٥٣/٤)، وابن خزيمة في الصحيح (١٣٢٦/٢) وغيرهم بلفظ: «إن كنت» من كلام ابن عمر للحجاج في مناسك الحج.

(٦) رواه البخاري (١٤١٣)، ومسلم (١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم.

(٧) رواه البخاري (٥١٢١) من حديث سهل بن سعد

(٨) قاله ابن دريد في جمهرة اللغة (١٦٨/١)، والصاحب ابن عباد في المحيط في اللغة (٣٧٦/١٠)

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٨٠/٤)

وقوله: (**ولو آية**) قال القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا[١]: «أتى على وجه التقليل؛ التقليل؛ ليسارع كل امرئ في تبليغ ما وقع من الآي إليه، فيتصل - بتبليغ الجميع أو بعضه - نقله، ويتكامل باجتماعه واستكمال أداؤه» أ.هـ.

و(**آية**) جمعها: آي وآيات[٢]، قال أبو بكر مُحَمَّد بن عزير السجستاني[٣]: «آيات: علامات وعجائب أيضاً، وآية القرآن كلام متصل إلى انقطاعه. وقيل: معنى آية من القرآن أي جماعة حروف. يقال: خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم» أ.هـ.

وقال أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم الأنباري[٤]: «فيها قولان: قال أبو عبيدة: الآية العلامة. قال: فمعنى الآية: أنها علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها والذي بعدها... والقول الثاني: أن تكون سميت آية لأنها جماعة من القرآن، وطائفة منه. قال أبو عمرو: يقال: خرج القوم بآيتهم، أي: خرجوا بجماعتهم». قال: «وفي الآية قول ثالث: وهو أن تكون سميت آية لأنها عجب؛ وذلك أن قارئها يستدل إذا قرأها على مُباينتها كلام المخلوقين ويعلم أن العالم يعجزون عن التكلم بمثلها. فتكون الآية: العجب من قولهم: فلان آية من الآيات، أي: عجب من العجائب» أ.هـ.

---

(١) الجليس الصالح والأنيس الناصح (ص١٠) للمعافى ابن زكريا

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (١/٢٥٠)

(٣) غريب القرآن للسجستاني (ص٤٧)

(٤) الزاهر في معاني الكلمات للأنباري (١/٧٦)

فيتلخص من ذلك عدة معان فهي: العلامة[١]، وجماعة الحروف[٢]، والعجب[٣].

وقال أبو الفرج ابن الجوزي[٤]: «وذكر بعض المفسرين أن الآية في القرآن على ستة أوجه:
أحدها: العلامة، ومنه قوله تعالى في الروم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾...
والثاني: المعجزة، ومنه قوله تعالى في القصص: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ﴾...
والثالث: الكتاب، ومنه قوله تعالى في المؤمنين: ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾،
والرابع: الأمر والنهي، ومنه قوله تعالى في البقرة: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾،
والخامس: العبرة، ومنه قوله تعالى في النحل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾...
والسادس: الجزء المحدود من القرآن المسمى آية ومنه قوله تعالى في البقرة: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾» انتهى.

والأخيرة هي المرادة في حديث الباب، قال الراغب[٥]: «ولكل جملة من القرآن دالة على حكم: آية – سورة كانت أو فصولاً أو فصلاً من سورة – وقد يقال لكل كلام منه منفصل بفصل لفظي: آية. وعلى هذا اعتبار آيات السور التي تعد بها السورة» أ.هـ.

---

(١) العين (٤٤١/٨)
(٢) الصحاح للجوهري (٢٢٧٥/٦-٢٢٧٦)
(٣) المحيط في اللغة لابن عباد (٤٧٢/١٠)، وذكر المعاني الثلاثة أبو عبيد الهروي في الغريبين (١٢٩/١)، ولأبي الفرج المعافى بن زكريا في الجليس الصالح (ص١٠ – ١٥) كلاماً جميلاً يراجع للفائدة.
(٤) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي (ص١٥٤– ١٥٥)
(٥) المفردات في غريب القرآن (ص١٠٢)

وللقاضي أبي الفرج المعافى بن زكريا كلاماً فيها قال[١]: «فأما الآية ففيها من طريق علم اللغة ثلاثة أوجه، ومن جهة صناعة النحو والإعراب ثلاثة أضرب، فأحد الوجوه فيها من قبل اللغة أنها: العلامة الفاصلة، والوجه الثاني: أنها الأعجوبة الحاصلة، والوجه الثالث: أنها المثلة الفاصلة، وهذه الأوجه الثلاثة إذا ردت إلى أصولها متقاربة راجعة في المعنى إلى طريقة واحدة، وجملة آحادها متناسبة...»، ثم شرع في ضرب الأمثلة لها.

وعرفها بكلام المناطقة الراغب الأصفهاني بقوله[٢]: «والآية: هي العلامة الظاهرة، وحقيقته لكل شيء ظاهر، وهو ملازم لشيء لا يظهر ظهوره، فمتى أدرك مدرك الظاهر منهما علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته، إذ كان حكمهما سواء، وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات، فمن علم ملازمة العلم للطريق المنهج ثم وجد العلم علم أنه وجد الطريق، وكذا إذا علم شيئاً مصنوعاً علم أنه لا بد له من صانع» أ.هـ.

قوله: **(وحدثوا عن بني إسرائيل)** إسرائيل. ويقال: إسرائين[٣]، لغة في إسرائيل[٤]، قال أبو إسحاق الزجاج[٥]: «وهذه أسماء أعجمية دفعت إلى العرب فلفظتْ بها بألفاظ مختلفة أعني: جبريل، وميكائيل. وإسرائيل فيه لغات أيضاً: إسراييل، وإسرال، وإسرايل»،

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي (ص١٠)

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص١٠١)، واقتصر الطيبي على أوله في شرحه على المشكاة (٢/٦٥٩)، والمناوي في التوقيف على مهمات التعاريف (ص٦٨)

(٣) المخصص لابن سيده (٤/١٨٩)

(٤) المحيط في اللغة لابن عباد (٨/٣٠٦)

(٥) معاني القرآن للزجاج (١/١٨٠)

ونحوه لأبي الحسن الأخفش قال[١]: «قالوا: جِبْرِيل، وقال بعضهم: جبرعَل ولا أعلم وجهه إلا أني قد سَمِعتُ إِسرائِل، وقال بعضهم: إِسْرِييلِ فأمال الراء»، قال[٢]: «فمن العرب من يهمِزُ ومنهم من لا يهمز. ومنه من يقول: إِسرَائِل يحذف الياء التي بعد الهمزة ويفتح الهمزة ويكسرها»، وقال أبو عبد الله القرطبي: «فيه سبع لغات» وذكرها[٣].

و«إسرائيل: يعقوب عليه السلام، وهو اسم أعجمي لا ينصرف»[٤]. قال الله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ﴾. وهل هو اسم له أو لقب؟ قال صاحب كتاب العين[٥]: «ويعقوب: اسم اسرائيل، سمي به لأنه ولد مع عيصو أبي الروم في بطن واحد. ولد عيصو قبله، ويعقوب متعلق بعقبه خرجا معاً. واشتقاقه من العقب» أ.هـ، وليس بين يدينا ما يؤيد أو يعارض؛ فتفويض العلم إلى الله فيما شُك في جدواه أولى، والله تعالى أعلم.

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/١٤٦)

(٢) المصدر السابق (١/٨٠)

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/٣٣١)

(٤) غريب القرآن لأبي بكر مُحَمَّد بن عزير السجستاني (ص٩٧)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٣٣١)

(٥) العين (١/١٨١)، وعنه الأزهري في التهذيب (١/١٨٣)

قال أبو عبد الله زين الدين الرازي[١]: «إسرائيل اسم، قيل: هو مضاف إلى إيل»، وقيل بل هو لقب، قاله أبو البقاء الكفوي قال[٢]: «اسرائيل: لقب يعقوب، قيل: معناه عبد الله، لأن (إيل) اسم من أسماء الله بالسريانية، وقيل: صفوة الله، وقيل: سر الله، أو لأنه انطلق إلى حاله خشية أن يقتله أخوه عيصو، فكان يسري بالليل ويكمن بالنهار، وقصته مسطورة في بعض كتب الأحاديث. قال بعضهم: لم يخاطب اليهود في القرآن إلا بـ ﴿يَابَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ دون يا بني يعقوب، لنكتة هي: لأنهم خوطبوا بعبادة الله وذكروا بدين أسلافهم موعظة لهم وتنبيهاً من غفلتهم فسموا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله» أ.هـ.

وفي معناه قيل: عبد الله بالعبرانية. وهو مأخوذ من كونه كالمركب الإضافي من إيل وما قبلها، نحو جبريل وميكائيل وإسرافيل وإسرائيل، ثم اختلفوا في تفسيرها ففسر بعضهم الثابت بلفظ الجلالة (الله) والمتغير بـ (العبد)، ويروى هذا عن عكرمة[٣]، ويفهم من كلام الكفوي الآنف. وفيه إشكال من حيث تعدد أسماء العبد في لغتهم، إلا أن ينصرف إلى ما يصح إضافته؛ كما نجده في فعل بعض المسلمين في التسمية كقولهم: ضيف الله، نصر الله، فتح الله، غرم الله، عوض الله، دخيل الله، سعد الله، خير الله، حبيب الله، زين الله، رزق الله، عطية الله، هبة الله...

---

(١) مختار الصحاح (ص١٤٧)

(٢) الكليات (ص١١٥)

(٣) علقه البخاري في الصحيح باب من كان عدوا لجبريل (١٦٥/٨)، وحكاه القرطبي في الجامع (٣٣١/١) عن ابن عباس.

وقال بعضهم بالعكس أي أن الثابت بمعنى (عبد) والمتغير بمعنى (اسم من أسماء الله) كقولنا عبد الله، عبد الرحمن، عبد الرحيم، أفاده الحافظ وقواه بقوله[١]: «ويؤيده أن الاسم المضاف في لغة غير العرب غالباً يتقدم فيه المضاف إليه على المضاف» أ.هـ.

قوله: **(ولا حرج)**، أي لا إثم[٢]، فـ «الحاء والراء والجيم أصل واحد، وهو معظم الباب وإليه مرجع فروعه، وذلك تجمع الشيء وضيقه»[٣]، قال الراغب أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد الأصفهاني[٤]: «أصل الحرج والحراج مجتمع الشيئين، وتصور منه ضيق ما بينهما، فقيل للضيق: حرج، وللإثم حرج» أ.هـ.

فقوله صلى الله عليه وسلم: **(بلغوا عني ولو آية)** أمر بنشر العلم، والعناية بالنقل، وألا يستقل المبلغ القدر المبلغ؛ فإنه لا يدري أين تكمن الفائدة، وفيه أهمية التبليغ حيث لا يعجز عنه أحد، ولو بآية من كتاب الله الذي يفترض أنه أيسر العلوم على المسلم لوقره في القلب.

قال أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي[٥]: «أمرٌ قُصد به الصحابة، ويدخل في جملة هذا الخطاب من كان بوصفهم إلى يوم القيامة في تبليغ من بعدهم عنه صلى الله عليه وسلم وهو فرض

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٦٥/٨)

(٢) مجمل اللغة لأبي الحسين ابن فارس (ص٢٣٠)، والصحاح لأبي نصر الجوهري (٣٠٥/١)

(٣) معجم مقاييس اللغة (٥٠/٢)

(٤) المفردات في غريب القرآن (ص٢٢٦)

(٥) صحيح ابن حبان (١٤٩/١٤)

على الكفاية إذا قام البعض بتبليغه سقط عن الآخرين فرضه، وإنما يلزم فرضيته من كان عنده منه ما يعلم أنه ليس عند غيره، وأنه متى امتنع عن بثه خان المسلمين فحينئذ يلزمه فرضه. وفيه دليل على أن السنة يجوز أن يقال لها: الآي إذ لو كان الخطاب على الكتاب نفسه دون السنن لاستحال لاشتمالهما معاً على المعنى الواحد» أ.هـ.

وقوله: (**ولو آية**) قال أبو عبد الله شهاب الدين فضل الله التوربشتي[1]: «لأن الآية أقل ما يكون مفيداً في باب التبليغ، فإن قيل: فلم لم يقل: ولو حديثاً مع أن هذا النوع من الشرط إنما يرتب على الأقل والأدنى، كقوله صلى الله عليه وسلم (تصدقوا ولو بشق تمرة) وقوله: (اطلب ولو خاتماً من حديد)؟!.

قلنا: ليس في هذا الحديث استقصار لشأن الآية، ولا استقلال لحقها في باب التبليغ، ولكنه أشار بذلك إلى تبليغ الآية دون تبليغ الحديث لأن في حملة الكتاب كثرة، وما من آية إلا وقد ثبت فيها التواتر، وقد تكفل الله بحفظ كتابه عن التحريف والتبديل والضياع، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقد قام بحفظها أمة بعد أمة، فالآية لهذه المعاني؛ ولإجماع الأمة على قبولها وصحة الرواية فيها: مستغنية عن المبالغة في التبليغ، والغالب على الحديث أن يرويه الأفراد من الصحابة، والمعتبر منه ما نقله صحابيان، وقليل منه ما يدور روايته على عصبة من الصحابة، فصار الأمر

---

(1) الميسر في شرح المصابيح (٩٦/١)

بتبليغ الحديث آكد من الأمر بتبليغ الآية، لأن تبليغ السنة أكثر مؤونة وأعظم جدوى إذا لم تبلغ في المعاني التي ذكرناها مبلغ الكتاب، ولولا مكان هذه العلل لم يعدل بتبليغ الآية شيء» انتهى.

وحملها الطيبي على ظاهرها بقوله[١]: «وأما قوله: (ولو آية) أي علامة، فهو تتميم ومبالغة، أي لو كان المبلغ والمؤدى فعلاً، أو إشارة باليد والأصابع» أ.هـ.

ومن عنايته صلى الله عليه وسلم بالتبليغ ما رواه أبو بكرة رضي الله عنه في نقله خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وفيها قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع»[٢]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٦٥٩/٢)

(٢) صحيح البخاري (١٧٤١) ومسلم (١٦٧٩)

(٣) يروى من حديث عدد من الصحابة منهم: جبير بن مطعم عند أحمد (٣٠١/٢٧)، والدارمي (٣٠٢/١)، والبزار (٣٤٠/٨). ومن حديث أنس بن مالك عند أحمد (٦٠/٢١). ومن حديث ابن مسعود عند الترمذي (٣٤/٥). ورواه ابن ماجه من حديثهم جميعاً وزاد من مسند زيد بن ثابت (١٥٦/١)، وهو عند أحمد (٤٦٧/٣٥).

وقوله: **(وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)** فيه مسائل: فالأمر بالتحديث هنا للإباحة[1]، وقد سبقه نهي، منه: ما أخرجه أحمد في مسنده[2] بسند فيه ضعف عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم، وقد ضلوا، فإنكم إما أن تصدقوا بباطل، أو تكذبوا بحق، فإنه لو كان موسى حياً بين أظهركم، ما حل له إلا أن يتبعني».

وفيه عنه[3] رضي الله عنه قال: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب فقرأه على النبي صلى الله عليه وسلم فغضب وقال: «أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً، ما وسعه إلا أن يتبعني».

قال الحافظ[4]: « أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وسلم الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك. وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن

---

(١) قرره الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٧/١) لقوله: (لا حرج) كذا ابن الملقن في التوضيح (٦١٦/١٩)، وفي مسألة: الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة، اختلاف بين الأصوليين، انظر البحر المحيط للزركشي (١١١/٢)، والمسودة لآل تيمية (ص١٦)، وبه يقول ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/٤).

(٢) مسند أحمد (٤٦٨/٢٢)، ورجاله ثقات خلا مجالد فإنه ضعيف

(٣) مسند أحمد (٣٤٩/٢٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣١٢/٥) وفيه مجالد. وله شاهد عند عبد الرزاق في المصنف (١١٠/٦)، و(٣١١/١٠) بسند فيه انقطاع عن زيد بن أسلم مرسلاً، وأخرج الطبراني في الكبير (٣٥٤/٩) نحوه عن ابن مسعود موقوفاً ولا بأس بإسناده.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٤٩٩/٦)

في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار» أ.هـ.

قال أبو حاتم ابن حبان[١]: « أمر إباحة لهذا الفعل من غير ارتكاب إثم يستعمله، يريد به: حدثوا عن بني إسرائيل ما في الكتاب والسنة من غير حرج يلزمكم فيه» أ.هـ.

والمأذون في ذلك مقصور على ما لم يُعلم كذبه، وإنما أذن لنا الاستئناس بقولهم مع التوقف عن تصديقهم ففي صحيح البخاري[٢] عن أبي هريرة ﵁، قال: «كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾».

قال أبو عبد الله الشافعي[٣]: «أحاط العلم أن النبي ﷺ لا يأمر أحداً بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم. فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقبلوا الحديث الكذب على بني إسرائيل، وإنما أباح قبول ذلك عمن حدث به عمن يُجهل صدقه وكذبه، ولم يبحه أيضاً عمن يعرف كذبه؛ لأنه يروى عنه ﷺ أنه قال: «من حدث بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين»»[٤]

---

(١) صحيح ابن حبان (١٤٩/١٤)

(٢) صحيح البخاري (٤٤٨٥)

(٣) الرسالة للشافعي (ص٣٩٨)، وحكى نصه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٩/١)، واختصر معناه أبو نعيم في الحلية (١٢٥/٩)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١١٧/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٤٢/١)

(٤) رواه مسلم في المقدمة (٨/١) بلفظ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»

قال الشافعي: «ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب؛ لأنه يرى الكذاب في حديثه كاذباً ... وإذ فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال: «حدثوا عني ولا تكذبوا علي» فالعلم إن شاء الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي، وذلك الحديث عمن لا يعرف صدقه؛ لأن الكذب إذا كان منهياً عنه على كل حال فلا كذب أعظم من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم» انتهى.

وفي مسائل أبي الفضل صالح بن أحمد لأبيه[١]: «قلت: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» يحدث الرجل بكل شيء يريد؟ قال أبي: يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حدث عني شيئاً يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»[٢] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج». ففرق بين ما يحدث عنه وبين ما يحدث عن بني إسرائيل، فقال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» فإنه كانت فيهم الأعاجيب فيكون الرجل يحدث عن بني إسرائيل وهو يرى أنه ليس كذلك فلا بأس أن يحدث به ولا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يرى أنه صدق» أ.هـ.

قال الخطابي[٣]: «ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم على معنى البلاغ وإن لم

---

(١) مسائل الامام أحمد رواية أبي الفضل صالح (١/٣٦٨ -٣٦٩)، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/٢٢).

(٢) رواه أحمد في المسند من حديث المغيرة (٣٠/١٥٠)، ومن حديث سمرة (٣٣/٣٣٣)

(٣) معالم السنن (٤/١٨٧)، وبمعناه قال البغوي في شرح السنة (١/٢٤٤)

يتحقق صحة ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنه أمر قد تعذر في أخبارهم لبعد المسافة وطول المدة ووقوع الفترة بين زماني النبوة» أ.هـ. ونقل معناه أبو السعادات المبارك مجد الدين ابن الأثير في جامع الأصول[١].

وقال شمس الدين السخاوي[٢]: «وهذا مما يلقى عن الإسرائيليات، ورواية ما يكون من هذا القبيل جائزة إلا أن يحقق أنه كذب كأن يخالف شيئًا من قواعد الشريعة المحمدية، وما عدا ذلك ثبت الإذن فيه» أ.هـ. وقال أبو الفداء ابن كثير[٣]: «وهذا حديث غريب إذا تقرر جواز الرواية عنهم فهو محمول على ما يمكن أن يكون صحيحاً فأما ما يعلم أو يظن بطلانه لمخالفته الحق الذي بأيدينا عن المعصوم فذاك متروك مردود لا يعرج عليه ثم مع هذا كله لا يلزم من جواز روايته أن تعتقد صحته» أ.هـ.

وفي عدم خلو التحديث عنهم من فائدة ولو مع عدم تصديقهم يقول أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية[٤]: «فإنه رخص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم. فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع» أ.هـ.

---

(١) جامع الأصول (١٩/٨)

(٢) الأجوبة المرضية (٨٥٨/٢)

(٣) البداية والنهاية (١٣٣/٢)

(٤) انظر مجموع فتاواه (٦٧/١٨)

قوله: (**ولا حرج**) «يريد أنكم مهما قلتم عن بني إسرائيل فإنهم كانوا في حال أكثر منها وأوسع فلا ضيق عليكم فيما تقولونه ولا إثم عليكم»[١]، هذا ما يتوجه إليه اللفظ؛ أعني رفع الحرج عن التحديث.

قال شهاب الدين فضل الله التوربشتي[٢]: «يحتمل أن القوم لما سمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم (أمتهوكون أنتم) وما يجري مجراه، تحرجوا عن التحدث عن بني إسرائيل فرخص لهم في الحديث عنهم. ويحتمل أنهم تعجبوا مما حدثوا به عن بني إسرائيل فرخص لهم في الحديث عنهم. ويحتمل أنهم تعجبوا مما حدثوا به عن بني إسرائيل من جلائل الأمور وعظائم الشئون حتى تحرجوا عن التحدث به، خشية أن يفضي بهم ذلك إلى التفوه بالكذب، فقال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» فقد كان فيهم الآيات الغريبة، والوقائع العجيبة وهو مثل قولهم: حدث عن البحر ولا حرج» أ.هـ.

«أي: لا إثم عليكم إن تحدثتم عنهم ما سمعتم؛ فإن في ذلك لعبرة وموعظة لأولي الألباب»[٣]. وهذا القول عليه عامة من تكلم على الحديث[٤]، وقيل: أي لا حرج ألا

---

(١) اقتباس من جامع الأصول لابن الأثير (١٩/٨)

(٢) الميسر في شرح المصابيح للتوربشتي (٩٦/١)

(٣) قاله ابن الملك الكرماني في شرح المصابيح (١٨٩/١)، ونحوه لبدر الدين العيني في نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار (٣٦٦/١٦)

(٤) ومنهم إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢٤١/١)

تحدثوا عنهم[١] «وذلك لأن التحديث عنهم ليس بواجب عليهم حتى يكون عليهم حرج بتركه»[٢].

فيتلخص من ذلك أربعة أقوال حكاها ابن الجوزي وزاد خامساً فقال[٣]: «فيه خمسة أقوال، أحدها: أنه كان قد تقدم منه ما يشبه النهي، إذ جاء عمر بكلمات من التوراة فقال له: «أمطها عنك» فخاف أن يتوهم النهي عن ذكرهم جملة فأجاز الحديث عنهم. والثاني: أن يكون المعنى: ولا يضيق صدر السامع من عجائب ما يسمع عنهم، فقد كان فيهم أعاجيب. والثالث: أنه لما كان قوله: (حدثوا) لفظ أمر بين أنه ليس على أمر الوجوب بقوله: (ولا حرج) أي: ولا حرج إن لم تحدثوا. والرابع: أنه لما كانت أفعالهم قد يقع فيها ما يتحرز من ذكره المؤمن أباح التحديث بذلك، كقوله: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ و﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ «موسى آدر»[٤]. والخامس: أن يكون أراد ببني إسرائيل أولاد يعقوب وما فعلوه بيوسف[٥]» أ.هـ

---

(١) قاله الطحاوي في شرح مشكل الآثار(١/١٢٧)، وأبو حفص الصقلي في تثقيف اللسان وتنقيح الجنان (ص٢٤٧) وتبعهما جمال الدين أبو المحاسن الملطي في المعتصر من المختصر (٢/٢٤٥)، وحكاه ممرضاً بعد جزمه بالأول: عياض في مشارق الأنوار (١/١٨٧) ولم يسمي قائله. كذا فعل أبو موسى المديني في المجموع المغيث (١/٤١٩) لكنه عقبه بقوله: «وهذا تأويل بعيد».

(٢) اقتباس من كلام العيني في نخب الأفكار (١٦/٣٦٦)، على أنه صدر كلامه في توجيه الحديث بما يوافق كلام الأكثر.

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٣/١٦٣)

(٤) جزء من حديث فيه قصة رواه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (٣٣٩)

(٥) علق الحافظ في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦/٤٩٩) على هذا بقوله: «وهذا أبعد الأوجه».

وقال أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني[١]: «وخص بني إسرائيل بهذا لما مضتْ فيهم من الأعاجيب، كما خص البحر بما فيه من العجائب[٢]، وأرخص في التحدث عنهم مع اتقاء الحرج بالكذب فيه. وقوله: (ولا حرج) يتجه فيه تأويلان، *إحداهما*: أن يكون خبراً محضاً في معناه ولفظه، كأنه لما ذكر بني إسرائيل وكانت فيهم أعاجيب وكان كثيرٌ من الناس ينبو سمعُه عنها، فيكون هذا مقطعة لمن عنده علم منها أن يحدث الناس بها، فربما أدى هذا إلى دروس الحكمة، وانقطاع مواد الفائدة، وانسداد طريق إعمال الفكرة، وإغلاق أبواب الاتعاظ والعبرة، وكأنه قال: ليس في تحدثكم بما علمتموه من ذلك حرج.

والتأويل الثاني: أن يكون المعنى في هذا: النهي، فكأنه قال: ولا تحرجوا بأن تتحدثوا بما قد تبين لكم الكذب فيه محققين له أو غارين أحداً به، فهذا اللفظ على هذا الوجه لفظه لفظ الخبر وفائدته النهي من جهة المعنى، ولفظ النهي لا يأتي إلا متعلقاً بفعل مستقبل، فإذا قيل: ولا تحرجوا فهو صريح اللفظ بالنهي، فإذا قيل: ولا حرج جاز أن يكون خبراً محضاً معنى ولفظاً، وجاز أن يكون لفظه لفظ الخبر في بنيته، ومعناه النهي لقصد المخاطب وإرادته، دون صورة اللفظ وصيغته، ونصب الحرج في هذا الموضع هو الوجه على ما يقتضيه المعنى الذي يسميه البصريون النفي ويسميه الكوفيون التبرئة»

---

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافى ابن زكريا (ص١٣)

(٢) يريد ما كان يقال: «حدث عن البحر ولا حرج، وعن بني إسرائيل ولا حرج، وعن معن ولا حرج» ذكره ابن قتيبة الدينوري في عيون الأخبار (٤٦١/١)، والجاحظ في البيان والتبيين (٧٨/٢)، وأبو سعد الأبي في نثر الدر (٩٥/٧)، والاشتراك بينها في عجائب ما يروى عنهم، ومعن هذا فهو ابن زائدة الشيباني مخضرم بين الدولتين الأموية والعباسية وله أخبار في الشجاعة والبأس، واشتهر بالجود، وكثرت فيه المدائح، وصفه الذهبي في صدر ترجمته من السير (٩٧/٧) بقوله: «أحد أبطال الإسلام، وعين الأجواد».

انتهى كلامه.

وهل يحمل الإذن بالتحديث عما هو من شرعهم وفي كتبهم المقدسة من الحكايات والمواعظ أو يشمل ما يتناقلونه عما آثروه عمن قبلهم؟ قال شرف الدين الطيبي[1]: «المراد بالتحدث هنا بقصصهم من قتلهم أنفسهم لتوبتهم من عبادة العجل، وتفصيل القصص المذكورة في القرآن، ونحو ذلك؛ لأن في ذلك عبرة وموعظة لأولي الألباب. وأما النهي فوارد على كتاب التوراة، وما يتعلق بالعمل من الأحكام؛ لأن جميع الشرائع والأديان والكتب منسوخة بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم» أ.هـ.

وقول ابن كثير في مقدمة تأريخه[2]: «ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب مما فيه: بسط لمختصر عندنا أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا مما لا فائدة في تعيينه لنا فنذكره على سبيل التحلي به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» أ.هـ.

وكل هذا من القصص المسطورة في كتاب التوراة المسمى بالعهد القديم، وكثير مما ينقل عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما من الآثار نصها أو أصلها موجود في نسخة التوراة اليوم، وقد تتبعتُ بعضها فوجدتها متطابقة، ولعل علماءنا إنما أرادوا قصر النقل عمن أسلم منهم، كما صرح به ابن العربي وخالفه ابن عبد البر فعممه فيما يأتي

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٢/٦٥٩)

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (١/٦) دار الفكر

النقل عنهما.

و«الحكاية عن بني إسرائيل لا تتخذ شرعًا»[١]، قال أبو بكر ابن العربي[٢]: «ومعنى هذا الخبر الحديث عنهم بما يخبرون به عن أنفسهم وقصصهم، لا بما يخبرون به عن غيرهم، لأن أخبارهم عن غيرهم مفتقرة إلى العدالة والثبوت إلى منتهى الخبر، وما يخبرون به عن أنفسهم فيكون من باب إقرار المرء على نفسه أو قومه فهو أعلم بذلك» أ.هـ.

فكأنه جعل النقل عن كتبهم من طريقهم إقراراً منهم بمتناقضه وخلله. ويحتمل ألا يقتصر على كتبهم، قال الطحاوي[٣]: «فكان ذلك عندنا والله أعلم إرادة منه أن يعلموا ما كان فيهم من العجائب التي كانت فيهم ولأن أمورهم كانت الأنبياء تسوسها»، واستدل بحديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قوله: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي» الحديث[٤].

وقصص أنبياءهم وعجائبهم تحصل بها العبرة والعظة، وتوسع أبو عمر ابن عبد البر[٥] فقال: «من سمع منهم شيئاً جاز له أن يحدث به عن كل من سمعه منه كائناً من كان، وأن يخبر عنهم بما بلغه لأنه والله أعلم ليس في الحديث عنهم ما يقدح في الشريعة ولا يوجب فيها حكماً، وقد كانت فيهم الأعاجيب فهي التي يحدث بها عنهم لا شيء

---

(١) اقتباس من كلام ابن هبيرة في الافصاح عن معاني الصحاح (٢٥٣/١)
(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٣٧/١)
(٣) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٢٦/١)
(٤) رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢)
(٥) التمهيد لابن عبد البر (٤٣/١)

من أمور الديانة» أ.هـ. ونحوه قول ابن العربي[١]: «كل قول يرد من قبلهم على ألسنة من أسلم من علمائهم يجوز أن يوثر عنهم ما لم يعترض على ما في الشرع» أ.هـ.

وضبطه مجد الدين ابن الأثير بقوله[٢]: «ولم يرد بقوله: حدثوا عنهم ولا حرج عليكم، إجازة أن يحدث عنهم بما لم يفهم ولم يصح أو سمع عنهم، وإنما أراد الإذن في حكاية ما سمع عنهم مما تناقلته الرواة وحكاه الناس ودار بين العلماء والمؤرخين، لا اختلاق الكذب عليهم واختراع أشياء لم تسمع عنهم، فإن ذلك إذن في صريح الكذب، والأول إن كان صحيحاً فقد حدث الراوي بما سمع، وإن كان كذباً فالعهدة فيه على من اختلقه أو وضعه لا على من رواه وحدث به، ولأن بني إسرائيل كان فيهم من الأحوال العجيبة والآثار الغريبة، التي قلما كانت في غيرهم من الأمم الخالية والقرون الماضية وما لقي منهم أنبياؤهم وعلماؤهم، وما كان فيهم من الجرأة والإقدام على سؤال أنبيائهم والطلب منهم، ويكفي ما كان منهم في زمن موسى عليه الصلاة والسلام من المعجزات والكرامات وإجابة الملتمسات، وكل ما يحكيه المحدث عنهم من الأمور الغريبة، فإنها بمكانة من جواز وقوع مثلها منهم، ولأن زمان بني إسرائيل بعيد، والرواية عنهم بأخبرنا وحدثنا فلان عن فلان متعذرة، فقال: حدثوا عنهم بما سمعتموه على سبيل البلاغ لا سبيل الإسناد» انتهى.

---

(١) القبس في شرح الموطأ لابن العربي (ص١٠٥٠)

(٢) الشافي شرح مسند الشافعي (٥/٥٦٦)

وقد استرسل كثير من أهل العلم في النقل عنهم حتى جاءوا من ذلك بالعجب وما يدفعه الحس والعقل، فعلق الحافظ أبو الفداء ابن كثير في تفسيره[١] على بعض ذلك بقوله: «وقد روي عن بعض السلف أنهم قالوا (ق): جبل محيط بجميع الأرض، يقال له جبل قاف!. وكأن هذا والله أعلم من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس، لما رأى من جواز الرواية عنهم فيما لا يصدق ولا يكذب. وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون به على الناس أمر دينهم، كما افترى في هذه الأمة – مع جلالة قدر علمائها وحفاظها وأئمتها – أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وما بالعهد من قدم، فكيف بأمة بني إسرائيل مع طول المدى، وقلة الحفاظ النقاد فيهم، وشربهم الخمور، وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته! وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» فيما قد يجوزه العقل، فأما فيما تُحيله العقول ويحكم عليه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل والله أعلم» أ.هـ.

وقال أبو عبد الله القرطبي[٢]: «والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات، فأعرضْ عن سطورها بصرك، واصمم عن سماعها أذنيك، فإنها لا تعطي فكرك إلا خيالاً، ولا تزيد فؤادك إلا خبالاً» أ.هـ.

---

(١) قاله في تفسيره سورة ق (٧/٣٩٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥/٢١٠)

وما أجمل ضبط تقي الدين أبي العباس ابن تيمية لهذه المسألة بقوله[١]: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته؛ لما تقدم[٢]. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا: أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾.

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلاً لرده كما ردها، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (٣٩/٢)، وهي في مجموع فتاواه (٣٦٦/١٣)، ونقل ابن كثير النص كاملاً في مقدمة تفسيره (٩/١) بغير عزو، ولخصه فيه (٥٢٨/٣)، وفي البداية والنهاية (١٤٧/٢).

(٢) يريد من الإذن بالتحديث عنهم.

عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال: ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِرًا﴾ أي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجْم الغيب .

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم. فأما من حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكى الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا . فإن صحح غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب، أو جاهلا فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظًا، و يرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب» انتهى.

وتلك الأقسام الثلاثة التي وضعها أبو العباس ابن تيمية أخذها وتصرف فيها برهان الدين البقاعي فجعلها أربعة قال[1]: «اعلم أن أحاديث بني إسرائيل على أقسام: الأولى: أن يعرف صدقه بإخبار نبينا صلى الله عليه وسلم فلا ريب في حسن روايته وعدم الحرج فيها. والثاني: أن يعرف كذبه، فلا ريب في تحريم روايته إلا على وجه البيان لحاله. والثالث: ما يظن كذبه وهو يحتمل الصدق فلا تنبغي روايته، وتحمل الكراهة بالنسبة إلى هذا القسم

(١) النكت الوفية (٢/٣٤٠)

على ظاهرها، وبالنسبة إلى الذي قبله على التحريم استعمالاً للمشترك في معنييه. والرابع: أن يتساوى فيه الاحتمالان فهذا هو المراد صلى الله عليه وسلم (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قوله: **(مَن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)** هذا اللفظ من الحديث يُعد من المتواتر لفظاً، حيث رواه جم غفير من الصحابة فمن بعدهم، وقد أحصى الحافظ من رواه من الصحابة فذكر أنهم جاوزوا المائة[١].

قال أبو حاتم ابن حبان عنه[٢]: «لفظة خوطب بها الصحابة والمراد منه غيرهم إلى يوم القيامة، لا؛ هم. إذ الله جل وعلا نزه أقدار الصحابة عن أن يتوهم عليهم الكذب وإنما قال صلى الله عليه وسلم هذا لأن يعتبر من بعدهم فيعوا السنن ويرووها على سننها حذر إيجاب النار للكاذب عليه صلى الله عليه وسلم» أ.هـ.

والمراد من الكذب في هذا الحديث هو الاختلاق والتلفيق، على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقويله ما لم يقل، ومن تجرأ على نسبة أمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء هم الوضاعون، ولا يدخل فيهم من اتهم بالكذب في الإسناد؛ فهؤلاء كذبوا على شيوخهم فادعوا مالم

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٠٣/١)، وانظر موضوعات ابن الجوزي (٥٦/١). وكان النووي قد نقل في شرح مسلم (٦٨/١) عمن لم يسمه أنهم بلغوا المائتين. ونقل ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (١٠/١) عن العراقي استبعاده وقوعه.

(٢) صحيح ابن حبان (١٥٠/١٤)

يسمعوا استكثاراً للحديث ورغبة في الشهرة، فتجد أحدهم يركب إسناداً معروفاً على متن مشهور، أو يختلق له إسناداً، وهؤلاء هم الكذابون عند أهل الحديث. وأخف منهم حالاً من يسرق سنداً صحيحاً لكنه يدعي سماعه طلباً للعلو والشهرة[١]. أما من عملت يداه في متنٍ ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو الوضاع وهو شر الثلاثة والذي يتنزل عليه الإثم الوارد في الحديث.

❁ ❁ ❁

قوله: (**كذب**) يشتمل على جملة من المسائل والفوائد. *المسألة الأولى: الكذب في اللغة*: وهو خلاف الصدق، ويكون في المقال والفعال[٢]، قال أبو عبيد الهروي[٣]: «قال ابن عرفة: الكذب الانصراف عن الحق، يقال: حمل فما كذب أي ما انصرف عن القتال»، وذكر له اللغويون عدداً من الاستعمالات والأساليب[٤]، ومنها استعماله في الخطأ[٥] والجامع بينهما أن «الخطأ يشبه الكذب في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وافترقا من حيث النية والقصد، لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله

---

(١) انظر الموقظة للذهبي (ص١٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١٢٥/٢)، وقد يوحي كلام ابن حجر بخلافه حيث قال في الفتح (١٩٩/١): «هو عام في كل كاذب مطلق في كل نوع من الكذب، ومعناه لا تنسبوا الكذب إلي».

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٧٠٤)

(٣) الغريبين في القرآن والحديث (١٦٢١/٥)

(٤) انظر النهاية (١٥٧/٤)، وغريب الحديث لابن سلام (٢٤٧/٣)

(٥) مشارق الأنوار (٣٣٧/١)، مدارج السالكين (٣٧١/١)

محال باطل، والمخطئ يقصد الحق، ويظن أن ما يقوله صواب، ولهذا إذا تبين له رجع إليه»[١].

*المسألة الثانية: في ضبط حده اصطلاحاً*: اختلف أهل الكلام في ضبطه اصطلاحاً فأضافوا في حده المطابقة، فقيل: «كذب الخبر: عدم مطابقته للواقع، وقيل: هو إخبارٌ لا على ما عليه المخبر عنه»[٢]، وقيل[٣]: «كل خبر مخبره على خلاف ما أخبره فهو كذب». قال أبو العباس القرطبي[٤]: «هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به، غير أن المحرم شرعاً، المستقبح عادة هو العمد المقصود، إلا ما استثني».

*المسألة الثالثة: حكمه*: الأصل فيه الذم والتحريم[٥]، فإن بالغ مستعمله حتى عُرف به وصار صفة له فهذه خصلة من خصال النفاق، قال صلى الله عليه وسلم: «إذا حدث كذب»[٦]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم[٧]: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً. وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن

---

(١) المجموع المغيث لأبي موسى المديني (٣/٢٦)
(٢) التعريفات للجرجاني (ص١٨٣)، وعنه المناوي في التوقيف على مهمات التعاريف (ص٢٨٠)
(٣) أبو البقاء الكفوي في الكلبات (ص٧٤٢)
(٤) المفهم على مسلم للقرطبي (١/١٠٧)
(٥) قال السفيري في شرح البخاري (٢/٥٩): «أما إذا لم يترتب على الكذب ضرر لأحد فهو من الصغائر القبيحة الفاحشة، وقد دل على تحريمه الكتاب والسنة وإجماع الأمة»
(٦) من حديث أبي هريرة في البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩). ومن حديث ابن عمرو بن العاص في البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨)
(٧) رواه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧)

الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً». ولقد عده بعض أهل العلم في هذه الحال من الكبائر[١].

*المسألة الرابعة: ما يخرج مما يذم منه*: ثمة حالات وأساليب لغوية مباحة وهي داخلة في عموم الضابط الذي ذكروه - أعني انتفاء مطابقة الواقع للخبر - لكنها مستثناة من الكذب المذموم.

**فمنها**: ما كان لمصلحة نص عليها الشارع، فعن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، ويقول خيراً وينمي خيراً» متفق عليه[٢]، زاد مسلم: «قال ابن شهاب: ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها»، فحدد الحرب والاصلاح وحديث الزوجين.

وقد اختلفوا في توجيه هذه الثلاث مع جزم ابن حجر بأنها مدرجة في الرواية[٣]، فقال قوم بأن الكذب محظور حرام على كل أحد لا يجوز استعماله في شيء قط[٤] وما ذكر في الحديث إنما «المراد هنا أنه يخبر بما علمه من الخير ويسكت عما علمه من الشر،

---

(١) قال الذهبي في الكبائر(ص١٢٥) «الكبيرة الثلاثون: الكذب في غالب أقواله»، وقال ابن حجر الهيتمي في الزواجر عن اقتراف الكبائر (٣٢٢/٢) : «الكبيرة الأربعون بعد الأربعمائة: الكذب الذي فيه حد أو ضرر»

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٢) ومسلم (٢٦٠٥)

(٣) وتعقبه الألباني في الصحيحة (٥٤٥) بصحتها مرفوعة.

(٤) نقله الطبري في تهذيب الآثار (١٨٦/٤، ٢١٦)

ولا يكون ذلك كذباً لأن الكذب الإخبار بالشيء على خلاف ما هو به، وهذا ساكت ولا ينسب لساكت قول»[١]، وحمله قوم على أنه من التورية[٢]، وهذا اختيار الطبري.

وذهبت طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح وقالوا: إن الثلاث المذكورة هنا كالمثال وقالوا: الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة أو ما ليس فيه مصلحة[٣]، قال ابن حجر الهيتمي[٤]: «واعلم أن الكذب قد يباح وقد يجب؛ والضابط كما في الإحياء[٥]: أن كل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام، وإن أمكن التوصل بالكذب وحده فمباح إن أبيح تحصيل ذلك المقصود وواجب إن وجب تحصل ذلك...» أ.هـ.

قلت: يشهد لهذا قصة الحجاج بن علاط لما احتال في استخلاص ماله من أهل مكة فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكذب بشأن هزيمة المسلمين[٦].

---

(١) فتح الباري (٥/٢٩٩)

(٢) تهذيب الآثار (٤/١٩٨)

(٣) نسبه ابن حجر في الفتح (٥/٣٠٠) للخطابي

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/٣٢٥)

(٥) كلامه في إحياء علوم الدين (٣/١٣٧)، وكان صدره بقوله: «اعلم أن الكذب ليس حراماً لعينه بل لما فيه من الضرر على المخاطب أو على غيره، فإن أقل درجاته أن يعتقد المخبر الشيء على خلاف ما هو عليه فيكون جاهلاً ...» أ.هـ.، وذكر مثالاً لوجوبه في إنجاء النفس من طلب ظالم لها في (١/٢٩).

(٦) رواها عبد الرزاق الصنعاني في المصنف (٥/٤٦٦)، ومن طريقه أحمد في المسند (١٩/٤٠٠)، والنسائي في الكبرى (٨/٣٧)، وابن حبان في الصحيح (١٠/٣٩٠)، والبزار في المسند (١٣/٣١٦)، وسندها صحيح.

**ومنها: التورية والتدليس**. قال ابن القيم[١]: «فإذا أخبر المتكلم بخبر مطابق للواقع وقصد إفهام المخاطب فهو صدق من الجهتين، وإن قصد خلاف الواقع وقصد مع ذلك إفهام المخاطب خلاف ما قصد بل معنى ثالثاً لا هو الواقع ولا هو المراد فهو كذب من الجهتين بالنسبتين معاً. وإن قصد معنى مطابقاً صحيحاً وقصد مع ذلك التعمية على المخاطب وإفهامه خلاف ما قصده فهو صدق بالنسبة إلى قصده كذب بالنسبة إلى إفهامه ومن هذا الباب التورية والمعاريض» أ.هـ.

**ومن هذا** أو الذي قبله قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وقوله للظالم عن زوجته سارة: «أختي»[٢]. قال أبو حامد الغزالي[٣]: «وكل كذب لا يخفى أنه كذب ولا يقصد به التلبيس فليس من جملة المنكرات»

ومثَّل لها **بالمبالغة**، واستدل له الهيتمي في الزواجر[٤] بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال[٥]: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه»، ومعلوم أن لا بد بد وأن يضعها في بعض أحواله الإنسانية؛ وإنما هي كناية عن كثرة الأسفار أو ضربه النساء[٦].

---

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٣٦)

(٢) رواه البخاري في الصحيح (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١)، وأشار إلى هذا غير واحد منهم: الزجاج في معاني القرآن (٣/٣٩٧)، والباجي في المنتقى شرح الموطأ (٧/٣١٣)

(٣) إحياء علوم الدين (٢/٣٤١)،

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/٣٢٥)

(٥) رواه مسلم (١٤٨٠)

(٦) وممن ذكر هذا: عياض في إكمال المعلم (٤/٥٤٨ -٥٤٩)، وهو في أصله: المعلم للمازري (٢/١٣٨)،

قال أبو عمر ابن عبد البر[١]: «ففيه دليل على أن المفرط في الوصف لا يلحقه الكذب، والمبالغ في النعت بالصدق لا يدركه الذم، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال في أبي جهم: لا يضع عصاه عن عاتقه؛ وهو قد ينام ويصلي ويأكل ويشرب ويشتغل بما يحتاج إليه من شغله في دنياه، وإنما أراد المبالغة في أدب النساء باللسان واليد... » أ.هـ.،

وفي موضع آخر قال: «دليل على جواز الإغياء في الصفة وأن المغيي لا يلحقه كذب إذا لم يقصد قصد الكذب وإنما قصد الإبلاغ في الوصف» أ.هـ.

ويدخل فيما قاله الغزالي هنا قول الهيتمي[٢]: «ومما يستثنى أيضاً: الكذب في **الشعر** إذا لم يمكن حمله على المبالغة فلا يلحق بالكذب في رد الشهادة، قال القفال: والكذب حرام بكل حال إلا أن يكون على طريق الشعراء والكتاب في المبالغة كقوله: أنا أدعو لك ليلاً ونهاراً، ولا أخلي مجلساً عن شكرك. لأن الكاذب يظهر أن الكذب صدق ويروجه، وليس غرض الشاعر الصدق في شعره، وإنما هو صناعة، وعلى هذا فلا فرق بين القليل والكثير. قال الشيخان بعد نقلهما ذلك عن القفال والصيدلاني: وهذا حسن بالغ» أ.هـ.

---

والقرطبي في المفهم (٤/٢٧٢)، وبنحوه قال الخطابي في معالم السنن (٣/١٩٦)، والرافعي في شرح مسند الشافعي (٣/١٨٥)

(١) الاستذكار (٦/١٧١)، التمهيد (١٩/١٦٠)

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/٣٢٦)

قلتُ: **ومنها** أيضاً قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾، وربما صُنف مثل هذا النوع: **بالتهكم**، في حال المطالبة بالإجابة عن سؤال بديهي لا يحتاج إلى تكلف جواب؛ فلم يكن في المكان سوى إبراهيم ﷺ والجمادات، فماذا سيكون جواب سؤالهم: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ﴾؟!

ونحو هذا ما يُحكى عن الشعبي أن رجلاً دُل عليه فأتاه ومع الشعبي امرأة فاستوقفه وقال سائلاً: «أيكما الشعبي؟»، فأشار الشعبي إلى المرأة وقال: «هذه»[1].

**ومنها: الجزم بما يغلب على الظن** ومن هذا قول المجامع في نهار رمضان جواباً على قول رسول الله ﷺ: «خذها، فتصدق به. فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟! فوالله ما بين لابتيها – يريد الحرتين – أهل بيت أفقر من أهل بيتي. فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: أطعمه أهلك»[2]. ولا شك أنه رضي الله عنه جزم بظن على ما يغيب عنه علم حقيقته. وإقرار النبي ﷺ له ليس تصويباً لقوله، ولكن تصحيحاً لحاله في استحقاق الصدقة، ولما لم ينكر ﷺ ولا وجه بالمنع دل أن كلامه رضي الله عنه كان وفق الأساليب المستعملة غير المستنكرة والله أعلم.

أما قول مؤذن يوسف عليه السلام: ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾، وهم لم يسرقوا فيما حكاه الله عز وجل بقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾. فعدها جمع من أهل العلم من الكذب

---

(١) الأثر مشهور يذكر في ترجمته من كتب التراجم، ورواه ابن عساكر من عدة طرق إليه في تأريخ دمشق (٤١٦/٢٥)، كما رواه ابن قتيبة في كتابيه: المعارف (ص٤٥٠)، وعيون الأخبار (٤٣٥/١)، والسلفي في الطيوريات (١٣٠٨/٤).

(٢) رواه البخاري في الصحيح (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١)

وذهبوا لتخريجها بما يحسن الحمل عليه وتأولها: إما بالإذن من الله عز وجل، أو عدم معرفة المؤذن بالحقيقة، أو أن يوسف أضمر في نفسه: فعلاً وقع منهم قديماً واطلع عليه هو ﷺ، أو غيرها من المخارج[١].

قلتُ: ولعل الجواب أن التكذيب إنما يكون للخبر، وعبارة المؤذن إنشاء، فهي من قبيل الاتهام، حيث يطالبهم بدليل البراءة أو الإدانة، وهي أقرب إلى الشتم منها إلى الكذب الاصطلاحي، ولو صح جوابهم بكذبتَ علينا، فهو بمعنى أخطأت باتهامك إيانا كما هو معلوم من لغة أهل الحجاز والله تعالى أعلم.

*المسألة الخامسة: هل بين الكذب والصدق واسطة؟*: الكذب والصدق يتعلقان بالأخبار، فالخبر قسمان إما كذب أو صدق، وزاد أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قسماً ثالثاً، وهو ما ليس بكذب ولا صدق[٢]، وإنما أراد إضافة العمد والعلم، فيكون هناك حالة: من أخبر عن أمر على خلاف الواقع وهو يجهل مطابقته. قال ابن حجر الهيتمي[٣]: «وأما العلم والتعمد فإنما هما شرطان للإثم، وأما المعتزلة فقيدوه بالعلم به»، فنخرج من هذا بأن: المعتزلة يرون المخبر بجهل غير كاذب، ومخالفوهم يرونه كاذب غير آثم. ولهذا صحح الرازي في المحصول[٤] كون الخلاف لفظياً.

---

(١) تفسير الطبري (١٩٤/١٦)، إكمال المعلم لعياض (٧٧/٨)، شرح مسلم للنووي (١٥٨/١٦)، شرح البخاري للسفيري (٣٢٧/١)، شرح ابن رسلان لسنن أبي داود (٦٨٥/١٨)

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٠/٢)

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٣٢٥/٢)

(٤) المحصول في علم الأصول للرازي (٢٢٥/٤)، وانظر إرشاد الفحول للشوكاني (١٢٤/١)

قال النووي[١]: «وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو. عمداً كان أو سهواً. هذا مذهب أهل السنة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية». وفي المصباح المنير لأبي العباس الفيومي[٢]: «هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، سواء فيه العمد والخطأ. ولا واسطة بين الصدق والكذب على مذهب أهل السنة. والإثم يتبع العمد»، ونسب المازري وبدر الدين العيني[٣] القول المنسوب هنا لأهل السنة إلى الأشاعرة[٤].

*المسألة السادسة: هل للكذب تعلق بالزمان؟* ذكر الأصوليون في مسألة نسخ الأخبار خلافاً[٥]. قال بدر الدين ابن بهادر الزركشي[٦]: «المشهور أن الكذب: الخبر المخالف للمخبر عنه ماضياً كان أو مستقبلاً خلافاً لأبي القاسم الزجاجي في كتاب الأذكار بالمسائل النحوية ولابن قتيبة، حيث خصا الكذب بما مضى، وأما المستقبل فيقال له: خُلف، ولا يقال له: كذب» أي أنهما جعلاه من الإنشاء لا من الإخبار، ثم احتج الزركشي بأدلة من الكتاب والسنة وقال: «فالحق أنه يوصف بهما ماضياً

---

(١) شرح مسلم (٦٩/١)
(٢) المصباح المنير (ص٢٧٢)
(٣) قول أبي عبد الله المازري في المعلم بفوائد مسلم (٢٧٣/١)، والعيني في عمدة القاري (٢٦١/٣)
(٤) كذا فعل عياض في إكمال المعلم (١١٠/١)
(٥) البحر المحيط للزركشي (١٧٦/٣)
(٦) البحر المحيط للزركشي (٢٨٥/٣)، وانظر المفهم للقرطبي (١٠٧/١)

ومستقبلاً، لكن له وصف خاص وهو: الخلف والوفاء» أ.هـ.

*السابعة: قسم ابن القيم الكذب إلى قسمين*[١] فقال: «الكذب يراد به أمران، أحدهما: الخبر غير المطابق لمخبره، وهو نوعان: كذب عمد، وكذب خطأ»، قال: «والثاني من أقسام الكذب: الخبر الذي لا يجوز الإخبار به، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره، كخبر القاذف المنفرد برؤية الزنا، والإخبار به، فإنه كاذب في حكم الله، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره، ولهذا قال تعالى ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ فحكم الله في مثل هذا أن يعاقب عقوبة المفتري الكاذب، وإن كان خبره مطابقاً، وعلى هذا فلا تتحقق توبته حتى يعترف بأنه كاذب عند الله، كما أخبر الله تعالى به عنه، فإذا لم يعترف بأنه كاذب وجعله الله كاذباً، فأي توبة له؟ وهل هذا إلا محض الإصرار والمجاهرة بمخالفة حكم الله الذي حكم به عليه؟»

*وإلى قسمين آخرين وهي المسألة الثامنة* قال[٢]: «فإن الكذب نوعان أحدهما: كذب يجوز أن يكون متعلقه واقعاً كمن يقول: مات فلان، أو تزوج، أو ولد له، ولم يكن ذلك. والثاني: كذب لا يجوز أن يقع متعلقه وهو ما يحيله العقل وهذا أقبح نوعي الكذب» أ.هـ.

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم (٣٧١/١)

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (١٣٥٨/٤)

وهذا لا يعارض قاعدة الغزالي الآنفة، كما لا يعارضه ضرب الأمثال على لسان من لا يعقل كما يروى عن النعمان بن بشير أنه ضرب مثالاً على لسان الحيوانات[١].

*المسألة التاسعة: قال الحافظ*[٢]: «واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مختف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم والله أعلم» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قوله: (**عليَّ**) أي لا تنسبوا لي ما لم أقله، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»[٣]، «وإذا كان الكذبُ ممنوعاً في الشرع جملةً فهو على النبي عليه السلام أشد؛ لأن حقَّه أعظم وحق الشريعةِ آكد، وإباحةُ الكذب عليه ذريعةٌ إلى إبطال شرعه، وتحريف دينه»[٤]، «ولا مفهوم لقوله (عليَّ) لأنه لا يتصور أن يكذب له لنهيه عن مطلق الكذب»[٥].

قال عياض[٦]: «وقد اختلف في معنى هذا الحديث السلفُ والخلف، فذهب بعضُهم

---

(١) الأمثال في الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني (ص٤٠٩)

(٢) فتح الباري (٥/٣٠٠)

(٣) رواه البخاري (١٢٩١) ومسلم (٤) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٤) إكمال المعلم لعياض (١/١١٣)

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/١٩٩)

(٦) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/١١١)

إلى أنَّه عام في كل شيء كان من الدين أو غيره، وذهب آخرون إلى أن ذلك خاص في الكذب عليه في الدين وتعمُّده الخبر عنه بتحليل حرامٍ أو تحريم حلالٍ، أو إثبات شريعةٍ أو نفيها».

قال: «وقد روى قوم أيضاً تفسير الكذب عليه في حديث آخر أنَّه إنما هو فيمن كذب عليه في غيبه وشين الإسلام»، قال: «وذهب آخرون إلى أَنَّ الحديث ورد في رجُلٍ بعينه كذب عليه في حياته وادَّعى لقوم أنَّه رسولُه إليهم يحكم في أموالهم ودمائهم، فأمر عليه السلام بقتله إن وُجِد حياً وإحراقه إن وُجِد ميتاً».

وكل من عدا القول الأول مستمسك بما لا يصح[1]، قال الحافظ[2]: «وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته وما دروا أن تقويله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتجوا بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية» أ.هـ. وقال في موضع آخر[3]: «وهو اعتلال باطل لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب سواء كان له أو عليه والدين بحمد الله كامل غير محتاج

---

(١) وانظر فتح المغيث للسخاوي (٣٢٣/١) مكتبة السنة. ط ١٤٢٤هـ.

(٢) الفتح لابن حجر (١٩٩/١-٢٠٠)

(٣) الفتح (٤٩٩/٦)

إلى تقويته بالكذب».

والمشار إليهم هنا هم فرقة الكرامية، قال أبو عبد الله القرطبي[١]: «فتخويفه صلى الله عليه وسلم أمته بالنار على الكذب، دليل على أنه كان يعلم أنه سيكذب عليه. فحذار مما وضعه أعداء الدين وزنادقة المسلمين في باب الترغيب والترهيب وغير ذلك، وأعظمهم ضرراً أقوام من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث حسبة فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم، ثقة منهم بهم وركونا إليهم فضلوا وأضلوا» أ.هـ.

ووصفهم ابن كثير بالجهلة الأغبياء[٢]، «قال أبو بكر مُحَمَّد بن المنصور السمعاني: ذهب بعض الكرامية إلى جواز وضع الاحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيباً للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية واغتروا بأحاديث»[٣]، منها ما جاء في بعض الطرق من زيادة «من كذب علي ليضل به الناس» وهي زيادة ضعيفة[٤]، وعلى تقدير صحتها تكون «على التوكيد لا على ما سواه ، مثل ذلك قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾»[٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٨٠/١)

(٢) تفسير القرآن (٣٦٩/٣)

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٩٦/١)

(٤) انظر: ذخيرة الحفاظ لابن طاهر (٢٣٩٤/٤)، والموضوعات لابن الجوزي (٩٦/١)، وفتح الباري (٢٠٠/١)، وقال في نكته على ابن الصلاح (٨٥٥/٢) : «اتفق أئمة الحديث على أنها زيادة ضعيفة».

(٥) من كلام أبي جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢/١)، وعنه القاضي في إكمال المعلم (١١٢/١)

قال ابن عراق الكناني[١]: «لأن اللام في قوله: (ليضل) لام العاقبة لا لام التعليل، أو هي للتأكيد ولا مفهوم لها، وعلى هذين الوجهين خرج قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لأن افتراء الكذب على الله محرم مطلقاً سواء قصد به الإضلال أم لا»، زاد في الفتح[٢]: «والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم» أ.هـ.

وأطال النووي النفس فيهم فجمع متفرق قولهم ومما قاله[٣]: «وهذا الذي انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة، ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط اللائقة بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة الفاسدة فخالفوا قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والأحاديث الصريحة المشهورة في إعظام شهادة الزور، وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد، وغير ذلك من الدلائل القطعيات في تحريم الكذب على آحاد الناس فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحي، وإذا نظر في قولهم وجد كذباً على الله تعالى قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ ومن أعجب الأشياء قولهم هذا

---

(١) في تنزيه الشريعة المرفوعة (١/١٣)، وانظر فتح الباري (١/٢٠٠)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠١)

(٣) شرح مسلم للنووي (١/٧٠)

كذب له وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع فإن كل ذلك عندهم كذب عليه.

وأما الحديث الذي تعلقوا به فأجاب العلماء عنه بأجوبة أحسنها وأخصرها: أن قوله: (ليضل الناس) زيادة باطلة اتفق الحفاظ على إبطالها وأنها لا تعرف صحيحة بحال. الثاني جواب أبي جعفر الطحاوي: أنها لو صحت لكانت للتأكيد كقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾. الثالث: أن اللام في ليضل ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة معناه أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر وعلى هذا يكون معناه فقد يصير أمر كذبه إضلالاً. وعلى الجملة مذهبهم أرك من أن يعتنى بإيراده وأبعد من أن يهتم بإبعاده وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده» انتهى.

وفي سياق كلام الخطيب عن عدم قبول رواية الفاسق قال(١): «وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعمد له ذنبٌ كبير وجرمٌ غير مغفور».

قال الذهبي في كتابه الكبائر(٢): «ذهب طائفة من العلماء إلى أن الكذب على الله وعلى رسوله كفر ينقل عن الملة. ولا ريب أن الكذب على الله وعلى رسوله في تحليل حرام وتحريم حلال كفر محض وإنما الشأن في الكذب عليه فيما سوى ذلك» أ.هـ، لعله يريد في

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٧٧)

(٢) الكبائر (ص٧٠)، والزواجر للهيتمي (١/١٦٢)

الترغيب والترهيب.

قال النووي[١]: «تعظيم تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم وأنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله[٢]. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف، وقال الشيخ أبو مُحَمَّد الجويني والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم، حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب وأنه كان يقول في درسه كثيراً: من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً كفر وأريق دمه، وضعف إمام الحرمين هذا القول وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب وإنه هفوة عظيمة، والصواب ما قدمناه عن الجمهور» أ.هـ.

وقد توبع الجويني فيما ذهب إليه، قال ابن عراق الكناني[٣]: «نقل الحافظ عماد الدين ابن كثير عن أبي الفضل الهمذاني شيخ ابن عقيل من الحنابلة أنه وافق الجويني على هذه المقالة»، وأفاد ابن حجر[٤] أن ابن المنير مال لهذا القول، وأبا بكر ابن العربي[٥].

---

(١) شرح مسلم (٦٩/١)

(٢) ونحوه للقرطبي في المفهم (١١٥/١)، وللعيني في نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار (٤٣/١)، ولابن أمير الحاج في التقرير والتحبير (١٦١/٤)

(٣) تنزيه الشريعة (١٢/١)

(٤) فتح الباري (٢٠٢/١)

(٥) فتح الباري (٤٩٩/٦)

**مسألة:**

قال النووي[١]: «من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً في حديث واحد فسق وردت رواياته كلها وبطل الاحتجاج بجميعها، فلو تاب وحسنت توبته، فقد قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم في الأصول والفروع: لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته أبداً بل يحتم جرحه دائماً، وأطلق الصيرفي وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك. قال: وذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة.

ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة. قلت: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحتْ توبته بشروطها المعروفة وهي الإقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا والله أعلم» انتهى كلام النووي.

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/٦٩-٧٠)

قلت: وليس الذي ردَّه بالضعف الذي صوَّره، بل له وجه قوي من النظر، فإن معرفة صحة توبة من تسور باب الكذب على الشارع أمر يعسر الجزم به والله المستعان.

❁ ❁ ❁

قوله: (**فليتبوأ**) قال أبو عبيد الهروي[١]: «أصل البواء: اللزوم. يقال: أباء الإمام فلانًا بفلان: أي ألزمه دمه، وقتله به، وفلان بواء لفلان: إذا قتل به. وهو كقوله: بوأه الله تعالى منزلًا: أي ألزمه إياه، وأسكنه إياه. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ أي أنزلناهم منزلًا صالحًا، والمبوأ: المنزل الملزوم» أ.هـ.

وقال الراغب[٢]:«أصل البواء: مساواة الأجزاء في المكان، خلاف النبو الذي هو منافاة الأجزاء. يقال: مكان بواء: إذا لم يكن نابياً بنازله، وبوأت له مكاناً: سويته فتبوأ»، وفي جمهرة ابن دريد[٣]: « والمباءة: المرجع إلى الشيء»، قال ابن فارس[٤]: «الباء والواو والهمزة، أصلان: أحدهما الرجوع إلى الشيء، والآخر تساوي الشيئين»، واتفق الجميع على: منزل القوم[٥].

---

(١) الغريبين في القرآن والحديث (٢١٨/١)

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص١٥٨)

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد (٢٢٩/١)

(٤) معجم مقاييس اللغة (٣١٢/١)

(٥) وانظر العين (٤١١/٨)، ومجمل اللغة (١٣٨/١)، والصحاح (٣٧/١)، والمحيط في اللغة (٤٤٣/١٠)،

قال أبو عبيد الهروي[١]: «ومنه الحديث: «فليتبوء مقعده من النار» أي لينزل منزله منها». وفي مشارق الأنوار[٢]: «قوله: «فليتبوأ مقعده من النار» مهموز الأخير، أي ينزل منزله منها ويتخذه. قيل: هو على طريق الدعاء عليه، أي بوأه الله ذلك وخرج مخرج الأمر. وقيل: بل هو على الخبر وأنه استحق ذلك واستوجبه» أ.هـ.

وقال أبو العباس القرطبي[٣]: «وهذه صيغة أمر والمراد بها التهديد والوعيد، وقيل: معناها الدعاء أي بوأه الله ذلك، وقيل: معناها الإخبار بوقوع العذاب به في نار جهنم»، وفي شرح مجد الدين ابن الأثير على مسند الشافعي[٤]: «وجاء به بلفظ الأمر جواباً بالشرط ليكون أبلغ في وجوب الفعل والذم له».

قال الطيبي[٥]: «والأمر بالتبوء تهكم وتغليظ، إذ لو قيل: كان مقعده في النار، لم يكن كذلك، وأيضاً فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه، أي كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد في جزائه التبوء» و«أصل التبوء من مباءة الإبل: وهي أعطانها، يقال: تبوأ لنفسه مكاناً إذا اتخذه. وظاهر اللفظ الأمر ومعناه الخبر، وقد يكون ظاهر

---

والمحكم والمحيط الأعظم (١٠/٥٦٢)،

(١) الغريبين (١/٢١٩)، ونحوه في النهاية لابن الأثير (١/١٥٩)

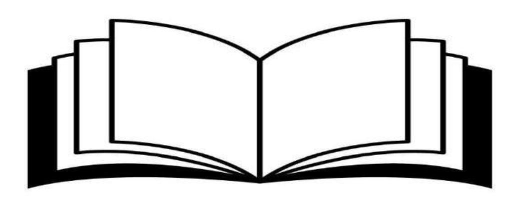
(٢) مشارق الأنوار لعياض (١/١٠٣)

(٣) المفهم للقرطبي (١/١١٤)

(٤) الشافي شرح مسند الشافعي (٥/٥٦٤)

(٥) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٧٢٠)

اللفظ الخبر ومعناه الأمر كقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾»[1]. وبالله تعالى التوفيق.



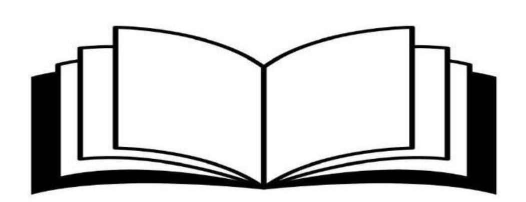
---

([1]) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (١/٢٢٨)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٦ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: بحسب المرء من العلم أن يخشى الله، وبحسبه جهلاً أن يعجب بعلمه.**

مضى الكلام على هذا الأثر في أول الكتاب برقم (١٥).



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٧ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا يحيى بن يمان ثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كان عبد الله لطيفاً فطناً.**

لا بأس بإسناده، رجاله ثقات خلا يحي فمتكلم فيه، ومدار الأثر عليه، فرواه عنه ثلاثة: **أبو خيثمة** في كتابنا هذا، ورواه أبو القاسم البغوي - راوي كتابنا هذا عن أبي خيثمة – عنه، وعن **عبد الله بن عمر** كلاهما عن ابن يمان في كتابه الذي صنفه في الصحابة، ومن طريق البغوي رواه ابن عساكر في تأريخه. وتابعهما **أحمد ابن حنبل** في ابن يمان فيما رواه عنه صالح ابنه في مسائله عنه[١]. واقتبس نص الأثر أبو نعيم الأصبهاني في سياق وصفه لابن مسعود من كتابه في الصحابة[٢].

❁ ❁ ❁

قوله: **(كان عبد الله)**، لفظ (كان) مشعر بالدوام والتكرار على خلافٍ بينهم، رجح الشوكاني[٣] إفادته الاستمرار وعموم الأزمان ثم حملها وما بعدها على معنى الغالب

---

(١) معجم الصحابة (٣/٤٦٥) للبغوي، وتأريخ دمشق لابن عساكر (٣٣/٦٦)، مسائل أحمد رواية ابنه أبو الفضل صالح (٣/١٥٨)

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/١٧٦٥)، ونقله ابن عساكر في التأريخ (٣٣/٦١) بلا عزو.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني (٢/٢٦٨)

من الحال. وساق الزركشي أقوالاً ثم قال[١]: «والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه بل إن إفادة الكلام شيئاً من ذلك كان لدليل آخر» أ.هـ.

والكلام هنا منقول على لسان إبراهيم النخعي يصف به عبد الله بن مسعود ﷺ فقد كان أكثَر العناية بعلمه وتبع مَن صحبه مِن كبار التابعين، فقد أخذ عن شريح، ومسروق، وعلقمة، وعبيدة، ومنهم من أهل بيته كالأسود بن يزيد، وعبد الرحمن بن يزيد، وغيرهم إلا أنه لم يلقه. ويروى عن الأعمش أنه قال[٢]: «قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعتُ، وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد عن عبد الله»، وفيه أنه إذا أرسل جازماً فقد أحكم المروي من غير ما طريق.

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١٢٢/٤)، وناقشها أيضاً في البحر المحيط في أصول الفقه (٧٧/٢)

(٢) رواه: ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٨٠/٦)، والترمذي في العلل الصغير (ص٧٥٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥١٩/١٤)، وشرح معاني الآثار له (٢٢٦/١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (٤٠١/١). ورواه إسحاق في مسنده فيما أفاده ابن حجر في المطالب العالية (٥٩٨/١٢). ورواه ابن عبد البر في التمهيد (٣٧/١- ٣٨)، من طريق ابن أبي خيثمة في التأريخ، وحكاه معلقاً عن تأريخ ابن أبي خيثمة: أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح (٣٥٨/١)، وبدر الدين الزركشي في النكت على ابن الصلاح (١٣٠/٢)

قال أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[١] في رواية من هذا النحو: «فهذه الرواية وإن كان فيها إرسال؛ فإبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود، وعبد الرحمن ابني يزيد، وغيرهم من كبراء أصحاب عبد الله، وهو القائل: إذا قلت لكم: قال عبد الله بن مسعود فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

قوله: (**لطيفاً**) كلمة تطلق ويراد بها أكثر من معنى، وهي هنا ربما تعود على الخَلق أو الخُلق فعلى الأول يصفه بصغر الحجم، وعلى الثاني بالبر والرفق.

قال أبو الحسين ابن فارس[٢]: «اللام والطاء والفاء، أصلٌ يدل على رفقٍ ويدل على صغرٍ في الشيء. فاللطف: الرفق في العمل؛ يقال: هو لطيف بعباده، أي رءوف رفيق» أ.هـ. وفي الصحاح[٣]: «لطف الشيء بالضم يلطف لطافة، أي صغر، فهو لطيف... واللطف في العمل: الرفق فيه. واللطف من الله تعالى: التوفيق والعصمة. وألطفه بكذا، أي بره به» أ.هـ.

---

(١) سنن الدارقطني (٤/٢٢٦)

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/٢٥٠)، ومجمل اللغة (ص٨٠٨)

(٣) الصحاح تاج اللغة لأبي نصر الجوهري (٤/١٤٢٦)

ونقل أبو منصور الأزهري عن ابن الأعرابي قوله[١]: «ولطف الشيء يلطف إذا صغر، قال: وجارية لطيفة الخصر إذا كانت ضامرة البطن»، وفي كتاب الصاحب ابن عباد[٢]: «واللطف اللطيف والشيء اليسير، وطعم طعاماً لطفاً أي قليلاً».

قال الراغب[٣]: «اللطيف إذا وصف به الجسم فضد الجثل، وهو الثقيل، يقال: شعر جثل، أي: كثير، ويعبر باللطافة واللطف عن الحركة الخفيفة، وعن تعاطي الأمور الدقيقة، وقد يعبر باللطائف عما لا تدركه الحاسة، ويصح أن يكون وصف الله تعالى به على هذا الوجه، وأن يكون لمعرفته بدقائق الأمور، وأن يكون لرفقه بالعباد في هدايتهم. قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾، ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾ أي: يحسن الاستخراج. تنبيهاً على ما أوصل إليه يوسف حيث ألقاه إخوته في الجب، وقد يعبر عن التحف المتوصل بها إلى المودة باللطف» أ.هـ.

وفرق ابن الأثير بينهما فقال[٤]: «لطف به وله، بالفتح، يلطف لطفاً إذا رفق به، فأما لطف بالضم يلطف، فمعناه صغر ودق».

---

(١) تهذيب اللغة (١٣/٢٣٥)

(٢) المحيط في اللغة (٩/١٧٧)، وانظر أيضاً : كتاب العين (٧/٤٢٩)، والغريبين لأبي عبيد الهروي (٥/١٦٨٩)، وغريب الحديث للخطابي (٢/٤٧١)، والمجموع المغيث لأبي موسى (١/٨٢٩)

(٣) المفردات في غريب القرآن (ص٧٤٠)

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٥١)،

وكان ابن مسعود ﷺ يُذكر بصغر الحجم[١] ودقة ساقيه[٢]، كما أنه كان رفيقاً بأصحابه براً بهم، وإبراهيم لما لم يثبت له لقاء به ﷺ فلعله لم يرد وصف الحجم، خاصة وأنه أتبعها بوصف آخر من أوصاف النفس.

❊ ❊ ❊

قوله: **(فطناً)** الفطنة: «ضد الغباوة»[٣]، «كالفهم»[٤]، و«تدل على ذكاء وعلم بشيء»[٥]، قال ابن فارس[٦]: «الفطنة من قولك: هو فطن، وفطن أي: عالم». قال أبو هلال العسكري[٧]: «الفرق بين الفطنة والعلم: أن الفطنة هي التنبه على المعنى، وضدها الغفلة ورجل مغفل لا فطنة له ... ويجوز أن يقال أن الفطنة ابتداء المعرفة من وجه

---

(١) روى ابن سعد في الطبقات الكبير (١٤٥/٣) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: «كان عبد الله رجلاً نحيفاً قصيراً»، وعن قيس بن أبي حازم قال: «رأيت عبد الله بن مسعود رجلاً خفيف اللحم».

(٢) ففي مسند أحمد (٢٤٤/٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٨٤/٦)، والأدب المفرد للبخاري (ص٩٢)، ومعجم الطبراني الكبير (٩٥/٩) من حديث علي بن أبي طالب. وفي مسند أحمد (٩٩/٧)، ومسند البزار (٢٤٥/٨)، وصحيح ابن حبان (٥٤٦/١٥)، من حديث عبد الله بن مسعود (٩٩/٧) أن القوم ضحكوا من دقة ساقيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مم تضحكون؟ قالوا: يا نبي الله من دقة ساقيه، فقال: والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أحد»، ورجالهم موثقون وسنده حسن

(٣) لسان العرب (٣٢٣/١٣)

(٤) الصحاح لأبي نصر الجوهري (٢١٧٧/٦)

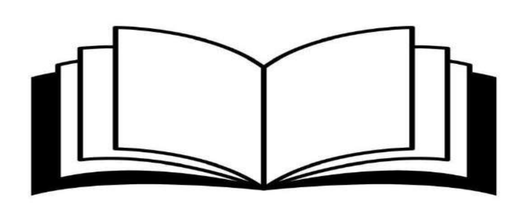
(٥) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين ابن فارس (٥١٠/٤)

(٦) مجمل اللغة (ص٧٢٣)

(٧) معجم الفروق اللغوية (ص٤٠٨)

غامض، فكل فطنة علم وليس كل علم فطنة» أ.هـ. وقال[١]: «الفرق بين الذكاء والفطنة: أن الذكاء تمام الفطنة من قولك ذكت النار إذا تم اشتعالها ... ففي الذكاء معنى زائد على الفطنة» أ.هـ.

ولعل أكثر ما شد انتباه الراوي في الموصوف ﷺ لطفه مع فطنته، فعِلمه ﷺ بحاجة طلابه وعنايته بهم دليل على حسن خلقه وبره بهم، مع فطنة وفهم ومراعاة لأحوالهم[٢] والله تعالى أعلم.



(١) المصدر السابق (ص٢٤٢)

(٢) وسيأتي تحت الأثر رقم (٥٩) ذكر بعض من ذلك.

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٨ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جعفر بن عون نا الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق قال: قال عبد الله: لو أن ابن عباس أدرك أسناننا ما عاشره منا أحد،**

**قال: وكان يقول: نعم ترجمان القرآن بن عباس ﷺ.**

سنده صحيح لولا عنعنة سليمان بن مهران الأعمش، وصححه مع ذلك الحافظ أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني[١].

وهو أثر مشهور عنه، وقد جمع المصنف طرفيه، في حين فرقه غيره، فرواه قوم مقتصراً على الطرف الأول، وآخرون على طرفه الثاني. فرواية **جعفر بن عون** عن الأعمش جمعها المصنف هنا وتابعه عليها: أحمد بن حنبل في الصحابة، ومُحَمَّد بن بشار: عند الطبري وأبي عروبة الحراني. ومُحَمَّد بن عبد الوهاب بن حبيب عند البيهقي في الدلائل، وأحمد بن حازم ابن أبي غرزة الغفاري عند الخطيب البغدادي[٢].

لكن ورد عن جعفر أنه اقتصر على أحد جزئيه، حيث روى ابني أبي شيبة: أبو بكر في المصنف، وعثمان عند أبي نعيم الأصبهاني[٣] عنه – أعني جعفر – الجزء الأخير

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٧/١٠٠)

(٢) فضائل الصحابة لأحمد (٢/٩٥٧)، تهذيب الآثار لأبي جعفر الطبري مسند ابن عباس (١/١٧٢)، المنتقى من كتاب الطبقات لأبي عروبة (ص٦٨)، دلائل النبوة للبيهقي (٦/١٩٣)، تأريخ بغداد للخطيب (١/١٨٦)

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/١٧٠٢)

الخاص بالترجمان.

ورواه : **حفص بن غياث** عن الأعمش، واختلف عنه، فخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف مقتصراً على الطرف الأول منه، ومن طريقه إبراهيم الحربي في الغريب. وتابع أبا بكر عليه: عمر بن حفص عن أبيه عند البخاري في التأريخ، والفسوي في المعرفة. ثم أتبعه الفسوي بالطرف الآخر من الأثر من طريق مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير عن حفص به [١].

وكذلك رواه **سفيان الثوري** عن الأعمش، واختلف عنه بمثل ما جرى لحفص، فجمع طرفيه القطان[٢]، وعبد الرزاق[٣]، كلاهما عند أحمد، واقتصر على الطرف الأخير منه: وكيع وإسحاق الأزرق، ومُحَمَّد بن كثير. روى الأولان منهما: الطبري في التفسير، وثالثهما عند الحاكم في المستدرك، وثانيهما في الشريعة للآجري [٤].

ولكن الطبري لما ساق إسناده من طريق الأزرق في تهذيب الآثار ذكره تاماً بطرفيه، وروى كذلك الطرف الأول من الأثر من طريق مُحَمَّد بن عبد الله بن الزبير عنه[٥].

ورواه ابن سعد من طريق **أبي معاوية الضرير، والنضر بن إسماعيل**، وأفاد بأن رواية النضر فيها الزيادة، ما يعني أن رواية الضرير مقتصرة على الطرف الأول، وكذا خرجه – أعني طريق أبي معاوية – على النحو الذي أفاده ابن سعد: الطبري في التهذيب،

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٦/٣٨٣)، التأريخ الكبير للبخاري (٥/٤)، المعرفة والتأريخ للفسوي (١/٤٩٥ – ٤٩٦)

(٢) فضائل الصحابة لأحمد (٢/٨٤٥– ٨٤٦)

(٣) فضائل الصحابة لأحمد (٢/٨٤٧)، المعرفة والتأريخ للفسوي (١/٤٩٦)

(٤) جامع البيان للطبري (١/٩٠)، مستدرك الحاكم (٣/٦١٨)، الشريعة للآجري (٥/٢٢٧١)،

(٥) تهذيب الآثار مسند ابن عباس للطبري (١/١٧٣)

والحاكم في المستدرك، والبيهقي في المدخل إلى السنن[1].

ثم روى البيهقي الأثر تاماً من طريق **أبي مسهر** عن الأعمش، إلا أنه فرق في سنده، فجعل الطرف الأخير من كلام الأعمش عمن لم يسمي من شيوخه. وتابع الأعمش في الطرف الأخير منه: سلمة بن كهيل قال: «قال عبد الله: نعم ترجمان القرآن ابن عباس». رواه عنه: ابن سعد، وأحمد[2]. ولم يثبتوا له لقاء بابن عباس؛ بله ابن مسعود رضي الله عنهما.

وثمة رواية غريبة عند أبي بكر الخطيب في الفقيه والمتفقه[3] بسنده إلى ابن عيينة عن الأعمش عن إبراهيم قال: «قال عمر: نعم ترجمان القرآن ابن عباس»، فجعله من كلام عمر رضي الله عنه، ولم يُتابع عليه فيما بلغه علمي. ورواه أبو نعيم[4] مرفوعاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وفي سنده عبد الله بن خراش ضعفوه.

❁ ❁ ❁

قوله: **(أدرك أسناننا)** أي أعمارنا، «يقال: فلان سن فلان، إذا كان مثله في السن»[5]. وقد كان ابن عباس رضي الله عنه ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم[6]،

---

([1]) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٢٧٩) طبعة دار الكتب العلمية، تهذيب الآثار مسند ابن عباس للطبري (١/١٧٣)، المستدرك للحاكم (٣/٦١٨)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (٢/٥٧١)

([2]) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٢٧٩) طبعة دار الكتب العلمية، فضائل الصحابة لأحمد (٢/٨٤٥ و٩٥٧)

([3]) الفقيه والمتفقه للخطيب (٢/٢٩٢)

([4]) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/٣١٦)، ومعرفة الصحابة (٣/١٧٠١) كلاهما لأبي نعيم الأصبهاني.

([5]) انظر النهاية لابن الأثير (٢/٤١٢)

([6]) صحح هذا أبو عمر ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/٩٣٤)، وابن حجر في الإصابة (٤/١٢٢)، وإلا

فاجتهد في الطلب وتتلمذ على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صار ذا شأن أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان يدخله مع أشياخ بدر[١].

ويروى أن ابن عمر سئل عن مسألة فقال: ائت ابن عباس، فإنه أعلم من بقي بما أنزل الله على مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم[٢]. وعن عائشة رضي الله عنها أنها سألت: من ولي الموسم؟ قالوا: ابن عباس. قالت: هو أعلم الناس بالحج[٣]. وقد كان دعا له النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «اللهم علمه الكتاب»[٤]، و«اللهم فقهه في الدين»[٥]، «وعلمه التأويل»[٦].

قوله: (**ما عاشره منا أحد**) وفي لفظ: (عشره)[٧]، وصححه الذهبي[٨]. قال ابن فارس[٩]: «العين والشين والراء أصلان صحيحان: أحدهما في عدد معلوم ثم يحمل عليه غيره، والآخر يدل على مداخلة ومخالطة»، والأول هنا هو المراد.

---

فقد روي عنه عدداً من الأقوال ولم يتجاوز فيها الخمسة عشر عاماً.

(١) صحيح البخاري (٤٩٧٠)

(٢) تأريخ أبي زرعة (ص٦١٦)، وأخبار مكة للفاكهي (٢/٣٢٣)، وانظر الإصابة (٤/١٢٧)

(٣) تأريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٦١٦)

(٤) صحيح البخاري (٧٥)، وفي لفظ (٣٧٥٦) «اللهم علمه الحكمة»

(٥) صحيح البخاري (١٤٣)

(٦) زيادة رواها أحمد في المسند (٤/٢٢٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٨٣)، وابن حبان في الصحيح (١٥/٥٣١).

(٧) لفظ أحمد في فضائل الصحابة (٢/٩٥٧)، وابن سعد في الطبقات (٢/٣١٥)، والبيهقي في المدخل (١/١٥٣)

(٨) تأريخ الإسلام (٢/٦٦٢)

(٩) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٣٢٤)

والمعنى «لو كان في السن مثلنا ما بلغ أحد منا عشره في العلم»[١]، قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري[٢]: «فإنه يعني بقوله: «ما عاشره منا أحد» ما بلغ عشيره منا أحد. أحد. يقال منه: عشر فلان فلاناً، إذا بلغ عشره يعشره عشراً، والعشر المصدر، وهو عشره وعشيره ومعشاره، ومن المعشار قول الله تعالى ذكره: ﴿وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ﴾، ومن العشير قول الشاعر:

فَمَا بَلَغَ الْمُدَّاحُ مَدْحَكَ كُلَّهُ ... وَلَا عُشْرَ مِعْشَارِ الْعَشِيرِ الْمُعَشَّرِ

ويجمع العشير أعشراً، والعشر أعشاراً، كما قال امرؤ القيس بن حجر في جمع العشر:

وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكِ إِلَّا لِتَضْرِبِي ... بِسَهْمَيْكِ فِي أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ» أ.هـ.

قوله: **(وكان يقول)** القائل هو الأعمش، ففي رواية الفسوي[٣] «قال الأعمش: وسمعتهم يتحدثون أن عبد الله قال» فذكره.

---

(١) اقتباس من كلام إبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٥٦/١)، ونقلها بغير عزو أبو موسى المديني في المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٤٥٠/٢)، ومجد الدين ابن الأثير في النهاية (٢٤٠/٣)، وابن منظور في لسان العرب (٥٧٠/٤).

(٢) تهذيب الآثار للطبري (١٨٣/١- ١٨٤)

(٣) المعرفة والتأريخ (٤٩٥/١)

قوله: **(نعم ترجمان القرآن)** نِعم، كلمة مدح ضد بئس، قال أبو القاسم الزجاجي[1]: «نعم: للحمد والثناء المستحق الشائع في الجنس كقولك: نعم الرجل زيد، إنما هو مدح له بالحمد المستحق في جنس الرجال» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

و**(الترجمان)** اسم لفاعل الترجمة، واختلفت عباراتهم في شرح معناها؛ مع اتفاقهم على استعمالها بين اللغات المختلفة. وهي أشمل من ذلك وأعم، وإنما يتحقق معنى الكلمة بين اللغات المتباينة لظهور حاجة الأطراف إلى التوضيح والبيان، وإلا فمن حيث الوضع لا بد وأن لها أصلاً يحمل عليه هذا المعنى، فمنهم من جعلها من التفسير، ومنهم من استعمل عبارة "التعبير"، وكُني بها عن التبليغ، وتستعمل أيضاً في الواسطة.

وأغلب المعاجم اللغوية تجاهلتها، قال أبو نصر الجوهري[2]: «يقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر»، وفي كتاب ابن سيده: «والترجمان: المفسر للسان. وقد ترجمه، وترجم عنه والجمع: تراجم»، وفي موضع آخر قال: «المفسر للبيان». وقال أبو الفتح عثمان بن جني: «ترجم وهو منقول من ترجم عن الشيء إذا فسره».

---

(1) حروف المعاني والصفات للزجاجي (ص١٦)

(2) الصحاح للجوهري (٥/١٩٢٨)، المحكم والمحيط الأعظم (٧/٤٢١ و٥٩٣)، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة (ص٤٧- ٤٨)

وقال أبو العباس الفيومي[١]: «ترجم فلان كلامه: إذا بينه وأوضحه، وترجم كلام غيره إذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم» أ.هـ. ثم ذكر الخلاف في أنها رباعية على وزن فعلل، من ترجم تاءها أصلية، وأن منهم من جعلها ثلاثية من رجم وهو صنيع الجوهري، وأفاد بأن الأكثر على أصليتها.

وكان أبو الفيض مرتضى الزبيدي[٢] قد عرض لذكر الخلاف ونصر الجوهري في وضعه الكلمة في تركيب رجم وليس ترجم، ومما قاله معقباً على قول الجوهري: «مع أن أبا حيان قد صرح بأن وزنه تفعلان، ويؤيده قول ابن قتيبة في أدب الكاتب أن الترجمة تفعلة من الرجم، ثم وقع الخلاف هل هو من الرجم بالحجارة؛ لأن المتكلم رمى به، أو من الرجم بالغيب؛ لأن المترجم يتوصل لذلك به؟ قولان لا تنافي بينهما. وهل هو عربي أو معرب (درغمان) فتصرفوا فيه؟ فيه خلاف نقله شيخنا. قلت: إذا كان معرباً فموضع ذكره هنا لأنه حينئذ لا يشتق من (رجم)، فتأمل» أ.هـ.

قلت: ما نقله عن أدب الكاتب لم أجده فيه، لكنه في شرحه لأبي منصور الجواليقي[٣] وفيه يقول: «الترجمة: تفسير لسان بلسان آخر، وهو تفعلة من رجمت أرجم رجماً إذا ظننت وحدست ومنه قوله تعالى: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ ... فكأن الترجمان الذي

---

(١) المصباح المنير للفيومي (٧٤/١)، وقد استعمل تفسيره هذا غير واحد غفلت عن تقييدهم ومنهم ابن نجيم في البحر الرائق (٦٨/٧)

(٢) تاج العروس (٣٢٨/٣١)

(٣) شرح أدب الكاتب للجواليقي (ص٣٢)

يصيب بظنه معنى كلام المتكلمين بلسانين» أ.هـ.

ثم إن تفسير اللفظ ونقله من لسان لآخر ليس من الظن والحدس، بل هو عن معرفة وعلم باللفظين وما وضعا له في لغتيهما. لكن لعلها مبالغة في القول وقد قالوا[١]: «يقال: لسان مرجم؛ إذا كان فصيحاً قوالاً». مع أن هذه الكلمة أيضاً يختلف مدلولها بحسب المضاف إليها، فيقال: «وكلام مرجم: عن غير يقين»[٢]، وقال أبو إبراهيم الفارابي[٣]: «رجل مرجم، أي: شديد. كأنه يرجم به مناوئ»، وفي كتاب ابن فارس[٤]: «وفرس مرجم: يرجم الأرض بحوافره». فتكون الترجمة إلى الرمي أقرب منها إلى الظن، وإن قيل بأصلية التاء فهي كلمة مستقلة والله تعالى أعلم.

قال الحافظ[٥]: «وقد اختلف هل هو عربي أو معرب؟ والثاني أشهر، وعلى الأول فنونه زائدة اتفاقاً. ثم قيل: هو من ترجيم الظن، وقيل: من الرجم. فعلى الثاني تكون التاء أيضاً زائدة، ويوجب كونه من الرجم أن الذي يلقي الكلام كأنه يرجم الذي يلقيه إليه» أ.هـ.

---

(١) تهذيب الأزهري (١١/٥٠)، مصباح الفيومي (١/٧٤)

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٦٦)

(٣) معجم ديوان العرب للفارابي (١/٣٠٠)

(٤) مجمل اللغة لابن فارس (ص٤٣٢)

(٥) فتح الباري لابن حجر (٨/٢١٧)

ومن عرف الكلمة **بالتفسير** من الشراح مقتصراً عليه: أبو العباس القرطبي، وابن الملك الكرماني[١]. ومنهم من قيد التفسير باختلاف اللغة أو اللسان ومن هؤلاء: المظهري، والكوراني، والقسطلاني، والقاري نور الدين علي الملا الهروي[٢].

وكان الكوراني قد تجرأ فأتى بما لم يسبق إليه – في حدود ما أعلم – فقال: «والترجمة في الأصل نقل معنى اللغة إلى لغة أخرى، ثم اتسع فيه» أ.هـ. ولم أقف على من سبقه بهذا من أهل الفن[٣]، وقد اختلفوا فيما ذكرتُ آنفاً في اشتقاقها وعربيتها، ويبعد – في ظني والله أعلم – أن يكون وضع الكلمة العربية كان لهذا المعنى في حين يكثر استعمالها بينهم في غيره كما ستأتي أمثلة كثيرة على ذلك. والأولى أن تكون العرب تكلمتْ بها فيما بينها، ولما احتاجت إلى التعبير عن المعنى المذكور استلت الكلمة المناسبة بحسب الاشتقاق أو غيره والله تعالى أعلم.

---

(١) القرطبي في شرحه على مسلم الموسوم بالمفهم (٦١/٣)، ، ابن الملك في شرحه مصابيح البغوي (٣٩/٦ و٢٦٧)

(٢) المظهري في المفاتيح على المصابيح (٤٨٦/٥)، و(١٧٩/٦)، الكوراني في شرح البخاري الكوثر الجاري (٩٤/١١ و٢٨٤)، القسطلاني في شرحه على البخاري إرشاد الساري (٢٥٨/١٠)، القاري في مرقاة المفاتيح على المشكاة (٣٥٢٤/٨)

(٣) لكن تبعه بالتصريح بهذا شهاب الدين الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي (٢٤٥/٥) وبالغ حتى جعل ما سوى ذلك من المعاني مجازاً.

ومن الشراح من جعلها من **التعبير** وكفى، كقول أبي الفرج ابن الجوزي: «الترجمان المعبر عن الإنسان»[١]، ومن هذا ما نقله أبو جعفر النحاس، وأبو عبد الله القرطبي[٢] عن أبي عبيد ترجيحه لقراءة الإفراد من قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ لبيان حكم الواحد فقال عنها: «فبينت أن لكل يوم إطعام واحد، فالواحد مترجم عن الجميع، وليس الجميع بمترجم عن واحد»، وفيه استعمال الترجمة للتعبير والله أعلم.

ومنهم من قيد التعبير باختلاف اللغات ومن هؤلاء: النووي[٣]، كذا فعل الكوراني في موضع من كتابه وكرر ادعاءه السابق[٤] فقال: «الترجمان - بضم التاء وفتحها - من يُعبر عن الإنسان عند الحاكم، أصله نقل كلام الغير بلسان آخر» أ.هـ. ولعل معتمده ما نقله من كلام مجد الدين ابن الأثير إذ يقول في النهاية[٥]: «ترجم: في حديث هرقل (إنه قال لترجمانه) الترجمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى. والجمع التراجم» أ.هـ.

ولا يخفى أن ابن الأثير كان بصدد الكلام عن استعمال الكلمة في هذا الموضع، ولم يتوسع فيها، ولا تطرق إلى أصلها، وفي الباب أحاديث تحمل على غير هذا المحمل نأتي

---

(١) ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤٤٣/١)

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٩٥/١)، وتفسير القرطبي (٢٨٧/٢)

(٣) النووي في شرحه على مسلم (١٠١/٧)

(٤) الكوثر الجاري للكوراني (٤١٧/٣)

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١٨٦/١)

على ذكرها، مع أن الكثير من أهل العلم استروح لهذا المعنى – أعني اختلاف اللغة – منهم: عياض، وابن قرقول، وبطال الركبي، وزين الدين الرازي[١].

وتنوع استعمالهم لها بمعنى التعبير، فتوسعوا، ومن أقوالهم: العين ترجمان القلب[٢]، وكأن المراد بها هنا الواسطة، وقالوا أيضاً: اللسان ترجمان القلب[٣]، ويفهم منه هنا التعبير أي أن اللسان هو المعبر عما في القلب ويفصح عنه، ومنه قول أبي الحسن الماوردي في الأدب: «اعلم أن الكلام ترجمان يعبر عن مستودعات الضمائر، ويخبر بمكنونات السرائر»، وقوله في الحاوي[٤]: «كتابة اليد ترجمان اللسان ومعبر عنه كما أن كناية الكلام ترجمان القلب ومعبر عنه...».

---

(١) مشارق الأنوار لعياض (١/١٢٠)، مطالع الأنوار لابن قرقول (٢/١٥)، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب للركبي (٢/٣٥٢)، مختار الصحاح للرازي (ص١١٩)

(٢) وردت في كتاب أبي منصور الثعالبي التمثيل والمحاضرة (ص٣٠٩)

(٣) وردت في كثير من كتب الأدب منها: رسائل الجاحظ (١/١٤١)، البصائر والذخائر لأبي حيان (٣/١٤٥)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني (٢/١٢٧)، والإبانة في اللغة العربية لأبي المنذر العوتبي الصحاري (١/٩). ورويت في سياق كلام لأبي هريرة بسند جيد في جامع معمر الملحق بمصنف عبد الرزاق (١١/٢٢١)، والمجالسة وجواهر العلم للدينوري (٢/٣٩٣)، ومن طريق عبد الرزاق: أبو نعيم في الطب النبوي (١/٢٢٤)، والبيهقي في الشعب (١/٢٥٧). ومن كلام كعب الأحبار رواه أبو داود في الزهد (ص٣٨١). ورواه مرفوعاً بسند تالف من مسند الخدري أبي سعيد رضي الله عنه: أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٥/١٦٣٠)، وأبو نعيم في الطب النبوي (/٢٢٥).

(٤) أدب الدنيا والدين للماوردي (ص٢٧٥)، والحاوي الكبير له (١٠/١٦٨)

ومن هذا أيضاً قولهم: البيان ترجمان العلم[١]، والشكر ترجمان النية[٢]، والتكلف ترجمان التخلف[٣]، وقولهم: شعره ترجمان علمه[٤]، وقولهم: رسولك ترجمان عقلك[٥].

ولو ذهبت أتتبع نظائره لما وسعني التوقف عند حد ولخرجت بالموضوع عن مساره الذي ينبغي أن يكون عليه.

وتأتي بمعنى **الواسطة** كما أسلفتُ، ولما تعرض الكوراني لهذه الكلمة في موضع ناسب أن تحمل على هذا المعنى نقل كلام ابن الأثير في النقل بين اللغات وتعقبه بقوله: «قلت: ذلك أصله. وليس المراد هنا ذلك، بل الواسطة مطلقاً» أ.هـ. وقال في موضع آخر منه: «الترجمان بضم الباء وفتحها: من يكون واسطة بين المتكلم والمخاطب»[٦].

وأُستعملتْ أيضاً في **التبليغ** ومن هذا قول عوف بن محلم[٧]:

---

(١) وردت في البيان والتبيين للجاحظ (١/٨٣)، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري (١/١٤١)، وتروى عن سهل بن هارون، نسبها إليه جمع منهم: أبو منصور الثعالبي في التمثيل والمحاضرة (ص١٥٧). ونحوها لغيره كما في كتاب زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري القيرواني (١/١٤٠ و١٥٩)، وكتاب سر الفصاحة للخفاجي (ص٦١)

(٢) وردت في كتابي الثعالبي: التمثيل والمحاضرة (ص٤١٦)، وسحر البلاغة وسر البراعة (ص٧١).

(٣) سحر البلاغة وسر البراعة للثعالبي (ص١٩٩)

(٤) قاله ابن رشيق القيراوني في العمدة في محاسن الشعر (١/١١٤)

(٥) مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني النيسابوري (٢/٤٥٥)

(٦) الكوثر الجاري للكوراني (١٠/١٩٩)، و(١١/٢٤٦)

(٧) أمالي القالي (١/٥٠)، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري (ص٤٩ و٣٩٤)، والبصائر والذخائر لأبي حيان (٦/٨٥)، والأزمنة والأمكنة (ص٤٥٧)، وشرح ديوان الحماسة (ص٢٨٠و٩٨٥و١٣١٤) كلاهما لأبي علي المرزوقي، الإعجاز والإيجاز (ص١٧٢)، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص٦١٠)، وخاص الخاص (ص١٢٨)، وفقه اللغة (ص٢٧٨) جميعها لأبي منصور الثعالبي. ورسالة

إنَّ الثَّمــــــانينَ وبُلِّغْتَهــــــا قـد أحْوَجَـتْ سَـمعي إلى تَرْجُمـانْ

ونقل أبو علي إسماعيل القالي في أماليه عن أبي معاذ الخولي قوله: «وكان سبب هذه القصيدة أن عوفاً دخل على عبد الله بن طاهر، فسلَّم عليه عبد الله فلم يسمع، فأُعلم بذلك، فزعموا أنه ارتجل هذه القصيدة ارتجالاً» أ.هـ.

وخلاصة ما ذُكر: اجتماع المعاني السالفة في الكلمة، فناقل اللغة إلى أخرى إنما هو: مفسر لها بذكر المعنى المترادف بين اللغتين، وهو معبر عن إحداهما بما يقابلها في الأخرى، فهو إذاً الواسطة بين الطرفين، والمبلغ الناقل مراد المتكلم للمخاطب، وبهذا تجتمع المعاني.

وورد استعمالها في كتب الحديث وفق هذه المعاني فمن ذلك قول أبي سفيان في حكايته ما جرى له مع هرقل الروم فقال[1]: «ثم دعاهم ودعا بترجمانه، فقال: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟» الحديث.

ونحوه قول جبير بن حية الثقفي[2]: «فندبنا عمر ﵁ واستعمل علينا النعمان بن مقرن، حتى إذا كنا بأرض العدو وخرج علينا عامل كسرى في أربعين ألفاً، فقام ترجمان، فقال: ليكلمني رجل منكم...» الحديث. وفيهما استعماله بين اللغات.

---

الغفران لأبي العلاء المعري (ص٢٠٣)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (١/١٥)، و(٢/٣٠)، و(٦/١٣٤)، (٨/٣٦٢)

(١) صحيح البخاري (ح٧)، صحيح مسلم (ح١٧٧٣)

(٢) صحيح البخاري (ح٣١٥٩) أول أبواب الجزية

ومنه قول أبي جمرة الضبعي[١]: «كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس، فقال: إن وفد عبد القيس أتوا النبي ﷺ...» الحديث. وقد اختلفوا في حمل كلمته على إحدى المعاني المذكورة، فمنهم من ادعى البقاء على المعنى المشهور وزعم أن أبا جمرة كان يتكلم الفارسية ويترجم لابن عباس رضي الله عنه بها، نقل هذا القول ممرضاً: غالب من تكلم على هذا الحديث ولم يعينوا قائله، وأقدم من وقفت على قوله: القاضي عياض[٢].

وحمله أبو العباس القرطبي[٣] على غير هذا المعنى فقال: «أي: أُبَلّغ كلامه، وأفسره لمن لا يفهمه، وعُرف الترجمة: التعبير بلغة عن لغة لمن لا يفهم، وقيل كان أبو جمرة يتكلم بالفارسية» أ.هـ. وتمريضه القول الأخير فعله جل الشراح من باب استيفاء ما ورد؛ وإن لم يقل به أحد ممن وقفتُ له على قولٍ فيها.

وتعقب أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح هذا القول الممرض بقوله[٤]: «وعندي أن معناه أنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه من الناس؛ إما لزحام منع من سماعه فأسمعهم، وإما لاختصار منع من فهمه فأفهمهم، أو نحو ذلك. وإطلاقه ذكر الناس يشعر بهذا ويبعد أن يكون المراد به الفرس: خاصة وليست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة أخرى، وقد أطلقوا على قولهم: باب كذا وكذا، اسم الترجمة لكونه يعبر عن ما يذكر بعده» أ.هـ.

---

(١) صحيح البخاري (ح٨٧)، وصحيح مسلم (ح١٧)

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم لعياض (٢٣٦/١)

(٣) المفهم لما أشكل من صحيح مسلم للقرطبي (١٧١/١)

(٤) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص١٥٣)

وعلق أبو زكريا النووي[١] على كلام ابن الصلاح بقوله: «هذا كلام الشيخ، والظاهر أن معناه أنه يفهمهم عنه ويفهمه عنهم» أ.هـ. وما استظهره النووي هو ما فعله ابن حجر وعلله[٢] بقوله: «إما لزحام أو لقصور فهم. قلت: الثاني أظهر، لأنه كان جالساً معه على سريره فلا فرق في الزحام بينهما، إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان أبو جمرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم» أ.هـ.

وما أهملوه من التعليل بالزحام كان يقتضي حمل المعنى على التبليغ والإيصال والإخبار وهو قول ابن الجوزي حيث يقول[٣]: «وقوله: كنت أترجم: أي أخبر الناس بقول ابن عباس وأخبره بقولهم» أ.هـ.

ومما ورد في الدواوين قول النبي ﷺ: «ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، ثم ليقولن له: ألم أوتك مالاً؟ فليقولن: بلى» الحديث[٤]، وفي لفظ في الصحيحين[٥] عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان، ولا حجاب يحجبه»، ويراد به الواسطة والله أعلم.

---

(١) شرح مسلم على النووي (١/١٨٦)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/١٣٠)، واقتصر شيخه سراج الدين أبو حفص ابن الملقن في التوضيح (٣/٢٠٧) على قول النووي.

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢/٣٨١)

(٤) رواه البخاري في الصحيح (ح١٤١٣)

(٥) صحيح البخاري (ح٧٤٤٣)، وصحيح مسلم (ح١٠١٦)

والجامع بين هذه المعاني هو انعدام الفهم بين الأطراف لعلة يحتاج رفعها إلى واسطة تملك القدرة على تبليغ الأطراف مراد بعضها بالتعبير عنه بما تفهمه، وتفسره لها فيتضح معناه. ولهذا فإن كانت هذه العلة واردة في غير أصحاب اللغات المختلفة: صح استعمال الكلمة فيها أيضاً.

قال شمس الأئمة السرخسي(١): «لا يحسن خطاب العربي بلغة التركية ولا خطاب التركي بلغة العرب إذا علم أنه لا يفهم ذلك إلا أن يكون هناك ترجمان يبين له. وإنما لا يحسن ذلك لأن المقصود بالخطاب إفهام السامع وهو لا يفهم. فكذلك الخطاب بلفظ مجمل بدون بيان يقترن به لا يكون حسناً شرعاً لأن المخاطب لا يفهم المراد به وإنما يصح مع البيان لأن المخاطب يفهم المراد به» أ.هـ.

وبناء على هذا قد تخرج لنا صور متعددة من انعدام الفهم بين المشتركين في اللغة الواحدة ومن ذلك: ما يقع بين أصحاب اللهجات في اللغة الواحدة، أو لكون بعضهم يسرع في الكلام، أو يتأتئ به(٢) ممن هو مصاب بالفأفأة(٣) في بعض حالاتها، أو يعجز أحد الأطراف عن بيان مراده إذا ارتج عليه قوله: إما لهيبة أو خجل أو خوف ورهبة، أو غير هذا كثير.

---

(١) أصول السرخسي (٢/٢٩)

(٢) التأتأة التردد في الكلام كما في صحاح الجوهري (١/٣٨)، وعبر عنها الصاحب ابن عباد في المحيط في اللغة (٩/٤٨٦) بلفف في اللسان.

(٣) ونحوها الفأفأة كما في مجمل اللغة لابن فارس (ص٧٠١)، والصحاح للجوهري (١/٦٢)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٥/٤١٧)، وجمهرة اللغة لابن دريد (٢/١١٠٢)

وربما احتاج المخاطب إلى إزالة إشكال أعاق بلوغ المعنى إلى فهمه، فإن ناطقي اللفظ الواحد في اللغة الوحدة قد يختلف تصورهما لمعناه فيتسع عند أحدهما ويضيق عند الآخر فلا يصل به إلى تمام حقيقته وكميته وكيفيته[١] حتى يحتاج إلى من يقوم بتوضيح ذلك له.

ومن هذا كان وصف ابن عباس رضي الله عنه بترجمان القرآن، وذلك لأنه الشارح لما يخفى من أسراره، والموضح لدقائق معانيه، مع مشاركتنا إياه اللغة. قال تقي الدين أبو العباس ابن تيمية[٢]: «الترجمة تكون في اللفظ والمعنى. ولهذا سمى المسلمون ابن عباس ترجمان القرآن وهو يترجم اللفظ» أ.هـ.

وكان الحافظ شهاب الدين أبي الفضل ابن حجر العسقلاني قال في كلامه عن هذه الكلمة[٣]: «والترجمان من يفسر لغة بلغة، فعلى هذا لا يقال ذلك لمن فسر كلمة غريبة بكلمة واضحة، فإن اقتضى معنى الترجمان ذلك، فليعرف: أنه الذي يفسر لفظاً بلفظ» أ.هـ.

---

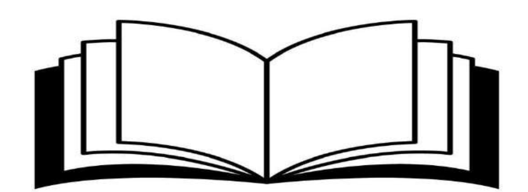
(١) مقتبس بتصرف من كلام ابن تيمية كما في مجموع فتاواه (٦/٦٤)

(٢) كما في مجموع فتاواه لابن القاسم (٦/٦٥)

(٣) فتح الباري لابن حجر (٨/٢١٧)

ونحوه قول أبي البقاء الكفوي[١]: «هو إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، بخلاف التفسير» أ.هـ.

والحمد لله على توفيقه، وهو الهادي إلى سواء الصراط.



(١) الكليات (ص٣١٣)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٤٩ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا محمد بن عبيد عن الأعمش عن مسلم عن مسروق قال: قال عبد الله: إن من العلم أن يقول الذي لا يعلم: الله أعلم.**

سنده صحيح، لولا عنعنة الأعمش. والأثر فجزء من حديث رواه الشيخان في الصحيح[١] من طريق الأعمش، عن أبي الضحى عن مسروق قال: «بينما رجل يحدث في كندة، فقال: يجيء دخان يوم القيامة فيأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم، يأخذ المؤمن كهيئة الزكام، ففزعنا، فأتيت ابن مسعود، وكان متكئاً فغضب فجلس، فقال: من علم؛ فليقل. ومن لم يعلم؛ فليقل: الله أعلم، *فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: لا أعلم*، فإن الله قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾، وإن قريشاً أبطئوا عن الإسلام، فدعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف" فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها، وأكلوا الميتة والعظام، ويرى الرجل ما بين السماء والأرض، كهيئة الدخان...» الحديث.

❁ ❁ ❁

---

(١) صحيح البخاري (٤٧٧٤)، و(٤٨٠٩)، وصحيح مسلم (٢٧٩٨)، ورواه أحمد في المسند (١٧٩/٧)، وابن أبي شيبة في المسند (١٧٧/١)، والترمذي في السنن (٢٣٢/٥)، والبزار في المسند (٣٣٩/٥)، والدارمي في السنن (٢٧٣/١)، والطبراني في كبير معاجمه (٢١٤/٩)، وابن حبان في الصحيح (٥٤٨/١٤)، والحميدي في المسند (١/ ٢١٧)، والشاشي في المسند (٣٩٦/١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٢١/٢)، وابن جرير في التفسير (١٣/٢٢)، والبغوي في معالم التنزيل (١٠٣/٧و٢٢٩)، وأبو القاسم إسماعيل الأصبهاني في دلائل النبوة (ص٨٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٢٤/٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٨٣٢/٢).

اقتصر المصنف من الحديث على قول ابن مسعود رضي الله عنه: **(إن من العلم أن يقول الذي لا يعلم: الله أعلم)**، ورواه بتمامه فيما يأتي برقم (٦٧)، والمراد أن يفوض علم ما لا يعلم إلى الله فإن هذا فعل الفضلاء من أهل العلم والدين، وإنما كان التفويض من العلم لأنه معرفة المفتي بحاله وقدره، ومعرفته متى يحسن به التوقف، قال القاضي عياض[١]: «أي أحسن في علمه وأتم له» وقال الحافظ[٢]: «أي أن تمييز المعلوم من المجهول نوع من العلم، وهذا مناسب لما اشتهر من أنَّ: (لا أدري) نصف العلم، ولأن القول فيما لا يعلم قسم من التكلف» أ.هـ.

قال السخاوي[٣]: «وفي ثبوت لا أدري من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم الكثير، ولما سأل النبي [صلى الله عليه وسلم] جبرائيل عن خير البقاع وشرها قال: لا أدري[٤]... وقد كثر إغفال لا أدري وترك الحوالة على من يدري فعم الضرر بذلك نسأل الله التوفيق والسلامة» أ.هـ.

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/٨٤)

(٢) فتح الباري (٨/٥١٢)

(٣) المقاصد الحسنة (ص٧١٤)

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (٢٧/٣٠٨)، من حديث جبير بن مطعم. ورواه ابن حبان في الصحيح (٤/٤٧٦) والحاكم في المستدرك (١/١٦٧)،(٢/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٦٥)، (٧/٥٠) وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/٨٢٦)، من حديث ابن عمر. ورواه الطبراني في الأوسط (٧/١٥٤) من حديث أنس.

وقال أبو عبد الله القرطبي[١]: «الواجب على من سئل عن علمٍ أنْ يقول - إن لم يعلم -: الله أعلم، ولا أدري، اقتداء بالملائكة والأنبياء والفضلاء من العلماء. لكن قد أخبر الصادق [صلى الله عليه وسلم] أن بموت العلماء يقبض العلم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون» أ.هـ.

وهذه البلية التي عانى منها الأولون لا تزال بليتنا وبلية كل زمان والله المستعان. قال أبو القاسم ابن عساكر[٢]: «قال بعض أهل العلم: لو سكت من لا يعلم لاسترحنا. وأنا أقول: لو كان له من يردعه، ويكفه، ويمنعه، ويقبضه، ويقدعه، ويسكته قهراً، ويصمته قسراً، أو كان من يصرفه عن شنيع الجهالات، وبديع الضلالات: بالتأديب، والقصب، والتثريب، والتبكيت، والتأنيب، لرجونا أن يعفي الناس بذلك عما ينالهم الضرر أو كثير منه من جهته، وإلى الله المشتكى وهو المستعان على كل حادثة وبلوى» أ.هـ.

وقد وردتْ آثار عديدة عن السلف فيها توجيه العلماء لنهج هذا المسلك، وروى عدداً منها الدارمي في سننه[٣] فعن **ابن عمر** رضي الله عنه، «أن رجلاً سأله عن مسألة فقال: لا علم لي بها. فلما أدبر الرجل، قال ابن عمر: نِعْمَ ما قال ابن عمر، سُئِل عما لا يعلم فقال: لا علم لي به»، وروى قصته البيهقي بسند حسن[٤] عن خالد بن أسلم قال: «خرجنا مع عبد الله بن عمر نمشي فلحقنا أعرابي فقال: أنت عبد الله بن عمر؟ قال:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/٢٨٥)
(٢) تأريخ دمشق (٢٣/٢٨٠)
(٣) سنن الدارمي (١/٢٧٢-٢٧٧)
(٤) السنن الكبرى (٤/٨٢)

نعم، قال: سألتُ عنك فدُلِلتُ عليك فأخبرني: أترث العمة؟ فقال ابن عمر: لا أدري. فقال: أنت ابن عمر ولا تدري؟! – وقال مرة أخرى: أنت لا تدري ولا ندري! – قال: نعم، اذهب إلى العلماء بالمدينة فسلهم، فلما أدبر قَبَّل ابن عمر يديه، فقال: نِعْمَ ما قال أبو عبد الرحمن: يُسأل عما لا يدري فقال: لا أدري».

وفي سنن الدارمي عن **أبي موسى** ﵁ أنه قال في خطبته: «من علم علماً فليعلمه الناس، وإياه أن يقول ما لا علم له به فيمرق من الدين ويكون من المتكلفين»، وفيه عن **علي بن أبي طالب** ﵁ أنه قال: «وا بردها على الكبد – ثلاث مرات – قالوا: وما ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: أنْ يُسأل الرجل عما لا يعلم فيقول: الله أعلم»، وعنه أيضاً ﵁ أنه قال: «إذا سئلتم عما لا تعلمون، فاهربوا. قال: وكيف الهرب يا أمير المؤمنين؟ قال: تقولون: الله أعلم»، وأسانيدها عند الدارمي – ما عدا الوارد عن علي﵁ — قوية.

وعن ابن عمر أيضاً[1] قال: «العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدري».

وفي سنن الدارمي[2] أيضاً عن **ابن سيرين**، قال: «ما أبالي سئلتُ عما أعلم أو ما لا أعلم، لأني إذا سئلت عما أعلم، قلت: ما أعلم، وإذا سئلت عما لا أعلم، قلت: لا أعلم»، وعن **الشعبي** قال: «لا أدري، نصف العلم»، وفي مسند ابن الجعد[3] عن زيد بن حباب قال: «رأيتُ **سفيان** [يعني **الثوري**] إذا سئل عن المسائل قال: لا أدري، حتى يظن من رأى سفيان ولا يعرفه أنه لا يحسن من العلم شيئاً».

---

(1) رواه الطبراني في الأوسط (١/٢٩٩) بسند ضعيف

(2) سنن الدارمي (١/٢٧٢-٢٧٧)

(3) مسند ابن الجعد (ص٢٧٧)

وعن ابن مهدي[١] قال: «سأل رجلٌ **مالكاً** عن مسألة، فقال: لا أحسنها، فقال الرجل: إني ضربتُ إليك من كذا وكذا لأسألك عنها، فقال له مالك: فإذا رجعتَ إلى مكانك وموضعك فأخبرهم أني قد قلت لك إني لا أحسنها». وعن الهيثم بن جميل[٢] قال: «شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها لا أدري».

وعن **ابن عيينة**[٣] **ومحمد بن عجلان**[٤]، **ومالك بن أنس**[٥]، ويروى عن **ابن عباس** رضي الله عنهما[٦]: «إذا ترك [وفي رواية: أغفل. وفي رواية: أخطأ] العالم لا أدري، أصيبتْ مقاتله»، قال يحيى بن آدم[٧]: «وتفسير قوله لا أدري نصف العلم: أن العلم إنما هو أدري ولا أدري فأحدهما نصف الآخر».

قال أبو طالب المكي[٨]: «والمرء إذا قال: لا أدري فقد عمل بعلمه وقام بحاله، فله من الثواب بمنزلة من درى فقام بحاله وعمل بعلمه فأظهره. فلذلك كان قول لا أدري نصف العلم ولأن حسن من سكت لأجل الله تعالى تورعاً كحسن من نطق لأجله

---

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٣)

(٢) رواه أبو زرعة الدمشقي في تأريخه (ص٤٢٢)، وابن عبد البر في التمهيد (١/٧٣)

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/٢٧٤)، والفقيه والمتفقه للخطيب (٢/٣٦٦)

(٤) الخطيب في التأريخ (١٤/٢٨٢)، وفي الفقيه والمتفقه (٢/٣٦٦)، والمدخل للبيهقي (ص٤٣٦)، أخلاق العلماء للآجري (١/١١٦)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/٨٤٠)

(٥) رواه الدوري في تأريخ ابن معين (٣/٢٥٢)

(٦) الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق (ص١٠٤)، والمدخل للبيهقي (ص٤٣٦)، والفقيه والمتفقه للخطيب (٢/٣٦٦)، وأخلاق العلماء للآجري (١/١١٥)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/٨٣٨)

(٧) رواه عنه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٤٣٥)

(٨) قوت القلوب (١/٢٣٦)

بالعلم تبرعاً» أ.هـ.

وقال أبو الحسن الماوردي[١]: «قال بعض الحكماء: ليس لي من فضيلة العلم إلا علمي بأني لست أعلم. وقال بعض البلغاء: من قال: لا أدري؛ علم فدرى، ومن انتحل ما لا يدري أهمل فهوى. ولا ينبغي للرجل وإن صار في طبقة العلماء الأفاضل أن يستنكف من تعلم ما ليس عنده ليسلم من التكلف له. وقد قال عيسى بن مريم على نبينا وعليه السلام: يا صاحب العلم تعلم من العلم ما جهلت وعلم الجهال ما علمت» أ.هـ.

وقال أبو زكريا النووي[٢]: «وقالوا ينبغي للعالم أن يورث أصحابه (لا أدري) معناه يكثر منها: وليعلم أن معتقد المحققين أن قول العالم: لا أدري، لا يضع منزلته بل هو دليل على عظم محله وتقواه وكمال معرفته، لأن المتمكن لا يضره عدم معرفته مسائل معدودة بل يستدل بقوله لا أدري على تقواه وانه لا يجازف في فتواه. وإنما يمتنع من (لا أدري) من قل علمه وقصرت معرفته وضعفت تقواه لأنه يخاف لقصوره أن يسقط من أعين الحاضرين، وهو جهالة منه فإنه بإقدامه على الجواب فيما لا يعلمه يبوء بالإثم العظيم ولا يرفعه ذلك عما عرف له من المقصور بل يستدل به على قصوره لأنا إذا رأينا المحققين يقولون في كثير من الأوقات: (لا أدري) وهذا القاصر لا يقولها أبداً علمنا أنهم يتورعون لعلمهم وتقواهم وأنه يجازف لجهله وقلة دينه فوقع فيما فر عنه واتصف بما احترز

---

(١) أدب الدنيا والدين (ص٨٦)

(٢) مقدمة المجموع شرح المهذب (٣٤/١)، ونقله عنه ابن جماعة بتصرف وبلا عزو في كتابه تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص٢٣)

منه لفساد نيته وسوء طويته» أ.هـ.

وقال أيضاً[١]: «قوله صلى الله عليه وسلم «ما المسئول عنها بأعلم من السائل» فيه أنه ينبغي للعالم والمفتي وغيرهما إذا سئل عما لا يعلم أن يقول: لا أعلم وأن ذلك لا ينقصه بل يستدل به على ورعه وتقواه ووفور علمه».

وقال أبو حامد الغزالي[٢] في كلامه عن آفات العلم: «منها أن لا يكون مسارعاً إلى الفتيا بل يكون متوقفاً ومحترزاً ما وجد إلى الخلاص سبيلاً، فإنْ سئل عما يعلمه تحقيقاً بنص كتاب الله أو بنص حديث أو إجماع أو قياس جلي: أفتى. وإنْ سئل عما يشك فيه قال: (لا أدري). وإن سئل عما يظنه باجتهاد وتخمين، احتاط ودفع عن نفسه وأحال على غيره - إن كان في غيره غنية - هذا هو الحزم لأن تقلد خطر الاجتهاد عظيم ... ومن سكت حيث لا يدري لله تعالى فليس بأقل أجراً ممن نطق. لأن الاعتراف بالجهل أشد على النفس فهكذا كانت عادة الصحابة والسلف رضي الله عنهم» أ.هـ.

وروى ابن منده[٣] وابن الأعرابي[٤] عن إبراهيم بن أدهم عن مُحَمَّد بن عجلان قال: «ليس شيء أشد على الشيطان من عالم إنْ تكلم تكلم بعلم وإنْ سكت سكت بحلم، يقول الشيطان: انظروا إليهن كلامه عليَّ أشد من سكوته». هذا لفظ ابن منده ولفظ

---

(١) شرح مسلم (١/١٥٨)

(٢) إحياء علوم الدين (١/٦٩)

(٣) مسند إبراهيم بن أدهم (ص٤٥)

(٤) معجم ابن الأعرابي (٢/٨٤٠)

ابن الأعرابي: «ما من شيء أشد على إبليس من عالم أو عابد عليم، إن تكلم تكلم بعلم، وإن سكت سكت بعلم. قال: يقول الشيطان: سكوته أشد عليَّ من كلامه»، وسند الأول أقوى.

وقال أبو الحسن الماوردي[1]: «قال بعض الحكماء: من العلم أن لا تتكلم فيما لا تعلم بكلام من يعلم، فحسبك جهلاً من عقلك أن تنطق بما لا تفهم. ولقد أحسن زيادة بن زيد حيث يقول:

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ ... أَطَالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَا

وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ فِعْلُهُ ... كَفَى الْفِعْلُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرَا

فإذا لم يكن إلى الإحاطة بالعلم سبيل فلا عار أن يجهل بعضه، وإذا لم يكن في جهل بعضه عار لم يقبح به أن يقول لا أعلم فيما ليس يعلم» أ.هـ.

وروى أبو عمر ابن عبد البر في جامع بيان العلم[2] وفضله آثاراً لا تخلو من نظر في سندها ومنها قول أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: «أي سماء تظلني؟ وأي أرض تقلني؟ إذا قلت في كتاب الله بغير علم».

كما علق بعضها عن الحلواني الحسن بن علي الخلال ومنها ما رواه عن ابن سيرين[3] قال: «لم يكن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أهيب لما لا يعلم من أبي بكر رضي الله عنه، ولم يكن أحد بعد أبي بكر أهيب لما لا يعلم من عمر رضي الله عنه وإن أبا بكر نزلت به قضية فلم

---

([1]) أدب الدنيا والدين (ص٨٥)

([2]) جامع بيان العلم (٢/٨٣٢ و٨٣٤)

([3]) المصدر السابق (٢/٨٣٠) ورجاله المظهرون في السند ثقات.

يجد في كتاب الله منها أصلاً ولا في السنة أثراً فاجتهد رأيه، ثم قال: هذا رأيي فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمني وأستغفر الله»، وعن ابن جبير[١] أنه سئل عن شيء فقال: «لا أعلم، ثم قال: ويل للذي يقول لما لا يعلم: إني أعلم».

وفيه عن القاسم بن مُحَمَّد[٢] قوله: «يا أهل العراق إنا والله لا نعلم كثيراً مما تسألونا عنه، ولأن يعيش المرء جاهلاً إلا أنه يعلم ما افترض الله عليه خير له من أن يقول على الله ورسوله ما لا يعلم».

وفيه عن ابن عون قال: «كنت عند القاسم بن مُحَمَّد إذ جاءه رجل فسأله عن شيء، فقال القاسم: لا أحسنه. فجعل الرجل يقول: إني دُفعت إليك لا أعرف غيرك؟ فقال القاسم: لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي والله ما أحسنه. فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه: يا ابن أخي الزمها، فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم، فقال القاسم: والله لأن يقطع لساني أحب إليَّ من أنْ أتكلم بما لا علم لي به».

وفيه عن أيوب قال: «تكاثروا على القاسم بن مُحَمَّد، يوماً بمنى فجعلوا يسألونه فيقول: لا أدري، ثم قال: إنا والله ما نعلم كل ما تسألونا عنه، ولو علمنا ما كتمناكم ولا حل لنا أن نكتمكم»، وفيه عن مالك قال: «سأل عبد الله بن نافع أيوب السختياني، عن شيء، فلم يجبه، فقال له: لا أراك فهمتَ ما سألتُك عنه؟ قال: بلى، قال: فلم لا تجيبني؟ قال: لا أعلمه».

---

(١) المصدر السابق (٢/٨٣٦) وسنده جيد رجاله موثقون

(٢) المصدر السابق (٢/٨٣٧) نقله عن الخلال ورجاله الظاهرون في السند موثقون. وسيأتي في كتابنا هذا الأثر برقم (١٣٩).

وفيه عن أبي الذيال قال: «تعلَّم لا أدري؛ فإنك إن قلت: لا أدري علموك حتى تدري. وإن قلت: أدري سألوك حتى لا تدري». وعلق عن الشعبي أنه سئل عن مسألة فقال: «هي زباء هلباء ذات وبر، ولا أحسنها ولو أُلقيتْ على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأعضلت به، وإنما نحن في الغوق ولسنا في النوق، فقال له أصحابه: قد استحيينا منك مما رأينا منك، فقال: لكن الملائكة المقربين لم تستحي حين قالت: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾».

❁ ❁ ❁

**مسألة:**

قول المفتي: (الله أعلم) لما لا يعلم لا تفيد جهله بما سُئل عنه لزاماً. وقد ورد في بعض ألفاظ أثر الباب: (ليقل: لا أعلم) [1]. فقول القائل: الله أعلم، تفويض العلم لله مع عدم نفي القائل إحاطته بالمعلوم، فلا يكون قائلها كاذباً إنما ممتنعاً عن الإجابة إما لشك وتردد، أو توقف وتمنع لعلة، أو جهل بأصل المسألة الملقاة عليه وما وراءها.

واستعمالها صحيح وهي من طرق التأدب مع الله تعالى، وقد استعملتها الصحابة رضي الله عنهم في جواب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عما يعلموه وذلك في سؤاله صلى الله عليه وسلم لهم في خطبة الوداع: «أتدرون أي يوم هذا؟» «أي بلد هذا؟»... فقالوا رضي الله عنهم:«الله ورسوله أعلم»[2]،

---

(1) صحيح البخاري (٤٧٧٤)، وصحيح ابن حبان (٥٤٨/١٤)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢٢٩/٧)

(2) رواه البخاري في الصحيح (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩)، من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي رضي الله عنه.

ولهذا قال أبو حفص سراج الدين ابن الملقن[١]: «ومعنى قوله: (فليقل: الله أعلم)، أي: يبين أنه لا يعلمه، وقد سأل عمر ﷺ يوماً قوماً من الصحابة عن شيء، فقال بعضهم: الله أعلم، فقال عمر[٢] ﷺ: إنْ علم أحدكم فليقل بما يعلم، وإلا فليقل: لا أعلم. وإنما كره ذلك أن يقال على وجه الامتناع من القول، من غير أن يريد أنه لا يعلم» أ.هـ.

فيؤخذ من هذا أن هذه المقالة قد تُستعمل في التهرب من الإجابة والامتناع عنها، وهذا قد يكون بوجه مقبول أو لا. فقد يحتاج المسؤول إلى التوقف ويكون إما عن جهل بأصلها، أو اشتباه وتردد، أو نسيان فيحتاج معه إلى مراجعة أصوله.

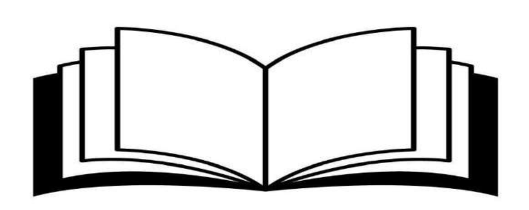
ولهذا كان من آداب المستفتي ألا يلح بالسؤال، وأن يفهم عدم استجابة المفتي من سكوته فلا يحرجه، وعلى المفتي أن يحزم أمره ولا يتجاوب مع ضغط السائلين، قال أبو عمر ابن عبد البر[٣]: «وفيه أن العالم إذا سئل عن شيء لا يجب الجواب فيه أن يسكت ولا يجيب بنعم ولا بلا، ورب كلامٍ جوابه السكوت. وفيه من الأدب أن سكوت العالم عن الجواب يوجب على المتعلم ترك الإلحاح عليه، وفيه الندم على الإلحاح على العالم خوف غضبه وحرمان فائدته فيما يستأنف، وقلما أُغضبَ عالمٌ إلا أُحتُرمتْ فائدته، قال أبو سلمة ابن عبد الرحمن: لو رفقتُ بابن عباس لاستخرجت منه علماً» أ.هـ.

---

(١) التوضيح شرح الجامع الصحيح (١٧٢/٢٣)
(٢) لم أقف على هذا الأثر في مصدر معتمد، ولا على من شارك المؤلف في عزوه له والله أعلم.
(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٦٥/٣)

أخذ هذه الفوائد من شرحه حديث أسلم مولى عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره، وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً، فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، وقال عمر بن الخطاب: ثكلتك أمك يا عمر، نزرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام المسلمين، وخشيت أن ينزل في قرآن، فما نشبتُ أن سمعت صارخاً يصرخ بي، قال: فقلت: لقد خشيتُ أن يكون نزل في قرآن، وجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه، فقال: «لقد أنزلت علي الليلة سورة، لهي أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس» ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾.

وإنما يُغلب العالم ويفقد حرصه حين يُعمل الرأي، وقد كره السلف الرأي لأنه يُجرئ على القول بغير علم، وعلى مخالفة النصوص. فعن سفيان الثوري أنه كان يقول: «إنما العلم كله العلم بالآثار»، وعن ابن المبارك قوله: «ليكن الذي تعتمد عليه الأثر وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث»، وعن الأوزاعي قال: «عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول فإن الأمر ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم»(١). والحمد لله على ما وفق.



(١) رواها جميعها: البيهقي في المدخل (ص١٩٩-٢٠٢)، وحكاها ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/٦٥)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٠ -] حدثنا أبو خيثمة نا وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: ما نسأل أصحاب محمد ﷺ من شيء إلا علمه في القرآن إلا أن علمنا يقصر عنه.**

سنده صحيح، لولا عنعنة الأعمش. والأثر أخرجه من طريق الأعمش: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو بكر الخطيب[1].

وروى أبو جعفر ابن جرير الطبري في التفسير، وأبو عبد الله ابن بطة العكبري في الإبانة[2] بسند ضعيف عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن تبياناً لكل شيء، ولكن علمنا يقصر عما بين لنا في القرآن، ثم قرأ ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾»

وأورد أبو الليث السمرقندي في تفسيره، والغافقي في كتابه اللمحات، أثراً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنحو هذا السياق قال رضي الله عنه: «ما من شيء إلا علمه في القرآن ولكن رأي الرجال يعجز عنه»، ولم يحيلا على مصدر، وذكره جلال الدين السيوطي ضمن ما انتقاه من مرويات نصر المقدسي في كتاب الحجة على تارك المحجة، في كتابه مفتاح الجنة وكان قد نزع أسانيدها فلم يتسنى لي الحكم عليها. وأفاد برهان الدين البقاعي بأن الأثر

---

(١) فضائل القرآن (ص٩٦) لأبي عبيد، الفقيه والمتفقه (١/١٩٧) للخطيب.

(٢) تفسير الطبري (١٧/٢٧٩)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٦/١٤٨) ولفظ الطبري مختصر.

في تفسير عبد بن حميد، وهو ليس من المصادر التي تطالها يدي[١].

❀ ❀ ❀

قوله: **(ما نسأل أصحاب مُحَمَّد ﷺ)**، في رواية الخطيب: (ما تساءل) فعلى الأول السائلون هم التابعون، وعلى الثاني هم الصحابة ﷺ، قوله: **(من شيء)** نكرة في سياق نفي وهي تفيد العموم[٢].

قوله: **(إلا علمه في القرآن)** يريد أن القرآن قد حوى وأحاط بكل ما يُحتاج إليه، «فالقرآن قد دل على جميع المعاني التي تنازع الناس فيها، دقيقها وجليلها»[٣]، و«كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين»[٤]، فعن ابن مسعود ﷺ[٥] قال: «من أراد العلم فليثور القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين».

---

(١) بحر العلوم للسمرقندي (٢٨٧/٢)، لمحات الأنوار ونفحات الأزهار في ثواب قارئ القرآن للغافقي (٢٤٣/١)، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي (ص٦٧)، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور للبقاعي (٣٧٩/١)

(٢) قاعدة أصولية قررها جماعة، انظر: البرهان لأبي المعالي الجويني (٢٣٢/١)، وكنز الوصول للبزدوي (ص٧٠)، والمستصفى للغزالي (ص٢٣١)، والمسودة لآل تيمية (ص٩١)، وإرشاد الفحول (٢٩٩/١)، وذكر النملة في الجامع لمسائل الأصول (ص١٦٠) أنها مذهب الجمهور.

(٣) اقتباس من كلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٥٦/٥)

(٤) المصدر السابق (٢٠٨/١)، وانظر الصواعق المرسلة لابن القيم (٩٢٥/٣)

(٥) رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٩٧/١) بسند جيد، وأبو الليث السمرقندي في تفسيره بحر العلوم (١١/١)

قوله: (**إلا أن علمنا يقصر عنه**) وهذا من طبع البشر فقصورهم يغطى بالاستعانة بما ينفع من الآلات والوسائل، ولهذا تجد العالم يقف عند حدٍ ما لم يُفتح عليه فيه، وربما تجاوزه غيره فاستفاد مما يقدر عليه مما هو حوله من المتغيرات والأحوال، وبهذا يتكامل البشر ببعضهم، والمراد أن كتاب الله تعالى قد حوى على كل ما يحتاج إليه، بعموم دلالاته.

إلا أننا لم نبلغ من العلم ما نستوفي فوائده ونستخرج جميع درره، والله عز وجل يقول: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، والسياق يقتضي العموم، فيكون ذلك بما شمله الكتاب الكريم من العمومات والقواعد التي تُنزل على الحوادث والملمات فتناسبها، وبما أوحاه سبحانه لنبيه ﷺ من العلم فبين ما أجمل، وفسر ما أبهم.

إلا أن أكثر أهل العلم قصره على أمور الدين، قال أبو منصور الأزهري[1]: «وقوله جل وعز: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، أي: بين لك فيه كل ما تحتاج إليه أنت وأمتك من أمر الدين. وهذا من اللفظ العام الذي أريد به الخاص» أ.هـ. وفي صرف ظاهر اللفظ يقول أبو يعلى الفراء[2]: «فإن قيل: فقد قَالَ: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، قيل كما قَالَ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾، ولم تدمر السموات والأرض ...» أ.هـ. ولا خلاف أن البيان لم يكن بالنص بل بما يفهمه العلماء واستعمالهم للسنة وما آتاهم الله من

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (٣٥٦/١٥)

(٢) إبطال التأويلات لأبي يعلى (ص٦٨)

الوسائل المعينة.

وكان أبو عمر ابن عبد البر قد استعمل ما ورد من الآثار الشرعية في التوجيه لاستعمال العلم والاجتهاد في استنباط الأحكام من الكتاب الكريم[١]. وهو معنى قول الخطيب[٢]: «والوقوف على الحكم: بالاسم أو بالاستخراج لا ثالث لهما، فإذا بطل أن يكون في الكتاب بيان كل شيء باسمه، عُلم أنه أراد بيانه ببيان معناه» أ.هـ.

وقال أبو بكر الخطيب في موضع سابق من نفس كتابه[٣]: «وفي القرآن: المحكم والمتشابه، والحقيقة والمجاز، والأمر والنهي، والعموم والخصوص، والمبين والمجمل، والناسخ والمنسوخ لهذا قال أبو الدرداء ...: لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوها كثيرة. فيحتاج الناظر في علم القرآن إلى حفظ الآثار ودرس النحو وعلم العربية واللغة...» أ.هـ.

وفي مقدمة معالم السنن لأبي سليمان الخطابي[٤]: «الله تعالى أنزل كتابه تبياناً لكل شيء وقال: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب. إلا أنَّ البيان على ضربين: بيان جلي تناول الذكر نصاً، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً. فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي ﷺ وهو معنى قوله سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ

---

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٨٤٦/٢)

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب (٤٦٨/١)

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب (١٩٧/١- ١٩٨)

(٤) معالم السنن للخطابي (٨/١)

﴿إِلَيْهِمْ﴾، فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان» أ.هـ.

وبنحو هذا قال: أبو جعفر الطبري، وأبو الليث السمرقندي، وأبو إسحاق الثعلبي، وأبو يعلى الخليلي، وأبو الحسن الواحدي، وأبو بكر الجصاص، وأبو القاسم محمود الزمخشري[1].

وفي فصل بيان انطواء كلام الله تعالى على الحكم علميها وعمليها من مقدمة تفسير أبي القاسم الراغب الأصفهاني[2]: «كتاب الله تعالى منطو على كل ذلك بدلالة قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾، وقوله: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، لكن ليس يظهر ذلك إلا للراسخين في العلم. ولكونه منطوياً على الحكم كلها قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، أنه عنى به تفسير القرآن. ثم منازل العلماء تتفاوت في تفهمه ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾» أ.هـ.

---

(١) جامع تأويل البيان للطبري (١٧/٢٧٨)، بحر العلوم للسمرقندي (٢/٢٨٧)، الكشف والبيان للثعلبي (٦/٣٧)، الإرشاد في معرفة علماء البلاد للخليلي (١/١٥٣)، التفسير الوسيط للواحدي (٢/٢٦٨)، أحكام القرآن للجصاص (٥/١٠)، الكشاف للزمخشري (٢/٦٢٨)، وانظر كلام الشافعي الذي رواه البيهقي في كتابه مناقب الشافعي (١/٣٦٩- ٣٧١)،

(٢) تفسير الراغب (١/٢٥)

ولم يشر رحمه الله إلى التفريق بين علوم الدين كالشرائع والحلال والحرام وبين غيره، وجعل الاستنباط اختصاص أهل العلم بالكتاب ممن أحاط علمهم بالعلوم المعينة على فهم كلام الله سبحانه.

قال خطيب الري فخر الدين الرازي في تفسيره[١]: «من الناس من قال: القرآن تبيان لكل شيء وذلك لأن العلوم إما دينية أو غير دينية، أما العلوم التي ليست دينية فلا تعلق لها بهذه الآية، لأن من المعلوم بالضرورة أن الله تعالى إنما مدح القرآن بكونه مشتملاً على علوم الدين فأما ما لا يكون من علوم الدين فلا التفات إليه. ... وأما الفقهاء فإنهم قالوا: القرآن إنما كان تبياناً لكل شيء، لأنه يدل على أن الإجماع وخبر الواحد والقياس حجة، فإذا ثبت حكم من الأحكام بأحد هذه الأصول كان ذلك الحكم ثابتاً بالقرآن» أ.هـ.

قلت: وما نفى متعلقه بالآية لا يُوافق عليه، فإنه وإن كان القرآن كتاب تعبدٍ وديانة إلا أن مصدره خالق الخلق ومدبر شؤونهم، ولا يبعد أن يشتمل كتابه سبحانه وتعالى بتلك العمومات والقواعد: كل ما يحتاجه البشر من مصالح حياتهم وشؤون دنياهم. ولهذا يقول أبو الفداء ابن كثير[٢] في تفسير الآية: «قال ابن مسعود: قد بين لنا في هذا القرآن كل علم وكل شيء. وقال مجاهد: كل حلال وكل حرام. وقول ابن مسعود أعم وأشمل، فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق وعلم ما سيأتي، وكل حلال

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٢٠/٢٥٨)

(٢) تفسير ابن كثير (٤/٥١٠)

وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم ومعاشهم ومعادهم» أ.هـ.

ومن كلام تقي الدين أبي العباس ابن تيمية[١]: «قولنا: هذا في كتاب الله، يعم ما هو فيه بالخصوص أو بالعموم، وعلى هذا معنى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، على قول من جعل الكتاب هو القرآن. وأما على قول من جعله اللوح المحفوظ فلا يخفى هذا» أ.هـ.

قال أبو عبد الله القرطبي[٢]: «قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ أي في اللوح المحفوظ فإنه أثبت فيه ما يقع من الحوادث. وقيل: أي في القرآن، أي ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن، إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فأجمل في هذه الآية وآية النحل ما لم ينص عليه مما لم يذكره، فصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره، إما تفصيلاً وإما تأصيلاً، وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾» أ.هـ.

---

(١) كما في الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٩٨)

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/٤٢٠)

ويذكرني هذا بقصة لا يحضرني وقت سماعها ولا عين قائلها لكن يستأنس بها إن شاء الله تعالى، وخلاصتها أن أحد المفكرين الإسلاميين كان في مطعم في دولة غير مسلمة فتعرض له شخص يريد إحراجه، فسأله متعنتاً عن ادعاء المسلمين إحاطة كتابهم بكل شيء، فلما أقر له المسلم بذلك، طالبه بأن يثبت له: أين ورد ذكر طريقة صنع الطبق الذي بين يديه؟ ففطن المسلم لمراده وأجابه بنباهة وحسن بديهة بأن أحال السؤال إلى الطباخ، ثم قال لسائله: إن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ويقول: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ فألقمه حجراً.

ومما يؤيد العموم: رأي عمر بن الخطاب ﷺ ففي الصحيحين[1] عن ابن عباس ﷺ قال: «لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده. قال عمر إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا وكثر اللغط، قال ﷺ: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع».

وفيه أن عمر ﷺ أشفق على النبي ﷺ وهو في تلك الحال وكره أن يشق عليه مع ما يظهر عليه من الوجع والآلم، وفهم أن الأمر ليس على الوجوب، لهذا عاش النبي ﷺ بعدها أياماً ولم يعاود أمره. وقد كان ﷺ يُراجع من قبل الصحابة مالم يعزم، ولعله ﷺ خشي أن يطعن المنافقون في الكتاب بحجة المرض. وقد اختلفوا في الغرض من الكتاب أهو في الأحكام أو النص على أسماء الخلفاء رحمة منه ﷺ بأمته من شر الخلاف[2].

وشاهدنا منه استدلال عمر بالاكتفاء بكتاب الله تعالى.

---

(١) صحيح البخاري (ح١١٤)، صحيح مسلم (ح١٦٣٧)

(٢) انظر: المفهم لأبي العباس القرطبي (٤/٥٥٩)، وفتح الباري (١/٢٠٨- ٢٠٩)، والنكت على صحيح البخاري (٢/٢٢٨) كلاهما لابن حجر.

ويأتي تحت الأثر (١١٣) ما يؤيد العموم في دلالة كتاب الله تعالى على بعض مصالح العباد الدنيوية والتي لم تكن معلومة قديماً والله تعالى أعلى وأعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥١ -] حدثنا أبو خيثمة نا جرير عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد قال: قال أبو الدرداء: معلم الخير والمتعلم في الأجر سواء وليس في سائر الناس خير بعد.**

رجاله ثقات إلا أنه منقطع بين سالم وأبي الدرداء[١]. ومن طريق الأعمش رواه: ابن أبي شيبة في المصنف، وعبد الله بن أحمد في الزهد، والدارمي في السنن[٢].

وتابع الأعمش جماعة منهم: **حصين بن عبد الرحمن** عن سالم، عند أبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد في الطبقات الكبرى[٣]. **وعمرو بن مرة** عن سالم به، رواه: أبو سفيان وكيع بن الجراح، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو القاسم الجوهري، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو عمر ابن عبد البر النمري[٤] ولفظه: «تعلموا قبل أن يرفع العلم، فإن ذهاب العلم ذهاب العالم، وإن العالم والمتعلم في الأجر سواء».

---

(١) قاله أبو حاتم الرازي فيما حكاه عنه ابنه عبد الرحمن في المراسيل (ص٨٠)،

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٥/٢٨٤)، الزهد لأحمد (ص١١٢)، سنن الدارمي (١/٣١٣)

(٣) الطبقات الكبرى (٤/٣٥٤) طبعة الخانجي

(٤) الزهد لوكيع (٨٣٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٥/٢٨٤)، مسند الموطأ للجوهري (ص٨٩)، حلية الأولياء لأحمد بن عبد الله الأصبهاني(١/٢١٢)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (١/١٣٩)

**ومنصور بن المعتمر** عن سالم بن أبي الجعد به في حلية أبي نعيم، وتأريخ ابن عساكر[١] ولفظه: «ما لي أرى علماءكم يذهبون، وجهالكم لا يتعلمون، فإن معلم الخير والمتعلم في الأجر سواء، ولا خير في سائر الناس بعدهما». وتابع ابن أبي الجعد فيه: **سليمان بن موسى** عن أبي الدرداء به، عند الدارمي[٢] وفي بعض رجاله اختلاف ولم يدرك سليمان أبا الدرداء ﷺ. و**جبير بن نفير** عند أحمد في الزهد وفي سنده معاوية بن صالح متكلم فيه، وباقي رجال ثقات[٣]. و**خالد بن معدان**[٤] عنه ولم يدركه[٥] ولفظه: «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما أدى إلى ذكر الله، والعالم والمتعلم في الأجر سواء، وسائر الناس همج لا خير فيهم».

قال البيهقي في المدخل[٦]: «وقد روي معنى هذا من وجه آخر مرفوعاً وهو ضعيف»، وأفاد نور الدين الهيثمي في المجمع[٧] أن الطبراني رواه في الكبير مرفوعاً قال:

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (٢١٢/١)، تأريخ دمشق لابن عساكر (١٣٢/٤٧و١٤٦) مطولاً.

(٢) سنن الدارمي (٣١٢/١)

(٣) الزهد لأحمد (ص١١٢)

(٤) رواه: عبد الله بن المبارك في الزهد والرقائق (١٩١/١)، وعبد الله بن أحمد في الزهد (ص١١٢)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٣٩٨/٣)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٢٦٩)، والآجري في أخلاق العلماء (ص٤٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٣٣/١)

(٥) قاله أحمد فيما رواه ابن أبي حاتم في المراسيل (ص٥٢) قال: «كتب إليَّ علي بن أبي طاهر القزويني: نا أبو بكر الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: أما خالد بن معدان فلم يسمع منه، يعني من أبي الدرداء» وانظر جامع التحصيل للعلائي (ص١٧١)، وبحر الدم لابن المبرد (ص٤٨).

(٦) المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٦٩)

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٢/١)

«وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، قال ابن معين: هالك، ليس بشيء»، ولم أقف عليه فيه، فليراجع بعد حين إن شاء الله.

وله شاهد مرفوع من حديث **أبي أمامة** قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بهذا العلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يرفع، وجمع بين إصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام هكذا، ثم قال: العالم والمتعلم شريكان في الأجر ولا خير في سائر الناس بعد» وسنده ضعيف[1]. وشاهد آخر من حديث **أبي هريرة** رواه أبو بكر مُحَمَّد بن خير الإشبيلي بسند تالف[2].

❁ ❁ ❁

(١) رواه ابن ماجه في السنن (١/١٥٤)، والطبراني في كبير معاجمه (٨/٢٢٠)، والآجري في أخلاق العلماء (ص٤١)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٩٠)، والخطيب في تأريخ بغداد (٢/٢٠٨) و(١٩/١٩١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/١٣٨)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٣٧/٢١١)، وابن النجار في ذيل تأريخ بغداد (٤/١٩١)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١/٨٦)، وابن طولون في الأحاديث المائة (ص١٢)

وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/٣٤) بعلي بن زيد بن جدعان، قلت: هذا وهم منه ولعله اشتبه عليه، فإن الذي في السند هو علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف أيضاً، والراوي عنه كذلك. وتابعه على هذا الوهم المناوي في فيض القدير (٤/٣٥٢) إلا أنه خلط فعزاه للمنذري، والذي في الترغيب والترهيب للمنذري (١/٥٦) على الصواب والله المستعان.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص٢٧)، وفيه أبو القاسم زيد من عبد الله بن مسعود الهاشمي اتهم بالوضع، لسان الميزان (٣/٥٥٧)

قوله: (**معلم الخير والمتعلم في الأجر سواء**) فضل معلمي الخير للناس سبق الكلام عليه تحت الأثر السادس من هذا الكتاب، ولا خلاف في عظم فضل تعليم الناس العلم الشرعي وتوعيتهم بما يقربهم إلى ربهم عز وجل، كما أن تعليمهم ما يعينهم في شؤون حياتهم يُعد أيضاً من تقديم الخير للغير وهو من محاسن الأخلاق. ولا يُحرم المتعلم من ثواب بذل الجهد وإفراغ الوسع في تحصيل الخير واكتسابه إن حسنت نيته وأراد بفعله القربة ونفع الغير والله تعالى أعلم.

ومما قيل فيهما[1]: «كما أن الاستفادة نافلة للمتعلم، كذلك الإفادة فريضة على المعلم. وقد قيل في منثور الحكم: من كتم علماً فكأنه جاهل. وقال خالد بن صفوان: إني لأفرح بإفادتي المتعلم أكثر من فرحي باستفادتي من المعلم. ثم له بالتعليم نفعان: أحدهما ما يرجوه من ثواب الله تعالى... النفع الثاني: زيادة العلم وإتقان الحفظ. فقد قال الخليل بن أحمد: اجعل تعليمك دراسة لعلمك، واجعل مناظرة المتعلم تنبيهاً على ما ليس عندك. وقال ابن المعتز في منثور الحكم: النار لا ينقصها ما أخذ منها، ولكن يخمدها أن لا تجد حطباً. كذلك العلم لا يفنيه الاقتباس، ولكن فقد الحاملين له سبب عدمه. فإياك والبخل بما تعلم. وقال بعض العلماء: علم علمك وتعلم علم غيرك فإذا أنت قد علمت ما جهلت وحفظت ما علمت» أ.هـ.

قوله: (**وليس في سائر الناس خير بعد**) سبق الكلام على نحو هذا المعنى في أول أثرين في الكتاب، وبالأخص تحت قوله هناك: (ولا تغد بين ذلك). وكأنه يقول: أنه لا مرتبة فضلى بعد هاتين المرتبتين، فإما أن تكون عالماً أو متعلماً. ويدخل في المتعلم ما

---

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي (ص٩١)

سبق ذكره هناك من: الإنصات، والاتباع، والسؤال، وحب أهل العلم، وترك الابتداع... فما يبقى بعد ذلك إلا جاهل جهلاً مركباً وهو المعاند والمعادي للحق، فهو جاهل ويجهل أنه جاهل. ونفي الخيرية فيه: نظراً لما لديه من الشرور ورفضه لتقبل الخير.

ولما كان المتعلم بكافة مراتبه المذكورة إنما هو مريد للحق، متتبع له، وموقر له، فقد شارك المعلم ثوابه، ولأنه يكون معلماً بعد حين. والاستواء هنا ليس في الكم، فإن الثواب إنما يصرف بقدر ما يقوم بالقلب، لكن المراد أنهما في أصل الجزاء والأجر سواء، كونهما تشاركا فضل طلب العلم، ولأن ما سواهما ليس له أجر إن سلم من الوزر.

قال أبو مُحَمَّد عبد العظيم المنذري[١]: «قوله: (ولا خير في سائر الناس) أي في بقية الناس بعد العالم والمتعلم، وهو قريب المعنى من قوله: الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالماً ومتعلماً[٢]» فاستثنى من هوان الدنيا وبُعدها وتحقيرها ما كان لله منها وهو مقصود الطاعة والتوحيد. .

قال ابن رجب[٣]: «فالدنيا وكل ما فيها ملعونة، أي مبعدة عن الله، لأنها تشغل عنه، إلا العلم النافع الدال على الله وعلى معرفته وطلب قربه ورضاه وذكر الله وما والاه مما يقرب من الله، فهذا هو المقصود من الدنيا فإن الله إنما أمر عباده بأن يتقوه ويطيعوه

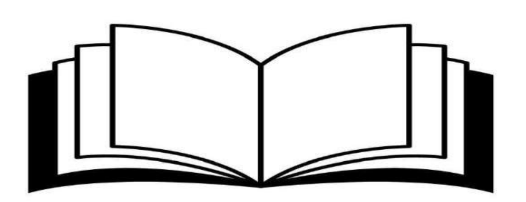
---

(١) الترغيب والترهيب (٥٦/١)

(٢) رواه من حديث أبي هريرة مرفوعاً الترمذي (١٣٩/٤)، وابن ماجه (٢٣١/٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٨/٣). وفي بعض رجاله كلام، ومن حديث ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط (٢٣٦/٤).

(٣) جامع العلوم والحكم (١٩٩/٢)

ولازم ذلك دوام ذكره، كما قال ابن مسعود: تقوى الله حق تقواه أن يُذكر فلا ينسى[١]. وإنما شرع الله إقام الصلاة لذكره، وكذلك الحج والطواف. وأفضل أهل العبادات أكثرهم ذكراً لله فيها، فهذا كله ليس من الدنيا المذمومة وهو المقصود من إيجاد الدنيا وأهلها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾» أ.هـ.



(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠٦/٧)، والنسائي في الكبرى (٤٠٤/١٠)، وأبو داود في الزهد (ص١٤٧)، والطبراني في الكبير (٩٢/٩)، والحاكم في المستدرك (٣٢٣/٢) ولفظه: «أن يطاع فلا يعصى، وأن يشكر فلا يكفر، وأن يذكر فلا ينسى» وسنده صحيح.

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٢ -] حدثنا أبو خيثمة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ابن لبيد قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قال: وذاك عند أوان ذهاب العلم. قالوا: يا رسول الله وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونُقْرِئُه أبناءنا ويُقرِئُه أبناؤنا أبنائهم؟ قال: ثكلتك أمك ابن أم لبيد، أوليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل لا ينتفعون منها بشيء؟**

رجاله ثقات، وهو حديث صحيح، إن ثبت لقاء سالم لزياد رضي الله عنه، والظاهر إرساله، فإن البخاري في تواريخه ذكر الحديث وقال[١]: «سالم عن زياد. وهو مرسل لا يصح»، وفي موضع آخر قال[٢]: «ولا أرى سالماً سمع من زياد»، وهو قول ابن المديني، قال أحمد بن محرز[٣]: «سمعت علياً يقول: سالم بن أبي الجعد عن زياد بن لبيد، لم يلقه» أ.هـ. وحكى ابن المواق عن أبي علي ابن السكن ذلك أيضاً[٤].

---

(١) التأريخ الأوسط (٤١/١)

(٢) التأريخ الكبير (٣٤٤/٣)

(٣) في كتابه تأريخ ابن معين (٢٠٩/٢)

(٤) بغية النقاد النقلة لابن المواق (٣٢٠/١)

وفي ترجمة زياد بن لبيد من الكاشف[١] للذهبي قال: «عنه: عوف بن مالك وسالم بن أبي الجعد مرسلاً». وتعقب أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري أبا الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي بكلام البخاري المذكور أعلاه[٢]، وكذا فعل الحافظ ابن حجر[٣].

والحديث عند المصنف معلقاً، لم يذكر واسطته في السماع من الأعمش، إلا أنه مشهور من طريق الأعمش، رواه جمعٌ موصولاً من طريق وكيع عنه[٤].

ولما راجعتُ النسخ التي وقعتُ عليها حديثاً؛ وجدتُ أن إسقاط وكيع إنما وقع في كتابنا هذا، وإلا فهو مثبتٌ في جميع النسخ الخطية التي تلتقي في الكتاني من طريق (المعطوش) و(الإخشيد). بل كان عليَّ الانتباه مسبقاً حيث أنني في سياق ذكر الطرق التي ثبت فيها تسمية وكيع، ذهلتُ عن أنني نقلتُ عن ابن الأثير – راوي نسخة كتابنا هذا الذي اعتمد عليها الألباني – وكان قد ساق الحديث في كتابه أسد الغابة – المثبت أدناه – من نسخة العلم هذه التي بين أيدينا وأثبت فيها وكيعاً.

---

(١) الكاشف (١/٤١٢)

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/١٨٢)

(٣) تهذيب التهذيب (٣/٤٣٣)، وبه أعل الحديث البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/٢٩٠)

(٤) منهم: أحمد في المسند (٢٩/١٧و٤٤٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٤٥)، وابن ماجه في السنن (٥/١٧٢)، والطبراني في كبير معاجمه (٥/٢٦٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/٥٠٢)، والطبري كما في المنتخب من ذيل المذيل (ص٧١)، وهو في صلة تأريخه المطبوع في آخر التأريخ (١١/٥٧٥) دار التراث. والبغوي في معجم الصحابة (٢/٤٩٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/٢٨٠)، وأبو القاسم ابن منده في المستخرج من كتب الناس للتذكرة (١/١٠٠)، وأبو الحسن عز الدين علي ابن الأثير في أسد الغابة (٢/١٢٢)

فعليه يكون السقط حاصل من الناسخ نفسه محقق الكتاب والله تعالى أعلم. كما اتفقت النسخ أيضاً على تسمية الصحابي بزياد بن لبيد.

والحديث فمروي أيضاً من غير طريق وكيع عن الأعمش[١]. وتابع الأعمش عمرو بن مرة[٢] فارتفعت شبهة تدليسه. ومن غير طريقه عند الطبراني بسند رجاله ثقات[٣].

وله شاهد يؤكده من حديث عوف بن مالك بسند صحيح[٤]: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى السماء يوماً فقال: هذا أوان يرفع العلم، فقال رجل من الأنصار يقال له: زياد بن لبيد[٥]: يا رسول الله يرفع العلم وقد أثبت ووعته القلوب؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كنت لأحسبك من أفقه أهل المدينة. وذكر له ضلالة اليهود والنصارى على ما في أيديهم من كتاب الله، قال: فلقيت شداد بن أوس فحدثته بحديث عوف بن

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٥/٢٦٤)، مستدرك الحاكم (٣/٦٨١)، معجم الصحابة لابن قانع (١/٢٣٤)، شرح مشكل الآثار للطحاوي (١/٢٧٩)، تثبيت الإمامة لأبي نعيم (ص٢٧٩)

(٢) رواه: أبو داود الطيالسي في مسنده (٢/٥٢٠)، وأحمد في المسند (٢٩/٤٤٢)، وابن أبي خيثمة في التأريخ الكبير السفر الثاني (١/٢٣٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٥/٢٦٥)، والحاكم في المستدرك (١/١٨٠)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (٢/٤٣٥)

(٣) الطبراني في كبير معاجمه (٥/٢٦٥)

(٤) رواه: أحمد في المسند (٣٩/٤١٧)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص٧٩)، والبزار في المسند (٧/١٧٥)، والنسائي في الكبرى (٥/٣٩٢)، شرح مشكل الآثار للطحاوي (١/٢٧٧)، وابن حبان في الصحيح (١٠/٤٣٣)، والطبراني في الكبير (١٨/٤٣)، والحاكم في المستدرك (١/١٧٨)، والبيهقي في المدخل (٢/٨٨٢)، والخطيب في اقتضاء العلم العمل (ص٥٨)

(٥) اختلفت تسميته في بعض طرق الحديث فقيل: لبيد بن زياد وهذا من قلب الأسماء.

مالك، فقال: صدق عوف ألا أخبرك بأول ذلك يرفع؟، قلت: بلى، قال: الخشوع حتى لا ترى خاشعاً».

ويروى من حديث أبي الدرداء[١] قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فشخص ببصره إلى السماء ثم قال: هذا أوان يختلس العلم من الناس حتى لا يقدروا منه على شيء. فقال زياد بن لبيد الأنصاري: كيف يختلس منا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأنه ولنقرئنه نساءنا وأبناءنا، فقال: ثكلتك أمك يا زياد، إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى فماذا تغني عنهم؟». وعند أحمد بسند ضعيف من حديث أبي أمامة[٢].

وروى أبو بكر الخطيب في الأسماء المبهمة الحديث بسنده إلى أبي قلابة الجرمي مرسلاً فأبهم السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم علق الخطيب بقوله[٣]: «السائل لرسول الله ﷺ هو صفوان بن عسال المرادي، أو زياد بن لبيد الأنصاري» أ.هـ. ثم روى بيانهما، فأسند إلى أبي هريرة الحديث وفيه تسمية السائل بصفوان، لكن كان في الطريق إليه:

---

(١) سنن الترمذي (٤/٣٢٨)، سنن الدارمي (١/٣٣٣)، شرح مشكل الآثار للطحاوي (١/٢٧٩)، مسند الشاميين للطبراني (٣/١٧٦)، مستدرك الحاكم (١/١٧٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/١٢٠٥)، الكشف والبيان للثعلبي (٥/٣٠٠)

(٢) مسند أحمد (٣٦/٦٢١)، وكبير معاجم الطبراني (٨/٢١٥)، وفيه معان بن رفاعة عن علي بن يزيد الألهاني ضعيفان، وله متابعة عند الدارمي في السنن (١/٣٠٨)، وكبير معاجم الطبراني (٨/٢٣٢) بسند فيه ضعف.

(٣) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب (ص٤٠٣)، وتلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي (ص٥٠٢)

مسلمة بن علي الخشني وهو متروك.

ولما روى البيهقي الحديث في المدخل صحح إسناده، وكذا صححه أبو العباس وأبو عبد الله القرطبيان، وتقي الدين المقريزي[١].

❁ ❁ ❁

قوله: (**ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً**) قال الطيبي[٢]: «قوله: (شيئاً) التنكير فيه للتهويل، أي: شيئاً هائلاً»، وفي خبر عوف بن مالك السابق ذكره: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - نظر - وفي خبر أبي الدرداء – شخص - إلى السماء يوماً)، فلعله بعد أن ذكر ﷺ ما نكَّره الراوي وأبهمه، نظر إلى السماء ليقول ما يلي.

قوله ﷺ: (**وذاك عند أوان ذهاب العلم**)، الإشارة متعلقة بالخبر المهول المسكوت عنه، وفي الخبرين الآخرين: (هذا أوان ذهاب العلم) وكأنه أشار في هذا إلى قرب موته صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم.

وتكلف أبو جعفر الطحاوي فافترض إشكالاً من استعمال لفظ الإشارة للقريب بأنه يوحي بأن رفع العلم سيكون في زمانه ﷺ، وذهب يجيب عنه بأنه أسلوب عربي مستعمل كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾، وتوسع في بحث المسألة

---

([١]) المدخل إلى السنن للبيهقي (٢/٤٣٥)، المفهم على مسلم لأبي العباس القرطبي (٦/٧٠٦)، الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي (١/٤٣٨)، إمتاع الأسماع للمقريزي (١٢/٣٦٠)

([٢]) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٧٢١)

حتى خلص منها بأنها في آخر الزمان بين يدي الساعة مستدلاً في بحث طويل[١] ببضعة أحاديث منها ما في الصحيحين[٢] أن رسول الله ﷺ قال: «إن بين يدي الساعة لأياماً، ينزل فيها الجهل، ويرفع فيها العلم، ويكثر فيها الهرج، والهرج: القتل».

قلت: ولو أنَّ ما تكلفه رحمه الله تعالى لم يكن افتراضاً منه وإنما هو إجابة على اعتراضٍ وقع فعلاً من شخص ما؛ كما نجده في مقدمة بحثه هذا، فلقد أحسن وأجاد فيما فعل رحمه الله تعالى، وإنما استطلتُ كلامه لكونه قرر ما أظنه ليس بحاجة إلى تقريره لظهوره؛ ولربما لم يكن الأمر في وقته كذلك فالله تعالى أعلم.

**(أوان)** والأوان: الحين والزمان[٣]، قال الراغب[٤]: «قولهم: هذا أوان ذلك، أي: زمانه المختص به وبفعله»، وفيه أن للعلم والوحي المنزل حينٌ يرفع فيه ويذهب، فمتى يكون أوانه وكيف يرفع؟ إشكالات دارت في خلد راوي الحديث فقال: **(وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونُقرِئه أبناءنا ويقرِئه أبناؤنا أبنائهم؟)** بنى الصحابي رضي الله عنه استشكاله على أن العلم هو الوحي - وهو القرآن - في صدورنا ونحن نتعاهده ونربي أبناءنا عليه وعلى حفظه، وكأنه رضي الله عنه فهم من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ارتفاع الوحي من الأرض بموته صلى الله عليه وسلم. قال الطيبي[٥]: «والواو في: **(وكيف)** للعطف، أي متى يقع ذلك

---

([١]) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١/٢٧٧- ٢٩٠)

([٢]) صحيح البخاري (ح٧٠٦٢)، صحيح مسلم (ح٢٦٧٢)

([٣]) النهاية لابن الأثير(١/٨٢)

([٤]) المفردات في غريب القرآن (ص١٠١)

([٥]) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٧٢١)، وعنه بغير عزو أبو الحسن الملا نور الدين علي القاري في مرقاة المفاتيح (١/٣٣٩)

الهول؟ وكيف يذهب العلم والحال أن القرآن بين الناس مستمر دائم إلى يوم القيامة؟ وعند وجود القرآن كيف يذهب العلم؟»

قوله: **(ثكلتك أمك ابن أم لبيد)**، «الثاء والكاف واللام كلمة واحدة تدل على فقدان الشيء، وكأنه يختص بذلك فقدان الولد»[1]، فالثكل «فقدان الحبيب، وأكثر ما يستعمل في فقدان المرأة ولدها»[2]، قال أبو موسى المديني[3]: «أي فقدتك، دعاء عليه بالموت لسوء فعله أو قوله. والموت يعم كل أحد فإذاً الدعاء به كلا دعاء. أو أراد أنك إذا كنت هكذا، فالموت خير لك، لئلا تزداد سوءاً» أ.هـ. ونقله مجد الدين ابن الأثير وعقبه بقوله[4]: «ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تجري على ألسنة العرب ولا يراد بها الدعاء، كقولهم تربت يداك، وقاتلك الله» أ.هـ.

وقال أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر[5]: «هي كلمة تقولها العرب للإنكار ولا تريد بها حقيقتها». «كما يقول الرجل: انج ثكلتك أمك، إذا استعجلته وأنت لا تريد

---

(١) معجم المقاييس اللغوية لابن فارس (٣٨٣/١)

(٢) كذا في العين (٣٤٩/٥)، والمحيط في اللغة لابن عباد (٢٤١/٦)، وخصه الجوهري في الصحاح (١٦٤٧/٤) بفقدان المرأة ولدها.

(٣) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٢٦٩/١)

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢١٧/١)

(٥) فتح الباري (٤٤٦/٧)، وانظر مقدمته هدي الساري (ص٩٥)

أن تثكله أمه، وقال ابن قتيبة: وهذا من باب الدعاء الذي لا يراد به الوقوع»[١]، «ثم جرى على ألسنتهم وكثر في استعمالهم في غير مواطن الدعاء والذم، وأتوا به عند التعجب والاستحسان والتعظيم للشيء»[٢].

قلت: ومن عادة الناس – والرجال منهم بالأخص - في مخاطبة من تربطهم بهم علاقة ترفع التكلف في الحديث: استعمالهم أساليب شديدة تخفي مشاعر المحبة تحتها، أو هكذا أتصور مما أراه بين الناس، فلعلها كانت من عادة العرب، فتجده يسب جليسه بكلامٍ قاس لو صدر من غيره لكان وقعه عليه شديداً لكن من يحضر مجلسهما لا يخفى عليه أنها كلمات لا تحمل ضغينة بل العكس تماماً والله تعالى أعلم.

قوله: **(أوليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل لا ينتفعون منها بشيء؟)** فأجابه صلى الله عليه وسلم بعدم لزوم بقاء العلم ببقاء الكتاب، فإن أهل الكتاب لم ينتفعوا بكتابهم. «أي: فكما لم تفدهم قراءتهما مع عدم العلم بما فيهما، فكذلك أنتم»[٣]، وفيه دلالة على أن ضلال أهل الكتاب إنما هو ببعدهم عن كتبهم، وأنه مع ما وقع فيها من تحريف إلا أنها لا تزال تحوي في طياتها على ما فيه هدايتهم إن تمسكوا به والله أعلم.

---

(١) اقتباس من كلام أبي الحسن علي بن خلف ابن بطال في شرحه على البخاري (١٨٧/٧)، وذكر شيء منه أبو الوليد الباجي في المنتقى شرح الموطأ (١٠٥/١)، وانظر الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (ص١٥١)

(٢) اقتباس من كلام القاضي عياض في مشارق الأنوار (١٢٠/١)

(٣) مرقاة المفاتيح لعلي القاري (٣٣٩/١)

وقوله: (**لا ينتفعون منه بشيء**)، وفي رواية (لا يعملون بشيء مما فيهما)[١] قال الطيبي[٢]: «يعني يقرأون التوراة والإنجيل غير عاملين بشيء مما فيهما. نزَّل العالم الذي لم يعمل بعلمه منزلة الجاهل بل هو بمنزلة الحمار الذي يحمل أسفاراً» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

وفيه إشارة إلى تناقص العلم بذهاب حملته، وما كان النقص وارداً على شيء مستمراً فيه إلا أتى على جميعه وإن طال الأمد. فما فائدة الأسفار على الحمار إن لم يكن يعي منها ما يقوم بها قلبه ويصلح بها حياته؟

فمن هداه الله ووفقه للطلب والعلم نفع وانتفع، ومن عمي عن هذه الطريق لم تزده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالاً. والعبرة في الانتفاع بالعلم: الفهم، فليس العجز عن القراءة بمانع من الاستفادة من العلوم، كما أن من كان قارئاً كاتباً لم يكفه هذا في استخلاص ما يستفاد من المصادر ما لم يكتسب الآلات المعينة على الفقه والتي تستجلب بمخالطة أهل العلم والفهم والتقى، وإلا فكثير ممن يكتب بيده لا يفهم ما يكتب، وكثير ممن لا يكتب يكون عالماً بمعاني ما يكتبه غيره[٣].

---

(١) رواية «لا يعملون بشيء مما فيهما» عند ابن أبي شيبة (١٤٥/٦)، وابن ماجه في السنن (١٧٢/٥)، والطبراني في الكبير من معاجمه (٢٦٥/٥)

(٢) الكاشف عن حقائق السنن (٧٢١/٢)

(٣) مقتبس بتصرف شديد من كلام لتقي الدين أبي العباس ابن تيمية كما في مجموع فتاواه (٦٦٥/١٠)، و(٤٣٧/١٧)

وقال أبو عمر ابن عبد البر[١]: «ولو أغفل العلماء جمع الأخبار وتمييز الآثار وتركوا ضم كل نوع إلى بابه وكل شكل من العلم إلى شكله لبطلت الحكمة وضاع العلم ودرس، وإن كان لعمري قد درس منه الكثير لعدم العناية وقلة الرعاية والاشتغال بالدنيا، والكلب عليها، ولكن الله عز وجل يبقي لهذا العلم قوماً وإن قلوا يحفظون على الأمة أصوله ويميزون فروعه فضلاً من الله ونعمة، ولا يزال الناس بخير ما بقي الأول حتى يتعلم منه الآخر، فإن ذهاب العلم بذهاب العلماء» أ.هـ.

وفي تفسير ذهاب العلم أقوال: فقيل: ذهابه ذهاب حملته ورواته العلماء به. وفي الصحيحين[٢] عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا».

ولأبي بكر ابن الطيب الباقلاني بحثاً ماتعاً قرر فيه أن كتاب الله تعالى حجة الله على خلقه باقٍ بوعد الله بحفظه ووعده بإظهار دينه، وصيانته من دخول الباطل عليه فقال[٣]: «وكل هذه الأخبار أيضا تنبيء عن بقاء الكتاب بين المسلمين وتعقلهم له، ومحافظتهم عليه، ولو علم أن القرآن سيضيع ويحرف ويغير وتزول الحجة به لقال لهم: وأول ذهاب علمكم ضياع القرآن منكم وتغييره وتبديله، وهذا هو الذي أريده بذهاب

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢١/١)

(٢) صحيح البخاري (١٠٠)، وصحيح مسلم (٢٦٧٣)

(٣) الانتصار للقرآن (٤٤٨/٢)

العلم، ولم يحلهم على أن ذهاب العلم وقبضه ورفعه هو ذهاب حملته، ولا ردهم إلى قوم قد كان الكتاب بينهم وأنه لا يغني عنهم شيئاً».

ثم أفاض بتقرير ما أورده ليخلص بأن إضاعة المسلمين لكتابهم لن يكون عن طريق التحريف والتبديل فقال[1]: «وكل مسلم تدبر هذه الآيات والآثار التي ذكرناها عرف أنه لم يقصد الرسول ﷺ بقوله: لتسلكن سنن الذين من قبلكم[2]. تضييعكم القرآن وتحريفه وتبديله. فإن قالوا: أفليس قد زعمتم أن النبي ﷺ قد حذرهم في هذه الأخبار من تضييع العلم، وأمرهم بتعلمه قبل ذهابه، فيزعمون أن العلم يذهب دون القرآن على ما أصلتم؟ قيل له: لا، لأنه أراد عندنا بذهاب العلم: ذهاب كثير من أهله وقلته في الناس، كما يقول القائل: ذهب الإسلام، وذهب الجود وارتفع الخير، ونفد العلم والأدب، أي: قد قل ذلك وقل أهله وطلابه، ولا يعني به أنه لم يبق قائم بذلك ولا معروف به، ويدل على أن هذا هو مراده بقوله: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ﴾، و ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾، ولو ذهب بأسره وانقرض جميع أهله لم يكن مظهراً له على الدين كله، ولا ممكناً له، ويدل عليه قول الرسول ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك[3]. ولو علم أنه سيضيع جميع العلم، أو باب من أبوابه حتى لا يوجد في الأمة قائم، لوجب أنها قد عطلت، وخلت من قائم بالحق في ذلك» أ.هـ.

---

[1] الانتصار للقرآن (٢/٤٥٠)

[2] رواه البخاري في الصحيح (٣٤٥٦)، ومسلم في الصحيح (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد ولفظه عندهما: «تتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبرٍ، وذراعاً بذراعٍ، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه. قلنا يا رسول الله: اليهود، والنصارى قال: فمن؟»

[3] رواه البخاري في الصحيح (٧٣١١)، ومسلم (١٥٦) (١٩٢٠) (١٠٣٧)

وقيل: ذهابه ترك العمل به[١]، وهذا راجع إلى الأول، قال أبو العباس القرطبي تعليقاً على حديث ابن عمرو[٢]: «وهو نصٌ في أن رفع العلم لا يكون بمحوه من الصدور بل بموت العلماء وبقاء الجهال الذين يتعاطون مناصب العلماء في الفتيا والتعليم يفتون بالجهل ويعلمونه فينتشر الجهل ويظهر. وقد ظهر ذلك ووجد على نحو ما أخبر صلى الله عليه وسلم فكان ذلك دليلاً من أدلة نبوته خصوصاً في هذه الأزمان إذ قد ولي المدارس والفتيا كثير من الجهال والصبيان، وحرمها أهل ذلك الشأن غير أنه قد جاء في الترمذي...». وذكر حديث الباب – رواية أبي الدرداء – ثم قال[٣]: «وظاهر هذا الحديث أن الذي يُرفع إنما هو العمل بالعلم لا نفس العلم وهذا بخلاف ما ظهر من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه فإنه صريح في رفع العلم. قلتُ: ولا تباعد فيهما: فإنه إذا ذهب العلم بموت العلماء خلفهم الجهال، فأفتوا بالجهل، فعمل به، فذهب العلم والعمل. وإن كانت المصاحف والكتب بأيدي الناس كما اتفق لأهل الكتابين من قبلنا ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزياد...». وذكر حديث الباب، وقال: «وذلك أن علماءهم لما انقرضوا خلفهم جهالهم فحرفوا الكتاب وجهلوا المعاني فعملوا بالجهل وأفتوا فارتفع العلم والعمل وبقيت أشخاص الكتب لا تغني شيئاً» انتهى كلامه رحمه الله.

---

(١) حمله على هذا جمع منهم: ابن رسلان في شرحه على سنن أبي داود (٦٨٠/١٦)، وأبو عبد الله القرطبي في التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص١٢٦٠)، وابن رجب كما في مجموع رسائله (١/١٥- ١٦)

(٢) المفهم على مسلم للقرطبي (٧٠٥/٦)

(٣) المصدر السابق (٧٠٧/٦)

وقال أبو عبد الله القرطبي في قول الله الكريم سبحانه وتعالى: ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾[١]: «أي تدبروه واحفظوا أوامره ووعيده، ولا تنسوه ولا تضيعوه. قلت: هذا هو المقصود من الكتب، العمل بمقتضاها لا تلاوتها باللسان وترتيلها، فإن ذلك نبذ لها... وقد روى النسائي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «إن من شر الناس رجلاً فاسقاً يقرأ القرآن لا يرعوي إلى شي منه»[٢]. فبين ﷺ أن المقصود: العمل كما بينا. وقال مالك: قد يقرأ القرآن من لا خير فيه، فما لزم إذاً من قبلنا وأخذ عليهم؛ لازم لنا وواجب علينا. قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، فأمرنا باتباع كتابه والعمل بمقتضاه، لكن تركنا ذلك، كما تركت اليهود والنصارى، وبقيت أشخاص الكتب والمصاحف لا تفيد شيئاً لغلبة الجهل وطلب الرياسة واتباع الأهواء...»

أ.هـ.

❁ ❁ ❁

ويؤخذ من هذا الحديث توجيه الأمة إلى العناية بالعلم والاجتهاد، قال ابن عبد البر[٣]: «وفي هذا الحديث من الفقه دليل على ما كان القوم عليه من البحث عن العلم والاجتهاد في الوقوف على الصحة منه، وطلب الحجة، وترك التقليد المؤدي إلى ذهاب

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٣٧/١)

(٢) هو قطعة من حديث رواه كما أحاله: النسائي في سننه الكبرى (٢٧٠/٩)، وهو في مصنف ابن أبي شيبة (٢٢٥/٤)، ومسند أحمد (٤٢١/١٧و٤٦٧)، و(١٠٧/١٨)، ومستدرك الحاكم (٧٧/٢) وغيرهم، من طريق أبي الخطاب عن أبي سعيد. وأبو الخطاب لا يعرف.

(٣) التمهيد (٢٨٩/٢٣)

العلم» أ.هـ.

وأورده البيهقي في باب القياس الذي يكون بغلبة الأشباه من مدخله[١] وقال: «فيه دليل على صحة الاعتبار والتمثيل» أ.هـ. ونحوه قول أبي بكر الجصاص في الفصول[٢] بعد ذكره حديث الباب: «فنبهه رسول الله ﷺ على اعتبارنا بهم، مع كون الكتاب في أيدينا» أ.هـ.

وجاء في القواطع لأبي المظفر السمعاني[٣]: «والدليل على أن التفقه أصل الاستنباط والاستدلال على الشيء بغيره: حديث زياد بن لبيد»، فذكر حديث الباب ثم قال: «فدل قوله: أن كنتُ أعدك من فقهاء المدينة. على أنه لما لم يستنبط علم ما أشكل عليه من ذهاب العلم مع بقاء الكتاب بما شاهده من زوال العلم عن اليهود والنصارى مع بقاء التوراة والإنجيل عندهم خرج عن الفقه. فهذا يدل على ما ذكرناه من أن الفقه هو استنباط حكم المشكل من الواضح» أ.هـ.

ولهذا فهم السلف من هذا الحديث أن المحافظة على العلم هو بطلبه والعناية به ونقل آلاته لإنشاء علماء خلفاً لمن سلف يطلبون العلم ويعلمون وجوه المسائل والاجتهاد في تنزيلها بحسب وقائعها فيبقى العمل مستمراً.

---

(١) المدخل إلى السنن للبيهقي (٢/٤٣٥)
(٢) الفصول في الأصول للجصاص (٤/٤٩)
(٣) قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (١/٢١)

«قال ابن المنير: محو العلم من الصدور جائز في القدرة إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه»[١]، يريد حديث ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، والمعنى: «أن الله لا يهب العلم لخلقه ثم ينتزعه بعد أن تفضل به عليهم والله يتعالى أن يسترجع ما وهب لعباده من علمه الذى يؤدي إلى معرفته والإيمان به وبرسله. وإنما يكون قبض العلم بتضييع التعلم فلا يوجد فيمن يبقى من يخلف من مضى، وقد أنذر صلى الله عليه وسلم بقبض الخير كله ولا ينطق عن الهوى»[٢]، «قال الداودي: فالحديث خرج مخرج العموم، والمراد به الخصوص»[٣].

ولا شك أن دفن العالم؛ دفن لعلمه وخبرته المكتسبة خلال مسيرته العلمية في سنوات حياته، فإن لم يكن في المتعلم من يملك مثابرة ومصابرة وعزم وحب للطلب واجتهاد ونباهة وذكاء وتفرغ ... فإنه لن يمكن تدارك النقص وتعويضه حتى ينتهي جملة وتفصيلاً، فـ «كلما ذهب عالم ذهب بما معه من العلم حتى يبقى من لا يعلم»[٤]، ذلك «أن العلم يرتفع بموت العلماء فكلما مات عالم ينقص العلم بالنسبة إلى فقد حامله وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم ينفرد به عن بقية العلماء»[٥].

---

(١) حكاه عنه ابن حجر في الفتح (١/١٩٥)

(٢) من كلام ابن بطال في شرحه على البخاري (١/١٧٧)

(٣) من كلام ابن الملقن في التوضيح (٣/٤٩٥) عقب به نقله لكلام ابن بطال السابق.

(٤) من كلام ابن حجر في الفتح (١٣/٢٨٥)

(٥) فتح الباري (١٣/١٨)

وفي الأثر عن ابن مسعود ﷺ: «لا يأتي عليكم عام إلا والذي بعده شر منه. قالوا: فإنه يأتي علينا العام يخصب، والعام لا نخصب فيه، قال: إني والله لا أعني خصبكم ولا جدبكم، ولكن ذهاب العلم أو العلماء قد كان قبلكم عمر فأروني العام مثله»[(١)]، وفي بعض ألفاظه: «يذهب العالم فيخلو مكانه إلى يوم القيامة».

❁ ❁ ❁

ولهذا وذاك توجه أهل العلم إلى التدوين والتصنيف وتأسيس قواعد كلية تكون مراجعاً ومصادراً لطلاب العلم، حرصاً على بقاء أصل الاجتهاد، فـ «العلماء لما خافوا ذهاب العلم: أصلوا وفرعوا ومهدوا وسطروا»[(٢)]، وليس في بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء ما يغني من ليس بعالم شيئاً، وإنما هو توفير آلته، وتيسير وسائل طلبه، وترغيب طلابه، والأمر من قبل ومن بعد لله سبحانه.

ومما ورد في ذهاب العلم وأقوال السلف ما رواه البخاري في باب كيف يقبض العلم[(٣)] قال: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا

(١) شعب الإيمان (٢٣٤/٣) للبيهقي، وتأريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٤/٤٤)، وبنحوه بدون ذكر عمر: للدارمي في السنن (٢٧٩/١)، وفوائد مُحَّد بن مخلد (ح٣٢)، وأحكام ابن حزم (٢٩/٨)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (١٠٤٣/٢)، وتأريخ بغداد (٣٧١/٦)، وفي سندها ضعف.

(٢) من شرح الأربعين المنسوب: لتقي الدين ابن دقيق العيد (ص٧٩)، ولأبي زكريا النووي (ص٢٧)

(٣) صحيح البخاري (٣١/١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٤٢/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣٧٣)، والخطيب في تقييد العلم (ص١٠٥)

حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً».

وعن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه [(١)] «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تظهر الفتن ويكثر الهرج ويرفع العلم. فلما سمع عمر أبا هريرة يقول: يرفع العلم، قال عمر: أما إنه ليس ينزع من صدور العلماء، ولكن يذهب العلماء». وعن أبي الدرداء[(٢)] رضي الله عنه قال: «ما لي أرى علماءكم يذهبون وجهالكم لا يتعلمون؟ تعلموا قبل أن يرفع العلم، فإن رفع العلم ذهاب العلماء»، فأرشد رضي الله عنه إلى أن مكافحة الجهل بطلب العلم فإنه من وسائل حفظه وبقاءه.

وعن سلمان رضي الله عنه قال[(٣)]: «لا يزال الناس بخير ما بقي الأول حتى يتعلم - أو يعلم - الآخر، فإذا هلك الأول قبل أن يعلم - أو يتعلم - الآخر، هلك الناس»، وعن ابن مسعود[(٤)] رضي الله عنه قال: «تدرون كيف ينقص الإسلام؟ قالوا: كما ينقص صبغ الثوب، وكما ينقص من الدابة، وكما يقسو الدرهم عن طول الحبي، قال: إن ذلك لمنه، وأكثر من

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٦٩/١٦)، وإسحاق بن راهويه في المسند (٣٢٩/١)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (٢٥٦/١).

(٢) رواه أحمد في الزهد (ص١١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (١١٣/٧)، والدارمي في السنن (٣١١/١)، وأبو داود في الزهد (ص٢٠٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٦٠٨/١)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (١٣٢/٤٧) بسند حسن إلى سالم بن أبي الجعد ولم يدرك أبا الدرداء كما قال أبو حاتم في المراسيل (ص٨٠)،

(٣) رواه الدرامي (٣١٠/١و٣١٤) من طريقين إلى عطاء بن السائب عن عبد الله بن ربيعة عن سلمان، ورجاله ثقات

(٤) الطبراني في الكبير (٢٠٣/٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٥٤/١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٤٥٤) ورجاله موثقون.

ذلك موت أو ذهاب العلماء».

وعن سعيد بن المسيب[١] قال: :شهدت جنازة زيد بن ثابت ﵁ فلما دلي في قبره قال ابن عباس ﵁: يا هؤلاء من سره أن يعلم كيف ذهاب العلم فهكذا ذهاب العلم، وايم الله لقد ذهب اليوم علم كثير. قال سعيد بن المسيب: والقائل لقد ذهب به علم كثير. يعني ابن عباس».

وعن هلال بن خباب قال[٢]: «سألت سعيد بن جبير قلت: يا أبا عبد الله، ما علامة هلاك الناس؟ قال: إذا هلك علماؤهم»، وعن مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب الزهري قال[٣]: «كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة، والعلم يقبض قبضاً سريعاً، فنعش العلم ثبات الدين والدنيا، وفي ذهاب العلم ذهاب ذلك كله». وعن كعب[٤] قال: « عليكم بالعلم قبل أن يذهب، فإن ذهاب العلم موت أهله، موت العالم نجم طمس، موت العالم كسر لا يجبر، وثلمة لا تسد، بأبي وأمي العلماء – قال: أحسبه قال: – قبلتي إذا لقيتهم وضالتي إذا لم ألقهم لا خير في الناس إلا بهم».

---

(١) رواه الطبراني في الكبير من معاجمه (٥/١٠٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٣/١١٥٤)، وفيه ابن جدعان ضعف. وروى ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/٣١٢) و(٥/٣١٥)، والبخاري في كبير تواريخه (٣/٣٨١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٤٨٥)، معجم الصحابة (٢/٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (٣/٤٨٤)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص١٣٨) كلام ابن عباس مختصراً بسند حسن عن عمار بن أبي عمار.

(٢) سنن الدارمي (١/٣٠٩)، وسنده حسن.

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد (١/٢٨١)، والدارمي في السنن (١/٢٣٠) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/٣٨٦)، وأبو نعيم الأصبهاني (٣/٣٦٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٢٨٩)، والبيهقي في المدخل (ص٤٥٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٥٩٢) بسند صحيح.

(٤) رواه الآجري في أخلاق العلماء (ص٣١) وسنده ضعيف لجهالة وانقطاع.

وفي الحلية عن أبي الدرداء ﵁[1] يرفعه: «ذهاب العلم ذهاب حملته»، وعن ابن مسعود ﵁ بسند ضعيف يرفعه[2]: «تعلموا القرآن، وتعلموا العلم وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس؛ فإني امرؤ مقبوض. وإن العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما»، وعن حذيفة بن اليمان ﵁ بسند تالف[3] يرفعه: «اكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء، وإنما ذهاب العلم موت العلماء».

وروى أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي في تأريخه ومن طريقه أبو عمر بن عبد البر في التمهيد[4] عن أبي عمرو الأوزاعي قال: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»، وقال مُحَمَّد بن الحسن الإشبيلي في طبقاته[5]: «وسمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى غيرَ مرة يقول: لولا الفرَّاء ما كانتْ عربية؛ لأنه حصَّنها وضَبطها، ولولا الفرَّاء لسقطتِ العربية؛ لأنها كانت تُتنازع ويدَّعيها كلُّ مَنْ أراد، ويتكلَّم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب، وأدركنا العلَماء يردُّون في العلم أقاويلَ العلماء، ثم تكون العِللُ بعد، ثم رأينا الناس بعد ذلك يتكلَّمون في العلم بآرائهم ويقولون: نحنُ نقول. فيأتون

(١) حلية الأولياء (٥/١٧٤)

(٢) رواه أبو داود الطيالسي في المسند (١/٣١٨)، وأبو يعلى في مسنده (٨/٤٤١)، والنسائي في الكبرى (٦/٩٧)، والحاكم في المستدرك (٤/٣٦٩)

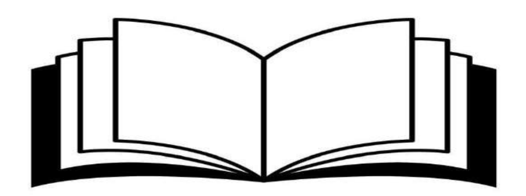
(٣) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (١٧/١٨٠) وفيه مُحَمَّد بن زياد كذاب، وفيه انقطاع أيضاً.

(٤) تأريخ أبي زرعة (ص٣١٧)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/٥٧)، وتأريخ دمشق (٣٥/١٨٦)

(٥) طبقات النحويين واللغويين (ص١٣٢)

بالكلام على طباعهم وبحسب ما يَحْسُن عندهم، وهذا سبب ذهاب العلم وبُطْلانه»

أ.هـ. والله تعالى أعلى وأعلم؛ منه التوفيق والسداد، وبه أستعين وعليه التكلان.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٣ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن قابوس عن أبيه قال: قال ابن عباس: أتدرون ما ذهاب العلم من الأرض؟ قال: قلنا: لا، قال: أنْ يذهب العلماء.**

في سنده ضعف لأجل قابوس، ومن طريقه رواه أحمد والدارمي، والخطيب، والضياء المقدسي، وابن النجار[1].

❀ ❀ ❀

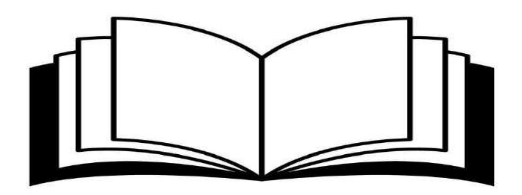
والأثر فمتعلق بالذي قبله وقد مضى إشباع الكلام فيه، ومما يروى عن أبي الدرداء رضي الله عنه في هذا الباب ما رواه ابن عبد البر[2] عنه رضي الله عنه قال: «تعلموا العلم قبل أن يقبض العلم وقبضه أن يذهب بأصحابه، العالم والمتعلم شريكان في الخير وسائر الناس لا خير فيهم. إن أغنى الناس رجل عالم افتقر إلى علمه فنفع من افتقر إليه، وإن استغني عن علمه نفع نفسه بالعلم الذي وضع الله عز وجل عنده. فمالي أرى علماءكم يموتون وجهالكم لا يتعلمون، ولقد خشيتُ أن يذهب الأول ولا يتعلم الآخر، ولو أن العالم طلب العلم لازداد علماً وما نقص العلم شيئاً، ولو أن الجاهل طلب العلم لوجد العلم

---

(١) رواه أحمد في المسند (٣/٤١٦)، سنن الدارمي (١/٣١٠)، تأريخ بغداد (٢٠/١٣٠)، الأحاديث المختارة (١٠/٢٠)، ذيل تأريخ بغداد (٥/١٣٠)

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٦٠٢).

قائماً، فمالي أراكم شباعاً من الطعام جياعاً من العلم». وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٤ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن العلاء عن حماد عن إبراهيم قال: قال عبد الله: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وكل بدعة ضلالة.**

رجاله موثقون، وهو غير متصل؛ أما العلاء بن المسيب فلم أرَ من ذكر حماد بن أبي سليمان في شيوخه، وأما إبراهيم فلم يدرك ابن مسعود ﵁، وبعضهم يقبله لما مضى النقل عنه من قوله أن روايته عنه بالجزم تعني أخذه عن غير واحد من أصحابه[١].

والأثر فله طرق عن ابن مسعود ﵁: الأولى: طريق **إبراهيم** عنه والتي اختارها المصنف هنا، ومن طريقه رواها: أبو عمرو الداني[٢]. ومن طريق الثوري عن حماد به، رواه: الخرائطي، وابن بطة العكبري، وأبو عمرو الداني، وابن أبي زمنين[٣]، لكن وقع عند الأخيرين نسبة حماد: بابن زيد، وهو غلطٌ بينٌ لعله وقع من النساخ والله تعالى أعلم.

كما أن هذه الرواية ليس فيها ذكر: (كل بدعة ضلالة).

---

(١) راجع الكلام على الحديث رقم (٤٧)

(٢) في جامع البيان في القراءات السبع للداني (١/١٣٤)

(٣) مكارم الأخلاق (ص١٣٨)، والمنتقى من مكارم الأخلاق (ص٩٦) كلاهما للخرائطي، الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٣٢٧)، كتاب في علم الحديث لأبي عمرو الداني (ص٣٧) [طبعة بينونة (١٤٢٧هـ) تحقيق المرر]، وطبعة أخرى (ص١٠٣) [الدار الأثرية (١٤٢٧هـ) تحقيق مشهور سلمان]، أصول السنة لابن أبي زمنين (ص٥٦)

الثانية: طريق **أبي عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب** عنه ﷺ: رواها وكيع في الزهد، ومن طريقه أحمد[١] قال وكيع: «حدثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي عبد الرحمن السلمي»، فذكره بلفظ كتابنا، وسنده صحيح إنْ سلم من عنعنة الأعمش، وحبيب.

وفي صحة رواية أبي عبد الرحمن عن ابن مسعود اختلاف، فروى ابن أبي حاتم[٢] عن شعبة نفي سماعه منه، ثم عقبه بروايته[٣] عن أحمد بن حنبل توهيم شعبة فيما قاله. وجزم البخاري في تأريخه بسماعه[٤]، وفي طبقات ابن سعد[٥] تصريحٌ بالسماع، ونقل مغلطاي[٦] عن الداني أنه أخذ القراءة عنه ﷺ عرضاً، وفي تهذيب ابن حجر[٧] عن الواقدي أنه عده من أصحاب ابن مسعود ﷺ، وكأن العلائي يميل إلى هذا القول[٨].

والأثر من طريق الأعمش عن حبيب رواه: أبو عبد الله مُحَمَّد بن نصر المروزي، والدارمي، وابن وضاح، وابن بطة، والطبراني، وأبو عمرو الداني، والبيهقي، والمستغفري،

---

(١) الزهد لوكيع (ص٥٩٠)، الزهد لأحمد (ص١٣٤)

(٢) المراسيل ابن أبي حاتم (ص١٠٦)، وذكر الخبر بغير إسناد: الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢٠٧/٣) ولم يعلق.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٠٨)

(٤) التأريخ الكبير للبخاري (٧٣/٥)

(٥) الطبقات الكبرى (٢٩٤/٨)، من طريق عبد السلام بن حرب عن عطاء بن السائب عنه، وسماعه منه بأخرة.

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣٠١/٧)

(٧) تهذيب التهذيب (١٨٤/٥)

(٨) جامع التحصيل للعلائي (ص٢٠٨)

واللالكائي، وقوام السنة[1].

الثالثة: طريق **قتادة بن دعامة** عنه ﷺ، عند ابن وضاح[2] بلفظ: «اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كفيتم»، ولم يدرك زمانه، والسند إليه حسن إن شاء الله تعالى. الرابعة: طريق **طارق بن شهاب** عنه رواها البيهقي، واللاكائي[3] بلفظٍ مطول وسند حسن. الخامسة: طريق **عبد الرحمن بن يزيد** عنه، رواها أبو إسماعيل الهروي[4] وفي سندها ضعف.

❁ ❁ ❁

وقد ورد في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع جملة من الآثار منها: عن **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه[5] في خطبة له قال: «أيها الناس إن هذا القرآن كلام الله عز وجل فلا أعرفن ما عظمتموه على أهوائكم فإن الإسلام قد خضعت له رقاب الناس فدخلوه

---

(1) كتاب السنة لأبي نصر المروزي (ص٢٨)، السنن للدارمي (١/٢٨٨)، كتاب البدع لابن وضاح (ص٣٧)، الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٣٢٧)، المعجم الكبير للطراني (٩/١٥٤)، جامع البيان في القراءات السبع (١/١٣٤و ١٣٦)، وجزء في علم الحديث (ص٣٤) كلاهما للداني، المدخل إلى السنن الكبرى (٢/٦١٦)، وشعب الإيمان (٣/٥٠٦) كلاهما للبيهقي. فضائل القرآن للمستغفري (١/٣٧١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالاكائي (١/٩٦)، الترغيب والترهيب لقوام السنة (١/٢٩٤)

(2) البدع لابن وضاح (ص٣٦)

(3) الاعتقاد (ص٢٣٢)، والمدخل إلى السنن (٢/٦١٦) كلاهما للبيهقي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالاكائي (٤/٧٣٨)

(4) في ذم الكلام وأهله (٢/٧٨) للهروي.

(5) رواه الآجري في الشريعة (ص٧٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥/٢٤٩)، وأبو عمرو الداني في جامع البيان في القراءات السبع (١/١٣٣) بسند رجاله ثقات خلا مُحَمَّد بن عبد الحميد التميمي لم أعرفه.

طوعاً وكرهاً وقد وضعت لكم السنن ولم يترك لأحد مقالاً إلا أن يكفر عبد عمد خير فاتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، اعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه».

وعن **حذيفة بن اليمان** ﷺ بسند ضعيف[١] قوله: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، اتبعوا آثارنا فقد سبقتم سبقاً بعيداً وإن أخطأتم فقد ضللتم ضلالاً بعيداً». ومنها عن **ابن عباس** ﷺ[٢] وقد أُستُوصِيَّ فقال: «عليك بالاستقامة، اتبع ولا تبتدع».

❁ ❁ ❁

قوله: **(اتبعوا)** أمر بالاتباع، والاتباع من المتابعة والموافقة وترك المخالفة، والمراد عدم الإخلال بالأصول، والالتزام بنفس النهج وطريقة السير على المصادر المتفق عليها: كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وألا يتجاوزها.

وليس في الأمر بالاتباع دعوة للتقليد، فبينهما فرق كبير، إذ الاتباع لا يعارض الاجتهاد لكن يقصره على المصادر المتفق عليها. فالمتبع هو من يأخذ المسائل كما فعل الأولون من مصادرها؛ ويُعْمِل فيها فكره واجتهاده لتنزيلها على الوقائع والأحداث، فهو يعلم ماذا يقول، ومن أين قاله، وبما اعتمد عليه مقاله.

بينما التقليد هو تسليم القيادة والقلادة لقائد؛ مع جهلٍ بمصدر القول ودليله. ولو عرف كل مقلد دليل مسألته التي قلد فيها لتراخت عن عنقه ربقة التقليد. فإن التقليد:

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٣٣٥)، من طريق قتادة عنه ولم يدرك زمانه، وفيه خليد بن دعلج وعنه روح بن عبد الواحد ضعفاء.

(٢) رواه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٥٧)، والفقيه والمتفقه للخطيب (١/٤٣٦)، ولا بأس بسنده لأجل زمعة بن صالح.

حَجْر العقل عن الفكر الذي أمر الشارع باستعماله في خطابه إيانا بذوي العقول والألباب، والتزام التقليد أول خطوات قتل العلم وإحياء البدع.

فالتقليد هو اتباع قول من ليس بحجة بلا حجة[١] ومنه قول ﴿الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا﴾، بخلاف الاتباع بعلم، ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾، ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

قال أبو عبد الله بطال الركبي[٢]: «التقليد في الفتيا والحكم والقبلة وغيرها مأخوذ من القلادة التي تكون في العنق، كأن العامي يجعل ما يلحقه من عهدة العمل والإثم الذي يعمل فيه بفتوى العالم وقضاء القاضي في عنق المفتي والقاضي ويتخلص من مأثمه» أ.هـ. ولما استروح المقلدة لهذا الأمر عصفتْ الفتن بالأمة وتفرقت بناء على عصبية المقلدة والله المستعان.

قال أبو المعالي الجويني[٣]: «التقليد ينبئ عن الاتباع المتعري عن أصل الحجة»، وناقش بعض تعاريفه ثم استقر على أنه: «اتباع من لم يقم باتباعه حجة ولم يستند إلى علم»، خروجاً من دخول اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في التعريف، وفرق أبو الوليد ابن رشد[٤]

---

(١) وانظر المسألة في البحر المحيط للزركشي (٤/٥٥٤)، ومستصفى الغزالي (ص٣٧٠)، والمنخول له (ص٥٨٢)، واللمع للشيرازي (ص١٢٥)، تهذيب الأسماء للنووي (١٠١/٤)

(٢) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب (٣٤٦/٢)

(٣) الاجتهاد (ص٩٥)

(٤) الضروري في أصول الفقه لابن رشد (ص٨٢)

بينهما بقوله: «هو قبول قول قائل يغلب على الظن صدقه لحسن الثقة فيه. والفرق بين هذا وبين تقليده صلى الله عليه وسلم: أن تقليده هو قبول قول يقع للإنسان اليقين به لدلالة المعجزة على صدقه صلى الله عليه وسلم».

قلت: ويمكن تقريب الفرق بضرب مثال في مجال الطب، يُقرب الفرق بين المتبع والمقلد. فالمريض الآخذ بقول الطبيب هو مقلد له، وبحسب خبرة الطبيب وعلمه يحصل النفع من عدمه. والمريض في الحالين – أعني النفع أو عدمه – هو كالمقلد الذي يصيب إن أصاب من يقلده ويخطئ إن أخطأ.

أما المتعلم على يد الطبيب فهو المتبع، وهو وإن كان يأخذ بقول المعلم ويقتفي أثره، لكنه يأخذ القواعد، والطرق والأدلة التي تمكنه من بلوغ مرتبته في الاجتهاد. فهذا حال المتبع للمجتهد.

وعليه فإن خطأ المريض يُنسب للطبيب، بينما خطأ الطالب المتعلم ينسب إليه؛ لأنه مؤهل للنقد، مطلع على قواعد الفن وسبل الاستنتاج. ولهذا قيل: المقلد جاهل، والمقلد لا يُقلَّد، ولا يفتي. ومن هذا الحال نخرج بأن نقل المقلد للفتوى غير مأمون لعدم اطلاعه وإحاطته بالظروف والأحوال.

ثم إن طالب الطب المتبع لسلفه في مجاله إما أن يطور مِن نفسه ليصل إلى مرتبة الاجتهاد، فيبحث لينقض، أو ينقد، أو يؤيد بحوث من سبقه. أو أن يبقى على حاله ثابتاً في سيره على ما تعلمه لا يخرج عن أبحاث من سبقه، فيظل متبعاً، لم يرتقي إلى

منزلة الاجتهاد، لكنه برئ من مرتبة التقليد كونه يعرف الطرق التي قامت عليها نظريات وبحوث من سلفه.

❁ ❁ ❁

قوله: (**ولا تبتدعوا**) نهي عن المخالفة في الشريعة، وإضافة ما ليس منها لها، وهو نتيجة خلل في الاتباع أدى إلى الاستقلال بالاختراع، وفيه مسألتان أولاهما: **البدعة في اللغة**، قال ابن فارس[١]: «الباء والدال والعين أصلان: أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال، والآخر الانقطاع والكلال ... والأصل الآخر قولهم: أبدعت الراحلة: إذا كلتْ وعطبت، وأبدع بالرجل: إذا كلت ركابه أو عطبت وبقي منقطعاً به» أ.هـ.

ومن الأول قولهم: «أبدعتُ الشيء: اخترعته لا على مثال»[٢]. وفي كتاب العين[٣]: «البدع: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة. والله بديع السموات والأرض ابتدعهما، ولم يكونا قبل ذلك شيئاً يتوهمهما متوهم، وبدع الخلق. والبدع: الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر، كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾» أ.هـ.

قال الراغب[٤]: «الإبداع: إنشاء صنعة بلا احتذاء واقتداء، ومنه قيل: ركية بديع

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٠٩/١)

(٢) الصحاح لأبي نصر الجوهري (١١٨٣/٣)، والمجمل لابن فارس (ص١١٨)

(٣) العين (٥٤/٢)

(٤) المفردات في غريب القرآن (ص١١١)

أي: جديدة الحفر، وإذا استعمل في الله تعالى فهو إيجاد الشيء بغير آلة ولا مادة ولا زمان ولا مكان، وليس ذلك إلا لله» أ.هـ.

ومن **الثاني** ما جاء في كتاب أبي عبيد[١]: «قال أبو عبيدة: يقال للرجل إذا كلَّت ناقته أو عطبت وبقي منقطعاً به قد أبدع به، وقال الكسائي مثله وزاد فيه ويقال: أبدعت الركاب إذا كلت أو عطبت»، وعللها الزمخشري بقوله[٢]: «أبدعت الراحلة إذا انقطعت عن السير بكلال أو ضلع. جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إبداعاً منها، أي إنشاء أمر خارج عما اعتيد منها وألف» أ.هـ.

قلت أصله ما في صحيح مسلم[٣] من حديث أبي مسعود الأنصاري قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أبدع بي فاحملني، فقال: ما عندي، فقال رجل: يا رسول الله، أنا أدله على من يحمله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من دل على خير فله مثل أجر فاعله» وحديث موسى بن سلمة الهذلي[٤] قال: «انطلقت أنا وسنان بن سلمة معتمرين قال: وانطلق سنان معه ببدنة يسوقها فأزحفتْ عليه بالطريق، فعيي بشأنها إن هي أبدعت كيف يأتي بها» الحديث.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٩/١)

(٢) من كتابه الفائق في غريب الحديث (٨٤/١)

(٣) صحيح مسلم (١٨٩٣)

(٤) صحيح مسلم (١٣٢٥)

ثم ثانيهما **البدعة في الشرع**: قال أبو الحسين ابن فارس[١]: «وسميت البدعة لأن قائلها أبتدعها من غير مقال إمام»، وقال الراغب[٢]: «والبدعة في المذهب: إيراد قول لم يستن قائلها وفاعلها فيه بصاحب الشريعة، وأماثلها المتقدمة، وأصولها المتقنة».

ولأبي إسحاق الشاطبي في كتابه الاعتصام مباحث نفيسة في البدعة، أبدع فيها، وسنأتي على بعض ما فيه، وقال أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج[٣]: «كل من أنشأ ما لم يسبق إليه قيل له أبدعت، ولهذا قيل لكل من خالف السنة والإجماع: مبتدع، لأنه يأتي في دين الإسلام بما لم يسبقه إليه الصحابة والتابعون» أ.هـ.

قال أبو العباس ابن تيمية[٤]: «وقد قررنا في القواعد في قاعدة السنة والبدعة أن البدعة هي: الدين الذي لم يأمر الله به ورسوله فمن دان ديناً لم يأمر الله ورسوله به فهو مبتدع بذلك، وهذا معنى قوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾» أ.هـ.

وقال أبو إسحاق الشاطبي[٥]: «فالبدعة إذن عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه. وهذا على رأي من

---

(١) مجمل اللغة (ص١١٨)
(٢) المفردات في غريب القرآن (ص١١١)
(٣) معاني القرآن للزجاج (١/١٩٩)، وعنه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (٢/١٤٣)
(٤) الاستقامة (١/٥)
(٥) الاعتصام (١/٣٧)

لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات، وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول: البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية» أ.هـ، وهو من أجمل ما قيل في حدها.

قوله: (**فقد كفيتم**) أي حسبكم فليس في الأمر مستزاد فقد قام بالأمر غيركم وأغناكم عن تكلفه، قال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، فلما أكمل الله لنا الدين ورضيه لنا كما أنزله فقد كره تغييره بالرأي والهوى والاستحسان فقال عز وجل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

فالأصل في العبادات التوقف على النص الشرعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد»[1]، وفي لفظ «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[2]، وقال فيمن استحسن صلى الله عليه وسلم: «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[3]، فما الداعي للاستحسان؟ إذ لا مكان للزيادة على الكمال!.

وعن سلمان رضي الله عنه قال: «قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلمكم حتى يعلمكم الخراءة؟، فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو أن نستنجي

---

([1]) رواه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة.

([2]) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة.

([3]) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس بن مالك

باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار أو أن نستنجي برجيع أو بعظم»[١]، وقال صلى الله عليه وسلم: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار، إلا وقد بين لكم»[٢]، ويروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس من عمل يقرب إلى الجنة، إلا قد أمرتكم به ولا عمل يقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه»[٣]. قال الأوزاعي[٤]: «اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم».

قوله: **(وكل بدعة ضلالة)**، هذا اللفظ ثبت مرفوعاً في عدد من الأحاديث منها حديث جابر في صحيح مسلم[٥]، وحديث العرباض بن سارية المشهور[٦]. ولفظه دال على العموم مفيد أنه لا يوجد ما يستحق أن يوصف بالبدعة مما يحمد، ومن استعمل هذا اللفظ فيما يحمد فإنما أراد المعنى اللغوي - أي الحدوث بعد انقطاع - أو ما كان من قبيل العادات، وإنما يصح استعمال المعنى اللغوي فيما كان له أصل في الشرع ودلت عليه نصوص أو إجماع، ومالم يكن كذلك فهو من قبيل العادات.

---

(١) رواه مسلم (٢٦٢)

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٥٥/٢) من حديث أبي ذر وظاهر سنده الصحة، فرجاله ثقات ولا علة ظاهرة.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك (٥/٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧٩/٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩/١٣).

(٤) رواه أبو نعيم الأصبهاني في الحلية (١٤٣/٦)و (٢٥٤/٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٧٤/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٠/٣٥)

(٥) صحيح مسلم (٨٦٧)

(٦) رواه: أحمد في المسند (٣٦٧/٢٨و٣٧٣و٣٧٥)، وأبو داود في السنن (١٦/٧)، والترمذي في الجامع (٤٤/٥)، وابن ماجه في السنن (٢٨/١)، والدارمي في السنن (٢٢٨/١) وغيرهم.

وقد قسم كثير من أهل العلم البدعة إلى مستحسنة ومستقبحة، وجعلها بعضهم دائرة تحت الأحكام التكليفية الخمسة، والخلاف بينهم لا يعدو الرسم والحدود، وإلا فكلامهم إن نزل على الوقائع لا يختلف إن شاء الله، والله تعالى أعلم.

وضلال البدع وخطرها لكونها استحداث دين وعبادات لم يشرعها الله تعالى، ولا عُرف رضاه سبحانه بها، فإن غلبتْ على عمل العبد أشرف على الخروج عن الدين المشروع، وهذا وإن كان مجرد فرضية نظرية لن يبلغها مسلم - بإذن الله - لكن شناعتها تحملنا على الحكم عليها بقاعدة: ما أسكر كثيره فقليله حرام، وإن خرجنا بهذه النتيجة كانت كل البدع ضلالة.

ولهذا كانت البدعة من الفرقة التي يسعى لتحقيقها الشيطان، كما قال رسول الله ﷺ فيما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «خط رسول الله ﷺ خطاً بيده، ثم قال: هذا سبيل الله مستقيماً، قال: ثم خط عن يمينه، وشماله، ثم قال: هذه السبل، ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾»، رواه أحمد وغيره بسند حسن[1].

ولا ينبغي أن يُصرف عموم قوله صلى الله عليه وسلم بغير نص شرعي، أما حمل الأدلة المتعارضة والتوفيق بينهما فمحمل جيد على ألا يحملنا على نفي العموم المنصوص عليه، فكل بدعة ضلالة بنص قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن العمل على ماهيتها من حيث العبادة والعادة والإطلاق اللغوي. وعلى هذا يحمل كلامهم في البدعة.

---

(١) المسند لأحمد (٧/٢٠٨و٤٣٦)، سنن الدارمي (/٢٨٥)، السنن الكبرى للنسائي (١٠/٩٥)، مسند البزار (٥/١٣١ و٢٥١)، وصحيح ابن حبان (١/١٨١)، مستدرك الحاكم (٢/٢٦١)، و(٣/٣٤٨) ويروى عن جابر بسند ضعيف، في مسند أحمد (٢٣/٤١٧)، وسنن ابن ماجه (١/٨)

ومن هذا قول أبي عمر ابن عبد البر[١]: «وأما قول عمر: نعمت البدعة، في لسان العرب اختراع ما لم يكن وابتداؤه، فما كان من ذلك في الدين خلافاً للسنة التي مضى عليها العمل فتلك بدعة لا خير فيها وواجب ذمها والنهي عنها والأمر باجتنابها وهجران مبتدعها إذا تبين له سوء مذهبه، وما كان من بدعة لا تخالف أصل الشريعة والسنة فتلك نعمت البدعة كما قال عمر لأن أصل ما فعله سنة» أ.هـ.

ولا خلاف أن ما فعله ﷺ قد سبقه إليه ﷺ، فلم يكن فعله ﷺ إلا إحياء فعله ﷺ وتجديده بعد انقطاع؛ وليس استحداث واختراع.

وقول القاضي عياض[٢]: «والبدعة فعل ما لم يسبق إليه، فما وافق أصلاً من السنة يقاس عليها فهو محمود وما خالف أصول السنن فهو ضلالة»، وقول ابن حجر[٣]: «هو فعل ما لم يسبق إليه، فما وافق السنة فحسن وما خالف فضلالة، وهو المراد حيث وقع ذم البدعة وما لم يوافق ولم يخالف فعلى أصل الإباحة» أ.هـ. وقول كثير من أهل العلم والفضل غيرهم، وربما اشتبه كلامهم بما يدل على أنهم لم يضبطوا حد البدعة فأدخلوا العادات، وما له أصل من الشرع. أو ما أحيي من السنن بعد موت واندثار، ولهذا تجدهم يضطرون للبيان والتعليق لفصل الاشتباه.

---

(١) الاستذكار (٢/٦٧)

(٢) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٨١)

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/٨٥)

قال أبو العباس ابن تيمية[١]: «وأما المعارضات فالجواب عنها بأحد جوابين: إما أن يقال: أن ما ثبت حسنه فليس من البدع، فيبقى العموم[٢] محفوظاً لا خصوص فيه. وإما أن يقال: ما ثبت حسنه فهو مخصوص من العموم، والعام المخصوص دليل فيما عدا صورة التخصيص، فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا العموم، احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص».

قال[٣]: «وأما البدعة الشرعية: فما لم يدل عليه دليل شرعي، فإذا كان نص رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل على استحباب فعل، أو إيجابه بعد موته، أو دل عليه مطلقاً ولم يعمل به إلا بعد موته ككتاب الصدقة الذي أخرجه أبو بكر رضي الله عنه فإذا عمل ذلك العمل بعد موته، صح أن يسمي بدعة في اللغة، لأنه عمل مبتدأ كما أن نفس الدين الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم يسمى بدعة ويسمى محدثاً في اللغة» انتهى.

وفي جامع العلوم والحكم لأبي الفرج ابن رجب[٤]: «ومراده أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت ولكن له أصول من الشريعة يرجع إليها فمنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحث على قيام رمضان ويرغب فيه وكان الناس في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحداناً، وهو صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في رمضان غير ليلة، ثم امتنع من

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (٢/٨٨)
(٢) يريد قوله (كل بدعة ضلالة)
(٣) المصدر السابق (١٦/١٥)
(٤) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/١٢٨)

ذلك معللاً بأنه خشي أن يكتب عليهم، فيعجزوا عن القيام به، وهذا قد أُمن بعده صلى الله عليه وسلم» أ.هـ.

وفي تعليق الشوكاني على حديث «من أحدث في أمرنا» من شرحه على منتقى الأخبار[1] قوله: «وهذا الحديث من قواعد الدين لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر. وما أصرحه وأدله على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام وتخصيص الرد ببعضها بلا مخصص من عقل ولا نقل، فعليك إذا سمعت من يقول: هذه بدعة حسنة، بالقيام في مقام المنع مسنداً له بهذه الكلية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «كل بدعة ضلالة» طالباً لدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة، فإن جاءك به قبلته، وإن كاع كنت قد ألقمته حجراً واسترحت من المجادلة» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

ثم إن ما ثبت ذمه من البدع قسمه الشاطبي إلى بدعة حقيقية وإضافية. فقال[2]:

«إن البدعة الحقيقية هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل»، قال: «وأما البدعة الإضافية فهي التي لها شائبتان إحداهما لها من الأدلة متعلق فلا تكون من تلك الجهة

(١) نيل الأوطار (٢/٩٣)

(٢) الاعتصام (١/٢٨٦)

بدعة، والأخرى ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية. فلما كان العمل الذي له شائبتان لم يتخلص لأحد الطرفين؛ وضعنا له هذه التسمية وهي البدعة الإضافية أي أنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة لأنها مستندة إلى دليل. وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة لها مستند إلى شبهة لا إلى دليل أو غير مستندة إلى شيء. والفرق بينهما من جهة المعنى أن الدليل عليها من جهة الأصل قائم ومن جهة الكيفيات أو الأحوال أو التفاصيل لم يقم عليها مع أنها محتاجة إليه، لأن الغالب وقوعها في التعبديات لا في العاديات المحضة» انتهى.

وخطر البدعة على استقرار الدين لا يجهل ، وهي من الخطوات التي تسبق ذهاب العلم والعلماء. قال أبو مُحَمَّد البربهاري[1]: «واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها»، وفي أصول السنة لابن أبي زمنين[2] عن ابن عباس ﷺ قال: «لا يأتي على الناس عام إلا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه سنة حتى تحيي البدع وتموت السنن». ولهذا أتبع المصنف هذا الأثر لما قبله، ومناسبته لكتاب العلم ظاهرة في خطر الابتداع على العلم والسنن.



(١) شرح السنة (ص٢٢)

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص٥٨)

على أن الاتساع في التحذير من البدعة والمبالغة في ذلك قد تحمل بعض المقلدة على تبديع الأقوال المخالفة لمقلديها وتحذر من الاجتهاد. كما لا ينبغي أن يدخل في هذا ما اختلف فيه العلماء فأدى اجتهاد بعضهم إلى الحكم ببدعية أمرٍ ما، فطالما الخلاف ضمن الأُطر المشروعة فلا يسمح بإطلاق الأوصاف المسببة للعداء والنزاع والفرقة. كما لا ينبغي استسهال إطلاق لفظ البدعة على كل ما يُستنكر من المسائل بحجة رؤية المجتهد دخولها تحت الضابط الآنف، ففي هذا تهوين من خطرها بين العامة والله تعالى أعلم.

ومن الأول ما يروى عن أبي الحسن الماوردي أنه في كتابه الذي صنفه في الفقه سلك طريقة في المواريث تخالف المذهب فجاء إليه كبير الشافعية فقال له: «اتبع ولا تبتدع، فقال: بل أجتهد ولا أقلد» فانصرف عنه[١].

فالتحذير من الابتداع ليس أمراً بالتقليد والانصياع لغير معصوم. فبينهما فرق، إذ الاجتهاد مرغب فيه، ومخالفة المجتهد من سبقه طالما كان بأصل شرعي وهو مسبوق فلا ينكر.

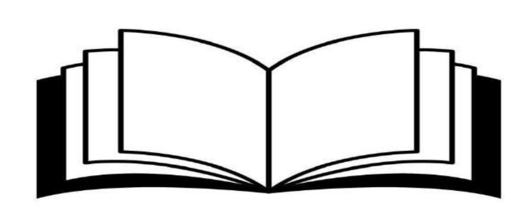
أما الاجتهاد باختلاق قول أو فعل تعبدي لا مستند له ولم يسبق إليه فيه، فهو مخالفة لأمر الله باتباع فهم السلف في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾، و﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

---

(١) معجم الأدباء للحموي (١٩٥٦/٥)، الوافي بالوفيات للصفدي (٢٩٨/٢١)

ولن يكون المبتدع عالماً لأن العالم متبع قد قيد نفسه وربطها على رضا ربه والوقوف على مواطن مرضاته، والمبتدع وإن ظن أنه متقرب إلى ربه وسيده سبحانه وتعالى، إلا أنه متجرئ عليه ومفتات على حكمه، فالتأول والخروج عن مراد السيد الآمر والاستزادة بفعل ما لا يعرف رضاه من سخطه عليه: جرأة يستحق صاحبها اللوم لا المدح، خاصة مع أمر السيد بالاقتصار على المنصوص عليه.

ولما كان الشارع قد دلنا على كل ما يقرب إلى الله فإن البقاء على الوارد والمنصوص عنه فرض: كونه الطريق المعروف الوحيد إلى رضا الله تعالى، والابتعاد عن التخصيص فيما لا دليل عليه ربما يكون كافياً للخروج من الخطر والله تعالى أعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٥ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن قابوس قال: قلت لأبي: كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب محمد ﷺ قال: يا بني إن أصحاب محمد ﷺ كانوا يسألونه.**

في السند ضعف لأجل قابوس بن أبي ظبيان حصين بن جندب الجنبي المذحجي، لكن الرواية هنا لا تستدعي تشدداً، فهو يحكي جواب أبيه عما أشكل عليه وهذا أدعى لضبطه، والرجل فليس ممن يتقى كذبه.

وكان إسحاق بن راهويه «يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يقول: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال؛ تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال»[١].

وفي شرح علل الترمذي لأبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب[٢]: «وأما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث لغفلته وكثرة خطئه ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فإنه لا يحتج به، فمراده: أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية والأمور العملية وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب، فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٩١/٢)

(٢) شرح علل الترمذي (٣٧١/١-٣٧٢)

ونحوها عن الضعفاء منهم: ابن مهدي، وأحمد بن حنبل. وقال رواد بن الجراح: سمعت سفيان الثوري يقول: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ[(١)]. وقال ابن أبي حاتم: ثنا أبي ثنا عبدة قال: قيل لابن المبارك وروى عن رجل حديثاً، فقيل: هذا رجل ضعيف؟!. فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء، قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد[(٢)]. وقال ابن معين في موسى بن عبيدة: يكتب من حديثه الرقاق[(٣)]. وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره[(٤)]. وقال أحمد في ابن إسحاق: يكتب عنه المغازي وشبهها[(٥)]. وقال ابن معين في زياد البكائي: لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا[(٦)].

وإنما يروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب. فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا قال ابن أبي حاتم وغيره. وظاهر

---

(١) رواه ابن عدي الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال (١/٢٥٧)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص١٣٣)

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٣٠) باب في الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف.

(٣) رواه ابن عدي في الكامل (٨/٤٦)، وقالها أيضاً في ترجمة إدريس بن سنان (٢/٣٤) من الكتاب.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/٤١) و(٢/٤٣٥)، والخطيب في الكفاية (ص١٣٤)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (١٠/٣٣٩)

(٥) رواه أبو جعفر العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٢٥)، ورواه الدوري في تأريخ ابن معين (٣/٦٠و٢٤٧) ونصه: «وأما مُحَمَّد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث – يعني المغازي ونحوها – فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا. قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الابهامين»

(٦) رواه الدارمي في تأريخ ابن معين (ص١١٤)

ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام ...» انتهى كلام ابن رجب.

والأثر فرواه من طريق المصنف: أبو بكر ابن أبي خيثمة، وأبو القاسم ابن عساكر في تأريخيهما، وأبو مُحَمَّد بن خلاد الرامهرمزي في المحدث الفاصل، أبو نعيم الأصبهاني في الحلية[1].

❁ ❁ ❁

قوله: (**كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب مُحَمَّد ﷺ**) استفهم تعجباً من فعله وهو يرى أنه ترك الفاضل إلى المفضول، ولا شك أن منزلة أصحاب النبي ﷺ أعلى وأشرف ولا يقاس بهم أحد، وسئل المعافى بن عمران المفاضلة بين عمر بن عبد العزيز ومعاوية رضي الله عنه فغضب من ذلك غضباً شديداً وقال: «لا يقاس بأصحاب رسول الله ﷺ أحد، معاوية صاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله»[2]، وعن ابن المبارك[3]: «تراب في أنف معاوية أفضل من عمر بن عبد العزيز».

إلا أن باب الطلب لا بد أن يُبحث فيه عن النفع، فليس كل أصحاب النبي ﷺ علماء فقهاء يحسنون التعليم، وإن كان لديهم من العلم بالنبي ﷺ وأموره الكثير، لكنهم شُغلوا بأمور العامة، فانشغل بعضهم بالجهاد وبالإمارة والمعاش وغيرها من

---

(1) التأريخ الكبير لابن أبي خيثمة السفر الثالث (٣/٨٧)، وتأريخ دمشق لابن عساكر (٤١/١٧٩)، المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٢٣٨)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٢/٩٨)،

(2) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨/١٥٣١)

(3) تأريخ دمشق (٥٩/٢٠٧)

أمور الناس، وتفرغ البعض منهم للتعليم.

ثم إن الأولى لطالب العلم أن يجالس من ينتفع بعلمه ولو كان أدنى منزلة أو أقل علماً، فالمطلوب هو التحصيل لا المفاضلة، ومن ذلك ما روي عن علي بن الحسين زين العابدين أنه كان يجالس أسلم مولى عمر فقال له رجل من قريش: تدع قريشاً وتجالس عبد بني عدي؟ فقال علي: إنما يجلس الرجل حيث ينتفع[١].

❁ ❁ ❁

قوله: (**يا بني إن أصحاب مُحَمَّد ﷺ كانوا يسألونه**) جواب أبي ظبيان هذا مما سبق تقريره، فالرجل - أعني علقمة بن قيس النخعي - قد خبر ابن مسعود ﵁ ولازمه وأخذ من علمه وهديه وسمته حتى عُرف بأنه من أشبه الناس به، فأنْ يسأله أصحاب رسول الله ﷺ عن بعض قول ابن مسعود ليس بمستغرب، وقد كانت لابن مسعود ﵁ مكانة بينهم ﵃ في الفقه والعلم بكتاب الله، ومنزلته من ذلك عالية كما هو معلوم، وكان كثير من الصحابة يرجعون إليه ويسألونه.

فهذا أبو موسى الأشعري ﵁ أنكر أمراً فلجأ إليه، يقول عمرو بن سلمة بن الحارث[٢]: «كنا نجلس على باب عبد الله بن مسعود ﵁ قبل صلاة الغداة فإذا خرج مشينا معه إلى المسجد فجاءنا أبو موسى الأشعري ﵁ فقال: أخرج إليكم أبو عبد الرحمن؟ قلنا: لا، بعد. فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج، قمنا إليه جميعاً، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن إني رأيت في المسجد آنفاً أمراً أنكرته...» الأثر.

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات الكبير (٧/٢١٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/٣٦٩)

(٢) سنن الدارمي (١/٢٨٦)

ثم إنه قد تقدمتْ وفاته رضي الله عنه فاحتيج لعلمه، فليس بمستغرب أن يتجه من يريد أن يسأل عن قوله وفتواه رضي الله عنه إلى من لازمه من طلابه. وكان من خيرهم علقمة، فعن إبراهيم قال[١]: «انتهى علم أهل الكوفة الى ستة من أصحاب عبد الله بن مسعود فهم الذين كانوا يفتون الناس ويعلموهم ويفتوهم: علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي، ومسروق بن الأجدع الهمداني، وعبيدة السلماني، والحارث بن قيس الجعفي، وعمرو بن شرحبيل الهمداني»، وعن عثمان البتي قال[٢]: «كان يقال: ما رأينا رجلاً قط أشبه هدياً بعلقمة من النخعي ولا رأينا لرجلاً أشبه هدياً بابن مسعود من علقمة، ولا كان رجل أشبه هدياً برسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن مسعود رضي الله عنه».

وفي تهذيب الكمال[٣]: «قال أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد: قال عبد الله: ما أقرأ شيئاً ولا أعلمه إلا علقمة يقرأه أو يعلمه»، وفيه أيضاً[٤] عن رياح بن المثنى: «كان عبد الله وعلقمة يصفان الناس صفين عند أبواب كندة فيقرئ عبد الله رجلاً ويقرئ علقمة رجلاً، فإذا فرغا تذاكرا أبواب المناسك، وأبواب الحلال والحرام. فإذا رأيتَ علقمة فلا يضرك أنْ لا ترى عبد الله؛ أشبه الناس به سمتاً وهدياً».

وروى أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي واقعة تؤكد مقالة أبي ظبيان، حيث روى بسند صحيح – إن شاء الله – عن علقمة قال[٥]: «كنتُ جالساً عند حذيفة

---

(١) رواه الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/٥٥٣)

(٢) تأريخ ابن أبي خيثمة (٥/٨١)

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/٣٠٥)

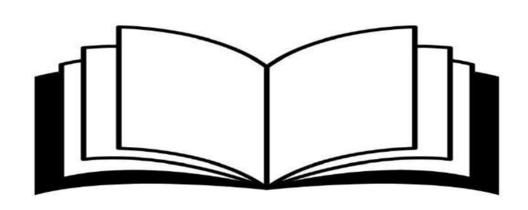
(٤) تهذيب الكمال للمزي (٢٠/٣٠٣)

(٥) المعرفة والتأريخ (٢/٥٥٤)

وأبي مسعود الأنصاري رضي الله عنهما، فجاء رجل فجلس بين أيديهما فسألهما عن فريضة، فجعل كل واحد منهما ينظر إلى صاحبه ولم يردا عليه شيئاً، فقال لهما الرجل: ألا تجيباني عما سألتكما عنه؟ فسكتا عنه فلم يردا عليه شيئاً. فقلتُ لهما: إنْ شئتما أنبأتكما ما كان عبد الله رضي الله عنه يقول فيها؟. قالا: وإنَّ فيكم من يحفظ قوله؟ قلتُ: نعم، كان عبد الله يقول: كذا وكذا. فقالا: لقد روينا أنها كذلك ولكنا خشينا أن نكون قد نسينا».

وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يحيل سائليه إلى طلابه النجباء فروى ابن أبي شيبة[1] وابن سعد[2] عن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن مسألة فقال: «عليكم بمولانا الحسن فسلوه، فقالوا: يا أبا حمزة نسألك فتقول سلوا مولانا الحسن؟ فقال: إنا سمعنا وسمع، فحفظ ونسينا».

وبالله تعالى التوفيق.



(١) مصنف ابن أبي شيبة (٧/٢٣٢)

(٢) طبقات الكبير لابن سعد (٩/١٧٦)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٥٦ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن عمارة بن القعقاع قال: قال لي إبراهيم: حدثني عن أبي زرعة فإني سألته عن حديث ثم سألته عنه بعد سنتين فما أخرم منه حرفاً.**

سنده صحيح، ورواه في التأريخ من طريق المصنف: البخاري، وعنه الدارقطني في المؤتلف[1]، وابن المصنف أبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة، وابن عساكر[2]. ورواه الترمذي، والدارمي، وابن عدي، وابن عساكر[3] من طريق مُحَّد بن حميد الرازي عن جرير به، وابن حميد فحافظ متروك.

❁ ❁ ❁

قوله: **(حدثني عن أبي زرعة)** أبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي، حفيد الصحابي جرير البجلي رضي الله عنه. والمراد أن إبراهيم يوجه طلابه إلى حفظ الحديث والعناية بالتلقي عن الحفاظ الذين يضبطون حديثهم بحيث لا يختلف بمرور الزمن وضعف البدن، وذاك يكون بعناية الراوي بضبط محفوظه إما بكتاب يوليه عناية في التصحيح والمراجعة، وإما بصدر يتعاهده بالمذاكرة.

---

(١) التأريخ الأوسط (١/٢٣٤)، والكبير (٨/٢٤٣) للبخاري، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/٢٣١٥)

(٢) تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثاني (١/٤٨٦)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٦٦/٢٤٦)

(٣) سنن الترمذي تحقيق بشار (٣/٢٥٦)، (٦/٢٤٣)، سنن الدارمي (١/٣٩٧)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (١/٩٩)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٦٦/٢٤٦)

والناظر في تراجم أهل الحديث يجد أمثلة كثيرة من مثل ذلك ومنها قول شعبة: «سفيان [يعني الثوري] أحفظ مني، ما حدثني سفيان عن شيخ بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني»[١].

فهؤلاء أهل الضبط والإتقان والتثبت، وفيهم من لا يصل إلى هذه الدرجة، وطبيعة البشر: الاختلاف والتمايز، قال الترمذي[٢]: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبيت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم» أ.هـ.

وقد كان التفاضل يظهر فيمن عُرف عنه التثبت فيقر له ويعترف به في حال الاختلاف، فربما ذُكِّر الراوي المتثبت بمخالفة غيره له، فلا يقر لكل من يُسمى له حتى يُذكر له من يعرف بأن له عناية واهتمام – بمرويه – توازيه أو تفوقه.

ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن عفان قال[٣]: «كنا عند حماد بن سلمة فأخطأ في حديثٍ – وكان لا يرجع إلى قول أحدٍ – فقيل له: قد خولفتَ فيه. فقال: من؟ قالوا: حماد بن زيد. فلم يلتفتْ. وقالوا: وهيب. فلم يلتفت. فقال له إنسان: إن إسماعيل ابن علية يخالفك. فقام فدخل، ثم خرج، فقال: القول ما قال إسماعيل بن إبراهيم».

---

(١) سنن الترمذي (٦/٢٤٦)

(٢) المصدر السابق (٦/٢٤٣)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/٤٣١)

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٥٣)

وروى عبد الله بن أحمد في العلل[١] قال: «حدثني أبي قال: كان إسماعيل بن إبراهيم – يعني ابن علية – إذا خالفوه في الحديث لم يلتفتْ إليهم، فيقولون: خالفك فلان، وفلان. فيقول: خالفني يزيد بن زريع؟ فإذا قالوا: نعم، سكت».

❃ ❃ ❃

قوله: (**فما أخرم منه حرف**) أي لم يترك ولم ينقص[٢]، قال أبو الحسين ابن فارس[٣]: «الخاء والراء والميم أصل واحد، وهو ضرب من الاقتطاع ... وكل منقطع طرف شيء مخرم»، «ومنه الحديث «لم أخرم منه حرفاً[٤]» أي لم أدع»[٥]، قال عياض[٦]: «وقوله: «لا أخرم عنها[٧]» بفتح الهمزة يعني صلاة النبي صلى الله عليه وسلم أي لا أترك ذلك ولا أذهب عنها، وقيل: لا أنقص. وأصله العدول عن الطريق، ومنه في الحديث الآخر: «يخرم ذلك القرن[٨]» أي يذهب وينقضي» أ.هـ.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد (١١٨/٣)

(٢) تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٦٠)، لأبي عبد الله ابن أبي نصر الحميدي

(٣) معجم الفروق اللغوية (١٧٢/٢)

(٤) لعله يريد قول علي في حديث رواه الترمذي (٤٥٧/٥)، والحاكم في المستدرك (٤٦١/١)، وهو حديث منكر المتن أنكره الذهبي وانظر بحث الألباني في الضعيفة (٣٣٧٤)

(٥) النهاية في غريب الحديث لمجد الدين ابن الأثير (٢٧/٢)

(٦) مشارق الأنوار (٢٣٢/١)

(٧) جزء من حديث جابر بن سمرة رواه البخاري (٧٥٥)، ومسلم (٤٥٣)

(٨) كلمة لابن عمر في تفسير وبيان حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في الصحيح (٦٠١)، ومسلم (٢٥٣٧)

وفيه أيضاً أن السائل الطالب – وهو إبراهيم هنا – لا يقل منزلة في الحفظ والاتقان عن المسؤول الشيخ، فإنه ضبط حديث شيخه وراجعه بعد زمان وليس من نسيان ولكن تعهد ومذاكرة. وبهذه الطريقة أيضاً يمتحن الرواة لتصنيفهم بحسب ضبطهم، فيأتي الممتحن للراوي ليسأله عن أحاديث له هي عنده مسبقاً. والحمد لله على توفيقه.



**قال المصنف رحمه الله تعالى :**

**[٥٧ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير قال: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ويلهمه رشده فيه.**

سنده حسن لأجل أبي سفيان طلحة بن نافع. ومن طريق الأعمش رواه: وكيع، وهناد، وأحمد، وأبو نعيم الأصبهاني، والخطيب[(١)].

وسبق هذا اللفظ في الأثر رقم (٣) من كلام ابن مسعود ﵁ بغير الزيادة الأخيرة موافقاً للفظ المرفوع من حديث معاوية بن أبي سفيان[(٢)]، والزيادة المثبتة هنا رويت مرفوعة بأسانيد فيها نظر: من حديث معاوية عند الطبراني[(٣)]، ومن حديث ابن مسعود عند أحمد، وأبي نعيم في الحلية، وأمالي يحيى بن الحسين الشجري[(٤)]، ومن حديث أنس عند الخطيب[(٥)].

❀ ❀ ❀

مضى الكلام عن شطر الأثر الأول في أول الكتاب. وقوله: **(ويُلهمه رشده)** أي يهديه ويوفقه، و«الإلهام: شيء يُلقى في الروع»[(٦)]، «يقال ألهمه الله خيراً أي لقنه خيراً،

---

(١) الزهد لوكيع (ص٤٨١)، الزهد لهناد (٣٠٢/١)، الزهد لأحمد (ص٣٠٧)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٢٦٩/٣)، الفقيه والمتفقة للخطيب (٨٥/١)

(٢) البخاري (٧١) ومسلم (١٠٣٧).

(٣) المعجم الكبير (٣٤٠/١٩)

(٤) الزهد لأحمد (ص١٣٢)، حلية الأولياء أبي نعيم (١٠٧/٤)، ترتيب الأمالي الخميسية للشجري (٦٢/١)

(٥) الفقيه والمتفقة (٧٦/١)

(٦) مجمل اللغة لابن فارس (ص٧٩٧)، ونحوه في الصحاح لأبي نصر الجوهري (٢٠٣٧/٥)

ونستلهم الله الرشاد ... ويقال: ألهم الله فلاناً الرشد إلهاماً إذا ألقاه في روعه فتلقاه بفهمه»[١].

قال أبو الحسين ابن فارس[٢]: «اللام والهاء والميم، أصلٌ صحيح يدل على ابتلاع شيء، ثم يقاس عليه. تقول العرب: التهم الشيء التقمه. ومن هذا الباب الإلهام، كأنه شيء ألقي في الروع فالتهمه. قال الله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾» أ.هـ.

زاد الراغب[٣] عليه فقال: «الإلهام: إلقاء الشيء في الروع، ويختص ذلك بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملإ الأعلى قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ وذلك نحو ما عبر عنه بلمة الملك، وبالنفث في الروع كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن للملك لمة وللشيطان لمة»[٤]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «إن روح القدس نفث في روعي»[٥]» أ.هـ.

---

(١) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (١٦٩/٦)

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢١٧/٥)،

(٣) المفردات في غريب القرآن (ص٧٤٨)، ونحوه في تاج العروس (٤٦١/٣٣)

(٤) سنن الترمذي (٦٩/٥)، وسنن النسائي الكبرى (٣٧/١٠)، وصحيح ابن حبان (٢٧٨/٣)، ومسند البزار (٣٩٤/٥)، الطبراني في الكبير (١٠١/٩)، ومسند أبي يعلى (٤١٧/٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٨٤/٦) من حديث ابن مسعود

(٥) رواه الطبراني في الكبير (١٦٦/٨)، وأبو نعيم في الحلية (٢٦/١٠)، وبنحوه للبزار في مسنده (٣١٤/٧) من حديث أبي أمامة.

وقال أبو الفضل عياض اليحصبي[١]: «والوحي إلى غير الأنبياء بمعنى الإلهام كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾»، وفي كتاب أبي عبيد الهروي[٢]: «قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ قيل: معنى أوحينا ها هنا إلقاء الله تعالى في قلبها، قال أبو منصور: الذي بعد هذا دل على أنه وحي إعلام لا وحي إلهام، ألا تراه يقول: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، وأصله في اللغة: إعلام في خفاء، ولذلك كان الإلهام يسمى وحياً، ومنه قوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ﴾» أ.هـ.

واستدل أبو بكر الأنباري[٣] بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا (٤) بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ على أن الوحي بمعنى الإلهام وهو ما قُرر في معانيا القرآن[٤].

قال مجد الدين ابن الأثير[٥]: «الإلهام: أن يلقي الله في النفس أمراً، يبعثه على الفعل أو الترك، وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده». وفي الحدود الأنيقة لأبي يحي زكريا الأنصاري[٦]: «الإلهام إلقاء معنى في القلب يطمئن له الصدر يخص الله به بعض أصفيائه وليس بحجة من غير معصوم» أ.هـ.

---

([١]) مشارق الأنوار (٢/٢٨٢)

([٢]) الغريبين في القرآن والحديث (٦/١٩٧٨)

([٣]) الزاهر في معاني كلام الناس (٢/٣٤١)

([٤]) معاني القرآن: لأبي إسحاق الزجاج (٣/٢١٠)، ولأبي جعفر النحاس (٥/١٥٨)

([٥]) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٨٢)

([٦]) الحدود الأنيقة (ص٦٨)

وفرق بينه وبين المعرفة الضرورية أبو هلال بقوله[1]: «الإلهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر ليترك. والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدهم يحدث عند المشاهدة، والثاني عند التجربة، والثالث عند الأخبار المتواترة، والرابع أوائل العقل» أ.هـ.

وفي كتاب التعريفات للجرجاني[2]: «الإلهام: ما يلقى في الروع بطريق الفيض. وقيل: الإلهام: ما وقع في القلب من علم، وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية، ولا نظر في حجة، وهو ليس بحجة عند العلماء، إلا عند الصوفيين. والفرق بينه وبين الإعلام: أن الإلهام أخص من الإعلام؛ لأنه قد يكون بطريق الكسب، وقد يكون بطريق التنبيه» أ.هـ.

وقال أبو البقاء الكفوي[3]: «وقد يراد بالإلهام التعليم كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾، ولا يراد به إلهام الخواص لأنه لا يكون مع القدسية، وأيضا إلهام الخواص للروح لا للنفس والتعليم من جهة الله تارة يكون بخلق العلوم الضرورية في المكلف، وتارة بنصب الأدلة السمعية أو العقلية. وأما الإلهام فلا يجب إسناده ولا استناده إلى المعرفة بالنظر في الأدلة، وإنما هو اسم لما يهجس في القلب من الخواطر بخلق الله في قلب العاقل فيتنبه بذلك ويتفطن فيفهم المعنى بأسرع ما يمكن، ولهذا يقال: فلان

---

(١) الفروق اللغوية للعسكري (ص٨٣)

(٢) التعريفات (ص٣٤)، ونحوه للمناوي في التوقيف على مهمات التعاريف (ص٦٠)

(٣) الكليات (ص١٧٣)

ملهم إذا كان يعرف بمزيد فطنته وذكائه ما لا يشاهده، ولذلك يفسر وحي النحل بالإلهام دون التعليم. والإلهام: من الكشف المعنوي، والوحي: من الشهودي المتضمن للكشف المعنوي لأنه إنما يحصل بشهود الملك وسماع كلامه، والوحي من خواص النبوة والإلهام أعم، والوحي مشروط بالتبليغ دون الإلهام» انتهى.

أما الرشد فخلاف الغي[١]، والضلال[٢]، فـ«الراء والشين والدال أصل واحد يدل على استقامة الطريق»[٣]، «ورشد فلان إذا أصاب وجه الأمر والطريق، والإرشاد: الدلالة والهداية»[٤].

قال الراغب[٥]: «وقال بعضهم: الرَّشَدُ أخص من الرُّشْدِ، فإنّ الرُّشْدَ يقال في الأمور الدنيوية والأخروية، والرَّشَدُ يقال في الأمور الأخروية لا غير. والراشد والرشيد يقال فيهما جميعاً، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾، ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾» أ.هـ.

---

(١) الصحاح للجوهري (٢/٤٧٤)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص٣٧٩)

(٢) كتاب العين (٦/٢٤٢)، إلا أنه فرق بينهما في الشكل، وتبعه ابن عباد في المحيط (٧/٣٠٠). وغيره يجعله من اختلاف اللغات كما صرح الجوهري به في الصحاح (٢/٤٧٤)، وفي معاني القرآن لكل من النحاس (٤/٢٦٧)، والأخفش (١/١٧٢و١٩٦)، و وانظر تهذيب الأزهري (١١/٢٢٠).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢/٣٩٨)

(٤) العين (٦/٢٤٢)

(٥) المفردات في غريب القرآن (ص٣٥٤)

وفي كتاب مجد الدين ابن الأثير[١]: «في أسماء الله تعالى (الرشيد) هو الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها، فعيل بمعنى مفعل. وقيل هو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سنن السداد، من غير إشارة مشير ولا تسديد مسدد» أ.هـ.

قال القاضي عياض[٢]: «قوله قد رشدت: أي وفقت للصواب وهديت، ومنه إرشاد الضال أي هدايته للطريق»، وحكى النووي في التهذيب[٣] عن الواحدي أنه قال: «الرشد في اللغة إصابة الخير».

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ قال أبو عبيد الهروي[٤]: «أي: طريقاً مستقيماً في حفظ المال». وكذا في معاني القرآن[٥]، وقال أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي[٦]: «أي حفظاً لما استحفظوا من الأموال، والرشد والرشاد الهدى والاستقامة».

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٢٥)

(٢) مشارق الأنوار (١/٣٠٠)

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣/١٢٢)

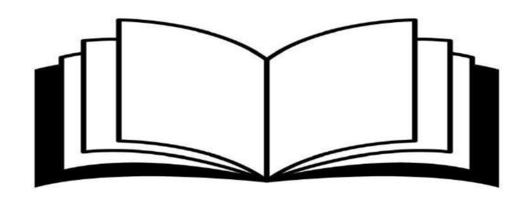
(٤) الغريبين في القرآن والحديث (٣/٧٤٤)

(٥) معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (٢/٢٠)، ولأبي إسحاق الزجاج (٢/١٤)

(٦) تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي (ص٤٣٠)

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ قال أبو جعفر النحاس[١]: «قال أبو عمرو بن العلاء: الرشد الصلاح»، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَداً﴾ يقول أبو زكريا الفراء[٢]: «أموا الهدى واتبعوه».

والمراد من قوله: **(يلهمه رشده)** يوفقه لما في صلاحه، قال الأمير الصنعاني[٣]: «ومفهومه أن من لم يرد به تعالى خيرًا لم يفقهه في الدين ويلهمه برشده – بالباء الموحدة بخط المصنف – يجعله لا يأتي بأمر إلا فيه رشده وهداه» أ.هـ.



(١) معاني القرآن للنحاس (٣/٧٩)

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/١٩٣)

(٣) التنوير شرح الجامع الصغير (١٠/٤٣٢)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٨ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري حدثني شيخ من عبس قال: صحبتُ سلمان ﷺ فأردتُ أن أعينه وأتعلم منه وأن أخدمه، قال: فجعلتُ لا أعمل شيئاً إلا عمل مثله، قال: فانتهينا إلى دجلة وقد مدت وهي تطفح، فقلنا: لو سقينا دوابنا؟ قال: فسقيناها ثم بدا لي أن أشرب فشربت فلما رفعت رأسي قال: يا أخا بني عبس عُدْ فاشرب. قال: فعدتُ فشربتُ وما أريده إلا كراهية أنْ أعصيَه. ثم قال لي: كم تُراك نقصتها؟ قال: قلتُ: يرحمك الله وما عسى أنْ ينقصها شربي؟ قال: وكذلك العلم، تأخذه ولا تنقصه شيئاً فعليك من العلم بما ينفعك.**

سنده إلى أبي البختري صحيح، وليس في جهالة شيخه ما يوجب ردها طالما ليس في الرواية حكماً شرعياً، وأبو البختري فثقة وهو ينقل عمن لقيه - من طلاب العلم وأهل الخير فيما يُفهم من ظاهر الخبر - أدباً وموعظة، فيستأنس به.

والأثر فرواه من طريق عمرو بن مرة: ابن المبارك، وهناد، وأحمد، وابن أبي شيبة، والحارث بن أبي أسامة، وأبو يعلى، وعلي بن الجعد، والطبراني، وأبو نعيم، وابن عساكر[1]. بألفاظ متقاربة وفيها طول، واقتصه بعضهم فساقه وليس فيه الشاهد من

---

([1]) الزهد والرقائق لابن المبارك (٢٨٣/١)، الزهد لهناد (٣٨٠/٢)، الزهد لأحمد (٢٧/١)، المصنف لابن أبي شيبة (١٢٢/٧)، مسند الحارث ابن أبي أسامة، كما في بغية الحارث بزوائد مسند الحارث (٩٩٥/٢)

مراد المصنف هنا(١)، والذي بدوره اقتصر من الأثر على ما يفيد كتابه هذا.

ولفظه بطوله من الزهد لأحمد: «صحب سلمان ﷺ رجل من بني عبس ليتعلم منه قال: وكان لا يستطيع أن يفضله في عمله؛ إن عجن خبز، وإن سقى الركاب هيأ العلف للدواب قال: حتى انتهى إلى دجلة، وهي تطفح قال: قال له سلمان: انزل فاشرب قال له: ازدد فازداد قال: كم تراك نقصت منها قال: فقال: ما عسى أن ينقص من هذه، قال: فقال سلمان: فكذلك العلم؛ تأخذ منه ولا تنقصه - قال مرة: ولا ينقص - فعليك بما ينفعك. قال: فعبرنا إلى نهر دن، فإذا الأكداس عليه من الحنطة، والشعير، فقال: يا أخا بني عبس، أما ترى الذي فتح خزائن هذه علينا كان يراها ومُحَمَّد صلى الله عليه وسلم حي؟ قال: قلت: بلى قال: فوالذي لا إله غيره، لقد كنا نمسي ونصبح، وما فينا قفيز من قمح، قال: ثم سار حتى انتهى إلى جلولاء، فذكر ما فتح الله عز وجل عليهم فيها من الذهب والفضة، فقال: يا أخا بني عبس، أما ترى الذي فتح هذه علينا كان يراها ومُحَمَّد صلى الله عليه وسلم حي؟ قال: قلت: بلى قال: فوالذي لا إله غيره، لقد كانوا يمسون ويصبحون وما فيهم دينار ولا درهم».



---

للهيثمي. مسند أبي يعلى، كما في المطالب العالية لابن حجر (١٢/٦٧٤)، واتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (١/٢٣٥). مسند علي بن الجعد (ص٣٦)، المعجم الكبير للطبراني (٦/٢٦٥)، حلية الأولياء لأبي نعيم (١/١٨٨)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٤/١٣٢)، (٢١/٤٤٣)

(١) كأبي نعيم في حلية الأولياء (١/١٩٩)

قوله: **(حدثني شيخ)** فيه اتصال الخبر والتصريح بالسماع. وهل وصف المخبر بالشيخ دليل على أنه من أهل الطلب كما هو ظاهر من سياق الخبر؟ يأتي بحثه، والأصل في إبهام الراوي يوجب ضعف الحديث للجهالة بحاله، وإنما استأنسنا به هنا لأنه في طبقة متقدمة من طبقات التابعين، وروى عنه ثقة ما لا يتعلق بحكم شرعي وإنما آداب وعظة عاينها بنفسه.

والأصل في لفظ (شيخ) أنها وصف لحال الإنسان وهيئته في زمان معين، قال أبو هلال العسكري وأبو الحسن ابن سيده[1] واللفظ له: «الشيخ الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب»، وجعل ابن سيده مبتدأ هذا الوصف هو سن الخمسين، فيما حكاه من الأقوال ولم يحكي خلافاً لها. وكان قد حكى نحو هذا القول بلا اعتراض غير واحد منهم: ابن قتيبة الدينوري، وأبو عمر ابن عبد البر، ونشوان الحميري، وابن هشام اللخمي[2].

وأفرط بعضهم فجعل مبدأه بعد الأربعين، وآخرون أسرفوا فحدوها بمجاوزة الثلاثين، حكى الأول أبو الفضل ابن حجر عن أبي زكريا النووي، والثاني عن الروياني. والأول هو قول أبي جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب القيرواني كلاهما في معاني القرآن، والقرطبي في تفسيره، ونسبه المعري لابن عباس رضي الله عنه[3].

---

(١) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص٧٥) لأبي هلال العسكري، المحكم والمحيط الأعظم (٥/٢٤٣) لابن سيده، والمخصص له (١/٦٤)

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة (١/٢٣٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/١١٠)، شمس العلوم ودواء كملا العرب من الكلوم للحميري (٩/٥٩١٧)، شرح فصيح ثعلب لابن هشام (ص١٠٥)

(٣) فتح الباري لابن حجر (٩/١٠٨)، معاني القرآن للنحاس (٤/٣١)، الهداية إلى بلوغ النهاية للقيرواني

ومنهم من راعى الضعف الطارئ على الجسد؛ فحدها بالستين ومن هؤلاء: أبو منصور الثعالبي، وأبو الفرج ابن الجوزي، وشمس الدين الكرماني، وزين الدين المناوي[١].

ووصفه بعضهم بالمسن من غير تعرض لحدٍ ومنهم: الخطابي، والحميري، ومجد الدين ابن الأثير[٢].

وقسم بعضهم أسنان الإنسان إلى مراحل وأطوار، ففي زاد المعاد[٣] لشمس الدين ابن قيم الجوزية: «وأسنان الناس سبعة: أولها طفل إلى سبع، ثم صبي إلى أربع عشرة، ثم مراهق ثم شاب ثم كهل ثم شيخ ثم هرم إلى منتهى العمر» أ.هـ.

وخولف في سياقها حيث جاء في فتح الباري قول الحافظ[٤]: «وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال له: جنين حتى يوضع ثم صبي حتى يفطم ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر ثم حزور إلى خمس عشرة ثم قمد إلى خمس وعشرين ثم عنطنط إلى ثلاثين ثم مُمل إلى أربعين ثم كهل إلى خمسين ثم شيخ إلى ثمانين ثم هرم إذا

---

(١٠/٦٤٥٨)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥/٣٣٠)، رسالة الصاهل والشاحج للمعري (ص٥٦٨) دار المعارف. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ. تحقيق بنت الشاطئ.

(١) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ص٧٨)، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٣/٥٣٢)، الكواكب الدراري في شرح البخاري للكرماني (٢٢/١٩٦)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٢٨٥)

(٢) غريب الحديث للخطابي (٢/٥٢٤)، شمس العلوم للحميري (٦/٣٥٩٣)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٣٣١)

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٤/٩٢)

(٤) فتح الباري لابن حجر (٥/٢٧٩)، و(٨/٦٩٨)

زاد. فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه تجوزاً» أ.هـ.

ومرجع هذه الأطوار إلى أربعة هي: الطفولة والشباب، فالكهولة، ثم الشيخوخة. وهو ما اقتصر عليه: ابن الجوزي، والكرماني، ويفهم من كلام ابن قتيبة. واستعمله المناوي في شرحه لما نقله عن الحرالي فجعلها أرباعاً، كل مرحلة تُعد ربع عمر الإنسان، ثم قدر كل واحدة منها بإحدى وعشرين عاماً، ما يعني أن الشيخ يدخل في طور الشيخوخة في الثالثة والستين. ودمج الرازي بين الشباب والكهولة فجعلها ثلاثة مراحل وسمى الوسطى ببلوغ الأشد[1].

وكان كثير من أهل اللغة وغيرهم قد سمى أطواراً بعد مرحلة الشيخوخة كما تم نقل بعضها هنا، ومنهم ابن السكيت في كنزه، وكلها في وصف حال الشيخ كلما تقدم في السن وأغرق في الضعف[2].

قلت: ويلاحظ أنهم جعلوا الشيخوخة أخر مراحل العمر أو من آخرها، وهو يوافق ما في كتاب الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ﴾، وقوله سبحانه على لسان امرأة إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَتْ يَاوَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾، وقول إخوة يوسف: ﴿قَالُوا يَاأَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾، ووصف المرأتين حالي أبيهما لموسى عليه السلام: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٥٣٢/٣)، الكواكب الدراري للكرماني (١٩٦/٢٢)، غريب الحديث لابن قتيبة (٢٣٢/١)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٢٨٥)، تفسير الرازي مفاتيح الغيب (٥٣١/٢٧)

(٢) الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت (ص١٦١)

وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.

وظهور الشيب إن أُريد به الشمط ومخالطة سواد الشعر بالبياض فهذا يقع مبكراً لكثير من الناس فليست مرادة في تحديد المرحلة وينبغي ألا يكون في هذا اختلاف. ولهذا ترى جل من تصدى لتعريف الشيخوخة أشار إلى التعليل بالضعف وتناقص القوة وانحطاطها، وعليه فإن من كان يرى من نفسه شدة وقوة فإنه يأنف من أن يوصف بهذا اللقب ويعده من الاستعجال قبل الاستحقاق. ومن هذا قول الشاعر:

زَعَمَتْني شيخاً ولستُ بشيخٍ ... إنما الشّيخُ من يَدِبُّ دبيبا[1]

ففي البيت دلالة على أن الشيخوخة من علامات الضعف، والشاعر يأبى أن يقبل بها فهو يرى أن الشيخ: مَنْ فقد قوته ونشاطه وعجز عن مجاراة من حوله، لا يسير إلا الهوينا. ويثني على نفسه بالقوة والنشاط. وكان في هذا يُرد على المرأة التي لعلها استفزته لما عللتْ رفضها له بشيبه، وهن مطمح كل رجل ورأس مطامعه.

واختلفتْ أذواق النساء في المفاضلة بين الشباب والشيوخ فيما ذكره كثير من أهل الأدب كأبي الفضل ابن طيفور في بلاغات النساء، والمفضل بن سلمة في الفاخر، والراغب الأصفهاني في المحاضرات، وغيرهم[2]. ولا أظن المفاضلة تشمل من ضعف بدنه

---

([1]) البيت ذكره الخليل في العين (١/٣٦٦)، وهو من شواهد ابن هشام في كتابيه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/٣٦)، وشرح قطر الندى (ص١٧٢). ونسبه بدر الدين العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/٨٣٢)، وجلال الدين السيوطي في شرح شواهد المغني (٢/٩٢٣) لأبي أمية أوس الحنفي وذكرا أربعة أبيات تليه تُطلب ثَم.

([2]) بلاغات النساء (ص٩٥) لابن طيفور، الفاخر (ص١١٠) للمفضل، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب (٢/٢٢٧)

وهرم جسده وانحلت قوته، فعلى هذا ينزل كلامهن في الكهولة ومجتمع أشد الرجال.

ونقل أبو منصور الأزهري[١] عن ابن الأعرابي: «اجلخ الشيخ أي: ضعف وفتر عظامه وأعضاؤه، وأنشد:

لَا خَيْرَ فِي الشَّيْخِ إِذَا مَا اجْلَخَّا ... واطَّلَخَ مَاءُ عَيْنِهِ وَلَخَّا» أ.هـ.

فعلى هذا فسن الخمسين لا يصلح أبداً أن يكون مبتدأ هذه المرحلة، كيف وقد وجد ممن جاوز هذا السن بكثير وهو في ذروة النشاط والقوة، وما قصة مقتل عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما ببعيدة عنا في آخر معاركه في مكة حيث كان يقاتل ويرد الجيوش بل ويرهبها وهو قد جاوز السبعين من عمره رضي الله عنه[٢].

ونقل أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني عن أبي سليمان الخطابي أن رسول الله ﷺ كان في قوته إلى أن دخل في سن الشيخوخة ولم يدخل على بدنه هرم ولا اعترى قوته نقص حتى إن الناس في قدومه المدينة لما رأوه مردفاً أبا بكر أطلقوا عليه ﷺ اسم الشاب وعلى أبي بكر اسم الشيخ مع كونه في العمر أسن من أبي بكر رضي الله عنه[٣].

وفيه أنهم حكموا من ظاهر الهيئة وبغير معرفة بحقيقة السن، وهذا إن اعتبرناه مستمسكاً لما سبق تقريره لكان الوصف بالشيخوخة لا يتعلق بالعمر، فلربما استحقه من صغر سنه وضعف بدنه بشيب، وينجو منه من قوي ونشط ولو طعن في السن عن

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (٣٢/٧)، والبيت باختلاف يسير في لفظه بينهم تجده في: كتاب العين (٢١٨/٤)، ومجالس ثعلب (ص٣٨٣)، وجمهرة ابن دريد (١٠٨/١)، وزاهر ابن الأنباري (٣١٤/٢)، وصحاح الجوهري (٤٣٠/١)، وأمالي الزجاجي (١٢١/١).

(٢) راجع البداية والنهاية لابن كثير (٣٦٢/٨)

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢١٢/٧)

الأول.

ولعلي دققتُ وتوسعت في هذه المسألة لعلاقتي بها فقد ناهزتُ هذا السن، ولستُ أسلم بقربي من استحقاقي لهذا المسمى؛ تفاؤلاً مني ببلوغ بعض الأهداف التي تحتاج إلى الوقت والقوة، وما أجمل قول سحيم[١]:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي ... ونَجَّذَنِي مُداوَرَةُ الشُّؤُونِ

فجعل مجتمع أشده سن الخمسين، ولا ينكر بأنه بداية الانحدار ومنه قول الشاعر[٢]:

أرى الشَّيْبَ مُذْ جَاوَزْتُ خَمْسِيْنَ دَائِبًا ... يَدُبُّ دَبِيْبَ الفَجْرِ فِي غَسَقِ الظُّلَمِ

هُوَ السُّمُّ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُؤْلِمٍ ... وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الشَّيبِ سُمًّا بِلا أَلَمِ

وفي قول هذا لفتة بتأخر الشيب في زمانهم، والملاحظ في زماننا فشوه في الشباب وسن الفتوة، على أن القرطبي كان يذكر أن موعده سن الاكتهال[٣]. فسبحان الله هو المستعان وعليه التكلان.

---

(١) ذكره أبو عبيد ابن سلام في الغريب المصنف (١/٣٥٤)، والأمثال له (ص٢٠٦)، وابن السكيت في الكنز اللغوي (ص٣)، وأبو العباس ابن المبرد في الكامل في اللغة (٢/٨١)، وأبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (١١/١٢)، وأبو نصر الجوهري في الصحاح (٢/٥٧١)، وأبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢/٣٠٩)

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة (٢/٣٥٠)

(٣) ذكره في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (٧/٢٧٦)، و(١٤/٣٥٤)، والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص٢٠١)

وتستعمل هذه الكلمة أيضاً للتشريف، فيقال: «شيخته: دعوته شيخاً للتبجيل»[١]، ذلك لما جبل الناس عليه من توقير كبير السن. إلا أن الكلمة نُقلت إلى معنى آخر قال الراغب[٢]: «يقال لمن طعن في السن: الشَّيْخُ، وقد يعبر به فيما بيننا عمن يكثر علمه، لما كان من شأن الشَّيْخِ أن يكثر تجاربه ومعارفه» أ.هـ. وقال نشوان الحميري[٣]: «وقد يسمون الشاب المقدم في الرأي: شيخاً على التعظيم لرأيه، أي هو كرأي الشيوخ المجربين في الجودة. يقال: فلانٌ شيخ قومه» أ.هـ.

فالخلاصة أن الأصل فيه: اختصاصه بالسن، ثم استعير في الأزمان المتأخرة فيمن بلغ مكانة في العلم أو المنصب أو المال، ولعل مأخذه: كون هذه الأحوال نادراً ما يبلغها شاب، وإنما هي عصارة تجارب ومعارف وزمن مديد فيكون صاحبها قد أصاب الوصف بعمره، والله تعالى أعلم.

❁ ❁ ❁

قوله: **(من عبس)** أطلق النسبة وهي تعود لعدد من القبائل أشهرها: عبس غطفان، بطن من مضر وترجع إلى: عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن

---

(١) الصحاح للجوهري (٤٢٥/١)، وعنه القرطبي في التفسير (٣٣٠/١٥)

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص٤٦٩)

(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٣٥٩٤/٦)

قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان[١]. وذكر ابن حبيب غيرها فقال[٢]: «في الأزد: عبس – بالباء – ابن هوازن بن أسلم بن أفصي بن حارثة. إخوة خزاعة»[٣]، وتتمة نسبته: ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد مناة بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وقوله: إخوة خزاعة، لأنهم يلتقون بهم في أفصى بن حارثة فيما قيل؛ وفيه اختلاف.

وقال أيضاً[٤]: «وفي عك: عبس – بالباء الموحدة، وبالياء آخر الحروف أيضاً وبالسين المهملة – ابن الشاهد بن عك»، وهي نسبة أزدية إلى عك بن عدثان بن عبد الله بن الأزد، وقيل: بل هي نسبة عدنانية "عك بن عدنان"، وصححه أبو سعد[٥]. وعده البلاذري تصحيفاً وقال[٦]: «ليس في الأزد عدثان مضموم العين تعجم بثلاث إلا عدثان بن عبد الله بن زهران ابن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، وهو أبو دوس»، وفي نسب قريش لمصعب الزبيري[٧]: «فولد عدنان بن

---

(١) انظر الأنساب المتفقة (ص١٠٤) لأبي الفضل ابن القيسراني، وأنساب أبي سعد السمعاني (٤/١٤٠)، وعجالة المبتدي لأبي بكر الحازمي (ص٢٦)

(٢) مختلف القبائل ومؤتلفها (ص٥٣)

(٣) وذكرها الكلبي في نسب معد واليمن الكبير (٢/٤٥٩)، وخليفة بن خياط في الطبقات (ص١٨٥)

(٤) مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب (ص٥٤)

(٥) الأنساب (١/٢٨٥)، وهو ما سار عليه ابن حزم في جمهرة أنساب العرب (١/٩)

(٦) أنساب الأشراف (١/١٣)

(٧) نسب قريش (١/٥)

أدد: معداً والحارث وهو عك؛ وأمهما منهاد بنت لهم بن جليد بن طسم، فكل من بالمشرق من عك ينتسبون إلى الأزد يقولون: عك بن عدنان بن عبد الله بن الأزد، وسائر عك في البلاد وفي اليمن ينتسبون إلى عدنان بن أدد».

وذكر السمعاني في عبس نسبة أخرى فقال[1]: «وجماعة ينسبون إلى عبس مراد».

ولم أقف على من نسبهم إليها، ومراد هو: يحابر بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[2].

قوله: (**صحبتُ سلمان فأردتُ أنْ أعينه وأتعلم منه وأن أخدمه**) وهكذا كانت طريقة الطلب قديماً عندما كان العلم مقصوراً على التلقي، بالملازمة والمصاحبة سفراً وحضراً، وأثرها يعود على الطالب والشيخ حيث يلتزم كلاهما جميل الخصال الشرعية حفاظاً على الاقتداء.

ولم تستمر هذه الطريقة طويلاً فلقد بدأتْ بالضعف والاندثار منذ القرن الثاني شيئاً فشيئاً لمشقتها، وانحسار هيبة وتوقير الطالب المتأخر للشيخ المتقدم، وتوفر سبل الطلب وتيسيرها بإنشاء المدارس وتصنيف الكتب وعقد مجالس اللقاءات المحددة زماناً ومكاناً.

ولاشك في فضل الطريقة الأولى لحصر الأخرى على التلقي النظري دون ما يعود على السلوك والإيمانيات، ويُذكر في فضل الطلب على الطريقة الثانية قول بعضهم[3]:

---

(١) الأنساب (١٤٠/٤)

(٢) انظر: نسب عدنان وقحطان لابن يزيد المبرد(ص١٩)، ونسب معد واليمن والكبير لهشام الكلبي (٣٢٨/١)، والانباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص١٢٨)

(٣) حكاه الخطيب في تقييد العلم (ص١١٨) ونسبه لبعض الحكماء بغير تعيينه.

«وقراءة الكتب أبلغ في إرشاد المسترشد من ملاقاة واضعيها إذا كان مع التلاقي يقوى التصنع ويكثر التظالم وتفرط النصرة وتشتد الحمية، وعند المواجهة يملك حب الغلبة وشهوة المباهاة والرياسة مع الاستحياء من الرجوع والأنفة من الخضوع، وعن جميع ذلك يحدث التضاغن ويظهر التباين، وإذا كانت القلوب على هذه الصفة امتنعت من المعرفة وعميت عن الدلالة» أ.هـ.

ولما كان الطالب محتاجاً إلى معلمه كان عليه أن يبذل جهده في خدمته فإنه يتعلم من مراقبة ردود أفعاله، وما يلتقط من أقواله كما مر من فعل مكحول مع شريح[١].

وهنا يخبر العبسي أنه صحبه وفي نيته خدمته إذ توقير الكبير وخدمته – لا سيما إن كان ممن يُقتدى بفعاله ويؤخذ بأقواله كونه من حملة العلم – من حسن الصحبة الشرعية، ففي الحديث المرفوع[٢]: «ليس من أمتي من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا»، كما أنه سبب وأسلوب استقاء خير ما عند المخدوم.

قوله: **(قال: فجعلتُ لا أعمل شيئاً إلا عمل مثله)**، وهذا أسلوب وطريقة أهل الفضل من أهل العلم والتقى، لا يسمحون ببيع طاعتهم، فلما كان التعليم طاعة فإن بذله لا بد ألا يخالطه رغبة أو مقابل حتى يصفو لله، ولهذا كان السلف فيما أُثر عنهم إذا تصدقوا ترقبوا قول المتصدق عليه، فيردوا عليه دعاءه لهم حتى يصفو لهم عملهم. قال

---

(١) الأثر ٤٢، وسبق التشكيك بماهية المعلم فيه، واحتمال كونه الشعبي.

(٢) من حديث عبادة بن الصامت رواه أحمد في المسند (٤١٦/٣٧)، والبزار في المسند (١٥٧/٧)، والحاكم في المستدرك (٢١١/١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦٥/٣)، والشاشي في المسند (١٨٤/٣)، ورجاله ثقات وفيه انقطاع.

أبو العباس أحمد ابن تيمية الإمام[١]: «والسعادة في معاملة الخلق أن تعاملهم لله، فترجو الله فيهم ولا ترجوهم في الله وتخافه فيهم ولا تخافهم في الله، وتحسن إليهم رجاء ثواب الله لا لمكافأتهم ... ومن طلب من العباد العوض: ثناء أو دعاء أو غير ذلك، لم يكن محسناً إليهم لله»، قال: «ومن الجزاء أن يطلب الدعاء قال تعالى عمن أثنى عليهم: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ والدعاء جزاء كما في الحديث «من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»[٢]. وكانت عائشة إذا أرسلت إلى قوم بصدقة تقول للرسول: اسمع ما يدعون به لنا حتى ندعو لهم بمثل ما دعوا لنا ويبقى أجرنا على الله. وقال بعض السلف: إذا قال لك السائل: بارك الله فيك فقل: وفيك بارك الله»[٣] انتهى.

وأضف إلى ما سبق: الاستغناء بالله عن الخلق، وقد بايع نفر من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم على ألا يسألوا الناس شيئاً، قال الراوي[٤]: «فلقد رأيت بعض أولئك النفر

---

(١) كما في مجموع فتاواه (١/٥١-٥٤)

(٢) لفظه : «من أتى [وفي لفظ: صنع] إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»، رواه أحمد في المسند (٩/٢٦٦)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وأبو داود في السنن (٢/١٢٨)، والنسائي في الكبرى (٣/٦٥) من حديث ابن عمر وسنده صحيح.

(٣) مجموع الفتاوى له (١/١٨٨)

(٤) هو عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه كما في صحيح مسلم (١٠٤٣). وورد نحوه لثوبان رضي الله عنه بيعة خاصة به في مسند أحمد (٣٧/٤٩)، والسنن لابن ماجه (١/٥٨٨)، وأبي داود (٢/١٢١)، والنسائي (٣/٧٦)، ورجاله ثقات. ولأبي ذر رضي الله عنه بيعة خاصة به أيضاً في مسند أحمد (٣٥/٤٠١) بسند فيه نظر.

يسقط سوط أحدهم، فما يسأل أحداً يناوله إياه»، قال أبو العباس القرطبي[(١)]: «حمل منه على مكارم الأخلاق والترفع عن تحمل منن الخلق وتعليم الصبر على مضض الحاجات والاستغناء عن الناس وعزة النفوس، ولما أخذهم بذلك التزموه في جميع الأشياء وفي كل الأحوال حتى فيما لا تلحق فيه منة، طرداً للباب وحسما للذرائع» أ.هـ.

قوله: (**فانتهينا إلى دجلة وقد مُدتْ وهي تطفح**). (**فانتهينا**) أي بلغنا، «انتهى وتناهى، أي بلغ. والنهاية: الغاية»[(٢)]، و(**دجلة**) نهر معروف ببغداد[(٣)] العراق، ذكر ياقوت الحموي في مبتدأها ومخرجها اختلافاً[(٤)]. وفي سبب التسمية يقول أبو بكر ابن دريد[(٥)]: «وكل شيء غطيته فقد دجلته ومنه اشتقاق دجلة لأنها غطت الأرض إذا فاضت عليها»، قال ابن فارس[(٦)]: «الدال والجيم واللام أصل واحد منقاس، يدل على التغطية والستر. قال أهل اللغة: الدجل: تمويه الشيء، وسمي الكذاب دجالاً» ونقل كلام ابن دريد الآنف.

---

(١) المفهم (٣/٨٦)

(٢) الصحاح للجوهري (٦/٢٥١٨)

(٣) الصحاح (٤/١٦٩٥)

(٤) معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/٤٤١)، وتفيد الخرائط الحديثة أنها تنبع من تركيا.

(٥) جمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٤٩)، ونحوه لعياض في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/٢٥٤)

(٦) معجم مقاييس اللغة (٢/٣٢٩) ومجمل اللغة (ص٣٤٧) كلاهما لابن فارس.

وهي بكسر الدال، وقيل: بالفتح أيضاً[١]، «اسم للنهر الذي يمر ببغداد ولا تنصرف للعلمية والتأنيث ولا يدخلها ألف ولام؛ لأنها علم والأعلام ممنوعة من آلة التعريف»[٢]. ونقل النووي في سبب تسميتها أقوالاً فقال[٣]: «قال أبو الفتح الهمذاني: يجوز أن تكون مشتقة من قولهم: بعير مدجل أي: كظهرين بالقطران طلياً كثيراً قد عم جسده وجرى عنه، وبذلك سمي الدجال لأنه مطلي بالكفر والعناد ولأنه يطلي أصحابه بذلك. وسميت دجلة لتغطيتها بمائها ما يمر عليه وغلبتها عليه. قال: ويجوز أن تكون مشتقة من معنى الكثرة، ومنها اشتقاق الدجال لكثرة جموعه، فسميت دجلة لكثرة مائها. قال: ويجوز أن تكون من معنى السرعة، والدوام من قولهم للإبل التي تحمل الأثقال: دجالة، فسميت دجلة لدوام جريها وسرعته» أ.هـ.

وكان يطلق على دجلة: وادي السلام وبها سميت بغداد، قال أبو بكر الأنباري[٤] في بغداد: «أصل هذا الاسم للأعاجم، والعرب تختلف في لفظه إذ لم يكن أصله من كلامها ولا اشتقاقه من لغاتها. وبعض العرب يزعم أن تفسيره بالعربية: بستان رجل، فبغ: بستان، وداد: رجل. وبعضهم يقول: (بغ) اسم صنم كان بعض الفرس يعبده،

---

(١) لم يذكر النووي غير الكسر في تهذيب الأسماء (٣/١٠٨). ونقل ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (٧/٣٣٠)، وابن منظور في لسان العرب (١١/٢٣٦) عن اللحياني الفتح. وجمعهما الفيروز أبادي في القاموس المحيط (ص٩٩٨)

(٢) المصباح المنير للفيومي (ص١٠١)

(٣) تهذيب الأسماء للأزهري (٣/١٠٨)

(٤) الزاهر في معاني كلام الناس للأنباري (٢/٣٨٥)

و(داد) رجل. ولذلك كره بعض الفقهاء أن تسمى هذه المدينة: بغداد لعلة اسم الصنم. وسميت مدينة السلام لمقاربتها دجلة وكانت دجلة تسمى قصر السلام. فمن العرب من يقول: بغدان، بالباء والنون. وبعضهم يقول: بغداد، بالباء والدالين، وهاتان اللغتان هما السائرتان المشهورتان» أ.هـ، وهذا خلاصة ما ذكره الخطيب في مقدمة تأريخ بغداد وساقه من الآثار في باب تعريب اسم بغداد[١]، ولخصه أبو سعد في الأنساب[٢].

قوله: (**وقد مُدتْ وهي تطفح**) يصفها بالزيادة في ماءها، «والمد السيل. يقال: مد النهر، ومده نهر آخر»[٣]، قال ابن فارس[٤]: «الميم والدال أصل واحد يدل على جر شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة. تقول: مددت الشيء أمده مداً، ومد النهر، ومده نهر آخر، أي زاد فيه وواصله فأطال مدته». وضده الجزر إذا قل ماؤه[٥].

وتطفح، يقال طفح النهر إذا امتلأ[٦]، وارتفع[٧]، حتى يفيض[٨]، فيسمى كل شيء شيء علا شيئاً فغطاه: طافحاً[٩].

---

(١) تأريخ بغداد للخطيب (١/٨٠-٨٤)

(٢) الأنساب للسمعاني (٢/٢٦٨)

(٣) الصحاح للجوهري (٢/٥٣٧)

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٢٦٩)

(٥) العين (٦/٦٢)، وجمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٥٥)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص١٨٩).

(٦) العين (٣/١٧٣)، وجمهرة اللغة لابن دريد (١/٥٤٩)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص٥٨٤)، وتهذيب اللغة للأزهري (٤/٢٢٧)

(٧) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣/٢٤٤)

(٨) الصحاح للجوهري (١/٣٨٧)، وأساس البلاغة للزمخشري (١/٦٠٦)، والنهاية لابن الأثير (٣/١٢٨)

(٩) معجم مقاييس اللغة (٣/٤١٥)

قوله: **(فقلنا: لو سقينا دوابنا؟ قال: فسقيناها)**، «السقي: مصدر سقيت، والسقي: الحظ والنصيب، يقال: كم سقي أرضك، أي كم حظها من الشرب»[١]، فـ «السين والقاف والحرف المعتل أصل واحد، وهو إشراب الشيء الماء وما أشبهه. تقول: سقيته بيدي أسقيه سقيا، وأسقيته، إذا جعلت له سقيا»[٢]، «والسقاء: القربة للماء واللبن. والسقاية: الموضع يتخذ فيه الشراب في المواسم وغيرها ... والمسقى: وقت السقي والاستقاء الأخذ من النهر والبئر»[٣]. «والسقاء يكون للبن وللماء، والجمع القليل القليل أسقية»[٤].

قال عياض[٥]: «يقال سقي وأسقى بمعنى واحد عند بعضهم» ونسبه: للخليل

---

([١]) قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص١٥)، وابن قتيبة بنحوه في غريب الحديث (١/٥٤٠)، وابن دريد دريد في جمهرة اللغة (٢/٨٥٣)

([٢]) معجم المقاييس (٣/٨٤)

([٣]) العين (٥/١٨٩-١٩٠)

([٤]) من كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت (ص٢٦٤)، وعنه الجوهري في الصحاح (٦/٢٣٧٩)

([٥]) مشارق الأنوار (٢/٢٢٨)

وصاحب كتاب الأفعال[١]، قال: «وقال غيرهما: سقيته ناولته ما يشربه وأسقيته جعلت له سقيا يشرب منه». وبالتفريق يقول ابن السكيت[٢].

وفي مفردات الراغب[٣]: «السَّقْيُ والسُّقْيَا: أن يعطيه ما يشرب، والْإِسْقَاءُ: أن يجعل له ذلك حتى يتناوله كيف شاء، فالإسقاء أبلغ من السقي، لأن الإسقاء هو أن تجعل له ما يسقى منه ويشرب، تقول: أَسْقَيْتُهُ نهراً، قال تعالى: ﴿وَسَقاهُمْ رَبُّهُمْ شَراباً طَهُوراً﴾» أ.هـ.

قوله: (**ثم بدا لي أن أشرب**) أي أنه رأى وظهر له أن يشرب بعد أن أتم عمله وسقياه يقال: «بدا يبدو: ظهر ... وفلانٌ ذو بدوات، إذا بدا له الرأي بعد الرأي»[٤]، (**فشربتُ فلما رفعتُ رأسي**) وظاهره أنه اغترف من صفحة النهر فاحتاج إلى الدنو ولهذا عبر بالرفع.

---

(١) كلام الخليل في كتابه العين (١٩٠/٥)، وفيه تصحيح عياض نسبة الكتاب للخليل. أما الآخر فقد أكثر عياض في كتابه هذا من النقل عن صاحب الأفعال، وهو كتاب في الأصل لابن القوطية الأندلسي المتوفى سنة (٣٦٧هـ)، ولتلميذه أبي عثمان المعافري المتوفى بعد الـ (٤٠٠هـ) شغل على الكتاب، وتبعهما ابن القطاع الصقلي المتوفى (٥١٥هـ) فعمل على الكتاب أيضاً. ولعل عياضاً إنما ينقل عن صاحب الأصل؛ وإلا فالإحالة التي يحيلها ترد على جميعها كونها في الأصل كتاباً واحداً والله تعالى أعلم. وكلام ابن القوطية في (ص٧٠)، والمعافري في (٤٩٩/٣)، وكلام ابن القطاع ففي (١٦٥/٢).

(٢) اصلاح المنطق لابن السكيت (ص١٩٥)

(٣) مفردات غريب القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني (ص٤١٥)

(٤) مجمل اللغة لابن فارس (ص١١٩)

فتنبه له سلمان ﷺ فخاطبه **(قال: يا أخا بني عبس)** وهذا أسلوب عربي استعمل في القرآن كثيراً ومنه قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ﴾، ومنه قولهم: يا أخا العرب، و«سماه أخاً تنبيهاً على إشفاقه عليهم شفقة الأخ على أخيه»[١]، والأخ «هو: المشارك آخر في الولادة من الطرفين أو من أحدهما أو من الرضاع. ويستعار في كل مشارك لغيره في القبيلة، أو في الدين، أو في صنعة، أو في معاملة أو في مودة، وفي غير ذلك من المناسبات»[٢].

قال أبو عبيد الهروي[٣] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾: «قال ابن عرفة: الأخوة إذا كانت في غير الولادة كانت المشاكلة والاجتماع في الفعل، كما تقول: هذا الثوب أخو هذا الثوب: أي يشبهه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ أي من التي تشبهها. وقوله تعالى: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾ أي يا شبيهة هارون في الزهد والصلاح» أ.هـ.

قوله: **(عُدْ فاشرب)**، فكأنه ﷺ بدا له أن يعلمه أمراً فأمره بالعودة للشرب تمهيداً لإلقاء فائدة عليه، وهو أسلوب يعتمد على التنبيه، فإن المتعلم ترسخ في ذهنه الفائدة التي تلقاها متعلقة بحدث أو حادث.

---

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٦٨)

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٦٨)

(٣) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (١/٥٤)

ومنه شحذ الذهن بالسؤال كما كان النبي ﷺ يعلم صحابته، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم، فحدثوني ما هي؟ فوقع الناس في شجر البوادي قال عبد الله: ووقع في نفسي أنها النخلة، فاستحييت، [وفي لفظ: (فإذا أنا أصغر القوم)[١]. وفي لفظ: (فإذا أسنان القوم فأهاب أن أتكلم)[٢]. وفي آخر: (ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان، فكرهت أن أتكلم أو أقول شيئاً)[٣]] ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله. قال ﷺ: هي النخلة[٤]. قال عبد الله: فحدثت أبي بما وقع في نفسي، فقال: لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا»[٥].

قوله: **(قال: فعدتُ فشربتُ، وما أريده إلا كراهية أن أعصيه)** وفيه طاعة الطالب شيخه، ولك أن تتصور إنْ عارضه، أو خالفه، أو أبدى عدم حاجته، لكان بذلك يضيع الفائدة، ومنه قول ابن شهاب الزهري[٦]: «وكان أبو سلمة يماري ابن عباس رضي الله عنه فحُرِم بذلك علماً كثيراً»، وحكى عنه قوله: «لو رفقتُ بابن عباس لاستخرجت منه علماً كثيراً»[٧].

---

(١) صحيح البخاري (٧٢)، ومسلم (٢٨١١)
(٢) مسلم (٢٨١١)
(٣) مسلم (٢٨١١)
(٤) البخاري (٦٢)
(٥) صحيح البخاري (١٣١)، ومسلم (٢٨١١)
(٦) رواه البخاري في كبير تواريخه (٥/١٣٠)، وابن أبي خيثمة في التأريخ (٤/١٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٢٩٩)
(٧) رواه الفسوي في المعرفة والتأريخ (١/٥٥٩)، ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

قوله: (**ثم قال لي: كم تراك نقصتها؟**) يريد ماء دجلة، (**قال: قلت: يرحمك الله وما عسى أن ينقصها شربي؟**) قطعَ العبسي بأن الماء لا يمكن أن يُذكر نقصه من شَرْبة آدمي فعلق سلمان ﷺ بقوله: (**وكذلك العلم تأخذه ولا تنقصه شيئاً**).

وفيه أن العلم الذي هو المعلوم لا يُنقص بعلم العالم به، فإن مستفيده لا يذهب به إلى رحله ولا يحوزه إلى نفسه، والمعرفة فبحر لا ساحل لها لتجددها، واستحداث وسائلها، وتغير الوقائع والأحداث والنظريات وفقاً لاختلاف التأملات والمتأملين، وكلها من المعلوم الذي لا يمكن الإحاطة بأجزائه لمخلوق، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ﴿ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ .

وإنما يتضرر المتعلم بذهاب العالم وفواته عليه، ويعد هذا نقصاً لأنه فاته اكتساب خلاصة تجاربه، وخبرة السنين، واستعمال آلاته النظرية في الاستنباط والاستنتاج. وهذه المواهب والهبات الربانية تنمو بكسب صاحبها وممارسته. ثم إن ذهاب حملة العلم دون خلف لهم مصيبة، كونه فقدان لأوعية حفظ العلم، فيعود النقص بذلك على العلم لعجز المتأخر عن تحصيله، أو تأخره في بلوغ درجة سلفه كونه لم يبتدأ مما انتهى إليه الأول، وهو ما سبق الكلام عليه في ذهاب العلماء.

وقوله: (**فعليك من العلم بما ينفعك**) هنا توجيه منه ﷺ لطالبه بتحديد وجهته وتعيين هدفه، ورسم خطته، فإن العلم أكبر من أن يحاط به، ومن طلب العلم بلا هدف ضاع عمره ولم ينجح في جمعه ولا امتاز في فنه. فبما أن العلم محيط لا ينقص؛ فلا تجهد

---

السامع (١/٢٠٩)

في الجري بلا هدف فإنه لا ينقص ولن يضيع لكن عليك منه بما ينفعك. وجاء في جامع بيان العلم لابن عبد البر[١] قوله: «وروينا عن سلمان الفارسي ﷺ، أنه قال: إن العلم لا ينفد فابتغ منه ما ينفعك» أ.هـ.

ويؤخذ من هذه النصيحة فطنة سلمان رضي الله تعالى عنه بحال العبسي وشغفه بالعلم، فأراد توجيهه بأن أنفع الطرق لجمع مادة العلم بالنظر إلى سعتها وقصر عمر طالبها: الانتباه إلى تهور النفس؛ وذلك بالحد من انجرافها في تتبع كل ما تقع عليه؛ فيضيع العمر في تحصيل ما كان غيره أهم وأنفع لها.

وقد كان ابن الجوزي قد طرق هذه المسألة مراراً في كتابه صيد الخاطر، فذكر أنه قد حُبب إليه العلم وتتبع فنونه ومحاولة استقصاءه، فلم يبقى مع ضيق العمر إلا التحسر على فوات بعض الموقوفات، ودعاء الله تطويل العمر لبلوغ الآمال[٢]، ومن واقع تجربته وجه نصحه لمن بعده بمراعاة ما ذكره بطلب المهم وعدم التشاغل بطلب فن واحد والجهل بغيره كالـ: «تشاغل بالنسخ، ثم لا يحفظ القرآن، أو يتشاغل بعلوم القرآن، ولا يعرف الحديث، أو بالخلاف في الفقه، ولا يعرف النقل الذي عليه مدار المسألة»[٣].

ثم حذر من هذا التشاغل بغير المهم والذي ربما لم يدرك الطالب نفسه إلا بعد فوات ما لا يُتدارك وفضَّل للطالب: حفظ القرآن والفقه، وجعل غيرهما تابع[٤]. وكان علل ما

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٦٢٨/١)

(٢) صيد الخاطر (ص٥١)، و(ص٢٦٣) دار القلم الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ

(٣) المصدر السابق (ص١٨٣)، و(ص١٩٣)

(٤) المصدر السابق (ص١٩٣ و٢٥٧و٣٨٥)

ذهب إليه بقوله[١]: «وما أقبح القارئ يُسأل عن مسألة في الفقه، وهو لا يدري، وليس ما شغله عن ذلك إلا كثرة الطرق في روايات القراءات ومنهم من يتشاغل بالنحو وعلله فحسب، ومنهم من يكتب الحديث، ويكثر، ولا ينظر في فهم ما كتب. وقد رأينا في مشايخنا المحدثين من كان يسأل عن مسألة في الصلاة، فلا يدري ما يقول، وكذلك القراء، وكذلك أهل اللغة والنحو...» أ.هـ.

وبسط الكلام عن هذا في موضع آخر فقال[٢]: «غير أن العمر قصير، والعلم كثير: فينبغي للإنسان أن يقتصر من القراءات إذا حفظ القرآن: على العشر، ومن الحديث على الصحاح والسنن والمسانيد المصنفة؛ فإن علوم الحديث قد انبسطت زائدة في الحد، والمتون محصورة، وإنما الطرق تختلف. وعلم الحديث يتعلق بعضه ببعض، وهو مشتهى، والفقهاء يسمونه علم الكسالى[٣]؛ لأنهم يتشاغلون بكتابته وسماعه، ولا يكادون يعانون حفظه، ويفوتهم المهم، وهو الفقه. وقد كان المحدثون قديمًا هم الفقهاء، ثم صار الفقهاء لا يعرفون الحديث، والمحدثون لا يعرفون الفقه، فمن كان ذا همة، ونصح نفسه، تشاغل بالمهم من كل علم، وجعل جل شغله الفقه؛ فهو أعظم العلوم، وأهمها ... فالتشاغل بغير ما صح يمنع التشاغل بما هو أهم ولو اتسع العمر؛ كان استيفاء كل الطرق في كل

---

(١) المصدر السابق (ص٣٢٢- ٣٢٣)

(٢) المصدر السابق (ص٤٤٣ - ٤٤٤)

(٣) لابد أن يتنبه إلى أن هذا الوصف المنفر لعلم الحديث إنما أُستحدث في الزمان المتأخر؛ عندما صار علم الحديث يُعد من تحصيل الحاصل، حيث استقرتْ المتون، ووضعت المصنفات، وانقطعت الرحلة، فلم يبقى للإسناد إلا شرفه، ومع هذا تجد بعض الطلاب يصرف من عمره وهمته فيما لو وجهه لغيره لكان به أفلح وأنجح.

الأحاديث غاية في الجودة؛ ولكن العمر قصير. ولما تشاغل بالطرق مثل يحي بن معين، فاته من الفقه كثير، حتى إنه سُئل عن الحائض: أيجوز أن تغسل الموتى؟ فلم يعلم، حتى جاء أبو ثور، فقال: يجوز؛ لأن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض. فيحي أعلم بالحديث منه، ولكن لم يتشاغل بفهمه، فأنا أنهى أهل الحديث أن تشغلهم كثرة الطرق. ومن أقبح الأشياء أن تجري حادثة، يسأل عنها شيخ قد كتب الحديث ستين سنة، فلا يعرف حكم الله - عز وجل- فيها». انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

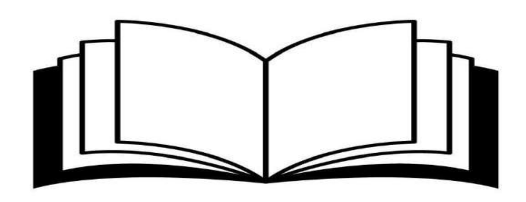
وحقاً هو من الجمال بمكان؛ فأين نحن في زماننا هذا من تلك الهمم التي تدعو لمثل هذا الجمع في العلوم والذي يعده ابن الجوزي من الاقتصار لا من التوسع؟.

أما بالنسبة لما أشار إليه في حكاية ابن معين وثور فلا أجدني أقدر على التسليم له فيها، فإن التخصص في أحد الفنون المهمة، وكفاية الأمة ببلوغ صاحبها مرتبة تجعله قبلة الطالبين ومرجعاً للمريدين، أمر يستحق المدح لمساهمته في ترقية الفن، أما حاجته هو إلى غيره في الفنون الأخرى فلا تنقص من قدره، فلن يكمل إنسان إلا بالتعاون مع غيره. ولن يستطيع كل أحد أن يحمل نفسه على تتبع ما لم تمل نفسه إليه، فالأكمل له اتقان ما حُبب إليه مع شيء من غيره؛ وطلب حاجته في غير فنه ممن اشتغل به، ومال إليه، وبهذا يتكامل الناس.

والناس فتختلف في أهواءها ورغباتها وطبائعها فليحمل الطالب نفسه على ما مالت إليه من العلوم، وليبذل فيه الجهد، وليفرغ فيه الوسع حتى يتمكن من الخروج بأعلى نتيجة فيحيط بجوانب الفن الذي اختاره، ويعرف مداخله ومخارجه حتى لا يكاد

يفوته شيء في غلبة ظنه، وإلا فطبيعة البشر حاملة ولا بد على النقص والخلل والسهو والغلط..

قال أبو مُحَمَّد علي ابن حزم[١]: «من مال بطبعه إلى علمٍ ما - وإن كان أدنى من غيره - فلا يشغلها بسواه، فيكون كغارس النارجيل بالأندلس وكغارس الزيتون بالهند وكل ذلك لا ينجب». وليرجو الخير من الله وليحسن القصد والنية فلن يعدم من الله الخير إذ الخير في كل باب طالما توفرت النية ووصل النفع والله المستعان وهو ولي التوفيق.



(١) الأخلاق والسير (ص٨٩) دار ابن حزم.

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٥٩ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق قال: جالستُ أصحاب رسول الله ﷺ فكانوا كالإخاذ يروي الراكب، والإخاذ يروي الراكبين، والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، وإن عبد الله من تلك الاخاذ.**

إسناده صحيح إن سلم من عنعنة الأعمش، ومن طريقه رواه: ابن سعد، والفسوي، والبلاذري، والبيهقي، وابن عساكر[١]. ورواه ابن حزم[٢] بلفظ مقارب.

❀ ❀ ❀

قوله: (**جالستُ أصحاب رسول الله ﷺ**) يريد من لقي منهم وأخذ عنهم وقد فاته الكثير منهم، وفي رواية أبي مُحَمَّد ابن حزم قال مسروق: «ما شهدتُ أصحاب النبي ﷺ» وعلقه ابن المديني في العلل[٣] لكن قال: «ما شبهت» وهي أولى

(١) الطبقات الكبير لابن سعد (٢/٢٩٦)، المعرفة والتأريخ للفسوي (٢/٥٤٢)، أنساب الأشراف للبلاذري (١١/٢١٣)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص١٦١)، تأريخ دمشق لابن عساكر (٣٣/١٥٦)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦/٦٤)

(٣) العلل لابن المديني (ص٤٢)، وقلتُ: (علقه) لأنه لم يُظهر سنده، والظاهر أنه نقص أو سقط في المخطوط الأصل الواصل إلينا، لأنه ذكر شكاً وقع للراوي - وهو شعبة - رغم أنه لم يظهر سلسلة الإسناد فالله تعالى أعلم.

بالسياق، وفي لفظ عنده: (شاممت)، «وشاممت الرجل، إذا قاربته ودنوت منه»[١].

قوله: **(فكانوا كالإخاذ يروي الراكب)** الإخاذ مجتمع المياه، أصل الكلمة من الفعل أخذ، و«أخذ: فالأصل: حوز الشيء وجبيه وجمعه»[٢]، قال في كتاب العين[٣]: «والإخاذة والإخذ: ما حفرتَ لنفسك كهيئة الحوض، ويجمع على أخذان، وهو أن تمسك الماء أياماً»، وقال البندنيجي[٤]: «والإخاذ: حيث يجتمع ماء المطر والجميع أُخُذ». وفي غريب الحديث للخطابي[٥]: «والإخاذ: مصانع الماء، واحدها أخذ، ويقال: إخذ»، وقال أبو عبيد ابن سلام[٦]: «قال أبو عبيدة: هو الإخاذ - بغير هاء - وهو مجتمع الماء شبيه بالغدير ... قال أبو عمرو مثله وزاد فيه: وأما الإخاذة بالهاء فإنها الأرض يأخذها الرجل فيحوزها لنفسه ويتخذها ويحييها».

وقال الهروي[٧]: «الإخاذات: الغدران التي تأخذ ماء السماء فتحبسه على الشاربة، الشاربة، وهي المساكات والتناهي والأنهاء الواحدة: إخاذة». وعبر بالغدير أيضاً:

---

(١) الصحاح للجوهري (١٩٦١/٥)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص٤٩٩)
(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦٨/١)
(٣) العين (٢٩٩/٤)
(٤) التقفية في اللغة لأبي بشر البندنيجي (ص٣٤٠)
(٥) غريب الحديث للخطابي (١٧٩/٣)
(٦) غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣٦٧/٤)
(٧) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد الهروي (٥٣/١)

الجوهري، وعياض[١]. وقال الزمخشري[٢]: «هي المستنقع الذي يأخذ ماء السماء. وسمي مساكة لأنها تمسكه وتنهيه، ونهياً لأنها تنهاه أي تحبسه وتمنعه من الجري، وحاجراً لأنه يحجره، وحائراً لأنه يحار فيه فلا يدري كيف يجري» أ.هـ.

قوله: **(والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم)** «الصدر خلاف الورد»[٣]، وفي

وفي كتاب الأفعال[٤]: «صدر عن الشيء صدراً: رجع»، و«قولهم: صدر عن الماء، وصدر عن البلاد، إذا كان وردها ثم شخص عنها»[٥]، وفي كتاب العين[٦]: «الصدر: الانصراف عن الورد وعن كل أمر، ويقال: صدروا وأصدرناهم. وطريق صادر في معنى يصدر عن الماء بأهله، وكذلك يرد بهم مكان كذا وكذا، فهو وارد» أ.هـ.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ قال أبو عبيد الهروي[٧]: «أي يرجعوا من سقيهم، ومن قرأ ﴿يصدر﴾ أراد يردون مواشيهم»، قال: «وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ أي يرجعون يقال: صدر القوم عن المكان أي رجعوا

---

(١) الصحاح للجوهري (٢/٥٦٠)، مشارق الأنوار لعياض (١/١٤٢)

(٢) الفائق في غريب الحديث للزمخشري (١/٢٨)

(٣) مجمل اللغة لابن فارس (٥٥٢)

(٤) كتاب الأفعال لابن القوطية (ص٢٤٢)، وللمعافري (٣/٤١٤)، ولابن القطاع (٢/٢٣٢)

(٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٣٣٧)

(٦) العين (٧/٩٥)

(٧) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٤/١٠٦٦)

عنه، وصدروا إلى المكان الذي صاروا إليه. قال ابن عرفة: والوارد: الجائي، والصادر: المنصرف» أ.هـ.

ونقل الحميدي بعضه وزاد[١]: «ويقال: صدر بإبله إذا رجع من سقيها، وأصدرها أي ردها»، قال أبو القاسم محمود الزمخشري[٢]: «ومن المجاز: طريق وارد صادر يرد فيه الناس ويصدرون» ومنه قول النجاشي الحارثي[٣]:

ولا يَرِدُونَ الماءَ إلاّ عَشِيَّةً ... إذا صَدَرَ الوُرَّادُ عن كُلِّ مَنْهَلِ

فهو يصف من لقيهم من أصحاب النبي ﷺ بأنهم كانوا في العلم والتعليم لغيرهم كالنهر في الإرواء، فشبههم بالماء الذي ترده الأحياء، فمن تلك المياه ما يكفي الواحد ولا يتسع لزيادة، ومنهم من يروي الاثنين فأكثر، ومنهم من لو ورد عليه أمة كفاهم.

وليس في تفاضلهم هذا ما قد يفهم منه أن بعض الصحابة ليس من أهل العلم، فهم وإن اختلفوا في سعة العلم إلا أن التشبيه هنا يراد منه الأثر، فالماء يُراد به العلم وهو واحد عند الجميع، لكن منهم من تميز في إرواء المتعلم ووضع له القبول، وتفرغ للتعليم،

---

(١) تفسير غريب ما في الصحيحين الحميدي (ص٣٤٣)

(٢) أساس البلاغة للزمخشري (١/٥٤٠)

(٣) البيت في: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/٣١٩)، والمعاني الكبير له (١/٥٦٢)، والبيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الحاجظ (٣/٢٦٩)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/٨١)، وكتاب الزهرة لأبي بكر الظاهر مُحَمَّد بن داود بن علي الأصبهاني (ص٦٩٩)، والعمدة في محاسن الشعر العربي لابن رشيق القيرواني (١/٥٢)، وسمط اللآلئ للبكري (١/٧٨٩)، وتثقيف اللسان وتنقيح الجنان لأبي حفص الصقلي (ص٣٠٣)، ومحاضرات الأدباء للرغب الأصفهاني (٢/٥٩٢).

ومنهم من شغل بمهام أخر.

فتمايزوا في القدرة على العطاء، حتى من كان منهم ذا علم واسع إلا أن التأثير، ونشر العلم، ومواكبة الأحداث، واستنباط المسائل، وتقعيد القواعد، واجتماع الناس عليه، وتوافقهم معه، أمر لا يتفق فيه الناس.

قوله: **(وإنَّ عبد الله من تلك الإخاذ)**، فيه إشادة بفضل علم ابن مسعود ﵁ وسعته؛ ولا غرو في ذلك وهو الذي أقر بفضل علمه الكبار من أصحاب رسول الله ﷺ والقائل مخبراً عن نفسه: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلتْ سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت. ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه»[(١)].

وقال فيه عمر بن الخطاب ﵁[(٢)] يصفه: «كنيفٌ مُلئ علماً»، فيما يرويه زيد بن وهب قال: كنتُ جالساً في القوم عند عمر إذ جاء رجل نحيف قليل فجعل عمر ينظر إليه ويتهلل وجهه ثم قال: كنيف ملئ علماً، كنيف ملئ علماً، كنيف ملئ علماً، فإذا هو ابن مسعود»، وكتب عمر ﵁ إلى أهل الكوفة: «إني قد بعثتُ عماراً أميراً، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً، وهما من النجباء من أصحاب مُحَمَّد ﷺ من أهل بدر، وأحد، فاقتدوا بهما، واسمعوا من قولهما، وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي»[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في الصحيح (٥٠٠٢)

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات (١٤٤/٣)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٥٤٣/٢)، والبيهقي في المدخل (ص١٤٠) بسند صحيح من رواية زيد بن وهب، واختصر لفظه أحمد في فضائل الصحابة (٨٤٣/٢).
وفي مصنف عبد الرزاق (١٣/١٠)، وكبير معاجم الطبراني (٣٤٩/٩) من طريق قتادة عنه ولم يدركه.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٤/٦)، وأحمد في فضائل الصحابة (٨٤١/٢)، والطبراني في الكبير (٨٦/٩)، والحاكم في المستدرك (٤٣٨/٣)وسنده صحيح إن شاء الله.

وعن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة قال: «أتيت أبا موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود وأبا مسعود الأنصاري وهم ينظرون إلى مصحف، فتحدثنا ساعة، ثم خرج عبد الله فذهب، فقال أبو مسعود: والله ما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم ترك أحداً أعلم بكتاب الله من هذا القائم»[١]. وفي لفظ[٢]: «شهدت أبا موسى وأبا مسعود حين مات عبد الله بن مسعود فقال أحدهما لصاحبه: أتراه ترك بعده مثله؟ فقال: إن قلتَ ذاك؛ إن كان ليدخل إذا حجبنا ويشهد إذا غبنا».

وفي عبارة مسروق رحمه الله تعالى في أثر الباب تقريب وتشبيه، قال مجد الدين ابن الأثير[٣]: «ووجه التشبيه مذكور في سياق الحديث. قال: تكفي الإخاذة الراكب وتكفي الإخاذة الراكبين، وتكفي الإخاذة الفئام من الناس. يعني أن فيهم الصغير والكبير والعالم والأعلم» أ.هـ.

يريد تفاوت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في العلم والاستنباط والفتوى، وذكر فضل علم ابن مسعود رضي الله عنه، وجاء في رواية أبي مُحَمَّد ابن حزم قول مسروق: «ما شهدتُ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالإخاذ، فالإخاذة تكفي الواحد والاثنين والثلاثة والإخاذة تكفي الفئام من الناس وإني أتيت عبد الله بن مسعود، وعمر، وعثمان، فوجدتُ عبد الله كفاني»، وعلقه ابن المديني في العلل[٤] وفي آخره قال: «وقد سألتُ: عمر، وعثمان،

---

([١]) رواه الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/٥٤١و٥٤٤) بسند رجاله ثقات وهو صحيح إن شاء الله.

([٢]) رواه ابن سعد في الطبقات الكبير (٣/١٤٧)

([٣]) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٢٨)

([٤]) العلل ومعرفة الرجال (ص٤٢)، وإنما قلتُ: (علقه) لأنه لم يظهر سنده، والظاهر أنه نقص أو سقط في المخطوط الأصل الواصل إلينا، لأنه ذكر شكاً وقع للراوي – وهو شعبة – رغم أنه لم يسمي لنا رجاله في

وعلياً، فلما لقيتُ عبد الله كفاني»، وفي لفظ البلاذري: «فوجدت عبد الله بن مسعود أغزر تلك الأخاذ».

قلت: وليس هذا منه تفضيلاً لابن مسعود على الخلفاء، ولا ينبغي أن يحمل على هذا المحمل!، لكنه أراد التنصيص على أكثر من انتفع هو به، والطالب فربما تعددت شيوخه لكنه يكون لبعضهم أشد ميلاً كونه تناسب وأسلوبه: في الفهم، وحسن المصاحبة، وطريقته في العبادة والتعليم، وربما يكون أقل علماً من غيره. ومن هذا قول تميم بن حذلم[١] : «أدركت أبا بكر وعمر وأصحاب مُحَمَّد عليهم السلام فما رأيت أحداً أزهد في الدنيا ولا أرغب في الآخرة ولا أحب إليَّ أن أكون في مسلاخه مثل عبد الله بن مسعود».

وعن حبة بن جوين قال[٢]: «كنا عند علي فذكرنا بعض قول عبد الله، وأثنى القوم عليه فقالوا يا أمير المؤمنين: ما رأينا رجلاً كان أحسن خلقاً ولا أرفق تعليماً ولا أحسن مجالسة، ولا أشد ورعاً من عبد الله بن مسعود. فقال علي ﷺ: نشدتكم الله إنه لصدق من قلوبكم؟ قالوا: نعم، فقال: اللهم إني أشهدك، اللهم إني أقول فيه مثل ما قالوا، أو أفضل»، زاد في لفظ: «قرأ القرآن فأحل حلاله وحرم حرامه، فقيه في الدين عالم بالسنة».

---

سلسلة الإسناد فالله أعلم.

(١) رواه البخاري في التأريخ الكبير (١٥٢/٢)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٥٤٧/٢)، ورجاله ثقات.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١٤٤/٣)، والسند إليه صحيح لولا عنعنة الأعمش.

وإنما عرجتُ على هذا تعقيباً على قول ابن حزم في تعليقه على الأثر[١]: «فقد بين مسروق أنه جربهم فوجد ابن مسعود لا يقصر عن عمر في العلم؛ بل كلام مسروق يدل على تقدم ابن مسعود عنده على عمر في العلم ولذلك اكتفى به عنه» أ.هـ.

وكيف يكون هذا والوارد عن ابن مسعود تفضيل علم عمر والمبالغة في تقرير ذلك؟! وسيأتي الكلام عليه في الأثر التالي، وفي علل ابن المديني[٢] عن مسروق: «شاممت أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم فوجدت علمهم انتهى إلى ستة نفر منهم: عمر وعلي وعَبد الله وأبو الدرداء وأُبي بن كعب وزيد بن ثابت. ثم شاممت هؤلاء الستة فوجدت علمهم انتهى إلى رجلين منهم إلى: علي وعَبد الله»، فعلى هذا يكون عبد الله – في نظر مسروق – ممن استفاد من علم عمر فأضافه إلى ما عنده، وتأخر بعده زماناً.

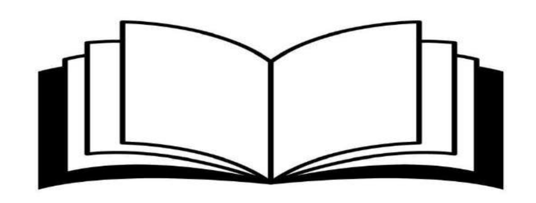
وإنما استهولتُ قول ابن حزم واستبعدته لغرابته، ولا أخال ابن حزم حمله على قوله هذا إلا سياق ما هو فيه من الرد والمحاجة، وإلا فكون عمر وعلي أكثر علماً مما لا يُختلف عليه بداهة، وإنما يقارن هو بهم في الفضل والعلم من باب التنصيص على فضله وقدره، ولا ينكر ذلك لكن التفضيل عليهما فغير مراد؛ ولن يخفى مثل هذا على مسروق والله تعالى أعلم.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٦/٦٤)

(٢) العلل لابن المديني (ص٤٢)

وقد لازم ابن مسعود النبي صلى الله عليه وسلم ملازمة خدمة ولازمه عمر ملازمة الصاحب وبينهما فرق لمن تأمل، وهو أحد المحدثين الملهمين وسيأتي الكلام على بعض ذلك إن شاء الله تعالى. والله تعالى أعلى وأعلم وأحكم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٠ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال: قال عبد الله: لو أنَّ علم عمر بن الخطاب ﷺ وضِعَ في كفة الميزان ووضع علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر بن الخطاب ﷺ.**

سنده صحيح، ومن طريق الأعمش رواه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو القاسم الأصبهاني قوام السنة[1]. ورواه بزيادة، هي نص الأثر التالي: أبو عبد الله ابن سعد، وأبو يوسف الفسوي، وأبو بكر البلاذري، وأبو سليمان الطبراني، وأبو جعفر النحاس، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم ابن عساكر، وأبو الحسن عز الدين ابن الأثير[2].

❁ ❁ ❁

والأثر ظاهر في فضل عمر بن الخطاب ﷺ وسعة علمه. ورفعة منزلته ﷺ معلومة، ففي الصحيحين[3] عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «بينا أنا نائم،

---

(١) الحاكم في المستدرك (٣/٩٢)، وأبو نعيم في كتابيه: الإمامة والرد على الرافضة (ص٢٨٤)، وتثبيت الإمامة وترتيب الخلافة (ص٧٧)، سير السلف الصالحين لأبي القاسم الأصبهاني (ص١٢٦)

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٢٩٠)، المعرفة والتاريخ للفسوي (١/٤٦٢)، أنساب الأشراف للبلاذري (١٠/٢٩٦)، المعجم الكبير للطبراني (٩/١٦٢-١٦٣)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص٤٩١)، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص١٢٦)، أسد الغابة لابن الأثير (٣/٦٥٢). ورواه ابن عساكر بطرق وألفاظ متعددة في تأريخ دمشق (٤٤/٢٨٣-٢٨٦).

(٣) رواه البخاري (٨٢)، ومسلم (٢٣٩١)

أُتيت بقدح لبن، فشربت حتى إني لأرى الري يخرج في أظفاري، ثم أعطيتُ فضلي عمر بن الخطاب. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم». وفيهما عن أبي سعيد الخدري[١] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بينا أنا نائم، رأيت الناس يعرضون عليَّ وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك، وعرض عليَّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره. قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين».

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[٢] قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع بها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غرباً، فأخذها ابن الخطاب فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر حتى ضرب الناس بعطن». وفيهما[٣] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم».

قال أبو الفتح القشيري تقي الدين ابن دقيق العيد: «وأجمعوا على كثرة علمه، ووفور فهمه، وزهده، وتواضعه، ورفقه بالمسلمين، وإنصافه، ووقوفه مع الحق، وتعظيمه آثار رسول الله، وشدة متابعته له، واهتمامه بمصالح المسلمين، وإكرامه أهل الفضل والخير، ومحاسنه أكثر من أن تستقصى»[٤] أ.هـ.

---

(١) رواه البخاري (٢٣) ومسلم (٢٣٩٠)

(٢) البخاري (٣٦٦٤)، ومسلم (٢٣٩٢)

(٣) رواه البخاري (٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة.

(٤) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق (١٢٣/٥)

وثناء الأمة على علمه وعقله وعدله وزهده وتقواه وخشيته وجهاده ودينه... طفحت به كتب أهل السنة. ومنه قول ابن مسعود ﵁: **(لو أنَّ علم عمر بن الخطاب ﵁ وضِعَ في كفة الميزان ووضع علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر بن الخطاب ﵁)**.

قوله: **(علم عمر)** أي علمه وعمله؛ فعمل العالم من علمه، **(لرجح)** الرجحان ضد النقص[١]، ورجح: أي مال[٢]، يقال: «أثقل أحد جانبي الميزان حتى مال»[٣]، «وأرجحت الميزان أثقلته حتى رجح»[٤]، و«رجح الشيء يرجح إذا ثقل»[٥]، «حتى مال من ثقله»[٦]، «ورجحت الشيء بيدي أوفيته»[٧]، وهو «أصل واحد يدل على رزانة وزيادة»[٨].

ويمكن تصور هذه المقارنة بالنظر إلى ما حققه عمر ﵁ في عهده من أمور أعز الله بها دينه، وسن أموراً وطرقاً في الحكم والعدل والمعاملة والمراقبة لنفسه ومن تحته، وتميز عصره بسنن كثيرة سارت عليها الناس بعده واقتدوا به فيها، ولآرائه مزية مشهود لها من

---

(١) كتابي الأفعال: للمعافري (٣/٦٨)، وابن القطاع (٢/٣٢)
(٢) الصحاح للجوهري (١/٣٦٤)
(٣) المجموع المغيث لأبي موسى المديني (١/٧٣٦)
(٤) المحيط في اللغة لابن عباد (٢/٤٠٣)
(٥) النهاية لابن الأثير (٢/١٩٨)
(٦) الغريبين للهروي (٣/٧١٧)
(٧) كتابي الأفعال: للمعافري (٣/٦٨)، وابن القطاع (٢/٣٢)
(٨) معجم المقاييس لابن فارس (٢/٤٨٩)

رسول الله ﷺ، فكيف لا يرجح عمل من اجتمعتْ فيه بعض تلك الأمور – ممن بيده أمر العامة – على من سواه وجل طموحهم موافقة أعمالهم وإنجازاتهم لسيرته ﷺ بالناس؟

وتكملة الأثر فيما يلي، **قال المصنف**:



**[٦١ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله: إني لأحسب عمر قد ذهب بتسعة أعشار العلم.**

وسنده صحيح، وهو متصل بالذي قبله، وسبق هناك تخريجه، جاء في رواية كبار أصحاب الأعمش وغيرهم كزائدة والضرير وسفيان ووكيع... بعد رواية أبي وائل الماضية، قول سليمان بن مهران الأعمش[١]: «فأنكرتُ ذلك فأتيت إبراهيم فذكرته له، فقال: وما أنكرتَ من ذلك؟ فوالله لقد قال عبد الله أفضل من ذلك، قال: إني لأحسب تسعة أعشار العلم ذهب يوم ذهب عمر ﷺ». وروى قول إبراهيم دون قول أبي وائل شقيق بن سلمة: أبو نعيم في أخبار أصبهان[٢].

❁ ❁ ❁

قلت: في الكلام إشكال، وقد سبق في أثرٍ سلف تقرير أن العلم الذي هو المعلوم لا ينقص، وأن نقصانه إنما يكون بموت أوعيته العلماء بلا خلفٍ لهم ولا حملة، وأن هذا أمر لا يكون في الزمان الأول.

ولما كان ابن مسعود ﷺ من فقهاء الصحابة وعلمائهم لم يكن ليتكلم إلا بما يقصده ويعيه، فكان لزاماً توجيه كلامه ﷺ. فكيف يكون علم رجل واحد - لا يُوحى إليه - يزن بعلم الأرض، ويكون ذهب بموته جل العلم؟.

---

(١) عند الطبراني في الإحالة السابقة إليه، ومن سبق الإشارة إليه في تخريج الأثر السابق.

(٢) تأريخ أصبهان لأبي نعيم (١/١٧٢)

وإنما يكمن الإشكال إن فُسر العلم بالمعلوم، ولا شك أنه ليس هذا هو المراد من كلامه ﵁، لكن يمكن أن يوجه مراده بعدة أمور اجتمعت في عمر ﵁ لم تجتمع لغيره، يصبح بها كلام ابن مسعود ﵁ فيه متجهاً، **منها**: العلم بالله تعالى. علم القلب وتعظيمه لله سبحانه، وزهده وتقواه ويقينه. وهو: عمله بالعلم، وقد كان مقدماً في هذا مشهوداً له به.

فبهذا تتجه المفاضلة إلى القلب والعمل، وقد جاء تفسيرها على لسان الأعمش في رواية لابن عساكر[1] فيها: «قال زائدة: قال سليمان: ليس هو هذا، ولكنه العلم بالله عز وجل». ولقد كان عمر ﵁ في هذا الباب سباقاً ومقدماً بشهادتهم ﵃ ففي تأريخ ابن عساكر بسنده إلى طلحة بن عبيد الله ﵁ قال: «ما كان عمر بن الخطاب بأولنا إسلاماً ولا أقدمنا هجرة ولكنه كان أزهدنا في الدنيا وأرغبنا في الآخرة»، وفيه عن سعد بن أبي وقاص ﵁ نحوه، وعن معاوية ﵁ قال: «أما أبو بكر فلم يرد الدنيا ولم ترده، وأما عمر فأرادته ولم يردها»[2].

قال الحكيم الترمذي[3]: «فمنزلة الله عند العبد إنما هو على قلبه على قدر معرفته إياه وعلمه به وهيبته منه وإجلاله وتعظيمه له وخشيته وحيائه منه والخوف من عقابه والوجل عند ذكره وإقامة الحرمة لأمره ونهيه ورؤيه تدبيره والوقوف عند أحكامه بطيب النفس والتسليم له بدناً وقلباً وروحاً ومراقبة لتدبيره في أموره ولزوم ذكره والنهوض بأثقال نعمه وإحسانه وترك مشيئاته لمشيئاته وحسن الظن به في كل ما نابه. والناس في هذه

---

(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٤/٢٨٤)

(٢) تأريخ دمشق لابن عساكر (٤٤/٢٨٧). وأثر معاوية رواه الطبري في تأريخه (٥/٣٣٤)

(٣) نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذي (٢/١٢٦)

الأشياء يتفاضلون، فمنازلهم عند ربهم على قدر حظوظهم منها، فأوفرهم حظاً من المعرفة أعلمهم به» أ.هـ، وقد أجمعتْ الأمة على فضل عمر عليها في زمانه.

وبهذا وجه بعض أهل العلم كلام ابن مسعود ﷺ ومنهم الحارث المحاسبي في قوله[١]: «أصل كل قول: العمل، وأصل كل عمل: العلم، وأصل كل ذلك: التوفيق مع صحة تركيب العقل وكثرة الفكر. فإن قدرتَ ألا تكون بشيء أعلم منك بالله فافعل فإن القول والعلم والعمل وغير ذلك هو المراد به تبارك وتعالى، وإن أفضل الناس أقربهم من الله وأقربهم منه أعلمهم به، وقد بلغنا أن النبي ﷺ قال: يتفاضل الناس بالمعرفة[٢]، وقال ابن مسعود: ذهب عمر بتسعة أعشار العلم، وإنما يعني بذلك العلم بالله» أ.هـ.

وكذا فعل أبو حامد الغزالي في كلام فيه طول وزاد في الأثر مالم يؤثر فقال[٣]: «ولما مات عمر ﷺ قال ابن مسعود ﷺ: مات تسعة أعشار العلم. فقيل له: أتقول ذلك وفينا جلة الصحابة؟ فقال: لم أرد علم الفتيا والأحكام إنما أريد العلم بالله تعالى».

وله في الكلام عن تحريف الأسماء وتبديلها إلى معان غير ما أراده منها السلف، ما يحسن نقله هنا لمتعلقه؛ حيث ذكر خمسة أسماء منها: العلم وقال فيه[٤]: «وقد كان يطلق ذلك على العلم بالله تعالى وبآياته وبأفعاله في عباده وخلقه حتى أنه لما مات عمر ﷺ

---

(١) آداب النفوس للمحاسبي (ص١٨٨-١٩٠)

(٢) لم أقع عليه بعد.

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي (١/٢٣)، ولعله أخذها من قوت القلوب لأبي طالب المكي (١/٢٤١).

(٤) إحياء علوم الدين (١/٣٣)

قال ابن مسعود رحمه الله: لقد مات تسعة أعشار العلم. فعرفه بالألف واللام ثم فسره: العلم بالله سبحانه وتعالى، وقد تصرفوا فيه أيضاً بالتخصيص حتى شهروه في الأكثر بمن يشتغل بالمناظرة مع الخصوم في المسائل الفقهية وغيرها ... وهذا أيضا تصرف بالتخصيص ولكن ما ورد من فضائل العلم والعلماء أكثره في العلماء بالله تعالى وبأحكامه وبأفعاله وصفاته» أ.هـ.

فعلى هذا التوجيه يفرق بين العلم الذي هو المعلوم وبين العمل به، فـ «كل علم من العلوم قد يتأتى حفظه ونشره لمنافق أو مبتدع أو مشرك إذا رغب فيه وحرص عليه لأنه نتيجة الذهن، وثمرة العقل، إلا علم الإيمان واليقين فإنه لا يتأتى ظهور مشاهدته والكلام في حقائقه إلا لمؤمن موقن»[1].

فالعلم حصيلة ونتاج، وصاحبه عالم بما يعلم. لكن العالم بما يعمل العامل بما يعلم هؤلاء هم الأتقياء من العلماء ومن يقال فيهم: علماء بالله. قال أبو طالب في كلامه على أثر الباب[2]: «فجعل العلم بالمعلومات غير حقيقة العلم، وفضل العلم بالله تعالى بتسعة أعشارها وليس يزيد علم الظاهر على الأعمال كثير زيادة إذ هو من الأعمال الظاهرة لأنه صفة اللسان ولأنه للعموم من المسلمين، فأعلى مقاماته الإخلاص فإن فاتهم فهو دنيا كسائر الشهوات، والإخلاص هو أول حال العالم بالله تعالى بالعلم الباطن ولا نهاية لمقاماتهم إلى أعلى مقامات العارفين ودرجات الصديقين» أ.هـ.

---

(١) قوت القلوب لأبي طالب المكي (٢٩٣/١)

(٢) قوت القلوب لأبي طالب المكي (٢٤١/١).

**ومنها:** صحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجهاده وهجرته وملازمته نبينا صلى الله عليه وسلم فعن ابن عباس رضي الله عنه[١] قال: «وضع عمر على سريره فتكنفه الناس يدعون ويصلون قبل أن يرفع وأنا فيهم، فلم يرعني إلا رجل آخذ منكبي فإذا علي بن أبي طالب فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحب إليَّ أنْ ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله إن كنتُ لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وحسبتُ إني كنتُ كثيراً أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر».

ومعلوم أن من هذا حاله فإنه يكون قد شاهد وعاين من قول، وفعل، وصفة، وأحوال، وخلق، رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء الكثير، وليس كل ما يعرفه مما نُقل إلينا، وإن كان ليس مما تحتاجه الأمة فلذا لم يُحفظ، ومع هذا فلا زال يُعد من العلم الذاهب. ومن هذا قول علي بن أبي طالب في وصيته المشهورة[٢] لكميل بن زياد وفيها قوله وكان أشار إلى صدره فقال: «إن هاهنا علماً جماً لو أصبتُ له حملة».

بل ذكر أبو إسحاق الشيرازي[٣] وأبو عبد الله ابن القيم: أثراً عن ابن سيرين صريح في هذا قال: «كانوا يرون أن الرجل الواحد يعلم من العلم ما لا يعلمه الناس أجمعون. قال ابن عون: فكأنه رآني أنكرتُ ذلك، قال: فقال: أليس أبو بكر كان يعلم من العلم

---

(١) صحيح البخاري (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩)

(٢) رواها أبو هلال العسكري في ديوان المعاني (١٤٦/١)، وأبو الفرج المعافى بن زكريا في الجليس الصالح (ص٦٩٦)، والخطيب في تأريخ بغداد (٣٧٦/٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٢/٥٠)، وفي أسانيدها كلام والحكم عليها يحتاج إلى بحث لم أنشط له.

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي تهذيب ابن منظور (ص٣٦)، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى لابن القيم (٤٥٣/٢)

ما لا يعلمه الناس، ثم كان عمر يعلم ما لا يعلمه الناس؟»[١].

**ومنها:** طريقته ﷺ وعمله في فتاواه في المستجدات، حيث كان يجمع العلماء ويشاورهم فيخرج بفتوى اجتمعوا عليها أو عرضوها للمباحثة والنقاش، ولهذا كان يُقدم قوله على قول غيره فعن الشعبي أنه قال[٢]: «إذا اختلف الناس في أمر فانظر كيف قضى فيه عمر، فإنه لم يكن يقضي في أمر لم يقض فيه من قبله حتى يشاور». قال ابن تيمية[٣]: «وكان ما يقوله عمر يشاور فيه عثمان وعلياً وغيرهما، وعلي مع هؤلاء أقوى من علي وحده، كما قال له قاضيه عبيدة السلماني: رأيك مع عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة»[٤].

وبهذا وجه الشاه ولي الله الدهلوي كلام ابن مسعود ﷺ فقال[٥]: «كان من سيرة عمر ﷺ أنه كان يشاور الصحابة ويناظرهم حتى تنكشف الغمة ويأتيه الثلج فصار غالب قضاياه وفتاواه متبعة في مشارق الأرض ومغاربها وهو قول إبراهيم: لما مات عمر ذهب تسعة أعشار العلم، وقول ابن مسعود ﷺ: كان عمر إذا سلك طريقاً وجدناه سهلاً» أ.هـ.

---

(١) لم أقف عليه مسنداً حتى الآن على ضعف في البحث

(٢) رواه البلاذري في أنساب الأشراف (٢٩٦/١٠)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٩٠/٢)

(٣) منهاج السنة (٥٢٥/٧)

(٤) قول عبيدة رواه ابن أبي خيثمة في تأريخه (١٤٢/٥)، والفسوي في المعرفة والتأريخ (٤٤٢/١)، وسعيد بن منصور في التفسير من سننه (١٢٩٥/٤)

(٥) حجة الله البالغة (٢٨٢/١)

وكانت طريقته هذه في عقد المجالس ورعاً وحرصاً منه على إصابة الحق، وإلا فمكانته في العلم معلومة قال أبو إسحاق الشيرازي[1]: و«من نظر في فتاويه على التفصيل وتأمل معاني قوله على التحصيل، وجد في كلامه من دقيق الفقه ما لا يجد في كلام أحد، ولو لم يكن له إلا الفصول التي ذكرها في كتابه إلى أبي موسى الأشعري لكفى ذلك في الدلالة على فضله».

وذكر نصها[2] ثم قال: «فبين في هذا الكتاب من آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ما يعجز عنه كل أحد، ولولا خوف الإطالة لذكرتُ من فقهه في فتاويه ما يتحير فيه كل فاضل، ويتعجب من حسنه كل عاقل» أ.هـ.

وعن رجل من أهل المدينة قال[3]: «دُفعتُ إلى مجلس عمر بن الخطاب فإذا الفقهاء عنده مثل الصبيان، قد استعلى عليهم في فقهه وعلمه». وعن حذيفة ﵁ بسند منقطع[4] أنه قال: «لكأن علم الناس كان مدسوساً في جحر مع عمر». وعن قبيصة

---

(١) طبقات الفقهاء (ص٣٩)

(٢) رويت من طرق متعددة في كثير منها نظر، ولم أنشط لتتبعها والحكم عليها، فانظرها إن شئت في: أخبار المدينة لأبي زيد ابن شبة (٤١١/١)، وسنن الدارقطني (٣٦٧/٥)، وذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الهروي (٢٤٠/٤)، وسنن البيهقي الكبرى (١٣٥/١٠ و١٥٠)، ومعرفة السنن والآثار له (٢٤٠/١٤)، وترتيب الأمالي الخميسية للشجري (٣٢٦/٢)، وأخبار القضاة لوكيع الضبي (٧٠/١)، والفقيه والمتفقه للخطيب (٤٩٢/١)، وجمعها ابن كثير في مسند الفاروق (٤٣٦/٢)

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات الكبير (٢٩٠/٢)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٢٩٦/١٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨٢/٤٤)

(٤) طبقات ابن سعد (٢٩٠/٢)، وتأريخ دمشق (٢٨٥/٤٤)

بن جابر[١] قال: «ما رأيت رجلاً أعلم بالله، ولا أقرأ لكتاب الله، ولا أفقه في دين الله، من عمر بن الخطاب».

وروى إسحاق في مسنده[٢] عن ابن المسيب قال: «ما أعلم أحداً من الناس كان أعلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر بن الخطاب رضي الله عنه»، وبالطبع لا يمكن له ولا لغيره أن يحكم بهذا الحكم، ولا يبلغ هذه النتيجة إن كان يريد نفس المعلوم؛ لأنه أمر غيبي، لكنه حكم على الأثر، فأثر علم عمر رضي الله عنه الذي خلفه بعده على الأمة ظاهر في تقرير ما ذكره سعيد رحمه الله.

**ومنها**: رأيه في المسائل، فإنه يتفاوت ما يعتلج في صدر العالم من وجوه الاستنباط واستخراج الدلالات من النصوص بحسب ما أوتيه من علم وعقل وقدرة واستحضار، ولقد قام بعض متأخري العلماء باستخراج عشرات الفوائد من حديث النغير لما بلغه عيب عائب على أهل الحديث الاشتغال برواية مثله، فصنف جزءاً قال في مقدمته[٣]: «وأما قصة أبي عمير فأنا ذاكرها برواياتها وملطف القول في تخريج ما فيها من وجوه الفقه والسنة وفنون الفائدة والحكمة؛ ليعلم الزاري على أهل الحديث به، أنهم بالمدح به أولى وأن السكوت كان به أحرى، وذلك أن فيه ستين وجهاً من الفقه» أ.هـ، فكيف بعمر رضي الله عنه وعلمه؟

---

(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٦/٤٤)

(٢) كما في المطالب العالية لابن حجر (٧٥٨/١٥)

(٣) فوائد حديث أبي عمير لأبي العباس ابن القاص الطبري (ص١٣)، وأفاد ابن حجر في الفتح (١٧٣/٤) أن هناك من صنف مجلدين فيها (١٠٠١) ألف فائدة وفائدة في حديث المجامع في رمضان، وهو ممن أدركه شيوخ ابن حجر.

ولعله يحسن التعقيب هنا بما ذكر الشاطبي في الموافقات[١]: أنه «يروي عن مالك أنه قال: تسعة أعشار العلم الاستحسان»، وشرحه في الاعتصام[٢] فكان مما قاله: «وهذا الكلام لا يمكن أن يكون بالمعنى الذي تقدم قبل؛ وأنه ما يستحسنه المجتهد بعقله أو أنه دليل ينقدح في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه فإن مثل هذا لا يكون تسعة أعشار العلم ولا أغلب من القياس الذي هو أحد الأدلة. وقال ابن العربي في موضع آخر: الاستحسان إيثار ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخص لمعارضة ما يعارض به في بعض مقتضياته، وقسمه أقساماً عد منها أربعة أقسام وهي ترك الدليل للعرف، وتركه للمصلحة، وتركه لليسير لرفع المشقة وإيثار التوسعة...» إلى آخر كلامه، والشاهد منه استعمال العلم والتأمل في مدلولات النصوص ومتعلقاتها وأنها باب واسع وقد أوتي عمر ﵁ من مقومات العلم والفهم والتقوى ما يجعله واسع الخطو في هذا المجال.

**وربما يقال**: أن قوله: ذهاب العلم، لا يعني ضياعه، لكن فقدان جامعه، والمعنى أن تسعة أعشار العلم جمعه واحد؛ ومات، فلا يلزم من ذلك اختفاء ما جمعه بموته، كونه مفرقاً عند غيره والله أعلم. وذلك من قولهم: ذهب فلان بكذا؛ أي فاز به وحازه.

ولما شرح أبو الحسن الهروي الملا نور الدين علي القاري[٣] لفظ الري في العلم الوارد في الحديث الآنف ذكره في فضل عمر ﵁ تطرق إلى خلافٍ ذكره في ظاهر لفظ الارتواء: هل يفيد تناه العلم والطلب؟، وأن قوماً أخذوه من لفظ الارتواء الدال على

---

(١) الموافقات للشاطبي (١٩٨/٥)

(٢) الاعتصام للشاطبي (١٣٨/٢)

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (٣٨٩٧/٩)

الاكتفاء. وخولفوا بظاهر قول المولى سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ والدال على عدم التناه في الطلب. ثم أجاب عن الأول بقوله: «بأن العلم إذا حصل بقدر الاستعداد القابل أعطاه الله تعالى استعداداً لعلم آخر فيحصل له عطش آخر»، ثم حمل أثر الباب على هذا الوجه في بلوغ عمر ﷺ تلك المنزلة.

ولم أقف على من تطرق لهذه الوجوه في شرح حديث الري من اللبن، والقول بالتناه لا أظنه يقع لمتأمل، وحمله على ما قبل نزول الآية أكثر بعداً، إذ لا يلزم من الري الحاصل تناه العلم لا سيما وأن اللبن في الرؤيا أُول بالعلم وقد فضل منه فضلة بعد الري فالله تعالى أعلم.

وتفسير رسول الله ﷺ الري الذي حصل له ﷺ من شرب اللبن بالعلم، وإعطاؤه فضله لعمر دليل على توريثه العلم، وهو ﷺ كان من العلم بمكان لا يُختلف فيه.

ولقد روي[١] نحو أثر الباب في علي بن أبي طالب ﷺ فعن ابن عباس ﷺ قال: «أعطي علي تسعة أعشار العلم، ووالله لقد شاركهم في العشر الباقي»، ومع عدم صحة سنده فإنه يدعم هذا الوجه من جهة حصول مشاركة غيره له في قدر التحصيل وانتفاء الاختصاص والله تعالى أعلم.

وقد يعارضه ما وقع في بعض الروايات عن ابن مسعود[٢] أنه قال: «لا يأتي عليكم عام إلا شر من العام الذي مضى. قالوا: أليس يكون العام أخصب من العام؟ قال:

---

(١) رواه ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/١١٠٤)، وعنه ابن دقيق في شرح الإلمام (٣/٥١٨)، والصالحي في سبل الهدى (١١/٢٨٩)، وسنده تالف فيه علل منها: جويبر متروك، وأحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج متهم بالكذب.

(٢) تأريخ دمشق (٤٤/٢٨٥)

ليس ذاك أعني إنما أعني ذهاب العلماء. ثم قال: وأظن عمر بن الخطاب يوم أصيب ذهب معه ثلث العلم»، ويمكن تأوله بالتأمل ليوافق هذا الوجه والله أعلم.

**ومنها**: إلهامه، وفراسته، وتوقعه، وصواب رأيه، وموافقة القرآن له. وهو مما قُرر وشهر عنه رضي الله عنه، وفي الصحيحين[1] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم»، وفي رواية[2]: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال، يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمر». وقال ابن وهب في تفسير محدثون: ملهمون[3]، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «ما نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر»[4]، ويروى عن غيره منهم رضوان الله عليهم[5].

وعنه رضي الله عنه قال: «وافقت ربي في ثلاث: فقلت يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن فإنه يكلمهن البر والفاجر فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه، فقلت لهن: (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله

---

(١) رواه البخاري (٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة.

(٢) البخاري (٣٦٨٩)

(٣) مسلم (٢٣٨٩)

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٥٤/٦)، وهو في مسند أحمد (٢٠٠/٢)، وفضائل الصحابة له (٨٤/١ و٢٤٩ و٣٣٠)، وأوسط معاجم الطبراني (٣٥٩/٥)، والمعرفة والتأريخ للفسوي (٤٦٢/١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٤٢/١)، و(١٥٢/٤ و٣٢٨) من طرق عنه رضي الله عنه جمعها الدارقطني في علله (١٣٦/٤)

(٥) رواه الطبراني في الكبير (١٧٦/٩) من قول ابن مسعود.

أزواجاً خيراً منكن)، فنزلت هذه الآية»، رواه البخاري من طريق أنس عنه ﷺ[1]، وفي مسلم[2] من طريق عبد الله بن عمر عنه ﷺ قال: «قال عمر: وافقت ربي في ثلاث، في مقام إبراهيم، وفي الحجاب، وفي أسارى بدر».

وعن أبي هريرة[3]، وأبي ذر[4]، وابن عمر[5] رضوان الله عليهم قال: قال رسول الله ﷺ: ﷺ: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»، وفي حديث ابن عمر ﷺ قال بعد روايته: «ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه، وقال فيه عمر، إلا نزل فيه القرآن على نحو ما قال عمر»، وعن ابن مسعود ﷺ قال: «ما رأيت عمر قط إلا وكأن بين عينيه ملك يسدده»[6].

**ومنها**: قبول الأمة له، واستقرار الأمر في عهده، وخروج الفتن بعده، وقد قال حذيفة ﷺ[7] في جواب سؤال عمر له عن «الفتنة التي تموج كما يموج البحر»، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً فأي قلب

---

(١) صحيح البخاري (٤٠٢)

(٢) صحيح مسلم (٢٣٩٩)

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٥٥)، وأحمد في فضائل الصحابة (١/٢٥١)، وابن حبان في الصحيح (١٥/٣١٢)، والسنة لابن أبي عاصم (٢/٥٨١).

(٤) ورواه: ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٥٣)، وأبو داود في السنن (٤/٥٨٠)، وابن ماجه (١/٤٠)، والبزار في المسند (٩/٤٤٦)، والحاكم في المستدرك (٣/٩٣) من حديث أبي ذر.

(٥) أحمد في فضائل الصحابة (١/٢٥٠)، والترمذي (٥/٦١٧)، وابن حبان في الصحيح (١٥/٣١٨)، والطبراني في الأوسط (١/٨٥)، وتثبيت الإمامة وترتيب الخلافة لأبي نعيم (ص٢٩٧)

(٦) رواه الفسوي في المعرفة والتأريخ (١/٤٦٢)، وأبو نعيم في الإمامة والرد على الرافضة (ص٢٨٦)، والطبراني والطبراني في الكبير (٩/١٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/٨٩)

(٧) رواه البخاري في الصحيح (٥٢٥)، ومسلم (١٤٤)، واللفظ المرفوع له،

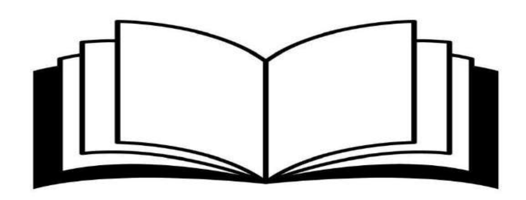
أشربها نكت فيه نكتة سوداء وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين، على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مرباداً كالكوز مجخياً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه» قال حذيفة ﷺ: وحدثته، «أن بينك وبينها باباً مغلقاً يوشك أن يكسر»، قال عمر: أكسراً لا أبا لك؟ فلو أنه فتح لعله كان يعاد؟، قلت: «لا، بل يكسر»، وحدثته «أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت حديثاً ليس بالأغاليط»، قال أبو وائل شقيق بن سلمة: «فهبنا أن نسأل حذيفة، فأمرنا مسروقاً فسأله، فقال: الباب عمر». وعن حذيفة أيضاً قال: «إنما كان مثل الإسلام أيام عمر مثل امرئ مقبل لم يزل في إقبال، فلما قتل أدبر فلم يزل في إدبار»[1].

وفي هذا يقول ابن حجر[2]: «والمراد بالعلم هنا العلم بسياسة الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ واختص عمر ﷺ بذلك لطول مدته بالنسبة إلى أبي بكر وباتفاق الناس على طاعته بالنسبة إلى عثمان فإن مدة أبي بكر كانت قصيرة فلم يكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف ومع ذلك فساس عمر فيها مع طول مدته الناس بحيث لم يخالفه أحد ثم ازدادت اتساعاً في خلافة عثمان فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء ولم يتفق له ما اتفق لعمر من طواعية الخلق له فنشأت من ثم الفتن إلى أن أفضى الأمر إلى قتله واستخلف علي فما ازداد الأمر إلا اختلافاً والفتن الا انتشاراً» أ.هـ.

(١) رواه ابن سعد في كبير طبقاته (٣/٣٤٦)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٤٤/٤٦٠)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/٤٦)

**ومنها:** آثاره وما خلفه من أحداث عظام تفرد بها واستن بها الخلق من بعده، فدون الدواوين، وأنشئ بيت المال، وخطط المدن، ومصر الأمصار، ووضع التأريخ، وأمور عديدة غيرها مشهورة من سيرته ﵁، وغفر الله لنا ورحمنا.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٢ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد، في قوله ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قال: أولي الفقه والعلم.**

سنده صحيح لولا عنعنة الأعمش، وقد توبع. فروي عن مجاهد من طرق، منها: طريق **الأعمش** الذي في كتابنا هذا[١]. وطريق **ليث بن أبي سليم** عنه[٢]. ومن طريق **عبد الله بن أبي نجيح** عنه[٣]. و**منصور بن المعتمر**[٤]، و**عبد الملك بن أبي سليمان**[٥] بلفظ: «هم أولو الفهم والعلم». ومن طريق **حصين بن عبد الرحمن السلمي** رواه ابن جرير[٦].

❀ ❀ ❀

---

(١) رواه: سعيد بن منصور كما في التفسير من سننه (١٢٨٧/٤)، والطبري في جامع البيان (٥٠٠/٨)، وتمام الرازي في فوائده (٢٥٧/١)، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية (٢٩٢/٣)، وأبو بكر الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٢٧/١).

(٢) هو في التفسير من سنن سعيد بن منصور (١٢٩٠/٤)، وتفسير ابن جرير (٥٠٠/٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٨٩/٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٨١/١)، وأخلاق حملة القرآن (ص٧١)، وأخلاق العلماء (٢١/١) كلاهما لأبي بكر الآجري، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢٩٢/٣)، والفقيه والمتفقه للخطيب (١٢٧/١-١٢٨)، والطيوريات لأبي طاهر السلفي (٤٣٥/٢).

(٣) عند عبد الرزاق في التفسير (١٠٦/٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤١٨/٦)، وأبو جعفر في جامع البيان (٥٠٠/٨-٥٠١)، وأبو نعيم في الحلية (٢٩٣/٣)، وهو في تفسيره تفسير مجاهد (ص٢٨٥)

(٤) في الفقيه والمتفقه (١٢٨/١) للخطيب.

(٥) الفقيه والمتفقه (١٢٩/١)

(٦) جامع البيان (٥٠٠/٨)

ومناسبة الأثر للكتاب ظاهرة، «واختلف أهل التأويل في ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ الذين أمر الله عبادَه بطاعتهم في هذه الآية»[١]، على أربعة أقوال[٢]، أقواهم: الأول والثاني وهما: الأمراء، والعلماء، والثالث: أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله تعالى عنهم، والرابع: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. وقيل غير ذلك مما يدخل تحتها ويشمله عمومها.

ويروى القول الأول عن: أبي هريرة[٣]، وابن عباس من طريق سعيد بن جبير[٤]، وميمون بن مهران، وإسماعيل السدي، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه[٥]، ومكحول[٦]، ومقاتل بن سليمان[٧]، وحكاه ابن أبي زمنين، والقرطبي عن الكلبي[٨]. ووصفه بأنه قول الجمهور: ابن عطية[٩]، وهو اختيار البخاري[١٠]. وقال عياض في

(١) اقتباس من كلام ابن جرير الطبري في جامع البيان (٤٩٦/٨)

(٢) ساق الأقوال ابن جرير في المصدر السابق، ولخصها الماوردي في النكت والعيون (٥٠٠/١)، وابن الجوزي في زاد المسير (١١٧/٢)

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٤١٨/٦- ٤١٩)، وأبو بكر الخلال في السنة (١٠٦/١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٢٤/٤). وصحح سنده ابن حجر في الفتح (٢٥٤/٨)

(٤) فيه ذكر سبب نزول الآية في أمير سرية والحديث في البخاري (٤٥٨٤)، ومسلم (١٨٣٤).

(٥) رواها جميعها أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري في جامع البيان (٤٩٧/٨)

(٦) جامع البيان تفسير الطبري (٤٩١/٨)

(٧) تفسير مقاتل بن سليمان (٢٣٧/١)

(٨) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣٨٢/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٥٩/٥-٢٦٠)

(٩) في تفسيره المحرر الوجيز لابن عطية (٧٠/٢)، كذا فعل القرطبي.

(١٠) حكاه ابن العربي في أحكام القرآن (٥٧٣/١)، أخذه من تبويبه وما ترجمه تحته في صحيحه من كتاب التفسير (٤٦/٦)، وكتاب الأحكام (٦١/٩)، وكذا فعل ابن حجر في الفتح (١١١/١٣).

شرحه على مسلم: «وهو قول أكثر السلف»، وفي شرح النووي على مسلم[١]: «هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم».

وروى الطبري القول الثاني[٢] عن: جابر بن عبد الله[٣]، وابن عباس من طريق عطاء بن أبي رباح[٤] وعلي بن أبي طلحة[٥]، ومجاهد، وابن أبي نجيح، وعطاء بن السائب، والحسن البصري، وأبو العالية، وقال ابن أبي حاتم[٦]: «وروي عن الحسن، والحسن بن مُحَمَّد بن علي، وعطاء، وإبراهيم نحو ذلك، وروي عن أبي العالية وبكر بن عبد الله المزني أنهما قالا: العلماء» وعطاء هذا هو ابن أبي رباح[٧]، ويروى عن إبراهيم

---

(١) إكمال المعلم لعياض (٦/٢٤٠)، شرح مسلم للنووي (١٢/٢٢٣)

(٢) جامع البيان للطبري (٨/٥٠٠)

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٤١٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/١٨٢)، والحاكم في المستدرك (١/٢١١) وقال: «هذا حديث صحيح له شاهد، وتفسير الصحابي عندهما مسند».

(٤) رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه بسند ضعيف (١/١٢٦)، وفي الكامل لابن عدي (٣/٥٢٦) من طريق ابن جبير عنه بسند ضعيف

(٥) ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/١٨٥)، والحاكم في المستدرك (١/٢١١)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص١٢٦)

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٨٩)، والرواية عن الحسن البصري في المدخل للبيهقي (ص٢١٤-٢١٥)، والفقيه المتفقه للخطيب (١/١٣١)

(٧) رواه سعيد بن منصور كما في التفسير من سننه (٤/١٢٨٩)، والدارمي في السنن (١/٢٩٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/١٣٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٧٦٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/٨٠)

بن يزيد النخعي[١]، وعزاه البغوي للضحاك[٢]. قال أبو بكر ابن العربي[٣]: «وبه قال أكثر التابعين، واختاره مالك».

والقول الثالث هو قول مجاهد في رواية ابن أبي نجيح ولفظه: «أصحاب مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، وربما قال: أولو العقل والفضل في دين الله تعالى»، وعزاه البغوي[٤] لعطاء. قلت: وهذا ينبغي أن يحشر ضمن القول الثاني، فهم أعلم العلماء بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإن اختلفت العبارة فالمعنى واحد والله تعالى أعلم.

ويروى القول الرابع عن عكرمة[٥]، وهو فرع عما قبله، قال أبو جعفر النحاس[٦]: «وهذه الأقوال كلها ترجع إلى شيء واحد، لأن أمراء السرايا من العلماء، لأنه كان لا يُولى إلا مَنْ يعلم، وكذلك أبو بكر وعمر من العلماء» أ.هـ. وقال أبو إسحاق الزجاج[٧]: «وأولو الأمر منهم هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اتبعهم من أهل العلم، وقيل إنهم هم الأمراء، والأمراء إذا كانوا أولي علم ودين آخذين بما يقوله أهل

(١) رواه الآجري في أخلاق العلماء (٢١/١) بسند رجاله ثقات.
(٢) معالم التنزيل للبغوي (٢٣٩/٢)
(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٥٧٣/١)
(٤) معالم التنزيل (٢٤١/٢)
(٥) رواه الطبري في جامع البيان في تأويل آي القرآن (٥٠٢/٨)، وابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (٢١٦/١)
(٦) معاني القرآن للنحاس (١٢٢/٢)
(٧) معاني القرآن للزجاج (٦٧/٢)

العلم، فطاعتهم فريضة» أ.هـ. ولهذا قال أبو عبد الله ابن أبي زمنين الإلبيري: «وفسر أهل العلم هذه الآية بتفاسير تؤول إلى معنى واحد إذا تعقبها متعقب»[١].

وصنيع المصنف هنا مصير منه إلى القول الثاني دون غيره، وهو ما رجحه الواحدي[٢]، ورجح الطبري القول الأول لصحة الأمر بطاعتهم بالنصوص الشرعية قال[٣]: «فإذ كان معلومًا أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ بطاعة ذَوِي أمرنا كان معلومًا أن الذين أمرَ بطاعتهم تعالى ذكره من ذوي أمرنا، هم الأئمة ومن ولَّوْه المسلمين، دون غيرهم من الناس...» أ.هـ.

وسبقه مُحَمَّد بن إدريس الشافعي فيما نقله عنه أبو بكر البيهقي[٤] من قوله تعليقاً على أحد فروع هذا القول – أعني أمراء السرايا – قال: «أن من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة، وكانت تأنف أنْ تعطي بعضها بعضاً طاعة الإمارة فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة، لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا طاعة مطلقة بل طاعة

---

(١) أصول السنة (ص٢٧٥)

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ص٢٧١)

(٣) جامع البيان (٨/٥٠٣)

(٤) أحكام القرآن للشافعي جمع البيهقي (١/٢٩)، ومعرفة السنن والآثار له (١/١٠٤)، ونقله عنه مُحَمَّد بن نصر في السنة (ص٧)، بل هو في الرسالة له (ص٧٩)، ووصفه ابن حجر في العجاب في بيان الأسباب (٢/٨٩٨) بالتقرير الحسن

يستثنى فيها لهم وعليهم» أ.هـ.

ولا شك في صواب هذا القول فإن الأدلة القاضية بالأمر بطاعتهم تواتر معناها، وعليه عقيدة أهل السنة والجماعة، ونُقل فيه الإجماع[١]، ويشهد لهذا القول سياق الآية ودلالة ما قبلها عليه قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨) يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩)﴾، قال أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري[٢] رابطاً بين الآيات: «لما أمر الولاة بأداء الأمانات إلى أهلها وأن يحكموا بالعدل؛ أمر الناس بأن يطيعوهم وينزلوا على قضاياهم»، وهو نص قول مكحول حيث قال في أولي الأمر: «هم أهل الآية التي قبلها»[٣].

إلا أن مع قوة هذا القول وموافقة الدليل له، لا يمنع صحة القول الثاني، فإن كانت طاعة الأمراء مخصوصة بغير معصية، فإن طاعة أهل العلم بمعنى قبول قولهم

(١) نقل الإجماع جمع منهم: أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر (ص١٦٨)، والماوردي في الأحكام السلطانية (ص١٥)، وأبو الحسن القطان الفاسي في الإقناع في مسائل الإجماع (١/٦٠)، والعراقي في طرح التثريب (٨/٣١٥). وابن بطال في شرحه على البخاري (١٠/٨)، وعنه ابن حجر في الفتح (١٣/٧). والنووي في شرح مسلم (١٢/٢٢٢)، وعزاه للقاضي عياض، وهذا قد نفى الخلاف في إكمال المعلم (٦/٢٤٠)، كذا فعل القرطبي في المفهم (٤/٣٦)

(٢) الكشاف للزمخشري (١/٥٥٦)، وتبعه ابن حيان في البحر المحيط (٣/٢٩٠).

(٣) جامع البيان للطبري (٨/٤٩١) ورجاله ثقات.

والرجوع إليهم في طلب الحق مما خفي على غيرهم. قال فخر الدين الرازي[١]: «والمراد من أولى الأمر: العلماء في أصح الأقوال؛ لأن الملوك يجب عليهم طاعة العلماء ولا ينعكس». وهو أيضاً من سياق الآيات مأخذه، إذا ربطنا أول الآية مع آخرها وهو ما فعله أبو عبد الله القرطبي حيث قال[٢]: «وأصح هذه الأقوال: الأول والثاني، أما الأول فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم ... وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة، ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجباً، وامتثال فتواهم لازماً» أ.هـ، وذكر نحو هذا أبو بكر الجصاص[٣].

وربطها أبو جعفر الطحاوي بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ فحملها على هذا القول، وذكر قول معارضه في أمراء السرية ونفى المخالفة كونه لم يكن يولى إلا ذو فقه وعلم[٤].

---

(١) مفاتيح الغيب (٢/١٦٥)، ومنه أخذ أبو البركات النسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/٢٢٩)، والنظام النيسابوري في غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/٢٢٥). والعزو للرازي كما هو مثبت في المطبوع من الكتاب وإلا فقد أثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي في رسالة طبعت ضمن آثاره (٧/٣٠٣) ما يُذكر من احتمال كونه لم يتم الكتاب وأكمله غيره.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٦٠)

(٣) أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (٣/١٧٧)

(٤) انظر شرح مشكل الآثار للطحاوي (٤/١٨١-١٨٦)

واستظهر أبو العباس القرطبي القول الأول واحتمل الثاني وقال في توجيهه[١]: «الأمراء شرطهم أن يكونوا آمرين بما يقتضيه العلم، وكذلك كان أمراء رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ تجب طاعتهم فلو أمروا بما لا يقتضيه العلم حرمت طاعتهم. فإذاً الحكم للعلماء والأمر لهم بالأصالة غير أنهم لهم الفتيا من غير جبر، وللأمير الفتيا والجبر. وهذان القولان أشبه ما قيل في هذه الآية». وقد اشترط جمعٌ في ولي الأمر: العلم[٢].

وتصحيح القولين هو اختيار أبي بكر ابن العربي[٣]، وأبي الفداء إسماعيل ابن كثير حيث قال[٤]: «والظاهر والله أعلم أن الآية في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء».

وسبقهم في تصحيح القولين أبو مُحَمَّد ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، قال أبو عبد الله مُحَمَّد بن نصر بن الحجاج المروزي[٥]: «سمعت إسحاق يقول في قوله ﴿أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾: قد يمكن أن يكون تفسير الآية على أولي العلم، وعلى أمراء السرايا؛ لأن الآية الواحدة يفسرها العلماء على أوجه وليس ذلك باختلاف» أ.هـ.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (٤/٣٥)

(٢) منهم البغوي في التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٧/٢٦٤)

(٣) أحكام القرآن (١/٥٧٣)

(٤) من تفسيره (٢/٣٤٥)، وكذا قال برهان الدين البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور(٢/٢٧١)، وانظر أحكام القرآن لأبي الحسن عماد الدين إلكيا الهراسي (٢/٤٧٢)

(٥) السنة للمروزي (ص٧)

قال شيخ الإسلام أحمد ابن عبد السلام[١]: «وأولوا الأمر أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس وينهونهم، وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام، فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء والأمراء فإذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس».

وذكر ابن القيم أن لأحمد روايتين بالقولين[٢]، ثم قال: «الآية تتناولها جميعاً»[٣]، وقال[٤]: «والتحقيق أن الأمراء إنما يُطَاعون إذا أَمَرُوا بمقتضى العلم؛ فطاعتهم تبع لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء. ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس كلهم لهم تبعًا، كان صلاحُ العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما» أ.هـ.

ولأصحاب القول الأول توجيه آخر في ربط أول الآية بآخرها والخروج بما يدعم قولهم، فقالوا: في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، إشارة إلى طرفي نزاع؛ والخطاب موجه: للعامة من المؤمنين مع أولي الأمر، ما يجعل أولي الأمر هنا هم الأمراء إذ لا يحق منازعة المقلد للمجتهد، فلن ينازع العامة العلماء وإنما يرجعون

---

(١) الاستقامة لابن تيمية (٢/٢٩٥)

(٢) قاله في مفتاح دار السعادة (١/١٣٧)، وإعلام الموقعين (٢/١٤)، وكان البيهقي في شعب الإيمان (٩/٤٥٨) حكى عن أحمد القول الأول.

(٣) مفتاح دار السعادة (١/١٣٧)

(٤) إعلام الموقعين (٢/١٦)

إليهم للرد للكتاب والسنة. وهذا كان استنباط القاضي أبو عبد الله ناصر الدين عبد الله البيضاوي في تفسيره[١] ثم عاد فوضع احتمال صحة كون المراد به القول الثاني كون للمجتهدين منازعة بعض، مجادلة وطلباً للحق المختلف فيه[٢].

قال الراغب الأصفهاني[٣]: «وكل هذه الأقوال صحيح ومراد بالآية، ووجه ذلك أن أولي الأمر الذين يرتدع بهم الناس أربعة: الأول: الأنبياء، وحكمهم على ظواهر الخاصة والعامة وبواطنهم. والثاني: الولاة، وحكمهم على ظاهر الخاصة والعامة دون باطنهم. والثالث: الحكماء، وحكمهم على بواطن الخاصة. والرابع: الوعاظ، وحكمهم على بواطن العامة» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

وثمة قول غريب شذ به فخر الدين الرازي في تفسيره[٤] حيث حمل دلالة الآية على معنى أصولي فقال: «اعلم أن قوله ﴿وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ يدل عندنا على أن إجماع الأمة حجة»، وقرره في بحث مطول قيم. وطرق فيه كونه هو بهذا القول يكون مخالفاً للإجماع،

---

(١) كلامه في كتابه أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٨٠/٢)

(٢) وقد شرح كلامه وفصله شهاب الدين الخفاجي في حاشيته على تفسيره (١٤٨/٣)، وتابع البيضاوي في هذا: شرف الدين الطيبي في حاشيته على الكشاف الموسوم بفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٣٩/٥)، وأبو السعود العمادي في إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١٩٣/٢) واستبعد الاحتمال الآخر مرجحاً القول الأول.

(٣) تفسير الراغب (١٢٨٧/٣)

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (١١٦/١٠)

وأجاب عنه هناك. وعلى قوله هذا؛ اعتمد، ومنه أخذ، بلا نسبة أو عزو: أبو حفص ابن عادل في لبابه[١]. وغاية قوله استفادة من دلالة الآية، أما تفسيرها فقد مضى قوله فيها، وزاده بياناً في المحصول فقال: «والعلماء من أولي الأمر لأن أمرهم ينفذ على الأمراء والولاة»[٢]. هذا ما ينبغي حمل كلامه عليه والله أعلم.

ولعل الرازي استفاد استنباطه هذا من طريقة ابن حزم في الاحتجاج بالآية على منع التقليد[٣] فنقل الرازي حجته إلى الإجماع وهي به أليق. إذ أن كثيراً من الأصوليين[٤] ذكروها في معرض حجج مجيزي التقليد على النقيض من فعل ابن حزم.

وقد استدل الأصوليون بالآية في حجية الإجماع أو رده، وإنما شذ عنهم الرازي لأن حجته كانت في لفظ: ﴿وَأُوْلِي الأمْرِ مِنْكُمْ﴾ بينما استدل غيره بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ كون انتفاء التنازع موجب للتسليم بغير رد[٥]، واحتُج بها أيضاً على رده[٦].

❃ ❃ ❃

---

(١) اللباب في علوم الكتاب (٦/٤٤٦)

(٢) ترجيحه كونها في العلماء مضى قبل قليل وهو في تفسيره مفاتيح الغيب (٢/١٦٥)، وقوله الأخير في المحصول (٦/٨٦).

(٣) المحلى (١/٨٥)، الإحكام في أصول الأحكام (٦/٧٩) كلاهما لابن حزم.

(٤) منهم أبو إسحاق الشيرازي في التبصرة (ص٤٠٧)، والغزالي في المستصفى (ص٣٧٠)، وأبو الخطاب في التمهيد (٤/٤١٤)، والآمدي في الإحكام في أصول الأحكام (٤/٢٠٦)، والشوكاني في القول المفيد (ص٣٤)

(٥) ذكره أبو الحسين البصري في المعتمد (٢/١٥)، وابن حزم في النبذة الكافية (ص٢٢و٢٨و٥٢)، والغزالي في المستصفى (ص١٣٨)، وأبو الخطاب في التمهيد (٣/٢٣٦)، والآمدي في الإحكام (١/٢١٨)

(٦) انظر قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (١/٤٦٣)، والتبصرة لأبي إسحاق الشيرازي (ص٣٥٦)

الأمر بالطاعة أمر بالانقياد والمتابعة والتسليم، قال أبو بكر ابن العربي[١]: «حقيقة الطاعة: وهي امتثال الأمر، كما أن المعصية ضدها، وهي مخالفة الأمر. والطاعة مأخوذة من طاع إذا انقاد»، وهو «أصل صحيح واحد يدل على الإصحاب والانقياد. يقال: طاعه يطوعه، إذا انقاد معه ومضى لأمره»[٢]. قال الراغب[٣]: «الطَّوْعُ: الانقيادُ، ويضاده الكره قال عز وجل:﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ ... والطاعة مثله، لكن أكثر ما تقال في الائتمار لما أمر، والارتسام فيما رسم».

قال أبو بكر ابن دريد[٤]: «طاع يطوع طوعاً مثل أطاع يطيع إطاعة سواء»، وذكر التفريق ممرضاً: ابن السكيت[٥]، وفي النهاية[٦]: «وطاع له يطوع ويطيع فهو طائع، إذا أذعن وانقاد، والاسم الطاعة... وقيل: طاع: إذا انقاد، وأطاع: اتبع الأمر ولم يخالفه».

قال: عياض[٧]: «أطاع الله وأطاعوه وكلاهما صحيح عند أكثرهم يقال: طاع وأطاع بمعنى. وقال بعضهم: بينهما فرق، طاع انقاد وأطاع اتبع الأمر ولم يخالفه. وكلاهما قريب

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٥٧٣/١)

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٣١/٣)، ونحوه في العين (٢٠٩/٢)

(٣) المفردات في غريب القرآن (ص٥٢٩)، وعنه بلا عزو في بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي (ص١٠٥٩)

(٤) جمهرة اللغة لابن دريد (٩١٧/٢)

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت (ص١٨٧)

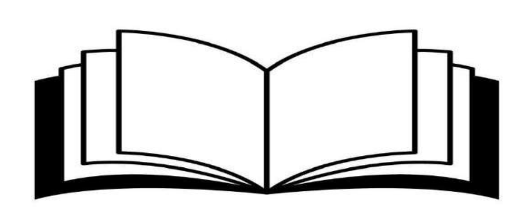
(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير (١٤٢/٣)

(٧) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٣٢٢/١)

من معنى واحد كله راجع إلى امتثال الأمر وترك المخالفة» أ.هـ.

وفي أسلوب العطف بتكرار الفعل دون أولي الأمر يقول الطيبي[١]: «قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ لم يُعد ﴿أَطِيعُوا﴾ في ﴿أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ كما أعاد في ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في الطاعة استقلال الرسول صلى الله عليه وسلم» أ.هـ.

وفي سياق تعداده أنواع العطف يقول أبو العباس تقي الدين ابن تيمية[٢]: «ومن عطف الملزوم قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فإنهم إذا أطاعوا الرسول فقد أطاعوا الله كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ وإذا أطاع الله من بلغته رسالة مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم فإنه لا بد أن يطيع الرسول فإنه لا طاعة لله إلا بطاعته» ﷺ. وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[٣] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»، والحمد لله على توفيقه.



(١) الكاشف عن حقائق السنن (٢/٤٤٥)

(٢) كتاب الإيمان الكبير (١/٩٣)، وهو في مجموع فتاواه (٧/١٧٦)

(٣) صحيح البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٣ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش قال: كنتُ أسمع الحديث، فأذكره لإبراهيم، فإما أن يحدثني به، أو يزيدني فيه.**

سنده صحيح، ولم أقف عليه عند غيره.



قوله: (**كنت أسمع الحديث فأذكره لإبراهيم**) يصف الأعمش نفسه في أول الطلب وحاله مع شيخه، وهذا مما تستروح به النفس بعد تجاوزها مراحل الطلب وتقدمها في السن والعلم، فيستحضر أول الطلب، وحاله فيه، وأبرز من انتفع به، وغالباً ما يخص بهذا أخص طلابه ومن لهم عناية به.

وفيه كون الطالب يسارع إلى معلمه بجديد ما حصله ليدارسه به، ويطلب نصحه وتأكيده وتوجيهه، فلعله أن يستفيد إما بنقد أو زيادة أو لفتة إلى دقيقة من دقائق العلم.

قوله: (**فإما أن يحدثني به أو يزيدني فيه**) وهنا يصف شيخه باعتنائه به ورعايته له، حيث يصغي لطالبه وجديد ما جاء به، ثم إما أن يحدثه بما جاء به من غير طريقه، أو يزيده فيه فائدة.

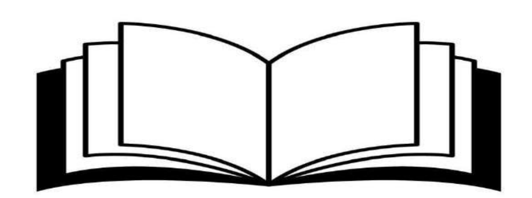
وفي هذا من الفوائد: سعة علم شيخه، ومنزلته لدى طالبه الذي يتذكر له ذلك. ولا شك أن الطالب في بداية أمره إن كان مجتهداً نبيهاً مهتماً فإنه يلقى من معلمه اهتماماً ورعاية كونه يرى نفسه فيه، وتجد غالب ما يأتي به الطالب لمعلمه مما سبق ومر عليه في طلبه، ويندر أن يُغرب عليه بما ليس عنده، ولهذا يلقى المعلم إعجاب طلابه فينصبونه قدوة ويطمحون بلوغ مرتبته ويرسمون لأنفسهم هدف تجاوزها.

ومنها: أن على المعلم أن يحي طالبه النشيط بالفائدة، ويكافئه على جهده، فكان إبراهيم يفيد طالبه بأن يزيده طريقاً إلى طريقه الذي جاء به حيث يحدثه بالحديث الذي سمعه من غيره، وهذه فائدة كبيرة لدى الطالب. فإن كانت ليست عنده تلك الطريق زاده مما عنده من العلم في ذات الباب الذي جاء به، إما حديثاً أو أثراً أو شرحاً مما في جرابه من الفوائد.

ولا يقولن قائل: أن في هذا جرأة على الفتيا والإجابة، فإنه ليس في كلامه تعريج على باب الورع وتفويض العلم لله فيما لا يعلم، إنما حكاية حال المعلم مع طالبه؛ وسبق ذكر أن أغلب ما يأتي به الطالب مما طرقه معلمه، وأن ذكريات الطالب هنا لم تطرق هذا الأمر.

ويؤخذ منها أنه ينبغي على الكبير من القدوات كالأب والمعلم ونحوهما أن يهتم ببعض صغائر الأمور تجاه من يراقبه بعين الاقتداء ويراعي جانب التعليم، فإنَّ وقع بعض تلك الصغائر تنحتُ في قلب المتعلم نكتاً بحسبها من حسنها وسيئها.

وربما يحمل كلام الأعمش على الثناء على إبراهيم في سعة حفظه فحسبك أن يشهد حافظ لآخر بسعة العلم والحفظ، وإنما ذهبتُ في تفسيرها بحال الطالب والمعلم لظني أنها أنسب وأنها هي المراد، ولقد كان الأعمش في منتصف الثلاثينيات حين وفاة إبراهيم، وعاش بعده أكثر من خمسين عاماً والله تعالى أعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٤ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن مسعود بن مالك قال: قال لي علي بن الحسين: تستطيع أن تجمع بيني وبين سعيد بن جبير؟ قال: قلت: وما حاجتك إليه؟ قال: أشياء أريد أن أسأله عنها. إن الناس يأبنونا بما ليس عندنا.**

رجاله ثقات، ومسعود هو مولى سعيد بن جبير. والأثر رواه ابن عساكر من طريق المصنف(١) لكن بلفظ **(يأتوننا)**. ورواه ابن سعد(٢) من طريق أبي معاوية عن الأعمش ولفظه: «عن مسعود بن مالك قال: قال لي علي بن حسين: ما فعل سعيد بن جبير؟ قال: قلت: صالح، قال: ذاك رجل كان يمر بنا فنسائله عن الفرائض وأشياء مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء. وأشار بيده إلى العراق».

وهو عند أبي بكر ابن أبي عاصم(٣) من طريق أبي أسامة عن الأعمش ولفظه: «ثنا مسعود بن الحكم، قال: قال لي علي بن الحسين، قال: تجالس سعيد بن جبير؟ قلت: نعم. قال: إني لأحب مجالسته، وأحب حديثه. قال: ثم أشار بيده نحو الكوفة، فقال: إن هؤلاء يشيرون إلينا بما ليس عندنا».



---

(١) تأريخ دمشق (٤١/٣٦٩)

(٢) الطبقات الكبير (٧/٢١٤) و(٨/٣٧٦)، طبعة الخانجي. ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/٣٧٠)

(٣) السنة لابن أبي عاصم (٢/٤٨٢)

قوله: (**قال لي علي بن الحسين: تستطيع تجمع بيني وبين سعيد بن جبير**) إنما سأله أن يجمع بينهما كون مسعود بن مالك مولى سعيد فهو قريب منه، وكان سعيد بن جبير علماً له مجالس، فكأنه لا يكاد يُتفرد به، ولذلك سأله أن يوفر له مجلساً، وكان علي بن الحسين رجلاً ذا شأن أثنى عليه الكبار من أهل العلم والفضل بالخير والعلم والتقى، وكان يُجل ويقرِّب ممن أدركهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم و رضوان الله عليهم لشرفه وقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما جمع من أدب وخلق وعلم وتقى.

ومن مناقبه كونه لا يعتد بمعايير الشرف الدنيوية؛ فيجالس من يرى أنه ينتفع به ولو كان ليس ذا شأن بمعايير أهل الدنيا، وكان يجالس أسلم مولى عمر فليم في ذلك فقال: «إنما يجلس الرجل حيث ينتفع»[١]، وروى ابن عساكر[٢] عن عبد الرحمن بن أردك قال: «كان علي بن الحسين يدخل المسجد فيشق الناس حتى يجلس مع زيد بن أسلم في حلقته فقال له نافع بن جبير بن مطعم: غفر الله لك أنت سيد الناس تأتي تتخطى حتى تجلس مع هذا العبد؟! فقال علي بن الحسين: إن العلم يبتغي ويؤتى ويطلب من حيث كان»، وقال له نافع بن جبير بن مطعم فيما ذكر المزي[٣]: «إنك تجالس أقواماً دونا!. فقال علي بن الحسين: إني أجالس من انتفع بمجالسته في ديني».

ومِن هذا طلبه مجلساً من ابن جبير رغم أن ابن جبير أصغر سناً وأقل شأناً كونه مولى، لكنها طريقة زين العابدين في تتبع مواطن النفع لنفسه، ولا يخفى موضع ابن جبير من العلم.

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات الكبير (٧/٢١٤).

(٢) في ترجمته من تأريخ دمشق (٤١/٣٦٩).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/٣٨٥) ولم يعزه أو يسنده.

قوله: **(وما حاجتك إليه؟ قال: أشياء أريد أن أسأله عنها)** فلم يستحي من الكشف عن حاجته، والتي كانت طلب علم. رغم أنه كان هو رحمه الله تعالى من أهل العلم، ومع ذلك لا يأنف من سؤال من هو أدنى منه أو أصغر سناً، إن كان عنده من العلم ما ليس عنده.

ثم قال معللاً: **(إن الناس يأبنونا بما ليس عندنا)**، وفي رواية ابن عساكر المشار إليها آنفاً والتي من طريق المصنف: (يأتوننا)، وعليها اعتمد ابن منظور في مختصره[١]، والمزي في تهذيبه[٢] حيث أنه من مصادره، والذهبي في السير[٣] كون التهذيب مصدره.

وبمراجعة نسخ العلم التي تحصلتُ عليها – بحمد الله – مؤخراً، وجدتُ رسم الكلمة في نسخة الإخشيد بحسب ما أُثبت في المطبوع، لكن الرسم الواقع في نسخة المعطوش قريب جداً من لفظ ابن عساكر إن لم يكن هو هو، ولا عجب في ذلك؛ فإن إسناد ابن عساكر يلتقي بهذه النسخة في الصريفيني، لكن لفظ نسختنا مؤيد برواية ابن سعد المشار إليها أعلاه (يرمينا) لتناسب المعنى وإياها كما سيأتي.

والمعنى على رواية المصنف أن الناس يتهمونا بخير ليس فينا. ويظنون فينا خصوصية ليست لنا. «والأُبْنَة معناها في كلام العرب: العيب. ويقال: أَبَنْتُ الرجل آبنُهُ أَبْناً: إذا عِبته. ويقال: في حسب فلان أُبنة، أي: عيب. وهو من قولهم: عود مأبون: إذا كانت

---

(١) مختصر تأريخ دمشق (١٧/٢٣٣)
(٢) تهذيب الكمال (٢٠/٣٨٦)
(٣) سير أعلام النبلاء (٤/٣٨٩)

فيه أبنة، وهي العقدة يُعاب بها»[١]. «والأبن: مصدر المأبون، والفعل: أبن يأبن أبنا، أي: عاب»[٢]، «ويقال: ليس في حسب فلان أبنة؛ كقولك: ليس فيه وصمة»[٣]، و«يقال: فلان يؤبن بخير، ويؤبن بشر. فإذا قلت: يؤبن، مجرداً، فهو في الشر لا غير»[٤]، زاد أبو الحسن ابن سيده[٥]: «وكل ذلك ظن تظنه، وأبن الرجل كأبنه وأبن الرجل وأبنه كلاهما: عابه في وجهه وعيره»، قال: «والأبنة: العيب في الكلام» أ.هـ.

وقد ورد في عدد من الأحاديث استعمال هذا اللفظ، ففي كتاب أبي عبيد الهروي[٦]: «وفي الحديث في وصف مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تؤبن فيه الحرم»[٧]. أي لا يذكرن بقبيح، كان يصان مجلسه عن رفث القول وفحش الكلام. ومنه الحديث الآخر: «أشيروا علي في أناس أبنوا أهلي»[٨]. قال أبو العباس[٩]: أي اتهموها، قال. والأبن: التهمة، يعني حديث الإفك. وفي الحديث: «نهى عن الشعر إذا أبنت فيه

---

(١) من كلام أبي بكر الأنباري في الزاهر في معاني كلام الناس (١/٤٠٦)

(٢) العين (٨/٣٨٣)

(٣) العين (٨/٣٨٣).

(٤) تهذيب اللغة لأزهري (١٥/٣٦٠)

(٥) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٠/٤٨٧)

(٦) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (١/٣٩)

(٧) رواه الطبراني في الكبير (٢٢/١٥٥)، من كلام هند ابن أبي هالة بسند فيه جهالة.

(٨) رواه البخاري في الصحيح (٤٧٥٧)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة ولفظه: «أشيروا علي في أناس أناس أبنوا أهلي، وايم الله ما علمت على أهلي من سوء، وأبنوهم بمن والله ما علمت عليه من سوء قط»

(٩) لعله يريد ثعلب أبا العباس أحمد بن يحيي والله أعلم.

النساء»[١] أي ذكرن بالسوء. وفي حديث أبي الدرداء ﵁: «أن نؤبن بما ليس فينا فربما زكينا بما ليس فينا»[٢]. أي: إن نتهم وننسب إلى سوء من الفعال وقبيح من المقال، يقال: أبنت الرجل آبَنُه وآبُنُه: إذا رميته بخلة سوء. ورجل مأبون: أي مقروف بها[٣]. وقيل: هو مأخوذ من الأبن، وهي العقد تكون في القسي تعاب بها وتفسدها، الواحدة: أبنة» انتهى.

وزاد أبو موسى المديني[٤]: «في حديث أبي ذر ﵁ أنه دخل على عثمان ﵁ فما سبه ولا أبنه. كذا رواه الحربي[٥] بتقديم الباء على النون، وقال: إن كان محفوظاً، فمعناه ما ذكَّره شراً كان منه، وإلا فهو ما أنبه بتقديم النون: أي ما وبخه» أ.هـ.

وجمع مجد الدين ابن الأثير النصان[٦] بلا عزو وزاد: «ومنه حديث أبي سعيد «ما كنا نأبنه برقية»[٧]، أي ما كنا نعلم أنه يرقى فنعيبه بذلك». وهذا يوافق ما في كتاب ابن ابن الجوزي[٨]: «ونأبنه بضم الباء، كذلك قاله لنا عبد الله بن أحمد النحوي، وقال:

---

(١) هو في سنن البيهقي الكبرى (١٠/٢٤٣)

(٢) روى البخاري في الأدب المفرد (ص١٥١) بسند حسن عن أم الدرداء أن رجلاً أتاها فقال: إن رجلاً نال منك عند عبد الملك، فقالت: «إن نؤبن بما ليس فينا فطالما زكينا بما ليس فينا».

(٣) وبعض هذا الكلام مأخوذ من غريب الحديث لأبي مُحَّد ابن قتيبة الدينوري (١/٥٠٥).

(٤) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/٢٠)

(٥) لم أقف عليه إلى الآن.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/١٧)

(٧) رواه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١)

(٨)كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/١٥٤)

أبنت بمعنى عبت، كأنهم ما علموا أنه يرقى فكان يعاب بالرقية» أ.هـ.

قلت: وفي هذا نظر إذ لا يُعرف عنهم عيب للرقية أو الرقاة، لكن التهمة أقرب في التفسير – وبها فسرها كثير من الشراح[1] – قال ابن القوطية[2]: «أبنته أبناً اتهمته، وبخير وبخير أو شر نسبتهما إليه». وفي كتاب القاضي عياض[3] عن حديث أبي سعيد ﷺ: «أي نتهمه ونذكره ونصفه بذلك كما جاء في الرواية الأخرى نظنه»[4]، وعلق على رواية رواية تقديم النون بقوله: «وتقديم النون تصحيف لا وجه له هنا، والتأنيب: اللوم والتوبيخ، وليس هذا موضعه».

ومن هذا حديث الباب حيث أراد علي بن الحسين ﷺ أن الناس يتهمون أهل البيت بالخير، وهو: اختصاصهم بما ليس عندهم من العلم. ويؤيدها رواية ابن سعد[5] من طريق أبي معاوية عن الأعمش ولفظها: «عن مسعود بن مالك قال: قال لي علي بن حسين: ما فعل سعيد بن جبير؟ قال: قلت: صالح، قال: ذاك رجل كان يمر بنا

---

(١) منهم: المازري في المعلم في فوائد مسلم (٣/١٦٥)، وتبعه عياض في إكماله كتابه (٧/١٠٨) وأبو العباس القرطبي في المفهم (٥/٥٨٦)، وابن الملقن في التوضيح (٢٤/٦٥)، وزكريا الأنصاري في شرح البخاري (٨/٢٩٢).

(٢) كتاب الأفعال (ص١٧٧)

(٣) مشارق الأنوار (١/١٢)، وأوسع منه في شرح لمسلم إكمال المعلم (٧/١٠٨)، وأصله في المعلم بفوائد مسلم للمازري (٣/١٦٥).

(٤) رواها مسلم (٢٢٠١) ولفظه: «فقام معها رجل منا ما كنا نظنه يحسن رقية».

(٥) الطبقات الكبير (٧/٢١٤) و(٨/٣٧٦) طبعة الخانجي، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/٣٧٠)

فنسائله عن الفرائض وأشياء مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء. وأشار بيده إلى العراق». وهذه قرينة أخرى كون العراق كانت مقر جده ﷺ وفيها شيعتهم. لكن سياق الأثر فيه اختلاف وليس بضائره لإمكانية الجمع.

وعلى الرواية الأخرى (يأتوننا)، فيحتمل أنه أراد لقاءه لسؤاله عن بعض ما يُسئل هو عنه مما ليس عنده. ويحتمل أنه أراد الاستزادة في العلم تجنباً لإحراج السائلين الذين يظنون فيه من العلم فيكثرون عليه من المسائل فربما يقع في حرج، وبعض السؤال الملحين لا يرضى بغير الجواب من المسؤول وكأنه نُصب لخدمته، وتراه لا يعرف آداب الطلب والسؤال ولا يقدر أو يهتم بالمسؤول من جهة ورعه وخوفه وشكه، مما قد يغضب المفتي.

ومن هذا ما في كتاب ابن عساكر[١] عن الربيع بن سليمان قال: «سمعت الشافعي وروى حديثاً فقال له رجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم والجماعة أن عقلي قد ذهب وأشار بيده على رؤوسهم». وفيه[٢] عن الحميدي قال: «ذكر الشافعي حديثاً فقال له رجل: تأخذ به يا أبا عبد الله؟ فقال: أفي الكنيسة أنا؟ أو ترى على وسطي زناراً؟ نعم، أقول به وكلما بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم قلتُ به»، وعن ابن مهدي[٣] قال: «سأل رجلٌ مالكاً عن مسألة، فقال: لا أحسنها، فقال الرجل: إني ضربتُ إليك من كذا وكذا لأسألك عنها، فقال له مالك: فإذا رجعتَ إلى مكانك وموضعك فأخبرهم أني قد قلت لك: إني لا أحسنها».

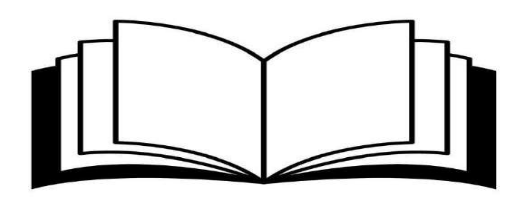
---

(١) رواه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٥١/٣٨٨)

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (٩/١٠٦)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٥١/٣٨٨)

(٣) رواه أبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٣)

وحق على كل من سود أن يتفقه كما مر في الكلام على الأثر رقم (٩)، على أن رواية الباب ينبغي أن تكون تصحيفاً؛ وفيه بحث يرجئ إلى حين والله تعالى أعلم.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٥ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن ليث عن مجاهد: أن عمر ﷺ نهى عن المكايلة. يعني: المقايسة.**

سنده ضعيف، فيه علتان: ضعف ليث بن أبي سليم، والانقطاع بين مجاهد وعمر رضي الله عنه.

ورواه من طريق المصنف وغيره: الخطيب، وابن حزم[١]، وبينت رواية ابن حزم أن التفسير من صريح كلام مجاهد. ومن طريق ليث رواه: البيهقي[٢] وحكم بإرساله، والدارمي[٣] بلفظ: «إياي والمكايلة. يعني: في الكلام»، وعزاه ابن القيم[٤] للأثرم، والسيوطي[٥] لأحمد في السنة.

❁ ❁ ❁

قوله: **(المكايلة)** «فيها قولان. أحدهما: أن يكيل للإنسان من السوء مثل ما يكيل لك، فهو أمر بالاحتمال، قاله أبو عبيد. والثاني: أنها المقايسة في الدين، ونزل العمل

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب (١/٤٥٥)، الإحكام في أصول الأحكام (٨/٢٨)، وفيه: «قال مجاهد: يعني المقايسة»

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص١٩٠) طبعة دار الخلفاء. و(٢/٦٢٠) من طبعة عوامة.

(٣) سنن الدارمي (١/٢٨٣)

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/٤٦٦)

(٥) الجامع الكبير للسيوطي (١٥/٦٩١)، وكنز العمال للمتقي الهندي (١/٢٧٣)

بالأثر. قاله ابن قتيبة»[١].

أما قول أبي عبيد القاسم بن سلام فنصه[٢]: «والمحدثون يفسرونه: المقايسة، وإنما معناه المقايسة بالقول، وأصل ذلك إنما هو مأخوذ من الكيل في الكلام، يعني أن تكيل له كما يكيل لك وتقول له كما يقول لك، ويكون هذا في الفعل أيضاً ... فالذي أراد عمر: الاحتمال وترك المكافأة بالسوء» أ.هـ.

فكان تفسيره أن وجهها إلى: خلق الصبر، وتحمل الأذى، واستعمال الصفح، والإغضاء عن الرد، وعن المكافأة على الخطأ.

والقول الثاني قول أبي مُحَمَّد ابن قتيبة[٣]: «ليست المكافأة بالسوء أَوْلَى بالمكايَلة من المكافأة بالخير. وكل من وازنْته بشيء كان منه؛ فقد كايلْتَه. وإنَّما أراد عمر: أن لا يقايس في الدين ويكايل. أي: يوازن الشيء بالشيء. ويترك العمل على الأثر. كذلك رأيتُ أهل النَّظَر يقولون في هذا الحديث» أ.هـ.

وهذا هو قول أبي خيثمة، إذ التفسير الأول ليس مما له متعلق بكتابنا. وبالأول جزم: محمود الزمخشري، ومجد الدين ابن الأثير ومرضا القول الآخر، ولم يذكر أبو عبيد الهروي، ونشوان الحميري، وأبو موسى المديني[٤] غيره.

---

(١) اقتباس من كتاب غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٣٠٧)

(٢) غريب الحديث لابن سلام (٣/٤٠٨)

(٣) إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث لابن قتيبة (ص١٠٨)

(٤) الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٣/٢٩١)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/٢١٩)، الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٥/١٦٦٢)، شمس العلوم للحميري (٩/٥٩٤٢)، المجموع المغيث

ومن الأول قولهم[١]: «والفرس يكايل الفرس إذا عارضه وباراه[٢]، كأنه يكيل له من جريه مثل ما يكيل له الآخر. وكايلت بين أمرين، أي: نظرت بينهما أيهما الأفضل»، قال أبو منصور الأزهري[٣]: «ثعلب عن ابن الأعرابي قال: المكايلة أن يتشاتم رجلان فيربي أحدهما على الآخر ... وقال غيره: كلتُ فلاناً بفلان أي قسته به، وإذا أردتَ علم رجل فكله بغيره؛ وكل الفرس بغيره أي قسه به في الجري» أ.هـ. وفي أساس البلاغة[٤]: «وكايلته في المقال إذا قلتَ له مثل ما يقول لك، وقال ذلك مكايلةً أي مقايسة، وكاله به: قاسه».

قوله: (**يعني المقايسة**)، هذا تفسير مجاهد راوي الأثر إلا أنه لا يفصل النزاع الآنف، و«القياس: مصدر قايسته قياسة ومقايسة، وتقايس القوم إذا ذكروا مآثرهم»[٥]، قال في العين[٦]: «والمقاساة: معالجة الأمر ومكابدته، والمقايسة تجري مجرى المقاساة أحياناً،

---

في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني (٣/١٠٠)، وذكر الأخير أقوالاً لا تعلق لها بالباب.

(١) كتاب العين (٥/٤٠٧)

(٢) قال ابن عباد في المحيط في اللغة (٦/٣٢٥): «يعني المباراة والمسابقة»

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/١٩٤)

(٤) أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري (٢/١٥١)

(٥) جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٨٥٤)

(٦) العين (٥/١٨٩)

وتكون من القياس»، «ويقال أيضاً: قايست فلاناً إذا جاريته في القياس»[١]، «وحكى بعضهم أن القوس: السبق، وأن أصل القياس منه؛ يقال: قاس بنو فلان بني فلان، إذا سبقوهم»[٢].

قلت: المتأخرون من أهل الحديث مالوا إلى القول الثاني فنجدهم يذكرونه في سياق ذمهم الرأي، ومن هؤلاء: البيهقي، والخطيب، وابن مفلح، والإسنوي[٣]. وذكره أهل الأصول منهم في الكلام عن القياس، ومن هؤلاء: ابن حزم، وفخر الدين الرازي، والآمدي[٤].

وإن نظرنا إلى رواية الدارمي ولفظها: «إياي والمكايلة، يعني في الكلام» لوجدنا ما يشعر بتقوية القول الأول - والله تعالى أعلم - ذلك أن القول الثاني يفتقر إلى زيادة بيان، وتشديد في التحذير بما يتوافق مع بقية آثارهم في الباب، والذي لا نجد هذا الأثر على نسقها، فإن الوارد في النهي عن الرأي وذمه ألفاظه صريحة ومنها قول سهل بن حنيف[٥]: «اتهموا الرأي، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت»، والمصادر المذكورة غنية بآثارهم في ذلك.

---

(١) الصحاح للجوهري (٣/٩٦٨)

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٤١)

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص١٨٩)، الفقيه والمتفقه للخطيب (١/٤٥٥)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٦٥)، نهاية السول شرح منهاج الوصول للإسنوي (٢/١٣٠).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٨/٢٨)، المحصول للرازي (٥/٧٥)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/٤٦)

(٥) صحيح البخاري (٤١٨٩)

ثم إن استعمال مجاهد في تفسيره لفظ المقايسة ليس صريحاً في ذم الرأي، بل الأولى انصرافه إلى القياس عن الرأي، وإن كان ورد من كلام الشعبي استعماله في النهي عن الرأي فيما روي عنه بسند تالف ولفظه: «أما والله لئن أخذتم بالمقايسة لتحرمن الحلال ولتحلن الحرام»(١)، وصح بغير هذا اللفظ: المقاييس(٢)، وأصحاب القياس(٣)، والمقايسة(٤)، والقياس(٥).

ومما يدعم انصراف مراد مجاهد إلى المعنى الأول: رواية الدارمي والتي أيضاً نقلت تفسير مجاهد للمكايلة لكن بالكلام، واجتماع التفسيرين أعني الكلام والمقايسة هو نص ما ذهب إليه أهل اللغة من حمل الحديث على الأخلاق كما سبق شرحه من كتبهم والله أعلم.

ثم إن المتأمل يجد أن المنسوب لعمر ﷺ لا يدعم القول الثاني لغة إلا مع إضافة تفسير مجاهد، فلو أهملناه لم يستقم ذاك المحمل، بل ومع تفسير مجاهد أيضاً هناك بُعد سبق بيانه والإشارة إليه.

ولهذا وذاك أجد كلام أهل اللغة في توجيه اللفظ أقرب لا سيما وفيهم من هو من أهل الحديث ومن فقهاء المحدثين كالقاسم بن سلام والله تعالى أعلم وأحكم بالصواب.

---

(١) المدخل للبيهقي (ص١٩٦)

(٢) الدارمي في السنن (٢٨١/١) بسند صحيح

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٤٥٠/٢)

(٤) الفقيه والمتفقه للخطيب (٤٦٠/١)

(٥) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٨٩٣/٢) والمصدر السابق.

أما الكلام عن الرأي – وهو مناسبة الأثر لهذا الكتاب من صنيع المصنف واختياره – فمضى شيء منه في الكلام على الأثر (٣٨)، وقد ذم السلف الرأي وشددوا في النهي عنه وما ذاك براجع إلى أصل الرأي فإنه لا يخلو من نفع وفائدة إذ هو أحد مسالك الترجيح ووسيلة من وسائل الفهم والاستنباط، وإعمال العقل والفكر آلة المجتهد في النظر والتأمل.

لكن هذا إنما يحمد إن لم يتعارض مع نص شرعي، فإن المجتهد يُعمل فكره لإلحاق مسألته بأصل شرعي ثابت، وربما يقصر علمه عن توفر نص في المسألة فلا يخلو حكمه حينها من أن يوافق أصلاً أو يخالفه.

فعلى الأول نور من الله وتوفيق، ومن هذا حديث عبد الله بن مسعود ﵁ أنه: «سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يكن سمى لها صداقاً فمات قبل أن يدخل بها. فلم يقل فيها شيئاً، فرجعوا، ثم أتوه فسألوه؟ [وفي رواية أبي داود: فاختلفوا إليه شهراً أو قال مرات] فقال: سأقول فيها بجهد رأيي فإن أصبت فالله عز وجل يوفقني لذلك، وإن أخطأت، فهو مني: لها صداق نسائها، ولها الميراث، وعليها العدة»(١). «فقام ناس من أشجع، فيهم الجراح وأبو سنان، فقالوا: يا ابن مسعود نحن نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاها فينا في بروع بنت واشق وإن زوجها هلال بن مرة الأشجعي، كما قضيتَ. قال: ففرح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم»(٢).

(١) رواه أحمد (١٧٤/٧) وغيره وسنده صحيح.

(٢) سنن أبي داود (٤٥٣/٣)

وعلى الثاني أعني المخالفة للنص، فهذا لا يلحق المجتهد به عيب فإنه قدم ما لديه والله يتقبل عمله بحسبه، ومنه حديث عمرو بن العاص ﷺ أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[1].

لكن العيب والشنار إنما يقع على التابع المقلد الذي اطلع على النص الشرعي فلم يأخذ به وعارضه باجتهاد إمامه؛ وكأنه يقدس رأيه عياذاً بالله، ولهذا اشتد نكير السلف على الأخذ بالرأي مقابل النص لما وقفوا على بعض تلك الأفعال المشينة في رد النصوص وتأولها لقول إمام.

وسبق جواب الشافعي لمن أراد مقابلة رأيه بالنص حيث روى ابن عساكر[2] عن الربيع بن سليمان قال: «سمعت الشافعي وروى حديثاً فقال له رجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى رويتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم والجماعة أن عقلي قد ذهب وأشار بيده على رؤوسهم».

وروى[3] عن الحميدي قال: «ذكر الشافعي حديثاً فقال له رجل: تأخذ به يا أبا عبد الله؟ فقال: أفي الكنيسة أنا؟ أو ترى على وسطي زناراً؟ نعم، أقول به وكلما بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم قلتُ به». فكيف إن كان سبب المخالفة للنص معارضته مع هواه أو مفهومه أو غير ذلك ... وهذه البلية الكبرى والباقعة العظمى.

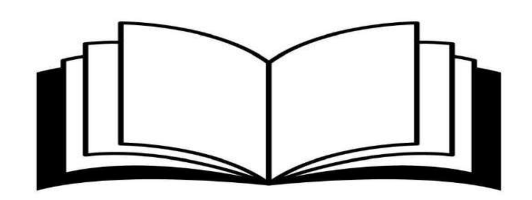
---

(١) رواه في الصحيح البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)

(٢) رواه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٥١/٣٨٨)

(٣) رواه ابن عساكر في تأريخ دمشق (٥١/٣٨٨)، وهو في حلية أبي نعيم (٩/١٠٦)

وأما حمل الأثر على القياس فبعيد كونه لم يكن مستعملاً بالطريقة الداعية لإنكاره آنذاك. فلا حاجة لتكلف الخوض في هذا الباب، وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٦ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن الأعمش عن الحسن قال: إن لنا كتباً نتعاهدها.**

رجاله ثقات، ولم أرهم ذكروا للأعمش رواية عن الحسن.

ورواه من طريق المصنف: أبو العباس أحمد بن محرز، وأبو بكر الخطيب[١]. وهو مشهور عن جرير؛ تابع المصنف على روايته عنه: أبو بكر ابن أبي شيبة عند أبي يوسف الفسوي. ومُحَمَّد بن عقبة كما في كتاب الرامهرمزي. وعلي بن المديني عند أبي عمر ابن عبد البر. وأبو معمر إسماعيل الهذلي، ومُحَمَّد بن عيسى الطباع في تقييد العلم للخطيب[٢].

❁ ❁ ❁

قوله: (**نتعاهدها**)، «التعاهد: الاحتفاظ بالشيء، وإحداث العهد به»[٣]، «وتجديد العهد به»[٤]، قال ابن فارس: «فمن ذلك قولهم: عهد الرجل يعهد عهداً وهو من الوصية. وإنما سميت بذلك لأن العهد مما ينبغي الاحتفاظ به. ومنه اشتقاق العهد الذي

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (ص٢٥٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٤/٢)، وتقييد العلم (ص١٠٠) كلاهما للخطيب.

(٢) المعرفة والتأريخ للفسوي (٢٢٧/٣)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص٣٧١). جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٣٢٥/١)، تقييد العلم للخطيب (ص١٠١)

(٣) كتاب العين (١٠٣/١)

(٤) مجمل اللغة لابن فارس (ص٦٣٤)

يكتب للولاة من الوصية»[١] أ.هـ.

وتعهدت وتعاهدت بمعنى، عند الخليل، وخولف فقيل: «وتعهدت فلاناً وتعهدت ضيعتي، وهو أفصح من قولك: تعاهدته، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين» قاله الجوهري[٢]، وبه يقول أبو إبراهيم الفارابي[٣]، ونسب ابن فارس هذا القول لأبي حاتم وتعقبه بقوله[٤]: «قلنا: والخليل – على كل حال – أعرف بكلام العرب من النضر. على أنه يقال: قد تغافل عن كذا وتجاوز عن كذا، وليس هذا من اثنين» أ.هـ.

زاد الأزهري نسبته لأبي زيد وقال[٥]: «قلت: وقد أجاز الفراء تعاهدت، رواه عنه ابن السكيت» أ.هـ. وكلام ابن السكيت على التخيير قال[٦]: «ويقال: قد تعهد فلان ضيعته، وإن شئتَ تعاهد»، وقول أبي زكريا الفراء لعله أخذه من استعماله الكلمتين بلا تفريق[٧].

---

(١) معجم المقاييس لابن فارس (١٦٧/٤)

(٢) الصحاح للجوهري (٥١٦/٢)

(٣) معجم ديوان الأدب للفارابي (٤٤٣/٢و٤٦٧)

(٤) معجم المقاييس لابن فارس (١٦٩/٤)

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (٩٩/١)

(٦) إصلاح المنطق (ص١٣٤)، وترتيبه (ص٩٣) لابن السكيت

(٧) معاني القرآن لابن منظور الفراء (١١١/٣و١٤١و١٧٠و٣٥٤).

وقال عياض[١]: «قوله: «أشد تعاهداً على ركعتي الفجر»[٢]. وإن عاهد عليها أمسكها، التعاهد والتعهد الاحتفاظ بالشيء والملازمة له، ومنه: «إن حسن العهد من الإيمان»[٣]، وأصله من تجديد العهد به ومنه، قوله: "تعاهد ولدي" [٤]، وهذا الحديث يرد قول من قال من أهل اللغة: تعهدت ضيعتي ولا يقال: تعاهدت» أ.هـ.

وتابع القائلين بالتفريق: ابن الجوزي، والمناوي[٥]، إلا أنَّ هذا الأخير نسبه لأبي الحسين ابن فارس؛ والذي في كتابه ترجيح عكس ما ذهب إليه المناوي، كما سبق النقل عنه قريباً.

❁ ❁ ❁

والأثر فيه التوجيه لكتابة العلم وتقييد فوائده وتوثيقها، ومن ثم تعاهد المحفوظ بالمراجعة والتصحيح، فهو أسرع في الاستحضار عند الحاجة. روى الخطيب عن الشعبي[٦] قال: «لا تدعن شيئاً من العلم إلا كتبته فهو خير لك من موضعه من الصحيفة، وإنك تحتاج إليه يوماً ما».

---

(١) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١٠٤/٢)

(٢) جزء من حديث في صحيح البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤)

(٣) من تبويبات البخاري في الصحيح (٨/٨)، وهو جزء من حديث رواه: الطبراني في كبير معاجمه (١٤/٢٣)، والحاكم في المستدرك (٦٢/١) وصححه ووافقه الذهبي تصريحاً، والبيهقي في الشعب (٣٧٨/١١)، والآداب (ص٧٤) من حديث عائشة

(٤) من تبويبات البخاري في الصحيح (٣/٤)

(٥) نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص٤٤٧)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص١٠٢)

(٦) تقييد العلم (ص١٠٠)

قال أبو بكر الخطيب[١]: «ويجب أن ينظر من كتبه فيما علق بحفظه. قلت: ويتعاهد المحفوظ أولى والمراعاة له أعم نفعاً» أ.هـ. وكان روى جملة من الآثار في الباب منها عن الحسن قال: «إنما نكتبه لنتعاهده. يعني الحديث»، وعن ابن عمر ﷺ: «أنه كان لا يخرج كل غداة حتى ينظر في كتبه»، وعن الخليل قال: «تعهد ما في صدرك أولى بك من تحفظ ما في كتبك».

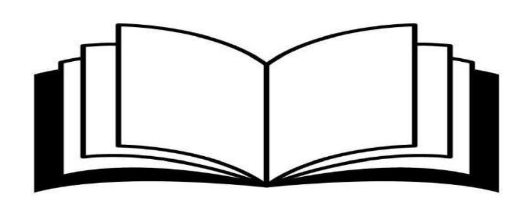
قلت: وربما كانت طريقة كثير منهم الكتابة والتقييد في أول الطلب، وتعاهد كتبهم بالمذاكرة حتى إنْ تأكد أحدهم من إتقانها استغنى عنها، فالزهري وهو وإن كان ممن أُكره على كتابة العلم في آخر عمره[٢] فقد ورد عنه بأنه كان ممن يكتب في مبتدأ الطلب، قال صالح بن كيسان[٣]: «قال: اجتمعتُ أنا والزهري، ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن، قال: وكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، قال: ثم قال: نكتب ما جاء عن الصحابة، فإنه سنة، قال: قلتُ: إنه ليس بسنة فلا نكتبه، قال: فكتب، ولم أكتب، فأنجح

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٤/٢)

(٢) يأتي تخريجه وما يتعلق به في الأثر رقم (١٦٠)

(٣) رواه: ابن سعد في الطبقات (٣٣٤/٢)، و(٤٣٤/٧)، وهو في جامع معمر (٢٥٨/١١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣٦٠/٣)، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٩٠/٢)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٣٣٢/١)

وضيعت. قال: قال يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: إنا ما سبقنا ابن شهاب بشيء من العلم، إلا أنا كنا نأتي المجلس فيستنتل، ويشد ثوبه عند صدره، ويسأل عما يريد، وكنا تمنعنا الحداثة». وبالله تعالى التوفيق.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٧ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا جرير عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق قال: كنا عند عبد الله جلوساً وهو مضطجع بيننا نراه، فأتاه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الرحمن إن قاصاً عند أبواب كندة يزعم أنَّ آية الدخان تجيء فتأخذ بأنفاس الكفار ويأخذ المؤمنين منه كهيئة الزكام؟ فقال[1] عبد الله - وجلس وهو غضبان - : يأيها الناس اتقوا الله فمن علم منكم شيئاً فليقل بما يعلم ومن لا يعلم فليقل: الله أعلم، فإنه أعلم لأحدكم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم، فإنَّ الله تعالى قال لنبيه عليه السلام: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾.**

الأثر متفق عليه، وسبق للمصنف ذكر جزء منه برقم (٤٩)، وهو قوله: «إن من العلم أن يقول الذي لا يعلم: الله أعلم»، ومر تخريجه، والكلام على مسائله وفوائده هناك[2].

❁ ❁ ❁

---

(١) قال الألباني: «في النسخة الأخرى (فقام عبد الله وجلس وهو غضبان فقال). والصواب ما أثبتنا»

(٢) رواه البخاري في الصحيح (٤٧٧٤)، و(٤٨٠٩)، ومسلم (٢٧٩٨)، وأحمد في المسند (١٧٩/٧)، وابن أبي شيبة في المسند (١٧٧/١)، والترمذي في السنن (٢٣٢/٥)، والبزار في المسند (٣٣٩/٥)، والدارمي في السنن (٢٧٣/١)، والطبراني في كبير معاجمه (٢١٤/٩)، وابن حبان في الصحيح (٥٤٨/١٤)، والحميدي في المسند (٢١٧/١)، والشاشي في المسند (٣٩٦/١- ٣٩٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٢١/٢)، وابن جرير في التفسير (١٣/٢٢)، والبغوي في معالم التنزيل (١٠٣/٧و٢٢٩)، وأبو القاسم إسماعيل الأصبهاني في دلائل النبوة (ص٨٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٢٤/٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٨٣٢/٢)

قوله: **(كنا عند عبد الله جلوساً)** «الجلوس نقيض القيام»[١]، «وهو الارتفاع في الشيء، [قال الأصمعي: وكل مرتفع جلس[٢]] يقال: جلس الرجل جلوساً وذلك يكون عن نوم واضطجاع؛ وإذا كان قائماً كانت الحال التي تخالفها القعود»[٣]، قال الراغب[٤]: «أصل الجلس: الغليظ من الأرض ... وجلس، أصله أن يقصد بمقعده جلساً من الأرض، ثم جعل الجلوس لكل قعود» أ.هـ.

قال ابن فارس[٥]: «ونحن نقول: إن في قعد معنى ليس في جلس. ألا ترى أنَّا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض. ونقول لناس من الخوارج: قُعد. ثم نقول: كان مضطجعاً فجلس، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس لأن الجلس: المرتفع فالجلوس ارتفاع عما هو دونه. وعلى هذا يجري الباب كله» أ.هـ.

وفي كتاب المناوي[٦]: «وقد يستعمل جلس بمعنى قعد يقال: جلس متربعاً وقعد متربعاً، وقد يفارقه ومنه: إذا جلس بين شعبها الأربع أي حصل وتمكن، إذ لا يسمى

---

(١) معجم ديوان الأدب (٢/١٦٠) لأبي إبراهيم الفارابي، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٢/١١٤٥) لنشوان الحميري

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة (١/٢٦٥)

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/٤٧٣)

(٤) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص١٩٩)

(٥) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (ص٦٠)

(٦) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص١٢٨)

هذا قعوداً فإن الرجل حينئذ يكون معتمداً على أعضائه الأربع، ويقال: جلس متكئاً ولا يقال: قعد متكئاً بمعنى الاعتماد على أحد جانبيه كذا قرره قوم» أ.هـ.

قوله: (**وهو مضطجع**)، «الضاد والجيم والعين أصل واحد يدل على لصوق بالأرض على جنب»[١]، «وكل شيء خَفَضْتَه فقد أضجعته»[٢]، «ضجع الرجل، أي وضع جنبه بالأرض، يضجع ضجعاً وضجوعاً»[٣]، «أي نام، فهو ضاجع، وكذلك اضطجع. وأصل هذه الطاء تاء، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا: اضتجع»[٤].

وتفسيره بنام ورد في صحيح البخاري من كلام أبي عبد الله البخاري[٥]، وذكر الحافظ أنه من كلام شيخ شيخه عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان أيضاً[٦]، قال ابن سيده[٧]: «واضطجع نام، وقيل: استلقى». وبالثاني قال ابن دريد[٨].

قوله: (**بيننا نراه**) يريد أنه في موضع منهم بحيث لا يخفى عليهم حاله، وإنما قدم الراوي بهذا البيان لأنه سيصف تغيراً حصل في وجهه ﷺ وحاله، فحسن أن يقدم

(١) معجم المقاييس لابن فارس (٣/٣٩٠)
(٢) شمس العلوم لنشوان الحميري (٦/٣٩٢٥)
(٣) الصحاح للجوهري (٣/١٢٤٨)
(٤) كتاب العين (١/٢١٢)، ونقله الأزهري في تهذيب اللغة (١/٢١٦).
(٥) تحت الحديث رقم (١١١٦)، ونقله عنه عياض في مشارق الأنوار (١/٥٥)
(٦) فتح الباري لابن حجر (٢/٥٨٦)
(٧) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١/٢٩٢)
(٨) جمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٧٩)

باطلاعه على ما يحكيه.

قوله: (**فأتاه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الرحمن إن قاصاً**) أبهم عين الرجل الناقل لخبر القاص، قال ابن فارس[١]: «القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبع الشيء. من ذلك قولهم: اقتصصت الأثر، إذا تتبعته. ومن ذلك اشتقاق القِصاص في الجراح، وذلك أنه يفعل به مثل فعله بالأول، فكأنه اقتص أثره. ومن الباب القصة والقصص، كل ذلك يتتبع فيذكر» أ.هـ.

فـ «القصص: الأخبار المتتبعة»[٢]، «والقاص الذي يأتي بالقصة من فصها يقال: قصصت الشيء إذا تتبعت أثره شيئاً بعد شيء ... وقيل: للقاص يقص القصص لاتباعه خبراً بعد خبر وسوقه الكلام سوقاً»[٣]. فهو «الذي يأتي بالقصة على وجهها، كأنه يتتبع معانيها وألفاظها»[٤].

قال أبو هلال العسكري[٥] في الفرق بين القصص والحديث: «القصص ما كان طويلاً من الأحاديث متحدثاً به عن سلف ومنه قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾، وقال: ﴿كُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾، ولا يقال: الله قاص، لأن

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/١١)

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٦٧١)

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (٨/٢١١)

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/٧٠)

(٥) الفروق اللغوية للعسكري (ص٤١)

الوصف بذلك قد صار علماً لمن يتخذ القصص صناعة، وأصل القصص في العربية إتباع الشيء الشيء ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ﴾، وسمي الخبر الطويل قصصاً لأن بعضه يتبع بعضاً حتى يطول. وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص. والحديث يكون عمن سلف وعمن حضر ويكون طويلاً وقصيراً. ويجوز أن يقال: القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضاً، والحديث يكون عن ذلك وعن غيره. والقص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب بالمقص وقص الجناح وما أشبه ذلك وهذه قصة الرجل يعني الخبر عن مجموع أمره وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوي على جميع أمره» انتهى.

قال الخطابي[1]: «وقد قيل: أن المتكلمين على الناس ثلاثة أصناف: مُذكر، وواعظ، وقاص. فالمذكر الذي يذكر الناس آلاء الله ونعماءه ويبعثهم به على الشكر له. والواعظ يخوفهم بالله وينذرهم عقوبته فيردعهم به عن المعاصي. والقاص هو الذي يروي لهم أخبار الماضين ويسرد عليهم القصص فلا يأمن أن يزيد فيها أو ينقص. والمذكر والواعظ مأمون عليهما هذا المعنى» أ.هـ.

وقد عُرف بالقص جماعة من السلف من أهل العلم والحديث، وهو فعل حسن جمعوا فيه بين الوعظ والتذكير والتعليم، فمن الرعيل الأول ممن كان يقص: أبو هريرة رضي الله عنه[2]،

---

(١) معالم السنن (٤/١٨٨)، وعنه أبو موسى المديني في المجموع المغيث (٢/٧١٦) بلا عزو.

(٢) صحيح البخاري (١١٥٥)، من طريق الهيثم. ومن طريق أبي بكر بن عبد الرحمن في صحيح مسلم (١١٠٩)

وعبيد بن عمير[١]، وثابت البناني[٢]، وقتادة[٣] وغيرهم.

وظل الحال زماناً حتى تسور هذا الباب من ليس من أهله فأتى بالعجائب وأدخلوا فيه الخرافات والأكاذيب، واستعمله قوم لسؤال الناس أموالهم، ولزمهم لقب القصاص للتفريق بينهم وبين المتكلم بعلم، وجاء النكير من السلف على هؤلاء.

فروى الخطيب جملة من أقوالهم منها[٤]: عن أيوب قوله: «ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص». وعن شعبة أنه دنا منه شاب فسأله عن حديث فقال له شعبة: «أقاص أنت؟ قال: وكان شعبة سيئ الفراسة فلا أدري كيف أصاب يومئذ قال: فقال الشاب: نعم قال: اذهب فإنا لا نحدث القصاص. قال: فقلت له: لم يا أبا بسطام؟ قال: يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعاً»، وعن علي بن المديني قوله: «أكذب الناس ثلاثة: القصاص، والسؤال، والوجوه، قلت: فما بال الوجوه؟ قال: يكذبون في مجالسهم ولا يرد عليهم».

وساق بسنده عن بعضهم في حكاية فيها طول أنه سمع قاصاً يكذب في الرواية فانتظره حتى فرغ فاستدعاه فقال له: «كيف تقول: نا أبو خليفة ولم تره؟ قال: المناقشة مع أمثالنا من قلة المروءة إنا قوم جعلنا[٥] الإسناد مكسبة نتسلق - يعني به - إلى أخذ

---

(١) طبقات ابن سعد (١٥١/٤)، وله في مسند أحمد (٣٨٢/٩). وتأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (١٩٢/١)

(٢) وصفه بذلك أحمد كما في الجرح والتعديل (٤٤٩/٢)

(٣) تأريخ ابن أبي خيثمة الكبير السفر الثالث (٣٨٠/١)

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦٤/٢-١٦٦)

(٥) وردت هذه الكلمة مكررة في الطبعة التي اعتمدتُ عليها من الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٦٦/٢)

القطاع وأما أنا فحفظتُ هذا الإسناد الواحد فأي شيء أصبت أضفت إلى هذا الإسناد سواء علي؛ كان ذلك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام الجاحظ»[١].

وفي مقدمة مسلم بن الحجاج وعلل ابن حنبل، وطبقات ابن سعد وغيرهم[٢] عن عاصم بن بهدلة ابن أبي النجود قال: «كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلمة أيفاع. فكان يقول لنا: لا تجالسوا القصاص، غير أبي الأحوص».

---

طبعة المعارف تحقيق الطحان. وفي طبعة الرسالة تحقيق ابن عجاج الخطيب (٢/٢٣٨) وردت بحذف إحدى الكلمتين، فألقى عن كاهلي ما هممت به من تكلف تأول إحداهما ليستقيم الكلام. وأورد القصة باختصار شديد: السيوطي في كتابه تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص١٥١).

(١) والقصة هذه رواها أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي في مقدمة كتابه المجروحين (١/١٠٥) دار الوعي، حاكياً أنها وقعتْ له هو نفسه، بينما نجد إسناد الخطيب جعلها عن صاحبٍ لابن حبان سماه بمحمد بن يوسف النسوي وكان الخطيب رواها في الجامع (٢/١٦٦) من طريق ابن حبان، وزاد في آخرها ما لم يُذكر في المجروحين لابن حبان.

وكان ابن حبان ساق قبل هذه الحكاية قصة نحوها وقعتْ لأحمد وابن معين عن قيام قاصٍ لفق حديثاً من طريقيهما؛ فاستوقفه ابن معين فكان جواب القاص بعد قول ابن معين له: «فإن كان لا بد والكذب فعلى غيرنا. فقال له: أنت يحي بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أن يحي بن معين أحمق، ما علمته إلا الساعة، فقال له يحي: وكيف علمتَ أني أحمق؟ قال: كأن ليس في الدنيا يحي وأحمد غيركما، كتبتُ عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا، قال: فوضع أحمد بن حنبل كمه على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزىء بهم». والحكاية استشهد بها مجد الدين ابن الأثير في جامع الأصول (١/١٣٩)، وذكرها الذهبي في الميزان (١/٤٧) وسير الأعلام (١١/٨٦) واستنكرها وحمل على راويها شيخ ابن حبان متهماً إياه بوضعها، ولم يفد ابن حجر في اللسان (١/٣١٥) على ما قاله بشيء يذكر.

(٢) مقدمة مسلم (١/١٤)، ومن رواية صالح عن أبيه في العلل ومعرفة الرجال للمروذي وغيره (ص١٤٥). وطبقات ابن سعد (٨/٢٩٢و٣٠٢)، والكامل لابن عدي (٥/٧٠)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/١٨٦). ورواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٧٧٥) فأبدل عاصماً بعطاء بن السائب.

ونُقلت عن أحمد روايات نحو: «أكذب الناس القصاص والسؤال، وسئل عن مجالسة القصاص فقال: إذا كان القاص صدوقاً فلا أرى بمجالسته بأساً»[١].

وأطال فيه النفس أبو عبد الله شمس الدين ابن مفلح في الآداب الشرعية ومما جاء فيه: «قال المروزي سمعت أبا عبد الله يقول: يعجبني القصاص لأنهم يذكرون الميزان وعذاب القبر. قلت لأبي عبد الله: فترى الذهاب إليهم؟ فقال: أي لعمري إذا كان صدوقاً لأنهم يذكرون الميزان وعذاب القبر»[٢]، وفيه أيضاً: «وقال حنبل: قلت لعمي في القصاص؟ قال: القصاص الذي يذكر الجنة والنار والتخويف ولهم نية وصدق الحديث، فأما هؤلاء الذين أحدثوا من وضع الأخبار والأحاديث فلا أراه. قال أبو عبد الله: ولو قلت أيضاً: إن هؤلاء يسمعهم الجاهل والذي لا يعلم فلعله ينتفع بكلمة أو يرجع عن أمر. كان أبو عبد الله يكره أن يمنعوا أو قال: ربما جاءوا بالأحاديث الصحاح».

ومنها نخرج بأن إنكار السلف لم يكن متوجهاً إلى نفس القص، لكن على ما تعلق به من طلب الدنيا بالسؤال، واستحلال الكذب، ورواية الأساطير، وإلا فإنه لا يستراب أنه ينتفع بهم في ترقيق النفوس، ويروى عن بشر بن منصور قوله[٣]: «رأيت من يأتي الفقهاء والقصاص أرق قلباً ممن لا يأتي القصاص» والله تعالى أعلم.

❀ ❀ ❀

---

(١) نقله أبو طالب المكي في قوت القلوب (١/٢٦٠)، وابن الحاج في المدخل (٢/١٤٦)، وهو بتمامه مأخوذ عن كتاب ابن مفلح الآداب الشرعية (٢/٨٢) وأحال إلى رواية أبي الحارث. وروى ابن وضاح في البدع (١/٤٤- ٤٩) آثاراً عن السلف في هذا.

(٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح (٢/٨٢)

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/٢٤٠)

ولم يعين الرجل السائل ولا القاص المذكور في أثر الباب؛ وإن كان قد روي بعض قوله عن بعض الصحابة ﵃ بسند فيه ضعف كعلي بن أبي طالب، وحذيفة بن اليمان، قال الحافظ العسقلاني[١]: «ولو ثبت طريق حديث حذيفة لاحتمل أن يكون هو القاص المراد في حديث بن مسعود».

قلت: وفيه استحسان إبهام السائل للمسؤول عنه؛ إن أراد التأكد من قولٍ لا يعلم صحته؛ خاصة إن كان المسؤول عنه من أهل العلم، وبهذا يوفر للمجيب مساحة أكبر في نقد القول، ويستخرج ما عنده دون تحرج. أما تعيين صاحب القول المسؤول عنه فإنه يضيق الإجابة، ويجعل فيها حظاً لقدر المسؤول عند المجيب سلباً وإيجاباً.

والظاهر أن السائل المبهم هنا معروف لدى بعضهم بالفضل والعلم ليقبل قوله بلا تثبت، وفي بعض ألفاظ الحديث ما يوحي بأنهم طلابه، وبينهم مسروق حيث قال: «دخلنا المسجد، فإذا رجل يقص على أصحابه»[٢].

وربما توجه إنكار ابن مسعود ﵁ واشتداد غضبه إلى الوصف الذي افتتح به القول، فإنه ﵁ كان يُكثر من الإنكار على القصاص والمستحسنين في الدين مالم يشرع، ويشدد عليهم[٣] فلما ابتدأ السائل بوصف المسؤول عنه بالقاص ظن ابن مسعود ﵁ بأن صاحب هذا القول ممن يتكلم بغير علم، ولم يضع احتمال كونه من أهل العلم والله أعلم. ويشهد لهذا بقية كلامه ﵁ الآتي، ولو كان علم عين القائل ومنزلته في العلم لم

---

([١]) فتح الباري لابن حجر (٥٧٣/٨)

([٢]) رواه الطبري في التفسير (١٣/٢٢)

([٣]) وأودع الطبراني في كبير معاجمه (٩٦/٩) جملة من أقواله وفعاله .

يقل فيه بعض ما قاله. والله تعالى أعلم.

قوله: (**عند أبواب كندة يزعم**) مر في الكلام على الأثر رقم (١١) الكلام على أبواب كندة؛ وأنها في الكوفة. والزعم هو: القول من غير صحة ولا يقين[١]، ويكون حقاً وباطلاً[٢]، ويُستعمل إذا شُك في القول[٣]، ولم يحقق[٤]، «وقد يكون الزعم بمعنى القول والظن»[٥]، «قال ابن السكيت: ويقال للأمر الذي لا يوثق به مزعم»[٦]، و«الزعم: حكاية قول يكون مظنة للكذب»[٧]، «زعم فلان أن الأمر كيت وكيت زعماً وزعماً ومزعماً إذا شككت أنه حق أو باطل، وأكثر ما يستعمل في الباطل»[٨].

«والأصل في زعم أنها تقال في الأمر الذي لا يوقف على حقيقته»[٩]، ومنه

---

(١) معجم المقاييس لابن فارس (٣/١٠)

(٢) نقله الأزهري عن ابن الأعرابي في تهذيب اللغة (٢/٩٣)، وانظر الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (٣/٨٢١)

(٣) العين (١/٣٦٤)

(٤) حكاه الأزهري عن شمر، تهذيب اللغة (٢/٩٤)

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (٢/٩٤)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١/٥٣٤)، وشمس العلوم لنشوان الحميري (٥/٢٧٩٧)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٣٠٣)

(٦) الصحاح للجوهري (٥/١٩٤٢)

(٧) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٣٨٠)

(٨) أساس البلاغة للزمخشري (١/٤١٥)

(٩) فتح الباري لابن حجر (١٠/٥٥١)

حديث: «بئس مطية الرجل زعموا»[١]، قال الخطابي في شرحه[٢]: «أصل هذا أن الرجل الرجل إذا أراد الظعن في حاجة والمسير إلى بلد ركب مطيته وسار حتى يبلغ حاجته فشبه النبي صلى الله عليه وسلم ما يقدمه الرجل أمام كلامه ويتوصل به إلى حاجته من قولهم زعموا بالمطية التي يتوصل بها إلى الموضع الذي يؤمه ويقصده، وإنما يقال: زعموا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه وإنما هو شيء يحكى عن الألسن على سبيل البلاغ فذم صلى الله عليه وسلم من الحديث ما كان هذا سبيله وأمر بالتثبت فيه والتوثق لما يحكيه من ذلك فلا يرويه حتى يكون معزياً إلى ثبت، ومروياً عن ثقة وقد قيل: الراوية أحد الكاذبين» أ.هـ.

❃ ❃ ❃

قوله: **(أنَّ آية الدخان تجيء فتأخذ بأنفاس الكفار ويأخذ المؤمنين منه كهيئة الزكام)**، الآية المقصودة هي قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾، واختلفوا في تفسيرها على قولين، **الأول**: هو القول الذي ساقه الراوي هنا، وأن الدخان آية من آيات اليوم الآخر يأتي قبل قيام الساعة.

ويشهد له ما في صحيح مسلم[٣] عن أبي سريحة حذيفة بن أسيد قال: «اطلع النبي النبي صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نتذاكر فقال: ما تذاكرون؟ قالوا: نذكر الساعة، قال: إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات. فذكر: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤٠٩/٣٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٢/٥)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٦٨)، وأبو داود في السنن (٢٩٤/٤)، وسنده صحيح إن شاء الله.

(٢) معالم السنن (١٣٠/٤)

(٣) صحيح مسلم (٢٩٠١)

من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم» وفيه[1] عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بادروا بالأعمال ستاً: طلوع الشمس من مغربها، أو الدخان، أو الدجال، أو الدابة، أو خاصة أحدكم أو أمر العامة».

ويروى هذا القول عن علي بن أبي طالب[2]، ورواه ابن جرير[3] عن: ابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة، وأبي مالك الأشعري، وزيد بن علي، والحسن البصري رضوان الله عليهم أجمعين. وحكاه القرطبي عن أبي هريرة رضي الله عنه وابن أبي مليكة[4]، ويُروى فيه مرفوعات لا تخلو أسانيدها من كلام.

والقول **الثاني**: أن الدخان آية مضت في زمن الدعوة في مكة مع قريش، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه؛ والذي روى المصنف قطعة منه هنا. ورواه ابن جرير[5] عن: أبي العالية، ومجاهد، والضحاك، وإبراهيم، وعاصم بن بهدلة. وعزاه ابن كثير لعطية العوفي[6]، ونسبه البغوي[7] لأكثر العلماء.

---

(١) صحيح مسلم (٢٩٤٧)

(٢) رواه عبد الرزاق في التفسير (٢٦٣/٦)، وابن أبي حاتم في التفسير (٣٢٨٨/١٠)

(٣) جامع البيان للطبري (١٥/٢٢-١٩)

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣٠/١٦)

(٥) جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (١٣/٢٢-١٦)

(٦) تفسير ابن كثير (٢٤٧/٧)

(٧) معالم التنزيل للبغوي (٢٣٠/٧)

ولم يذكر المصنف تتمة كلام ابن مسعود في تفسير الآية وهو في الصحيحين كما سبق تخريجه، قال ﷺ: «إنما كان هذا، لأن قريشاً لما استعصوا على النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليهم بسنين كسني يوسف، [فأخذتهم سِنة[١]] فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظام، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى ما بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد، فأنزل الله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ(١٠) يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾»[٢].

«فجاءه أبو سفيان فقال: يا مُحَمَّد جئتَ تأمرنا بصلة الرحم، وإن قومك قد هلكوا فادع الله، فقرأ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ (١٠) يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ [(١١) رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ (١٢) أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ (١٣) ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ (١٤) إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾] أفيُكشف عنهم عذاب الآخرة إذا جاء؟»[٣].

قال: «فلما أصابتهم الرفاهية عادوا إلى حالهم حين أصابتهم الرفاهية، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾ قال: يعني يوم بدر»[٤]، «ولزاماً: يوم بدر. ﴿الم (١) غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ إلى ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ والروم قد مضى»[٥]، وفيهما[٦] عنه عنه ﷺ قال: «خمس قد مضين: الدخان، والقمر، والروم، والبطشة، واللزام: ﴿فَسَوْفَ

---

(١) صحيح البخاري (٤٧٧٤)

(٢) صحيح البخاري (٤٨٢١) ومسلم (٤٨٢١)

(٣) صحيح البخاري (٤٧٧٤)

(٤) صحيح البخاري (٤٨٢١) ومسلم (٢٧٩٨)

(٥) صحيح البخاري (٤٧٧٤)

(٦) صحيح البخاري (٤٧٦٧)، ومسلم (٢٧٩٨)

يَكُونُ لِزَامًا﴾».

ووجه القول الأول كون الدخان من علامات الساعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحملوا الآية عليها. ووجه القول الثاني ما ذكره ابن مسعود رضي الله عنه من سياق الآيات عن سؤالهم كشف العذاب وإجابة الله لهم؛ وهذا لا يكون يوم القيامة.

ورجح ابن جرير قول ابن مسعود في هذه الآية، مع صحة القول الآخر في كون الدخان من علامات الساعة، وكذا فعل الطحاوي[١]. وخالفهما ابن كثير وغيره[٢]، ومما ذكروه أن الدخان المبين لا يكون خيالاً، ويغشى الناس عموم، وأهل مكة خصوص، وأجابوا عن حجج المخالفين.

ولما لم يكن مراد المصنف هنا التعرض للآية أعرض عن بقية الأثر لعدم مناسبته لكتابه، واقتص منه ما رآه من صميم موضوعه، فكان الذي ينبغي علينا متابعته وعدم الاستطراد، ولذا أتوقف عما كنتُ هممتُ به من الاسترسال في تفصيل أقوالهم والترجيح بينها، والله المستعان.

❁ ❁ ❁

والمقصود أن القول المسؤول عنه ذُكِر فيه أن العلامة تكون: **(الدخان)** والدخان معروف، فهو عبارة عن تلوث الهواء بغاز كثيف يؤثر على الرؤية، ويضيق مجاري التنفس

---

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي (٢/٤٢٣)

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٢٢٩)، ومن قبله جماعة كأبي المظفر السمعاني في تفسيره (٥/١٢٣)، ويفهم من طريقة فخر الدين الرازي في مفاتيح الغيب (٢٧/٦٥٦)، وصريح قول العلائي في كتاب التنبيهات المجملة (ص٦٩)

من الأحياء، وينتج غالباً عن احتراق واشتعال مواد صلبة، فإن كانت المواد سائلة كان الغاز المتصاعد أخف تأثيراً ويسمى بالبخار، «وكل دخان يسطع من ماء حار فهو بخار»[1]، و«بخار الماء: ما يرتفع منه كالدخان»[2]، فإن ثقل الهواء وكثف ببرودة كان دخان يشبه السحاب ويسمي بالضباب[3].

ولا يؤذي تنفس الأحياء سوى الأول[4]. ولهذا قال: (**تجيء فتأخذ بأنفاس الكفار**) أي أن هذا الدخان يكون أثره على مجاري التنفس كما هو المعروف المعتاد منه؛ إلا أن أثره هذا يقتصر على (**الكفار**)، والكافر فوصف شرعي إذا أطلق انصرف إلى كل من لا ينتمي لدين الإسلام، وإن أريد غيره لابد من تقييده فيقال: المسلم كافر بما سوى دين التوحيد.

وأصل الكفر في اللغة من الإخفاء فـ: «الكاف والفاء والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الستر والتغطية... والكفر: ضد الإيمان، سمي لأنه تغطية الحق. وكذلك كفران النعمة: جحودها وسترها»، كذا قال أبو الحسن ابن فارس[5]، وقال أبو بكر

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١٥٨/٧)

(٢) الصحاح للجوهري (٥٨٦/٢)

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد (٧٢/١)، الصحاح للجوهري (١٦٨/١)، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري (ص٢٧٦)

(٤) قال ابن فارس في الضباب: «كأنه غبار يجتمع فيستر»، المقاييس (٣٥٨/٣)، فاقتصر أثره على الرؤية.

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس (١٩١/٥)

الأنباري[١]: «قال أهل اللغة: الكافر، معناه في كلام العرب: الذي يغطي نَعم الله وتوحيده. أُخِذ من قول العرب: قد كفرتُ المتاع في الوعاء أكفره كفراً؛ إذا سترته فيه. وقال لنا أبو العباس: إنما قيل لليل: كافر، لأنه يغطي الأشياء بظلمته. ... ويقال للزراع: كافر، لأنه إذا ألقى البذر في الأرض غطاه بالتراب، وجمعه كفار» أ.هـ.

وفي كتاب الراغب[٢]: «والكفارة: ما يغطي الإثم، ومنه: كفارة اليمين نحو قوله: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾، وكذلك كفارة غيره من الآثام ككفارة القتل والظهار. قال: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾. والتكفير: ستره وتغطيته حتى يصير بمنزلة ما لم يعمل، ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر والكفران، نحو: التمريض في كونه إزالة للمرض...» أ.هـ.

قوله: (**ويأخذ المؤمنين منه كهيئة الزكام**) أي أن الأثر الناتج عن استنشاق هذا الدخان على المسلمين إنما يكون (**كهيئة الزكام**) والزكام إصابة في الجهاز التنفسي بداء موسمي يؤدي إلى سيلان سوائل الأنف، وهي إصابة لا تكاد تجهل، ولذلك لم يتوسع فيها أصحاب المعاجم لشهرتها وقلة فروعها، يقال: أصابته زكمة وزكام فهو مزكوم.

ولعلها من الامتلاء قال أبو منصور الأزهري[٣]: «الزكام: مأخوذ من الزكم، والزكب وهو الملء. يقال: زكم فلان وملئ بمعنى واحد» أ.هـ. قال أبو بكر ابن دريد في

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/١١٨ -١١٩)

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص٧١٧)

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/٦٢)، ونحوه في كتاب الأفعال للمعافري (٣/٤٧٠)

الجمهرة[١]: «الزكام: سدة تأخذ في الأنف والرأس، زكم فهو مزكوم زكاماً. وفلان زكمة أبيه وأمه، إذا كان آخر أولادهما» أ.هـ، وأغرب الصاحب بن عباد[٢] بقوله: «زكم بمنيه: أي حذف به. ...والزكمة: الزحرة التي يخرج معها الولد. وأول ولد الرجل: زكمته» أ.هـ.

وعبارة الفيروز أبادي[٣]: «والزكمة: تحلب فضول رطبة من بطني الدماغ المقدمين إلى المنخرين» أ.هـ. ويُذكر في مبنى الكلمة أن وزن (فعال) يختص قياساً بكل فعل فيه معنى الداء نحو زكم زكاماً وصدع صداعاً وسعل سعالاً[٤].

وإزعاج هذه العلة مانع من الاستمتاع، ويُذكر أن ابن المقفع دُعي إلى الغذاء فقال: «أعزك الله لستُ يومي هذا للكرام بأكيل. قال: ولم؟ قال: لأني مزكوم. والزكمة قبيحة الجوار، مانعة من عشرة الأحرار»[٥]، ويروى أنه كان يقال[٦]: «ثلاثة لا يُعدَن: المزكوم، والرمد، والجرب»، يريدون اتقاء العدوى، وكان أبو هلال العسكري[٧] أورد شعراً في

---

(١) جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٨٢٤)

(٢) المحيط في اللغة (٦/٢٠٤)، دار عالم الكتب

(٣) القاموس المحيط (ص١١١٨)

(٤) شرح ألفية ابن مالك لأبي مُحَمَّد بدر الدين المرادي توضيح المقاصد (٢/٨٦٣)، لأبي إسحاق الشاطبي المقاصد الشافية (٤/٣٣٣- ٣٣٤)

(٥) ذكر هذه الحكاية أبو هلال العسكري في ديوان المعاني (٢/١٦٨)، والراغب في محاضرات الأدباء (١/٥١٠)، والزمخشري في ربيع الأبرار (٥/٤٣)، والتوحيدي أبو حيان في البصائر والذخائر (٨/٥٥)

(٦) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني (١/٥١٠)

(٧) ديوان المعاني للعسكري (١/٢٠٦)

الهجاء لابن الرومي فيه وصف للزكمة فأجاد في وصف الحال وإن كان بالغ في تقريب مواضع التقزز منها فقال:

تحسبُ مزكوماً وإن لم تزكم ... من سدةٍ في أنفك المورمِ

مُحشرج الصدر برطلي بلغم ... إن لم تنخع مرةً تنخم

نخامةً كالضفدعِ الموشم ... دكناء رقطاء بقيح أو دم

ممتخطاً بالكوع أو بالمعصم ... تضرط من أنفٍ وتفسو من فم

ذا نكهةٍ من لم تمته يصدَم ... حتى دعاك الملا ارحم تُرحم

❁ ❁ ❁

وبالعودة إلى ألفاظ أثر الباب يؤخذ من هذا أن الإصابة الحسية الناتجة عن هذا الدخان لن ينجو منها المؤمن تماماً لكن يخفف عنه من وقعها، إشارة إلى عظم الموقف حينها، والله تعالى أعلم.

قوله: **(وجلس وهو غضبان)** وفي رواية البخاري الماضية «وكان متكئاً فغضب وجلس»(١)، وغضب ابن مسعود ﵁ يمكن تخريجه كونه بلغه من يفسر القرآن برأيه بغير علم وفي زمن فيه من شهد نزوله، ففي رواية مسلم(٢): «جاء إلى عبد الله رجل فقال:

---

(١) البخاري (٤٧٧٤)

(٢) مسلم (٢٧٩٨)

تركت في المسجد رجلاً يفسر القرآن برأيه، يفسر هذه الآية»، وكأن ما بلغه ﷺ كان مخالفاً لما كان يقرره ﷺ لأصحابه ويعلمه إياهم، ولهذا جاء في بعض الروايات تعبير الراوي بقوله[١]: «ففزعنا فأتيتُ ابن مسعود».

بقية كلامه سبق الكلام عليه تحت الأثر رقم (٤٩). وقوله: **(فإنَّ الله تعالى قال لنبيه عليه السلام: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾)**. قال ابن عطية في تفسيره[٢]: «ثم أمر تعالى نبيه أن يخبرهم بأنه ليس بسائل أجر ولا مال، وأنه ليس ممن يتكلف ما لم يجعل إليه ولا يتحلى بغير ما هو فيه»، ولا «من الذين يتصنعون ويتحلون بما ليسوا من أهله، وما عرفتموني قط متصنعاً، ولا مدعياً ما ليس عندي»[٣].

وفي جامع البيان[٤]: «ما أسألكم على هذا الذكر – وهو القرآن الذي أتيتكم به من عند الله – أجراً يعني ثوابًا وجزاء ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ يقول: وما أنا ممن يتكلف تخرصه وافتراءه، فتقولون: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾، و﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾. كما حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ قال: لا أسألكم على القرآن أجراً تعطوني شيئاً، وما أنا من المتكلفين أتخرص وأتكلف ما لم يأمرني الله به» أ.هـ.

---

(١) البخاري (٤٧٧٤)

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٥١٦/٤)

(٣) من كلام الطيبي في الكاشف عن حقائق السنن (٧١٨/٢)

(٤) جامع البيان للطبري (٢٤٣/٢١)، وقول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم اعتمده النحاس في معاني القرآن (١٤٢/٦).

«وتكلفت الشيء تجشمته. والمتكلف: العريض لما لا يعنيه»[١]، قال الراغب[٢]:

«الكلف: الإيلاع بالشيء ... وتكلف الشيء: ما يفعله الإنسان بإظهار كلف مع مشقة تناله في تعاطيه، وصارت الكلفة في التعارف اسماً للمشقة، والتكلف: اسم لما يُفعل بمشقة، أو تصنع، أو تشبع، ولذلك صار التكلف على ضربين: محمود: وهو ما يتحراه الإنسان ليتوصل به إلى أن يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلاً عليه، ويصير كلفاً به ومحباً له، وبهذا النظر يستعمل التكليف في تكلف العبادات. والثاني: مذموم، وهو ما يتحراه الإنسان مراءاة، وإياه عني بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾» أ.هـ.

وإنما استدل ابن مسعود ﷺ بهذا الآية لأن القائل بلا علم متكلف ومتصنع ما ليس عنده، قال أبو عمر ابن عبد البر[٣]: «كان أبي بن كعب وزيد بن ثابت وجماعة من السلف يكرهون السؤال في العلم عن ما لم ينزل، ويقولون: إن النازلة إذا نزلت المسؤول عنها، وكانوا يجعلون الكلام في ما لم ينزل تكلفاً ويتلو بعضهم ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾» أ.هـ.

---

(١) بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي (٤/٣٧٦)

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٧٢١-٧٢٢)

(٣) الاستذكار لابن عبد البر (٨/٥٨٠-٥٨١)

قلت: هذا في إعمال الرأي في الفرضيات، فكيف بمن تكبد إعمال رأيه في كتاب الله تعالى، وأتى بخلاف ما علمه أهل العلم الذين حضروا التنزيل؟ والله المستعان.



**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٨ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا إسحاق بن سليمان الرازي قال: سمعت أبا جعفر يذكر عن الربيع بن أنس قال: مكتوب في الكتاب الأول: ابن آدم علم مجاناً كما عُلمتَ مجاناً.**

سنده قابل للتحسين لأجل أبي جعفر ابن ماهان وقد اختلف في توثيقه. ورواه من طريق إسحاق: أبو خيثمة في كتابنا هذا وتابعه عليه أحمد بن حنبل[١]، وتابع إسحاق الرازي عن الربيع: علي بن الجعد في مسنده[٢]. ويونس بن بكير عند ابن أبي حاتم في التفسير[٣].

ورواه حمزة السهمي من طريقي إسحاق، وابن الجعد[٤]. وجميعهم وقفوا على الربيع بن أنس.

وبلغ به بعضهم شيخ الربيع أبا العالية، منهم: **آدم بن أبي إياس** وهو ثقة، رواه عنه: عصام بن أبي رواد[٥]، والمثنى بن إبراهيم[٦]، ومُحَمَّد بن عبد الرحيم الهروي[٧]، وثابت

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله (٢١٥/١)

(٢) مسند علي بن الجعد (ص٤٣٧)، ومن طريقه: أبو العباس المستغفري في فضائل القرآن (١٤٣/١)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٠/٢)، ومن طريق أبي نعيم: كمال الدين ابن العديم في بغية الطلب (٣٦٨٨/٨).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٨٤٧/٣)

(٤) تأريخ جرجان للسهمي (ص٧٦) و(ص٣٩٣)

(٥) تفسير بن أبي حاتم (٩٧/١)، وعصام هذا ذكره ابن حبان في الثقات (٥٢١/٨)، ولينه أبو أحمد الحاكم كما في الميزان (٦٦/٣).

(٦) من شيوخ الطبري وعنه رواه في التفسير (٥٦٥/١)، والمثنى هذا غير مشهور ولم تذكر له ترجمة.

(٧) رواه الخطيب في الكفاية (ص١٥٣)، والسند مسلسل بمن لم يشتهر، ولا يعرف حاله.

بن نعيم الهوجي[١]، وجميعهم لم يبلغوا مرتبة الثقة. **ويزداد بن السباك** لم أظفر له بترجمة[٢]. **وحكام بن سلم الرازي**[٣]. وروي عن **ابن الجعد** موصولاً إلى أبي العالية من طريق موسى موسى بن عبد الله أبو القاسم المقرئ[٤]، وهو مع كونه لا يُعرف؛ فقد خالف الثقات عن عن علي بن الجعد؛ وخالف الثابت في مسنده.

ورويتْ متابعةً عند أبي نعيم[٥] بطريق فيه من لا يعرف حاله إلى مُحَمَّد بن عبد الله بن بن جعفر عن أبيه عن جده عن الربيع به، ولم أعرفهم.

فالصحيح أنه من قول الربيع والله تعالى أعلم. وعزاه الديلمي في الفردوس لابن مسعود، زاد السيوطي نسبته لابن لال عن ابن مسعود.[٦]



---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/٦٥٨) وهو مجهول حال كما في لسان الميزان (٢/٣٩١) لابن حجر عن مسلمة بن قاسم في الصلة. تاريخ الإسلام (٦/٧٢٧)

(٢) رواه ابن عدي في الكامل (٤/٩٥)، ومن طريقه ابن عساكر في تأريخ دمشق (١٨/١٧٩)

(٣) رواه الخطيب في الكفاية (ص١٥٣) وهو ثقة وفي السند إليه من لا يعرف.

(٤) رواه ابن عدي في الكامل (٤/٩٥)، ومن طريقه البيهقي في المدخل (ص٣٥٠)

(٥) الحلية (٢/٢٢٠)، ومن طريقه ابن العديم في بغية الطلب (٨/٣٦٨٨)

(٦) الفردوس بمأثور الخطاب (٤/١٢٥)، وجامع الأحاديث للسيوطي (١٩/٤٥٠)، وكنز العمال للمتقي الهندي (١٠/٢٤١)، ويذكر أصحاب الفهارس لابن لال أحمد بن علي الهمداني كتاب في السنن وآخر معجم الصحابة، وله غيرها كما في كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٠٠٧ و١٥٧٥و١٧٣٦). وكثيراً ما ينسب له السيوطي في الجامع مصنف في مكارم الأخلاق.

قوله: (**مكتوب في الكتاب الأول**). قال أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد الراغب الأصفهاني[١]: «الكتب: ضم أديم إلى أديم بالخياطة، يقال: كتبت السقاء وكتبت البغلة: جمعت بين شفريها بحلقة، وفي التعارف: ضم الحروف بعضها إلى بعض بالخط. وقد يقال ذلك للمضموم بعضها إلى بعض باللفظ، فالأصل في الكتابة: النظم بالخط؛ لكن يستعار كل واحد للآخر، ولهذا سُمي كلام الله وإن لم يُكتب كتاباً كقوله: ﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾.

والكتاب في الأصل مصدر، ثم سمي المكتوب فيه كتاباً، والكتاب في الأصل اسم للصحيفة مع المكتوب فيه، وفي قوله: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾، فإنه يعني صحيفة فيها كتابة، ولهذا قال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾.

ويعبر عن: الإثبات، والتقدير، والإيجاب، والفرض، والعزم، بالكتابة. ووجه ذلك أن الشيء يراد، ثم يقال، ثم يكتب. فالإرادة مبدأ والكتابة منتهى. ثم يعبر عن المراد الذي هو المبدأ إذا أريد توكيده بالكتابة التي هي المنتهى». انتهى كلامه رحمه الله تعالى. وذكر ابن الجوزي في نظائره[٢] للكتاب أحد عشر وجهاً.

ولم يذكر قائل أثر الباب أي الكتب يعني، والمتبادر إلى الذهن أنه يعني كتب بني إسرائيل: الإنجيل والتوراة... على أن هذا النص ليس في النسخة المطبوعة منه حالياً بحسب تفتيشي في محركات البحث العصرية.

---

(١) المفردات في غريب القرآن الراغب الأصبهاني (ص٦٩٩).

(٢) نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص٥٢٦)

قوله: **(ابن آدم علم مجاناً كما عُلمت مجاناً)** أمر بنشر العلم، «والمجان، هو عطية الرجل شيئاً بلا ثمن»[١]، «وقولهم: أخذه مجاناً، أي بلا بدل»[٢]، قال في العين[٣]: «والمجان: عطية بلا منة ولا ثمن»، زاد أبو منصور الأزهري[٤]: «وأخبرني المنذري عن أبي العباس أنه قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: المجان عند العرب الباطل، وقالوا: ماء مجان. قلت: والعرب تضع المجان موضع الشيء الكبير الكافي، يقال: تمر مجان وماء مجان، أي كثير واسع، واستطعمني أعرابي تمراً فأطعمته كتلة، واعتذرتُ إليه من قلته، فقال: هذا والله مجان، أي كثير كاف» انتهى كلامه.

علق أبو عمر ابن عبد البر على الأثر بقوله[٥]: «معناه عندهم: كما لم تغرم ثمناً فلا تأخذ ثمناً، والمجان عندهم الذي لا يأخذ لعلمه ثمناً» أ.هـ. وكان أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي قد علق أيضاً على الأثر في تفسيره[٦] بقوله: «يعني: إذا احتسب بتعليم القرآن فلا يأخذ عليه أجراً»، ويلزمه انتفاء حصول الثواب للمعلم المتكسب بعمله.

---

(١) ابن فارس في معجم المقاييس (٥/٢٩٩)
(٢) الصحاح للجوهري (٦/٢٢٠٠)
(٣) العين (٦/١٥٥)
(٤) تهذيب اللغة للأزهري (١١/٩٠)
(٥) جامع بيان العلم (١/٦٥٨)
(٦) تفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٤٧)

وقد اختلفوا في جواز أخذ الأجرة في تعليم القرآن والعلم، وروى جمع من أقوال الفريقين أبو العباس المستغفري في فضائل القرآن[١]، كما لخص أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القولين وساق أدلة الفريقين وفصل فقال: «وأما تعليم العلم بأجرة، فإن كان قد تعين عليه فلا يجوز أن يأخذ عليه أجرة، ويجوز أن يتناول من بيت المال ما يقوم به حاله وعياله، فإن لم يحصل له منه شيء وقطعه التعليم عن التكسب، فهو كما لم يتعين عليه، وإذا لم يتعين عليه، فإنه يجوز أن يأخذ عليه أجرة عند مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

والمراد من الأثر استخلاص التعليم وقطعه عن العلائق الدنيوية وابتغاء الأجر من الله وحده. ومن هذا ما روي أنه[٢] «كان رجل يسمع من حماد بن سلمة فركب بحر الصين فقدم فأهدى إلى حماد فقال له حماد: اختر، إن شئتَ قبلتُها ولم أحدثك أبداً وإن شئت حدثتُك ولم أقبل الهدية. فقال: لا تقبل الهدية؛ وحدثني. فرد الهدية وحدثه».

واختلافهم في جواز أخذ الأجرة على التحديث وتعليم القرآن قديم، ومن أباحها إنما أجازها للتفرغ للعلم عن الكسب، وفرق بعضهم بينهما فمنع الأخذ للرواية بخلاف

---

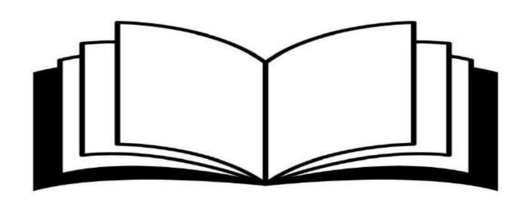
(١) فضائل القرآن للمستغفري (١/١٤٠- ١٤٨)، وانظر حسن التنبيه لما ورد في التشبه لنجم الدين الغزي (٣٩٣/٧)

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص١٥٣)، وفي فتح المغيث للسخاوي (٩٣/٢) نحو هذه الحكاية لغيره من السلف.

القرآن، قال أبو بكر الخطيب[١]: «إنما منعوا من ذلك تنزيها للراوي عن سوء الظن به، لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عُثِر على تزيده وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يُعطى، ولهذا المعنى حكي عن شعبة بن الحجاج». ثم روى عن شعبة قوله: «لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً فإنهم يكذبون لكم»، وقوله: «اكتبوا عن زياد بن مخراق فإنه رجل موسر لا يكذب»، ثم علق الخطيب على مثل هذا بقوله: «وكان هو فقيراً، إنما كان في عيال ختنه أو ابن أخته» أ.هـ.

يريد أن أبا بسطام شعبة بن الحجاج العتكي كان هو نفسه فقيراً لكنه كان يُكفى المؤونة من قبل قريبه.

أقول: إن من أخذ الأجرة لتفرغه للعلم عن الاشتغال بالتكسب لكفايته؛ عليه أن يجرد نيته، فلا يزن ما يُعطِي من العلم بقدر ما يُعطَى من الأجر، ينقص بنقصه ويزيد بزيادته، فهذا قبيح جداً من صاحب الطاعة. فهو إما أن يقبل العمل بما اتفق عليه من الأجر، أو يرفضه لعدم استغنائه؛ ويذهب للتكسب. والله المستعان.



(١) الكفاية للخطيب (ص١٥٤)

**قال المصنف رحمه الله تعالى:**

**[٦٩ –] حدثنا أبو خيثمة ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن مجاهد قال: ذهب العلماء فلم يبق إلا المتكلمون، وما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيمن كان قبلكم.**

في سنده ضعف من قبل ليث بن أبي سليم. ومن طريق إسماعيل ابن علية رواه: ابن أبي شيبة، وابن أبي خيثمة، وأبو نعيم، وابن عساكر[١]، لكنهم قالوا: (المتعلمون) في محل (المتكلمون)[٢]. وتابع أبا بشر ابن علية: أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري عن ليث[٣] لكن اقتصر على الشطر الأخير منه. كما تابع الليث عليه: الأعمش عن مجاهد بسند صحيح لكنه بلغ به عبيد بن عمير، فروى أحمد وابن أبي شيبه[٤] عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال: «ما كان المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيمن مضى».

❁ ❁ ❁

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٧/٢١٤)، وتأريخ ابن أبي خيثمة السفر الثالث (١/٢٩٣)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣/٢٨٠)، وتأريخ دمشق لابن عساكر (٥٧/٣٧)

(٢) وبمراجعة النسخ الخطية التي حصلتُ عليها مؤخراً: وجدتُ اللفظ المرسوم في نسخة (المعطوش) واضحاً جلياً على لفظ الجماعة: (المتعلمون)، وهو كذلك في نسخة (الإخشيد) عمدة مطبوعنا هذا، إلا أنها ليست بذاك الوضوح؛ لكنها جزماً ليست كما رُسِمَتْ في المطبوع، فالحمد لله على ما وفق. ولو كان وقوفي على هذه النسخ سابقاً على كتابة ما تم تسطيره هنا؛ لم يكن في تكلف ما تجشمته هنا من داعٍ والله المستعان.

(٣) وكيع في الزهد (١/٤٧٠)، وابن المبارك في الزهد (١/٥٩)

(٤) أحمد في الزهد (ص٣٠٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/١٦٣)، ومن طريقه رواه أبو نعيم في الحلية (٣/٢٦٩)

قوله: **(ذهب العلماء فلم يبقى إلا المتكلمون)** سبق الكلام عن ذهاب العلماء وليس هو هنا من ذاك الباب، فلقد اعتاد الناس التحسر على ذهاب أقرانهم وفي هذا يقول لبيد بعد وفاة أخيه[١]:

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ ... وَبَقِيتُ فِي خَلْفٍ كَجِلْدِ الْأَجْرَبِ

وتمثلت به عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فيما رواه الطبري[٢].

وقال آخر[٣]:

ذَهَبَ الرِّجَالُ الْمُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ ... وَالْمُنْكِرُونَ لِكُلِّ أَمْرٍ مُنْكَرِ

وَبَقِيتُ فِي خلفٍ يزيِّنُ بَعْضُهُمْ ... بَعْضًا لِيَدْفَعَ مُعْوِرٌ عَنْ مُعْوِرِ

وربما صح حمل قول مجاهد هنا على ذاك الباب المطروق سابقاً في أنه قارن بين من مضى ممن لقي، وبين من يرى ممن بقي، فلم يرى نباهة وفطنة وذكاء جيله، وهو أمر

---

(١) الكامل في اللغة لأبي العباس المبرد (٤/٢٨)، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد (ص٨٢)، والبيان والتبيين للجاحظ (١/٢٢٣)

(٢) تهذيب الآثار للطبري (١/١٢٤)، وذكره ابن عبد البر في بهجة المجالس (ص١٦٨)، والراغب في محاضرات الأدباء (٢/٢٩) وغيرهم.

(٣) نسبه ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/١٣٨) لابن الأعرابي، وبهاء الدين ابن حمدون في تذكرته (٥/٧٢) لأبي الأسود الدؤلي. وهو في ديوان علي بن ابي طالب (ص٨٤). وفي ديوان ابن المبارك المطبوع (ص١٤٠) لمجاهد بهجت ١٤٣٢هـ في فصل ما نسب له ولغيره. وذكره بغير نسبة: ابن دريد في المجتنى (١/٦٩)، وأبو حيان في الصداقة والصديق (ص٢٣٠)، والراغب في محاضرات الأدباء (٢/٣٠).

طبيعي يتكرر في كل جيل، فإن تناقص الهمة والاجتهاد والبعد عن المصدر مما يؤثر على التلقي والمتلقي، وعلى العكس منه العلوم الدنيوية والتي يتفوق المتأخر على المتقدم لقرب المصدر المبتدأ منه، حيث يبتدئ من حيث انتهى من قبله.

وذهب العلماء أي فنوا وماتوا، فلم يبقى ممن هم على الساحة إلا (المتكلمون أو المتعلمون)، وسياق الكلام يأبى لفظ الكتاب فهو تصحيف ولابد، لا سيما وقد رواه غير واحد من طريق المصنف كابنه وغيره باللفظ الآخر. ولو صححنا لفظ الكتاب انفصل تعلق الشطر الثاني بما قبله، وعسر الحمل عليه.

والمتكلمون إما أهل الكلام وهذا مصطلح متأخر عن ذاك الزمان ولا يتحمله السياق. أو أنه أراد لم يبقى من يتكلم بعلم فقد ذهب العلماء وبقي من يتشدق ويتفيهق، على أنه أيضاً لا يتناسب والسياق، لذا وجب العدول إلى اللفظ الذي رواه الجميع والله تعالى أعلم.

(إلا المتعلمون) أي طلاب العلم، ففرق بين العلماء الذين أدركهم في تقاهم وسعة علمهم وقوة استنباطهم مع ما يرى من الطلاب جيل الغد بالنسبة إليه، وكأنه يقول: أن من خلفهم لم يبلغ مرتبة سلفه، أو لا يستحق أن يطلق عليه اسم العالم.

قوله: **(وما المجتهد فيكم)** المجتهد من الجهد وهو المشقة والطاقة[1]، «يقال: جهد الرجل في الشيء أي جد فيه وبالغ»[2]، «والجهد بلوغك غاية الأمر الذي لا تألو عن الجهد فيه تقول: جهدتُ جهدي واجتهدت رأيي ونفسي حتى بلغت مجهودي،

---

(١) معجم المقاييس لابن فارس (٤٨٦/١)، والصحاح للجوهري (٤٦٠/٢)

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير (٣١٩/١)

وجهدت فلاناً بلغت مشقته»[١]، قال الأزهري[٢]: «ابن السكيت: الجهد الغاية. وقال الفراء: بلغت به الجهد أي الغاية، واجهد جهدك في هذا الأمر أي ابلغ فيه غايتك. وأما الجهد فالطاقة» أ.هـ.

وقال ابن دريد[٣]: «والجهد والجهد لغتان فصيحتان بمعنى واحد[٤]، بلغ الرجل جهده وجهده ومجهوده إذا بلغ أقصى قوته وطوقه». وفرق بينهما غيره قال أبو عبيد الهروي: «قال ابن عرفة: الجُهد يضم الجيم الوسع والطاقة، والجَهد: المبالغة والغاية»[٥]، «وقد جهد دابته يجهدها: إذا حمل عليها في السير فوق طاقتها»[٦].

والمجتهد في الاصطلاح المتأخر هو المستفيد، وهو اصطلاح أصولي يُعَبَّر به عن العالم، وهو ما ينصرف إليه اللفظ إذا أطلق، يقال: «اجتهد: بمعنى جهد، هذا إذا لم يعد، ويقال أيضاً: اجتهد رأيه»[٧]، و«جَهَدت رأيي واجتهدت: أَتعبته بالفكر»[٨]، قال

(١) العين (٣/٣٨٦)

(٢) تهذيب اللغة (٦/٢٦)

(٣) جمهرة اللغة (١/٤٥٢)

(٤) لعله يريد بالضم والفتح الجُهد والجَهد.

(٥) الغريبين في القرآن والحديث (١/٣٨٧)

(٦) الفصيح لثعلب (ص٢٦٩)

(٧) قاله أبو إسحاق الفارابي في معجم ديوان الأدب (٢/٣٩٩)

(٨) بضائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي (٢/٤٠١)

مجد الدين ابن الأثير[١]: «الاجتهاد: بذل الوسع في طلب الأمر، وهو افتعال من الجهد الطاقة. والمراد به: رد القضية التي تعرض للحاكم من طريق القياس إلى الكتاب والسنة. ولم يرد الرأي الذي يراه من قبل نفسه من غير حمل على كتاب أو سنة» أ.هـ.

وقال أبو بكر ابن العربي[٢] في حقيقة الاجتهاد: «هي بذل الجهد واستنفاذ الوسع في طلب الصواب. افتعال من الجهد كما تقول: استداد من السداد ونحوه». وقال فخر الدين الرازي[٣]: «عبارة عن استفراغ الوسع في أي فعل كان، يقال: استفرغ وسعه في حمل الثقيل، ولا يقال: استفرغ وسعه في حمل النواة. وأما في عرف الفقهاء فهو: استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه. وهذا سبيل مسائل الفروع ولذلك تسمى هذه المسائل مسائل الاجتهاد والناظر فيها مجتهد» أ.هـ.

والمراد من سياق الكلام: المعنى اللغوي إذ أن الاصطلاح حادث على زمن المقال، فضلاً عن مناسبته للسياق. فقوله: **(وما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيمن كان قبلكم)** أي أن المجتهدون من طلاب العلم ممن أظهر الجد، وبذل الوسع، واستنفذ الطاقة، وتكبد المشاق، مقارنة بمن سبقهم في تلك الصفات كاللاعب.

وتُقبل مثل هذه المفاضلة بمعرفة مدى ما كان يبذله المتقدمون في الرحلة فحسب؛ ولأجل حديثٍ واحد، فأنى لك بمثلهم فيمن لحقهم؟

---

(١) النهاية في الغريب (١/٣١٩)

(٢) المحصول في أصول الفقه لابن العربي (ص١٥٢)

(٣) المحصول للرازي (٦/٦)

ولا مانع من أن يحمل على الاجتهاد بالرأي فإنه من المعنى اللغوي أيضاً، ويقويه مقابلته بالعلماء؛ لولا عدم مناسبة اللعب فيه والله تعالى أعلم.

«واللعب ضد الجد»[١]، من اللهو[٢]، والهزل[٣]، و«يقال: لكل من عمل عملاً، لا يجدي عليه نفعاً: إنما أنت لاعب»[٤]، «ولعب فلان: إذا كان فعله غير قاصد به مقصداً صحيحاً»[٥]، ويكون « اللعب زمانه الصبا، واللهو زمانه الشباب»[٦]، «لأن اللعب هو الباطل»[٧].

وفي الفرق بين اللهو واللعب يقول أبو هلال العسكري[٨]: «لا لهو إلا لعب، وقد يكون لعب ليس بلهو. لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره، ولا يقال لذلك لهو وإنما لعب، لا يعقب نفعاً وسمي لهواً لأنه يشغل عما يعني، من قولهم: ألهاني الشيء أي شغلني ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾» أ.هـ. وزاد أبو البقاء[٩] ضابطاً

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٢/١٦٨) لابن سيده.

(٢) الأفعال لابن القوطية (ص٩٥)

(٣) غريب القرآن للعزيري السجستاني (ص٤٩٥)

(٤) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٥/١٦٨٩)، وعنه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٥٣) بلا عزو.

(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب (ص٧٤١)

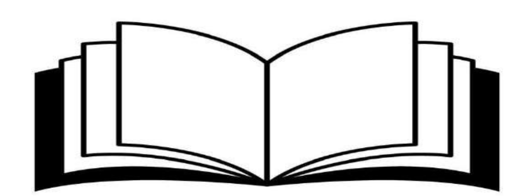
(٦) بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي (١/١٩٣)

(٧) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث لأبي موسى المديني (٣/١٣١)

(٨) الفروق اللغوية للعسكري (ص٢٥٤)

(٩) الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص٦٤٣)

فيه وهو اللذة فقال مفرقاً بين العبث واللعب: «العبث: كل لعب لا لذة فيه وأما الذي فيه لذة فهو لعب». وبالله تعالى التوفيق.



قال المصنف رحمه الله تعالى:

**[٧٠ -] حدثنا أبو خيثمة ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي قال: سمعت بلال بن سعد يقول: عالمكم جاهل، وزاهدكم راغب، وعابدكم مقصر.**

سنده صحيح، رواه من طريق الوليد بن مسلم: أحمد، وابن أبي الدنيا، والحسين المروزي، والبيهقي، وأبو نعيم الأصبهاني، والصوري، وابن عساكر[١]، ولفظه عند جميعهم جميعهم أتم قال: «والله لكفى به ذنباً أن الله عز وجل يزهدنا في الدنيا ونحن نرغب فيها، فزاهدكم راغب وعالمكم جاهل وعابدكم مقصر».

وتابع الوليد بن مسلم في الأوزاعي: **ابن المبارك**[٢]، **وإسماعيل بن عياش**[٣]، وزادا على لفظ المصنف: «وجاهلكم مغتر». **والوليد بن مزيد**[٤] بلفظ فيه قصور عنهم.

❁ ❁ ❁

---

(١) الزهد لأحمد (ص٣١٢)، وابن أبي الدنيا في كتابيه: الزهد (١/٤٥)، وذم الدنيا (ص٧)، والحسين المروزي في كتاب الزهد لابن المبارك (١/١٦٦)، البيهقي في الزهد الكبير (ص١٣٨)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (٥/٢٢٥)، الفوائد العوالي المؤرخة للصوري (ص١٥٩)، تأريخ دمشق لابن عساكر (١٠/٤٨٦)

(٢) كما في كتاب الزهد (١/٦٠) له، ورواه من طريقه. الفسوي في المعرفة والتأريخ (٢/٤٠٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩/٤٠٧)

(٣) رواه الصوري في الفوائد العوالي المؤرخة (ص١٥٨)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (١٠/٤٨٧)

(٤) شعب الإيمان (٣/٢٩٧)، وحلية الأولياء (٥/٢٢٥)

قوله: **(عالمكم جاهل)** اقتطاع المصنف هذا اللفظ مشعر بكونه يريد به تتمة الأثر السابق في المفاضلة بين علماء السلف وخلفهم. فيكون المراد خطاب الخاصة من أهل العلم بأن العالم المتأخر بالنسبة إلى المتقدم كالجاهل، وهذا الجهل هو قصور ونقص في آلات المتأخر عن المتقدم إما في سعة الحفظ وجمع العلم، أو في الفهم والاستنباط وتنزيله على الوقائع، أو في العمل به، أو في التفرغ له والاشتغال به، أو ما يصحبه من علم القلب وعمله، أو نحو هذا.

إلا أن تتمة الأثر تُشعر بأن مراد بلال رحمه الله لم يكن هذا، فإنه كان يقول هذا الكلام في مواعظه كما جاء مصرحاً به في رواية ابن عساكر، فالأسلوب إذاً وعظي موجه للعامة[١]، حيث قال: «والله لكفى به ذنباً أن الله عز وجل يزهدنا في الدنيا ونحن نرغب فيها» ثم قال: (عالمكم جاهل)، أي عالمكم بما قلتُ في التزهيد في الدنيا، هو جاهل من حيث العمل بما يعلم، فكل من خالف عمله علمه فهو جاهل بمغبة صنعه قال ابن القيم[٢]: «وسمى عدم مراعاة العلم جهلاً إما لأنه لم ينتفع به فنزل منزلة الجاهل، وإما لجهله بسوء ما تجني عواقب فعله» أ.هـ.

ومضى الكلام على هذه المسألة في الكلام على الأثر الأول من هذا الكتاب.

وعلى هذا فكل من عمل بخلاف علمه ممن عصى الله عمداً يدخل فيه. وربما يحمل

---

(١) وهذا ما فهمه جمع من المصنفين كأبي سعد الأبي في نثر الدر (٧/٥٥)، والمنبجي في تسلية أهل المصائب (ص٢٤٣)، وابن الحاج في المدخل (٣/١٦٠)، والجاحظ في البيان والتبيين (٣/٩٨)، إلا أنه نسبه لغير بلال.

(٢) مدارج السالكين لابن القيم (١/٤٧)

أيضاً على الجهل بالله وما يقوم بالقلب من تعظيمه سبحانه وتعالى القائل: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

وقوله: **(وزاهدكم راغب)**، «الزاهد: القليل الرغبة في الدنيا»[١]، والزهد لغة: «أصل يدل على قلة الشيء»[٢]، و«الزهد في الدين خاصة، والزهادة في الأشياء كلها»[٣]، وهو «خلاف الرغبة»[٤]، و«ضد الحرص على الدنيا»[٥]، وجمع مجد الدين أبو طاهر الفيروز أبادي أقوال السلف في بحثٍ ومما خرج به قوله[٦]: «ومتعلَّقه ستة أشياء لا يستحق العبد اسم الزهد حتى يزهد فيها، وهي: المال، والصورة، والرياسة، والناس، والنفس، وكل ما دون الله تعالى. وليس المراد رفضها من الملك» أ.هـ.

قال أبو العباس شهاب الدين القرافي[٧]: «اعلم أن الزهد ليس عدم المال؛ بل عدم احتفال القلب بالدنيا والأموال. فإن كانت في ملكه فقد يكون الزاهد من أغنى الناس، وهو زاهد؛ لأنه غير محتفل بما في يده، وبذله في طاعة الله تعالى أيسر عليه من بذل الفلس على غيره. وقد يكون الشديد الفقر غير زاهد بل في غاية الحرص لأجل ما

---

(١) الزاهر في معاني كلام الناس (١٠٨/١) لأبي بكر الأنباري
(٢) معجم مقاييس اللغة (٣٠/٣) لأبي الحسين ابن فارس
(٣) العين (١٢/٤)
(٤) الصحاح (٤٨١/٢) لأبي نصر الجوهري
(٥) المحكم والمحيط الأعظم (٢٢٨/٤) لأبي الحسن ابن سيده
(٦) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي (١٤٠/٣)
(٧) أنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي (٢٠٩/٤)

اشتمل عليه قلبه من الرغبة في الدنيا. والزهد في المحرمات واجب، وفي الواجبات حرام، وفي المندوبات مكروه، وفي المباحات مندوب؛ وإن كانت مباحة لأن الميل إليها يفضي لارتكاب المحرمات والمكروهات فتركها من باب الوسائل المندوبة» انتهى.

وقال أبو العباس تقي الدين ابن تيمية[١]: «والزهد المشروع هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة، وهو فضول المباح التي لا يستعان بها على طاعة الله» أ.هـ.

قوله: **(وعابدكم مقصر)** عابدكم أي من عُرف منكم بالعبادة والنسك حتى لزمه هذا اللقب، فقالوا: رجل عابِدٌ، قال أبو بكر الأنباري: «معناه رجل خاضع ذليل لربه. من قول العرب: قد عبدت الله أعبده إذا خضعت له وتذللت وأقررت بربوبيته. وهذا مأخوذ من قولهم: طريق معبد: إذا كان مذللاً، قد أثر الناس فيه»[٢]. ويطلق العابد ويراد به: المتفرغ للعبادة، المكثر من الطاعة، المشتغل بالله، المهمل لغيره سبحانه.

والقصور الداخل على هذا إما في موازنة ظاهره لباطنه، أو باسترزاقه والتوسل بعبادته في سؤال الناس وقبول أعطياتهم مما يشوب عبادته بالرغبة، أو بظن الناس به فوق ما هو عليه، ولقد ذُكر لبشر بن الحارث الحافي – وكان قد بلغ مكانة عالية في هذا المضمار – عجزه عن أداء شكر ما بلغتُه شهرته، فلقد رؤي في المنام وقيل له: «ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، وقال لي: يا بشر لو سجدتَ لِيَّ على الجمر ما كافأت ما جعلتُ لك في

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢١/١٠)

(٢) الزاهر في معاني كلام الناس للأنباري (١٠٧/١)

قلوب العباد»[١]، وروي عن أخته قالت: «جاء رجل إلى الباب فدقه فأجابه بشر: من هذا؟ قال: أريد بشراً، فخرج إليه، فقال له: حاجتك عافاك الله؟ فقال له: أنت بشر؟ فقال: نعم. قال: حاجتك؟ فقال: إني رأيتُ رب العزة تعالى في المنام وهو يقول لي: اذهب إلى بشر فقل له: يا بشر لو سجدت لي على الجمر ما أديت شكري فيما قد بثثتُ لك – أو نشرتُ لك – في الناس. فقال له: أنت رأيت هذا؟! فقال: نعم، رأيته ليلتين متواليتين. فقال: لا تخبر به أحداً، ثم دخل وولى وجهه إلى القبلة، وجعل يبكي ويضطرب ويقول: اللهم إن كنت شهرتني في الدنيا ونوهت باسمي ورفعتني فوق قدري على أن تفضحني في القيامة، الآن فعجل عقوبتي، وخذ مني بقدر ما يقوى عليه بدني»[٢].

ويروى عن بعض السلف أنه سئل عن الرجل يُمدح في وجهه، فقال: «التوبة منه أن يقول: اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واغفر لي ما لا يعلمون، واجعلني خيراً مما يظنون»[٣]. وبوب البخاري في كتاب الأدب المفرد: "باب ما يقول الرجل إذا زُكي"؛ وروى بسنده إلى عدي بن أرطأة ﷺ قال: «كان الرجل من أصحاب النبي ﷺ إذا زُكي قال: اللهم لا تؤاخذني بما يقولون واغفر لي ما لا يعلمون». ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف[٤] فزاد بعد عدي قوله: «عن رجل كان من صدر هذه الأمة قال: كانوا إذ

---

(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٢٢٧/١٠)

(٢) رواه الخطيب في تأريخ بغداد (٨١/٧)، وابن عساكر في تأريخ دمشق (٢١٩/١٠)

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٥٠٤/٦)، عمن لم يسم، وعن الأوزاعي. ونحوه في الزهد والرقائق لابن المبارك عن عمر مولى غفرة (١٤/٢)، وروى أبو نعيم في الحلية (٢٤٠/٥) نحوه عن يزيد بن ميسرة.

(٤) الأدب المفرد للبخاري (ص٤٠٦) مكتبة المعارف. و(ص٢٦٧) دار البشائر. وتأريخ البخاري الكبير

أثنوا عليه فسمع ذلك قال...» فذكره. ولعله يريد أبا بكر الصديق ﷺ فقد روى أبو القاسم ابن عساكر، وكمال الدين ابن العديم كلاهما في التأريخ، وأبو الحسن ابن الأثير في الصحابة(١) عن الأصمعي قال: «كان أبو بكر إذا مُدح قال: اللهم أنت أعلم بي من نفسي، وأنا أعلم بنفسي منهم، اللهم اجعلني خيراً مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون، ولا تؤاخذني بما يقولون». ونسب المقالة أبو حيان التوحيدي في البصائر(٢) لعمر بن الخطاب ﷺ.

والعبارة تأولها أحمد كما حكاه أبو بكر المروزي في كتابه الورع(٣) قال: «قلت لأبي عبد الله: ما أكثر الداعين لك. فتغرغرت عينه، وقال: أخاف أن يكون هذا استدراجاً ... قلت لأبي عبد الله: إن بعض المحدثين قال لي: أبو عبد الله لم يزهد في الدراهم وحدها؛ قد زهد في الناس. فقال أبو عبد الله: ومن أنا حتى أزهد في الناس؟ الناس يريدون يزهدون فيَّ. وقال أبو عبد الله: أسأل الله أن يجعلنا خيراً مما يظنون، ويغفر لنا ما لا يعلمون» أ.هـ.

❁ ❁ ❁

---

(٥٨/٢). مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٢/٧)

(١) تأريخ دمشق لابن عساكر (٣٣٢/٣٠)، بغية الطلب في تأريخ حلب لابن العديم (٤٠٠٥/٩)، أسد الغابة لعز الدين ابن الأثير (٢٢١/٣) دار الفكر. وذكرها بغير إسناد النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١٩٠/٢)

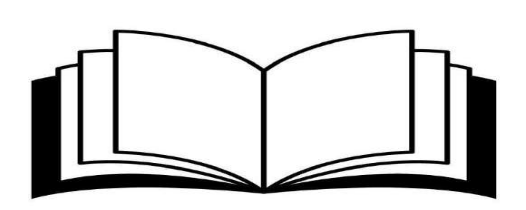
(٢) البصائر والذخائر لأبي حيان (٧/٨)

(٣) الورع لأحمد رواية المروزي (ص١٦٣)

ولما كان العالم الذي خالف بعمله ما يعلمه استحق الوصف بنقيض لقبه، كذلك كان كل من اختلف ظاهره عن باطنه، فالزاهد على زهد جوارحه وظاهر حاله إلا أنه راغب في جنانه بما زهدت به جوارحه، والعابد على تفرغه واشتغاله بالعبادة والنسك فمقصر ولو بسكون النفس إلى قبول المدح(١).

وهكذا دخل النقص على أوصاف الكمال وهي الطبيعة الإنسانية، ولا بد من دخول النقص والقصور على النفس فتُعالج بالمجاهدة والتصبر على الثبات. فيبلغ المريد كمال ما يطلبه على قدر مغالبته لنفسه ومجاهدته لها.

ولقد أضعفت الدنيا، ومتطلبات الحياة، ومنافسة الأتراب، على الدنيا وطلب شهواتها، تلك الآلات المستعملة في طلب الكمال، وكلما تأخر الزمان ندرت تلك الهمم وضعفت حتى لا تكاد تجد من يتحمل تلك الأوصاف على صورتها القديمة، ثم نجد ابن الجوزي يتحسر على زمانه وذهاب الصالحين فيه وفقده الأولياء(٢) رغم أنه قد خلفه أمثلة رائعة؛ فكيف الحال بنا وما عسانا أن نقول؟ والله المستعان.



---

(١) وهو أشد عليها من المعاصي في قول بشر الحافي فيما رواه عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٠/١٠).

(٢) لا يحضرني موضع هذه الفائدة من كتبه، وهي عبارة عالقة في ذهني، وعهدي بها بعيد فالله تعالى أعلم.

# الفـــهــرس